

م.س. لازاريف

# المسألة الكردية

١٨٩١-١٩١٧

منتدى إقرأ الثقافي

ترجمة : اكبر احمد

[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

منتدى إقرأ الثقافي

لمزيد من الكتب وفي جميع المجالات

زوروا

منتدى إقرأ الثقافي

الموقع: [/HTTP://IQRA.AHLAMONTADA.COM](http://iqra.ahlamontada.com)

فيسبوك:

[HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/IQRA.AHLAMONT  
/ADA](https://www.facebook.com/iqra.ahlamontada)



منتدى إقرأ الثقافي

م. س. لازاريف

# المسألة الكردية

١٨٩١ - ١٩١٧

ترجمة

اكبر احمد

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

السليمانية ٢٠٠١

م.س. لازاريف  
المسألة الكردية ١٨٩١ - ١٩١٧  
ترجمة أكبر أحمد  
مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية  
الليمانية  
الطبعة الاولى: ٢٠٠١



## مقدمة المترجم

مما لا جدال فيه ان المسألة الكردية تعتبر واحدة من اشد المسائل تعقيداً في الوقت الراهن سواء على المسرح العالمي عموماً أم في الشرق الاوسط على وجه التخصيص، شأنها شأن قضايا ومشاكل الشرق الاوسط الاخرى التي صارت كالأمراض المزمنة، حيث لم تفلح الجهود المبذولة في إيجاد الحل المناسب لها حتى هذا الحين. والاحداث الموثقة تاريخياً في هذا الكتاب القيم، وهو بحث علمي يغطي مدة ربع قرن من الزمن، أي خلال أعوام ١٨٩١-١٩١٧، تؤكد حصول العديد من وقائع التضامن والمساعدة المتبادلة والتعاون، بين القبائل الكردية والعربية المتجاورة في الوقوف ضد الحكم المطلق للدولة العثمانية، وضد الاضطهاد الذي كان يلاقيه الشعبان العربي والكردى على يد الجيش العثماني والجندرية والموظفين الاتراك.

ونظراً لما لهذا التلاحم المصري بين هذين الشعبين المتجاورين المسلمين من أهمية تاريخية بالنسبة لما ينبغي تحقيقه من تطور وتقدم أسوة بشعوب العالم المتحضرة الاخرى، ورغبة في أن أقدم أي مساهمة ممكنة أستطيع الوفاء بها مهما كانت متواضعة، فقد وجدت ضالتي في هذا الكتاب((المسألة الكردية)) للمؤرخ الروسي المعروف م. س. لازاريف، حيث قصت بترجمته بأعتباره مساهمة متواضعة على هذا الطريق.

ان هذا الكتاب ليس مجرد كتاب تاريخي او سرد لأحداث وقعت بين الاعوام ١٨٩١-١٩١٧ بل هو تحليل عميق للعلاقات الدولية في المنطقة، بقدر ما يتعلق الامر بالقضية الكردية، وعرض شامل وواف للاستراتيجيات والمصالح الدولية المعقدة لقوى عالمية واقليمية خلال حقبة زمنية ترصد على الربع قرن.

كما ان الكتاب، من وجهة نظر كردية، يمكن ان يستفاد منه لتحديد الاطر العامة لما يمكن ان نسميه بالفكر السياسي الكردي او، اذا شئت،

التصورات السياسية الكردية في تلك الحقبة، سيما وأنه يضم بين دفتيه معلومات قل إن نجدها في كتاب آخر.

إن إسهاماً آخر لهذا الكتاب هو أنه يصحح إلى حد ما التصورات التي ربما لا تكون دقيقة بما فيه الكفاية، عن تشكيلات ما يعرف في التاريخ بتشكيلات فرسان الحميدة، تلك التصورات التي دأبت الأوساط اليسارية خاصة بالترويج لها والتي تصور تلك التشكيلات كتشكيلات لقوات مليشيا مرتزقة تابعة للدولة.

أكرر ما قلته قبل قليل، إن هذا الكتاب ليس مجرد كتاب تاريخي، إنه في مضمونه يضم تحليلات ذات لون استراتيجي لأنه يركز على تفاصيل مهمة جداً تساعد على فهم الاتجاهات التي سارت عليها الأحداث لاحقاً.

## المقدمة

### صيغة المسألة

يمتد تاريخ الكرد، السكان الاصليين في غرب آسيا الى عشرات القرون. وكان الشعب الكردي مساهماً فعلاً لابلد منه في جميع الاحداث العاصفة التي عصفت بهذه المنطقة، منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الراهن. وظهر من بين الاكراد حكام وقادة عسكريون مشهورون في تركيا وإيران وبلدان الشرق العربي (ومثال على ذلك القائد العسكري المشهور صلاح الدين الايوبي الذي أنتصر على الصليبيين، وكذلك مؤسس أسرة الزندين بإيران في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كريم خان وغيرهما كثيرون). وتاريخ الاكراد يلتحم ألتحاماً وثيقاً مع تاريخ الشعوب الاخرى في الشرق الادنى والشرق الاوسط، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من العملية التاريخية العالمية المعاصرة.

والاكراد اسهموا بقسطهم في الحضارة العالمية بصفتهم شعباً له ملامحه المتميزة بوضوح وسماته القومية المتفردة، ومواهبه الخلاقة الكبيرة. وكان قد برز عدد غير قليل من كبار المثقفين والعلماء والادباء الاكراد خلال القرون الوسطى في الشرق. وأعتبر الشاعر الكردي الكبير أحمد خاني (أفردوسي الكردي) في القرن السابع عشر.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المصير التاريخي للشعب الكردي قد اتخذ مساراً متقلباً ومأساوياً تماماً. فبعد عهود طويلة لم يستطع الكرد الظهور، بصفتهم قوة قومية مستقلة ((إن هذا الشعب قد أضعأ أبناءه تحت صفات الايرانيين

والترك والعرب والارمن، وضيع الابناء الذين يحملون أسماء كبيرة وسط الشعراء والموسيقين والقادة العسكريين الذين يستزين تاريخ الشعوب بأسمائهم- هذا ما كتبه المؤرخ الاكاديمي اي.أ. اوريليلي)).

وبسبب، التطور السياسي للكرد قد جرى بوتائر بطيئة وفي ظروف خارجية غاية في السوء، فأن هذا قد ادى الى تضافر اسوأ العوامل المتنوعة بالنسبة لهم، بدءاً من الجغرافية منها، وأنتهاءً بالاجتماعية والسياسية. وان هذه هي الخاصية الاله في التاريخ الكردي التي ادت بدورها الى التخلف والركود في النمط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكردي.

لقد عقد التخلف الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي للكرد التوحد القومي ناهيك عن التوحد في دولة. فأن الاكراد لم يتسن لهم إرداً تكوين دولة خاصة بهم. وهم بدأوا المقاومة ضد الاستعباد الاجنبي بنشاط، وفي سبيل حقوقهم القومية في وقت متأخر نسبياً، أي في الربع الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين ظهرت في مقدمة الأحداث السياسية لبلدان الشرق الأوسط والأدنى، المسألة الكردية التي لم تغب عن جدول الأعمال حتى وقتنا الحاضر.

والحركة التحررية الكردية ظهرت آنذاك، عندما نضجت بالنسبة لها، ظروف مناسبة، هي أولاً في المجتمع الكردي ذاته، وثانياً في كامل البنية الاجتماعية السياسية للأمبراطورية العثمانية وإيران، وثالثاً في نظام العلاقات العالمية في الشرق الأوسط. وبصيغة أخرى، فأن النضال القومي للشعب الكردي كان مرتبطاً ارتباطاً حيويًا قبل كل شيء، مع التحلل الذي أصاب الاقتصاد الطبيعي وحياة البداوة، ومع الازمة التي تعرضت لها العلاقات الأبوية القديمة لدى الاكراد، ومع التخلص من الاقطاع المدني، وبع ظهور الافكار القومية التي اغذت تتوسع اكثر فاكث في اوساط العشائر الكردية. ومن بعد ذلك، كانت هناك اهمية كبيرة ذات صفة استثنائية بالنسبة لنهوض الحركة الكردية، جاءت نتيجة للتدهور الاقتصادي والعسكري السياسي للدولتين الملكيتين، أي الامبراطورية العثمانية وإيران، وللتطور السريع لقوة الطرد المركزي في داخلهما، كنتيجة

مباشرة للنضال القومي التحرري المتصاعد بقوة، للأقليات ضد الظلم الاستبدادي للسلطة المركزية، ودعامتها الاجتماعية المتمثلة بالأوساط الأقطاعية، الدينية. وفي الأخير فأن تأثيراً كبيراً على تشكيل وتطور المسألة الكردية قد مارسه منذ البداية، عملية التوسع (العسكري السياسي والاقتصادي) للدول الرأسمالية الكبرى في أوروبا الغربية وإيران وروسيا بمنطقة الشرق الأوسط ونوايا هذه الدول في استثمار الحركة الكردية لخدمة أهداف استعمارية.

وهكذا رسا في اساس المسألة الكردية النضال التحرري للشعب الكردي، الذي يتوخى هدفاً نهائياً له، هو التوصل الى الاستقلال القومي. وبما ان الأكراد كانوا أقلية قومية مضطهدة في الأمبراطورية العثمانية وإيران، هاتين الدولتين اللتين كانتا بدورهما مستهدفتين من قبل السياسة الاستعمارية للدول الكبرى، فان البحث الراهن يتوخى ان يدرس ليس فقط النضال التحرري للأكراد وحدهم بل والأحداث الهامة الأخرى في تاريخ كل من تركيا وإيران، بالإضافة الى العلاقات العالمية في الشرقين الأدنى والأوسط.

ومنذ لحظة ظهور المسألة الكردية، فأنها صارت واحدة من اشد المسائل القومية والعالمية تعقيداً، وكانت تفرض باستمرار وجودها وكثيراً ما تحتدم فتتجه الى خوض صراعات طويلة حادة ودموية.

ودراسة هذه المسألة، مع ما تنطوي عليه من أهمية كبيرة، قضية مهمة ايضاً بالنسبة لدراسة الجوانب الواقعية من العملية التاريخية في الظروف الجديدة والمستجدة ذات الصلة بشعوب غرب اسيا ودولها، وبالسياسة الاستعمارية ايضاً للدول العظمى في هذه المنطقة.

وبالإضافة الى ذلك فأن التوجه نحو تاريخ الحركة التحررية الكردية، وجميع الأحداث الناجمة عنها، انما يعتبر مهمة حاسمة كل الحسم، وضرورة قصوى، لغرض ادراك الحالة الراهنة في كردستان. فأن القضية غير مقتصرة فقط على عدم حل المسألة الكردية، وذلك لأن اشتداد حدتها في وقتنا الراهن يثير اهتماماً طبيعياً نحو الأكراد وماضيهم. وان ما هو جوهرى اكثر

من ذلك، انه كانت قد وضعت اسس الموقف المأساوي الحالي والمعقد غاية التعقيد في المسألة الكردية، منذ اوقات سحيقة نسبيا. وتعطي دراسة تأريخ هذه المسألة الأمكانية لاستلال دروس مفيدة تقدم اجوية عملية مباشرة على متطلبات وقتنا العاصف. وبمناسبة موضوع هذا البحث المحاضر، تلوح من سحجف الذاكرة المقولة الحكيمة لمؤرخنا البارز ف. و. كليوتسيفسكي: ((ينبغي معرفة الماضي ليس فقط لأنه مضى، بل لأنه عندما مضى لم يتمكن من ان يأخذ معه آثاره))<sup>٢</sup>

وبهذا فإن البحث في المسألة الكردية من جميع جوانبها يعتبر مهمة سياسية ملحة هامة كل الاهمية ومفيدة في العلاقات العلمية.

وفي خلال ما لا يقل الابعض الشيء من السنوات المئة والخمسين الماضية من تطور المسألة الكردية، مرت عدة مراحل. والمرحلة الاولى منها شملت السنوات من الثلاثينات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر. والمرحلة الثانية هي مرحلة ((ما قبل الحرب)) الامبريالية والحرب العالمية الاولى، أي(من بداية التسعينات في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٧)، والمرحلة الثالثة هي التي شملت مدة سنوات ١٩١٧-١٩٤٥، والمرحلة الرابعة، وهي المرحلة المعاصرة، فقد بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكل مرحلة من هذه المراحل كانت توجد طبيعتها المتميزة الخاصة بها، وكل مرحلة منها لعبت دورا كبيرا في تاريخ الشعب الكردي ونضاله من اجل التحرر القومي.

\* \* \*

ان هذا الكتاب مكرس للمرحلة الثانية. ففي أعوام التسعينيات من القرن التاسع عشر زادت بشدة حدة المسألة القومية في شرق اسيا الصغرى نتيجة للسياسة الشوفينية وسياسة الدمج التي مارستها حكومة السلطان وتدخل الدول الاستعمارية الطامعة في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية. وفي هذه السنوات بالذات، فان وضع الاكراد في تركيا(ومن ثم بعد قليل من ذلك في ايران) قد اصبح مسألة عالمية. وقد ساعد على ذلك، فرض نظام العبودية شبه الاستعماري على الامبراطورية العثمانية وايران

من قبل رأس المال الاجنبي، واشتداد الصراع الامبريالي في الشرقين الادنى والارسط، وتحضير ووجود مناطق جديدة في هذه المنطقة (الممارسة نفوذ ارضي او غيره). والاحداث المشار اليها منذ نهاية القرن الماضي ظهر انها كانت مرافقة بهذا القدر او ذاك للمسألة الكردية بشكل عام، ولوقف الشعب الكردي ونضاله من اجل حقوقه القومية.

والخط الحدودي المحتامي والتاريخي ليس بحاجة الى أية إيضاحات. إذ لا ينبغي اكثر من الاشارة الى ان التحركات الجذرية الجارية على المسرح العالمي، ومن بينها على مسرح الشرق الارسط، تحت تأثير ثورة أكتوبر قد مارست تأثيراً عميقاً ومباشراً على المصير التاريخي للشعب الكردي. ويغطي هذا البحث المطروح، مدة ثلاثين عاماً تقريباً، مليئة بالاحداث الهامة المأساوية الكثيرة التي تركت اثاراً لا تزول في التاريخ الحديث للاكراد وكردستان.

وركز المؤلف جل انتباهه على دراسة المسائل ذات الطبيعة العالمية، ومنها بالذات العلاقات التركية الايرانية حول ما يتعلق بالمسألة الكردية، وسياسات الدول الامبريالية، وفي مقدمتها روسيا وانكلترا والمانيا تجاه الاكراد، والصراع ما بين الدول الامبريالية على ارض كردستان وما يجاورها من الاراضي، وفي الاخير كرس المؤلف اهتمامه للعمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في هذه المنطقة في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى، والعمليات العسكرية التي قامت بها ايضاً روسيا وانكلترا خلال تلك الحرب. وبالإضافة الى ذلك فقد نجمت ضرورة الاشارة الى بعض الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والى الجوانب السياسية بصورة خاصة في حياة سكان كردستان. ومن دون هذه لا يمكن العمل عملاً جاداً في دراسة الجوانب العالمية من المسألة الكردية.

واعيد أنتباه خاص الى الحركة التحررية للقبائل الكردية ضد الاضطهاد التركي والايراني، وضد محاولات استغلال حركات الاكراد من قبل القوى الرجعية التي تقف موقف العداء العميق ضد الاكراد والشعوب الاخرى في الشرق الاوسط. والى جانب ذلك، فان اتجاه البحث يحتم الأخذ بنظر الاعتبار



الشعوب الاخرى التي تعيش في شرق تركيا وغرب ايران، وفي مقدمتها الأرمن والآشوريون. غير ان المؤلف لا يتطرق الى مسألة الأرمن إلا من خلال ما يكون له صلة فقط، ويقدر ما مع المسألة الكردية. وبصورة عامة فإن دراسة المسألة الأرمنية هي دراسة خاصة قائمة بذاتها، حظيت ببحث ناجح على يد المؤرخين الأرمن في جمهورية ارمينيا السوفيتية بالدرجة الاولى.

والكتاب هذا لم يتوخ وضع مهمة له في ان يعرض عرضاً كاملاً للحياة الداخلية لأكراد كردستان والمناطق المجاورة لها. فأن هذه المسألة الكبيرة المنفردة هي خارج إطار هذا المؤلف. وكذلك فأن المعلومات الضرورية العرقية والسكانية، والمعلومات ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لرسم صورة مفهومة للاحداث المذكورة، قد تم ذكرها في الفصل التمهيدي الاول الذي يحتوي ايضاً على لمحة قصيرة عن تاريخ الاكراد وكردستان.

والكاتب لا يدعي بانه يلتقي الاضواء الكاشفة على جميع المشاكل المذكورة، ومن بينها حتى المشاكل الاساسية بالنسبة لهذا البحث. وهدفه هو تلخيص وتعميم الحقائق غير المعروفة، أو المعروفة علمياً من تاريخ ظهور وتطور المسألة الكردية.

#### استعراض للمصادر والادبيات

ارسييت في اساس العمل، دراسة المصادر الاولى المتيسرة. وأهم المعلومات تقدمها الينا وثائق وزارة الخارجية لروسيا القيصرية المحفوظة في ارشيف السياسة الخارجية لروسيا تحت العبارة المنحوتة ((آفبير)). ويحتفظ هذا الارشيف بمراسلات غنية، فيها معلومات غزيرة هامة، ومعطيات فريدة في بعض الاحيان، عن الحياة الداخلية في كردستان والمناطق المجاورة لها، في خلال المرحلة موضوع البحث، كما تعرض لهذه الوثائق دور المسألة الكردية في العلاقات العالمية لذلك الزمن وفي سياسة الدول في الشرق الاوسط.

والمعلومات ذات الطابع السياسي الداخلي مدرجة في تقارير القناصل الروس على الاكثر الذين كانوا موجودين في المراكز المهمة في شرق الامبراطورية العثمانية وفي غرب ايران أي في ازمير و وان وبييتليس وبايزيد وبغداد والموصل وتبريز واورميا وخوي ومهاباد وكرمانشاه. وهذه التقارير محفوظة بالاساس في الارشيف التالية:

((السفارة في القسطنطينية)) و ((الدائرة التركية (الجديدة) )) و ((الدائرة الفارسية)) و ((الدائرة الفارسية (ب) )) و ((بعثة الى بلاد فارس)) و ((الارشيف السياسي)) و ((ديوان وزارة الخارجية السوفيتية)). وتعتبر تقارير القناصل مصادر لا غنى عنها بالنسبة لهذا الموضوع. وللخدمة القنصلية في الشرق تم بالعادة تنسيب اناس حصلوا على اعداد اولى مناسب بالاستشراق في القسم الدراسي من اللغات الشرقية لدى وزارة الخارجية، وفي معهد لازيرفسكى للغات الشرقية بموسكو. وهؤلاء الاشخاص درسوا دراسة دقيقة ((مناطقهم)) التي عملوا بها، واقتاموا حلقات واسعة من المعارف وكتبوا عن ما رأوا وسمعوا تقارير مسهبة. ولهذا فان المواد التي تضمنتها التقارير القنصلية غنية، كقاعدة، بمعلومات مستقاة من مصادرها الاولى التي تستحق الثقة.

وفي الواقع فان تأويل الحقائق والاستنتاجات التي وضعها القناصل يتطلب ملاحظة انتقادية حادة. فان في الدائرة القنصلية في تركيا وبلاد فارس يوجد اناس ليسوا من مشارب واحدة. وجذبت خاصية اعمالهم، التي تتطلب التحضير الطويل والاختصاص والمجهود الكبيرة بل وحتى الرجولة الشخصية، جذبت الى هنا اناس الواجب والمواهب، الذين اعطوا معلومات موضوعية عن حالة الاوضاع، بحسب وجهات نظرهم طبعاً وبحدود امكانياتهم الوظيفية. وأى جانب هؤلاء مارس العمل في القنصليات، وخاصة في المناطق شبه المستعمرة الروسية، أي في شمال غرب بلاد فارس وغربها، موظفون استعماريون نموذجيون، اعتصموا للصعود في وظائفهم على اضطهاد الشعوب التابعة للامبريالية الروسية المشبعة بالشكوك ضد هؤلاء السكان ((الاصليين))، والذين حاولوا ان يصوروا في تقاريرهم هؤلاء

الناس بأبشع الصور. وانهم وقفوا بصورة خاصة موقف التحيز في انتقاء الحقائق التي تصف، بلا مبرر، جميع الشعوب بأوصاف القتل من أجل الحث على اتخاذ اجراءات تأديبية ضد القبائل الكردية في ايران (وكذلك في الاراضي التركية المحتلة خلال الحرب العالمية الاولى) وللتزلف، عن هذا الطريق، امام الضباط القياصرة والسلطات المدنية.

ان المعلومات عن الحالة في المناطق التي تهمنا في الامبراطورية العثمانية وايران مدرجة ايضاً في الوثائق التي وصلت مباشرة من السفارة في القسطنطينية ومن البعثة في طهران (وبالدرجة الاولى من ملفات ((الارشيف السياسي)) و ((الدائرة القنصلية في وزارة الخارجية)). وبخلاف التقارير القنصلية، فان تقارير السفارة تلقي ضوءاً اوسع على المسألة، وتعطي في بعض الاحيان تقديرات اكثر واقعية للاحداث. وفي نفس الوقت، فان المعلومات الواردة عن طريق السفارات هي اكثر تحيزاً بالنسبة الى مثيلاتها الواردة عبر القنصليات، لأنها تتضمن طابع العقيدة المحافظة لكبار الممثلين الرسميين الروس في تركيا وفارس، والاتجاه السياسي السائد في تلك الفترة او غيرها في بيبترورغ.

والقسم الاخر من الوثائق التي تستأثر بانتباهنا في ارشيف السياسة الخارجية لروسيا هو صغير من حيث الحجم، الا انه اكبر اهمية بالنسبة لنا كما يبدو، وهو يعكس المسألة الكردية بصفتها مسألة عالمية في الواقع. ودار الحديث عن ذلك بصورة خاصة في المراسلات بين السفراء الروس في تركيا وايران مع وزارة الخارجية وكبار موظفي الوزارة (دائرة الارشيف السياسي و "القسم القنصلي") وفي جميع التقارير حول الشرق الادنى لوزير الخارجية المقدمة الى القيصر (قسم الارشيف السياسي) وكذلك في مواضيع اخرى من مختلف الالوان والاختصاصات التي كان لها آنذاك اهمية دولية كبيرة (وعلى كثير منها توجد ملاحظات الكسندر الثالث ونيكولاى الثاني). وهي تصف سياسة روسيا انقيصرية ازاء تركيا وارمينيا واذربيجان الايرانية وكردستان. ومنها يمكن العثور على معلومات ايضاً عن اهتمام الدول الغربية بكردستان والاراضي المجاورة لها، وعن العلاقات التركية

الايرانية، وغيرها من المسائل الاخرى ذات العلاقة المباشرة مع اوضاع السكان الاكراد.

وما عدا ذلك كان من المفيد الالتفات نحو اقسام اخرى في ارشيف السياسة الخارجية لروسيا ("الارشيف الرئيسي" و "دائرة آسيا الوسطى" و "دائرة التركية" القديمة) التي يحتفظ فيها بقضايا ذات صلة غير مباشرة بالمسألة الكردية.

وشكلت وثائق ارشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي للاتحاد السوفيتي السابق اضافة هامة وضرورية الى قاعدة المصادر التي تغسني هذا العمل. وبما ان الموقف في المناطق الشرقية من اسيا الصغرى وغرب ايران وشمال غربها له علاقة مباشرة بالدفاع عن حدود منطقة القفقاس، فان وزارة الدفاع الروسية، ومقر قيادة منطقة القفقاس الحربية بالذات، قد جمعتا كل ما امكن من المعلومات حول هذه الارض وعن سكانها وعن التشكيلات الكردية، المسماة النظامية ((حميدية))، وعن العمليات الحربية للحكومة التركية في الولايات المجاورة لروسيا وايران وما شاكل ذلك. وهذه المعلومات تركزت بالدرجة الاولى في قسم الادارة الرئيسية لمقر قيادة الاركان العامة (غوغش)، والى درجة اقل من ذلك في ادارة القيادة العامة، وفي لجنة البحث الحربي (فوآ) وفي ادارة منطقة القفقاس العسكرية وفي القسم الذي يحمل العنوان العام ((مجموعات مواضيع حول تاريخ روسيا)).

وينبغي الاشارة الى ان عناصر نقل المعلومات الى السلطات العسكرية الروسية حول طبيعة الاوضاع في الشرق الادنى امتازت بالمستوى الرفيع من التحضير المهني، ومن ضمن ذلك الاستشراق على وجه العموم. وكان اولئك، ضباطا في الاركان العامة، حصلوا على تدريب خاص، وعرفوا اللغات الشرقية، ودرسوا على مدى زمن طويل الحالة من جميع الجوانب دراسة ميدانية. وتعتبر تقاريرهم (والكثير منها نشر في حينه في طبعات خاصة) زاخرة ليس فقط بالمواضيع المتخصصة ذات الاهمية لقيادة الاركان العامة الروسية بل وبمختلف المعلومات عن الحالة الاقتصادية والسياسية لتلك المناطق من الامبراطورية العثمانية وايران، جيشا كانت المهام التي

يكلفون بها وفي أي مكان. والمعلومات السكانية التي دققوا في جمعها تنطوي على أهمية خاصة.

وتوجد محفوظة في أرشيف الدولة العسكرية التاريخي المركزي مواد مهمة عن الحرب العالمية الأولى، عندما خاضت القوات المسلحة الروسية عمليات عسكرية في قلب كردستان بالذات. وأن هذه هي معلومات كانت قد وصلت من مسرح العمليات العسكرية، واحتوت على مجموعة كاملة من الحقائق عن الاكراد وبلادهم، وكذلك عن السياسة الاستعمارية للسلطة القيصريّة في كردستان وأرمينيا التركية وأذربيجان الإيرانية (اقسام: (مقر القيادة العامة للقوات المسلحة)) و ((الادارة العسكرية السياسية والميدانية التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة)) و ((الادارة الميدانية للقيادة العامة لقوات الجبهة القفقاسية)) و ((الادارة الميدانية لجيش القفقاس)) و ((ادارة فيالق جيش القفقاس)) و ((الادارة العسكرية للمحافظ العام في المناطق التركية المحتلة بأسم حقوق الحرب، وفي جميع المناطق التابعة له)) و (( مقر قيادة فيلق الحملة على فارس)) و ((ادارة فرقة القوزاق الفارسية)) وعدد آخر غيرها.

وساعدت دراسة وثائق أرشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي (وبالاخص أرشيف الادارة الرئيسية لمقر قيادة الاركان العامة) ساعدت في لقاء الضوء على واحد من الجوانب الرئيسية من العمل الحالي الذي يتمثل بسياسات اوساط روسيا القيصريّة تجاه الاكراد. والمعلومات عن هذه السياسات مندرجة في مراسلات كبار القادة العسكريين في روسيا مع مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية. وتقدم وثائق أرشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي بصورة خاصة الامكانية لدراسة سياسة القيادة القفقاسية في مجال العلاقة مع الاكراد في روسيا والدول الاجنبية. وتنطوي هذه الوثائق على أهمية خاصة. وبما ان السلطة العسكرية والميدانية في المحافظات الروسية الواقعة فيما وراء القفقاس هي في يد عدد محدود من الناس، فان السلطات في مدينة تيفليس امتلكت صلاحيات واسعة. ومارست هذه السلطات بصدد المسألة الكردية على سبيل المثال، اجراءات ليس من تلك

التي تتفق مع الاوامر الواردة من بيتربورغ فحسب، بل وكثيرا ما مارست ذلك بحسب وجهة نظرها.

وجرت التحريات عن المصادر الاساسية في ارشيف اخرى في الاتحاد السوفيتي. ووجدنا ان الوثائق المحفوظة بـلينينغراد في ارشيف الدولة المركزي للاسطول البحري الحربي للاتحاد السوفيتي تشمل اضافة عابرة الى وثائق ارشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي. وتلفت الانتباه هنا محفوظات الوكالة البحرية الحربية في تركيا وكذلك بالدرجة الاولى (مقر قيادة الاركان البحرية)، التي يمكن العثور فيها على وثائق متعلقة بهذا البحث الحالي. وهذه الوثائق هي في الاساس حول تركيا، ولم تصل الى ارشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي لسبب غير معروف. وتوجد في هذه الوثائق معلومات ليس ذات طبيعة ((بحرية)) فحسب بل وحول كردستان ايضا.

وارشيف الدولة المركزي التاريخي في جورجيا السوفيتية تسيغياغ مهم قبل كل شيء بالنسبة لنا لما يحويه من قضايا منطقة القفقاس، هذه القضايا التي تساعد على خلق تصور افضل للوضع في المناطق الكردية المحاذية لمنطقة القفقاس الروسية في تركيا وايران، وكذلك فانها تسلط ضوءاً اضافياً على سياسة السلطات القيصرية في القفقاس حول ما يتعلق بالاكرد المحليين والموجودين خارج الحدود (ارشيف: "مستشارية الرئاسة العليا للقسم المدني في القفقاس" و "التابع للنائب في القفقاس") و ((موظف وزارة الخارجية للعلاقات الحدودية التابع للنائب في القفقاس)). واطافة الى ذلك امكن العثور في هذا الارشيف على معلومات قيمة ذات طبيعة عسكرية سياسية عن الاكرد لا وجود لها في ارشيف الدولة العسكري التاريخي المركزي. وانعكست هذه المعلومات في البيانات الحربية والتقارير والخطابات وغيرها من المواد التي كانت قد وردت من آمري القطعات العسكرية المقاتلة في الحرب العالمية الاولى على مساح القتال في تركيا وايران. (ارشيف: ((مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية في مسرح

العمليات الحربية)) و((مقر القيادة العامة للقوات العسكرية في الجبهة القفقاسية)) و((مقر قيادة قوات جيش الجبهة القفقاسية)) وغيرها).

وجرت الاستفادة من أرشيف الدولة المركزي التاريخي في الاتحاد السوفيتي الموجود في لينينغراد، حيث تم الاطلاع بصورة واسعة على ذخيرة ملفات مجلس الوزراء، وسينود، ومستشارية نائب المدعي العام سينود. وعثر في ملفات أرشيف مجلس الوزراء على وثائق تتناول وجهات نظر كبار الشخصيات الروسية السامية في الدولة (نيقولا الثاني وستوليابين وغوريمكين والامير الكبير نيقولا نيقولايفيتش وسازانوف) نحو بعض المسائل الجذرية في سياسة بلدان الشرق الاوسط ذات الصلة المباشرة بموضوعنا. واما في ملفات سينود، فيشار فيها من بين المراسلات مع البعثة الروسية الدينية الارثوذكسية في اورمية، الى حقائق كثيرة عن الوضع في كردستان الايرانية وفي اذربيجان لفترة ما قبل الحرب، وعن نشاط الوزراء الروس والاجانب في ايران وتركيا، وعن الاثوريين الذين يعيشون مع الاكراد سوريا. وهذه الوثائق التي لم تستخدم بعد، كمصادر للبحث، تسمح بالقاء ضوء على الدور الحقيقي للكنيسة الروسية الارثوذكسية في السياسة القيصريّة الاستعمارية في الشرق الاوسط، برغم المحاولات الخرقاء للمبشرين الدينيين وقادة سينود تغطيتها بشتى انواع الاستنتاجات الخيرية.

وفي أرشيف ثورة اكتوبر المركزي للدولة سيغاور الذي تركزت به ملفات الارشيف التاريخي المركزي السابق بموسكو تسفيغيام يجذب الانتباه قسم ((مصلحة الشرطة القسم الخاص)) لدى وزارة الداخلية القيصريّة حيث توجد مواد عن العلاقات الخارجية للاكراد مع الروس، ودعاة التيارات الاسلامية بين الروس. وهذه المعلومات مدرجة في تقارير وكلاء مكافحة التجسس في محافظات ما وراء القفقاس. وليس بدون فائدة الاطلاع على بعض الملفات الاخرى لهذا الارشيف (ومن بينها ملفات ف. ن. لامزدوروف و ب. ن. ميليوكوف).

وفي الاخير فان المادة الاصلية موجودة في أرشيف العالم الروسي المستكرد او عالم الدراسات الكردية ف. ي. نيكيوتين المحفوظة حالياً في فرع



لينينغراد من معهد الاستشراق التابع لدى اكااديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي. وتوجد هنا مخطوطات غير منشورة، ومراسلات نيكييتين مع العلماء البارزين حول شتى المسائل ذات الصلة بالاستشراق وعلوم اللغة ومن بينها مراسلاته مع ن. يا. مارو وتراجم وغيرها من الاوراق، التي تنطوي زيادة على ذلك، على اهمية كبيرة بالنسبة لمن ينصرفون الى دراسة الادب واللغة الكرديين ونحن قد استخدمنا بالدرجة الاولى مخطوطة ((الاكراذ وكردستان)) التي استقصت بشكل تفصيلي تاريخ الانساب الرئيسية للاكراذ على ضوء نضال الشعب الكردي من اجل الحرية.

ولدراسة هذا الموضوع فان الوثائق المطبوعة كان لها اهمية ثانوية الا انها مثيرة للاهتمام الى اقصى درجة ممكنة، باعتبارها تسمح بسد بعض الفراغات في البحث. والمطبوعات الروسية لما قبل الثورة، المتعلقة بهذا الموضوع، هي من المصادر الارشيفية التي تتميز بالجفاف والابتسار والنواقص وخاصة تلك التي تغطي المسألة الكردية، وهذه المواد اتسمت بالصفة الرسمية وكانت مكرسة لتبرير السياسة الامبريالية للقيصرية في فارس وايران. وفي الماضي لم يكن وجود للمطبوعات الغربية، ناهيك عن الشرقية منها.

والصادر السوفيتية المطبوعة المتعلقة بهذا الموضوع، هي اكثر اهمية جداً. وان الاصدارات المشهورة للمواد الارشيفية لوزارة الخارجية الروسية- ((العلاقات الخارجية في مرحلة الامبريالية)) (الحلقة الثانية والثالثة) و((القسطنطينية والمضائق)) و((القسم الاسيوي التركي))، هذه الاصدارات التي حظيت بالتقدير في زمانها، قدمت عوناً لدراسة جميع جوانب المسألة الكردية، وخاصة سياسة روسيا القيصرية في كردستان والمناطق المجاورة لها في عشية الحرب العالمية الاولى وخلالها. اجل، ان كثيراً من الوثائق المهمة بصدد المسألة الكردية غير موجودة هنا، الا انه توجد مواضيع غزيرة حول المسائل التركية والفارسية والارمينية، وحول المسائل العالمية ذات الاهمية الاوسع، وهي ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهذا البحث. ويمكن ايضاً قول هذا عن استخدامنا لما نشرته مجلة((الارشيف الاحمر))

ذات الصلة بجوانب هامة معينة من السياسة الخارجية للقيصرية في الشرق الارسط، وعن مجموعة الوثائق التي اصدرتها قبل وقت قريب اكااديمية العلوم في جمهورية ارمينيا السوفيتية حول المسألة الارمينية في تركيا.

ومن المطبوعات الصادرة في البلدان الاجنبية يوجد اثنتان ينطويان على اهمية كبيرة، لما فيهما من مقتطفات شاملة حول الموضوع. وفي واحد من هذين المطبوعين توجد وثائق لوزارة الخارجية الفارسية تتحدث عن خروقات تركيا لحياذ فارس في الحرب العالمية الاولى، وتتضمن ايضا عددا كبيرا من الحقائق عن الاعمال الاستفزازية للاتراك وسط القبائل في كردستان الايرانية. وفي المطبوع الآخر- (المانيا وارمينيا)) الذي الفه ليبسيوس الالماني المشهور عالميا واحتج بشدة فيه ضد سياسة السلطات التركية تجاه القضية الارمينية، توجد معلومات مهمة حول العلاقات الكردية الارمينية في عشية الحرب العالمية الاولى.

وهناك كمية تافهة تماما من المعلومات عن الاكراد وكردستان في السلسلة المعروفة من الكتب الالمانية والانكليزية والفرنسية الصادرة عن الوثائق الدبلوماسية. والتحيز واضح جدا لدى الذين جمعوا هذه المعلومات اذ، كما سيثبت ذلك، فان الحقائق كثيرة تفوق الحاجة، من التي تشهد على التدخل الفعال للمستعمرين والامبرياليين الانكليز والالمان وغيرهم من الدول الغربية في كردستان. وما يتعلق بالمطبوعات الامريكية فلا توجد حتى ولا كلمة واحدة حول المسألة الكردية رغم ان مصالح الولايات المتحدة الامريكية بشرق تركيا وغرب ايران كانت واسعة جدا. وان الامريكان قد دافعوا عنها بحمية كبيرة (وبالدرجة الاولى على ايدي البعثات التبشيرية).

وفي الاخير فقد وقع تحت يدنا ((الكتب الزرقاء)) البريطانية التي تضمنت وثائق عن تخطيط الحدود التركية الايرانية للامبراطورية وايران وعن الحركة الشورية في هذين البلدين وغير ذلك. والنزعة المتطرفة لهذا النوع من الكتب معروفة، حيث انها لا تضم الا تلك الوثائق التي تمتدح السياسة الانكليزية، وتجسد بصورة واضحة مفيدة لها، هذه العمل أو ذاك من نشاطات الدبلوماسيين البريطانيين والمبشرين وبعض الشخصيات في تركيا

وايران. وبهذه الصورة فان الاكراد يصورون، بلا اساس من الواقع، وكأنهم قطاع طرق، اما القناصل البريطانيون والمبشرون فيصورون وكأنهم مدافعون عن الأرمن. ان السياسة البريطانية في الواقع، وكما هو معروف قد لعبت دوراً سلبياً في المسألة الارمنية ازاء مصير الأرمن. وان هذا قد حدد كثيراً بالطبع من امكانية استخدام ((الكتب الزرقاء)) زد على ذلك، انه ليس فيها الا النزر اليسير جداً من المواد الجديدة عن الاكراد.

وبعد، فان موضوع البحث الحالي تنقصه بشكل واضح على العموم الاشارات في الكتب المهمة. ويدل عدم التقييم المناسب للمسألة الكردية ولاهيتها العلمية وحساسيتها السياسية على ان هذه المسألة ليست لم تكن موجودة في مستوى واطئ من الاهمية في الماضي فحسب، بل وحتى في ايامنا الحاضرة.

والمعلومات الموجودة في المصادر الشخصية المنشورة من قبيل (المذكرات واليوميات ووصف الرحلات والرسوم العرقية) (من الطبيعة)) وما شابه ذلك) تعني هذا العمل كمادة مساعدة حتى وان لم تكن اساسية. ومن اكثر هذه المواد الادبية واغناها هو ذلك الذي يعود الى ريشة الكتاب الروس. ولا غرابة في ذلك، لان روسيا كانت الدولة الاوربية الوحيدة التي على تماس مباشر مع الاكراد، ومهتمة اكثر من الجميع بالوضع في شرق تركيا وغرب ايران.

ووجد موضوع البحث الحالي بعض الانعكاس له في المذكرات الادبية ضمن يوميات س. د. سazanov وزير خارجية القيصر، والجنرال أ.أ. بوليفانوف احد قادة وزارة الحربية، أي الشخصيات التي كانت كردستان والوضع فيها موضع اهتمامهم بحكم موقعهم الوظيفي. وهناك اهمية كبيرة جداً تنطوي عليها مذكرات قوميسار الحكومة الموقته على الجبهة الايرانية أ.غ. يميليانوف التي تمتاز كتابتها بالحيوية والاقناع والتفاصيل القيمة، وبالاخص ما يتعلق بالقبائل الكردية، وكذلك ملاحظات واحد من المشاركين في حملة منات الجنود القوزاق تحت قيادة جمالي سنة ١٩١٦، وذلك عبر المناطق الغربية من كردستان الايرانية وخوزستان لغرض الالتقاء مع

الانكليز. غير ان الجانب المتعلق باللقاء لا يتضمن في الحقيقة عناصر موثقة دائماً.

والمواضيع الأكثر غنى الى حد كبير هي المؤلفات عن ادب الرحلات التي كتبها جواله روس في حين وقوعها كأدلة مباشرة لشهود عيان يعرفون الاكراد وكردستان معرفة جيدة. وتمتاز بأهمية استثنائية المؤلفات التي نشرها ف.ف. مينورسكي بطبعات متنوعة ووصفه للجولات الوظيفية في الولايات الشرقية من تركيا وفي منطقة اذربيجان الايرانية وكردستان. ويعرض مينورسكي نفسه في اعماله هذه ليس فقط بصفته مراقباً نبياً حي الضمير جامعاً للحقائق القيمة عن المناطق التي قام بزيارتها وعن سكانها، بل وكباحثة تاريخي للظروف المادية والحياة الروحية للاكراد والارمن والأتراك والأذربيجانيين والفرس وغيرهم من شعوب هذه المنطقة. وتعتبر مقالات مينورسكي، التي هي مهمة جداً بالنسبة لهذا العمل، طافحة بالمعلومات الموثقة عن الصراعات الحدودية التركية الايرانية وعن القضايا الكردية وعن التدخل الروسي والانكليزي في هذه الصراعات. وبالإضافة الى ذلك فلا يجوز عدم الإشارة الى ان مينورسكي كان ذا وجهات نظر تقدمية بالنسبة لزمانه ومنصبه الوظيفي الذي كان يشغله.

ان من تلك الروحية التي تنسم بها مقالات الدبلوماسيين الغربيين والرحالة الاستعماريين لا تتسرب أبداً من مقالاته بل على العكس من ذلك فهو كان يكن دائماً نحو شعوب الشرق الاوسط شعور الاحترام العميق والفهم لمطالبهم القومية وحتى الاجتماعية. وان كتابات ف.ف. مينورسكي التي خطها في زمن عمله الدبلوماسي لم يظهر عليها البلى حتى ايامنا الحاضرة، وتنطوي على قيمة كبيرة معترف بها لدى المؤرخين.

ويمكن اطلاق نفس هذا الكلام على المواضيع التي كتبها ف.أ. غوردليفسكي خلال سنوات ١٩٠٠-١٩١٠، المدرس والبروفيسور في معهد لازيريفسكي ومن ثم الاكاديمي وشيخ الدراسات السوفيتية التركية وفي خلال رحلاته باسيا الصغرى لاغراض سياحية علمية، ومن ثم بصفة مترجم في اثناء الحرب، لقد رسم ف.أ. غوردليفسكي في مقالاته صورة ساطعة

للحياة الداخلية في تركيا المعاصرة، وكذلك للحياة المعيشية والاداب الروحية وتاريخ الاثراك والشعوب الاخرى القاطنة في اسيا الصغرى ومن بينها الاكراد. وهذه الكتابات، مع انها مشهورة من حيث الشكل، فهي مكتوبة من قبل باحث متعمق واسع المعرفة بالظروف الداخلية. وهو قد كتب عن الاكراد من منطلق الانسانية الحقيقية. وعزا غوردليفسكي تخلفهم بالدرجة الاولى الى الاسباب الاقتصادية الاجتماعية، وهو يقف، عن ادراك، الى جانب مطالبهم القومية العادلة، ويرى ان الشروط الاساسية للقضاء على الصراعات القومية في تركيا، وعلى حالة الفقر للاكراد، هي في التخلص من الاضطهاد القومي والاجتماعي، وفي ارساء الصداقة بين الشعوب القاطنة في هذه البلاد. والفائدة الناجمة عن أعمال ف.أ. غوردليفسكي، في ما لا يتعلق بالدراسات الكردية ((الاستكراد)) من حيث الاختصاص هي فائدة اكيدة وخاصة بالنسبة للمواضيع التي وقع عليها اختيارنا.

وبمثل هذه الروحية، تشبعت ملاحظات رحلات ي.أ. اورييللي التي لم تفقد اهميتها العلمية حتى الوقت الراهن، والابحاث السكانية العرقية بقلم س.أ. يغيازوروف عن الاكراد في منطقة ماوراء القفقاس.

غير ان غالبية مؤلفات الكتاب الروس عن جولاتهم، لا تعزى الى علماء مستشرقين، بل الى موظفين عينوا بوظائف عسكرية أو دبلوماسية كانوا اصحاب مواهب ادبية بهذا المستوى او ذاك، ونقشوا على الورق ملاحظاتهم خلال اوقات وجودهم في مهماتهم بکردستان وارمينيا التركية وفارس واذربيجان.

وكقاعدة فان علاقتنا قائمة مع اوصاف ذات طبيعة سياحية تنطوي على معلومات ذات تفاصيل قليلة او كثيرة عن جغرافية وتضاريس وسكان المناطق التي تهمننا من تركيا وايران، مع جولات في الجانِب التاريخي والاقتصادي للشعوب القاطنة فيها. فاذا كان الكاتب عسكرياً، كان اكثر اهتماماً، بالطبع، بالمواضيع المتعلقة باختصاصه. إذ يرى المناطق التي زارها بصفتها مسرح عمليات حربية في المستقبل بالدرجة الاولى. وهذا هو السبب

في التفاصيل المسهبة لطرق السفر ووصف الجبال والسهول والانهار، والنقاط المهمة استراتيجياً وغير ذلك. وإلى جانب ذلك نشر الرحالة في تركيا وإيران معلومات ذات أهمية بالنسبة للبحث الحالي. ومن بينها معلومات حقيقية هامة عن القبائل الكردية في فارس وأذربيجان، وعن عدد أفرادها وانتشارها، وعن خصائصها العرقية وأوضاعها الاقتصادية الاجتماعية، والعلاقات المتبادلة مع حكام الشاه وعن حروب الشار الداخلية، وقد كتبها ضباط الأركان العامة وفيلق القازاق الفارسي، أمثال ل. ف. تيغرانوف، وأ. ي. آياس، وف. تشيرنوزوبوف، وس. بافيتش. وتوجد مواضيع مشابهة عن كردستان تركيا في كتابات بينزينغر، وأ. كارتسوف، ود. فز بوتيات، وب. شيلكوفنيكوف، وكذلك بصورة خاصة في مؤلف المقدم في الأركان العامة ب. أ. توميلوف الذي نشر تقريراً بجزءين عن رحلته في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من الامبراطورية العثمانية، وكذلك كتابات العقيد أ. م. كوليرباكين الذي لخص بها نتائج رحلته التي قام بها في تركيا وضمنها في مجلدين كبيرين مليئين بالوقائع عن نشاط البعثات التبشيرية البروتستانتية، وعن حالة أوضاع القبائل الكردية. غير أنه ينبغي التزام المحذر الكبير عند استخدام هذه المؤلفات. فإن الكتاب كثيراً ما يميلون إلى اظهار السطحية والاحكام المسبقة حول المسائل التي لا صلة مباشرة لها مع الجغرافية العسكرية، والمواد المتاخمة لها. وكمثال على ذلك فإن كثيراً من المعلومات غير الأكيدة عن الأكراد يتضمنها كتاب (أوراق عن كردستان) لبينزينغر وفي كتاب (ملاحظات عن الأكراد) للعقيد كارتسيف، فإن مما يلفت إليه الانتباه إلى جانب الرواية المقتبسة، الميول المعادية للأرمن المتماشية مع سياسة الحكومة القيصريّة في تلك المرحلة إزاء المسألة الأرمنية. وفي مواضيع أخرى يظهر عكس ذلك، إذ يبدو فيها الميل لمحاباة الأكراد. وأكثر المزايا قيمة في أوصاف رحلات العساكر بالوصلات هي المعلومات الاجتماعية الاقتصادية والمعلومات ذات الطابع السياسي. وكانت على هذه الشاكلة المعلومات التي كتبها عن كردستان الفارسية د. د. بيلياف العامل في القنصليات الروسية في فارس، و. ك. ن. سميرنوف عن

کردستان التركية. واعطى لويكا سكرتير القنصلية في بيتليس وصفا اختصاصيا متفردا لولاية بيتليس، التي هي واحدة من المراكز الرئيسية للحركة الكردية في الامبراطورية العثمانية. وتتكسر اهمية خاصة للعمل الاساسي الذي كتبه نائب القنصل ر. ي . تيرمين في وان عن منطقة حكاري الواقعة في قلب كردستان بالذات، وكذلك عن السكان الاثوريين المجاورين للاكراد، وعن السكان الأرمن وغيرهم من الشعوب. ويتضمن هذا الكتاب كثيرا من المعلومات المهمة بالنسبة لهذا البحث، وذلك لأعتبره مصدرا معلومات واسعة عن كل ما له علاقة سنجد بقضاء حكاري وسكانه. والقنصل الرئيسي في بغداد أ. أ. اورلوف الذي اجتاز الحدود التركية الفارسية في عشية الحرب العالمية الأولى ترك كتابات هامة عن القبائل الكردية المحلية.

ومن بين الرحالة الروس الذين قاموا برحلاتهم من روسيا كان يوجد شخصيات مرموقة ورجال دين معروفون. وتعرضت مؤلفاتهم في جزء كبير منها الى مسائل الدعاية الدينية الأرثوذكسية في اوساط الاقليات المسيحية بتركيا وايران. والاستثناء من ذلك هي اللمحات عن وصف الطرق لأثنين من القساوسة الأرمن هما غ. سير فاندزيتانتس، و ر. بيكغوليانتس بصورة خاصة. وان هذا الأخير قام بتسجيل مراقبات مشيرة عميقة تشد النظر الى الهيكلية الزراعية في الشرق من آسيا الصغرى، والى العلاقات المتبادلة بين الاكراد والأرمن.

ولا توجد مذكرات حول هذا الموضوع تقريبا. وبعض المعلومات عن وجهات نظر السلطان عبد الحميد الثاني بشأن المسائل الكردية والأرمنية يجبر عنها الناشر علي وهابي بيك لمذكرات السلطان ((افكار وذكريات)). الا ان مصداقية هذه المادة التي تحمل تعبيرا ساطعا عن روحية الدفاع عن السلطان وافتقار ماجاء فيها الى ادلة الدعم الزمانية والمكانية، توجي بشكوك قوية عنها. ويضاف الى ذلك ايضا فانه لا يبدو للقارئ دائما وبسطوح ان ما قيل يعود الى السلطان نفسه، بل انه يعود الى الناشر نفسه. ومن الممكن العثور على بعض الوقائع عن الاكراد والاثوريين، في مذكرات



غاية في الذاتية والتحيز بقلم الجنرال البريطاني دينيستر فيلي الذي لعب دورا بارزا في تاريخ الثورة المضادة في منطقة ما وراء القفقاس.

وادب الرحلات الاجنبي قد لا يقل من حيث عدد العناوين عن مثيله الروسي الا انه اقل منه كثيرا من حيث النوعية.

والقسم الاساسي من ادب الرحلات للمؤلفين الغربيين حول هذا الموضوع تتضمنه اوصاف الرحلات في كردستان والاراضي المجاورة لها في اثناء القيام بتلك الرحلات. وكثيرا ما كانت هذه الاوصاف سطحية تماما وملينة بالصور عن الطبيعة والخرائب القديمة والذكريات التاريخية الضبابية والموجزة والمعلومات غير الدقيقة احيانا عن عادات واخلاق سكانها الاصليين. والرحالة الغربيون لم يبحثوا عادة عن الاسباب الحقيقية لنظام السياسة الخارجية التي ادت الى الرجات الداخلية الشديدة في كردستان وارمينيا وتحاشوا التحليلات التاريخية ناهيك عن التحليلات الاجتماعية الاقتصادية.

وينطبق هذا بالدرجة الاولى على ما كتبه المبشرون الذين كرسوا جل اهتمامهم نحو السكان المسيحيين في تركيا وايران والى الفئات المستضعفة من السكان الاهليين في كردستان أي الى الاكراد. وكمثل على ذلك كتاب ايزابيللا بيرد (الذي هو تحت الاسم المستعار بيشوب) الذي تغطي عليه مجموعة كبيرة من المراقبات العيانية للمناظر الطبيعية وساحات القتال بما يتعلق بالاكراد. وفي كتاب هيزل ومارغوليبوس ((الاكراد والمسيحية)) يدور الكلام بالدرجة الاولى عن نشاط البعثات التبشيرية وسط الاثوريين. واهمية الكتابات التبشيرية بالنسبة لهذا البحث غير كبيرة.

ومن اكثر الذين قاموا برحلات في الولايات الشرقية التركية والمقاطعات الغربية من الرحالة الاوربيين هم من الانكليز، ولا يعزى ذلك طبعاً الى الشغف المعروف لدى الانكليز بتغيير الاماكن مطلقاً بل انه يعزى الى ذلك الاهتمام الذي اظهرته الاوساط الحاكمة الاستعمارية في بريطانيا العظمى منذ زمن بعيد نحو هذه الأراضي ونحو سكانها.

وفي وسط الرحالة الانكليز كان يوجد بعض من اولئك الذين برغم زيارتهم لأقاليم كردستان، الا انهم تعمّدوا عدم ذكر أي شيء، جوهرى عنها. ومن هؤلاء مثلاً العالم المعروف بتاريخ ايران وافغانستان بيرسي كوكس، الذي امضى في ايران مدة ثماني سنوات على حد قوله، وقطع في هذه البلاد ١٠ آلاف ميل. وكذلك فقد اثار خيبة الأمل كتاب ليوك الذي زار في عام ١٩٠٧ شمال العراق ووصف بالتفصيل المناطق الطبيعية الجميلة ونشاط مختلف الطوائف الدينية.

ومن الانصاف القول والاعتراف بأنه ليس جميع الرحالة الأنكليز يعانقون من سطحية التفكير. وكشال على ذلك فإن كتاب لينتش الغزير المادة ((أرمينيا)) الذي كرس الجزء الثاني منه لأرمينيا التركية يسرد بشكل مرتب مجموعة من ملاحظات الكاتب عن هذه البلاد، وعن جميع سكانها الذين كان بينهم كثير من الأكراد. وفي عام ١٨٨٩ فإن الشاب جورج كيزون عندما زار ايران بصفة مراسل جريدة ((التايمس)) سرعان ما توجه نحو الجبال واصبح قائداً للواسط الامبراطورية الأنكليزية الفاتكة النفوذ. ونتيجة لرحلته ظهر كتاب ((فارس والمسألة الفارسية)) الذي جندت لكتابته حتى المصادر الأدبية. وهذا العمل الأساسي الكبير، الذي ضم الى جانب المواد المعلوماتية والأخبارية القيمة، معلومات عامة مهمة لها صلة بالمجانب الدولي من المسألة وبالسياسة التي تمارسها الأوساط الحاكمة البريطانية لا يمكن المرور به مرور الكرام، من قبل الباحث في مسألة الشرق الأوسط في مرحلة ما قبل الحرب الأمبريالية. ونشر عضو البرلمان اللورد ووركسفورت مذكرات عن رحلته في تركيا الآسيوية، وكرس منها حيزاً مهماً للأكراد. والرحالة الآخر الذي هو بيرسي أفاد عن تفاصيل مهمة عن الوضع الداخلي في الولايات الجنوبية الشرقية التي يقطنها الأكراد والأشوريون.

ولخص فرانسلاف القنصل الأنكليزي في البصرة وتبريز، انطباعاته، ولو بصورة سطحية، عن اقامته الطويلة الأمد في العراق وايران، دون ان يغيب الأكراد عن انتباهه.

وفي نفس الوقت فإنه قد ظهرت صعوبة في استخدام مثل هذه المؤلفات لأغراض علمية، بسبب النزعة المتحيزة بوقاحة، المقترنة بتلفيق حقائق تاريخية تلفيقاً مباشراً. وللحكم على كثير من الرحالة الغربيين فإن نظراتهم تتسم بالسطحية أزاء الظواهر التي واجهوها، إضافة إلى كونها نظرة تعبر عن وجهة النظر الاستعمارية التي تتجاهل بشكل السكان المحليين. فأن يبسي كتب مثلاً: ((أن جميع سكان الشرق هم أطفال أما المتوسط من السكان المحليين في الأناضول وكردستان فهو ليس طفلاً فقط بل ويملك قدرة ذهنية محدودة)). ومثل هذا النوع من الأفكار المتفككة مع اتجاهات كيرزون-كيبلينغ وأمثالهما في التفكير ليس استثنائاً بل هو القاعدة لدى ((المجتهدين المشهورين)) البريطانيين في الشرق الأوسط. فهؤلاء المؤلفون يستخفون بالأكرد، فيصفونهم بأمة من القتل والصوص، ويشوهون النضال التحرري للشعب الكردي، هذا النضال الذي يصورونه كأنعكاس للتطرف القومي.

وتلاحظ النزعة التشويهية الأخرى لدى ألقاء الضوء على سياسة روسيا في الشرق الأوسط، وعلى الأخص في المنطقة الشرقية من آسيا الصغرى، وفي غرب فارس. وجرياً على العداء لنهج السياسة الخارجية الروسية الذي مارسه انكلترا من خلال القسطنطينية من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فأن كيرزون ولينتس وغيرهما من المناصرين للمذهب الإمبراطوري الرسمي، قد ألقوا على عاتق روسيا، وبدون دليل، جميع المسؤولية عن جميع الهزات الداخلية في كردستان وأرمينيا، وبالتحديد عن مذبحة الأرمن، وأدانوها بأدعاءات اغتصابية جامحة في الشرق الأوسط. واستهدفت مثل هذه التأكيدات أغراضاً محددة بكل معنى الكلمة: هي التمهيد على ما هو موجود لدى انكلترا عن خطط عدوانية خاصة تجاه ((الأرثوذكس)) وإيران كلها، والحجب عن نظر الرأي العام ذلك الدور غير الملحوظ الذي لعبته الأوساط الأمبريالية الأنكليزية في المصير المأساوي للأرمن والأكرد والشعوب المضطهدة الأخرى.

غير ان كتابات الرحالة الانكليزي التي نشرت في وقت متأخر من ذلك، أي في مرحلة التقارب الانكليزي الروسي، فإن التحيز لم يتخذ ذلك المظهر الذي كان عليه من قبل. وكمثل على ذلك مذكرات هابيرد سكرتير لجنة تخطيط الحدود الأيرانية التركية، حيث انها تتميز بلهجة موضوعية مفيدة، وبوجود كثير من الملاحظات المنظورة عن خط الحدود وسكان هذه الحدود بقباثلها المختلفة. وكذلك كتاب مارك سايكس (عضو مجلس العموم) الذي لعب دورا بارزا في سياسة انكلترا في الشرق الأوسط في اثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، بعنوان ((أرث الخلفاء الأخير)) والجزء الثاني الذي يتضمن وصفه لرحلته في آسيا الصغرى وكردستان والولايات العربية خلال سنوات ١٩٠٨-١٩١٣ حيث اُعير فيه الاهتمام غير القليل للأكراد، وعلى الخصوص اعارة الانتباه الى قائمة بأسماء جميع القبائل الكردية في تركيا وفصائلها. وهذا الكتاب يعتبر من اكثر المؤلفات الادبية اكتمالا. وتنبغي الإشارة بصورة خاصة الى كتاب سون بعنوان ((في منطقة ما بين النهرين وكردستان -التنكر)). وفيما بعد، فإن المؤلف الذي هو موظف كبير في الادارة العسكرية البريطانية، قد امضى عدة سنين بصورة مواطن محلي وسط القبائل الكردية في السليمانية وافر عدا من الملاحظات المثيرة التي تتعلق بالعبادات والحياة الداخلية لأكراد العراق وايران.

والموروثات الأدبية للرحالة في كردستان من البلدان الغربية الاخرى خلال هذه المدة المذكورة غير كبيرة وقليلة الاهمية. والى جانب التحقيق الصحفي المشهور بقلم جيول ليكليرك والكتاب التوضيحي التاريخي الجغرافي للمنطقة بقلم أ. بيلليل بك، يجدر بالذكر كتاب الرحالة الفرنسي الكونت دي شولي الذي يتضمن وصفا تفصيليا لأخلاق وعادات القبائل الكردية وكذلك لسياسة السلطات التركية تجاههم، وكتابات رحلة ميولر-سيغونس التي تمتاز بالملاحظة والانتباه نحو التفاصيل المسهبة. ولدى هؤلاء الكتاب كما لدى كثير من الرحالة الانكليز يوجد تجاهل للأكراد.

واستخدمنا ايضا الدوريات الادبية لتلك الفترة (ولم تتوفر تحت ايدينا للاسف صحافة شرقية). وتقترب هذه الاعمال الادبية من حيث طبيعتها مع

الاعمال السابقة، وكثيرا ما تتطابق معها احيانا وذلك لان المراسلات الصحفية في الجرائد والمقالات في المجلات تعكس كقاعدة وبصورة مباشرة، أنطباع المشاهدين عيانا، ولهذا فهي باستطاعتها ان تشكل مصدرا للاخبار. والصحافة الروسية تشكل مرة اخرى قيمة كبيرة بهذا الخصوص حول ما يتعلق بموضوعنا بفضل وجود نوعية عالية جدا من المراسلين الخاصين الذين لديهم معلومات عن الاكراد والمسألة الكردية وبفضل قرب ارض كردستان.

ولا ينطبق هذا القول على الجرائد المركزية الروسية التي صدرت في بيتربورغ وموسكو لان المعلومات عن المسألة الكردية، ماكانت تظهر الا صدف نادرة على صفحاتها. ولهذا فان الجرائد القفقاسية(خاصة الصادرة منها في تفليس الجريدة((الاجتماعية)) (تيفليسكي ليستوك)) وصحيفة((كفكاس)) شبه الرسمية) كانت تملك مراسلين لها في تركيا وايران ومن بينهم مراسلون في المناطق الارمينية والكردية والاذرييجانية. وبلاضافة الى ذلك فان هذه الجرائد كثيرا ما اعادت نشر الاخبار حول المسائل التي تهمنا، من الجرائد الارمينية في منطقة ما وراء القفقاس وتركيا وايران، وكذلك من الجرائد التركية والفارسية. وكرست الجرائد القفقاسية في متابعتها تركيز الانتباه على الاحداث في البلدان المجاورة كرس على صفحاتها مكانا للمراسلات الصحفية والانباء البرقية من تلك الصحف الاوربية التي يعتبر وصولها اليها غير متيسر. ومن المفهوم بانه الى جانب الانباء الواردة في هذه الجرائد تنشر افتراءات غير قليلة، ولهذا فانه عند معالجتها اضطررنا طوال الوقت الى مقارنتها مع مصادر اخرى.

وكان مثمرا الالتفات الى المجلات الجغرافية والكتب العسكرية السائدة عن منطقة القفقاس العسكرية روزارة الدفاع ومن امثال هذه الكتب كتاب((مذكرات)) و((انباء القسم القفقاسي في الجمعية الجغرافية للامباطورية الروسية)) و ((انباء مقر اركان منطقة القفقاس العسكرية)) و((مجموعة اخبار من الاستخبارات عن البلدان المجاورة)) و((كتاب الادارة العامة للاركان العامة)) وغيرها. وضمت هذه المؤلفات بشكل

منتظم مقالات وتفاصيل وارشادات تتعلق بالاكرد والمسألة الكردية والعلاقات الكردية الارمينية، ونزاعات الحدود بين تركيا وفارس ومواضيع مشابهة مهمة بالنسبة الى بحثنا الحالي. وهذه المعلومات التي كتبها اناس ذوو اطلاع تقدم خدمة مفيدة لعملنا الحالي لو قمنا باجراء التعديلات الضرورية على التحيز المذكور من قبل، في المادة التي تغذي هذا العمل.

واخيرا سيكون من المفيد تماما التعرف على جريدة ((ارميانسكي فيستنيك)) الاتباء الارمينية، التي صدرت خلال سنوات ١٩١٦-١٩١٨. وهذه الجريدة الاسبوعية القت بصورة مفصلة الاضواء على الموقف في المسرح التركي الاسيوي في الحرب العالمية الاولى. وفي الحقيقة فان من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار بان بعض المواضيع في جريدة ((ارميانسكي فيستنيك)) قد كتبت من منطلق قومي. وعانت محاولة البحث المنتظمة للجرائد الغربية من الاخفاق، بسبب كون معلوماتها عن الاكرد سيئة جدا، وندرة معالجتها للمسألة الكردية وبصورة غير مختصة. وكثيرا ما تخلط عن قصد او عن غير قصد المسألة الكردية بالارمينية او انها تستبدل بين هذه المفاهيم غير المتشابهة ابدا. ولهذا فان الجرائد الانكليزية والالمانية وغيرها من الجرائد الغربية التي استخدمناها بالاساس هي اما من التي موجود منها في ملفات ارشيف السياسة الخارجية الروسية او مما اعادت نشرها منها الجرائد الروسية.

ونشرت مواضيع كثيرة عن الاكرد ايضا المجلات الفرنسية والانكليزية والالمانية في ذلك الزمن، وخاصة منها تلك التي اختصت بألقاء الاضواء على المواضيع الاسلامية او الخاصة بالشرق الاوسط. ومنها مجلات ((رفيو دي موند مسلمان)) و ((لى اسيا فرانسيس)) و ((جيوغرافيكال جورنال)) و ((اسيان)). واستقيت منها معلومات هامة لاسيما عن الحركة الكردية وسياسة الدول الكبرى في كردستان.

وبهذه المناسبة فان المؤلف الشامل الذي كتبه ب. ي. افيريانوف عن التاريخ العسكري للاكرد خلال القرن التاسع عشر لم يفقد اهميته العلمية حتى الوقت الراهن بصدد الدراسات الكردية الروسية خلال فترة ما قبل

الثورة. ولا يوجد ما يضارع كتاب افريانوف من حيث القيمة في الاعمال الغربية انذاك.

وبين المؤلفات الخاصة بالدراسات الكردية يشكل كتاب ((الاكرد)) للمؤلف ف.ب. نيكيتين مصدرا لا بديل له، حيث انه لا يعكس المعلومات الموسوعية للمؤلف فحسب بل وخبرته الشخصية الواسعة التي اكتسبها خلال نشاطه الدبلوماسي في كردستان الايرانية. وتنسب اليه ايضا مجموعة مقالات منشورة في المجلات الفرنسية تلقي اضاءا خاصة على الاكرد والمسألة الكردية في بداية القرن العشرين وفي اثناء الحرب العالمية الاولى.

ولوحظ في الابحاث التاريخية البرجوازية خطان بشأن القضية الكردية: احدهما يعكس بهذا المستوى او ذاك وجهة نظر القومية الكردية، والثاني يتضمن روحية ميول التبعية الامبريالية. وتتميز اعمال ((رجال)) الآداب واللغة الكردية بطغيان النزعة الاجتماعية على حساب العلمية. واهميتها بالنسبة لهذا البحث الحالي تتلخص في وجود مادة قيمة تفضح السياسة الشوفينية المعادية للاكرد التي تمارسها الاوساط الحاكمة في بعض بلدان الشرق الاوسط وفي الدول الغربية. ومن بين اعمال المؤلفين السائرين في ركاب الغرب يتميز العمل الكبير لأدموندس عن كردستان الايرانية الذي يتضمن مواد حول مرحلة البحث هذه. اما كتاب المؤلفات الاخرى من هذا النوع، فهم بالعادة شخصيات بعيدة تماما عن الروح العلمية. وجميع مؤلفاتهم مكرسة بالكامل تقريبا للمرحلة الجديدة وبالدرجة الاولى للاحداث التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وما يتعلق بالكتب عن المؤرخين الاكرد التي صدرت باللغات الشرقية (مؤلفات عبدالله عزيز ياملكي ورشيد ياسيمي وبلهج شيركو ونوري ديريسي وامين زكي وغيرهم) فان هذه على العموم هي تسجيلات لاحداث، وترجمات لحياة الزعماء الاكرد، وتتضمن مادة اصلية مفيدة كوثائق. واعتمدت الابحاث الحالية على ما احرزته الدراسات الكردية السوفيتية من منجزات، وعلى الخصوص على المساعدة الكبيرة في تنظيم بعض القضايا التي قدمتها اعمال أ.ل. فيلتشيفسكي و ك.ك. كردوف



التي امتازت بمستواها الرفيع من حيث البيبلوغرافيا و((بيبلوغرافيا الدراسات الكردية)) الكاملة التي وضعها (ج . ي . موسايليان).

واقرب مايقف الى جانب هذا البحث هي المقالة القديمة لكورد ارلغا((الاكراد والامبريالية)) الا انها يؤخذ عليها كونها تنظر نظرة احادية الطرف في تقييم سياسة روسيا تجاه الاكراد ، وكتاب ج. جليلي((انتفاضات الاكراد سنة ١٨٨٠)) وكذلك على الخصوص الرسالة العلمية((النضال من اجل كردستان)) بقلم ن. ا. خاليفين التي شكلت انتقالة فريدة من نوعها بالنسبة لهذا الكتاب، اذ هي اثبتت لأول مرة وجود القضية الكردية في نظام العلاقات الدولية في الشرق الاوسط في خلال القرن التاسع عشر كله.

ولاجل انجاز هذا البحث تحت دراسة كثير من المؤلفات ذات الطبيعة العامة المكرسة ليس للاكراد وكردستان فحسب بل ولتاريخ الامبراطورية العثمانية وايران في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولتاريخ العلاقات الدولية في الشرق الاوسط وكذلك دراسة رسائل علمية متخصصة وعامة تعالج مسائل منفردة ذات صلة بهذا القدر او ذاك مع الخط الرئيسي بهذه الرواية.

ومن الادب الروسي لفترة ما قبل الثورة، كان من المفيد ضمن هذا الخط التعرف على كتب الرحلات الاستعراضية حول تركيا وايران والمقاطعات الارمينية الكردية بهاتين الدولتين، وعن اهتمام روسيا بالجانب الاقتصادي والسياسي فيها. ووجهات نظر مؤلفي هذه الكتب، وهي في العادة رسمية تتجواب مع السياسة القيصرية في الشرق الاوسط. وعدا ذلك فقط تم الاخذ بنظر الاعتبار المؤلفات الادبية بشأن القضية الارمينية، ولكنها كانت خالية من نتيجة خاصة: لان الحماسة فيها تغطي احيانا على البحث عن الاسباب الفعلية لمأساة الشعب الارمني في تركيا.

والآداب السوفيتية بشأن القضية الارمينية في تركيا قدمت مساعدة مهمة في العمل على تأليف هذا الكتاب. وكان كتاب ب. أ. بوريان واحدا من اوائل الاعمال الغزيرة حول هذه القضية. وكان مفيدا ايضا الاطلاع على بعض الاطروحات العلمية المكرسة لدراسة سياسة الدول الغربية حول

المسألة الارمينية. ومن بين احدث المؤلفات الادبية السوفيتية لدراسة هذا الموضوع يتسم بأهمية كبيرة، العمل الذي عالج المسألة الزارعية في غرب ارمينيا (التركية). ويعود فضل لا ريب فيه للعلماء السوفيت من جمهورية ارمينيا السوفيتية الذين عكفوا على دراسة هذه المسألة لكونهم استخدموا استخداما علميا كمية كبيرة من المواضيع والوثائق المكتوبة باللغة الارمينية والتي كانت غير معروفة سابقا.

ان الالتفات الى المصادر الادبية السوفيتية عن مساح العمليات الحربية في الحرب العالمية الاولى في تركيا الاسيوية والايرانية ساعد في القاء الضوء على واحدة من اهم مشاكل البحث المركزية واكثرها تعقيدا. وتؤخذ منها بنظر الاعتبار بالدرجة الاولى اعمال المؤرخ العسكري البارز الذي ليس له نظير في معلوماته عن الشرق الاوسط، الجنرال ن.غ. كورسون، وهي الاعمال التي كرسها لتحليل مفردات المعارك في الجبهة القفقاسية، وهي تعتبر في حينها نماذج تهيء اساسا مأمولا لوضع صيغ للمسائل الاستراتيجية الحربية ونظام القتال.

وللمسائل الحربية تم تخصيص غالبية كتاب ي.ف. لودشوفيت الخاص عن تركيا في مرحلة الحرب العالمية الاولى، الذي لفت اليه الانتباه بتأديته كجهاز معلومات مليء بدقة، وطافح بالمواضيع ذات المصادر الالمانية. وفي مجال دراسة القضية الايرانية وجدنا المساعدة في اعمال أ.ي. زفافيتش، وم.ن. ايفانوف و ت. سز كوروتكوف، و ل. ي. ميرشينكوف. وتتوسع افاق الابحاث في القضية الكردية لدى الاطلاع على الكتب الاجنبية حول تركيا وايران والعلاقات الدولية في الشرق الاوسط، اذ تلقي هذه الكتب ضوءا اضافيا على كثير من المواقف غير الواضحة وليس اكثر من ذلك. ومن الاعمال الوصفية يجب ابراز كتاب كيون الغزير المادة الذي يتضمن مادة معلومات ضخمة ومادة احصائية عن تركيا الاسيوية، ومن ضمنها عن الولايات الكردية الارمينية غير ان القاعدة الاساسية لمصدر هذا العمل ابعد من ان تكون مكتملة، وذلك لانها احصائيات منقولة من المجلة

الاسبوعية التركية ((سالنامه)) وجرى جمعها بواسطة المراسلة على اسس غير صائبة بل ومختلفة احيانا.

والمؤلفات الغربية بشأن القضية الارمينية كثيرة العدد، الا ان قيمتها من حيث المعلومات غير كبيرة بالنسبة لعلنا هذا. والنقص الرئيسي فيها هو السطحية وعدم معرفة الموضوع من جميع جوانبه الكاملة (وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات الارمينية الكردية). وينفرد الكتاب الغربيون في احسن الاحوال بامتيياز الليبرالية، وكثيرا ما يوردون ضرورة تدخل ((اوربا)) في الصراعات التي جرت في تركيا. وواضح كل الوضوح المنحى الامبريالي في هذا التوجه.

والمصنفات التاريخية الاجنبية بشأن ايران ضخمة ومتنوعة، غير انها بالنسبة لهذا البحث لا تتضمن معلومات ملموسة الا بعمومياتها الفكرية. وكما في الاعمال المكرسة لهذه الفترة موضوع دراستنا (مثل مؤلفات ف. بيار، و. اى. براون) كذلك في مجمل الاعمال المشابهة فان القضايا التاريخية الايرانية التي تهمننا لم تذكر الا قليلا في احسن الاحوال وتنطوي على اهمية خاصة الرسالة العلمية لمارتين عن العلاقات الدبلوماسية الالمانية الايرانية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي استخدمت فيها الى جانب المنشورات الحيوية لمختلف البلدان، مواد الارشيف التي نشرتها الصحافة لوزراء الخارجية القيصريّة الالمانية. وهذه الوثائق نقلت ملاحظات جوهرية في تأريخ الصراعات الحدودية التركية الايرانية. ويمكن ايراد مثل هذا القول نفسه عن مجمل الابحاث التاريخية عن العراق، ولا توجد دراسات منفردة عن تاريخ هذا البلد والمعلومات اولية جدا في الابحاث العامة عنه. ومنها على سبيل المثال مؤلفات غ. فوستر و. اى. هولد، و. ف. ايرلند، وس. لونغرنغ. وكانت الفائدة الاكثر في الالتفات الى مؤلفات الشخصيتين البريطانيتين البارزتين في الادارة الاستعمارية في الشرق العربي. وهما أ. ويلسون، و غ بيل، وتتضح سياستهما تجاه اكراد العراق في اثناء الحرب العالمية الاولى من خلال طيف المساعي الامبريالية للارسط الحاكمة الانكليزية التي عبرت عنها مؤلفاتهما.

والمؤلفات الأوروبية الغربية والأمريكية حول تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط في فترة ما قبل الحرب العالمية والحرب العالمية الأولى واسعة وغير محدودة، وتعتبر دراستها ضرورية بالطبع، ولكنها تفتقر إلى أي مادة محددة تؤكد نفسها بنفسها حول ما يتعلق بالمشكلات التي تهتمنا في هذا البحث. وهكذا فإن الكتابات الحقيقية لكشف هذا البحث والقاء الضوء عليه تعتبر مساهمة إضافية مساعدة في أفضل الأحوال.

## الفصل الاول

بعض المسائل في التاريخ السياسي والعلاقات  
الاجتماعية الاقتصادية  
لدى الاكراد

## البلاد والسكان

كان الاكراد في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يقطنون على وجه التركيز في اراضى الامبراطورية العثمانية وايران، الواقعة بين خطي العرض ٣٤ درجة و ٤٠ درجة شمالاً وبين خطي الطول ٣٨ درجة و ٤٨ درجة شرقاً (أي تقريباً من خط همدان-اوروميا (وتدعى حالياً رضائية)-خوي-ماكو شرقاً حتى خط بيرديك-مالاتي-ارزاندان غرباً، ومن خط خانقين-كركوك- موصل-حلب جنوباً حتى خط جلقا-قارس-ارضروم شمالاً). وامتدت هذه الأرض حوالي ألف كيلومتر طولاً، ومن ثلاثمئة الى خمسمئة كيلومتر عرضاً. وتجاوزت مساحتها اربعمئة ألف كيلومتر مربع، (أي يقدر مساحة انكلترا وايرلندا وبلجيكا وهولندا والدانمارك مجتمعة). وضمن هذه الحدود كانت توجد المناطق التاريخية والسلالية التالية: ارمينيا (التركية الغربية، وهي كردستان في الحقيقة، واذربايجان (الأيرانية) الجنوبية و) ولايات ارضروم ووان وبييتليس وخاربوت (مأمورية العزيز) وديار بكر وحلب والموصل التركية وساجبالا وأوروميا وتبريز ومحافظتي كرمنشاه وماكو الحان في ايران).

وبالإضافة الى ذلك، فإن مجموعات منفردة من الاكراد قطنت في غرب وشرق وشمال هذه المنطقة (في منطقة قونيا بالدرجة الاولى في تركيا، وفي خراسان بأيران، وفي محافظتي قارس ويريغان بروسيا وفي اذربايجان).

وفي المؤلفات الجغرافية والتاريخية السياسية، فإن مفهوم ((كردستان)) لم يتحدد حتى الوقت الراهن بدقة، لا من حيث المصطلح نفسه، ولا من حيث مساحة الأرض التي تشغلها هذه البلاد. ويجب أخذ ذلك بنظر الاعتبار عند قراءة هذا العمل. ويؤكد ف.ب.نيكيتين بأن مصطلح كردستان، قد ظهر لأول مرة، في القرن الثاني عشر، بعهد السلاجقة، أما في المصادر الأدبية فقد ظهر في أواسط القرن الرابع عشر، وذلك كتاب حمد الله مصطفى قزوين ((نزهة القلوب)) (١٣٣٥-١٣٤٠). ولا يمكن الا القبول بقول نيكيتين الذي كتب يقول: ((اسم كردستان، أي البلاد التي يقطنها الاكراد، لاتعني انه يطلق على دولة مستقلة ذات حدود سياسية معينة، يقطن داخلها

سكان، اذا لم يكونوا كلهم من سلالة واحدة فان غالبيتهم باقصى الاحوال يعودون الى نفس هذا العرق... والمقاطعات الوحيدة التي تحمل اسم كردستان، سواء في ايران او تركيا لا تنطبق كثيراً على المنطقة الواسعة التي انتشر عنصر الاكراد انتشاراً واسعاً فيها. وعلى هذا ينبغي عند الرغبة في معرفة البلاد المسكونة من قبل الأكراد، عدم اعتماد اسم كردستان، المصطلح التقليدي، الذي تغير مع الظروف وفي المناطق، بل ينبغي البحث عن تعريف آخر. ويبدو ان من الممكن العثور عليه فقط لدى مطالعة الطبيعة الجغرافية لآسيا الامامية واعتماد الحقيقة القائمة كأساس غير قابل للجدل، بان الأكراد هم سكان جبال على الأغلب وعدم تحديد مصطلح ((كردستان))، بالنسبة لوجهة النظر الجغرافية جاء على لسان كتاب آخرين. فان ايزابيللا بيرد مثلاً كتبت تقول: ((ان كردستان هو مصطلح لا يكاد يكون ذا معنى جغرافي، وأن هذه الكلمة تطلق باللغة الدارجة على البلاد التي يقطنها الأكراد)). وكردستان، بحسب ما كتب كيرزون، وهو يعتبرها جزءاً من فارس هي ((بلاد ذات علاقات جغرافية، تبلغ مساحتها ٥٠ ألف ميل مربع يقطنها الأكراد. وهذه المنطقة ليست ذات حدود طبيعية أو سياسية)).

وفي كتب ما قبل الثورة، ومن ضمنها المحاضر الأجنبية فان الاراضي الواقعة الى الشمال، والشمال الغربي من بحيرة وان كانت تسمى بالعادة ((أرمينيا التركية)) او الولايات الأرمينية. (وكثيراً ماتسمى ايضاً ((أرمينيا الغربية))، وأحياناً ((أرمينيا العظمى)) اما الاراضي الممتدة الى جنوب والجنوب الغربي من هذه البحيرة فتسمى ((كردستان)) (وتعني كردستان التركية). الا ان في كردستان التركية عاش عدد كبير من الارمن والاثوريين، واما في أرمينيا الغربية فقد عاش عدد كثير من الاكراد. وما يتعلق بإيران فقد كانت هناك مقاطعة منفردة تحت اسم كردستان او اردلان مع المركز الرئيسي المسمى سينا (سنندج). وبالإضافة الى ذلك فان كثيراً من اكراد ايران عاشوا في مقاطعات اذربيجان وكرمنشاه وغيرهما.

والأرض التي يقطنها الاكراد هي بلاد جبلية مجزأة تجزئة شديدة وتتخللها في الواقع سلاسل الجبال الكردية والسلسلة الجبلية الداخلية والشرقية (الارمينية) المسماة تافار، وتغسل بمياه المجاري العليا لنهري دجلة والفرات وروافدهما، وباضخم بحيرتين في الشرق الاوسط (مالحتين) هما وان واروميا. وهي بلاد غنية بالمعادن الثمينة (وخاصة النفط) التي لم يكن قد تم الكشف عنها انذاك تقريباً. وفي وديان كردستان توجد ظروف مناسبة ملائمة لتطوير الزراعة. وعند اقدام الجبال وعلى سفوحها توجد نباتات جبلية غنية هيأتها الطبيعة نفسها للمراعي.

ومسألة عدد السكان الاكراد القاطنين في هذه المنطقة خلال زمن هذا البحث، هي مسألة معقدة ولم يتم حلها حتى هذا الحين. وهي لدى النظرة الاولى تبدو مسألة حسائية خاصة، وذات خلفية سياسية. والدوائر الرسمية في ايران، ومن ثم في تركيا بصورة خاصة، حيث مورست في المناطق الكردية والارمينية سياسة التمييز العرقية والشوفينية، كانت هذه الدوائر تقلل دائماً من عدد السكان الاكراد وغيرهم من الاقليات القومية. ولقلل القوميون الارمن، خدمة لمصالحهم من النسبة المئوية للسكان الاكراد. كما ان بعض الشخصيات السياسية الكردية الذين دافعوا عن فكرة انشاء كردستان المستقلة قد قاموا، على العكس، بمضاعفة عدد السكان والنسبة المئوية الملائمة للسكان الاكراد.

وتعطي اليزا ريكل اقل رقم لعدد السكان الاكراد، هو مليون وثمانمائة ألف نسمة. ومن بينهم مليون وثلثمائة ألف نسمة في تركيا الاسيوية، ونصف مليون في ايران. وهذا بالطبع خطأ واضح وقعت به الجغرافية المشهورة الذي كثره بالاساس كيرزون والكاتب الفرنسي فيكتور بيار (من مليون الى مليون ونصف كردي في تركيا ومن ستمائة ألف الى سبعمائة ألف في ايران). وعين العقيد الروسي أ. كارتسيف العدد العام للاكراد في تركيا وايران في اواسط عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر بما يتراوح من مليون ونصف الى ثلاثة ملايين نسمة. وبحسب ما ذكره ب. أميريانوف فان في عشية الحرب العالمية الاولى عاش في تركيا مليون و ٧٤٠ ألف كردي



ومن بينهم مليون و ٤٧٥ ألف كردي سني، ومنستي ألف كيزيلباش(العلي الهية) واربعين ألف يزدي وخمسة وعشرين ألف شيعي. اما في ايران وبحسب رأي ك. سميرتوف فقد عاش اكثر من مليون و ٢٥٠ ألف كردي.

وبعد الحرب العالمية الاولى سرعان ما حددت لجنة من عصبة الأمم عدد السكان الاكراد حتى عام ١٩١٤ بثلاثة ملايين نسمة. (مليون ونصف في تركيا، وسبعمئة ألف في ايران وخمسمئة ألف في العراق وثلاثمئة ألف في سوريا وغيرها من البلدان الأخرى. غير أن هذه الأرقام تمثل الحدود الدنيا حتى ولو بسبب أن مئات الوف الاكراد قد هلكوا في خلال الحرب العالمية، نتيجة للعمليات العسكرية على الجبهات الحربية في القفقاس، وما بين النهرين وفارس، وبسبب حملات الإبادة الجماعية والمجاعة والأمراض. وعلى هذا، ومع الأخذ بنظر الاعتبار للحد الأدنى لزيادة السكان الطبيعية في سنوات الحرب فإنه كان ينبغي حساب عدد نفوس الاكراد ما قبل الحرب، بما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة. ومثل هذا الرقم بأعتباره اقل ما يمكن وتخفيض جداً يذكره كثير من الكتاب، ومنهم القنصل الفرنسي زارزيتسكي في وان(ثلاثة ملايين في تركيا و ٧٠٠ ألف في ايران و ٣٠٠ ألف في روسيا). وذكرت المصادر الأخرى ومن ضمنها مصادر كردية أرقاماً أعلى من ذلك كثيراً، أي حوالي ٥,٤ مليون نسمة أكراد حتى بداية الحرب العالمية الأولى(ثلاثة ملايين في عموم تركيا و ٢٩٠ ألف في سوريا و ٧٥٠ ألف في العراق و ١,٣ مليون في ايران و ٦٠٠ ألف في روسيا). و ((الكتاب الاصفر)) الفرنسي حدد عدد الاكراد بتركيا في عام ١٨٨٢ بثلاثة ملايين نسمة. وفي روسيا وبحسب معلومات لجنة الإحصاء القفقاسية فإن عدد الاكراد قد تجاوز ١٠٥ الاف نسمة من الاكراد حتى عام ١٩٠٠. اما في سنة ١٩٠٩ فقد بلغ عددهم ١١٥ ألف نسمة. واستناداً الى جميع هذه المعلومات فيمكن اعتبار عدد سكان الاكراد خلال فترة هذا البحث يصل الى ٥-٥,٥ مليون نسمة، والذي هو اقرب ما يكون للحقيقة. (ومن بينهم ٣,٥ مليون نسمة في الامبراطورية العثمانية(أي في تركيا وسوريا والعراق)، و ١,٥

مليون نسمة في إيران و ١٥٠ ألف نسمة تقريباً في روسيا (وهذا كما يبدو بدون المستقرين منهم واليزيدية).

وسبب مثل هذا التفاوت في الأرقام، لا يختفي في التقليل أو الزيادة المتعمدين فقط. فإن التعداد السكاني في الامبراطورية العثمانية وإيران كان سبباً دائماً لأغراض الوشاية. ولهذا السبب فإن جانباً كبيراً من السكان كانوا يتحاشون التعداد السكاني، أو يعطون معلومات غير صحيحة. فإن الأكراد المحضر المستقرين- رأي، سعياً منهم للتخلص من الابتزاز والضغط من قبل الموظفين الأتراك، فأنهم كثيراً ما اعتبروا أنفسهم أتراكاً. والأكراد الرحل (العشائر) قد خضعوا بصعوبة على العموم للتعداد السكاني، وذلك لأنهم كثيراً ما يغيرون أماكن استيطانهم دون الاكتراث بالحدود الدولية. وليس من النادر أن أخفى قوميتهم الكردستانية، اتباع طائفة اليزيدية والعلوي الهية. وسعى الشيعة للتواري في تركيا تحلصاً من الضغوط عليهم لأسباب دينية. وأن هذا أوقع في التخبط ليس الموظفين المحليين فحسب، بل والمراقبين الأجانب أحياناً. وبالأخير فإن في كل من كردستان التركية وكردستان الإيرانية توجد مناطق وعرة يصعب الوصول إليها هي مناطق سكان أكراد كاملة مثل (حكاري والمناطق الداخلية من جبال تافرا وزاغروس وديرسيم وغيرها)، بحيث يكون خضوعها عملياً للحكومة المركزية على أقل مستوى. وإذا ما تجرأ الموظفون الأتراك، بعض الأحيان، على زيارة هذه الأماكن فإنهم لا يقومون بذلك إلا بمرافقة حملة عسكرية.

وحظيت بدراسة على درجة أوطأ، مسألة التركيبة القومية للمناطق المأهولة بالأكراد في الامبراطورية العثمانية وإيران القاجارية. واكد افيريانوف بأن الأكراد من المذهب السني يصل عددهم الى نصف عدد سكان أرمينيا التركية (وهو قد اخذ بنظر الاعتبار ولايات إيزروم وسيفاس وطرابزون في بعض الأحيان) وإلى ٤٦% من سكان وان، وإلى ٥٥% من سكان بيتليس، وإلى ٦٤% من مسلمي سكان ولاية الموصل. ويعتبر سكان منطقة خاربوت (مأمورية العزيز) بولاية ديرسيم والأقضية المجاورة، هم عموماً من أكراد كازيلباشية (علوي الهية). وعاش الأكراد اليزيديون في

ولاية وان، ولكنهم عاشوا بالاساس في ولاية الموصل وجبل سنجار الى الشمال من الموصل. وشكل الاكراد في ولاية حلب بسوريا ١٥% من السكان. واخيراً فان كردستان ايران كانت مأهولة بالدرجة الرئيسية بالاكرد.

واستناداً الى معلومات الاحصاء السكاني غير الكاملة والناقصة التي جرت في تركيا قبل الحرب بوقت قصير، وكذلك استناداً الى الارقام الآتية الذكر لأفيريانوف، فإن من الملايين الثلاثة سكان ولايات ارضروم وخاربوت ودياربكر وبيتليس و وان والموصل يوجد اكثر من ١,٥ مليون كردي<sup>(١)</sup>. وحتى لو اقرنا بان هذه المعلومات مخفضة، فان النسبة المئوية ستكون واحدة كما يبدو.

---

١ - بحسب الاحصاء بسنجد بايزيد من ولاية ارضروم كان الاكراد يشكلون اكثر من ٥٠%، وفي ولاية سيفاس لا اقل من ٢٧%، وفي ولاية اطنة، الى ما يصل الى ١٠% وفي ولاية حلب ١٥%، وفي مأمورية العزيز اكثر من ٤١%، وفي دياربكر ٤٣% وفي بيتليس اكثر من ٥٠%، وفي وان اكثر من ٥٠% وفي الموصل ٢١%. الا ان نسبة السكان الاكراد كانت في الواقع اكثر من ذلك بكثير، وذلك بسبب ان غالبية الاكراد، كما سبق القول الى ذلك، لم يدجوا في التعداد السكاني. ويظهر الاحصاء ان في ولاية الموصل يبلغ عدد الاكراد مثلاً ٦٢ الف نسمة فقط. ولكن هذا الرقم خيالي من حيث قلته، وذلك لانه يعيش الان اكثر من مليون كردي على ارض الموصل في العراق التي كانت في السابق ولاية في الامبراطورية العثمانية ولا يمكن الكلام بالتحديد عن عدد السكان الاكراد في كردستان الايرانية بسبب عدم وجود أي تعداد سكاني. وبحسب رأي سربوتسينسكي فان الاكراد شكلوا ٨% من سكان ايران. ولربما ان هذه الرقم ينبغي مضاعفته على اقل تقدير مرة ونصف لان الكاتب ينسب قسماً كبيراً من الاكراد كما يبدو الى اللورين الذين لم يكونوا يشكلون انذاك مليون فرد كما كان يعتقد بل اقل من ذلك بمرتين اذا ما انطلقنا من تصورات حديثة.

وعاش الارمن مع الاكراد شرق تركيا وغرب ايران (وعدهم اكثر من مليون خلال فترة هذا البحث) والآثوريون (حوالي ٢٠٠ الف نسمة) والاذريجانيون والاثراك والعرب والفرس<sup>(٢)</sup>.

ان الاكراد والارمن والاقوام الاخرى في غالبية مناطق الاناضول الشرقية وغرب ايران عاشوا في علاقات جوار حميمة مع بعضهم البعض. والصورة السكانية (الديمغرافية) لهذه المنطقة شكلت صورة ساطعة لالوان متداخلة للقرى الكردية والارمنية والاذريجانية والتركية والآثورية. وعاش الاكراد المحضر بالاساس في مناطق ريفية. وكانت القرى الكردية الارمنية مختلطة وكان الاكراد قليلين نسبياً في المدن. فان عددهم في بايزيد مثلاً كان ٤٣٤ فرداً من اصل الفين، وفي ماراش كان عددهم ١٦ الف من ٥٢ الف، وفي ديار بكر كان عددهم ٤,١ الف من ٣٤ الف، وفي ماردين كان عددهم ٤ آلاف من ٢٥ الف. وفي ذلك الوقت كان يمكن اعتبار بيتليس بتركيا مركزاً اصيلاً للاكراد والسليمانية مركزاً في العراق (فهناك ١٤ الف كردي من بين سكانها الخمسة عشر الف) وساجبولاك وسيفا مركزاً في ايران. لمحة قصيرة عن الحركة التحررية الكردية في القرن التاسع عشر

لم يتعرض للدراسة تقريباً لا التاريخ القديم للاكراد ولا الذي في خلال القرون الوسطى. واكتشفت معلومات منفردة متقطعة عن هذه المراحل المفترضة للاكراد، في الاثار الآشورية ايضاً. وفي عهود البارفيان

---

٢ - العالم السوفيتي امباريان استناداً منه على وثائق احصاء تركية يؤكد بانه في اعوام ١٨٦٠-١٨٧٠، كان عدد الارمن في الامبراطورية العثمانية ٣,٦-٣,٤ مليون نسمة، عاش منهم ٣ ملايين في ارمينيا الغربية. ومن بعد ذلك دخل قسم من الارمن بعد الحرب الروسية التركية سنة ١٨٦٧-١٨٧٨ في قوام روسيا. وهلك عدد كبير من الارمن نتيجة لمذابح سنوات ١٨٩٠-١٩٠٠ او هربوا خارج الحدود. وفي عشية الحرب العالمية الاولى لم يبق من الارمن في الامبراطورية العثمانية الا مليون واحد و ٤٠٣ الاف نسمة (وفي ست ولايات ارمنية، وبحسب معلومات البطاريةكية في القسطنطينية بقي منهم مليون واحد و ١٩ الف نسمة او ٣٨,٩% من جميع سكان هذه الولايات).

الآشاكيديين(من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن الثالث بعد الميلاد)، والساسانيين(بين القرن الثالث والسابع، والخلافتين الأموية والعباسية) بين القرن السابع والحادي عشر)، والسلاجقة(بين القرن الحادي عشر والثالث عشر) فان الاكراد دخلوا في قوام امباطوريات ضخمة متعددة القبائل. والغزو المغولي المدمر في منتصف القرن الثالث عشر، الذي خرب خلافة بغداد وأوقع دماراً فظيعاً أيضاً بالاكراذ الذين اضطروا الى النزوح من الوديان الى الجبال انقاذاً لحياتهم. ولم تتحسن حالة شعوب كردستان حتى في المتتين والخمسين سنة التالية، عندما وقعت اراضي كردستان ضمن تشكيل سلطة دولة الخولاغين والتموريين والقراقونلي والاق قوينلي، وكانت مسرحاً لحروب وغزوات لا نهاية لها.

وبداية القرن السادس عشر هي لحظة انعطاف حاسمة في تاريخ الكرد. ففي عام ١٩١٥ عندما دحر السلطان التركي سليم الاول يافوز في معركة تشالديران قوات الشاه الايراني اسماعيل صفي الدين، دخل غرب كردستان وجنوبها ووسطها في قوام الامباطورية العثمانية وبقي الجزء الشرقي من كردستان تحت السيطرة الايرانية. الا ان تقسيم كردستان ما بين امباطوريتين مركزيتين جبارتين اللتين جاءتا بديلاً لامارات اقطاعية عديدة، متبادلة العداء فيما بينها، لم يجلب هذا التقسيم السلام والطمأنينة للاكراد. ففي خلال القرون الثلاثة التالية لذلك، كانت كردستان مسرحاً لحروب متواصلة، قادتها تركيا وايران فيما بينها، وكثيراً ما انتقلت اجزاء معينة من كردستان من يد لاخرى. فالسلاطين الاتراك والشاهات الفرس، تستراً منهم جليباب الدين(حيث ان تركيا هي دولة سنية وايران دولة شيعية) سعوا في الواقع الى اقامة سيطرتهم المطلقة التي لاحدود لها على الاراضي الواسعة جداً والمهمة من الناحية الاستراتيجية المحصورة بين سلاسل جبال القفقاس الرئيسية والبحرين الاسود والايض المتوسط وبحر قزوين والخليج الفارسي. وهذه الحروب لم تجلب للاكراد والشعوب الاخرى في شرق تركيا وغرب ايران سوى الكوارث الجديدة. ومن حيث الجوهر فان هذه الحروب كانت بلا طائل بالنسبة للاوساط الحاكمة في تركيا وايران. فبعد اخر

الحروب التركية الايرانية التي انتهت سنة ١٨٢٣ بتوقيع اتفاقية ارضروم للسلام واقيمت بين البلدين حدود هي تقريباً نفس الحدود التي قامت خلال الثلاثمائة سنة التي سبقت ذلك في مرحلة حملات الفتوحات التي قادها السلطان سليم الاول.

والحروب المتوالية التي قامت في كردستان في خلال عدة مئات من السنين خلقت عقبات جدية عرقلت التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للاكراد وتوطيد الوحدة القومية الكردية وتطوير وتكوين نظام الدولة الكردية الذي فات زمانه انذاك. والاكرد عاشوا على قسم كبير من الاراضى التي يعيشون عليها الان، مدة لا تقل عن الفين وخمسمائة سنة قبل القرن التاسع عشر، وتخلفوا في مجال التطور بالنسبة لمن جاورهم ممن عاش في هذه المنطقة من الترك والعرب والفرس والارمن والاذريجانين وبعض الشعوب الاخرى. وبالإضافة الى ذلك فان في اوائل القرن التاسع عشر خيم على الشعب الكردي خطر جديد رهيب تمثل في شخصية الدول الاستعمارية الاوربية التي استغلت تصاعد الضعف والانحلال في الامبراطوريتين الاقطاعيتين الجبارتين-تركيا وايران- لغرض السيطرة على املاكهما وتقاسمها.

والتطور التاريخي الشاذ للاكراد وتوزعهم في العيش على اراضٍ متداخلة لدولتين تتناصبان العداء، بلا توقف فيما بينهما، ان هذين العاملين قد خلقا وضعاً خاصاً لهذا الشعب بالنسبة لعلاقته مع السلطات المركزية في كل من تركيا وايران وتقصدت الحكومة التركية ان تجعل من الاكراد نوعاً آخر من الجنود القوزاق الذين كان يجب ان تستخدمهم في حالة وقوع غزو ايراني، بصفة درع عسكري. وفي القرن السادس عشر كان الاكراد قد نقلوا للإقامة في ارضروم ويريفان وقارس. وكانوا قد رفعت عن عاتقهم جميع الاتهامات عند قيامهم باداء الخدمة في الدفاع عن الحدود.

غير ان هذه الحسابات قد منيت بالخيبة فان التدهور العسكري والسياسي الحاد في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ادى الى ضعف السلطة المركزية وانتعاش النزعات الانفصالية

في اطراف الامبراطورية. واتخذت هذه النزعات وسط الاكراد وشكل حركات انفصالية بقيادة وجهاء الاقطاعيين الرحل. وجرت احداث مشابهة لذلك في ايران، وساعد في زيادة ضعف سلطة السلاطين العثمانيين والشاهات الفرس على الاكراد الحروب التركية الايرانية التي استطاع الاكراد خلالها تغيير ولاءهم والوقوف الى ذلك الجانب الذي يبتسم له الحظ في الحرب وبالاخير تمكن الاكراد من انتزاع استقلال نسبي لهم حتى من مثل هذه الدول المستبدة، مثل الامبراطورية العثمانية وايران الشاهنشاهية. وعند حلول نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فان اكثرية القبائل الكردية في شرق الاناضول وشمال العراق قد حققت استقلالاً عملياً عن السلطة التركية. ومن اكبر الامارات المستقلة كانت امارات رواندوز وبوختان وريشة باشاليك الباييزيدية الكردية، والامارة اليزيدية والسنجارية واقطاعات البكوات في ديرسيم وغيرها.

وكذلك فان كردستان الايرانية كانت مجزأة الى عدد كبير من الخانات شبه المستقلين والمخاضعين شكلياً فقط الى والي كردستان. وبحسب الموقف الحربي السياسي فان امير حكاري في دولاميرك (تشيليمرك حالب) وحاكم السليمانية اللذين منحا نفسيهما لقب باشا كردستان، بتأييد من الحكومة الايرانية كانا يميلان مرة الى تركيا واخرى الى ايران. وبالإضافة الى ذلك فان عدداً كبيراً من الشخصيات الكردية البارزة والشخصيات الدينية الاقطاعية التي حظيت بسمعة كبيرة ماكانت تعترف على العموم بأي سلطة عليها. والمثال على ذلك مشيخات اورامار أو شمدينان.

وهكذا فان كردستان حتى بداية القرن التاسع عشر كانت موجودة بحالة التجزئة الاقطاعية. وعدد كبير من الخانات والامراء والشيوخ والبكوات الاكراد كانوا دائماً في عداوة للحكومات التركية والفارسية وكذلك فيما بينهم. وكانت ظواهر عادية في كردستان اعمال السطو والغزو والصراعات الصغيرة والصدامات العسكرية الضخمة.

وفي القرن التاسع عشر تغير الوضع السياسي الداخلي في كردستان تغيراً جذرياً. واتخذت الحروب الروسية الايرانية بل وعلى الخصوص الروسية

التركية اهمية حاسمة بالنسبة لمصير الشعب الكردي. ففي القرن الثامن عشر اذ كان مسرح الصدامات الحربية الروسية التركية يقع في المناطق الشمالية القريبة من البحر الاسود فان الصراع خلال القرن التالي قد انتقل الى مناطق البلقان القريبة من البحر الاسود من ناحية، والى ماوراء القفقاس من ناحية اخرى، وان ساحة القفقاس الحربية بالذات لعبت دوراً كبيراً (مباشراً وغير مباشر) في تأريخ الاكراد اللاحق.

وحتى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وبنتيجة الحرب الروسية الايرانية بالدرجة الاولى خلال سنوات ١٨٢٦-١٨٢٨ والحرب الروسية التركية خلال سنوات ١٨٢٨-١٨٢٩ فان حدود الامبراطورية الروسية قد اقتربت من كردستان نفسها، وكذلك فان جانباً من الاكراد قد صاروا تحت السلطة الروسية. واندحار الجيش التركي على الجبهة القفقاسية وغيرها من الجبهات، وتنامي تبعية الامبراطورية العثمانية للدول الاوربية قاد الى السقوط التام لهيبة السلطة المركزية في كردستان التركية. وقد اظهرت ذلك بوضوح ملموس حرب عام ١٨٢٨-١٨٢٩ عندما تعاون عدد من كبار الاقطاعيين الاكراد (امثال الاخالسي سليم باشا والبايزيدي بهلول باشا والموشي امين باشا) مع السلطات العسكرية الروسية، اما الآخرون فقد التزموا جانب الحياد او قاموا بلعب مزدوج (قتل امير حكارى وامير كردستان العراق). وادت الهزيمة العسكرية في هذه الحرب الى ان جميع المناطق الكردية تقريباً في اسيا الصغرى قد تحررت من السيطرة التركية وتركزت جميع السلطات بالدرجة الاولى بيد الاقطاعيين الاكراد المحليين وانقطعت تقريباً الاتصالات بين اسطنبول وبغداد.

وصار الموقف التركي خطيراً جداً وخاصة اثر العمليات الناجمة لحاكم مصر محمد علي الذي انزل في سنة ١٨٣١-١٨٣٢ هزائم منكرة بقوات السلطان. لهذا فانه بعد تسوية النزاع مؤقتاً مع الباشا المصري (هدنة كيوتاهي، بتاريخ ٩ ايار-مايو ١٨٣٣) فان الحالة الدولية للامبراطورية قد نالت بعض الاستقرار بنتيجة لتوقيع اتفاقية اونكيار-ايسكيليسى (في ٨ تموز-يوليو عام ١٨٣٣)، وبعد هذا فان السلطان محمد الثاني قد اعار



الانتباه بالدرجة الاولى الى الاكراد. وفي عام ١٨٣٤ كان عشرون الف فرد من الجيش التركي بقيادة محمد رشيد باشا قد اجتاحوا ((بالبنادق والسيوف)) كردستان كلها. وكان هذا في الواقع احتلالاً ثانياً للبلاد مصحوباً بقسوة لم يشهد لها مثيل. وجرى عزل الباشوات الاكراد الوارثين، وقضي على الانفصال الكردي وحلت السكينة في البلاد.

ولكن المناطق الوعرة الى الجنوب من بحيرة وان ومنطقة حكاري تعذر على السلطة التركية القضاء فيها على سلطة القادة الاكراد. فان بدرخان شيخ الاكراد الكبير اشعل في عام ١٨٤٣ انتفاضة في الجزيرة سرعان ما امتدت الى المناطق المجاورة واستمرت ثلاث سنوات. وفي خلال ذلك مورست عمليات اضطهاد ضد الاثوريين في حكاري. حيث وجهت الاتهامات ليس الى بعض الاقطاعيين الاكراد فحسب، بل وإلى المبشرين الانكليز والامريكان الذين كان لنشاطاتهم بين السكان المسيحيين المحليين طبيعة تحريضية استفزازية في الواقع. وعندما اتخذت انتفاضة بدرخان مديات واسعة، فان الدول طالبت بالحاح من الباب العالي (أي السلطان) بالقضاء العاجل عليها الامر الذي ادى الى وقوع اعمال قاسية كبيرة من قبل الجيش التركي، وبهذه الصورة تلقنت شعوب كردستان اول درس لتدخل الدول الاوربية الاستعمارية الطامعة، ذلك التدخل الذي ادى، عملياً انذاك ومن ثم فيما بعد، الى اشتداد حاد في العداء القومي والتطرف الديني الامر الذي عقد بشدة حل المسألة القومية في تركيا.

وبدا وكأن الاكراد قد كسرت شوكتهم نهائياً. وفي الواقع فانهم لم يركنوا من ناحيتهم الى السكينة بل انهم ترقبوا حصول لحظة مناسبة للقيام بمحاولة من جديد للتخلص من نير الاستعباد التركي. وسرعان ما حلت هذه اللحظة في اثناء حرب القرم سنة ١٨٥٣-١٨٥٦.

فان الاكثية الساحقة من اكراد تركيا امتنعوا عن تأييد العمليات العسكرية للامبراطورية، وان قسماً مهماً منهم انزلوا ضربات في مؤخرة الجيش التركي. وقاتل الى جانب قطعات الجيش التركي لاكثر من ٨ الاف فارس كردي، ورغم ذلك فانهم لم يقدموا الا فائدة قليلة جداً وبحسب قول

افيدريانوف، فان الاكراد قد اظهروا ((عدم اكتراث كامل بالحكومة التركية))، الامر الذي اعتبر سبباً مهماً للاحباط الذي اصاب الجيش التركي في سير الحملة العسكرية على مسرح القفقاس.

والقضية لا تنحصر بعدم الاخلاص السلبي الذي ابداه السكان الاكراد تجاه الامبراطورية العثمانية. ففي هذه المرحلة جرت في كردستان التركية واحدة من اكبر الانتفاضات التحررية التي اشعلها في ديار بكر سنة ١٨٥٤ ابن أخ بدر خان يزدانشير، الذي استغل اندحار الأتراك في الجبهة القفقاسية. وسرعان ما اتخذت الانتفاضة بقيادة يزدانشير طبيعة عامة فوراً. فالى جانب القبائل الرئيسية في جنوب غربي الأناضول وشمال العراق انضم اليه اليزيديون في جبل سنجار، وكذلك الآثوريون بصورة بارزة خاصة، بل وحتى قسم من العرب. وفي بداية شهر كانون الثاني ١٨٥٥، افلح الثائرون بالسيطرة على منطقة قاسبوراكان والموصل. وبلغ عدد قوات يزدانشير حتى نهاية شهر كانون الثاني، ما يقرب من ثلاثين ألف مقاتل، واما في شهر شباط فقد بلغوا مئة ألف مقاتل بموجب بعض المعلومات. وسرعان ما شملت الانتفاضة مساحات واسعة جداً، بدءاً من بغداد حتى وان. واندحر على يد الاكراد باشا بغداد الذي تحرك ضد يزدانشير. وسيطر الشوار على بيتليس وسيرت وغيرهما من المدن. وانتقم الاكراد بلا رحمة من الموظفين الأتراك. وكان قد قتل على يدهم ستة عشر متصرفاً من المتصرفين حكام السناجق فقط.

وطلب يزدانشير المساعدة من القيادة العسكرية الروسية، واقترح اعطاهم بدل ذلك تأييده ضد الأتراك. غير ان طلباته المتكررة بهذا الصدد لم تجدي استجابة لدى القيادة الروسية بسبب تصورات فنية عسكرية من ناحية، وبسبب الجمود العقلي والمعلومات الضحلة عن الوضع الداخلي في المناطق الشرقية من الامبراطورية العثمانية، وعدم ادراك الاهمية المحتملة لمواقع القبائل الكردية بالنسبة الى روسيا من ناحية اخرى. وفي اشارة من قبل الجنرال م. ليخوتين، المشارك في العمليات العسكرية بمجهة القفقاس الا انه ليس جميع نداءات يزدانشير الى القيادة العسكرية الروسية قد وصلت الى

مكانها المعين، لاحظ يقول: ((...وعلى العموم فأننا ما كنا نكاد ان نقدر على اتخاذ شيء ما)).

وإدى رفض الروس التعاون مع الشوار الى وضعهم، أي الشوار في موقف حرج، وذلك لانهم لا تتوفر لديهم القدرة لوحدهم في الصراع ضد قطعات الجيش التركي النظامية المسلحة تسليحاً جيداً. واستغلت هذه الحالة فوراً من قبل الانكليز حلفاء الاتراك، الذين خشوا من ان التطور اللاحق للانتفاضة الكردية سيؤدي حتماً الى حصول كارثة عسكرية لتركيا على جبهة القفقاس. وشرع القنصل الانكليزي في الموصل بالدخول في مباحثات مع يزدانشير وغيره من القادة الاكراد. واستمالهم الى مهادنة الحكومة التركية. وبدأ الذهاب الانكليزي ينساب الى جيوب القيادات الكردية. وتسلم يزدانشير لوحده اربع مئة كيس من القروش. وبالنتيجة، فان بعض الاقطاعيين قد تخلوا عن الانتفاضة. وذهب يزدانشير نفسه، بعدما صدق بكلمة شرف من القنصل الانكليزي وباشا الاتراك الى المكان المتفق عليه لمقابلة المندوبين الاتراك حيث القي القبض عليه غدرًا ونقل الى اسطنبول. وعندما وجد الشوار انفسهم بدون قائدهم فقد توقفوا عن النضال.

ان انتفاضة يزدانشير منيت بالافئاق ليس بسبب احجام الروس عن تقديم المساعدة لها فحسب، بل وبسبب غياب قيادة موحدة وعدم اهلية القيادة الاقطاعية الكردية على تشكيل جيش قادر على القتال، وتوحيد الشعب كله من حولها والتخلص من الحزازات الداخلية ما بين افرادها.

ولم تساعد هزيمة الاكراد في اثناء حرب القرم على انصياعهم للاستعباد التركي. فمنذ بداية عام ١٨٥٦ هبت في كردستان من جديد موجة من الاضطرابات بمناسبة ما اشيع من ان الروس عازمون من جديد على استئناف الهجوم.

وفي اثناء تولي السلطان عبدالعزيز سدة الحكم خلال سنوات ١٨٦١-١٨٧٦، تم تشديد الاضطهاد ضد القبائل الكردية التي ابت الخضوع.

ونجح اسماعيل حقي باشا (وهو كردي القومية) الذي يعتبر اكبر من نكل بالاكراد، بتوطيد سلطة الحكومة المركزية في كردستان التركية كلها

باستثناء منطقة ديرسيم الجبلية الوعرة جدا ، حيث تعيش قبائل العلي الهية المحبة للحرية التي (( لم يجبرها لا السوط ولا الاغلال على الخضوع بلا قيد ولا شرط)).

ومن الممكن ان يظهر لمن ينظر نظرة سطحية، بان الاكراد قد قنعوا بمصيرهم. غير انه ما ان ظهرت اولى الدلائل على حصول صراع جديد لروسيا مع الامبراطورية العثمانية حتى بدأت كردستان بالهدير من جديد. وفي عام ١٨٧٦ اقترح عدد كثير من الزعماء الاكراد تعاونهم مع روسيا، غير ان اقتراحاتهم قوبلت بالرفض. وأدى هذا الموقف الى عدم وقوف الاكراد موقف الحليف للقوات المسلحة الروسية خلال حرب عام ١٨٧٧-١٨٧٨، زد على ذلك، فان كثيرا من القبائل الكردية شاركت في الاعلان عن الجهاد ضد الروس. ومن ضمن هذه القبائل كان يوجد رئيس قبيلة غير كبيرة في ارضروم (بمنطقة حكاري) الشيخ عبيد الله نهري، ولكنه مشهور في نفس الوقت وسط المسلمين الاكراد انه من اتباع التكية النقشبندية الذي يتمتع بنفوذ جبار في كردستان، لانه ينحدر انحدارا مباشرا من خالد ابن عم النبي محمد. غير ان الاكراد لم يمارسوا أي تأثير محسوس في مساعدة القوات المسلحة التركية في الجبهة القفقاسية. اما ابناء قبائل منطقة قارس وديرسيم، فانهم اما قد تعاونوا مع الجيوش الروسية او وقفوا موقف الحياد المعادي لتركيا.

وسرعان ما لقيت هزيمة الاتراك العسكرية صدى في كردستان التركية. فمنذ شهر تشرين الاول عام ١٨٧٨ قام حسين وعثمان ولدا بدر خان بانتفاضة حيث لم تستطع السلطات من قمعها الا بجهود كبيرة، اذ حركت ضد الاكراد جميع القوات المتوفرة لديها. وبحسب رأى القنصل العام الروسي اوييميلر في ارضروم فان هذه الانتفاضة (تفسر رغبة الاكراد باستعادة الاستقلال الذي تمتعوا به في ايام بدرخان في عهد ولاية السلطان محمد. واما الان فان هذه الحرب الماضية قد مزقت هيبة سلطة الاتراك)).

بعد القضاء على الانتفاضة التفت الزعماء الاكراد المتنفذون بانظارهم نحو جارتهم ايران لاعتقادهم باستحالة تحقيق امالهم بتحقيق

استقلالهم ضمن الامبراطورية العثمانية، ولأن السلطة المركزية في ايران كانت في اقصى حالات الضعف، وهي كذلك سريعة الزوال في مناطق كردستان. وظهرت خطة سرعان ما حققت انتشاراً واسعاً حول تأسيس دولة كردية هناك. ومن المؤيدين المتحمسين بجمارة لهذه الفكرة كان الشيخ عبيد الله. وفي نهاية شهر تموز عام ١٨٨٠، عقد في شيمدينان مؤتمر لجميع زعماء كردستان، حيث عرضت فيه مسألة وحدة جميع العشائر الكردية. ودعا عبيد الله بعد ان رفض الاقتراح الاستفزازي بذبح الارمن والمسيحيين الآخرين حيثما وجدوا الى تأسيس امارة مستقلة كردية في ايران لتكون نواة تنضم اليها في المستقبل جميع اراضي كردستان التي في تركيا. وحظي هذا الاقتراح بتأييد سرى من قبل الحكومة التركية التي لها مصلحة في توجيه الحركة الكردية نحو جارتها الشرقية ومن ثم لخلق المتاعب بوجه روسيا عدوها السابق التي لها مصالح اقتصادية وسياسية عسكرية هامة في شمال غرب ايران. وابتدت انكلترا التي اظهرت معارضة شديدة لروسيا في تلك السنوات في الشرق الاوسط موافقتها ايضاً على خطط عبيد الله.

واندفع عبيد الله مهاجماً شمال غربي ايران وبدأ بحركة سريعة باتجاه بحيرة اوروميا. وتشكلت قواته الاولى من عدد يتراوح من ٣-٥ الاف نفر من اكراد تركيا، غير انه سرعان ما التحق به عدد كبير من اقربائهم اكراد فارس. وطوق الاكراد اوروميا. غير ان نجاحهم قد انتهى عند هذا الحد. فان ((جيش)) عبيد الله قد انفرط عقده بسرعة وتشتت الى وحدات منفردة غير نظامية مارست اعمال النهب ضد السكان المسيحيين والمسلمين المحليين. وكانت قد تدمرت ستمئة قرية تقريباً ووقع عدد كبير من القتلى بين السكان. والسبب الرئيسي الذي حكم بالهزيمة على الاكراد في هذه المرحلة كان عدم توفر المهدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لجر الاكراد ورص صفوفهم حول فكرة قومية مشتركة واحدة. ولعسب دوراً معروفاً في فشل الشيخ عبيد الله موقف روسيا التي كانت شديدة القلق جداً من الاحداث في كردستان ايران، الامر الذي ساعد حكومة الشاه على تنظيم الدفاع ضد عبيد الله ومارست ضغطاً عنيفاً على تركيا (التي

حدثت في هذا الوقت قوات كبيرة في حكاري لغرض اجبارها على وقف التغاضي عن الاكرد وعن دعمها السري لهم. وفي نهاية المطاف بقي عبيد الله بدون أي قوة تقريباً، فصار مضطراً للتراجع الى الاراضي التركية حيث جرى اعتقاله هناك ونفيه الى مكة. وبهذه الصورة انتهت واحدة من اهم المحاولات الكبيرة لتأسيس دولة كردستان المستقلة.

وظل عديم الاستقرار الوضع الداخلي في كردستان تركيا في عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وقد شارت هناك من وقت لآخر اضطرابات كان واحداً من اكبرها الانتفاضة التي قادها موسى بيك، والتي جرت في المناطق المحاذية للحدود الايرانية. غير ان المسألة الارمنية قد اتخذت في هذه السنوات اهمية متزايدة متصاعدة في الحياة الداخلية للولايات الشرقية من الامبراطورية العثمانية. وكان لها مساس مباشر بالسكان الاكرد الامر الذي ساعد في ان تتخذ المسألة الكردية صفة ذات اهمية عالمية.

### العلاقات الاجتماعية الاقتصادية

ان ميزة الانتساب القبلي بالنسبة للمجتمع الكردي، سواء في الماضي ام في الوقت الراهن هي التي تشمل الى حد ملموس ليس الاكرد الرحل (العشائر) فحسب بل والاكرد الحضري (رائي)، (ولو ان هؤلاء عشائريون بالاسم في الحقيقة) وتتغلغل عميقاً عبر جميع نسيج حياتهم الاجتماعية والسياسية، وتترك اثاراً لا تنطمس معالمها في البنية النفسية للشعب. والاكرد الرحل كلهم انتموا الى بطون قبلية متحدة اتحاداً كونفدرالياً، وهي تتألف من عشائر فرعية تنقسم بدورها الى أفخاذ. وكانت قبيلة حيدرآغلي اكبر الاتحادات القبلية (تضم تحت اسمها عشائر زليان، وسبيكي، ديران، وميلين، وزيركان، وادامان وغيرها) وأستوطنت هذه القبيلة في شمال غربي كردستان. وعاشت قبيلة الشكاك على الحدود التركية الفارسية قرب سالماس. ومجموعة بطون قبائل حكاري (عشائر هاركي وبارزان وباهدينان وبوهستان وجيلالي وغيرها) عاشت في منطقة الى الجنوب من بحيرة وان وحتى نهر الزاب الكبير. وعاشت قبيلة موكري في منطقة

ساوجبولاك(مهاباد حالياً). و قبيلة الجاف عاشت بمحاذاة نهر ديسالى ونهر آب سيرفان في العراق. وعاشت قبيلتا بابان وهماوند في منطقة السليمانية، وقبيلتا كيلخور وسنجابي في منطقة كرمنشاه وكذلك العشائر الاخرى الاقل عدداً. وعدا ذلك توجد عشائر كثيرة منفردة لا تدخل في أي اتحاد قبلي.

والبنيان الاجتماعي الاقتصادي للقبائل الكردية في خلال فترة هذا البحث، تميز بهيمنة ما يسمى بالاقطاع البدوي. واعتمد اقتصادها بالاساس على تربية المواشي(والاغنام منها بالدرجة الاولى) والترحال بها بانتظام((عمودياً)) نحو مناطق الرعي لمسافات طويلة من المراعي الصيفية المرتفعة في الجبال الى المناطق الموجودة في الاسفل شتاء. وعن تحليل علاقات الانتساب القبلي لدى الاكراد يتحدث الانفصال الطبقي بحسب حجم الملكية، هذا الانفصال الذي امتدت جذوره عميقاً في داخل كل قبيلة. ومقياس هذه الثروة كان عدد رؤوس قطعان المواشي والاغنام لدى كل بدوي منهم.

والمؤسسة الاجتماعية الخاصة بالاكراد كانت المراعي المتنقلة المشاعة((أوبا)) التي تتكون في الارتحال صيفاً الى المراعي الجبلية. وكما اشار و. ل. فيلشيفسكي، فان رئيس اوبا((اوبا باشا)) بحسب ظروف النصف الثاني من القرن التاسع عشر السائدة، هو الاغنى بالعادة والذي يستحوذ على افضل المراعي الصيفية ويستغل جهد افراد المشاعة البسطاء ويستأجرهم كزراعة لديه.

ولكن السلطة الاقتصادية لأوبا باشا لا تتعدى كقاعدة أبعد من الاقارب أو العشيرة غير الكبيرة. واما المشاعات فلم تعد درجة اجتماعية اقتصادية ذات تأثير خاص في المجتمع الكردي. فالعوامل الاقتصادية والسياسية الاساسية التي بمساعدتها جرى واستمر استغلال جماهير الأعضاء البسطاء في القبيلة بدون مساس، قد ظلت موجودة في يد الفئات الكردية العليا. وكان اولئك زعماء قبائل منفردة أو بطون عشائر متحدة يحمل واحد منهم لقب بيه أو آغا(وهذا على الاغلب في تركيا) أو الخانات (في ايران) أو البيكوات (في روسيا)، والاقوى نفوذاً منهم الذين وحدوا تحت سلطتهم

كثيراً من العشائر وحصلوا على مراكز وظيفية لدى الحكومة في تركيا يلقبون بلقب باشا، وأما في إيران فانهم يحملون القابا عليّة فخمة تماماً أما عسكرية او ادارية. وكان الزعماء الروحانيون والشيخو والدراويش جزءاً لا غنى عنه ومتنفذاً لدى الطبقة الاقطاعية الكردية. وكثيراً ما وحد هؤلاء السلطة الدينية والمدنية بشخصية واحدة (وهكذا كان على الخصوص لدى اليزيديين والعلوي الهية). وكان امثال هؤلاء الشيخو (وبالدرجة الرئيسية من عداد زعماء حملة لقب، نقشبندي) الذين مع اشغالهم لمواقع متواضعة جداً في درجات المقامات القبلية، فانهم مارسوا تأثيراً سياسياً كبيراً، بحكم الصفة الدينية المقدسة التي تحيط بهم فقط (ومثال على ذلك قائد انتفاضة عام ١٨٨٠ الشيخ عبيد الله).

والانفصال الطبقي في المجتمع الكردي يبقى مستوراً في الواقع بقوى قديمة من ((الرواسب الحريسية))، ولكن رئيس القبيلة قد كان منذ قديم الزمان ليس فقط هو ((الاول بين المتساوين)) بل وانه امتلك السلطة الفعلية على الأفراد البسطاء من العشيرة الواحدة، هذه السلطة القائمة على الثروة والقوة، رغم ظهورها احياناً بمظهر النظام الأبوي. وقد اشار الى ذلك في عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر م.ف. فرونشينكو مؤلف الكتاب الجغرافي الشامل عن تركيا. ((...كتب المؤلف عن البكوات الاكراد يقول-ان الشعب يرى فيهم ليس قضاته واسياده الابوين فحسب بل والحماة له من مضايقات المدراء المحليين، بل وحتى يرى انهم السلطة والزعامة اللتان تركزت فيهما قوة العشيرة التي تجبر اولئك المدراء على احترامها.

وفي خلال الفترة موضوع البحث تميزت في مجموعة الفئسة القبلية الكردية العليا مجموعة كبار الاقطاعيين الذين يملكون ثروات ضخمة ويتمتعون عملياً بسلطة غير محدودة على السكان الرحل والمستقرين منهم في المناطق التابعة لهم. والشخصية النموذجية بذلك الزمن، كمثال على ذلك، هو زعيم قبائل ميللي التي عاشت في جنوب شرق الاناضول وشمال سوريا ابراهيم باشا. فهو قد امتلك مئات الالوف من رؤوس الاغنام وعشرات الالف الخيول والوف الجمال وخمسة الاف قطعة سلاح. وامتدت



سلطته على مساحة ٤٠٠ قرية، وبلغ عدد افراد العشائر الخاضعين له عشرة الاف عائلة وقدم الأتاتات ليس اكراد قبيلة ميللي وحدهم بل والكثير من القبائل المجاورة التي ضمن هو حمايتها والدفاع عنها من القبائل الاخرى ومن السلطة التركية. وقدورت الثروة الشخصية لزعيم قبائل حيديرانلي، كورحسين باشا بمبلغ ١٥٠ الف ليرة تركية. وكان يملك ٢٠٠ قرية مع سكانها الذين كان يأخذ منهم الضرائب لصالحه الأمر الذي انزل بالخزينة خسارة كبيرة. ومارس هو تأثيراً سياسياً كبيراً في الولايات التركية الشمالية الشرقية. وكان موسى بيك زعيم جيجان السيد الحقيقي لولاية بيتليس. وكتب عنه ف. أ. غورد ليفسكي يقول: ((لقد عمل في خدمته ما يصل الى ٨٠ الف من الاكراد الذين خضعوا له في كل شيء، ودانت له المنطقة كلها)). وكان موسى بيك في الواقع مستقلاً عن رئاسة الولاية المحلية التي كانت تتوارى دائماً في الظل امامه.

وفي نفس ولاية بيتليس تلك، مارس سلطة واسعة اصحاب ملكيات القطعان الجبارة مثل الشيخ سعيد علي وحاج فيرو وبشير تشاتو. وفي اطراف كوزيتشان بولاية خاربوت كان الشيخ حسين الذي هو قائمقام الاطراف، المالك الوحيد للأرض والأمر لجميع الاكراد المحليين هناك.

فما هي اذن مصادر ثروة الاقطاعيين الاكراد وسلطتهم؟ ان احد هذه المصادر واضح للعيان فان مصدر هذا الثراء كما سبق واشير الى ذلك، في ظروف التحلل الطبيعي لعلاقات الانتساب العائلي القبلي، والتباين الطبقي داخل جماعة الرعاة الاكراد الرحل في مرعى الأوباء هو الاستغلال الاقطاعي الذي تمارسه الفئة العليا الكردية للرعاة البسطاء المستور جزئياً باشكال بالية من نظام القرابة الابوية والديمقراطية الحربية. ((واكد نيكيتن القول-بان اعيان القبيلة هم في نظر الاكراد، سواء الرحل منهم أو شبه الرحل يستحوذون على ما لا يقل عن خمسي مداخيل الناس الذين تحت سيطرتهم، بل واكثر من ذلك في بعض الاحيان)).

والمصدر الثاني المهم الذي يعني زعماء الاقطاعيين بواسطته ثروتهم هو منفرد تماماً في خصوصيته: هي الحروب والنهب والغزوات. وهذه ظاهرة

تتميز بها بعض الشعوب الآسيوية الأخرى (وليس في آسيا وحدها)، وهي الشعوب الموجودة بنفس تلك المرحلة من التطور الاجتماعي التي عليها الأكراد (ومثال ذلك البدو العرب والافغان والتركماني). غير أن الأكراد مادام قد عاشوا في أراضي مختلطة مع مجاورينهم من السكان الفلاحين المتوطنين فإن الصراع الأوسع انتشر لديهم (بخلاف العرب البدو مثلاً) ليس ما بين القبائل بل في سلب الفلاحين المسالمين. واكتسب الأكراد من جراء ذلك لدى المراقبين السطحيين، وكذلك لدى الشخصيات التي توخت اغراضاً سيئة، شهرة شعب متكون من القتلة والسفاحين ((كتب فرونتشينكو كمثال يقول- الأكراد نوع من القتلة اقرباء الشكيمة منذ القدم وهم يقلعون الآن بصعوبة عن حرفتهم القديمة ولكنهم ينصاعون بلا رغبة للسلوك الجديد امام النظام الاجتماعي)).

ومثل وجهة النظر هذه ظهر انها تعيش بصورة استثنائية منذ أكثر من سبعين سنة مضت بعد وفاة فرونتشينكو فان رئيس البعثة الأرثوذكسية في اوروميا الأسقف سيرغي وصف الأكراد وصفاً غير حميد تماماً. فقد كتب يقول ((الأكراد شعب جوهره وحشي همجي. وهم يواصلون تخلفهم بموجب كل المؤشرات ليظلوا على ذلك المستوى من التطور الذي كانوا عليه قبل ٢٠٠٠ سنة. وهم مع حفاظهم على نظام الاسرة ليس لهم معرفة بنظام الدولة والمجتمع وفق المفهوم المحدد، وسعوا منذ قديم الزمان للعيش على حساب الآخرين كما يقال. وان النهب والقتل هو عملهم المحبوب)). وقالت ايزابيلا بيد ((ان الحرب والنهب هو العمل الرئيسي للأكراد)).

ويوجد عدد كثير آخر من الكتاب يصفون الشعب الكردي بمثل هذه الأوصاف. وكثيراً ما تذكروا انذاك المثل التركي القائل: ((الارمني يزرع اما الكردي فهو يحني الحاصل)). ومثل هذه الفكرة المتحاملة عن الأكراد تغلغلت حتى في العلم المجدي ((مثلاً، كتب الأكاديمي ف.ف. بارتولد يقول-

برغم المحصوية الطبيعية للاكراد التي لا شك فيها فأنهم بقوا شعباً  
سفاحاً كثيراً ما قام بدور معاد للثقافة ولا سيما في ارمينيا<sup>(١)</sup>.  
والقولة حول ان الاكراد في غالبيتهم سُراق وقتلة يعيشون على غزو  
القرى الآمنة والسلب على الطرق الواسعة ليست نزعة قبيحة متحيزة  
ومشبعة تماماً بالروحية الاستعمارية والشوفينية فحسب، بل وهي غير  
علمية ابداً ولا صحيحة من حيث الجوهر. ويتعلق هذا بوضوح كامل  
بالنسبة للفترة التي يتناولها هذا البحث، ناهيك عن ايماننا الحالية الحاضرة.  
وتعتبر هذه المقولة غير تاريخية قبل كل شيء.. فقد مرّت ازمة عندما  
كانت الحروب والغزوات واحداً من شروط وجود العشائر الكردية غير  
القادرة من خلال الاعتماد على اقتصاد البداوة الطبيعي على ضمان  
عيشها تماماً بكل ما هو ضروري من دون مصادر دخل اضافية. ولكن

---

٣ - ان المواقف الايجابية في العلاقات الكردية الارمنية خلال المذابح التي جرت في  
التسعينيات لم تمنح من ذاكرة الشعوب. وقد اشار اليها في عام ١٩١١-١٩١٢ ي.أ  
اوريللي الذي كان آنذاك مستشرقاً مبتدئاً زار منطقة وان (أي موكس). والكلمة الان  
الى ك. ن. يوزباشيان عن تاريخ حياته:

وهذا هو اوريللي يعمل في منطقة جبلية، حيث بسلام الكرد والارمن، حيث تندمج  
بشكل وثيق اشكال حياتهم وتتمازج تقاليدهم الفولكلورية. وترك انطبعا عظيمًا على  
العالم الشاب مورتوللا بيك. وكتب هو من موكس الى اهله ببداية ايلول عام ١٩١١  
يقول (اعيش انا في بيت مدير، وهو بيك كردي وواحد من المدافعين القليلين عن الارمن  
في ايام المذابح ومن المتعصبين للروس. اما اهم شئ فهو ثقافته المدهشة رغم انه لم يخرج  
ابعد من وان الى أي مكان. وقد عاملني معاملة رائعة). وكتب اوريللي في ايام المذابح  
سنة ١٨٩٥ ان التدخل الجرمي الذي ابداه مورتوللا انقذ قرية فوزيم من غوغا. المتطرفين.  
(وعن اكراد موكس (أي وان) وعن صفاتهم النفسية احتفظ يوسف ابغاروفيتش  
احتفظ باتقبل الذكريات. فان هنا في موكس، كما ذكر مرات عديدة العالم فيما بعد انه  
ادرك ان الذي كان عدواً شرساً للارمن ليس الشعب الكردي بل الادارة التركية التي  
حرضته، وان الاكراد والارمن يعيشون بوتنام تام في مثل هذه المناطق المنعزلة مثل  
موكس)).

الاكرد ليسوا هم الوحيدين الذين اجتازوا هذه المرحلة في تطورهم التاريخي، بل وان كثيراً من الشعوب الاخرى الموجودة الان على مستوى عال من التطور قد اجتازتها. وهو ما اثبتته فريدريك انجلس بمنتهى الوضوح في كتابه 'كلاسيكي' ((اصل العائلة والملكية الشخصية والدولة)). وفي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبحسب مستوى ركود اقتصاد البداوة الطبيعي للاكرد المرتبط بتغلغل العلاقات البضائية النقدية في كردستان وتحلل نظام الانتساب القبلي، وتقلص البداوة، وانتقال اعداد متزايدة باستمرار من الاكرد الى حياة الاستقرار فان الغزوات والسلب قد فقدت اهميتها الاقتصادية السابقة وتقلص عددها.

واعار الانتباه الى هذا، كثير من المعاصرين الذين لا يتحدون بنظرة سطحية فقط للتعرف على الاكرد. وان كيوتيني مثلاً الذي كرر بحماس على العموم، الفكرة السخيفة عن الاكرد اضطر مع ذلك الى التأكيد بان ((طباعهم)) خلال الاوقات الاخيرة قد مالت كثيراً الى اللين<sup>(4)</sup> والرحالة الاتكليزي هايبير الذي وصف الاكرد بانهم ((عنصر بدائي)) قال ايضاً حول

---

٤ - كتب الاكاديمي غوردليفسكي بمناسبة الاحداث المسلوية في شرق اسيا الصغرى في وقت متأخر وعشاعر عميقة يقول: ((كان من المقبول في السابق القول عن الاكرد في تركيا بانهم قتلة... غير ان الحقيقة هو ان الاتراك كانوا يمرضونهم واحداً ضد الآخر وضد الارمن، وسيكون من الخطأ الخروج باستنتاج عن المقد الغريب بين الكرد والارمن... وسيكون من الظلم الحكم على الاكرد. بالموت او الدعوة الى ابادتهم كشعب من القتلة. فعندما ستتغير ظروف حياة الاكرد فسيستغيرون هم انفسهم. وحتى الوقت الراهن يوجد عاملان سلبيان اثرا على الاكرد هما الحكومة السلطانية التي تشجع الشراسة لدى الاكرد، استهدافا منها لاغراض انائية، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان الاكرد موجودون تحت سلطة زعماء القبائل الذين امتصوا بلا رحمة منهم كل دمايتهم.

يجب تحرير الكردي من الرق وعند ذاك سيظهر انه اذا لم يكن افضل من الاخرين، فانه ليس اقل منهم بشئ. فان الاكرد ينتمون الى تلك الشعوب التي انتهكت حقوقها)).

ظلم وعدم جواز النظر الى الاكراد وكأنهم سفاحون وقتلة للأرمن. وكتب سون العالم المتميز بالاكراد الذي هو ابعد ما يكون عن محاباتهم يقول بان ظروف الحياة ((غير الآمنة)) هي التي دفعت الاكراد للغزوات. واكد سون ((ان الروح الاقطاعية قوية في هذا العنصر))<sup>(٥)</sup>. ومع وقوع سون في مبالغة لا شك فيها، فانه يحاول اقصى المحاولة تفحص الاسباب الموضوعية لعمليات السلب المشهورة التي يقوم بها الاكراد.

وانه لأسلوب يتسم بالجهل القول عن الاكراد خلال فترة هذا البحث، وكأنهم عنصر بمفهوم واحد دون الاشارة الى هل انهم مستقرون ام رحل؟ وبالإضافة الى ذلك فان الاكراد المستقرين راثيا، وكذلك الاكراد الذين انتقلوا الى متوطنين شبه مستقرين، ليس لهم علاقة لهم مهما كانت بالغزوات والسلب فحسب، بل بالعكس فانهم كثيرا ما صاروا الى جانب المستقرين من القوميات الاخرى ضحية لها. وما اصدق ما كتبه احد المراقبين الروس بان الاكراد المستقرين في ولايات ديار بكر والموصل وبيتليس ((هم الذين يشكلون السكان الآمنين المسالين تماما والاكثر ثقافة محلية في ضواحي المراكز المهمة. وهم يعملون في الزراعة ويؤدون الضرائب بهذا القدر او ذاك ويؤدون الخدمة العسكرية ويمس لا يسطون على اموال الغير فحسب بل هم يعترضون لاعمال السلب من قبل عشائر الاكراد)). ويمكن ايراد مثل هذا القول حسبا ذكر هذا المصدر عن بعض عشائر الاكراد شبه الرحل في جنوب شرق الاناضول وشمال العراق.

وفي الاخير فان المؤيدين للنظرية بان جميع الاكراد يعيشون بالاساس على حساب المواد الغذائية المنتزعة اغتصابا التي ينتجها السكان المزارعون، انما يغمضون اعينهم عن وعي او جهل عن الانقسام الطبقي

---

<sup>٥</sup> - بحسب كلام نائب القنصل الروسي في وان، مايفسكي ان ((الكرد والارمن في ولايتي وان وبيتليس عاشوا معا عدة مئات من السنين. ولم يكن في المنطقة من كردستان ابدا لحي نظام خاص. الا ان الحالة العامة للسكان المسيحيين هنا كانت افضل بكثير الى حين تدخل الدول الكبرى مما بعد هذا التدخل)).

الذي تعمق كثيراً لدى الاكراد الرحل-العشائر-وعن تلك التحركات الاجتماعية الاقتصادية التي جرت في كردستان منذ بداية مرحلة الفترة موضوع البحث. وان هذا هو الامر الرئيسي. فالقضية لا تنحصر في ان الغزوات واعمال السلب لم تهبط اهميتها كثيراً في اقتصاد مجتمع الاكراد الرحل في اواخر القرن التاسع عشر فحسب، بل وانها تحولت الى مصدر اضافي لشراء فئة عشائرية اقطاعية عليا استثنائية كانت في يوم ما من افراد بسطاء وتحولت الان الى كيان تافه. وبناء على ذلك فان الغزوات الكردية اصبحت كلها في الحطة الاجتماعية الاقتصادية مرحلة بالية لم تعد تلتفت الى اهميتها المادية بالاساس الا القوى الرجعية في كردستان وهم زعماء القبائل الكردية شبه المستقلة. وكما كتبت جريدة (ميهوهايستان) الارمنية في عام ١٨٨٠ فان ((كل واحد يعرف بان شكاوى ارمينيا الرئيسية والشعب الارمني ليست ضد الاعمال الشريرة لبعض الاكراد بقدر ما هي موجّهة ضد البكوات والشيوخ الاكراد الذين يتسمون بطبيعة شديدة القسوة ويسببون اذى كبيراً. ويضاف الى ذلك فان البكوات والشيوخ الاكراد ليسوا الشعب الكردي ولم يكونوا كذلك ابداً. وفوق هذا فان المذنب هو، النظام السياسي وليس الشعب الكردي)).

وبهذا فان وصم الشعب الكردي كله بالسوء، هذا الوصف الذي اطلق من قبل مراقبين ذوي نظرة سطحية او كتاب يبشرون بوجهات نظر استعمارية او شوفينية او قومية متطرفة لهو اتجاه علمي فاسد ولا صلة له بتاتا بالواقع.

وعلى العموم فاننا لانريد بهذا القول بان في خلال هذه الفترة موضوع البحث قد توقف العنف من جانب القبائل الكردية (وبصورة اذق من جانب مجموعات منفردة من الاكراد المسلحين) او انه صار ظاهرة طارئة. فان الفوضى الدموية التي كانت جارية في كردستان وغرب ارمينيا واذربيجان الايرانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت ناجمة ليس عن اسباب اقتصادية مطلقاً بل عن تحريض من الرجعية الداخلية والخارجية.

وفي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فإن المصدر الرئيسي لشروة الفئدة الاقطاعية الكردية العليا كان ناجماً عن استغلال المستقرين من السكان المزارعين الذين هم من القومية الارمنية بالاساس. والمسألة الزراعية في كردستان وارمينيا الغربية في خلال الفترة موضوع هذا البحث، كانت جزءاً لا يتجزأ من المسألة القومية لان الاضطهاد القومي والاجتماعي كانا مرافقين لهما ويزيدان احدهما الاخر وخامة.

واستغل الاقطاعيون الكرد بلا رحمة واضطهدوا المزارعين الارمن المحرومين من الحقوق. وفي كردستان تركيا وارمينيا الغربية انتعشت حقوق القنانة باكثر اشكالها صعوبة كما في القرون الوسطى تماماً. ((كتب تومانسكي نائب القنصل الروسي في وان في مطلع القرن العشرين يقول- يوجد في ضواحي ساسون رقيق من الارمن تابعون للاكراد مع جميع ما يتبع ذلك من حقوق: فان كل ارمني يعود الى أي واحد من الاكراد وهو ملزم بتقديم الجزية له. والكرد يبيع رقيقه اذا شعر بالحاجة الى المال. واذا قتل كردي رقيقاً فإن سيده يثار له بقتل رقيق يعود الى القاتل)). وشرع بعض البكوات في البلدات الارمنية حتى ((حق الليلة الاولى)). وسمي الرقيق الارمن ((زير خوري)) وهو مايعني انهم مباعون ((بالذهب)). واثار لينتش: ((انهم (أي الارمن) يشترون ويباعون من قبل البكوات والاغوات الاكراد، تماماً مثل قطعان الغنم)) وبيع رقيق الفلاحين وشرائهم كان يجري مع الارض التي يعيشون عليها ويعملون.

ونظام العلاقات القائمة على تبعية الرقيق الارمن بالدرجة الاولى الى الاقطاعيين الاكراد حصل على مصطلح باسم ((الكفر)) (وهو مستنبط من كلمة ((كافر)) العربية، أي غير المؤمن ولا يعترف بالله، الذي يستخدمه المسلمون بالعادة). وكتب ر. بيكغوليانيثس الذي درس دراسة جيدة ظروف حياة سكان ولاية وان في عشية الحرب العالمية الاولى يقول ان الكفر ((يعني الجور والاضطهاد وابتزازات غير قانونية وظالمة يمارسها البكوات الاكراد... والعلاقات الزراعية التي ظهرت بين الارمن والشيوخ الاكراد تذكر- حسب قول بيكغوليانيثس- بالعلاقات التي كانت في القرون الوسطى

قائمة بين النبلاء الاقطاعيين والبارونات وبين الفلاحين الذين عاشوا على اراضيهم.

اشار بكغوليانييتس مضيفاً ان كل قرية هي خاضعة للبيك صاحبها، وملزمة بان تدفع له الاتارات عيناً. وكل اسرة ملزمة بالعمل خلال ايام معينة مجاناً لحساب البيك الذي بإمكانه فرض غرامات مالية على السكان الذي يدعون بالكفار.

وكان الانتشار الاكثر للكفر في مناطق مركز ساسون وموش وخيزان وموكس وغيرها. وبالإضافة الى اعمال السخرة التي تسمى في غرب ارمينيا ((اللام)) أو ((انغاريا)) فان الاغوات والبكوات يجبون من الفلاحين ايجار الارض نقداً أو عيناً ((يصل حتى مقدار نصف غلة الارض)). ((كتب أس. امبريان يقول في مزارع شبه الرحل والرجل فان ايجار العيني هو السائد تقريباً. وهذا النوع من ايجار مطبق ايضاً لدى اولئك الملاكين الذين اعطوا مزارعهم بالايجار. ولكن الملاكين الذين يديرون مزارعهم فان خصم الايجار يصل تقريباً الى نصف جميع ايجار الارض (تقريباً ٤٥,٣٪). وقليل ماكان للايجار النقدي ان يحصل. وكل هذا يشير الى ان قواعد الاقطاع في غرب ارمينيا وكردستان تركيا كانت ماتزال على درجة كافية من القوة.

وبالإضافة الى الكفر فقد كان هناك ما يسمى بالاقامة في القرية، وهو شكل مرهق من الاكراه الاستثنائي غير الاقتصادي يمارسه الاقطاعيون الاكراه عندما يقضي زعماء القبائل الكردية مع عوائلهم وجنودهم ومواشيهم، فصل الشتاء كله في القرى، فارضين خلال ذلك على الفلاحين اعالتهم اعالة كاملة. وفي غرب ارمينيا كان يوجد عدد غير كبير من العبيد.

اشار بيكغوليانييتس الى ان الكفر يحمل الاضرار الى الخزانة التركية ويشدد من قوة مواقع الزعامة الكردية. واضاف يقول انه لا حكومة السلطنة ولا حكومة تركيا الفتاة لم تحاولا الغاء قانون الكفر، ولكن النضال العاصف للمزارعين من اجل حقهم في الانتعاق ادى الى زيادة في تدهور



حالة الارمن. ((لقد صار من المألوف في أوروبا وعندنا في روسيا ان نعزو كل ما يجري في ارمينيا الى غريزة النهب لدى الاكراد، الا اننا نرى بان للمذي يجري سببا اكثر جدية وعمقا، وهذا السبب يتلخص في قانون الكفر الذي يتمسك به البكوات الاكراد بقوة ولا يريدون ان يجرموا منه)).

وبالاضافة الى اساليب القسر غير الاقتصادية، فان البكوات الاكراد استخدموا بصورة واسعة من اجل استعباد الفلاحين الارمن الوسائل الاقتصادية ايضا، المتمثلة في تركيز ملكية الارض وقطعان الماشية بايديهم. فان البكوات الاكراد الاثرياء كثيرا ما يتقاضون ضريبة العشر. ((وحين ذاك كتب تيرمن القائم بمهام نائب القنصل في وان يقول-ان القرى بما فيها تحت تصرفهم بصورة كاملة)). وانهم فرضوا على الفلاحين الاموال والحبوب وفق شروط مناسبة لهم جدا: وهو الدفع عينا في خلال الحصاد. وهذا الغرض القسري سمي سليم او سليف. المسلمون أثروا بسرعة، بانتزاعهم اراضي الذين عجزوا عن تسديد ديونهم. وساعدت الرهون العقارية التي قدمتها البنوك كقروض على انتزاع ملكية الاراضي من الفلاحين في الولايات الشرقية من تركيا.

وساعدت السلطات التركية في توسيع شراء الاقطاعيين الاكراد، ونالت منهم هدايا ثمينة عوضا عن ذلك. ((واشار تيرمن الى ان القرية كلها تحولت، عن هذا الطريق، الى يد الكردي. وصار الارمن في البداية ((ميريب)) أي بمعنى انهم يتسلمون من الكردي الحبوب والمواشي لفلاحة الارض، ويقدمون لقاء ذلك له نصف الحاصل، ومن بعد ذلك يفقدون الارض ويصيرون مجرد عمال، أي رقيق لدى الكردي)).

وجلب السلف للبكوات الاكراد مداخيل هائلة. فأن قرية الحسكة الارمنية مثلا(وادي موش) فقدت ٢٠٨ قطعة ارض و ٢٤ منزلا و ٦ طاحونات. وكل هذا انتقل الى ايدي السلفين. وفي قرية آريتش(من ضواحي عادل جيفاز) التي كانت غنية في يوم ما، فان من بين ١١٥ منزلا لدى السكان المحليين بقي ٧٠ منزلا، ولكنه لم يبق منها الا ٥٥ منزلا، يملك أصحابها مزارعهم الخاصة، بينما صار الآخرون يعملون بحالة ((ميريب)).

وفي قرية مارموس (ولاية وان) فان البيك الكردي استولى على الارمن كلها التي كانت عائدة الى جماعة الارض، وحول الفلاحين الارمن الى مستأجرين عنده.

وحول قانون الميريب أو الماراب الفلاحين الى فلاحين بلا ارض. وان حالتهم كانت قريبة جداً من حالة الرقيق (لم تبق لهم سوى الحرية الشخصية). وهناك، حيث حصل هذا التنظيم على تطوره الكامل، انفرت فشتان من الفلاحين الميريب:

١- الارض تكون لدى الاغا، والحيوانات والمعدات الزراعية لدى الفلاح الذي كان ملزماً بان يعطي الى الاغا نصف المحاصل الزراعي وينفذ جميع اعمال السخرة.

٢- الفلاح الذي لم يكن يملك أي شئ فهو عند ذاك يقدم ثلثي المحاصل الزراعي الى الاغا، غير انه كان ملزماً بتسليم العشر الى الدولة قبل مباشرة قسمة المحاصل. وبحسب ما اشار. ب. أ. يوريان فان تنظيم الميريب حصل في تركيا (على طبيعة رق العبيد وخاصة بعد مذبة الارمن في عام ١٨٩٤-١٨٩٥).

وشجعت الحكومة التركية، بجميع الوسائل، استيطان الاقطاعيين الاكراد في القرى الارمنية، لاعتبارها ان هذا واحد من وسائل مكافحة حركة التحرر الارمنية. واعاد السلطان عبد الحميد الثاني الاغوات والبكوات الاكراد الذين سبق وابعدوا من غرب ارمينيا وكردستان في فترة التنظيمات الى اماكن سكنهم السابقة، وساعدهم في الحصول على تملك الاراضي الزراعية. وبالنسبة فان عملية الاستحواذ على الاراضي الزراعية الارمنية قد تسارعت كثيراً منذ عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر، على يد الاقطاعيين الاكراد الذين لجأوا من اجل ذلك الى مختلف الوسائل: كرشوة الموظفين المحليين واحتكار شراء الارض، والرياء وغير ذلك. واستولى الاقطاعيون الاكراد على الاراضي التابعة للكنائس الارمنية ايضاً، وكذلك على الاموال المنقولة، واعتباراً من سنة ١٨٩٤ حتى ١٩٠٨ انتقلت الى حوزتهم حوالي ٧٥٠ الف هكتار من الاراضي التي كانت تعود من قبل الى

الفلاحين الارمن وكنائسهم. وشجعت السلطات التركية على استيطان الحميديين والاكرد العاملين في القوات السلطانية غير النظامية، في القرى الارمنية. ((وكتب نائب القنصل الروسي في بيتليس يقول-ان هؤلاء بعدما استغلوا حماية الادارة لهم، اقاموا المحاكمات والانتقام، وبعدها اغتصبوا باستمرار الارمن المحتاجين للنقود عن طريق رهن حيواناتهم كضمان، وكذلك بيوتهم وحاصلاتهم الزراعية، تحولوا تدريجياً الى سادة للقرى، أي الى الاغوات الذين نفذ لهم الارمن جميع الاعمال وسلموهم بناتهم وقدموا لهم احسن خيولهم وبالرغم من كل ذلك لم يفلحوا بالخلص من الديون. ومثل هؤلاء الاكرد في تلك البلدات هم كلهم مثل اييمباشي رزاق القاتل المعروف في الحميدية(البيمباشي يعني نقيب) الذي اعلن للارمن بهابة بان السلطان الثاني هو انا رزاق)).

وكشياً ما تغطي سرقات اموال الفلاحين الارمن بـ((حماية)) او ((تستر)) يقوم به احد البكوات الاكرد ضد بيك آخر مجاور له. والاقطاعي الكردي الكبير كاظم بيك فرض((حمايته)) على بعض القرى الارمنية عند نقطة اتصال-سناجق-ولايتي بيتليس وموش. وكان السكان الارمن ملزمين باداء اتاوات خاصة له، ماعدا تلك التي تنتزعها منهم السلطات التركية((ثمناً لحماية حياتهم وطعامهم من القراصنة الاكرد)). ومثل هذه الحالة العملية كانت مطبقة بشكل واسع في بهتان. فان البكوات المحليين اعتبروا الفلاحين الارمن وكأنهم((عمالهم وفلاحوهم وزبائنهم)).

وبناء على ذلك فان في غرب ارمينيا وكردستان التركية قد سيطر خلال مدة موضوع هذا البحث، نمط الرقيق الاقطاعي. الا انه في خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ الاقتصاد الاقطاعي الكردي يتمدد ليشمل المجالات البضائية النقدية. فكثير من البكوات والاغوات مارسوا عمليات الربا وتجارة بيع المحاصيل الزراعية في السوق، ومارسوا احياناً استغلال العمل المأجور الامر الذي خلق المهدات لتزعزع الدعائم الاقطاعية ولنضوج عناصر العلاقات الرأسمالية في النظام الزراعي والعلاقات الزراعية، في المناطق المشار اليها. وباع عدد كبير من

زعماء القبائل على الخصوص اراضيهم الى اقاربهم وانصارهم، الامر الذي ادى الى تشتت القبائل الضخمة وتشكيل شرائح الملاكين الصغار والمتوسطين الذين بدأوا يستخدمون في مزارعهم طرائق الاستغلال الرأسمالي الى جانب الاستغلال الاقطاعي وان هذا لم يحسن حالة المستقرين الارمن فحسب بل بالعكس فقد القى على كواهلهم تبعات اضافية ثقيلة جديدة.

والاستغلال القاسي من قبل الاقطاعيين الكرد للفلاحين الارمن غذت الخلافات بين الكرد والارمن وهو ما كان لصالح الاوساط الحاكمة التركية التي كانت تأمل عن هذا الطريق تعزيز مواقعها في الولايات الشرقية من الامبراطورية وكذلك لصالح الاستعماريين الغربيين الذين عقدوا الامل على تدفئة ايديهم فوق ألسنة نيران العداوة الكردية الارمنية.

ولا يجوز غض النظر عن موقف آخر ساعد على لعبة قذرة مارستها قوى مختلفة حول المسألتين الكردية والارمنية. ففي القسم الشرقي من اسيا الصغرى شغل الارمن مواقع حيوية في التجارة والنشاط العملي الامر الذي سهل الدعاية المعادية للارمن في اوساط جماهير المسلمين الأمية الجاهلة، ولا سيما في اوساط الاكراد قبل كل شيء، الواقعين تحت استغلال البرجوازية الارمنية. وعلى سبيل المثال فان في ولاية سيفاس، حيث يشكل الارمن ٣٥% من السكان كان يوجد ١٢٥ تاجرا كبيرا من تجار الاستيراد من بين ١٦٦ تاجرا. ومن بين ٣٧ مصرفيا كان يوجد ٣٢ مصرفيا أرمنيا، ومن بين ٩٨٠٠ حانوت تجاري صغير كان يوجد ٦٨٠٠ حانوت أرمني منها. ومن بين ١٥٣ مؤسسة صناعية كان يوجد ١٣٠ مؤسسة تعود للارمن. وفي ولاية وان كان بيد الارمن ٩٨% من التجارة كلها و ٨٠% من الاراضي الزراعية، و ٢٠% فقط من قطعان الماشية والاعنام. وفي الولاية نفسها كان عدد المصدرين والمستوردين ١٨ شخصا (كلهم أرمن) و ٥٠ مرابيا (٣٠ أرمنيا و ٢٠ تركيا) و ٢٠ صرافا (كلهم أرمن و ١١٠٠ حرفي (١٠٢٠ أرمنيا و ٨٠ تركيا) و ٥٠ صاحب دخل ثابت (٢٠ أرمنيا و ٣٠ تركيا)، و ٨٠ بائع خضروات (٥٠ أرمنيا و ٣٠ تركيا) و ٢٠٠ بائع فواكه (نصفهم أرمن). وجميع

الأشخاص الذين مارسوا الأعمال الحرة (الأطباء والصيادلة والمحامون وغيرهم) كانوا من الأرمن.

هكذا كانت المقدمات الموضوعية لدخول المراحل القومية في التناقضات الطبقية في شرقي آسيا الصغرى. غير أن وجود مثل هذه المقدمات لا يعني على العموم حتمية خضوع التناقضات الطبقية للقومية واستبدال الصراع الطبقي بالعداء القومي كما حاول اثبات ذلك وتطبيقه عملياً القوميون الأرمن والأكرد. واندلاع العداء الأرمني الكردي في نهاية القرن التاسع عشر كان استقى مصادره ليس فقط من التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية بقدر ما استقاها من الظروف الداخلية ونظام السياسة الخارجية التي سنتحدث عنهما فيما بعد. والمشكلة بالنسبة للكرد والأكرد والأرمن تقف في مجال آخر تماماً. فإن الفلاحين الأرمن وكذلك الحرفيين لم يكن يضطهدهم الشعب الكردي بل الزعامة الاقطاعية الكردية بالتواطؤ مع الموظفين الاتراك وفئة تجارة الاستيراد الأرمن والبرجوازية المتوسطة. وفي نفس الوقت فانه ينبغي الإشارة بصورة خاصة الى أن الفلاحين المستقرين الأكرد-رائياً عاشوا مع جيرانهم الأرمن بسلام ووفاء، وما كانت توجد بينهم أية عداوة.

في تأريخ العلاقات المتبادلة بين الشعبين الكردي والأرمني توجد تقاليد رصينة من الصداقة وحسن الجوار القائمة على المصير التاريخي المشترك والتي تركت أثراً ملحوظة في حياتهما وثقافتهما. وكتب ليو المؤرخ الأرمني المشهور في النصف الاول من القرن العشرين يقول: ((مما لاشك فيه أن العلاقات العريقة الحميمة قد مدت تأثيرها المتبادل على القوميتين (الأرمنية والكردية) ومازجت عدداً كبيراً من الظواهر في حياتهما (الثقافية)). وعلى حد قول شفود المؤرخ الأرمني الآخر فإن ((الوضع الجغرافي لأرمينيا التركية والقراية العرقية بين العنصرين الأرمني والكردي خلقت تلك الخطوط النسبية التي صنعت تشابهاً في كثير من الوجوه بين هذين العنصرين)) وكتبت الصحيفة الأرمنية ((مبشاك)) في عام ١٩٠٠ تقول: ((أن القبائل الكردية ذات شبه قريب جداً من حيث الطبيعة بالأرمن.

فان العائلة الكردية بعد ان عاشت عدداً من السنين في البلدة الارمنية اعتادت على حياة الريف الارمني والفت عاداته، وتعلمت اللغة الارمنية وحضرت أعراس الارمن، ومن ثم تشبعت بالروح الارمنية وسرت مع الاسرة الارمنية على مختلف مستويات الاحترام. وهي تتكلم اللغة الارمنية بحيث لا يستطيع احد تمييزها عن الاسرة الارمنية)). وبمثل هذا ايضاً تقارب الارمن مع سكان البلدات الكردية، كما ان كثيراً من رجال الفكر الارمن والشخصيات الاجتماعية قاموا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (مثل تيغرانين وماجيان واوفنان وسيرفاندزتيان وماموريان وغيرهم) باعمال تعليمية في اوساط الارمن واكراد غرب ارمينيا، واسسوا مدارس مشتركة واصدروا الكتب المدرسية ودعوا بكل الطرق الى فكرة اتحاد أرمني كردي ضد التعسف التركي.

واشارت جماهير واسعة من الكادحين الارمن دائماً بان السيطرة التركية كانت السبب الاول لما يعانونه من صعوبات اقتصادية وحالة الحرمان من الحقوق التي اصبحت اكثر وخامة بصورة خاصة منذ اواسط القرن التاسع عشر عندما بدأت اسطمبول بتطبيق السياسة المركزية للامبراطورية، للقضاء المبرم الذي لا رحمة فيه لحركة التحرر القومي المتنامية للشعوب غير التركية. ومن بعد ذلك، فان الاضطهاد القومي القاسي اتسم بسمة النظام الظالم الذي اقامه السلطان الدموي عبد الحميد الثاني في الربع الاخير من القرن التاسع عشر. وافاد العديد من الشهود بانه حتى اواسط القرن التاسع عشر لم تلاحظ ابداً لدى الشعب الارمني اية احقاد ضد الاكراد بل وحتى ان حالته الاقتصادية كانت مقبولة نسبياً (بالنسبة لأرمن منطقة ماوراء القفقاس مثلاً) وأشار ف. أ. غوردليفسكي الى انه بعد الاحتلال التركي فقد كانت العلاقات بين انكره والارمن حسنة. ((ولكن حالة الارمن تدهورت تدريجياً بسبب الفرقة التي بشها الاتراك بين الاكراد والارمن، منتهجين بذلك مبدأ (فرق تسد) حيث دعموا سراً عمليات مضايقة الاكراد للارمن وشجعوا قيام الاقطاعيين الاكراد بتحويل مراعي الارمن ومزارعهم

المزدهرة الى ارض يباب، ومن ثم فان الامراء الاكراد لعلهم بعجز السلطة المركزية، قد سيطروا على هذه الاراضي كما يشاؤون)).

وعن تدهور اوضاع الارمن بعد الاحتلال ((الثاني)) لكردستان من قبل الاتراك نتيجة للحملات التي قادها رشيد باشا وعثمان باشا في سنوات ٣٠-٤٠ من القرن التاسع عشر، كتب ايضا العقيد د.يا. لازاريف كراسة غنية عن المسألة الارمنية يقول فيها مؤكدا: ((يمكن القول بان الارمن من حيث المقارنة عاشوا احسن ايامهم في ظل امراء المقاطعات الاكراد وأفضل من الاعوام السبعة والاربعين من الحكم التركي الفوضوي الذي جلب لهم العواقب المميتة التالية: ١- الفقر الشامل في كل مكان. ٢- الهروب من الوطن نتيجة للضرائب الباهضة والتدمير من جانب الاكراد بتحريض من الادارة وأحجامها عن التدخل. ٣- مجزرة ساسون)).

وبناء على ذلك فإن العوامل الايجابية في تأريخ العلاقات الكردية الارمنية امتلكت بشكل كامل اهمية جوهرية، ثم انها غطت في السابق على الظروف السلبية.

أما ما يتعلق بالكادحين الاكراد فأنهم لم يتعرضوا بهذا القدر من النهب على يد البرجوازية الارمنية، مثلما تعرضوا على يد بكواتهم وخاناتهم، وناهيك عن نهب الادارتين التركية والفارسية لهم. واستغلال العشائر الكردية كان مغلفا بعض الشيء، بالرواسب القوية من ((الديمقراطية الحرية))، واشتد هذا الاستغلال بحسب تفسخ نظام الانتساب العائلي القبلي. وقسم كبير من الاكراد كانوا حتى مدة، موضوع البحث اما ان توطنوا تماما في الارض او اصبحوا شبه رحل. ونتيجة التدهور الحتمي لتربية قطعان الماشية للرحل فقد ساءت كثيرا ظروف حياة بسطاء الاكراد الرحل، الذين اجبرتهم هذه الظروف على الانصراف عن القبيلة والاستيطان قرب المدن بصفة رحل متوطنين.

ومثل هؤلاء الاكراد تحولوا الى فلاحين عاديين يزرعون القمح ويريون الحيوانات، ولا يختلفون الا قليلا عن الفلاحين الارمن والاتراك والايرانيين والعراقيين وعلى اثر كثير من البعثة البرجوازية فان لينتش (وهو ليس

من افضلهم) قال مؤكداً: ((في رأينا ان لب المسألة الارمنية في تركيا هو وجود السكان الكرد على هضبة ارمينيا)). ويعترف هو بان ((عدداً كبيراً منهم (أي من الاكراد) قد تحولوا الى فلاحين دؤبين ويتعايشون على ثمار عملهم)). (وكتبت المجلة، ارميانسكي فيستنيك: ((ان الارمن يتعرضون للاضطهاد ليس لسبب وحيد هو كونهم مسيحيين، فالى جانبهم يتعرض الى استغلال لا رحمة فيه اولئك الذين هم من عقيدة الذين يمارسون الاضطهاد، أي الاتراك، بل وحتى اقربائهم الاكراد المستقرون. وأشارت الجريدة الارمنية ((ازادا مارد)) الى ان المسألة الزراعية في كردستان ليست على العموم مسألة سياسية، بل انها على الارجح مسألة اجتماعية ((أي مثلاً ان جماهير الشعب الكردي تعلقن لاغواتها عن نفس المطالب التي يرفعها السكان القرويون الارمن)). (وكتبت بيكفوليانييتس عن اثنين من الاقطاعيين الاكراد يقول-ان هذين السفاحين موسى بيك وكاظم بيك قد نهبا اقربائهم مثلما نهبا الارمن بلا فارق)). وهونفسه أورد حقائق عن استغلال الرقيق من الاكراد المستقرين على ايدي ملاكيهم الاكراد. وبحسب شهادة البطريارك الارمني خرميان فان البيك الكردي ((بحسب ان عبيده الرقيق ليس الفلاحين الارمن فحسب، بل وحتى جماعته الذين من نفس عقيدته والموجودين تحت يد الشخصية المحلية البارزة بصفة اسرى)). وأحد الرحالة الارمن (الذي كتب تحت الاسم المستعار أ-دو) أعلن (نقلاً عن لسان الارمن انفسهم) ان قومية الفلاحين الخاضعين للملاكين المحليين لا تلعب أي دور بالنسبة لهم ((ولاحظ أ-دو ان الفارق القومي بالنسبة للاستغلالي غير موجود)). والظلم القومي والاجتماعي الذي تمارسه الحكومة التركية يسحق السكان الفلاحين بلا تمييز ((دعهم يكونوا أرمناً أو آشوريين أو كرداً أو تركاً)). الآ ان الاكراد يعانون اضافة الى ذلك خسفاً اضافياً من رؤسائهم. واكد أ-دو مضيفاً بان ((الكردي الواقع بحالة الماراب يكون من حيث العلاقات الحقوقية والاقتصادية في حالة هي حتى أشد سوءاً حتى من الارمني)). ومن بين ٧٧ قرية في واحدة من المناطق التي قام بدراستها كانت ٦٢ واحدة منها مسكونة بالفلاحين الماراب و ١٥ قرية بالفلاحين الاحرار.



وفي المجموعة الاولى من القرى كانت ٤٤ منها مسكونة بالاكرد وفي المجموعة الثانية كانت ٧ منها مسكونة بالاكرد.

وبناء على ذلك فان السكان الفلاحين المستقرين في غرب ارمينيا وكردستان التركية تتألف من طبقة واحدة بغض النظر عن قومية الفلاحين وهي مستغلة من قبل الاقطاعيين الاكرد والملاكين الاتراك والاقطاع الحكومي التركي الحربي وكذلك من قبل الرأسمال الاجنبي الذي تغلغل الى البلاد بالدرجة الاولى بمساعدة برجوازية الاستياد الارمنية-الكومبرادور.

ويمكن اطلاق نفس هذا القول على الفلاحين في كردستان الايرانية. فهنا قد استشرى الاضطهاد الشاهنشاهي عن طريق استبداد الطغاة المحليين عن طريق استغلالهم للسلطة المركزية قاموا بسلب السكان المساكين (وكتب تيغرانوف يقول- في الحياة الداخلية الفارسية، فان الوحشية والجور يؤلفان اكثر ظواهر نظام هذه الحياة)).

وسكن الاكرد المزارعون المتوطنون منطقة شمال سوريا اكثر من أي مكان اخر وبعض مناطق كردستان الايرانية (وعلى الخصوص في محافظة ساورجبولاك). وكان المتوطنون الكرد موجودين في حالة شبه الرقيق للملاكين المحليين (والكثيرون من هؤلاء الملاكين كانوا اتراكاً أو فرساً). وبالإضافة الى ذلك فانهم تعرضوا الى معاملة جائرة قاسية من قبل الحكومات التركية والايرانية، بدفعهم الضرائب وقيامهم بعدد كبير من اعمال السخرة.

وبعض المجموعات من الاكرد عاشوا في عدد قليل من مدن كل من كردستان التركية والايرانية (في الموصل والسليمانية وساورجبولاك واروميا و وان ودياربكر)، وانبثق منها اوانل ممثلي الطبقة العاملة الكردية واونل المثقفين.

وفقد الاكرد المستقرون وعلى الخصوص سكان المدن منهم الصلة مع قبائلهم، وخرجوا من تحت سلطة الوجهاء المدنيين والدينيين، وتحرروا من قيود التقاليد العشائرية والخرافات. وفي ظروف انظمة الحكم المطلق بكل من تركيا وايران التي كانت قائمة انذاك وسياسة اذابة الاقليات القومية التي

مارستها الاوساط الحاكمة التركية بحماسة اكثر حرارة، فان الاكراد المتوطنين اضاعوا تدريجياً صفاتهم القومية واندمجوا جزئياً مع الاتراك والفرس والعرب.

اشار ايلزي ويكليو الى ما ذكر سابقاً بقوله: ((ان وجود الاكراد كأمة، مهدد بالخطر في عدد كثير من مناطق فارس وتركيا. فهم يتناقصون عددياً ويندمجون هنا وهناك مع السكان المحيطين. اما الفلاحون الرقيق بعد ان شكلوا الجماهير الرئيسية من السكان فلم يعد لهم أي اهتمام بالحفاظ على علاقات تربطهم مع الطائفة المقاتلة. وكذلك فان هذه الطائفة محكوم عليها بالتآكل التدريجي، وهي محكومة بذلك بفعل طبيعة حياتها التي هي لا اكثر من صراع ضد الجميع. ومن جانب آخر فان الحقد الديني يساعد ايضاً قضية هلاكها في بلاد فارس على اكبر تقدير. وساعد تأخرهم الثقافي الغريب في هذا الذوبان ايضاً. ويكفي القول انه لم تكن حتى ولا مدرسة واحدة عند بداية القرن العشرين في كردستان كلها سواءً الايرانية او التركية. وبحسب شهادة غافان التي تعود الى سنوات الخمسينيات من قرننا، فانه اذا كانت نسبة الاميين وسط الاكراد ٩٥% بايران و٩٠% بتركيا و ٨٥% في العراق و٨٠% في سوريا فمن الممكن التأكيد بثقة بان عدداً قليلاً فقط من الاكراد كانوا يعرفون القراءة والكتابة في بداية القرن التاسع عشر (ومثل هذه النسبة لدى اكراد ماوراء القفقاس ١% للرجال و ٠,٠٦% للنساء). وكانت نسبة كبيرة من الاميين بين الاكراد البكوات والاغوات والشيوخ. وفي خلال هذه الفترة لم تصدر لا كتب ولا جرائد كردية. واول كتاب مطبوع باللغة الكردية كان قد صدر في سنة ١٨٩٧ باسطنبول. اما أول جريدة كردية فقد صدرت سنة ١٨٩٨ في القاهرة.

وحتى على صفحة ذلك الظلام الدامس من انثاق والبؤس الذي استنار تحت السكان العاملين في تركيا وايران فان البلدات الكردية تميزت بحالات خاصة بها من الفقر المدقع. وكتب نائب القنصل الروسي في خوي (بكرستان ايران) يقول (لدى زيارة البلدات الكردية تلفت الانتباه اليها الاعداد القليلة التافهة من الاطفال والعدد الكبير من العميان.

ويموت حتى ٥٠% من الاطفال عند الولادة وذلك بسبب عدم توفر المساعدة في اثناء المخاض، ويموت حتى ٣٠% من الذين اعمارهم من سنة واحدة حتى ٣ سنوات بسبب الجدري والحصبة والحناق وتيفو الامعاء وبسبب لدغات الافاعي السامة والعقارب هذه الزواحف المعشعة في اقيصة كردستان المحفورة في الارض، ومن النادر ملاقة كردي راشد بمظهر ينم عن الصحة في العينين وذلك لان التراخوما ظاهرة مرضية عادية في البلدات الكردية)).

وظروف الحياة الصعبة الغربية التي كان فيها اكرد الامبراطورية العثمانية وايران وروسيا خلال الفترة موضوع هذا البحث، والبنية الاجتماعية المتخلفة لهم وانخفاض مستواهم الثقافي. ان هذا كله ساعد في ان تنتشر عنهم في الشرق الاوسط واوربا اشد الافكار اساءة من قبيل انهم شعب همجي موجود خارج الحضارة وبلا تاريخ ولا يملك اية آفاق للحضارة في المستقبل. وتستخدم كلمة ((كردي)) في بعض المناطق بمعنى ((جاهل)) و((جلف)) و((متوحش)).

ويجب القول بأنه كان هناك اناس، حتى في القرن الماضي، ممن احتجوا على مثل هذا الموقف ازاء شعب يكامله ووضحوا بصورة صحيحة اسباب تخلف النظام الاجتماعي والثقافي للشعب الكردي. وكان واحداً من هؤلاء الكتاب المشهور والمثقف الارمني خاجادور آبوفيان. واراذه معروفة عن الاكراد: ((كان من الممكن وصف الاكراد بفرسان الشرق، بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معنى لو انهم مارسوا حياتهم بشكل اكثر تحضراً. فان روحية الحرب، والاستقامة والشرف والاخلاص اللامحدود لامرائهم، والتنفيذ الصارم للعهد الذي يعطونه والكرم والانتقام للدم، وعداء الاقرباء حتى بين الاقربين من الاهل ونزعة الحماسة للسلب والغزو والاحترام غير المحدود للنساء ان هذه هي الفضائل والصفات العامة للشعب كله)).

وحياة الترحال ليس فقط لم تعرقل انضمام الاكراد للحضارة كما اشار آبوفيان الى ذلك بحق، بل وجعلت نضالهم صعباً ضد ظالمهم. وحول هذه النقطة كتب أ. كارتسيف يقول: ((على رغم حب الاكراد المتميز بهم للحرية

ولبعض الادراك لشعورهم القومي الذي سمح لهم بالحفاظ على لغتهم وعاداتهم فانهم عجزوا عن انشاء دولة قوية في أي وقت من الاوقات، بل وحتى انهم لم يسعوا ابدا نحو هذا. ووطنية الاكراد لم تخرج الى ابعد من حدود نسبهم (أي العشائري)، وكذلك فإنه اذا حدث واتحدت بعض القبائل لغرض عمل مشترك فان الاحباطات الاولى كانت هي التي تقضي على مثل هذا الاتحاد)). وأشار الى هذا أميريانوف أيضاً اذ قال ((...العقيدة الدينية لم تكن قادرة على توحيد الاكراد واجبارهم على الفداء.. فحالما تتلاشى الامال باعمال سلب بسيطة غير خطيرة حتى يترك الاكراد صفوف المدافعين عن الاسلام. واكد أيضاً القنصل الروسي العام ديميريك في ارضروم غياب ((أي نوع مهما كان من المصالح الكردية المشتركة)) لدى الاكراد. وفي الاخير فان ف.ب. نيكيتين اكد مع الاخذ بنظر الاعتبار الفترة الاكثر تأخراً من الزمن: ((بان كردستان ان لم تتخلص من المرحلة القبلية في تاريخها فهي لن تستطيع ان تصبح دولة قومية ابداً)).

واظهرت الاحداث المتأخرة عدم صحة التشاؤم بصدد مستقبل الامة الكردية، الا ان الرأي عن التأثير الضار للبنية البالية على التطور القومي للاكراد وعن انتقالهم التقدمي مثل الشعوب الرحل الاخرى نحو الاستيطان الحضري والقضاء على النظام القبلي سوف لا نضطر، بالطبع، الى مناقشته. غير انه ينبغي رؤية جانب آخر من المسألة، ففي ظروف محددة في الامبراطورية العثمانية وايران القاجارية في السنوات العشر الاخيرة من وجودهما (وعلى أي حال كما في الاوقات الاخيرة) فان هذه العملية حددت القبائل الكردية شبه المستقلة بخطر الاسترقاق الكامل من قبل الانطاغيين الاتراك والاييرانيين بل وحتى بخطر انقراض الاكراد كأمة. ولهذا فان غالبية العشائر الكردية ناضلت ضد سياسة المركزة والاذابة التي مارسها حكومتا تركيا وايران، ودافعت بحماسة عن امتيازات القبائل الكردية ضد تطاول السلطات.

وفي هذا النضال استندت العشائر الكردية على التنظيم الحربي الجبار الذي تكون تاريخياً للقبائل عندما كانت كل قبيلة سواء أكانت كبيرة ام

صغيرة مستعدة حال صدور نداء من قائدها لارسال جميع الرجال القادرين على حمل السلاح الى الحملة وركوب ظهور الخيل. وجرت معارك الاكراد تحت قيادة الزعامة الاقطاعية القبلية.

وبقدر ما اضعفت الحركات الكردية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين السلطنة التركية وايران الشاهنشاهية واسرعت بسقوط هاتين الدولتين المهترئتين ذاتي القوميات المتعددة فإنها قد حظيت باهمية ايجابية. وهذه الحركات ساعدت التلاحم القومي للاكراد الذين هددتهم الابادة والاذابة، وارست هذه الحركات الاسس المهمة للقومية الكردية غير ان هناك جانباً آخر هو ان هذه الحركات قد ترأستها قوى استهدفت في الواقع اهدافاً رجعية هي: تخليد نظام الانتساب العائلي القبلي الذي ولى زمانه منذ عهد بعيد والاحتفاظ بالسلطة المطلقة على سكان كردستان الرحل والحضر والمناطق المختلطة. وبالإضافة الى ذلك فان الاقطاعيين الاكراد كان من الغريب جوهرياً عليهم ان يفهموا المصلحة الشعبية العامة وهم اظهروا ميولاً للاتفاق مع السلطات والدول الاجنبية الى حد الخيانة الصريحة للقضية المشتركة والمصالح الشعبية العامة وانجروا بسهولة للرشوة وصدقوا بالوعود.

وبهذا فان الحركة الكردية هي ظاهرة تاريخية معقدة غاية التعقيد، وفيها تناقض عميق وينبغي النظر اليها وتقييمها داخل ظروفها الزمنية والمكانية. ومن الضروري ايضاً الاخذ بنظر الاعتبار حتى الموقف العالمي للمرحلة موضوع النظر لان المسألة الكردية لم تكن ابداً قضية داخلية تركية او ايرانية، اذ كانت مختلطة بها مصالح مهمة بالدرجة الاولى لروسيا وانكلترا وكذلك للدول الامبريالية الاخرى.

### مصالح الدول الكبرى

ينبغي عند تقدير دور روسيا في المسألة الكردية ان نأخذ بنظر الاعتبار قبل كل شيء بان روسيا تملك حدوداً مباشرة مع الاراضي التي يقطنها الاكراد وحسبت ان من بين مواطنيها يوجد عدد من الاكراد.

وبدا تغلغل روسيا في كردستان منذ بداية القرن التاسع عشر أي بعد انضمام منطقة ماوراء القفقاس مباشرة اليها. وعبر كردستان مرت الطرق التجارية الرئيسية من منطقة ماوراء القفقاس الى الشرق الاوسط. وعدا ذلك فان التجار الروس كانوا مهتمين بكردستان كسوق رائجة. واخذت تتصاعد اهمية كردستان بشكل خاص بالنسبة للتجار الروس ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحسب مستوى تطور الرأسمالية والاصلاحات في روسيا وجر محافظات القفقاس الى هذا التطور. وحتى نهاية القرن التاسع عشر فان جزءاً كبيراً من كردستان، (من التي الى جانب غرب ارمينيا واذريجان الايرانية) قد تحولت الى شبه مستعمرة للامبريالية الروسية.

والنجاحات الاكبر التي حققتها روسيا كانت في شرق وشمال شرق كردستان، الداخلة ضمن ايران. ومنذ ان حل النصف الثاني من القرن التاسع عشر صار تحت اشرافها الاقتصادي كامل المنطقة الموجودة حول بحيرة اوروميا. وتحولت ساوجبولاك حتى بداية هذا القرن الحالي الى مركز تجاري جبار للبضائع الروسية. وعاش هنا كثير من التجار الاكراد الذين كانوا يزورون بانتظام سوق ماكاريفسكي، ويقيمون علاقات وثيقة مع روسيا. وكذلك فان التجار من روسيا وهم بالاساس من الارمن والاذريجانيين، امتلكوا هنا مقاطعات زراعية ضخمة بموجب حقوق الملكية الخاصة الكاملة، أو بموجب عقود ايجار طويلة الامد. وبلغ الحجم الهام لمبلغ ديون هذه المنطقة الى المواطنين من التبعية الروسية، مازاد على نصف مليون روبل وذلك حتى بداية القرن العشرين الحالي.

ونجح التغلغل الاقتصادي لروسيا الى الجنوب من هذه المنطقة. ففي اسواق سينا عقد اكثر من ٣٠% من جميع تجار المنطقة صفقات تجارية مع تجار من روسيا. وفي ميانودآب كان يوجد التجار المحليان الكبيران اللذان من روسيا وهما نزار بيكوف ونجيوف. وساعد في انعاش التجارة الروسية بكردستان الايرانية الاف المهاجرات الشيعة من منطقة القفقاس الذين كانوا يتوجهون سنوياً عبر سيكيز وسينا الى كريلاء ومن سنة لآخرى زاد انتقال

المواد الأولية من كردستان الايرانية الى روسيا مثل الصمغ وصبغة الجوز والجلود والزبيب وغيرها.

وفي كردستان التركية حيث التأثير الروسي كان اضعف كثيراً مما في ايران المجاورة، واجهت البضائع الروسية منافسة قوية من جانب البضائع الاوربية الغربية التي برغم كونها اقل نوعية الا انها ارخص ثمناً بكثير. ومع ذلك فان روسيا هنا كانت واحدة من اقوى المصدرين. فقد نقلت الى هنا نفط الكيوسين والسكر والحديد والالوانى الحديدية والاحذية والجلود وغيرها. وعلى سبيل المثال فان روسيا في توريد الالوان الى ولاية بيتليس قد شغلت المكان الثاني بعد النمسا. ويضاف الى ذلك زيادة السرعة الخاصة التي ارتفع بها توريد البضائع الروسية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى. وفي اشارته الى الثروات الطبيعية للمنطقة كتب اولفيريف القنصل الروسي في فينا يقول: ((يجب علينا تكريس كل مساعينا من اجل ابقاء اسواق كردستان الميالة طبيعياً الى ناحية روسيا مرتبطة بنا وان لا تقع نهائياً تحت النفوذ الاقتصادي الالماني)).

وعلى هذا فان كردستان سواء التركية منها أو الايرانية كان لها اهمية بالغة جداً بالنسبة الى روسيا كسوق تجارية، ومصدر للمواد الأولية الزراعية الزهيدة الثمن. وفي نفس الوقت فان تغلغل روسيا التجاري في كردستان كان يجب ان يسهل التغلغل السياسي الذي شكل بالنسبة لروسيا القيصرية، اهمية من الدرجة الاولى كما سيتضح ذلك فيما بعد.

ويمكن القول على العموم ان تغلغل الرأسمال الاجنبى في كردستان قد عرقلته عدة حقائق هي: غياب طرق السكك الحديد، ووسائل النقل البحري والنهري، والضييق المتناهي للسوق الداخلية، الناجم عن فقر المنطقة وتأخرها. وشكلت الاضطرابات الداخلية المستمرة مجازفة كبيرة بالنسبة للنشاط التجاري. ولهذا السبب فان كردستان لم تكن بها تقريباً لا مؤسسات صناعية ولا مصارف ولا بيوتات تجارية كبيرة كما كانت قليلة المزارع الكبيرة والشركات الزراعية الناجحة. وما كان للرأسمال الاجنبى هنا اي مجال لان ((يتوسع)). وفي هذا المجال فان روسيا وحدها كان في حوزتها

المؤهلات لان تقف بوجه الدول الغربية وذلك ليس فقط لمعادتها المباشرة مع الاراضي التي يقطنها الاكراد (والتي من حيث المفهوم الاقتصادي الجغرافي تملك كثيراً من الاشياء المشتركة مع منطقة القفقاس) بل وايضاً لانها امتلكت على مقربة مباشرة من كردستان طرقاً مريحة ومن بينها طرق للسكك الحديدية.

ومع ذلك فان ما جذب روسيا والدول الغربية الى كردستان في ذلك الزمان ليس المصلحة الاقتصادية المباشرة. فان ما شغل المرتبة الاولى في الخطة انذاك هي دوافع سياسية وعسكرية استراتيجية هامة مما سيجري الحديث عنه مفصلاً في المستقبل. ومع ذلك فسنستوقف هنا لننتحدث باختصار عن بعض خصائص طبيعة الاساليب التي فرضتها هذه الدوافع للتغلغل في كردستان.

وكانت انشطة البعثات التبشيرية المفتاح السحري الفريد من نوعه بالنسبة لفتح البوابة في الارض الكردية.

فالتبشير كما كان في عهد ((الاكتشافات الجغرافية)) كان في العهد الجديد سلاحاً فعالاً في السياسة الاستعمارية والدينية ومن ثم في الاستعباد السياسي للشعوب المتأخرة. واستطاعت الكنائس الرئيسية باوروبا وامريكا بسهولة العثور على ذريعة لارسال المبشرين التابعين لها الى كردستان والمناطق المتاخمة لها.

واظهر نشاطاً متميزاً خاصاً الكاثوليك من فرنسا. فقد استقروا في الموصل وارضروم ودياربكر و وان و خاربوت وسييرت وكذلك في مناطق اخرى. وصارت الموصل مركزاً للدعاية الكاثوليكية.

ونافس الكاثوليك بنجاح البروتستانت الامريكان الذين اغدقت عليهم اوساط رجال الاعمال الاموال بسخاء. وكان مجال نشاطهم اكثر اتساعاً على الرغم من ان معتنقي البروتستانتية من السكان المحليين كان عددهم اقل من عدد التابعين للبابا في روما. وصارت خاربوت بتركيا المركز الرئيسي للمبشرين الامريكان، ولكنهم اقاموا مواقعهم ايضاً في وان وبيتليس وارضروم وماردين وفي نقاط اخرى ايضاً. وفي كردستان الايرانية



اقيم مركز التبشير الامريكى في مدينة اوروميا. وافتتح الامريكيون هنا عدداً كثيراً من المدارس واصدروا جريدة بنفس الوقت.

وفي الصراع من اجل ((ارواح)) السكان المحليين لم يتعفف المبشرون الامريكان عن استخدام اية وسيلة: انهم اقاموا في كل مكان حوانيت رخيصة الاثمان، كانوا يبيعون البضائع فيها الى البروتستانت فقط.

والى جانب الامريكيين قام المبشرون الانكليز بالدعاية للبروتستانتية. وفي بداية القرن العشرين ظهر لدى المبشرين الامريكان والانكليز والفرنسيين منافس خطير، هم المبشرون الالمان. واقاموا مراكزهم في عدد كبير من مناطق كردستان التركية والايرانية، وذلك في سعي منهم لوقف تأثير القساوسة من فرنسا وانكلترا.

وكان عدد المبشرين الارثودوكس من روسيا قليلاً نسبياً. وفي اوروميا فقط مارست نشاطاً فعالاً البعثة التبشيرية الروسية الارثودوكسية التي تأسست في ايار عام ١٨٩٧ وقامت بالدعاية بين اوساط الآثوريين بالأساس.

واكتست الدعاية الدينية في كردستان هذه الدعاية التي مارستها بعثات تبشيرية من مختلف البلدان طابعاً سياسياً ساطع التعبير. وبحسب ما كتبه الكاتبان العرييان المعاصران مصطفى الحالدي وعمر فروخ فان ((المبشرين هم ايدي وعيون بلدانهم. وانهم حاولوا دائماً اشارة الفتق والاضطرابات في البلدان العربية والاسلامية الاخرى، وذلك لكي يكون في وسع شعوب الغرب فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية عليها.

واما الجانب الاجتماعي والثقافي من حياتنا فهو غير مهم بالنسبة للمبشرين الا بقدر ما يسهل عليهم تنفيذ واجباتهم السياسية والاقتصادية فقط)). وان نشاط المبشرين الانكليز وكذلك الالمان بصورة خاصة فهو كما اشار الى ذلك نائب القنصل الروسي في وان ((يحمل هنا طبيعة خاصة وانهم ينبغي اعتبارهم في عداد الوكلاء السياسيين)).

والمنظمات التبشيرية من فرنسا والمانيا وروسيا التي تأسست في كردستان وغرب ارمنييا كباقي البعثات في المناطق الاخرى من الامبراطورية العثمانية قد حصلت على اعانات حكومية. وحاول المبشرون

باستخدام الدعاية والاعمال الخيرية وفتح المدارس والمستشفيات جر مشايعين لهم من السكان المحليين من الاديان الاخرى واستمالة مؤيديهم لهم في وسط الشخصيات المحلية وكبار الاقطاعيين من مدنيين ورجال دين وممثلين منحدرين من برجوازية المستوردين-الكومبرادور، وكذلك في اوساط الادارات التركية والايرائية سواء منها المدنية ام العسكرية.

وكتب أم. كوليبواكين الذي عمل طويلاً في شرق تركيا وعرف معرفة حسنة عمل المبشرين يقول: ((...ان المبشرين بعد ان وضعوا فوق كل شيء قضية الدعاية فهم لا يواصلون حتى النهاية برنامج التدريس لازلئك الفتيان الذين يبقون مؤمنين بعقيدتهم الدينية. فالتجاحات وقابليات الطلاب في هذه المناسبة تكون غير ذات بال... والتعرف عن قرب على نشاطهم تقودنا الى استنتاج هو ان الدعاية تعتبر الامر الرئيسي الوحيد لا بل والهدف الاستثنائي للمبشرين. اما القضية المدرسية كلها فهي مجرد وسيلة لتحقيق هذه الاهداف)).

واشار كوليبواكين انه لاحظ عدم رغبة المبشرين في تقديم أي نوع من المعاونة العملية للسكان المحليين في مجال تطوير الري والانتاج الزراعي او الحرفي، وفي تحسين العناية الطبية للسكان ((فالامريكيون...ابقوا خارج اهتمامهم حتى مثل هذا الفرع المهم من النشاط كمجال الطب والتمريض. ففي جميع المنطقة الشمالية الشرقية كلها من تركيا الاسيوية لم يكن يوجد حتى ولا مستشفى واحد ولا دار علاج ولا صيدلية تأسست او عملت على حساب البعثات التبشيرية. بل وحتى المبشرون الذين هم اطباء من حيث المهنة لا يميلون الى التطبيق العملي او انهم يجعلون العمل الطبى بشكل يتحول الى قضية ليست في متناول جماهير السكان المحليين)).

ومن المحتمل ان الخائنية السياسية المعبر عنها بسطوع في الدعاية الدينية هي التي كانت احد اسباب فشلها في اوساط مسلمي شرق تركيا وغرب ايران ونجاحها المحدود جداً في وسط السكان المسيحيين الذين بحسب قول تيرمين نائب القنصل الروسي في وان ((قد تأكدوا ان جميع الاجانب

يستهدفون بالدرجة الاولى اغراضاً سياسية ودينية ولا يبذلون عناية بتحسين الوضع المادي الثقيل....)).

وفي الواقع فان المبشرين الارثوذكس قد حققوا نجاحات ملموسة نسبياً (وخاصة بالقياس الى الكاثوليك). فقد افلحوا بتوسيع النفوذ الروسي وتعزيزه وبصورة خاصة في وسط الاثوريين من خلال الوعود بالمساعدات السياسية والمادية. واعتبرت روسيا بنظر الاثوريين على نص قول تيرمين (انها المنقذ الوحيد لهم في وضعهم الصعب الذي لا مخرج لديهم فيه)). واعتنق الاثوريون النسطوريون في اورميا منذ سنة ١٨٩٨ المذهب الارثوذكسي، وهو ما كان قد اعتبر في كل مكان انجازاً كبيراً للسياسة الروسية في كردستان الايرانية. الا ان نفوذ المبشرين الارثوذكس الروس كان ضئيلاً في وسط الاكراد سواءً أكانوا عشائراً أم حضراً.

وعلى ضوء ذلك فان المبشرين لم يحققوا الا القليل في شرق تركيا وغرب ايران. ومع ذلك فان هذا كان كافياً لان يعطي الى الدول الكبرى وتحت اسم الحماية والدفاع عن جميع المسيحيين في المناطق المشار اليها انفاً الحجة المناسبة للتدخل الفعال في الشؤون الداخلية للبلاد وفي العلاقات المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين وفي ممارسة ضغط سياسي مباشر على الاكراد بصورة خاصة لما يخدم مصالحها.

الا ان من بدأ بممارسة النفوذ الاجنبي الرئيسي في كردستان هي القنصليات التابعة للدول الكبرى الموجودة في جميع المدن المهمة من البلاد (حسب المقياس المحلي). ففي سنوات الثمانينيات من القرن الماضي كان لروسيا في غرب ارمينيا وكردستان التركية قنصلية عامة في ارضروم، وقنصلية في الموصل و وكالة قنصلية في وان. واقامت انكلترا قنصليات لها في ارضروم والموصل و وان وديار بكر. واقامت فرنسا قنصليات في ارضروم والموصل ووكالة قنصلية في ديار بكر. واسست روسيا في وقت متأخر من ذلك مراكز قنصلية في بيتليس وبايزيد. واما المانيا فقد اسست قنصلية لها في الموصل.

وما يتعلق بكردستان الإيرانية فقد كانت هنا بالاساس القنصليات الروسية فقط (في كرمانشاه وأروميا ومن ثم في خوى ومساكو وساروجبولاك). ومن المثلثات الدبلوماسية الروسية في شرق الاناضول التي كانت تغطي باكر النفوذ والحقوق القنصلية العامة في أروم والوكالة القنصلية في وان وفي أذربيجان الإيرانية.

وفي كردستان كانت هناك القنصلية العامة في تبريز وكذلك بصورة خاصة الوكالة القنصلية في أروميا التي كانت خاضعة للبعثة التبشيرية الأرثوذكسية.

وجميع القنصليات الانكليزية في شرق الاناضول ترأسها القنصلية الموجودة في أروم التي سميت ((قنصلية كردستان)). وكانت تتبع اليها القنصليات في ديار بكر وبيتليس و وان. وهذه القنصلية ادارت ونظمت جميع عمليات الاستطلاع التجسسي والنشاط السياسي في كردستان التركية، وقادت نشاط المبشرين هؤلاء الحاملين للنفوذ الانكليزي باخلاص وسط السكان المحليين.

وكانت كبيرة جدا الأهمية السياسية للنشاط الذي مارسته القنصليات الأجنبية في تركيا وإيران. وان نظام الاستسلام الذي كان موجودا في هذه البلدان شبه المستعمرة ساعد في تحويل القنصليات الأجنبية الى (دولة داخل دولة) فريدة النوع. فان القناصل اضافة الى ماكانوا يتمتعون به من حقوق قانونية على حساب مواطني البلدان التي عملوا بها فقد تمتعوا ايضا بحق حماية المسيحيين التابعين للسلطان التركي والشاه الفارسي، هذا الحق الذي استخدموه للتدخل في الشؤون الداخلية المحلية. وتمتعت القنصليات الأجنبية في إيران بحق التعظيم. والقناصل الروس والانكليز والفرنسيون والالمان صاروا في الامبراطورية العثمانية وإيران دعاة نشطاء للسياسة الاستعمارية لبلدانهم.

وعدا المبشرين والمثليين الدبلوماسيين الرسميين كان التجار والسياح والرحالة والاعضاء المشاركون بمختلف الجولات العلمية ورجال الاستطلاع والجواسيس. كان هؤلاء هم حملة النفوذ الأجنبي في المنطقة التي نحن

بصددها وانهم ليس من النادر ان تسللوا الى هنا بصفتهم من السكان الاصليين ومن تصدر هؤلاء هم الانكليز الذين حازوا على اغنى التجارب والتقاليد في هذا المجال.

وبصفتهم ((تلاميذ)) رجال الاستخبارات والعملاء السياسيين فان الالمان ادلوا بدلوهم بنجاح ايضا حيث ان تجارهم ورجال اعمالهم (مثل النمساويين) كانوا اوفر حظا. ومارس الفرنسيون والامريكيون نشاطا اكثر نجاحاً من الجميع مع الصليبان والانجيل.

وفيمايلي سيجرى عمل محاولة لان نعرض بشكل محدد نشاط الوكالات الامبريالية في كردستان في مختلف المراحل التي نلقي عليها الضوء، ونتعرض لدورها الخبيث في مصير الكرد والارمن وغيرهما من شعوب هذه المنطقة من الشرق الاوسط، في تلك الاحداث المأساوية التي شارت هناك في الماضي وعواقبها المحسوسة في هذه الايام الحاضرة.

## الفصل الثاني

المسألة الكردية في التسعينيات  
من القرن التاسع عشر  
وفي بداية سنوات القرن العشرين

ادى حلول مرحلة الامبريالية في نهاية القرن التاسع عشر الى تدهور حاد للموضع الدولي والداخلي الذي هو متدهور بدون هذه في الامبراطورية العثمانية وايران. ففي خلال مرحلة المئة سنة الماضية كلها فان هاتين الدولتين الاقطاعيتين المملكتين اللتين تخلفتا تخلفا يائسا عن البلدان الرأسمالية الاوربية في الميادين الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية حاولتا بلا جدوى الدفاع عن وحدة اراضيهما واستقلالهما. وبنتيجة عمليات متنوعة المشارب كحركة التحرر القومي للشعوب المضطهدة والهزائم العسكرية مع روسيا القيصرية من جهة وكالتدخل العسكري المباشر او ذي الطبيعة ((السلمية)) للدول الاوربية الكبرى الاخرى من جهة ثانية، فان الامبراطورية العثمانية وايران خسرتا اغلبية املاكهما (في المناطق المحاذية للبحر الاسود من جهته الشمالية وفي البلقان وشمال افريقيا وما وراء القفقاس). ومن الناحية الاقتصادية فانهما كانتا مكبلتين تكييلا كاملا بقيود الرأسمالية الاجنبية، وان سياستهما الخارجية بل وحتى الداخلية الى حد كبير يعمرى رسمها شكليا فقط في اسطنبول وطهران، حيث ان هذه السياسة كانت في الواقع تدار في لندن وبطرسبورغ وباريس ومن ثم في برلين قرب نهاية القرن. وباختصار فان تركيا وايران كانتا قد تحولتا الى شبه مستعمرتين تقليديتين للدول الرأسمالية العظمى في اوربا. وكانت التناقضات العدائية الحادة بين هذه الدول قد عرقلت الاقتسام الكامل والقضاء على وجود الامبراطورية العثمانية وايران كدولتين مستقلتين في القرن التاسع عشر.

وحاولت السلطات الحاكمة في تركيا وايران وبمساعدة اصلاحات فوقية اورية بلديهما والتخلص من التخلف والتحسب من خطر التهديد بالسقوط الكامل. غير انه لا التنظيمات ولا العمليات الاصلاحية لمحدث باشا في تركيا وامير نظامي في ايران، قد استطاعت ان تحرك اسس نظم القرون الوسطى السياسية والاقتصادية. وظهر ان الاصلاحات قليلة الفاعلية وبالدرجة الاولى بسبب التناقضات العميقة بين هذه الاصلاحات وبين التناقضات الطبيعية لمحاولات التنسيق بين النزعات التقدمية للقرن وبين

أوساط السلطة الحاكمة الاقطاعية الدينية العليا. فهذه الأوساط عجزت عن منع كل من تطور النزعة المركزية الطاردة الناجمة عن الارتفاع الثابت لحركة التحرر القومي للأقليات واشتداد التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الغربية. وبالنتيجة فإن كلا البلدين قد سيطرت عليهما الرجعية التي اكتست شكلاً قاسياً جداً وخاصة في تركيا وذلك في خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إبان مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

### التشكيلات الحميدية

كانت سياسة عبد الحميد الثاني الداخلية والخارجية خاضعة لتنفيذ مهام الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية. ولهذا فهو قد سعى من جهة الى ان يستغل لصالحه حتى الحد الأقصى التناقضات بين الدول العظمى، وأما من جهة أخرى فقد سعى الى الحيلولة وبأى ثمن كان الى منع النهوض في حركة التحرر القومي للشعوب غير التركية. وكانت أهداف واساليب سياسة عبد الحميد الثاني الخارجية والداخلية على مستوى من الرجعية بنفس ذلك القدر التي عليه هذه الأهداف من عدم الواقعية. ويظهر هذا للعيان من خلال سياسة النظام الحميدي تجاه الأكراد وتجاه كردستان عموماً.

وكما سبقت الإشارة اليه فإن الانفصال الكردي رغم انه كان قد فشل في الربعين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، فإن السلطات التركية أخفقت في فرض الخضوع الشامل على القبائل الكردية اليها. فهذه القبائل التي هدأت ظاهرياً كانت تنتفض ضد المتحكمين برقابها عند حصول أي امكانية. وكان خطراً بصورة خاصة على تركيا طابع الحركات الكردية في اثناء الحرب الروسية التركية عندما ظهر في مؤخرة القوات التركية خطر يهدد بفتح (جبهة ثانية)).

وكان الموقف الداخلي والخارجي الذي تشكل بعد الحرب الروسية-التركية خلال عامي ١٨٧٧-١٨٧٨ في الولايات الشرقية من الاناضول قد اجبر حكومة عبد الحميد الثاني على تغيير سياسته تجاه الأكراد.



فان مجرى الحرب الروسية التركية حفز مئات الالوف من الارمن الذين بقوا ضمن حدود الامبراطورية العثمانية على انعاش الامل في الخلاص العاجل من الاستعباد التركي الكريه. وقد نصت المادة الحادية والستون من اتفاقية برلين: ((ان الباب العالي يتعهد بالتنفيذ بدون أي معاملة في المستقبل لمهمة اجراء تحسينات واصلاحات تقتضيها المتطلبات المحلية في المناطق التي يسكنها الارمن وضمان امنهم بوجه الشركس والاكراد. وسيقوم دوريا بالابلاغ عن الاجراءات التي يتخذها بهذا الصدد الى الدول التي ستقوم بالاشراف على تطبيقها)) كما هو واضح فان هذه المادة لا تحتوي على أي ضمانات محددة بالنسبة للشعب الارمني، وان الحكومة التركية لم تستعد لتنفيذ الوعود التي تضمنتها. ويرغم ذلك فان في وسط الارمن بشرق الاناضول كان يوجد من شدد النضال التحرري في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر املا منهم في الحصول على مساعدة من الخارج.

والوضع في ولايات الاناضول الشرقية اوحى الى الحكومة التركية بحدوث اخطار جسيمة. فهذه الحكومة خشيت من الحركة الارمنية ان تؤثر بنفوذها على الشعوب الاخرى غير التركية. بل وخشيت من ان تستخدم هذه الحركة كذريعة مناسبة للدول العظمى لاجل ان تتدخل مستقبلا في الشؤون الداخلية للامبراطورية. فتعجل عن هذا الطريق في تقسيمها. ولهذا فان السلطان عبدالحميد الثاني والزمرة الرجعية المعيبة به قرروا استباق الاحداث والتخلص نهائيا من المسألة الارمنية. وللمعانة في تنفيذ هذه المخططات تقرر ان يضم اليها الاقطاعيون الاكراد والقبائل الكردية المخاضعة لهم والقاطنة على ارض واحدة مع الارمن.

وما عدا ذلك فان الازساط الحاكمة التركية عقدت النعزم في نفس الوقت على حل المسألة الكردية: وذلك عن طريق ((مكافأة)) الاقطاعيين الكرد على حساب السكان الارمن الضعفاء. واما غضب جماهير الشعب الكردي فسيتم توجيهه في مجرى الصراع القومي الديني ضد الارمن.

وشرعت الحكومة التركية تكثف مغازلتها للقيادة الكردية ووزعت بسخاء على اعيان الممثلين الاكراد الوظائف والاسمة والالقاب والاموال، واستدعت كثيرا من الشخصيات الكردية للمشول في القصر وللخدمة في الدولة. وفي سنة ١٨٩٢ تأسست في اسطنبول وبغداد ((مدارس القبائل)) و((مكاتب العشائر)) وهي نوع من مدارس الذكور لأولاد الشخصيات الكردية والعربية الذين تقرر تربيتهم بروحية الوفاء لعرش السلطنة. وفي نفس الوقت اعلنت الحكومة التركية عن نيتها البدء ببناء مدارس كردية في المقاطعات وان تنفق مبلغ ثمانية ملايين ليرة على ذلك. وبالإضافة الى ذلك فان عبد الحميد قد رأى بان من المفيد أمنيا وضع الاكراد ذوي النفوذ ((تحت النظر)) بما يمكن عند الضرورة اخذهم مع اطفالهم بصفة رهائن. وبحسب ما قال علي وهابي بيك للمتحدثين اليه عن خطر وصول ابناء بدرخان، فان عبد الحميد اجاب يقول: ((على كل حال فانا اعتقد بانني على صواب في سياستي الكردية)).

الا ان الانتباه كان معارفا ليس الى العمل ((التثقيفي)) الذي سرعان ما كان قد احبط بالنسبة بل الى جر الاكراد لتنفيذ الخدمة العسكرية. ففي منتصف كانون الثاني ١٨٩٠ كان قد نشر في الجرائد بيان حكومي رسمي عن تشكيل فرقة عسكرية كردية. واثار هذا البيان قلقا واسعا في الاوساط الارمنية التي رأت في هذا البيان، على حد قول السفير الروسي أ.ي. نيليدوف ((مصدرا جديدا للتعاسة)). وفي عام ١٨٩١ بدأت تتشكل من الكرد (وقسم من العرب في العراق) الحياطة الحميدية الخفيفة غير النظامية، وهي تسمية اطلقت على شرف السلطان عبد الحميد. وبدأت افواج الحميدية تتشكل بالدرجة الاولى في منطقة كردستان المعاذية لمنطقة ماوراء القفقاس الروسية (في المنطقة الشرقية من ارضروم وشمال ولايتي وان وبيتليس). وكان يجب على كل ((دخان)) أي كل دار تقديم فارس مع حصان. وفي حالة عدم وجود الحصان فيجب تقديم مشاة مقاتل للنظام (أي للقوات النظامية في الخدمة الفعلية). وامتدت تشكيلات الحميدية الى العشائر. وعلى سبيل المثال فان اكراد الجبلالي كانوا قد جنودا في فوجين.

وتم تشكيل افواج منفردة من العشائر الداخلة في مجموعة حيدرآباد (الزليان والماماش وغيرهما). وأقتضى بان يكون فوج الحميدية مؤلفاً من ٥١٢ فارساً وينقسم الفوج الى مئات ست. والحكومة هي التي تقدم السلاح الى هذه التشكيلات الجديدة. ويجب ان يقضي الاكراد المجندون في الحميدية جزءاً محدوداً من السنة في اجتماعات تدريبية تحت قيادة ضباط خيالة اترك. وبعد الانتهاء من الحميدية كان يجب عليهم اعادة الاسلحة التي اعطيت لهم (نادراً ما جرى تطبيق هذا النظام عملياً). وفي اثناء الحروب كان يجب على افواج الحميدية الحضور عند اول نداء من السلطان.

وكان احد اهداف تشجيع الاكراد للخدمة العسكرية هو من اجل التخلص نهائياً من الاكراد ((الاحرار)) واخضاع الاكراد لرقابة شديدة من قبل الادارة التركية، والقضاء على الوضع المستقل لجميع القبائل الكردية بدون استثناء أي واحدة منها. واستناداً الى قول ب.أي. افريانوف ان بعض المقامات العليا لدى عبد الحميد قد رأوا في الحميدية انها ((قبل كل شيء، تعتبر اكثر الوسائل كفاءة لاشاعة الروح المدنية في وسط الاكراد ولتطويعهم تدريجياً لقبول نفوذ الحكومة التركية)). والسلطان نفسه بحسب ما افاد الناصر لمذكراته قد وضع اهدافاً اكثر جدارة اذ قال ((ينبغي علينا قبل كل شيء اذابة الاكراد هناك (أي في آسيا الصغرى)).

غير ان نية الحكومة التركية عن طريق تنظيم التشكيلات الحميدية اخضاع الاكراد كلهم اخضاعاً تاماً للسيطرة قد باء بالفشل. فان عدداً كبيراً من عشائر الاكراد ادركت المخططات الحقيقية للسلطات التركية فامتنعوا عن الانخراط في التشكيلات الحميدية. ولم تنضم الى التشكيلات الحميدية الاغلبية الساحقة من الاكراد الذين على الحدود مع المناطق الايرانية في جنوب كردستان (العراقية).

وجرى بصورة سنية التجنيد في التشكيلات الحميدية في مناطق ارضروم وموش و وان وبيتليس، وبصورة خاصة في ديرسيم. وبعض البكوات في وان فضلوا النزوح الى ايران ومن هناك مارسوا ادارة قبائلهم. واضطر زكي باشا

شخصيا في بعض الاحيان الى اقناع الاكراد للدخول في التشكيلات الحميدية.

وفي نفس ذلك الوقت اضطرت الحكومة التركية الى المواجهة مع الظواهر غير المرغوبة لدى القبائل الموافقة للدخول في الحميدية. فقد هبطت هبوطا حادا الضرائب الواردة منها. ومن امثلة ذلك انه لم يصل حتى ولا كوبيك واحد الى خزينة ولاية وان من التشكيلات الحميدية المحلية منذ عام ١٨٩١ وحتى عام ١٨٩٨. وفي بعض الحالات تصاعد نفوذ بعض الزعماء الاكراد بنتيجة تقليص صلاحيات الادارة المدنية التركية، وكذلك في اعقاب تزويد القبائل بالاسلحة من قبل الاتراك وحصول الاقطاعيين الاكراد على وظائف السلطة العسكرية على اتباعهم في الدين. وقد ادى هذا من جهة الى تدهور كبير باحوال بسطاء الاكراد الرحل الذين وقعوا في تبعية اضافية اكثر شدة لأغواتهم وبيكواتهم. ومن جهة اخرى ادى ذلك الى استئراء العداء والانتقام بين القبائل.

ومثال ذلك في فترة عامي ١٨٩٢-١٨٩٣ دارت حرب فعلية بين بعض بطون العشائر داخل قبيلة حيدرآلي. وفي الحقيقة فان السلطة التركية حاولت استحلاب الفوائد لنفسها من الصراع المشتد بين بعض القبائل وكذلك في داخل القبائل نفسها. ووصف القنصل الروسي في البصرة ك. ب. ايفانوف مثل هذا الوصف سياسة الحكومة التركية في كردستان في خلال فترة تنظيم الحميدية اذ قال: ((عندما يرفض الاكراد الخضوع فان الاتراك يعهدون قبل كل شيء الى الاكراد انفسهم ولكن من افواج اخرى او طائفة اخرى عملية اخضاع المتمردين. واذا ما احجم هؤلاء عن مثل هذه المهمة فان الاتراك يهيجون حسابات دمية للقبائل فيما بينها، وهي حسابات لم تجر تسويتها نهائيا، او يقوم الاتراك باثارة النزاع بين بيكواتهم بالذات عن طريق تكرير واحد منهم والاستخفاف بالآخرين. واذا عجز كل هذا عن النجاح فانهم ينتظرون الشتاء بفارغ الصبر عندما يجبر حلول البرد الاكراد على الرجوع من مناطق الرعي الى القرى ويقضي على امكانية الاختباء في الجبال، وعند ذاك يقوم الاتراك بدون أي مشقة خاصة بالنسبة لهم بانزال

العقاب بالعصاة. والاتراك باستخدامهم مثل هذه الوسائل يمسون كردستان كلها تحت سيطرتهم مع الاحتفاظ فيها بعدد محدود جداً في الحقيقة من القوات العسكرية الموزعة في طول البلاد وعرضها على شكل فصائل قليلة العدد. ففي سنجق بايزيد مثلاً كانت ترباط خمسة طوابيع فقط ولواء واحد من الحياالة بينما يقدم هذا السنجق اثني عشر فوجاً من الحميدية، ناهيك عن ان جميع السكان الاخرين هم مسلحون كلهم. ولكن هذا العدد من القوات المتمركزة في السنجق انما هو بسبب ان حدود تركيا الشمالية كلها تمتد مع حدود روسيا، وحدودها الشرقية تمتد مع حدود فارس)).

وما لاشك فيه ان الكاتب قد بالغ في نجاحات السياسة الكردية لحكومة السلطنة. ففي الواقع ان اكثرية محاولات السلطة للتدخل في الحياة الداخلية للقبائل الكردية وتحريكها الى قبائل مخلصه انتهت بالاخفاق التام. فقد بقيت ((مناطق واسعة لاوجود فيها بتاتاً للسلطة التركية، بل وهناك بعض المناطق لم يستطع رجال السلطة النفاذ اليها... ونفذ السلطات التركية بين هؤلاء الاكراد ينتهي هناك حيث ينبغي استبداله باستخدام السلاح)) واشد العداة اظهرته عشائر الداودي ودزهي والشكاك وجوله ميرگي التي عاشت بمحاذاة الحدود التركية الايرانية وفي مناطق السليمانية وراوندوز. والشيوخ الاكراد المتنفزون في شمال العراق وجنوب شرق الاتاضول احجموا عن الاعتراف بالسلطان التركي ورثاً شرعياً للخليفة، باعتبار ان ذلك لا يقوم على اساس. وكما كتب واحد من المراقبين الروس المطلعين ان تشكيل الحميدية ((لم يجلب أي فوائد ملموسة)) في قضية تهدئة القبائل. وفي المناطق المحاذية للحدود مع روسيا فقط يمكن التعويل على الحميدية باستخدامها في عمليات فدائية ضد الروس. ففي كثير من مناطق ولايات بيتليس والموصل وديار بكر ((فان تشكيلات ائمة الحميدية ادت فقط الى تعزيز استقلال زعماء بعض القبائل الكردية)) وبعض قبائل كردستان العراق ((كانت على درجة من العزلة والاعتماد على النفس بحيث انها كانت تمثل عملياً دولة داخل دولة)) فهذه القبائل لا تدفع الضرائب وتفرض الجزايات على السكان الحضري في المدن وفي القرى. وعلى مسافة ١٠-٢٠

فيمست (الفيرست أكثر من كيلومتر بقليل - المترجم) من مراكز هذه المنطقة (يحتفي أي أثر يمثل سلطة الدولة التركية. والذي يعتبر هنا منظماً للعلاقات بين السكان هو أي أغا قوى السلطة أو وريث لشيخ ديني أو في نهاية المطاف، النظام القانوني بمقاييسه المألوفة الذي يكون عبر القرون... وباختصار فإن سلطة الحكومة التركية في هذه المنطقة متزعزعة تماماً ومن الممكن أن تتعرض للسقوط سقوطاً كاملاً لدى حصول أقل الظروف الموضوعية غير الملائمة)).

ولم تتوقف القضية عند مقاومة الأكراد السلبية للإجراءات الحكومية. فإن الاختيار للدخول في الحميدة صار حجة لانتفاضات كردية ضد السيطرة التركية.

ومن بين أقوى التحركات تلك التي حدثت في شمال العراق صيف عام ١٨٩١، وكانت الحكومة قد اضطرت إلى تلبية جميع مطالب المنتفضين: وهي إصدار عفو عن المنتفضين والاعتراف بامتيازات شيوخ القبائل بدفع رواتب لهم، والسماح للأكراد بحمل الأسلحة وتمليك أراضي جديدة لهم. وأشارت هذه التنازلات الفزع لدى الفلاحين العراقيين والمواطنين في المدن الذين عانوا من استهتار الاقطاعيين الأكراد.

وفي تشرين الأول أكتوبر ١٨٩١ هبت انتفاضة وسط أكراد ديرسيم وهي المنطقة التي كانت الموقد الرئيسي للمقاومة ضد السيطرة التركية. والسبب المباشر للاضطراب كان المحاولات من قبل السلطات التركية لاستحصال بقايا استحقاقات ضرائب وجباية اتاوات جديدة.

وقضى الأكراد على المفزة التي أرسلها الأتراك من أجل فرض النظام. وفي عام ١٨٩٣ اقتضى أن يرسل إلى هناك حملة عسكرية جديدة إلا أن السلطات فضلت فيما بعد الاتفاق مع الشيوخ المحليين الذين وعدوا بالدخول بالحميدة بدلاً من دفع الضرائب. وبرغم هذه الاتفاقية فإن أكراد ديرسيم لم يقدموا للاتراك أي جندي خيال.

وعلى هذا فان تشكيلات الحميدية ليست لم تعزز مواقع السلطات التركية بين الاكراد فحسب بل وانها قد عقدت على الاربع بالنسبة لهم العلاقات مع غالبية القبائل.

وكان السلطان عبد الحميد يبتغي من وراء تشكيل الحميدية اهدافا حربية صريحة: اذ في حالة وقوع صراع مع روسيا يمكن بما لا يكلف الخزينة الاثنا زهيدا تحوّل الفرسان الاكراد المعاونين الى حاجز عسكري جبار. (قال عبد الحميد- يجب على الاغوات الاكراد ان يكونوا راضين لانهم سيتحولون الى ضباط اذا بدأت الحرب مع روسيا فان الاكراد الداخليين في افواج منضبطة باستطاعتهم ان يقدموا لنا عوناً كبيراً. وهذه الافواج (الحميدية) ستصبح بعد مرور التدريبات الاولى الصعبة جيشاً ذا قيمة)).

الا ان عبد الحميد ورغم توقعه الصعوبات في تشكيل الحميدية فهو من الواضح، لم يقدرها التقدير الكافي. فان الحميدية لا من حيث العدد ولا من حيث النوعية لم يبرر الآمال التي عقدت عليها. فمن القبائل التي وافقت على الدخول في الحميدية لم يتجمع حتى ولا فوج واحد كامل العدد تقريبا. وفي بعض الآلايات (الاولية) التي اعتبرت متكاملة، فان عدد الحياطة فيها لم يتجاوز ٢٥٠-٣٠٠ فرد. والبقية كانوا مشاة.

وحتى نهاية عام ١٨٩٩ كان في الفيلق الخامس ما مجموعه فقط ٥٧,٥ فوجا او ٢٤٠ مجموعة منوية ناقصة التشكيل من الحميدية بدلا موزعين على مئات من ٦٠ الف خيال كردي الذين كان من المفروض جرهم الى الحميدية منذ صيف عام ١٨٩٤. وظهر حتى هذا الوقت انه من بين ٥١ عشيرة ضخمة، قدمت ١٣ منها فقط افرادا للحميدية. وبما ان القيادة التركية لم تفلح في ان تشكل من الحياطة الاكراد قطعات مستقلة تكتيكية ضخمة، أي افواجا وفرقا (وسبب ذلك الى حد كبير العدادات بين بعض القبائل) فان الحميدية كان قد عهد اليها مجرد دور الفصائل المساعدة والاستطلاعية الملحقة بالقوات النظامية التركية.

ولم يكن مرضيا ابدا تدريب الحميدية الذي وضع لها رغم ان هذا التدريب قد جرى تحت مراقبة بعثة عسكرية المانية برئاسة فون ديرغولتس. ونادرا ما كانت تجري الاجتماعات التدريبية. والضباط الخيالة الاثراك الذين اشرفوا على تدريب الحميدية لم يكونوا يحظون باي احترام لدى الاكراد. ومن جراء هذا الموقف فان صدامات كثيرة كانت تقع بين الطرفين. فان الاكراد المحبين للحرية لم يرغبوا بالمخدمة تحت رئاسة الضباط الاثراك المكروهين وخاصة في المناطق النائية عن مناطق اقامتهم القبلية. ولهذا السبب فان الحميدية كانت قوات عسكرية قليلة العدد، على العموم، وسينة التدريب، وغير مطيعة وقليلة الافواج اللازمة للاستخدام في حالة قتالية.

واستباقا منا للاحداث نشير الى ان جميع الصراعات الحربية التي كانت تركيا قد اشتركت فيها خلال المرحلة موضوع البحث، كانت تشكيلات الحميدية قد اظهرت اكثر جوانبها السلبية شدة. وكان من الممكن الاعتماد عليها فقط عندما كان الاثراك يحالفهم النجاح او في حالة ارسالها بهجمات تأديبية. وهكذا كان على سبيل المثال في اثناء الانتصار الحافظ بالنسبة الى تركيا على اليونان (في نيسان/ايار ١٨٩٧) وكذلك في اثناء سحق الانتفاضة في مقدونيا. واما في جميع الاحداث الاخرى وخاصة في الحالات التي تتعقد فيها المواقف، فان عدم صمود الحميدية وعدم طاعتها سببت للقيادة التركية صعوبات كبيرة ادت في كثير من الحالات الى ان تكون سببا لهزائم مريرة.

وجلب تأسيس الحميدية الفوضى في البنية العسكرية للبلاد وادارة القوات العسكرية في الولايات الشرقية لان الضباط الحميديين صاروا مستقلين عمليا عن السلطات العسكرية المجاورة. وبالإضافة الى ذلك فكانت قد سحبت من السلطة المدنية صلاحياتها واحيل الى قيادة الفيلق الخامس ليس ما يتعلق بالاكراد المدعومين للمخدمة في الحميدية فحسب بل وجميع الاكراد على العموم من ابناء القبائل في شرق الاناضول. وادى هذا الى سرعة في التدهور الذي هو متقلقل حتى بدون ذلك في نظام الادارة في



ولايات شرقي الاناضول وتحول الى مصدر كما سيتضح ذلك فيما بعد،  
لمشاكل معقدة داخلية كبرى بالنسبة للحكومة التركية.

وفي الاخير فان الطغمة الحاكمة في السلطنة عقدت النية على تكليف  
الحميدية بوظائف تأديبية. فالفصائل الكردية المجهزة بالاسلحة التركية كان  
يجب ان تستخدم حسب نوايا الطغمة ضد الحركة التحررية التي تصاعدت  
تصاعدا سريعا للاقليات القومية المسيحية، وضد الارمن بالدرجة الاولى.  
ولربما ان في هذا بالذات يكمن السبب الرئيسي لتشكيل الحياالة الاكراد  
النظاميين. وعلى العموم كانت هذه هي فكرة اكثرية المراقبين المطلعين  
والشخصيات التركية.

واكد كونتانسون الصحفي الفرنسي، على اساس ملاحظاته الشخصية،  
بان تأسيس الحميدية جرى ليس لأغراض عسكرية، لان الاكراد، قليلا ما  
يصلحون لمثل هذا، بل للضغط على الارمن فقط. وفي مجلة (ريفيو ديو موند  
ميوزيولمان) جاء تعبير جدير بالاحتمام عن تصورات بان الاتراك قد اسسوا  
الحميدية وقاموا بغيرها من المحاولات الرامية لجر زعماء الاكراد الى  
جانبيهم، انما ارادوا عرقلة تطور الاتجاهات الموضوعية المؤدية الى التقارب بين  
الارمن والاكراد بصفتها شعبين عريقين في صدر اسيا. ولها وزنها ايضا  
فكرة بول كامبون الذي شغل في تلك السنوات منصب السفير الفرنسي في  
القسطنطينية، اذ ذكر ان الحميدية التي ((عينت لما زعموه لموضوع مراقبة  
الحدود انما لم تكن هي اكثر من تنظيم حكومي لنهب الارمن المسيحيين)).

وهذا هو الواقع اذ ان السرقة والاغتصاب ضد السكان الارمن في  
ارمينيا التركية وكردستان قد تضاعف بعد تأسيس الحميدية. وليس من  
قبيل الصدفة انه بعد عام ١٨٩١ بالذات عندما بدأ تشكيل افواج  
الحميدية، حصل في تموز ١٨٩١ وقوع هجمات لصوية من قبل فصائل  
الاكراد على التجار الارمن في مناطق ارضروم وبايزيد وموش. وحصلت  
مثل هذه الاعتداءات في خريف نفس هذا العام وكذلك في اوقات تالية  
لذلك.

ولم تقم السلطة التركية عمليا بأي تحرك لأقرار النظام، وذلك لأن اسطمبول لا تنوي ان تدخل بالاحتكاك بالحميدية. فان ما تقوم به الحميدية يشكل ((نوعا ما من دعائم السلطة لها (أي لتركيا) في ارمينيا))، لغرض ((اخماد)) المسألة الارمنية وقلب افراد الحميدية الكنائس الى زرائب ومستودعات لعلف الحيوانات واستوطنوا واستخدموا الاكراد في القرى الارمنية. وفي وادي موش جرى تقطيع اثنين من القرويين الارمن انتقاما لمقتل كردي واحد. وتعرض عشرات الاشخاص للمقتل والسجن المؤبد. واستنادا الى كلمات القنصل الروسي العام في ارضروم ف. مكسيموف فان افراد الحميدية الكردي ((يدخلون القرية، ويسوقون قطعان حيوانات القرية كلها، ويجمعون ويحملون معهم القمح الموجود في الحقول، والى جانب ذلك فان افراد الحميدية بالاضافة الى سرقتهم بعض الشخصيات المعينة، فانهم لا ينجلون من سرقة ضباط حرس الشرطة المرافقين لهم بانتزاعهم الاسلحة منهم والخيول الحكومية)). وامست حالة الارمن غير محتمة بالمرة عندما سمحت الحكومة للاقطاعيين الاكراد بجمع الضرائب من السكان المسيحيين.

ولا بد من الاشارة الى انه قد اضيق من اساءات الحميدية (وهذا امر مهم بصورة استثنائية لاجل فهم الموقف الحاصل) ليس الارمن وحدهم الذين كثيرا ما باعوا اراضيهم وممتلكاتهم بضمن بئس وهربوا الى روسيا وايران بل والسكان المسلمون ايضا.

وقامت السلطات التي لم تتوقع ان يتحول رجال الحميدية الى اداة اضطهاد ضد السكان المسلمين بمحاولة استرجاع الاسلحة النارية منهم وتعريضهم الى المحاكم المدنية. غير ان هذه المحاولة لم تسفر عن أي شيء: اذ ان افراد الحميدية ابوا الخضوع، بل وانهم ابدوا مقاومة مسلحة في بعض المناطق.

وكل هذا ادى طبيعيا الى تآزيم الوضع السياسي الداخلي في شرق الاناضول.

ولهذا السبب فان الحكومة التركية سعت في السنوات الاولى من بعد تأسيس الحميدية الى تهدئة الرأي العام في البلدان الاجنبية الذي استبد به

القلق من الانباء عن اعمال عنف افراد الحميدية لكي لا يشكل ذلك ذريعة لتدخل الدول الكبرى. وقرر الباب العالي في خريف عام ١٨٩٢ ارسال لجنة الى شرق الاناضول، كلفها بتهدئة الموقف هناك. غير ان هذه اللجنة كما اشار جادوفسكي القائم بالاعمال الروسية في القسطنطينية كانت مؤلفة من العسكريين بالاساس الامر الذي ((يجبرنا على الافتراض بانها ستعني باعادة تشكيل افواج كردية جديدة غير نظامية من تلك التي يحكم بها السلطان، اكثر بكثير من عنايتها بتخفيف العبء عن الارمن المسالين)).

ومثل هذا هو ما حصل بالفعل. فان غزوات فصائل الحميدية للبلدات الارمنية المسالمة ليس لم تتوقف فحسب بل انها صارت تتكرر كل شهر ففي شهر ايار ١٨٩٤ كانت قد تشكلت في العاصمة لجنة جديدة لدراسة الموقف في الاناضول. الا ان المهمة الحقيقية لهذه اللجنة قد كان، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الاولى، ليس كبح الحميدية بل للقضاء على الحركة المعادية للحكومة بين الاكراد في ديرسيم الذين هبوا في مناطق عديدة جنبا الى جنب مع الارمن الامر الذي اثار خشية عبد الحميد الكبيرة. ولعل السلطة التركية هي التي استفزت، عن قصد مسبق، الارمن للقيام باضطرابات علنية لأجل ان تتخذ منها حجة للقيام بعمليات انتقامية جماهيرية ضد السكان الارمن، وقد اكدت ذلك الاحداث اللاحقة.

((الازمة الارمنية)) والاكرد

في عام ١٨٩٤ ثار الارمن في منطقة ساسون بعدما اوصلوهم الى حالة اليأس. وفي القضاء على الثورة اشتركت فصائل قوات الحميدية (بقوة ١٣٠٠ سيف) مع القوات العسكرية التركية النظامية (بقوة ستة الاف حرة). وكانت منطقة ساسون وما جاورها قد تعرضت الى اباداة شاملة اذ قتل عشرات الالوف من الناس. وفي ساسون نهبت جميع القرى التي عددها ١٠٢ قرية، واحرقت من بينها ٨٩ قرية. وفي السنة التالية دارت المذابح التي تعرض لها الارمن في بيتليس وخاربوت وديار بكر وارضروم وطرابزون واورفا وأما في عام ١٨٩٦، وبعد استغلال هجوم جماعات الطاشناق على مبنى البنك العثماني فان مذبة للارمن كانت قد دبرت في العاصمة

نفسها. وبنتيجة جميع المذابح التي تعرض لها الارمن خلال سنوات ١٨٩٤-١٨٩٦ فقد هلك منهم أكثر من ٣٠٠ الف شخص. كما ان كثيرا من الارمن قد هربوا عبر الحدود.

لقد جرت حملات قمع الارمن بقيادة المارشال زكي باشا لقوات مشتركة من الجيش النظامي التركي والاقطاعيين الكرد. وجاء في التقرير المشترك لوفود القناصل الاجنبية المعينين لمتابعة تطور الاحداث في ساسون (( يمكن اعتبار الحقيقة حقيقة مؤيدة بالشهود حول ان الاكراد موجودون مع القوات العسكرية التي لم تفعل أي شيء من اجل ابعادهم)). وأورد القناصل فيما بعد عددا كثيرا من الحقائق التي تشهد على تعسف الاقطاعيين الاكراد. وتصرفاتهم الهمجية وعلى الاعمال الشوفينية الطائفية المعادية للارمن التي قام بها الشيوخ وعلى التعاون الوثيق للبيكوات والاغوات الاكراد مع السلطات التركية والقوات العسكرية النظامية.

وكثير من شهود العيان كتبوا عن ان الحكومة كانت تتقصد اشارة الاكراد على الارمن وتسعر التعصب الاسلامي، وتوحي للاكراد بالثقة بالامان التام من العقاب.

وما كادت السلطات التركية بعدما نظمت الابداء حتى وضعت هدفا لها يتمثل في دهورة العلاقات مستقبلا بين الكرد والارمن كسعي منها لوضع الاكراد على رأس الحطة(ومثال على ذلك ما حصل في اثناء سحق الثورة في ساسون). وكثيرا ما ارتدى الجنود الاتراك الازياء الكردية. وفي فترة سحق الارمن فان القوات العسكرية التركية والسلطات المدنية صالحوا ما بين الزعماء الاكراد لكي لاتكون العداوة بينهم حاجزا دون هدف الاتسراك الرئيسي الذي هو ابداء الارمن. ومن اجل خدمة هذا الغرض اطلقوا من السجون سراح القادة الاكراد والقتلة المجرمين ونظموا توزيع الاسلحة على القبائل.

لا ينبغي مطلقا رفع مسؤولية الاحداث الدامية في ارمينيا التركية عن السلطات التركية الحاكمة وجانب من كبار الفئة الاقطاعية ولا يجوز عدم الاشارة الى المسؤولية الثقيلة عن ذلك الى القوميين البرجوازيين الارمن. فان

جماعات الطاشناق واعضاء عدد آخر من المنظمات الارمنية القومية قدمت في ذلك خدمة حمقاء للشعب الارمني، بدفعه للقيام بعمليات ليست في حينها وتسيير الحقد لديه ضد الشعبين الكردي والتركى. وان المؤرخ السوفييتي المعاصر المختص بالقضية الارمنية غ.م. اروتونيان على حق تماما عندما كتب يقول: ((بدلا من دعوة القوى الديمقراطية في الشعب الكردي بصفة حليف، والقيام معه بخوض نضال تحرري مشترك ضد الاقطاعيين الاتراك والاكراد فان الاحزاب الديمقراطية البرجوازية الارمنية بدعايتها العنصرية وحقدتها الديني الطائفي، وتكرارها لنفس الدعاية التي تبشر بها الطبقة الحاكمة التركية، ان هذه الاحزاب سعت الى فعل كل ما من شأنه ان يقيم جدارا بين هذين الشعبين كليهما، وتسميم كل من الكادحين الارمن والاتراك بالحقد ضد بعضهما البعض. وهذه السياسة المعادية للشعب، والانتحارية، استطاعت ان تخدم وخدمت فقط مصالح الطبقتين الاقطاعيتين التركية والكردية.

وبعض شخصيات ((الطاشناق)) مثل تيزانكاتسي كيري(رويين شيشماشيان) شنوا اعمالا دعائية لصالح التقارب بين الشعبين داخل القبائل الكردية وخاصة في ديرسيم، ومهدوا لاقامة علاقات مع اللاجئين الاكراد في جنيف الذين دعوا مواطنيهم للتعاون مع الثوريين الارمن. غير انه وبموجب ما افضت به الباحثة الامريكية المعاصرة في المسألة الارمنية لوزي نالبانديان فان هذه الجهود كانت على الأرجح ((استثناء اكثر منها قاعدة))، وظهر انها غير كافية ابدا لاقامة ((أي نوع من العلاقات المشابهة المتناسقة بين الشعبين)).

وفي اسطنبول كانوا قلقين قليلا اذ ان العمليات الدموية في شرق الاتاصول قد ادت الى تعزيز قوة السلطة الذاتية للاقطاعيين الكرد، وكذلك ادت الى تلطيخ سمعة ((اشبال)) عبد الحميد، أي افراد الحميدية، اذ كشفت امام اعين الرأي العام ليس في تركيا فقط (والسلطان لايعبأ بهذا الرأي العام في تركيا ابدا) بل امام الرأي العام الاوروبي عن جوهر هذه المؤسسة التأديبية. وكانت قد اتخذت محاولات لاقامة نوع من الاشراف على عمليات

فصائل الحميدية في المناطق التي يسكنها المواطنون الارمن. وجرت من جراء ذلك حتى بعض الصدامات ما بين القوات العسكرية الحكومية والاكرد. ومن الطبيعي ان هذه المحاولات لم تسفر عن أي شيء، وذلك بالدرجة الاولى لان الاستدراج للاقتناع كان عقيما كما ذكر نيليدوف، وكذلك فان السلطات اعتبرت ان استخدام القوة استخداما جديا ضد الحميدية، حتى ولو لنزع اسلحتهم اعتبرت ذلك (( مجرد عمل غير مسؤول )) فواصلت الحميدية كالسابق ممارسة اعمال التعسف.

وقضية رئيس عشائر حيدرآلي حسين باشا تتميز بصفة خاصة. (وهو في نفس الوقت يشغل منصب قائمقام الفوج الخامس والعشرين في قوات الحميدية). فقد (امتاز) حسين باشا بصورة خاصة بالاعمال الوحشية ضد السكان الارمن المسالمين في ولايات ارضروم وبيتليس و وان. ولكن حسين باشا كان في نهاية المطاف ليس لم يحصل على المغفرة فحسب بل ومنح وسام ((اللياقة)) الذهبي.

وتجدر الاشارة الى ان عمليات مذابح الارمن خلال اعوام ١٨٩٤-١٨٩٦ لا يمكن ان يكون الشعب الكردي مسؤولا عنها بالطبع، كما يؤكد القوميون الارمن وبعض المراقبين السطحيين في الدول الاجنبية. فان المذابح قد جرت بالاساس على يد القوات التركية النظامية بمشاركة بعض من وحدات الحميدية بقيادة كبار البكوات. وغالبية اكرد شرق الاناضول الذين لم ينتسبوا للحميدية قد وقفوا جانبا عن المذبحة. وكقاعدة فان الابادة الجماعية ذمها للارمن قد وقعت على ايدي الجنود الاتراك. ولوحظت حوادث ليست قليلة عندما هبت بعض القبائل الكردية دفاعا عن الارمن. (اما اكرد ديرسيم فقد خاضوا نضالا مشتركا مع الارمن ضد الترك)، وذلك انطلاقا من الرغبة في عدم فسخ المجال لان تتعزز الهيمنة التركية في الولايات الشرقية من الاناضول.

وهذه طائفة مما اورده الشهود. فقد اثبتت لجنة القناصل التي قامت بتقصي الاحداث الفعلية في ساسون وعلى اساس شهود العيان: ((ان الارمن عبروا بالاجماع عن اتهام القوات العسكرية النظامية البسات باعمال

الوحشية والمذابح ضد السكان المجردين من السلاح وليس ضد الاكراد الذين قاموا على حد قول الارمن بالنهب فقط ولم يمارسوا عمليات القتل)). ((...اكّد المعلق العسكري الروسي العقيد لازريف يقول-من المستحيل اتهام الاكراد بمجزرة ساسون ومذبحة سكان ساسون لأن في هذه المنطقة كانت تعمل قوات عسكرية نظامية مع المدفعية وبأمر من الحكومة)). ((وكتب هو فيما بعد قائلاً-ان الاكراد يقيمون الاتراك وهم خارج الاعيب الاتراك وتأثيرهم يتفاهمون مع الارمن ويعيشون معهم كما عاشوا من قبل في ظل امراء المقاطعات بدون عداوة)). وبحسب شهادة مكسيموف القنصل الروسي في ارضروم فان واحدة من العشائر الكردية قتلت متحالفة مع الارمن سكان مدينة ساسون ضد الاتراك. وتحدثت صحيفة((ارارت)) عن البكوات الاكراد الذين انتقلوا الارمن من المذبحة دون ان يكتثروا بالخطر على حياتهم. فان محمد زادة بيت الله تصدى لقوات الحميدية وحمى منطقة موسك كلها من المجزرة. وقد ضحى بمبلغ ٣٠٠ ليرة لصالح الارمن. واكد تومانسكي القنصل الروسي في وان بوقت متأخر قليلاً قائلاً-((الصداقة مفقودة بين الارمن والكرد، الا ان الكره المشترك للترك بإمكانه ان يوحد بينهما مع مرور الوقت. وعن مثل هذا التصالح والاتحاد تعالت عدة مرات اصوات سواء من بين الكرد او بين الارمن)).

بيد انه مع كامل اهمية مثل هذه المواقف الايجابية في العلاقات الكردية الارمنية فانها لم تحقق انتشاراً واسعاً خلال الفترة موضوع البحث. فان طفمة عبد الحميد استطاعت رغم كل شيء تحريض قسم كبير من الاكراد ضد الشعب الارمني مستغلة لهذا الغرض تخلف الاكراد وجهلهم والمخزعات الدينية. واصيبت حركة التحرر الارمنية بضربة ثقيلة. وكذلك فإن كثيراً من المناطق في شرق الاناضول قد تعرضت للخراب وكانت حياتها الاقتصادية قد اصبحت بالدمار الجدي. بيد ان النتائج النهائية لهذه الاعمال القادمة من القرون الوسطى والتي استبشعها العالم المتحضر كله، لم تكن هي تلك التي ركن اليها((الباب العالي))-قصر السلطان.

فالسلاطت التركىة بعد ان اشعلت العدا، الارمنى الكردي خلقت على الحدود الشرقىة للبلاد موقدا خطرا للمصراعات الخارجىة والداخلىة جلبت غير قليل من الهموم والاطار على اسطمبول واجبرتها على الاحتفاظ هنا بقوات عسكرىة كبرىة كلفتها نفقات غالىة. وبعد هذا فان المسألة الارمنىة لىست لم يعثر لها حل فحسب، بل بالعكس فقد زادت تعقيدا كبيرا بحيث شكلت عبئا ثقيلا بالنسبة لوحدة الامبراطورىة العثمانىة. وفي النتىجة الحتمىة فان الحلاف الارمنى الكردي ساعد مساعدة غير قليلة في الاستزادة من ضعف الامبراطورىة العثمانىة وانهىار نظام حكم عبدالحمىد المطلق.

ونجم عن الاحداث الدامىة في ارمىنىا التركىة مزىد من التعقيد في موقف تركيا على المسرح الدولى، اذ دعا الى تشديد تدخل الدول العظمى في شؤونها الداخلىة بذرىعة ((الحماىة)). فقد سعت كل من المانىا وانكلترا وفرنسا وروسيا الى تلبىة مطامحها في تركيا، واضعاف مواقع المنافسین وتعزيز نفوذها لدى الحكومة التركىة. فان ((تدويل)) المسألة الارمنىة في ظروف ذلك الزمن كان لصالح الامبرىاليين فقط الذين صارت الامبراطورىة العثمانىة بالنسبة لهم نقود التصريف في الصراع من اجل مناطق النفوذ والسىطرة العالمىة.

والدور الفعال للاكراد (وبالاساس للحمىديين) في المذابىع الارمنىة ادى الى تحويل المسألة الكردىة الى مشكلة عالمىة حقيقىة تمس مصالح العىديد من الدول. وهكذا كانت نتاىج سىاسة المجازر التى مارستها حكومة عبدالحمىد وعجزها الكامل وسىاستها العمىاء..

وهنا لا يوجد مكان لفحص جمىع التقلبات في الصراع الدىپلوماسىى للدول حول ((المسألة الارمنىة)) التى دارت في سنوات ١٨٩٤-١٨٩٦. وهذه وحدها موضوع كبرىة لوحده. ونشیر فقط الى بعض المواقف ذات العلاقه المباشرة بالمسألة الكردىة.

خدمت المذابىع الارمنىة بعض الدول بصفتها ذرىعة لصىاغة مسألة القضاء على السىادة العثمانىة او تحدىدها جوهريا بالنسبة لمنطقة شرقىى الاناضول كلها. وعن هذا اعلن جادوفسكى القائم بالاعمال الروسى،



ويعتتهى الصراحة الى مثل السلطان:))انا لا اخفي عن مبعوث السلطان بانه هو بالذات وعلى الضد من تحذيراتنا قد اوقع نفسه في موقف لا مخرج له منه في المناطق الارمنية بتجنيد وتسليحه القبائل الهمجية الكردية، ووضعه مصر السكان المسيحيين في البلاد بأيديهم-هكذا كتب جادوفسكي الى وزير الخارجية في بطرسبورغ واضاف-وهو الان بلا حول ولا قوة للجيم جنون افواجه المحبوبة، افواج الحميدة التي ترى نفسها على الارجح حليفا متكافئا وليس تابعا له. ومهما يكن فان بعزلها عن السلطة سيبقى هو مسؤولا امام اوروا عن اعمالها واذا جرمها بذنبها فسيخطر بفقدان الولايات الارمنية مثلما فقد بلغاريا عندما القى الذنب على الشركس والباش برك(أي المدنيين).

وعلى كل حال فان الاشارة جديرة الى ان ايا من الدول العظمى لم تستطع في ذلك الوقت التفكير بالاتفاق على احتلال أي جزء من الامبراطورية العثمانية دون المجازفة في الدخول بمغامرة حرب كبرى من التي لم تكن أي منها مستعدة لها. وكذلك فان الاشتراك في تجزئة الامبراطورية العثمانية كان مستحيلا ايضا في تلك الظروف التي كانت قائمة انذاك عن الاخذ بنظر الاعتبار التناقضات الحادة التي كانت تمزق الدول العظمى. وكل هذا الذي يقال ينطبق على اقامة نفوذ طاغ لواحدة من هذه الدول على الامبراطورية العثمانية كلها او على بعض اجزائها.

ويعتبر موقف روسيا القيصرية بالغ الدلالة، لأنها الدولة التي تؤثر عليها عن قرب قريب جدا الاحداث في شرق آسيا الصغرى. والتصريحات التي اطلقها المندوبون الروس في القسطنطينية في البداية لم تتوافق مع النشاطات الفعلية المعتدلة للدبلوماسية القيصرية. ففي التعليمات السرية من وزير الخارجية الى السفير في القسطنطينية المرسلة في نهاية شهر كانون الاول عام ١٨٩٤ بمناسبة الاحداث الارمنية، جاء بان الحكومة الروسية تدين اعمال الاشتراك في ساسون وتقف ضد تدويل الصراع وترى العلاقات التركية الارمنية والكردية الارمنية بانها مسألة عملية مجردة وتوافق على التحقيق في هذه الحوادث بالاشتراك مع انكلترا.))كتب الوزير

يقول-اننا معنيون باعادة الاستقرار والهدوء الكامل الى نصابها قدر الامكان بحكم المجاورة مع حدودنا. وان ظروف اراضي سكن الارمن وحياتهم المطوقين بقبائل معادية وحشية ووجود قوات عسكرية كردية منفلة في البلاد، ان هذا كله هو عقبات جدية لأعادة اقامة هدوء كامل وسكينة في اوضاع الاطراف الشمالية الشرقية من اسيا الصغرى)) واشير في التعليمات الى شكل وحيد للاجراءات في الظروف القائمة، وهو العمل الناجح للجنة القناصل والضغط على الباب العالي لغرض اجراء الاصلاحات الموعودة في الولايات الارمنية. وكانت هذه التعليمات قد صودقت من قبل نيكولاي الثاني<sup>(١)</sup>.

١- كان للحكومة القيصرية في ذلك الوقت اسبابها لمعارضة حل المسألة الارمنية في تركيا. فهي قد تحذرت من تصاعد حركة التحرر القومية الارمنية التي كانت ستمتد لتشمل حتما منطقة ما وراء القفقاس. فليس من قبيل الصدفة ان الادارة القيصرية في ملووا القفقاس التي ترأسها في التسعينيات من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المتعصب الروسي المتحمس الامير غوليطنين، قد انقلبت بالاضطهاد انذاك على الارمن والثقافة الارمنية وبالإضافة الى ذلك فانهم في بطرسبورغ قد خافوا من ان في حالة نجاح الحركة الارمنية بتركيا، فان روسيا ستكون أجلا ام عاجلا جارا لدولة ارمنية واقعة تحت نفوذ أي دولة كبرى من الدول الأوروبية المعادية لروسيا. وانها لمشهورة العبارات المجنعة لوزير خارجية روسيا في سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ الامير أ. به لويانوف روستوفسكي: ((روسيا لن تسمح باقامة بلغاريا اخرى)) وهي بحاجة الى ارمينيا ((بلدون ارمن)) ((واستمرأت العلاقات الداخلية المتبادلة لشعوب تركيا، الدبلوماسية الروسية من حيث امكانية استخدام هذه العلاقات المتبادلة لاجل اهداف احتلالية وكداة في الصراع ضد تركيا)).

وتنبغي الاضافة بان هذه ((العلاقات المتبادلة)) وفي عدادها العلاقات الكردية الارمنية كانت حيوية جدا للقيصرية بالنسبة لسياستها الاستعمارية في القفقاس وكذلك لضمان امن حدودها من تركيا وبعض ((حماتها)) الغربيين.

وعلى هذا فان توقعات بعض المعلقين في ذلك الزمن مثل كونتانسون، حول ان روسيا بصفتها جارة لتركيا ((تستغل هذه الحجة)) (المجزرة الارمنية) كذريعة للتدخل))، ان هذه التوقعات لم تكن صحيحة.

وما يتعلق بانكلترا وفرنسا فانهما حددتا موقفهما بالخطوات الدبلوماسية، التي تضمنت تذكيرا للحكومة التركية حول ضرورة اجراء الاصلاحات الموعودة في الولايات الارمنية وتشهد رواية نيليسدوف، او بإمكانها ان تشهد على مدى فاعلية مثل هذه النصائح ((تطرق عبد الحميد في الحديث مع السفير الانكليزي والسفير الفرنسي الى قضية الاصلاحات. واعترف عبد الحميد امام السفير الاول بضرورة اجراء شيء من التحسين التدريجي بالذات ومع تشجيع حذر للمسيحيين للمشاركة في الادارة المحلية والحماية القروية. ووجه الى السيد كامبون سؤالا عن أي اصلاحات بالذات، حسب رأينا ينبغي ان يدور الحديث. وعندما أفضى السفير الفرنسي بالجواب الى السلطان باننا نقوم بمجرد تبادل للآراء، ومازال ايضا لم نصل بعد الى استنتاج نهائي الا اننا نعتز بضرورة عدم تشريع قوانين حديثة بل التمسك بغالبية القوانين الصادرة والاصلاحات المشار اليها التي ما تزال لم تطبق بعد، الا ان وجه عبد الحميد قد اشرق ولاحظ بارتياح ان أي شيء جديد في الواقع لا ينبغي ان يدرج)).

وبالطبع فان السلطان كان لديه جميع الاسس لأن يفرح: فأنهم لم يطلبوا منه أي شيء جديد بل انه بالاضافة الى ذلك كان يخرق باستمرار تعهداته السابقة، وان الوقت قد توفر للجميع للتعود على ذلك، ومن ثم لا توجد هناك أي اشارات تشير الى خشية من ان الدول الكبرى قد تمارس مستقبلا ضغطا كثيرا اكثر من الضغط السابق.

صحيح انه جرت في خلال بعض الوقت مباحثات بين الباب العالي والسفراء عن الاصلاحات في الولايات الارمنية. واعطت الحكومة التركية وعدا باجراء عدد من الاصلاحات ومن بينها اقامة رقابة صارمة على القبائل الكردية في حلها وترحالها، واخذ رهائن من الاكراد ووضع قيود محددة على شرعية حمل الاسلحة من قبل اكراد. الحميدية واخضاعهم

للمحاكم المدنية العامة. وفي منتصف تشرين الاول ١٨٩٦ سلمت الى مترجمي السفارتين الروسية والانكليزية قائمة بجميع اليعازات التي صدرت بشأن الاصلاحات التي يزعم انها قد نفذت. الا ان جميع هذه الوعود بقيت حبرا على ورق. فان عبد الحميد اراد فقط مجرد التأثير على الرأي العام وتلافي الامكانية المسبقة لطرح مطالب جديدة عليه.

بهذه الصورة عرضت انكلترا وفرنسا وروسيا بوضوح عدم رغبتها في دفع الحكومة التركية الى وقف الاضطهاد ضد الارمن وكبح جماح رؤساء الحميدية. وما يتعلق بالمانيا فانها رغبة منها في تعزيز نفوذها في تركيا شجعت سرا السياسة الداخلية التي يمارسها السلطان. وكل هذا قاد الى ان الارسط الحاكم التركية قد اقتنعت بامكانية ارتكاب اية اعمال لا قانونية واجرامية تجاه الاقليات القومية وتجاهل جميع احتجاجات الدول بدون عقاب.

وعلى سبيل المثال، فان سفراء روسيا وانكلترا وفرنسا تبادلوا في خلال شهر عديدة الافكار مع الباب العالي بصدد السرقات والمجازر التي ارتكبها ضد الارمن زكي باشا والزعماء الاكراد امين باشا وحسين باشا وحاج تيمور باشا ودروازخان وغيرهم الذين يحظون بالحماية. وأشار هؤلاء السفراء ايضا الى ان الهدوء لا يمكن اعادته الى الولايات الشرقية بدون انزال العقاب بهذه الشخصيات وطردها. وبالعادة فان الحكومة التركية تقدم في كل مرة الوعود باتخاذ الاجراءات غير انها ليست لا تفعل أي شيء فحسب بل وحتى انها تقوم بتكريم بعض الذين ((يمتازون)) اكثر من غيرهم في خنق الشعب الارمني.

وعلى ضوء هذا كله كان بامكان عبد الحميد الثاني ان يكون مطمئنا: لان الارمن كما بدا له، تم ترويضهم واخافتهم ومنتهسي الحميدية قد اظهروا انفسهم انهم منفنون امناء للامر السلطانية والدول الكبرى نفذت ايديها وتوقفت عن السعي للدفاع جديا عن ((اخوانهم في الدين)). وفي الحقيقة فان ما حصل هو العكس، اذ ان منات الوف الارمن قد صاروا اعداء الداء ملعونين ليس لحكم السلطان المطلق فحسب بل وللدولة التركية كلها بصورة عامة، وان الاكراد بعدما حصلوا على السلاح والتدريب العسكري صاروا

قوة رهيبة وخطرة جدا بالنسبة للامبراطورية كما اتضح ذلك فيما بعد. اما الدول الكبرى فقد شددت تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاذ ، وذلك بحصولها على الورقة الراجعة التي كان بإمكانها استخدامها في الوقت المناسب لها رغم المناسب بالنسبة الى تركيا. وهكذا كانت نتائج السياسة الداخلية الدموية التي مارسها عبد الحميد الثاني. **كردستان التركية وأرمينيا بعد المجازر الدموية**

ان الحالة التي قامت في كردستان التركية بعد الاحداث الكارثية التي وقعت خلال سنوات ١٨٩٤-١٨٩٦ قد كانت حالة متوترة من جميع الوجوه. والبلاد كانت في حالة فوضى وصراع داخلي وخراب اقتصادي. وكان السكان الارمن بصورة خاصة يعانون اوضاعا قاسية جدا. واقترحت اسطنبول ان تطبق معهم سياسة تمييزية شوفينية قائمة على اساس اعطاء امتيازات تفضيلية رسمية للاكراد ازاء الارمن. ومثلا فان عبد الحميد اعلن في عام ١٨٩٧ باستهتار بان شكوى الارمن من الضغط هي شكوى مغالية، وان الارمن مخلصون بينما الاكراد قساة ومحاربون ازاءهم. والاكرد يسكنون في الاقاليم الشرقية من الامبراطورية منذ اقدم العصور، ويعتبرون الارمن عنصرا وافدا ((قال السلطان- كان الاكراد دائما السادة، والارمن عبيدا، ولهذا فان الاصلاحات التي تطالب الدول الكبرى لا تتحقق)). ومثل هذه الافكار التي اطلقها السلطان على الملأ اعتبرت ((في مكانها)) بالتأكيد مثل المراسيم.

وبدأت الحكومة بتطبيق سياسة شاملة لنزع ملكية اراضي الارمن والممتلكات الاخرى التي هجرت بسبب هروب عشرات الوف الارمن الى خارج البلد، وذلك لحساب الاقطاعيين الكرد. ((... كتب السفير الروسي بتركيا أي. زينوفيف يقول- بموافقة الحكومة التركية وتغاضيها فان الاكراد سيطروا على جزء من الاراضي الخالية وصاروا ينزلون في القرى الارمنية، وانهم يعاملون سكان هذه القرى الذين لا يحسدون من يحميهم في كل مكان كما يعاملون العبيد)). ونقلت السلطة التركية جباية الضرائب التي لم تستحصلها خلال عدة سنوات من الاراضي الارمنية وما بلغته من ديون

الى البكوات الاكراد فعززوا فيما بعد حقوقهم الخاصة. وكثيرا ما طبقوا عمليا الاستيلاء المباشر على الارض الحالية. وكل هذا ادى الى تقوية كبتية لتبعية سكان الريف الارمن للاقطاعيين الاكراد.

واكبر آخر اشكال الاستغلال الاقطاعي قد توافقت مع السرقات المفوضة والاضطهاد فمنذ شهر كانون الثاني وحتى شهر ايلول عام ١٩٠١ كان في منطقة موش و وان قد قتل ٦٤ شخصا واصيب ١٨ شخصا بجراح ثقيلة واغتصبت ٨ نساء. وهذه الاعمال الشريرة كانت قد اقترفت من قبل منقسي الحميدية بالدرجة الرئيسية ويتغاض مباشرة من قبل السلطات المحلية التي اعتمدت لتبرير ذلك على نشاط الثوار الارمن فحرمت الارمن من امكانية الدفاع عن انفسهم باجلائهم عن المناطق الجبلية الوعرة المسالك. وحظي الاغا الكردي بشار خليل الذي قتل المتبرد الارمني المشهور سهوب بوسام تكريما من الحكومة ((...كتب الامير ب. شاخوفسكي نائب القنصل الروسي في بايزيد يقول- ان السكان الارمن موجودون في يد الكردي الذين ينهبون قطعان مواشيهم ويستولون على اراضيهم، وفي بعض الاحيان ينهبون نساءهم وبناتهم، وكل ما يحدث من هذا يحدث علنا وبدون عقاب، لأن الشكوى على اكراد الحميدية يعد جريمة صريحة، حيث يردون على المشتكي - وهذه حقيقة - بأن الشخص الذي ينتمي الى طائفة تحمل اسم السلطان الحاكم لا يمكن ان يقترب جريمة، وان توجيه هذه التهمة اليه هو crime de Lese majeste (اهانة عظمته هي جريمة). وتتسامح الادارة بكل شيء مع اكراد الحميدية امل المستقبل في الدفاع عن الوطن الذين يجب، بكل السبل، حمايتهم، والدفاع عنهم عندما توجه اليهم الاتهامات من جهة القناصل.

وكان يعاني كالعادة من سرقات الحميدية ومذابجهم ليس المسيحيون فحسب بل والسكان المسلمون المسالمون الذين من بينهم حتى الكردي ايضا. فمثلا قد جاء بالالتماس الذي رفعه الى السلطات السكان الاكراد المضطرب في خوشاب قاضي، بانهم فقدوا خلال ثماني سنين من هجمات الحميدية التابعين لعشيرة شيما ١٢ قتيلا وحوالي ٤٠ جريحا ونهبوا منهم ٨٠٠ رأس من المواشي و

١٠ آلاف رأس من قطعان الغنم والماعز. وكان قد بدا وكأن السلطات يجب ان تقوم بأخذ نوع من الاجراءات ازاء ذلك. ولكن آمال السكان بالحصول على حماية من الادارة المدنية والعسكرية قد تبددت، والى حد كبير، لأن جزءا غير قليل من الاموال الناجمة عن السرقات كانت تذهب الى زكي باشا بالذات وغيره من كبار الموظفين الاتراك، سواء بصفة هدايا طوعية او بصفة (ضريبة) اجبارية.

بهذه الصورة حصدت الحكومة السلطانية ثمار سياستها ((الجديدة)) بالنسبة للاكراد والشعوب الاخرى في الولايات الشرقية من الامبراطورية. فقد سيطرت فيها الفوضى والاضطراب، وصار غياب الأمن غيابا كاملا، وانعدام النظام مقياس الحياة الداخلية. زد على ذلك انه بعد تصفية ((الأزمة الأرمنية)) في اواسط التسعينيات فإن الحالة في شرق آسيا الصغرى ليس لم تعد فيها المياه الى مجاريها فحسب، بل وانها كما قال زينوفيف ((قد ساءت وتدهورت باستمرار)) وازاف هو يقول ((ان رؤساء القبائل الكردية بعدما تسلموا المناصب العسكرية صورو انفسهم سادة مطلقى الصلاحية على آسيا الصغرى وصاروا سوطا يقرع المسيحيين ((الارمن)) في البداية، ومن بعد ذلك لسوط السكان المسلمين.

ولم يكن زينوفيف وحيدا بمثل هذا التثمين لنتائج السنوات الاولى من وجود قوات الفرسان الاكراد غير النظامية. ومن الممكن استقاء معلومات مستفيضة شاملة كاملة حول هذا الموضوع مثلا من تقرير اللجنة الالمانية، (وكان قد رأسها شتيمريخ القنصل العام في القسطنطينية) التي ارسلت الى جنوب شرقي الاناضول لتقصي الظروف المحلية بمناسبة بناء خط سكة حديد بغداد. وجاء في التقرير ان منتسبي الحميدية في ديار بكر الذين كانوا تابعين للاقطاعي الكردي الكبير ابراهيم باشا قد دمروا ٣٠٠ قرية في قضاء رأس العين وحده. وفي الطريق الى نصيبين كانت نصف البلدات مهجورة من السكان. والحالة اكثر سوءا ايضا في شرق سنجق نصيبين، حيث تمتد مقاطعات اراضي مصطفى باشا. وفي الطريق الى الموصل على مسيرة يومين فان الطريق الذي يقع عليه عشرون بلدة خربة ليس هناك من بينها

الا واحدة لا اكثر قد بقيت معمورة. وبحسب تقرير احد الرحالة ((ان الزراعة في جميع هذه المساحات مدمرة تمام التدمير، وستفرغ المنطقة من السكان باقرب وقت)). وجاء في التقرير ايضا: ((ان الحالة الاقتصادية في ولاية ديار بكر مدمرة تماما، وستتخرب الولاية نهائيا اذا ما استمرت اعمال السلب والنهب على مستواها الحالي. ومن المشكوك فيه بالاضافة الى ذلك ان يكون بمقدور الاوامر وحدها من القسطنطينية ومهما كانت درجة صرامتها، وقف اعمال النهب التي تقوم بها الوية الحميدية. وينبغي هذا الهدف اشد الاجراءات حزما وجهود شاملة كبيرة من جهة الحكومة التركية)). وجاء في ختام التقرير ان الحالة في ولاية الموصل هي افضل الى حد كبير.

ويؤكد شهود عيان ان الحميدية كانت تمارس اعمالا شريرة ليس فقط في المناطق التي يعيش فيها السكان الارمن والترك. فبحسب قول القنصل الفرنسي في حلب فان حالة متوترة اشد التوتر قد تكونت في المناطق العربية من الامبراطورية العثمانية حيث كان العرب يعيشون جنبا الى جنب مع الاكراد. ففي شمال سوريا كانت كثير من القبائل البدوية مضطرة الى عقد حلف ضد الكرد الحميدية التي تغزو العرب بلا انقطاع. ((كتب القنصل الروسي في حلب استنادا الى زميله القنصل الفرنسي يقول-ان البدو الذين انضم اليهم امير نجد العظيم عزموا على اتخاذ اقصى الاجراءات لغرض حث الحكومة العثمانية على نقل الاكراد وتوطينهم في اماكن اخرى اينما كانت)). وارسلت الى اوروبا من ارزنجان ومن حلب قطعات غير كبيرة من القوات العسكرية التركية، غير انها امتنعت عن القيام باي تصرف ضد الحميدية.

وفي جميع اخصومات بين العرب والاكرد كانت المحاكم التركية تلتزم جانب الكرد. غير ان من النادر وصول القضية الى المحاكم. فالزعماء الاكراد هم انفسهم يحكمون وينكلون. وعلى سبيل المثال فان ابراهيم باشا انتقاما لشكوى ضده في اسطنبول من سكان احدى البلدات العائدة لقبيلة ابو عساف قد قتل شيخ هذه القبيلة واقرباءه واشعل النار في البلدة كلها.



ونال التكريم لقاء هذا الفعل... حيث رفع الى رتبة لواء (أي جنرال ميجر).  
والى الجنوب من حران، حولت مئات القرى لنفس مثل هذا الذنب الى  
خرائب على يديه وأعتبره سكان المناطق المجاورة كما كتب شهود عن ذلك  
شاهاً حقيقياً. وعانت أيضاً القبائل العربية في شمال العراق من تعسف  
الزعماء الاكراد وكثير منها هجرت اراضيها ونزحت الى الجنوب. وبصورة  
خاصة نال سكان منطقة كركوك حصة من العذاب جراء غزوات الحميدية.  
وكل هذه الحقائق تتحدث عن أمر واحد: هو انه بعد مذابح الارمن فان  
دور الحميدية بصفته عاملاً يقلق أمن البلاد قد زاد كثيماً.

وقد اوحى ذلك الى حكومة السلطنة بقلق محدود. فقد كان قد تحدد  
تزويد الحميدية بالأسلحة الحديثة. وصارت حصتها كميات محدودة (بالنسبة  
للمئة واللفوج) وفي خزنها فقط في المستودعات التركية. وفي شباط ١٨٩٩،  
لفت تقرير خاص لمجلس الوزراء انتباه السلطان الى الانعدام الكامل  
للاتضباط في صفوف الحميدية. وبعد ذلك بعدة شهور ظهر تقرير لجنة  
عسكرية خاصة عينها السلطان لمناقشة تقرير قدمه زكي باشا عن حالة  
قوات الفيلق الرابع. وتوصلت اللجنة الى استنتاجات سلبية عن الحميدية،  
واقترحت تعيين ضباط في الافواج الكردية سبق لهم الحصول على تعليم  
عسكري وكذلك تطبيق انظمة على الحميدية من طراز الانظمة المطبقة على  
قوات القوزاق في روسيا. غير ان القضية في هذه المرة لم تتجاوز اكثر من  
حدود الرغبات الحية. فقد خشيت الحكومة من مواجهة كبار الاقطاعيين  
الاکراد وسارعت الى الامر بوقف ذلك. (فان الاصلاحات التي ارادها  
السلطان قد اثمرت عن- كما كتب زينوفيف عن ذلك- نتائج سيئة لحد الان  
بالنسبة للحكومة وكذلك فمن الممكن القول مسبقاً بان الحكومة سوف  
لاستطيع ابدا تنفيذ مقترحات اللجنة العسكرية بشأن تطبيق الانظمة  
السارية بين قواتنا العسكرية من القازاق على افواج الحميدية)).

وفي نفس ذلك الوقت واصلت الحكومة باستمرار تنفيذ ممارساتها التي  
قررتها من قبل بشأن زيادة اعداد الحميدية، وخلق طائفة عسكرية متميزة  
من البكوات الاكراد. وكتب رحالة روسي في خلال جولة له كمراقب تجول

بها عبر كردستان تركيا كلها في عام ١٨٩٨: ((...ان الحكومة التركية ليست فقط لم تعزز كالسابق سلطة الاكراد واهميتهم بل انها تواصل تنفيذ هذا البرنامج بمواظبة ممتازة. وتم بحضوري (في شباط ١٨٩٨ بولاية وان تشكيل ثلاثة افواج كردية جديدة من الحميدية. وهذه الافواج ليس من حقها كشأن الافواج المشابهة السابقة التسليح الكامل بالسلاح الحكومي، ولكن في الحقيقة ان تشكيل الافواج يعطي الاكراد رسميا حق حمل السلاح. وانعم على المزارعين الاكراد المعلمين برتب الضباط وعينت لهم الرواتب. وفي نفس الوقت فان تشكيلات هؤلاء الضباط الاكراد سحبت من جديد من تحت السلطة المدنية. وهذه الحالة من تنظيم افواج اكراد الحميدية تنطوي على مغزى كان يشع الشكوك من حيث اهميته العسكرية الا ان له اهمية سياسية كبيرة جدا. فان الاكراد يكونون اعلى من المسيحيين من حيث الحقوق السياسية... وهذا هو الهدف الذي تتوخاه الحكومة التركية من وراء تشكيل افواج الاكراد الحميدية...))

وكما في السابق فان السلطات نشرت على الزعامة الكردية المنافع والامتيازات. فاطفال الشخصيات الكردية منحوا رتب الضباط في الحميدية منذ ولادتهم. وما كان نادرا ان اطفالا في الرابعة من العمر قد ساروا يحملون رتب العقدا. وهذا لايشير الدهشة لان بعض الاغوات الكرد كانوا مخلصين كليا للسلطان. غير ان جهود حكومة السلطان بجر الاقطاعيين الاكراد الى جانبها فشلت في تعزيز السيطرة التركية على السكان الكرد في الامبراطورية العثمانية. فغالبية القبائل استمرت كالسابق في الدفاع عن استقلاليتها التقليدية وناضلت بحمية ضد تطاولات السلطة التركية عليها.

والصدامات الحادة بين الادارة المدنية والعسكرية التركية من جهة وبين الاكراد بعد مذابح الارمن قد زادت على الارجح اكثر مما كانت عليه من قبل هذا الوقت. فان والي ولاية وان قد اشتكى الى الباب العالي في ١٨٩٨ بانه لا جدوى تترقب من الاكراد فهم لا يؤدون ابدا الضرائب ولا يظهرون الخضوع للسلطات والى اخره. وفي الرد على ذلك جاء ايعاز باستحصال

الضرائب بالقوة، وكان قد تم اعتقال ثلاثة (غير انه سرعان ما اطلق سراحهم) من اغنى الزعماء الاكراد (وهؤلاء كانوا يحتلون بنفس الوقت مناصب قيادية في الحميدية).

وكانت ديرسيم قد ظلت مصدرا دائما للقلق، حيث ان سكانها ما كانوا يرغبون بالخضوع الى السلطات. وفي بداية عام ١٩٠١ كانت قد ارسلت الى ديرسيم فرقة تأديبية مؤلفة من خمس كتائب واثنين من الكتائب الجبلية. وخسر الاتراك ١٧٠ شخصا بين قتيل وجريح، حتى استطاعوا ارغام الاغوات الاكراد على القاء السلاح. غير ان هذا النصر لم يكن وطيدا. حيث ان الاتراك اضطروا في شهر ايار من نفس ذلك العام الى ارسال حملة تأديبية جديدة الى ديرسيم لكبح جماح القبائل واجبارها على ارسال دفعات من المجندين الى تشكيلات الحميدية.

وكانت عقيمة جهود الحكومة لتأكيد سلطتها في كردستان الجنوبية. فالقبائل المحلية بحسب معلومات العالم الهولندي آيبنديكتسون الذي قام بابحاث اساسية حول هذه المنطقة كلها، لم تكن معترفة باي سلطة حكومية. واثارت بعثة اول قائمقام الى بوتان اضطرابا كبيرا لدى السكان بحيث انه لم ينجح بجلده الا هربا. وان الاكراد المحليين ومن ضمنهم جميع زعماء القبائل لم يكونوا راغبين حتى بسماع انضمامهم الى الحميدية.

وفي هذه المرحلة لاحت على حركة التحرر الكردية المحيوط الاولية لاشكال التنظيم النضالية ضد السيطرة التركية المكروهة. وذلك النضال ترأسه ذلك الجزء من الزعامة الاقطاعية القبلية الذي عجزت الاوساط الحاكمة التركية لعدد من الاسباب، عن جره الى جانبها (وهم الاسر العريقة المتسلطة المشهورة التي كانت تحلم باقامة سلطتها على كردستان وبعض القادة الدينيين فائقي الاحترام الكامل الذين لم يعترفوا بشخصية السلطان الخليفة التركي في العالم الاسلامي، وزعماء العشائر الذين يدينون بالمشهد غير السني في الاسلام، ورجال الدين الاكليوس الارثوذكس المطاردون منذ القدم في تركيا من قبل السلطة المدنية وبالاخير رؤساء قبائل العراق والمناطق المحاذية الى ايران أي تلك الاراضي التي لم يستطع الاتراك في أي

وقت من الاوقات فرض سيطرتهم التامة عليها او التي كانت دائما مشار  
جدال بين تركيا وايران).

والجديد في حركة التحرر الكردية كان يتمثل باقامة اتصالات مع حركة  
التحرر الارمنية بتركيا على رغم طغمة السلطنة التي بذلت اقصى الجهود  
لأجل تخليد النزاع بين الكرد والارمن. ((وحول ذلك كتب نائب القنصل  
الروسي في وان يقول-لقد ظهر بين اكراد ولايتي وان وبيتليس ادراك مفهوم  
ان تعسفهم ضد السكان الارمن لا معنى له)). وفي نفس تلك الرسالة ذكر  
القنصل بان العلاقات بين الاتراك والاكراد ((قريبة جدا من حدود العداء  
المكشوف)) و((وظهور الضباط في كثير من البلدات الكردية كثيرا ما ادى  
الى اختفاء سكانها اختفاء كليا))، و((وان حالة انغزال اكراد الحميدية ينذر  
بالنسبة الى تركيا بعواقب وخيمة)) و((ليس بعيدا ذلك الوقت عندما  
ستظهر وسط الكرد نزعات انفصالية)).

بالرغم من الشحة المتناهية في المعلومات، الا انه توجد مواد تدل على  
وجود عمليات مشتركة للاكراد والارمن ضد السيطرة التركية. ومنها ان  
الاكرد شاركوا بعملية سرية لانتاج السلاح الذي يقوم الارمن بتصريفه.  
وتسلمت السلطات التركية معلومات عن اتصالات جرت بين اكراد الحميدية  
والشوار الارمن. وفي صيف عام ١٩٠٣ جرى اعتقال بعض ضباط الحميدية  
بتهمة تقديم مساعدة الى المنظمات الارمنية.

والاحداث التي جرت في ساسون خلال سنتي ١٩٠٣-١٩٠٤ بليغة  
الدلالة تماما. ففي خريف سنة ١٩٠٣ وصلت الى ساسون معلومات عن نية  
لدى الاتراك بترحيل جميع الارمن من هذه المنطقة وبتوطين المسلمين النازحين  
من روسيا فيها. وتهايا الارمن للتصدي. ووصلت الى ساسون فصائل  
مدافعين اجانب (من ارمن روسيا وايران). وهب للدفاع عن الارمن السكان  
الاكرد المحليون الذين قبل وقت قريب نجحت السلطات التركية في اثارته  
ضد الارمن.

وفي ربيع عام ١٩٠٤ اندلعت من جديد القلاقل التي تحولت الى  
انتفاضة كبيرة للارمن وكان ذلك بنفس الوقت الذي لم يمكن تلافي وقوع

صدّامات كردية أرمنية في عدد كبير من الأماكن. بيد أن القضية لم تصل إلى حد ذبح الأكراد للأرمن، حيث أن غالبية الأكراد يكونون مشاعر الوفاء أزاء الشوار الأرمن. (وكتب أحد المراقبين يقول-أن من المميز بالذات بالنسبة لسحق الانتفاضة الأخيرة للأرمن، أن الأكراد كان ممنوعاً عليهم رسمياً التدخل في ذلك العمل، وأن جميع عمليات القضاء على الانتفاضة كانت قد انيطت بالقوات العسكرية النظامية والبوليس) وعلى كل حال فإن ما جرى عام ١٩٠٤ في ساسون لم يكن له ما يماثله بأي صورة من الصور، من ذلك الذي جرى هناك قبل عشر سنوات.

ويرغم أن مثل هذه الحقائق كانت قليلة العدد إلا أنها تتحدث عن ظهور ملامح جديدة مبدئياً في العلاقات الكردية الأرمنية. وعلى أساس أن هذه الملامح هل ستتطور أم لا ستوقف إلى حد كبير مصائر كل من السكان الأكراد والأرمن في تركيا على حد سواء.

وفي خلال ذلك فإن الأحداث العاصفة التي جرت في شرق آسيا الصغرى، وجدت لها أصداء في طرف آخر من الإمبراطورية أي في العاصمة. فقد عاشت هنا بضعة عوائل كردية مشهورة أسكنها عبد الحميد الثاني في أيام حكمه بأسطمبول بهدف جعلها في صف الحكومة. وتسلم هؤلاء الأكراد مناصب عالية في القصر. ومنحوا بسخاء الأوسمة ونشرت عليهم الهدايا. إلا أن آمال عبد الحميد بشراء الزعامة الكردية، عن هذا الطريق، قد باءت بالخيبة. فإن كثيرين من أكراد أسطمبول كانوا ميالين مزاجياً لمعارضة نظام عبد الحميد الثاني، بل وحتى أنهم شاركوا في مؤامرات ضد الحكومة. وكان من بينهم من عقد اتصالات مع المنظمات الطفولية السرية التي ظهرت في بداية عقد التسعينات.

وفي أيلول ١٨٩٨ كان قد اعتقل أبناء بدرخان وأقرباء آخرون له. وسبب الاعتقال كان الاستيلاء على رسائل في طرابزون لواحد من أعضاء هذه الأسرة، وجاء فيها كلام عن تنظيم انتفاضة شاملة للأكراد بل وحتى عن تحركات في العاصمة.

وفي الحركة المعادية للحكومة مارس عثمان باشا اعمالا نشيطة فعالة، نجل بدرخان الذي ولد في مصر، وكذلك مارس مثل هذا النشاط بصورة خاصة عبد الرزاق ابن اخ بدر خان. وكان عبد الرزاق من قبل سكرتيرا للمسفارة التركية في بطرسبورغ، ومن بعد ذلك عين مديرا للتشريفات في القصر. وفي عام ١٨٩٥ سافر من ذاته الى روسيا بهدف التسلل من هناك الى كردستان، الا انه اعيد على اعقابه الى تركيا على يد السلطات الروسية. وفي آذار ١٩٠١ قام عبد الرزاق المعتص من رفض الحكومة اعادة ممتلكات اراضي اسرته اليه، بتقديم رجاء بالاستقالة، ودخل في نفس الوقت بمحادثات سرية مع زينوفيف. وتوجه برجااء طلب به الحماية وفسح مجال له للذهاب الى روسيا واعطى وعدا بخدمتها بأمانة وصدق، واقناع الاكراد بذلك. ورفض زينوفيف هذا الاقتراح مشيا على عبد الرزاق التزام التحرك الرسمي. وفي نفس الوقت رجا زينوفيف من السلطان ان يكون رجيما تجاه عبد الرزاق. ووعد السلطان بذلك، الا انه لم يلتزم بهذا الوعد كما سيظهر ذلك فيما بعد .

وهكذا فان الحالة الداخلية بشرق الاناضول عند تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين تدل على ان سياسة جر القبائل الكردية الى جانب حكومة السلطان، واستخدام الكرد كسلاح مطيع اعمى لدى الاوساط الحاكمة التركية قد تعرضت الى الاخفاق بصورة عامة. الا ان طفمة السلطان وهي تقع باخطاء متوالية من صنع يدها واصلت بناء حساباتها على استخدام الكرد، والحميدية بالدرجة الاولى، ليس في السياسة الداخلية فحسب بل وفي السياسة الخارجية.

#### الحالة على الحدود التركية - الايرانية

توجد رواية وجدت تداولها واسعا لها في الكتابات التاريخية البرجوازية التركية والغربية تتحدث عن الطبيعة الدفاعية الشاملة للسياسة الخارجية للامبراطورية العثمانية في العصر الجديد. وهذه الرواية بعيدة تماما كل البعد عن الحقيقة التاريخية، وخاصة ضمن ما يتعلق بالمجار الشرقي. للامبراطورية العثمانية أي بالنسبة لايران . فان الاوساط الحاكمة التركية

حلمت بالحصول في الشرق بالذات على تعويض جزئي لقاء تلك الخسائر في الأراضي التي تعرضت لها في مناطق البلقان والقفقاس، وكذلك في أفريقيا. وإيران بصفتها دولة ضعيفة مركزيا ومتخلفة ومصابة بخروق غير اعتيادية في المجال السياسي وكذلك العسكري بصورة خاصة، كانت الهدف الأكثر سهولة للعدوان عليها. وعلى حساب الجار الشرقي أراد عبد الحميد الثاني تعزيز هيبة حكومته وجيشه وصرف الانتباه عن الاضطرابات السياسية الدائمة والهزات الداخلية المروعة التي بدأت منذ لحظة تسنمه العرش واستمرت طوال مدة سيطرته السيئة السمعة.

والخطط العدوانية للامبراطورية العثمانية ضد إيران ساعدت في تحقيقها طرفان وهما: وجود سكان اكبر أو اقل هم من اصل واحد على جانبي الحدود التركية الإيرانية، وانعدام وجود خط حدود دقيق متميز بين كلا البلدين<sup>(٢)</sup>.

<sup>٢</sup> - نشأ الصراع التركي الإيراني على الحدود حتى من بعد احتلال كردستان من قبل السلطان سليم الأول في بداية القرن السادس عشر. وأثناء لم تكن الحدود مرسومة حتى بالمخطوط العامة بين البلدين. وفي عام ١٥٥٥ عند توقيع اتفاقية السلام التركية الإيرانية املى السلطان سليمان الأول القانوني لأول مرة على الشاه طهماسب الأول شروط رسم الحدود غير أنها كانت وثقت رسمياً بالوثائق في سنة ١٦٣٩، وذلك في زهاب (زهاب) بعد اتصال السلطان مراد الرابع على الشاه صفي. وهذه أول اتفاقية حول الحدود (اقيمت على أساس الاعتراف بالأمر الواقع) كانت وحيدة الطرف فرفضها المنتصر بالإضافة الى أنها لا تتضمن تفاصيل كاملة. ولهذا فإن الحدود التركية الإيرانية كانت تشهد عمليات عدوانية صارت مصدراً دائماً للتوتر في العلاقات التركية الإيرانية وواحداً من النزاعات لاحتلال الحروب بين هاتين الدولتين. وكشفاً لمعتقدات اتفاقية حول مسائل الحدود: في همدان عام ١٧٢٧، وفي اسطنبول عام ١٧٣٦، وفي موغلان ١٧٤٦ وفي أرضروم عام ١٨٢٨. وأكدت اتفاقية ١٧٤٦ بصورة خاصة حدود عام ١٦٣٩. أما اتفاقية ١٨٢٣ فقد أكدت حالة اتفاقية ١٧٤٦ حول الحدود. إلا أن الحدود التي لم تكن حتى ذلك الوقت قد تم تعيينها بدقة جرت عليها المصادمات باستمرار وباشتراك الأكراد الأكراد فيها. وأكبر المصادمات كانت قد وقعت بين سنوات ١٨٣٣-١٨٤٢ الأمر الذي جعل تركيا وإيران على حافة الحرب. ففي عام ١٨٣٣ شن الفرس غزوات على بايزيد. وفي عام ١٨٣٥ هجم اكراد وان على كوتور، فاعمل

وبدا تصاعد التوتر على الحدود التركية الايرانية منذ عام ١٨٩١، وهو عام تشكيل الحميدية. وفي صيف تلك السنة، وبحسب اخبار مراسل جريدة ((مشاك)) الارمنية اندلعت اضطرابات الاكراد في منطقة ساوجبوالاك، وظهر خطر هجوم الاكراد على مراغه وتبريز. وللقضاء على

---

باشا رواندوز النر والسيف في مرغازور بايران. وفي عام ١٨٣٧ احرق باشا بغداد مدينة المعصرة وذبح اهلها. وفي عام ١٨٤٠ احتل القرس مدينة السليمانية مؤقتا وفي عام ١٨٤٢ قاموا بهجوم من السليمانية على اردلان رغم ذلك.

وفي عام ١٨٤٢ قبلت الحكومتان التركية والايرانية من اجل تخطيط الحدود، وساطة انكلترا وروسيا اللتين كانتا لهما مصلحة في تسوية الصراع الحدودي، وذلك لانهما خشيتا ان اشتعال المصادمات قد يقوي احد الجانبين. واجتمعت اللجنة الرباعية في ارضروم عام ١٨٤٣. وان عملها الذي جرى على فترات اتسم بكثير من المصادمات المعززة التي غالبيتها من افعال الاتراك (مذبة الشيعة في كركلاء والصدام بين الاتراك والاكراد والايرانيين، قد انتهى في عام ١٨٤٧ بالتوقيع على اتفاقية ٣١ ايلول).

ونصت المادة ٢ من الاتفاقية بأن تلحق بايران جميع المناطق الشرقية، والى تركيا المناطق الغربية ومنطقة زهاب. وتحلت ايران عن المطالبة بمنطقة السليمانية اما تركيا فقد تحلت عن المعصرة وجزيرة عبادان والجانب الايسر من شط العرب. وتمهدت الحكومتان بتعيين ممثلين عنها لتخطيط الحدود تحيطا دقيقا. وجرى التأكيد على تلك المواد من اتفاقية ١٨٢٣ التي لم يشر اليها في الاتفاقية الحالية.

ودخل في لجنة تخطيط الحدود: العقيد وليمس من انكلترا والعقيد تشيرونوف من روسيا ومعزاً جعفرخان من ايران، ودوريش باشا من تركيا. الا انه وبحسب ايدموننس فان ((عمل اللجنة كلن قد تعرض للاستهانة الشديدة حتى من قبل ان تنعقد اللجنة)) لان الاتراك شنوا غزوة على كوتور بقيادة دوريش باشا. واجتمع الممثلون عن الدول الاربع في بغداد بجزيران عام ١٨٢٩. وباعتراف السفير البريطاني انذاك في تركيا ستريتفورد كانتغ انه خلال سنتين من عمل اللجنة لم تعمل على تخطيط الحدود الا لمدة ثلاثة اسابيع. فان وليمس قد تغيب لمدة شهر مثلاً انصرف خلاله لتزوس تنقيبات اثارية في شوش. وفي خاتمة الشوط حددت اللجنة مهمتها بلأرض معينة فقط كلن يجب ان تمر منها الحدود دون ان تثبت اين ستمر خطوط الحدود. وشغل الجانب التركي موقفا عدائيا في هذه المصادمات، اذ رفض مثلاً صيغة ان تكون كلتا حفتي شط العرب تعودان



هذه التحركات كان قد زج بوجبة جديدة من القوات العسكرية الايرانية التي طوقت ساوجبولاك. وينبغي الربط ربطا مباشرا للاحداث الجارية مع الهجمات التي شارك فيها اكراد تركيا على الحدود الايرانية. فليس من قبيل الصدفة قيام السلطات الايرانية بتبادل التصورات مع القنصل التركي في تبريز بشأن الاضطرابات المستمرة للاكراد في كردستان الايرانية وآذربايجان الايرانية.

---

الى تركيا الى مكان التقاء نهر كارون به علما ان ايران وافقت على هذه الصيغة وكان عمل اللجنة يتعرض للانقطاع بسبب حرب القرم والحرب الايرانية الانكليزية (١٨٥٧).

في عام ١٨٥٧ اجتمع الطوبوغرافيون الروس والانكليز في بطرسبورغ لغرض وضع خرائط بموجب المواد التي جمعت خلال اعوام ١٨٥٠-١٨٥٢. وهذا العمل كان قد انتهى في سنة ١٨٦٥ فقط. الا ان النموذجين اللذين اعدهما كل جانب على حدة تباينا تباينا حادا عن بعضهما البعض. وعكف الجانبان من جديد على تدقيق النموذجين من الخرائط. ووافقت ايران على الخط الحدودي المقترح، الا ان تركيا لم تعط موافقتها النهائية الا في عام ١٨٧٥. وفي هذه الاثناء وضعت صيغة اتفاقية في ٣ اب عام ١٨٦٩ تقترح حالة راحة مؤقتة الا ان هذه الصيغة ظهر انها غير فعالة كسابقاتها بحيث ان كل طرف قد فسر الحالة الراحة حسب هواه.

وفي عام ١٨٧٤ كان قد عقدت لجنة ثنائية تركية في اسطنبول. وطالب القرم بتطبيق الحالة الراحة حسب معاهدة ١٨٤٧، بينما اعتمد الاتراك اتفاقية ١٦٣٩ ر ١٨٢٣. وايد الوسيطان الروسي والانكليزي القرم الا ان الحرب الروسية التركية ١٨٧٧-١٨٧٨ قد قطعت المباحثات المذكورة.

وفي الربع الاخير من القرن التاسع عشر التفتت ايران مرات عديدة نحو الدول العظمى بشأن الاعتمادات التركية الكشحة على الحدود، وبالاخص بشأن احتلال الاتراك لكوتور التي اعترفت معاهدة سان ستيفانو واتفاقية برلين بأنها تصدر الى ايران. وفي عام ١٨٨٠ عينت لجنة روسية انكليزية مختلفة خط الحدود غير انها لم تثبته على الارض. وفي هذه الاثناء جرت اعتمادات واضحة على خط الحدود (بقا) حامية عسكرية تركية في كوتور بينما واصل القرم السيطرة على المناطق العربية من زهاب) الا انهما ابديا اهتماما بنفس الوقت بالمعاهدات الدبلوماسية. وجميع المحاولات اللاحقة لحل الخلافات الحدودية بين ايران وتركيا تعرضت للفشل. وكانت الحدود

وفي عام ١٨٩٢ ظهرت الاضطرابات وسط قبيلة الجاف (في العراق) التي لم يتفاهم زعيمها محمد باشا مع السلطة التركية. وكان هذا لصالح الارسط الحاكمة التركية فقط التي تخدما اية فتنة تقع بين اكراد الحدود لتستغلها ذريعة مناسبة تبرر قيامها بعملية استفزازية لتأجيج الموقف في كردستان الايرانية. وبدأت الحميدية تظهر في المناطق الحدودية مع ايران. وشن المبعوثون الاتراك حملة دعائية معادية للحكومة بين القبائل الايرانية وقام ضباط الحميدية بزيارات متعددة الى المناطق الغربية من ايران.

ورأت حكومة الشاه بهذا كله ادلة على نوايا عدوانية تكنها الحكومة التركية ضد ايران. وادراكا من الشاه ((للضعف الكامل لدفاع فارس من جهة الحدود التركية)) فانه توجه الى روسيا برجاء حماية بلاده ((من المخططات العدوانية للحكومة التركية ضدها)). وكان قد وصل ايعاز الى السفير الروسي في القسطنطينية بان يقدم الى ايران ((دعما معنوياً)).

واثارت فزعا خاصا لدى الحكومة الايرانية موافقة الباب العالي على عودة ابناء عبيد الله الى كردستان، الذين كانوا موجودين في اسطنبول بصفة رهانن. واعتبروا في طهران بحق ان الاتراك يسعون من وراء ذلك، من جديد، الى اثاره الفتن وسط اكراد خط الحدود وغرب ايران. وبالفعل فانه بعد عودة ابناء عبيد الله مباشرة، وبالاخص الشيخ محمد صادق تكررت بشكل متزايد حوادث اختراق اكراد تركيا الى داخل الاراضي الايرانية. وفي شباط

---

التركية الايرانية غدي مخططة على الارض حتى اشتعال الحرب العالمية الاولى بل وانها في عدد من المناطق الستراتيجية الهامة لم تكن مدروسة.

ان فشل جمع المحاولات لتخطيط الحدود التركية الايرانية لامتدود للغلافات الهادة بين تركيا وايران وعدوانية الارسط الحاكمة التركية فحسب بل والى تدخل روسيا وانكلترا ايضا. فلان هــتين الدولتين رغم انهما كانتا مهتمتين بالكلام في تخطيط الحدود فانهما كمتنافسين عموميين مستقبلا على مسرح الشرق الاوسط قد عملا بما يضر احدهما الاخر سواء في اثناء عمل اللجنة نفسه على الحدود او على المسرح العالمي، الامر الذي اكسب الوساطة طبيعة خيالية الى حد كبير، وسمح للمتطرفين الاتراك ان يتجاهلوا الوساطة بدون الشعور بأي خطر خاص به.

١٨٩٣ أرسل الشاه ناصر الدين برقية الى الكسندر الثالث رجاء فيها اتخاذ اجراءات مناسبة عبر السفارة في القسطنطينية. وعهد الى القائم بالاعمال الروسي ان يستوضح عن هذا الموضوع من الباب العالي الا ان الحكومة التركية انكرت مشاركتها بالغزوات التي قام بها الشيخ صادق وغيره من اقارب عبيد الله.

ومع ذلك فان الخطوة الدبلوماسية الروسية قد اوقفت العمليات لبعض الوقت. فقد كانت قد توقفت مؤقتا هجمات الكرد التي يشنها ابناء عبيد الله على مناطق الحدود الايرانية. ولكن حالة من التوتر قد نشبت مجددا على الحدود الايرانية في فترة المذابح الأرمنية. فان بعض الاقطاعيين الاكراد، ريتشجيع من الاثراك استغلوا الاحداث في شرق الاتاضول لأجل القيام بغزوات على ايران.

وفي بداية شباط ١٨٩٦ كان الشاه مضطرا من جديد للتوجه برجاء الى الحكومة الروسية طلبا للمساعدة بشأن نية الشيخ صادق، شن هجوم على ايران. ولكن المهمة التي تكلف بها نيليدوف قد بقيت عقيمة. فان الحكومة التركية قد بررت وقوفها مكتوفة اليدين بعدم امكانها لجم القبائل الكردية المنفلتة التي تعمل في وقت واحد مع عناصر مشبوهة معادية، ضد الحكومة الايرانية التي تحت اكرادها على القيام بغزوات ضد تركيا. وتحت هذا الغطاء حاول الباب العالي تمويه الدعم السري من قبل السلطات التركية للاقطاعيين الاكراد الذين حلموا بالحصول على منافع سهلة في الظروف التي سادت بها القلاقل في مناطق الحدود. وهكذا فان الشيخ محمد صادق وبتكليف من السلطان عبد الحميد الثاني قام بنشاطات تابعة الى تركيا بين اكراد ايران بعد ان غلف ذلك بدعاية يبشر بها المذهب الشيعي تكون لصالح المذهب السني لدى قبوتها من جانب القبائل.

وبرغم توقف المذابح ضد الأرمن، فان الحالة في نهاية التسعينيات على الحدود التركية الأيرانية ظلت متوترة. فكثير من الصدامات على الحدود كانت ناجمة عن التهجير الجماعي للأرمن من تركيا الى ايران. وفي خلال مطاردات الأرمن ماكان نادرا ان تجتاز الحدود حتى بعض فصائل اكراد

المحمدية، الأمر الذي اضحى مصدرا لعدد كثير من الصراعات على الأرض الأيرانية التي صار ضحاياها ليس الأرمن وحدهم بل والسكان المسلمون المحليون. وحول هذا كتب شيفلوف (( يمكن الخشية من الاضطرابات الضخمة على الحدود )).

وألحّت الحكومة الايرانية على الباب العالي ان يلجم البكوات الاكراد ويعزز الحراسة على الحدود من الجانب التركي، وعدم دفع الأرمن الى الاراضي الايرانية. وفي نفس الوقت فان الشاه اقترح الرجاء من حكومة روسيا ممارسة ضغط على الباب العالي لغرض ابعاد الشيخ صادق وبعض الزعماء الاكراد الآخرين عن الحدود.

وهزبت جميع احتجاجات طهران ادراج الرياح. فان الممثلين الدبلوماسيين الاتراك، وخاصة السفير منيف باشا، بالإضافة الى تجاهلهم لهذه الاحتجاجات، فانهم قاموا باعمال تخريبية في داخل ايران، واثاروا الصدامات على الحدود بكل الوسائل. ومارست سلطات الحدود التركية من جانبها اعمالا تخريبية فعالة بين القبائل الكردية ويدفعها لأقتحام اراضي البلاد المجاورة. وبصفة مناورة لصرف الانتظار وجهت الحكومة التركية التهمة عن ظهور الاضطرابات الى ايران، وطالبت منها عدم السماح بوصول الأرمن والاكراد الى اراضيها في نفس الوقت الذي هي تعلم فيه بان الحكومة الايرانية ليست قادرة على تنفيذ ذلك. واشتكى الممثلون الاتراك ايضا من خروقات اكراد ايران للحدود وألقوا المسؤولية عن ذلك ولو بدون أي اساس، على عاتق حكومة الشاه.

وبالنسبة الى ايران فان تدهور العلاقات مع تركيا وبصورة خاصة، انعدام النظام بين الاكراد كانت غير مرغوبة نهائيا لأن هذا قد أدى الى اختفاء السلطة المركزية التي هي ضعيفة اصلا بدون هذا، وإلى تهديد وحدة البلاد، وإلى تعميق الأزمة الاقتصادية والسياسية الوخيمة المتزايدة من سنة لأخرى في المملكة القاجارية المتزعزعة. وقد كتب نائب القنصل الروسي أ.أي. غيبينوس بمدينة رضائية (اورمية) بيومياته يقول: (( ... ان الاكراد، وخاصة اكراد تركيا هم اعداء اشد وحشية بما لا يقاس واكثر من الارمن او

الاثورين بالنسبة للدولة الفارسية)). وبحسب ما ستظهره الاحداث اللاحقة  
فلا يمكن التنكر لفطنة كاتب هذه الأسطر.  
وعلى هذا فان النتيجة الاولى للسياسة الجديدة للاوساط التركية  
الحاكمة تجاه الاكراد في خطة السياسة الخارجية هي ازدياد حدة العلاقات  
التركية الايرانية.

## الفصل الثالث

سياسة الدول الامبريالية في شرق تركيا وغرب ايران  
على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين

على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين لم تعد المسألة الكردية على الاغلب مشكلة داخلية تركية او ايرانية، وبدأت هذه المسألة تلعب دوراً ملحوظاً في العلاقات الدولية على مستوى الشرق الاوسط.

وفي تلك الاثناء حلت في السياسة الاستعمارية للدول الامبريالية الرئيسية مرحلة جديدة في الشرق الاوسط: فقد بدأت انكلترا والمانيا وفرنسا وروسيا والدولة النمساوية المجرية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وايطاليا، بدأت هذه الدول استعدادات لخوض صراع حاسم خارج اطار السلام.

والخطر الرئيسي الذي يهدد الامبراطوريتين الاستعماريتين الانكليزية والفرنسية بدأ يذر قرنه من جانب المانيا التي زادت قدرتها الحربية والاقتصادية زيادة كبيرة خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر.

ومارست المانيا نشاطاً فعالاً بصورة خاصة في تركيا، باحتلالها مواقع مهمة عديدة هنا في اواخر القرن التاسع عشر. واحتل رأس المال الألماني عدداً من الفروع الاقتصادية الرئيسية بتركيا، مضيّقاً بذلك على رأس مال كل من انكلترا وفرنسا (وعلى سبيل المثال في مد خطوط سكك الحديد). وحقق الالمان نجاحات ملحوظة في المجال السياسي، حيث نما نمواً سريعاً نفوذها على السلطان والوزراء وبصورة خاصة على هيئة الجنرالات. والتغلغل الناجح لألمانيا في الشرق الاوسط (وبالدرجة الاولى بناء الالمان لخط سكة حديد بغداد) قد اعتبرته انكلترا مرحلة استعداد لهجوم حاسم على ممتلكاتها الاستعمارية الضخمة في اسيا. ولهذا فان انكلترا وكذلك فرنسا (التي خشيت على توظيفاتها المالية المحترمة) قد نفضتا ايديهما من المبدأ التقليدي بشأن الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية، المبدأ الذي يدعو من جهة الى اقامة سور يمنع تحرك روسيا نحو البلقان والشرق الاوسط، ويغطي من جهة اخرى خططهما الاحتلالية الخاصة حول ((الارث العثماني)) وبدأتا بالتحضير لتقطيع اوصالها تقطيعاً كاملاً لاستباق المانيا وعدم فسح المجال لها للسيطرة على تركيا كلها. ومن البديهي ان هذا التحول لم يتحقق فوراً بل تدريجياً، واستمرت المنافسة الانكليزية الروسية

التقليدية في الشرق الاوسط تلعب دور مهما في ((المسألة الشرقية)) الى حد تشكيل دول الائتلاف نهائياً بل وحتى الى ما بعد ذلك.

وما يتعلق بروسيا القيصرية فانها متخلفة عن الدول المتقدمة في اوروپيا من الناحية العسكرية والاقتصادية، وتوقفت تدريجياً عن ان تكون منافساً أساسياً لانكلترا في اسيا. وبالإضافة الى ذلك فان المصادر البشرية والمادية التي لا تنتضب جعلت روسيا حليفاً مرغوباً فيه كل الرغبة ضد المانيا.

وبحكم عدم توفر امكانية الموانيء في تلك الاوقات، فان القيصرية همت بان تتوصل في سياستها الخارجية الى تحقيق حصولها على حق حرية بحار السفن الحربية الروسية من البحر الاسود الى البحر المتوسط وبالعكس. فان مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية باسيا الصغرى وتركيا الاوروبية وبلدان الشرق العربي كانت غير واسعة. ولهذا فما كانت روسيا تملك اغراضاً احتلالية في هذه المناطق المذكورة آنفاً.

وبالعكس من ذلك فان شرق الاناضول وايران لعبتا دوراً مهماً في سياسة القيصرية الشرق اوسطية.

وكان لمختلف التأثيرات الخارجية على الحالة السياسية الداخلية في اذربيجان الايرانية ومناطق كردستان التركية وايران وارمينيا اهمية كبيرة بالنسبة لأمن الحدود الروسية، وللأوضاع في محافظات القفقاس التي كان سكانها الى حد كبير من نفس جنس مناطق تركية وايرانية مختلطة بالسكان (بالارمن والاذريجانين والاكرد) ولهذا السبب أعيد في روسيا الى المسألة الكردية اهتمام كبير وخاصة في عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر، وهي السنوات التي تكررت فيها بكردستان وأرمينيا التركية الاضطرابات والمذابح، وكذلك فان أعداداً كثيرة من الاكراد المدنيين والمعارين قد حصلوا على تدريب حربي خاص.

وفي السياسة الشرق اوسطية للدول الكبرى الاخرى لعبت المسألة الكردية دوراً مهماً ايضاً. فقد أبدت انكلترا اهتماماً نحو الاكراد التي مارست سياسة توسعية في ايران ورمت الى احتلال العراق. واراد الانكليز ان



يجعلوا من الاكراد حلفاء لهم في الصراع ضد التوسع الروسي في البداية، ومن ثم ضد النفوذ الالماني في غرب اسيا. وكذلك فأن فرنسا التي ادّعت بسوريا والموصل لم يكن اهتمامها بعيداً ابداً عن القضايا الكردية. وفي الاخير بدأ اهتمام قوي نحو الاكراد تظهره المانيا التي توغلت بنشاط، بمناسبة بناء خط سكة حديد بغداد، في شرق الاناضول والعراق وشمال سوريا، وكذلك قامت بخطوات اولى وناجحة بما فيه الكفاية في ايران.

واهمية المسألة الكردية على المستوى العالمي في الشرق الاوسط حددها بشكل دقيق وجلي مینورسكي: ((انهم أي الاكراد) يقطنون الخط الذي يطق شمال ما بين النهرين، وان التطور الاقتصادي والأهمية السياسية لهذه المنطقة امر غير مشكوك فيه بصفته مسرحاً لكثير من النفوذ. فان هنا سيمتد طريق بغداد مهما كانت اليد التي ستسيطر عليه، والتنافس التجاري الاوروبي، والتقاليد التركية، والانفصال العربي المحتمل، وفي الاخير تغلغلنا المسلم من الشمال. وعند السعي الى تعزيز جميع هذه الانواع من النفوذ فان المسألة الكردية تشمخ بكل ابعادها العريضة. الا ان الاكراد ليسوا فقط جداراً بين الشمال والجنوب، فانهم ذاتهم يمتدّون بعيداً نحو الشرق داخل ارض فارس، وعبر جميع الهضبة الارمنية وحتى حدود اراضيها الحالية. وانه لأمر حسن تجفيف كل هذه الطوفانات ونقل ملايين الاكراد الثلاثة كلهم الى اطار قانوني من الوجود الهادي، وان هذه واحدة من اضخم مسائل المستقبل السياسي في بوابة اسيا المتقدمة)).

### العلاقات الروسية التركية

حفزت الاوضاع في كردستان وارمينيا التركية الحكومة الروسية وكذلك السلطات المدنية والعسكرية في القفقاس على التوجس من مخاوف جديدة. فصد سنوات التسعينيات من القرن التاسع عشر حلت في روسيا مرحلة نهوض صناعي جارف، رافقته عمليات مكثفة لمسح خطوط السكك الحديدية، وارتفاع في الاحتكارات الصناعية واتساع في دور المصارف، وحلت في تطور الرأسمالية الروسية مرحلة الامبريالية، الأمر الذي انعكس طبيعياً على السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية. وبرغم ان تركيز الجهود الاساسية

للارسط الصناعية المالية الروسية والعسكرية السياسية كانت في تلك المرحلة موجهة نحو الشرق الأقصى، غير أن روسيا كانت مهتمة في توطيد مواقعها في الشرق الاوسط، أو على أقل تقدير بالحفاظ عليها كي لا تتعرض للمساس.

وتشكيل قوات عسكرية متحركة من الاكراد، اعتبر شرعياً في روسيا تهديداً لأمن حدود ما وراء القفقاس لأنه منذ اواسط التسعينيات بالذات بدأت هنا تقع صدامات متعددة. وانقاداً لجلدة رؤوسهم من الأباداة هربت الى روسيا في تلك السنوات اعداد غفيرة من الارمن. وفصائل قوات الحميدية التي كانت تتعقبهم، كثيراً ما خرقت الحدود وشنت غزوات على البلدات الارمنية في منطقة كاراسك ومحافظة يريفان. والقوميون الارمن شكلوا من ناحيتهم فصائل مسلحة بمنطقة القفقاس كانت تتجاز الحدود نحو الاراضي التركية، لحوض نضال انصار فدائيين ضد الحميدية ضد القوات التركية النظامية. وعلى مثل هذه الارضية كانت تحدث تقريباً كل يوم صدامات على الحدود ويجرى باستمرار تبادل اطلاق النار، ومناوشات قتالية بين حراس الحدود من القوزاق البلاستون وبين اكراد الحميدية.

وشجعت الحكومة التركية والقيادة العسكرية في شرق الاناضول عملياً غزوات فصائل الحميدية لأراضي القفقاس الروسية. وكتسب الكونت تيزينغاوزن محافظ يريفان بأنه في المناطق الحدودية التركية المجاورة لروسيا لا يوجد ((رادع أو ما يرهب اكراد تركيا)) الذين ينظرون ((الى الأراضي الروسية وكأنها لقمة شهية في متناول ايديهم دائماً)). ورأى الامير غالياتسين كبير الرؤساء في القفقاس أن اسباب مثل هذه الخروقات ليس من عدم تدخل السلطات التركية بل بتغاض مباشر منها، وبالأخص من قبل متصرف بايزيد. ومثل هذه الفكرة اشار اليها زينوفيف: ((ان عدم اكتفاء الحكومة التركية بالشكاوى التي تتقدم بها على الفوضى الحدودية، ليست مرتبطة بأنعدام الضبط من قبلها بقدر ما هي ناجمة عن السياسة التي يمارسها السلطان بشأن الكرد الذين يرى فيهم دعامة الامن لأملكه في اسيا الصغرى)).

واستهدفت الاوساط التركية الحاكمة من وراء تسميم افكار الاكراد المتواصل ضد روسيا اهدافاً سياسية عسكرية معينة بصورة كاملة. وهي اولاً ان الحكومة التركية رأت ان منطقة القفقاس تشكل قاعدة فريدة من نوعها لحركة التحرر الأرمنية في الامبراطورية العثمانية، وسعت بكل الوسائل الى عرقلة المساعدة التي يقدمها ارمن روسيا الى اخوانهم الارمن في تركيا. وثانياً فإن تركيا ارادت خلق خطر تهديد دائم لطرق المواصلات الاستراتيجية الروسية في القفقاس، وان تجعل من الغزوات الكردية مصدر ضغط على السياسة الخارجية لجارها الشمالي. وثالثاً واخيراً، ان الحكومة السلطانية حلمت باستخدام بضع مئات الوف الاكراد الساكنين ضمن منطقة محافظات ما وراء القفقاس للقيام بأعمال تخريبية تخلق الأمن الداخلي بهذه المنطقة وتحقق فكرة عبد الحميد بتوحيد جميع الاكراد تحت سلطة اسطنبول. ان اشتداد التوتر على الحدود التركية قد زاد كثيراً من تعقيد مشكلة الادارة بالنسبة للاستعمارين القياصرة والاكراد الذين كانوا يعيشون في منطقة ما وراء القفقاس. فالاكراد الروس كانوا موجودين في وضع مادي صعب، نتيجة لسياسة السلطات القيصرية الزراعية بالدرجة الرئيسية بمنطقة ما وراء القفقاس. ولأغراض توسيع مساحات الاراضي الزراعية، فإن الموظفين الروس سلموا اراضي المراعي التي كانت قبائل الاكراد تستفيد منها الى النازحين من المحافظات المركزية. وعندما اقتضى لجزء من الاكراد ان يتركوا نمط حياة الرعي وتجهأوا للانتقال الى حياة الحضر، فإنه لم يتبق لهم ارض فارغة للإقامة فيها. وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومة ضاعفت ضريبة الارض منذ عام ١٩٠١. ولهذا السبب فإن الاكراد الروس عاشوا عيشة تعيسة، وكثيراً ما هربوا عبر الحدود طلباً للقمعة العيش، وخاصة الى تركيا.

واشارت امتعاض الاكراد ايضاً التشريعات الادارية السياسية. فالسلطات المحلية، سعياً منها للقضاء على عدم الانضباط التقليدي للعشائر الكردية ولوضعها تحت رقابة صارمة، حددت لها اماكن للحل والترحال (وكثيراً ما كان هذا التحديد ضرورياً جداً من وجهة النظر

الاقتصادية). وعلى أساس التطبيق الصارم لنظام الهوية الشخصية، فإن الاكراد المولودين في روسيا الذين لا يملكون هذه الهوية كثيراً ما يطردون خارج الحدود. واثارت سياسة الاستعماريين القياصرة النقمة لدى قسم كبير من الاكراد الروس، الامر الذي خلق حالة مناسبة جداً للدعاية المناوئة للروس، التي نشرها بين اكراد ما وراء القفقاس، مبعوثو الجامعة الاسلامية، المرسلون من تركيا. وبالنتيجة فإن كثيراً من الاكراد قد هربوا من روسيا الى تركيا لغرض مخصوص هو الانخراط في صفوف الحميدية وكثيراً ما عادوا ولكن ضمن فصائل مسلحة للنهب والانتقام من السكان المزارعين المسالمين.

والقت الحالة العسيرة لاکراد ما وراء القفقاس بظلمها الثقيل على العلاقات مع العشائر التي على الحدود مع روسيا. كتب القنصل الروسي في بايزيد ((في مثل هذه الظروف من الصعب الاعتماد على جاذبية خاصة لاکراد تركيا نحو روسيا الا اذا كانوا من اشد اوساطهم فقراً)).

وبذلت السلطات التركية كل ما بوسعها من اجل اشارة مشاعر العداء لدى بسطاء الناس الرجل تجاه روسيا مستغلة لصالحها استغلالاً ذكياً معاملة الادارة الروسية في ما وراء القفقاس. فمثلاً أن سلطات الحدود الروسية، في الوقت الذي رفضت فيه السماح لاکراد تركيا بالدخول الى الاراضي الروسية من اولئك الذين هجرتهم السلطات التركية ولا يحملون هوية اقامة، فإن السلطات التركية كانت على العكس من ذلك اذ سمحت بدون معوقات لاکراد روسيا بأجتياز الحدود. ومنعت الحكومة التركية نقل منتجات قطعان الماشية والزراعة من كردستان وارمينيا التركية الى روسيا ((وكان ذلك وسيلة تمنع بها من قصد اكرادها من التعامل مع روسيا)).

ومع ذلك فإن جانباً كبيراً من الاكراد الموجودين وراء الحدود نظروا الى روسيا عموماً نظرة مودة، بوصفها المحررة المستقبلية لهم من الاستعباد التركي المقيت. ولاحظ هذا كثيراً من المراقبين الذين تعرفوا شخصياً على حياة اكراد تركيا وايران. فمثلاً ان كن سميرونوف الذي قام بجولة في الاقسام

الشمالية من كردستان التركية لاحظ احساس المودة النسبية للاكراد تجاه روسيا. (وانه كتب يقول ان الروس اقرب لهم من جميع الاجانب الاخرين)).

وما يتعلق بالزعامة الاقطاعية القبلية الكردية فان ماكانت تتمتع به من امتيازات هو اقل منها مما في تركيا. فلدى الاكراد الروس الذين ضيعوا الى حد كبير نسبهم النظامي، فان البكوات والاغوات ماكان لهم وزن في عيون الادارة الروسية لما وراء القفقاس. وان الشخصيات الكردية لم تتقلد تقريباً رتب ضباط عسكرية، ولم تتول أي وظائف ادارية مهما كان نوعها، ولم يتميز البكوات الاكراد بأي شيء ولم يقلدوا بالاوسمة. واستغلت الاوساط التركية الحاكمة هذا، وبمساعدة زعماء القبائل الكردية الاقطاعية، لتأجيج المشاعر المعادية للروس بين القبائل الكردية من اجل خلق صعوبات بوجه روسيا ذات صفة عسكرية وسياسية في القفقاس، واجبار الحكومة الروسية على تخفيف ضغطها على تركيا بشأن المسألة الارمنية والمسائل الاخرى.

فالى أي حد اثرت جميع الاحداث المذكورة على السياسة القيصرية في الشرق الاوسط؟ مما يساعد في الأجابة عن هذا السؤال بعض وثائق التوجيهات للدبلوماسية الروسية انذاك. ففي التعليمات التي رجب القيصر بها التي وجهتها وزارة الخارجية الروسية الى باخيتوف العميل الدبلوماسي في بلغاريا والمرسلة في نهاية نيسان ١٨٩٧ جاء مايلي: هدف روسيا الذي لا يتغير هو ((الحفاظ على عدم المساس، وعلى وحدة الامبراطورية التركية لأجل استبعاد أية تعقيدات عن هذا الطريق.

واننا نرى بتأييدنا لسلطة السلطان خير وسيلة حالياً لتحقيق الاستقرار المرغوب به جداً في الشرق، انطلاقاً من الافتراض بان دخولاً بلا حذر على طريق تجزئة الامبراطورية العثمانية في هذا الوقت الذي يدب فيه الاستياء في جميع اجزائها بصورة ملحوظة، سيشكل حسب رأينا مجالاً فسيحاً لادعاءات دول البلقان والقوميات التركية التي يثيرها اشتداد المنافسة فيما بينها وستؤدي عن هذا الطريق بلا ريب الى نتائج لا تتفق مع الاهداف المذكورة آنفاً، وعلى الضد من سعينا الدؤوب لحفظ السلام ومباديء الحقوق السامية والنظام والعدالة)).

وفي التوجيهات المرسلة الى زينوفيف في كانون الاول من ذلك العام بمناسبة تعيينه سفيراً في القسطنطينية كانت مهمات السياسة الروسية تجاه تركيا اكثر تفصيلاً وتحديداً. ((في الوقت الراهن ينطلق اغلب انتباهنا نحو الشرق الاقصى، حيث ان مسائل حيوية بالنسبة الى روسيا تدفعها طبيعة قوة الاشياء الى المرتبة الاولى والتي ينبغي لأجل حلها امتلاك الحرية الكاملة للتصرف. ضمان مثل هذا من جانب تركيا مع الاخذ بنظر الاعتبار في نفس الوقت عدم المساس بهيبة روسيا وحقوقها ومصالحها، هو المهمة الرئيسية المقبلة بالنسبة لكم. ولأجل تنفيذها فمن الضروري قبل كل شيء، السعي لتدعيم وتوطيد علاقات الصداقة التي اقمناها مع تركيا)).

ولا بأس من الاستشهاد حتى برسالة مدير وزارة الخارجية (الذي سرعان ما صار وزيراً) ف. ن. لامزدورف الى زينوفيف بشأن هجوم شنه الاكراد على بلدة سباغانك الارمنية في سنجق ساسون بولاية بيتليس. ((بالنظر للأحداث الجارية الان على سواحل المحيط الهادي فاننا ينبغي علينا ان نلتفت اكثر من أي وقت مضى، الى مهمة الحفاظ على الهدوء في اراضي الامبراطورية التركية المجاورة لنا حتى لا يعقد أي شيء، الحالة السياسية العامة، نتيجة لذلك اعتقد انه من الضروري ان اضع بلا تأخير امام انظار الباب العالي كل ما يتعلق بما جرى من احداث في سباغانك)).

من خلال كل هذا العرض يمكن التوصل الى ثلاثة استنتاجات اساسية. والاول منها هو ان الحكومة الروسية كانت مهتمة بتسوية الارضات الداخلية السياسية في شرق اسيا الصغرى، وبالوقف العاجل للنزاعات الارمنية-الكردية. والاستنتاج الثاني، ان روسيا قررت اتخاذ اجراءات لضمان أمن اراضيها الواقعة في ما وراء القفقاس، واقامة الهدوء الكامل على الحدود التركية. والاستنتاج الثالث وهو الرئيسي. انهم في بطرسبورغ قرروا تحقيق الاهداف المشار اليها على اساس الوسائل الدبلوماسية. وبقيام انكلترا وبعض الدول الكبرى الاخرى بدعم أي عمليات عدوانية ضد روسيا من قبل حكومة السلطان فان هذه الوسائل ليس في وسعها ان تقدم النتائج المتوخاة الى الحكومة القيصرية.

ولم تسفر عن أي نتائج التصورات الشفهية التي عرضها السفير الروسي في القسطنطينية على الصدر الأعظم في خلال اعوام ١٨٩٤-١٨٩٦، والمتعلقة بخرق الحميدية للحدود الروسية وكذلك حول ما يتعلق بالقلق على الحدود التركية الايرانية. وفي شهر كانون الثاني ١٨٩٥، على سبيل المثال، ابلغ نيليدوف الصدر الأعظم بأنه اذا ما استمرت غزوات الاكراد فان القوات الروسية ستطاردهم حتى داخل الاراضي التركية. وفعل فعله هذا التهديد الا انه لمدة غير طويلة.

وفي مستهل كانون الثاني ١٨٩٨ قام زينوفيف بتقديم توضيح الى السلطان عبد الحميد الثاني مباشرة عن خرق الاكراد للحدود الروسية. ووعد السلطان باتخاذ الاجراءات الا انه كلف السلطات المحلية في نفس ذلك الوقت ((بالامتناع بحرص عن تنفيذ الاوامر التي قد تشير امتعاض الاكراد)).

وبعد مصرع الملازم لادتشينكو والجندي شفيرينكو في ٢٣ ايار عام ١٨٩٩ خلال مصادمة مع اكراد الحميدية، فقد قرروا في بطرسبورغ اتخاذ اجراءات اكثر حسماً. وفي يوم ٢٤ حزيران ١٨٩٩ تبادل زينوفيف وجهات النظر مع السلطان بشأن الحالة على الحدود، وبالاخص بشأن الصدام الذي وقع في ٢٣ ايار. والقى السفير المسؤولية المباشرة على عاتق الحكومة التركية عن الاغارات التي وقعت، بحسب قوله، من جراء عدم القصاص الذي يحظى به افراد الحميدية استثنائياً وحاول عبد الحميد في البداية التهرب من الاجابة المباشرة، الا انه كان قد اضطر بعد الحاح من جانب زينوفيف الى اعطاء وعد باجراء التحقيق حول الصدام ومعاقبة المذنبين عنه.

وعلى ما يبدو فان السلطان ما كان ميالاً للرفاء بوعده. وعلى العموم فانه بعد شهر من ذلك اشار مورافيف على زينوفيف بضرورة التوجه مجدداً ((بأن يوجه السلطان اكبر الاهتمام الى التصرفات المشينة لاکراد حماية الحدود، مع المطالبة باتخاذ الاجراءات المطلوبة واجراء التحقيق بالقضية ومعاقبة المذنبين بشدة)) وتنص هذه الاجراءات، حسب وجهة نظر

مورافيف على مايلي: ١- تنحية متصرف بايزيد، ٢- الغاء الرتب العسكرية للمشاركين في هذه العملية من رؤساء الحميدية حتى رتبة عقيد، ٣- تقديم التعويض المالي الى ذوي القتلى.

ومع تقديمها هذه المطالب فان السفارة الروسية لفتت نظر الباب العالي الى التوجه الواضح المعادي للروس لدى الحميدية. وسرعان ما قدم تحسين بيك السكرتير الاول للسلطان الى زينوفيف ورقة تحمل تعهداً بأن الحميدية كانت قد تشكلت فقط لأغراض تثبيت الاكراد بمناطق سكنهم، وجذب اهتمامهم لأداء الخدمة العسكرية. وهذا الاجراء لم يكن موجهاً ضد روسيا على الاطلاق، وذلك لأن الحميدية كانت قد شكلت، كما يزعم، في العراق وسوريا. ومع ذلك فإن الباب العالي وعد ((باجراء تحسينات على تنظيم الحميدية)).

ومثل هذه التوضيحات لم يكن بمقدورها طبعاً أن ترضي زينوفيف. واستطاعت السفارة الروسية فقط التوصل الى استحصال الموافقة من الباب العالي على تشكيل لجنة روسية تركية حدودية مشتركة لتسوية المنازعات التي تقع على الحدود. ومن الجانب الروسي عين في هذه اللجنة الجنرال زيلينوى، ومن الجانب التركي توفيق باشا. ولم تثمر اية نتيجة تقريباً عن اعمال هذه اللجنة، رغم اتخاذها قراراً عن حراسة الحدود بأقل عدد من القوات العسكرية النظامية. فقد استمر الاتراك يضعون تحت ايديهم فصائل الحميدية على امتداد الحدود.

وعرض الجانب الروسي مسألة شرعية اجتياز الحدود من قبل القوات العسكرية الروسية في حالة مطاردتها للذين ينتهكون هذه الحدود. وطالب الاتراك بحق مماثل. وفي النتيجة اضطرّ الروس الى التخلي عن هذا الطلب.

غير ان الحكومة التركية اضطرت في الواقع الى تلبية جميع الادعاءات المادية التي قدمها الجانب الروسي وارسال فصيلة عسكرية لمعاقبة الاكراد المذنبين في شن الهجمات على الاراضي الروسية. غير انه، في نفس هذا الوقت، أقرت الهيئة القضائية الاستثنائية التي عينها السلطان لسماع قضايا المذنبين المباشرين عن المصادمة التي وقعت في ١١ ايار براءة المتهمين



بصورة انفعالية بحجة ان مصرع لادتشينكو وسفيرينكو ليس مسؤولاً عنه  
الآ الاكراد الروس فقط. واحتج زينوفيف، ولكن كان ذلك بلا نتيجة. لأنه لم  
تتحقق اعادة النظر بالقضية حسب وعد السلطان.

ومن الطبيعي ان مثل هذا الموقف من الحكومة التركية ماكان الآ  
ليشجع فقط العمليات المعادية للروس من قبل بعض قادة الاكراد، ويؤدي  
الى تأزيم اكثر شدة في العلاقات الروسية التركية. ولهذا قرّروا في بطرسبورغ  
تشديد الضغط الدبلوماسي الى درجة كبيرة على الباب العالي.

والحجة لمثل هذا الضغط كان الهجوم الذي شنه الاكراد في منتصف  
ايلول ١٩٠٠ على الامير شاخوفسكي رئيس الدائرة القنصلية العامة في  
ارضروم. ونتيجة ذلك الهجوم كان شاخوفسكي قد اصيب بجروح وتعرضت  
ممتلكاته للنهب. و اشار لامزدورف على زينوفيف بأنه ((من المفروض بموجب  
الاورام السامية...لفت انتباه السلطان المجدي الى ضرورة اتخاذ الاجراءات  
الصارمة للجم اكراد اسيا الصغرى)) والمطالبة بترضية مناسبة عن هذا  
الهجوم. وبعد بضعة ايام قام زينوفيف بتقديم مثل هذا الطلب.

وكما يبدو فان مذكرة زينوفيف لم تعط النتيجة المرجوة. ففي الخامس  
من كانون الثاني عام ١٩٠١ ارسل لامزدورف الى زينوفيف برقية تحمل  
موافقة نيكولاي الثاني جاء فيها: القيصر يأمر ((بالمطالبة بأقصى لهجة  
بالترضية عن الهجوم الذي قام به الاكراد سواء على فيصيل حراس حدودنا  
او على مدير الدائرة القنصلية العامة في ارضروم.

ومن غير الممكن الصبر على حالة الاوضاع التي وصفتوها في ولاية  
ارضروم، وينبغي عليكم الضغط بكل الوسائل لأجل اتخاذ اجراءات جذرية  
تعود الى وقف نزوات الاكراد، والى ان يفهم السلطان باننا سوف لا نأخذ  
بنظر الاعتبار أي اعتذارات في المستقبل)).

واعطى هذا التهديد أثره. ففي صيف ١٩٠١ انعقدت محكمة لمحاكمة  
الاکراد المتهمين بقضية الهجوم على شاخوفسكي. ومن بين ١٧ متهماً برئت  
ساحة سبعة منهم وحكم على الباقيين بالاشغال الشاقة لمدة مختلفة.

وبرغم اضطرار الحكومة التركية الى التراجع وتقديم ترضية ضرورية لروسيا، فانها ارادت الابقاء على ذرائع لتنظيم هجمات في المستقبل على الاراضي الروسية ومواصلة بقاء التوتر على الحدود. وتوخت هذا الغرض بالأخص توصيات السفير التركي في بطرسبورغ بشأن استعدادات الفصائل الارمنية مع الروسية للهجوم على الحدود التركية بغية تقديم المساعدة الى الحركة التحررية لأرمن تركيا. وفي بطرسبورغ تم فوراً الكشف عن مغزى هذه المناورة. وتقرر الرد على الاتراك بهذا الشأن. وفي منتصف شهر تشرين الاول ١٩٠١ وجه لامزدورف، وبموافقة القيصر تعليمات الى زينوفيف: ((... مثل هذه البيانات من قبل السفير التركي تخلق لدينا انطباعات سيئة وذلك لان الظروف لم تثبت صحتها حتى الان، ولأننا في المستقبل سوف لا يكون في وسعنا اعارة أي اهمية لها، وكذلك فأننا ابتغاءاً لأقامة الهدوء الوطيد على الحدود مع تركيا فملك حق المطالبة بأن يقوم السلطان من جانبه باتخاذ جميع الاجراءات التي وعد بها لأقرار النظام في المناطق المجاورة لنا من اسيا الصغرى)).

واظهر الضغط الدبلوماسي الذي مارسته روسيا على تركيا اثره مدة بعض الوقت: اذ قد انخفض بصورة حادة عدد الهجمات والمصادمات الحدودية. ومع ذلك فأن الاضطرابات الداخلية المستمرة في شرق اسيا الصغرى، وعلاقات العداء الكردية والارمنية اشارت قلقاً واسعاً لدى الحكومة الروسية، وتركت اثرها على العلاقات الروسية التركية. واشارت احتكاكات كثيرة بين روسيا وتركيا مسألة توطين الارمن في تركيا من اولئك الذين نزحوا الى روسيا في اوقات المذابح.

وفي السنوات ١٨٩٤-١٨٩٦ هرب الى روسيا مايقارب ثلاثين الف ارمني خلاصاً من المذابح. ولم ترغب السلطات القيصرية بمنح النازحين الارمن ارضاً وسكناً وعملاً، وقررت اعادتهم ثانية الى تركيا. واثار هذا امتعاض الحكومة التركية الاتحاد التي خشيت اولاً من زيادة قوة العنصر الارمني في تركيا. وثانياً انها توقعت تعقيدات كبيرة مع الاقطاعيين الكرد الذين سيطروا على قسم كبير من اراضي الارمن واموالهم.

وهذا ما حصل فعلاً، اذ ما ان عادت المجموعة الاولى من الهاربين الارمن حتى صار رجوعهم عاملاً في اشارة العديد من اعمال التعسف من جانب البكوات الذين يقف من وراء ظهورهم المحرضون الاتراك. وعجت في الاجواء رائحة مجزرة جديدة. غير ان روسيا استمرت تلح في توطين الارمن بتركيا. وارسلت تعليمات الى السفارة الروسية في القسطنطينية والى القناصل بتقديم الحماية الى النازحين وتوفير الامن لهم.

وبعث زينوفيف بوجهة نظر متحمسة الى الباب العالي قال فيها ((ولكن لا استطيع انتظار نتائج بطيئة بسبب عدم كفاية وسائل التأثير لدى الحكومة التركية على الاكراد، وعلى الاضطرابات الممكنة)).

وواصلت الحكومة التركية الضغط من اجل وقف هجرة النازحين الاجانب. واضطر زينوفيف الى انتهاج خطه الحذر مبتعداً عن النزاع مع الاتراك ومتجنباً الذرائع المؤدية الى استئناف القلاقل واعمال العنف. ((ابرق مورافيف الى زينوفيف يقول-ان أي تهيج للمسألة الارمنية في ظل الحالة السياسية الراهنة سيكون له اشد الخطر وغير مرغوب فيه على ارفع المستويات)). وفي نفس ذلك الوقت حذر مورافيف من ان الحكومة التركية مستعدة لوقف الارمن على الحدود بالقوة.

وسرعان ما تأكد للحكومة الروسية ان من المستحيل بدون المجازفة بتعقيدات ضخمة، الالتاح على وجهة نظرها السابقة. وفي ١٩ حزيران ١٨٩٨ امر نيكولا الثاني بوقف تهجير الارمن-الاجانب الى تركيا حتى صدور اوامر جديدة. وكان في بطرسبورغ قد تقرر حتى الان العمل بالطرق الدبلوماسية وعدم تسخين الاجواء بارسال وجبة هارين جديدة الى تركيا.

وفي رسالة التوجيهات الى زينوفيف من مورافيف نصحه بها بمواصلة الالتاح على الباب العالي للاستجابة الى المطالب الروسية بشأن النازحين الارمن مع التزام اقصى الحذر في هذا الاجراء ((يجب ألا تغيب عن النظر ضرورة اولاً- الحفاظ على علاقات حسنة مع تركيا، وثانياً- وهو الامر الرئيسي، عدم اعطاء حجة لاندلاع جديد للاضطرابات الارمنية التي ستؤدي حتماً، لو وقعت، الى تكرار للحوادث الدموية التي جرت سنة

١٨٩٥ ، ومن الممكن ان هذا سيعقبه طوفان جديد من اللاجئين الى روسيا اكبر عدداً ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، سيعقب ذلك تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لتركيا مع جميع ما يرتبط بذلك من التعقيدات السياسية المذكورة اعلاه ) .

وفي خلال سنتي ١٨٩٨-١٨٩٩ اجري زينوفيف محادثات عقيمة مع الباب العالي حول القضية الارمنية. ففي اواسط اذار ١٨٩٩ اعلن ارتين باشا مستشار وزارة الخارجية الى السفير الروسي بأن اعادة توطين الارمن في تركيا تشد الغضب في اوساط الاكراد ، الامر الذي يمكن ان يتمخض عن وقوع فتنة بل وحتى عن سفك دماء جديدة. واعترض عليه زينوفيف بأنه ينبغي اتخاذ اجراءات مسبقة ، لأن تكرار احداث سنوات ١٨٩٤-١٨٩٦ (يمكن ان يجر وراءه عواقب غاية في السوء) . وبعد ان تبادل الطرفان مثل هذه التهديدات افترقا وبقي كل منهما عند رأيه كما يقال.

وفي ربيع عام ١٨٩٩ عرض مورافيف خطة جديدة هي: الضغط على الباب العالي بتوطين عشرة الاف لاجيء ارمني بدلا من الثلاثين الفا ، وتوطين الباقين في أي مكان آخر. وبخلاف ذلك سيكون من المحتم وقوع مصادمات للاكراد مع الارمن وتكرار لجوء الارمن الى الخارج. وفي غضون ذلك اعلم زينوفيف بطرسبورغ بان الحالة في شرق الاناضول ، من حيث امكانية اعادة توطين اللاجئين الارمن ، قد تغيرت نحو الأسوأ خلال الاشهر الاخيرة. فان البكوات الاكراد سيطروا على الجزء الكبير من الاراضي الارمنية ، وينبغي لغرض ان يستطيع الارمن العودة مرة اخرى ، انتزاع هذه الاراضي من ملاكيها المجدد. وليس بأستطاعة السلطات ان تنفذ ذلك ، لأنها تخشى من ان ذلك سيثير حركة كبيرة جبارة من قبل الاكراد ضد الارمن وينكأ المسألة (المؤلمة) عن الاصلاحات في اسيا الصغرى الامر الذي يمكن ان تستغله الدول الكبرى لأغراض التدخل في شؤون تركيا الداخلية ، وهو ما لا ترغب به روسيا. وفي الحتام عبر السفير عن رأيه بأنه لا ينبغي اسكان اولئك الارمن الذين عشروا على عمل في روسيا او ينبغي التريث بهذا

الصدد على كل حال. وتوجد على هذا البلاغ اشارة نيكولاي الثاني: ((عادلة)).

وفي رسالة مورافيف الى نيكولاي الثاني اقترح بتقديم امتيازات غير كبيرة الى عبد الحميد حول القضية الارمنية، لقاء مطالب اكثر جوهرية في بعض المسائل السياسية وعلى هذا المنوال وجه وزير الخارجية تعليمات الى زينوفيف مقترحاً عليه فيها الاصرار على توطين عشرة الاف ارمني فقط. غير ان روسيا سرعان ما توقفت عن فعل أي شئ لتحقيق موافقة الباب العالي على هذه القضية.

وهكذا حققت تركيا نجاحاً سياسياً عوضت به نفسها كما يقال عن تنازلها الاضطرابي لروسيا بشأن تسوية مشاكل صدامات الحدود. ان توتر العلاقات الروسية التركية، سواء بشأن نزاعات الحدود ام بشأن اعادة توطين اللاجئين الارمن يشير الى ان الاستقرار السياسي كان غير وطيء في كردستان التركية وارمينيا التركية، وانه ينطوي مستقبلاً على هزات وانفجارات كبيرة وصغيرة، كما يشير الى مدى الاهمية الكبيرة للمسألة الكردية بصورة عامة وكذلك للعلاقات الكردية الارمنية والكردية التركية والروسية الارمنية والروسية الكردية، وعلى الاخص حول ما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار في الشرق الاوسط. ولهذا فان الاوساط القيصريّة الحاكمة في روسيا قد واجهت مسألة بحس قيمة المشكلة الكردية كلها، وكسب اهتمام الاكراد والاجانب نحو روسيا ووسائل توسيع النفوذ الروسي بينهم واساليب التغلغل السياسي في المناطق التي يسكنها الاكراد.

وان صيغة وحل هذه المسألة قد املتت المصالح العليا الهامة للدولة الروسية. غير ان اهمية المسألة الكردية بالنسبة الى روسيا كانت أبعد من ان يقدرها فوراً التقدير الكامل اولئك الذين رسموا ووجهوا ونفذوا مباشرة السياسة الروسية في الشرق الاوسط.

ان اول من دعا الى اعارة اكبر الاهتمام الجدي الى الاكراد هم الموظفون القياصرة الذين عرفوا جيداً الى جانب نشاطهم الوظيفي، الحالة في كردستان. فمثلاً ان القنصل الروسي العام في ارضروم، سكريابين اشار

الى ((ان من الضروري بالنسبة لنا الظهور بدقة حتى في الامور الصغيرة، وان نحافظ على الاسم الروسي والنفوذ الروسي في اعلى المستويات المطلوبة بين الشعب الكردي الكثير العدد الذي لا يعترف تماماً وحتى في الوقت الراهن بالسيطرة التركية. ونعتمد على مساعدة القوات القفقاسية التي استندنا اليها مرات عديدة (وبنجاحات كبيرة احياناً) في الحروب الماضية، ولدينا الكثير من الاسس للاعتماد عليها في المستقبل)). وعن اهمية مثل هذا التوجه نحو الاكراد، علله في وقته سكرياين، وخاصة بما ابداه بحسب ملاحظاته، ان بين الاكراد يسيطر اعتقاد ((بأن السلطة الروسية اعلى واعدل واقوى بما لا يقاس من السلطة التركية)). وفي نفس ذلك الوقت اشار سكرياين الى انه لا يجوز اضاءة الوقت، لان الحكومة التركية تحقق نجاحات بين الاكراد يجذب اهتمام قادتهم نحو الحميدة.

وعرض ايفانوف نائب القنصل في بايزيد اقتراحات عملية بشأن المسألة الكردية. وكتب هذا يقول انه لأجل لفت اهتمام وجهاء الاكراد نحو روسيا فمن المرغوب فيه إنشاء عدة بطاريات عسكرية كردية في روسيا او بضع كتاب من طراز الكتابات التركمانية ((ومن الممكن ان يجد جزء من اكرادنا الناقمين مايرضيهم فيها)). وواصل القنصل الكتابة يقول-يجب اعادة الاهتمام ١- الى الحالة الاقتصادية لأكردنا و ٢- زيادة عدد المتعلمين بينهم. ولهذه النقطة اعار ايفانوف اهمية كبيرة خاصة لأن تطوير الاكراد ثقافياً سيعول دون توجيه الاكراد دعائيتهم في اوساط المسلمين المتعصبين لأثارة الكراهية ضد الروس والارمن وغيرهم (وكتب ايضاً- لتكن مدرستنا قادرة على افهام الاكراد بأن عنصرهم يختلف عن العنصر التركي)). وفي نفس الوقت فان ايفانوف اشار الى اهمية النهوض بالحالة الاقتصادية للممتلكات الروسية في ما وراء القفقاس، والى تقوية الروابط التجارية لها مع كردستان وخلق ارتباط اقتصادي يعتمد على روسيا.

وفي بطرسبورغ وتفليس نظروا الى مثل هذه الآراء والمشاريع انذاك نظرتهم الى مخططات فارغة كما يبدو. غير انه في الاوساط الحاكمة القيصريّة في روسيا بدأوا رغم كل شيء، الاعتراف تدريجياً بأهمية وضرورة دراسة

لاكراد من جميع الجوانب واقامة روابط مع كبار زعمائهم. فمنذ كانون  
ثاني عام ١٨٩١ لفت الجنرال ابروتشيف رئيس الاركان العامة انتباه  
زينوفيف الذي شغل انذاك منصب رئيس الدائرة الآسيوية في وزارة الخارجية  
على ضرورة ابداء ادق المراقبة لحالة الاوضاع في شرق الاناضول بمناسبة زيادة  
قوة الفيلق الرابع وتشكيل الوية الخيالة غير النظامية من الاكراد ولهذا فقد  
كتب ابروتشيف عن ضرورة الاسراع فوراً بتعيين قنصل عام جديد في  
ارضروم بدلاً من الجنرال دينيت الذي احيل على التقاعد.

ومنذ ذلك الوقت بدأت وزارة الخارجية الروسية والدوائر المركزية  
الروسية الاخرى بدراسة كردستان دراسة تفصيلية، وكذلك دراسة سكانها،  
الامر الذي اثار خشية كبيرة لدى حكومة السلطان. وفي عام ١٩٠٣ مثلاً  
ظهر مشروع لأرسال بعثة كبيرة الى كردستان وما بين النهرين من الجمعية  
الجغرافية. وتوجه عبد الحميد الى زينوفيف برجاء ملح حول ارجاء موعد هذه  
البعثة حتى ولو لمدة عام واحد، بحجة ان الانكليز سيستغلون ذلك لتنظيم  
بعثة لهم في المناطق الجنوبية من تركيا. (وكتب زينوفيف يقول-اعتقد ان  
السبب الرئيسي للعراقيل التي تقيمها الحكومة التركية تكمن في شكوكها  
بان ارسال بعثتنا مرتبط بنوع من الخطط السرية). وبرغم جميع محاولات  
السفير فان السلطان كان في البداية غير ميال للموافقة الا انه وافق فيما  
بعد بشرط ان يجري تقليص عدد المشتركين في البعثة.

وعلى اثر ذلك كان قد جرى تنظيم عدة بعثات من روسيا الى شرق  
الاناضول. وفي ايام البعثة اعيد اهتمام خاص بالروابط القومية في المناطق  
التي تمت زيارتها. وقام توميلوف في تقريره عن الرحلة في كردستان التركية  
صيف عام ١٩٠٤ بعمل الاستنتاج التالي ((... ان المسألة القومية تلعب في  
المنطقة العسكرية بتركيا دوراً بالغ الأهمية بل وحتى من الممكن ان يكون  
دوراً حاسماً)).

وشدّد الاهتمام كثيراً نحو الاكراد الممثلون الدبلوماسيون الروس في  
الولايات الشرقية من الامباطورية العثمانية وقاموا بزيارات متكررة الى  
المناطق المجاورة من مناطق خدمتهم، وكثيراً ما نقلوا هدايا ثمينة الى

الزعماء الاكراد ، ومن بينها اسلحة ثمينة لدى الاكراد ، وزاروا الاماكن المقدسة الكردية.

وفي نفس الوقت اجريت محاولات لاستغلال الرحلات التي تمت الى تركيا ، لأجل الدعاية السياسية بين الاكراد ولصالح المسلمين الروس في روسيا. واخبر نائب القنصل الفرنسي في ارضروم بأنه على ضوء الشائعات الدائرة في المدينة ، فان هؤلاء الاشخاص اجروا محادثات مع كبار رؤساء الحميدية عن انتقالهم الى جانب الروس في حالة وقوع حرب. ومثل هذه البيانات حتى بأصغر اشكالها تضخمت بقوة. فأن الممثلين الروس حاولوا فقط اقامة اتصالات مع الاكراد الاجانب بهدف تغفل سياسي في كردستان ولم يحققوا في هذا المجال خلال المراحل الاولى سوى نتائج غير ذات بال تماماً. وفي اثناء الحرب الروسية اليابانية خلال سنوات ١٩٠٤-١٩٠٥ صارت الحالة متوترة مرة اخرى على الحدود الروسية التركية.

وسرعان ما اجري زينوفيف ، بعد بدء الحرب ، محادثات مع عزت باشا السكرتير الثاني للسلطان. وبحسب اقوال عزت باشا فان عبد الحميد ، تعاطفاً منه مع روسيا ، اصدر امراً مناسباً للحالة لمحرري الصحف ، بل وحتى انه اوعز الى قائد الفيلق الرابع ان يختار عدة آلاف ((من المتطوعين المأمونين والمسلحين تسليحاً جيداً)) من الاكراد وارسالهم ليكونوا تحت تصرف قيادة القفقاس لارسالهم الى منشوريا. ورفض زينوفيف هذا الاقتراح ، لأنه قد حزر كما يبدو ، بأن السلطان يحتال منتظراً نتائج العمليات العسكرية على المحيط الهادي. وهذا هو ما حصل بالفعل. فها ان وصلت الأنباء عن فشل الجيش الروسي والاسطول في الشرق الأقصى ، فان العلاقات الروسية التركية قد تدهورت تدهوراً حاداً.

فقد بدأت السلطات التركية في الولايات الشرقية استعدادات حربية ، ومن ضمنها تعبئة قوات الحميدية. واستدعي الاكراد الموجودون في روسيا بذرائع مختلفة للقدوم من هناك ، بحجة حدوث انتفاضة أرمنية مرتقبة. وأن اكراد تركيا و قسم من اكراد ايران ((غير النظاميين)) والداخلين في تشكيلات الحميدية بدأوا بالتحشد على الحدود الروسية. وبين سكان شرق



الأناضول أنتشرت شائعات عن اشتعال حرب حتمية مع روسيا. وبموجب بعض المعلومات فإن العدد العام للقوات التركية (بضمنها الحميدية) التي احتشدت في الولايات الشرقية، بالقرب مباشرة من الحدود الروسية قد زادت حتى نيسان ١٩٠٤ على ٢٠٠ ألف شخص. وفي الواقع فإنه كان قد وقف على اهبة الاستعداد جميع القوات النظامية وقوات الفيلق الرابع غير النظامية.

وفي نفس الوقت بدأت المصادمات تقع على الحدود القفقاسية. فمثلاً في يوم ٨ ايار و ١٣ حزيران عام ١٩٠٤ وقع تبادل لأطلاق النار. وفي ٢٠ حزيران حدث صدام مسلح. وفي ٢٨ حزيران هجم الجنود الأتراك وافراد الحميدية على حراس الحدود الروس. وفي ٢٦ آب انتهك افراد الحميدية والجنود الأتراك حرمة الحدود من جديد. وفي ١٢ ايلول وقع صدام مسلح مع افراد عصابة مدعومين من قبل جنود اترك.

وفي نهاية اذار ١٩٠٤ قدم زينوفيف، بأمر شخصي من قبل القيصر، استجوابا الى الباب العالي حول ما يتعلق بالاستعدادات الحربية. وفُسّرت الحكومة التركية هذه الاستعدادات بضرورة الصراع ضد الشوار الأرمن ولمنع ((عصابات)) الأرمن من اقتحام تركيا من الاراضي الروسية. وعلى تقرير زينوفيف حول جواب الاتراك كتب نيكولاوي الثاني هذا التعليق: ((بعد الهجوم الياباني الغادر فلن اصدق اية تطمينات اخرى)) وفي الرابع عشر والثالث والعشرين من نيسان احتج زينوفيف مرة اخرى لدى الباب العالي على التحضيرات الحربية في شرق الاناضول، الا انه تسلم اجوبة مماثلة، الأمر الذي كان يثير في كل مرة رد فعل عنيف لدى نيكولاوي الثاني. وفي حديثه مع عبد الحميد في العاشر من نيسان وجّه زينوفيف الاتهام الى زكي باشا بتنظيم استفزازات ضد روسيا، بيد ان السلطان قد دافع عنه، رغم ابداء السفير ما يكفي من الحقائق التي تؤكد صفة النشاط التحريضي لقائد الفيلق الرابع بين الاكراد.

وكانوا في بطرسبورغ غير راضين عن زينوفيف متهمين اياه بالغفلة والافتقار للرصانة. وعلى تقرير لسكريابين عن الاستعدادات الحربية في

الولايات الشرقية كتب نيكولاي الثاني: ((استغرب كيف ان زينوفيف لم يتمكن بهذه الاستعدادات العسكرية. فعلى الاغلب ان قناصلنا قد ابلغوه عنها. ومنذ اواسط اذار قرع الأمير غوليتفين جرس الانذار، ومن ثم كان معلوماً لدى الجميع في الاركان العامة عن التحشيدات العسكرية)). وعلى اثر ذلك نقل لامزدورف الى زينوفيف توجيهات القيصر بشأن تعبئة القوات التركية على الحدود: ((ان هذه المعلومات تستحق اهتماماً جدياً. وان تركيا اذا لم تتوقف عن استعداداتها فسأعطي الأمر حول تعبئة جيوش القفقاس. لينقل زينوفيف كلماتي حرفياً الى السلطان)).

واعطى هذا التهديد أثره. وتوقف تحشد القوات التركية النظامية قرب الحدود الروسية التركية. إلا أن النشاطات المعادية للروس التي كانت تمارسها السلطات التركية وسط الاكراد قد استمرت، وان حركة تشكيلات جديدة من مئات من قوات الحميدية اتجهت نحو الحدود الروسية.

وواصل اكراد الحميدية بانتظام خرق الحدود الروسية (وليس من النادر بمشاركة الجنود الاتراك وبعلم مباشر من زكي باشا الذي تقاسم معه البكوات الاكراد غنائم الغزوات). ولأول مرة بدأ يشارك في الغزوات ليس اكراد تركيا فحسب، بل واکراد ايران الذين صاروا في قبضة العملاء الأتراك.

وكان رد فعل الحكومة القيصريّة الروسية على هذه الاستفزازات أكثر مرونة مما في بداية عام ١٩٠٤. ورد الفعل هذا بقي في الواقع في حدود الاستفسار والاستيضاحات التي قدمها زينوفيف. ونجم ذلك عن التأثير الذي خلفته الهزيمة المروعة في الحرب مع اليابان والثورة التي نشبت في البلاد. فمثلاً ان وزارة الخارجية، من اجل تلافي التعقيدات مع تركيا عارضت بجزم اقتراح وزارة المانية (التي كانت انذاك تتبعها حراسة الحنزد) بالسماح لحراس الحدود الروس بمطاردة الاكراد داخل الاراضي التركية.

وبنفس هذا الموقف من المخذر وقفت الحكومة الروسية بالنسبة لالتماسات ايران حول ممارسة ضغوط على تركيا التي قامت بأعمال عدائية على الحدود التركية الايرانية. وكتب لامزدورف في التوجيهات الى شبير

المعين مبعوثاً الى طهران في نهاية ايلول عام ١٩٠٤ يقول: ((ما يتعلق بحدوث الحدود التي تقع بين آونة واخرى بين تركيا وايران فأنتنا تماشياً مع سياستنا التقليدية سنسعى الى تسوية مثل هذه الحوادث بتقديم توصيات مباشرة في طهران والقسطنطينية بدون أي مشاركة مع الانكليز)).

### **تغلغل الدول الغربية الكبرى في كردستان**

لم يتصرف الامتراك في تحديدهم لروسيا من ذاتهم، اذ كانت تقف من خلفهم الدول الغربية الكبرى.

فان انكلترا التي كانت تسعى الى توسيع ممتلكاتها الاستعمارية على حساب بلدان الشرق العربي وايران وجزء من آسيا الصغرى حلمت بتحقيق هذا الحلم لها وحدها على الأرض التي يسكنها الاكراد، والتي بدون السيطرة عليها سيكون من الصعب عليهم تحقيق التوسع في هذه المناطق المذكورة. وخشيت الدوائر البريطانية الحاكمة من تغلغل الدول الكبرى الاخرى المنافسة لها الى هذه المناطق، ولاسيما من روسيا قبل كل شيء، حيث رأت في تحرك نفوذ روسيا خطراً ماحقاً على مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط.

وقد لقي تشكيل الحميدية ترحيباً ايجابياً من جانب الحكومة البريطانية. واكد نيليدوف بان ((تشكيل الفرسان الاكراد قد جرى، في جزء منه، بتوجيه من الانكليز، ونصيحة منهم، بنفس الوقت الذي بحثوا فيه مع التحضير للمسألة الأرمنية، عن امكانية اقامة حصن حربي اضافي من تنظيم عسكري كردي لأجل تركيا وضد روسيا)). وحتى اذا كان هذا التأكيد لا يتطابق تماماً مع الحقيقة فإن الانكليز شجعوا بلاشك نزعة الكراهية لدى الحميدية ضد روسيا. فالقنصل الانكليز وجميع الانواع من عملائهم كثيراً ما قاموا في هذه المرحلة بزيارات الى القبائل الكردية، واقاموا روابط مع بعض كبار قادة الحميدية. ووجهت السفارة الانكليزية في اسطنبول نصائحها الى الباب العالي بشأن اجراءات تعزيز الحميدية وتنظيمها، مقترحة على الخصوص ان يكون قائداً لها آمر الفرقة الثامنة من الفيلق الرابع شمسي باشا الذي اعتبرته كما يبدو ((الرجل التابع لها)).

الآن السلطات التركية لم تكن مطمئنة ابداً الى كل هذا الاهتمام المركز من قبل الانكليز نحو القضية الكردية. وكان شديد الأمتعاض بشكل خاص زكي باشا الذي رأى ان الاقتراح بتعيين شمسي باشا هو ثلب لسلطته على الاكراد. ولكن السبب الرئيسي لأمتعاض الحكومة التركية من نشاط الانكليز في الولايات الشرقية تلخص في شكوك، لها اساسها، هي انه في لندن يرغبون استغلال المنازعات الكردية الأرمنية لتشديد تدخلهم في الشؤون الداخلية التركية والتعجيل بتجزئتها.

وقامت هذه الشكوك أيضاً على اساس التأييد الاستفزازي الانكليزي للقوميين الأرمن في تركيا وايران في اواسط التسعينيات، وعلى اساس النشاط المعادي لتركيا الذي مارسه العملاء الانكليز في كردستان التركية وكردستان الايرانية، وخاصة في المناطق الحدودية مع ايران وفي مناطق الخليج الفارسي، وذلك على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين، في خلال زمن النزاعات التي وقعت على الحدود التركية الايرانية.

والحقائق المهمة التي تجسد نشاط العملاء الانكليز بين الاكراد مسطورة في رسالة حصل عليها السفير الروسي، وهي موجهة من الصدر الأعظم الى وزير الحربية التركي. (تتهاطل عليها من مصادر سرية تستحق الثقة بها معلومات موثوقة عن التحريض الذي تمارسه بعض من الدول الكبرى التي تبث بواسطة الأغراء أفكاراً تخريبية بين القبائل والزعماء التي شكلت منها الوية الحميدية، وبين هؤلاء الذين يمارسون الاغراء يوجد اشخاص يرتدون الزي التركي. وهدفهم الرئيسي هو صرف انظار هذه القبائل عن الخضوع للحكومة الامبراطورية، وحشها على نهب السكان المدنيين وقتلهم وكذلك على اقرار اعمال ضارة مشابهة)).

وجاء في الرسالة ايضاً ان الصدر الاعظم قد قصد الانكليز بذلك. وجاء في الرسالة ان القنصل الانكليزي في وان، رغم تظاهره بأبداء افضل المشاعر تجاه الحكومة التركية الا أنه في الواقع يقوم باتصالات مستمرة مع ايران. فهو يحرض اكراد ايران ضد تركيا. ويوجد تحت تصرفه كمية من المال (لانتضب) من التي يتسلمها من حكومته عبر ايران. وتنفق هذه

الاموال على شراء ذمم القادة الاكراد. وبالإضافة الى ذلك فهو يشجع الموظفين المحليين على الشكوى ضد السلطات ويقوم بنقل هذه الشكاوى الى السفارة البريطانية. وأخيراً فهو يسعى بكل السبل الى تمييز وتكريم تلك الشخصيات التي تقدم له الخدمة وخاصة اذا كانت لهذه الشخصيات علاقات وثيقة مع ضباط أرمن.

ومن المحتمل ان حجم الدسائس الانكليزية هنا مبالغ فيه، إلا ان ما لا يثير الشك سعي الانكليز لاستغلال الوضع المتأزم في كردستان وارمينيا التركية لاغراض جشعة.

ومع اشعالها للعداوات الداخلية في هذه المنطقة من الشرق الاوسط فإن انكلترا كانت في نفس الوقت ضد تلبية الاماني القومية للشعب الارمني. فاذا كانت انكلترا قد دعت في فترة ١٨٩٤-١٨٩٦ رسمياً (ولكن ليس عملياً) الى الاصلاحات في الولايات الارمنية فإن المندوبين الانكليز بعد المذابح الدموية التي سببتها حكومة السلطان ضد الارمن اسدلوا الستارة وبدأوا بأقناع الارمن باستحالة تحقيق مساعيهم للتحرر من ظلم الاتراك. ومنذ بداية عام ١٨٩٦ كان جميع القناصل الانكليز في الولايات الشرقية من تركيا قد جرى استدعاؤهم واستبدلوا بقناصل جدد (تسلموا تعليمات تقضي، بحسب ما يؤكد نائب القنصل في مدينة اوروميا بتهدئة العقول الهائجة قدر الامكان لدى السكان الارمن).

ولا يوجد أي شيء يدعو للدهشة من مثل هذا التحول السياسي البريطاني. فبعد فشل محاولة انكلترا (نتيجة لمعارضة الدول الكبرى الأخرى لها) باستخدام ((المسألة الارمنية)) لتنفيذ اغراضها في تركيا ادركوا في لندن انه سوف لا تريح الآ روسيا وحدها من وراء تحقيق المساعي الارمنية عملياً. فإن الانكليز نظروا الى نجاحات روسيا في الشرق الاوسط نظرة حسد شديد وبذلوا كل ما في وسعهم من اجل تعزيز العلاقات الروسية التركية.

وشن المسؤولون البريطانيون في شرق الاتاضول حملة دعائية معادية لروسيا بين السكان المحليين (وهم اكراد وآثوريون ونساطرة وكذلك اقوام مسيحية أخرى)، وسعوا بصورة خاصة الى خضد شوكة النفوذ الروسي

المتصاعد بين الاكراد. وكما اشار القنصل الفرنسي في ارضروم، فإنه لم يصادف ان ذهب القنصل الروسي في زيارة الى أي قبيلة الا وذهب القنصل الانكليزي في اشره الى هناك: ((وبالعادة فان القنصل الانكليزي يسير في اعقاب القنصل الروسي))

واهتم الانكليز اهتماماً حيوياً (بالمناسبة) بحالة القوات المسلحة التركية على الحدود القفقاسية، وراقب السفير هاكونور مراقبة ثابتة خاصة النزاعات التي وقعت بين حراس الحدود الروس واكراد الحميدية، الامر الذي اثار الريبة حتى لدى الباب العالي.

وعند بداية القرن العشرين، اتخذت ارجاماً واسعة متنوعة جداً النشاطات الاستخبارية السياسية للعملاء الانكليز في الولايات الشرقية من الامبراطورية العثمانية. وقام القناصل الانكليز الذين هم عسكريون محترفون بالعادة، بسلسلة كاملة من الزيارات المتواصلة في هذه المنطقة. فمثلاً ان نائب القنصل فورمن في ديار بكر عاش مدة سنة كاملة في بيتليس والمناطق المجاورة لها. وقام الميجر اندرسون نائب القنصل في سيفان الذي عين الى جانب ذلك مدير نيابة القنصلية في ديار بكر، قام بعدة زيارات في ولايتي ديار بكر ومأمورية العزيز (أي ولاية خاروت)، وزار مناطق في شمال وشمال شرق حلب ومناطق الموصل وجبل سنجار وغيرها. وكذلك فإن ولاية بيتليس وحكاري قام بدراستها نائب القنصل في وان الذي هو كاتب المدفعية. وبهذا الاسلوب تغلغل الانكليز حتى وصلوا الى اكثر المناطق منعقة وصعوبة في كردستان التركية. وهذه الزيارات اقلقتم ايما قلق الاتراك الذين دسوا عملاء هم السريين لمراقبة الانكليز. ((وكتب زينوفيف استناداً الى اقوال نائب القنصل الفرنسي غيوس في ديار بكر يقول)) ((لا يمكن الا الموافقة على ان فصولاً من جولات القناصل الانكليز في الولايات الاسلامية، حيث تسيطر الفوضى، انما تشير الى ان الحكومة الانكليزية تتابع هدفاً معيناً خاصاً ما)).

وادی عقد الحلف العسكري السياسي الانكليزي الياباني (سنة ١٩٠٢) الى تصعيد فوري ملحوظ في النشاطات الانكليزية المعادية لروسيا في

الشرق الاوسط. وكان هذا في نفس الوقت خدمة غالية للحليف الياباني، كما تجسد هذا التصعيد في مساعي لندن لاستغلال الفرصة المناسبة لتحقيق الهدف المنشود التقليدي المتمثل باضعاف مواقع روسيا ونفوذها بكل السبل في هذه المنطقة.

وقد كتب لامزدورف الى السفير الروسي في لندن، بينكيندورف حول السفارة الانكليزية وقنصلياتها في تركيا يقول ((انها تسعى بكل السبل لأثارة الشكوك بين الاتراك حول نوع من المخططات العدوانية الروسية، وعن هذا الطريق تعرض الحكومة التركية لتعزيز حشود القوات التركية على الحدود الروسية التركية)). والانكليز سعيًا منهم لكسب ثقة الحكومة التركية يدعون بأنهم قد توقفوا نهائياً قبل هذا الوقت عن تأييد أرمن تركيا وحتى ولو بالأقوال. وبالإضافة الى ذلك فأن القنصل الانكليزي، كما افاد والي وان طاهر باشا، قدم خدمة للسلطات التركية بإبلاغه عن خطط المنظمات الارمنية. وهذه الحقيقة اكدت للعيان مرة أخرى جميع مراوغات الاوساط الحاكمة البريطانية التي اشارت قبل قليل من وقوع الاحداث المذكورة، ضجة ديماغوغية حول المذابح الارمنية في تركيا.

وفي سياستها المعادية لروسيا لم تتورع الدبلوماسية البريطانية عن اتخاذ اية وسيلة، حتى ولو كانت من قبيل افتراء التلفيقات. فقد انتشرت مثلاً اشاعات من مصادر بريطانية في تركيا عن عقد اتفاقية بين روسيا والمانيا، حول حصول روسيا، في حالة خسارتها الحرب مع اليابان، على ما يعوضها عن ذلك في الاناضول، وحصول المانيا لقاء ذلك، على حرية العمل في ما بين النهرين. وظهور مثل هذه الاشاعات قد اشارت قلقاً جدياً لدى الباب العالي. فقد كتب عبد الحميد الثاني الى سفيره في لندن بأن باستطاعة هذه الاشاعات ((ان ترسم صورة سيئة جداً مضرة بالعلاقات السياسية التركية)) وان تثير خلافات جدية مع روسيا، وعلى الاخص الخلافات غير المرغوب بها من حيث الحالة الصعبة في البلاد.

وزاد المسؤولون الدبلوماسيون البريطانيون في شرق تركيا حملة الدعاية المعادية لروسيا بين السكان المحليين وخاصة بين الاكراد، ناشرين بشكل

واسع مثلاً الانباء عن هزيمة روسيا في الحرب مع اليابان. وفي التقرير الذي قدمه مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية الى رئيس قسم العمليات في الاركان العامة عند بداية شباط عام ١٩٠٥ اشير الى انه: ((ابتداءً من خريف عام ١٩٠٢، فان نشاط القنصليات البريطانية في تركيا الاسيوية الموجهة نحو خلق خلافات كبيرة بين روسيا وتركيا لغرض خلق أي ازمة ممكنة على الحدود الروسية التركية في القفقاس لم تتوقف حتى الوقت الحاضر)). وتوجد معلومات تتحدث عن ان العملاء البريطانيين قد خططوا في اثناء الحرب الروسية اليابانية لتنظيم انتفاضة كبيرة في ما وراء القفقاس بين الارمن والكرد والاذريجانين.

وشن دعاية معادية لروسيا الالمان الذين لم يكونوا منصرفين عن استغلال الحرب الروسية اليابانية لأضعاف مواقع روسيا في الشرق الاوسط. وعن حجم هذه الدعاية كتب س. ب. اولفيريف نائب القنصل الروسي في وان بعد ذلك بقليل ما يلي: ((قام الانكليز ومن بعدهم الالمان، منطلقين بالتتابع من بغداد باتجاه الشمال، يدرسون بتركيز جبال كردستان، وريقيمون روابط ضرورية مع العشائر الكردية. وجميع هؤلاء الاجانب يذيعون تماماً كالبعثات التبشيرية التي لا يحصى لها عدد، اشاعات في الشرق، هي كما تسنى لي التأكد، من افطع الخزعبلات المقيتة عن روسيا، وكذلك يسعون بكل السبل الى تقويض الثقة لدى السكان الاصليين بالمساعدة العسكرية من الجيش الروسي، مستخدمين لهذا الغرض رواياتهم عن اخفاقنا في الحرب ضد اليابان)).

وسعت الولايات المتحدة الامريكية الى توطيد مواقعها في كردستان التركية وأرمينيا.

فمنذ عام ١٨٩٥ قامت الولايات المتحدة الامريكية، مستغلة مصرع الامريكي لينتس كذريعة لها، بفتح قنصلية لها في ارضروم وعرضت مسألة فتح قنصلية لها في خارپوت.

وشعر الباب العالي بالامتعاض الشديد من مطالبات الامريكان. فالسلطات التركية ماكانت راغبة عموماً بالسماح للاجانب في الدخول الى



خاربوت لأن ولاية مأمورية العزيز التي تدخل فيها ديرسيم أيضاً كانت من أكثر المناطق اضطراباً في شرق الأناضول كله، حيث تكاد تقع في كل عام هناك انتفاضة للاكراد. وجرى إبلاغ سفير الولايات المتحدة الأمريكية بأنه ليس للأمريكيين مصالح تجارية في خاربوت كما أنه لا توجد هنا أي قنصلية أجنبية. وبرغم هذا الجواب السلبي فإن الأمريكان عينوا البروفيسور نورتون قنصلاً لهم في خاربوت ورفضت الحكومة التركية منحه حق السكن. وبالرغم من ذلك فقد صدر الأمر إلى نورتون بالمغادرة إلى مكان عمله. ((ودعماً)) من الحكومة الأمريكية لهذا الإجراء فقد أوعزت بحمار الطراد ((كينتوكي)) نحو أزمير. وعزت الصحافة الأمريكية عدم موافقة الباب العالي إلى ضغط روسيا، معتبرة عن حق أن الأمريكيين يعملون في تركيا يداً بيد مع الانكليز. إلا أن تركيا كانت مضطرة كما كان منتظراً إلى التراجع. وبهذه الصورة حصل الأمريكان على موقع مناسب لتوسيع نفوذهم في منطقة كردستان التي لم ((يقيموا)) فيها من قبل.

### مواقع الدول الكبرى

#### في مرحلة تشكيل الحلف الثلاثي

إن تخطيط الأوساط الحاكمة التركية ومؤيديها الانكليز والامان لاستغلال الأكراد كوسيلة ضغط مباشر على روسيا لم يسعفها الوقت لأن تعطى نتائج ملحوظة.

فإن انتهاء الحرب الروسية اليابانية قد خفف التوتر في العلاقات الروسية التركية. وبدأت ترك أثراً التغييرات المنظورة، التي لوحظت من قبل هذا، على التغييرات الجذرية في مواقع القوى في العالم كله، وكذلك تأثير الأحداث التي جرت خلال هذا الوقت في الامبراطورية العثمانية نفسها، في إيران أيضاً.

والارتفاع اللاحق لجبروت ألمانيا الحربي، بعد إقرارها برنامجها الحربي البحري (١٨٩٨-١٩٠٠)، واشتداد النزعات العدوانية في سياستها الخارجية، عجل في تشكيل الحلف الانكليزي الفرنسي (عام ١٩٠٤) وهياً التربة لجر روسيا إلى هذا الحلف ناهيك عن أن الحلف العسكري الفرنسي

الروسي صار منذ مدة طويلة حقيقة واقعة. ومضت القضية تسير نحو التقارب الانكليزي الروسي. ولم يدخل في حساب الارسط الحاكمة البريطانية الأنهالك الاستثنائي الذي تعانيه روسيا وتدهور مصالحها في كل من تركيا وايران.

وفي ٢١ آب عام ١٩٠٧ تم عقد اتفاقية انكليزية روسية حول ايران وافغانستان والتبت، قامت بتسوية النزاعات الاساسية في اسيا الموجودة بين كلتا الدولتين، وهي الاتفاقية التي اهتمت عملياً بقيام الحلف الثلاثي الانكليزي الفرنسي الروسي. وهذا التقارب بين انكلترا وروسيا-هاتين الدولتين القديمتين المتجابهتين في الشرق الاوسط- كان نذير شؤم خطير لكل من الامبراطورية العثمانية وايران اذ هو الفصل الاخير في عملية تقاربهما. (وما وضع البداية لهذا التقارب بالنسبة لأيران هي اتفاقية عام ١٩٠٧) فإن تلك الاتفاقية المشار اليها في ذلك الوقت لم تلغ جميع التناقضات الانكليزية الروسية في الشرق ولم تستثن مطلقاً التنافس الحاد في الصراع بين كلا الدولتين من اجل الحصول على مجالات النفوذ وحصة الغنائم في المستقبل.

وقيدت الاتفاقية مع الانكليز، ولو ليس بصورة تامة ابداً، يد القيصرية على مسرح الشرق الاوسط. وكان هذا قد جاء في حينه تماماً، اذ بعد انتهاء الحرب الروسية اليابانية بدأت اهمية الشرق الاوسط تزداد مرة اخرى تدريجياً في السياسة الخارجية للقيصرية الروسية. وضيق انهيار المغامرات القيصرية في الشرق الاقصى تضيقاً كبيراً على اختيار المشاريع التوسعية لدى الامبريالية الروسية الحربية الاقطاعية القليلة القوة نسبياً، وبقي الشرق الاوسط واحداً من الاهداف من المناطق غير الكثيرة، حيث تستطيع روسيا عقد املها في الحصول على مواقع اقتصادية وسياسية جديدة. وعلى ضوء ذلك ركزت الحكومة القيصرية اهتمامها على المسألة الكردية. وكان قد تم وضع مهمة ((استيضاح الاجراءات، لجعل ميول القبائل الكردية الى جانبنا، في شمال كردستان ولأجل اشعال انتفاضة في كردستان الجنوبية وديريسم...ولأجل المراقبة الدائمة للعلاقات المتبادلة بين الحكومة

التركية وكبار الزعماء الاكراد وكذلك العلاقات المتبادلة بين هؤلاء الزعماء انفسهم)) وزيادة على ذلك اعبر اهتمام خاص الى اكراد ديرسيم الذين لايلوي شكيمنتهم احد. ففي صيف عام ١٩٠٦ مثلاً كان سكرتير القنصلية العامة في ارضروم قد كلف بتنفيذ جولة في قضاء ديرسيم بقصد معرفة مسألة الى أي مدى يمكن الاعتماد على انتفاضة الاكراد في وقت الحرب.

وفي تقرير مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية الى المقر العام للاركان العامة بتاريخ ١٨ ايار ١٩٠٨ ورد ان ديرسيم بأستطاعتها في وقت الحرب ان تقدم عشرة الاف مقاتل لكن من بينهم ستة الاف يكتنون العداء للحكومة التركية، واما ((الآخرون فرغم كونهم يكرهون الاتراك الا انهم يعترفون بقوتهم)). ثم جاء التقرير يقول- لكن المساعدة الجادة من اكراد ديرسيم في حالة وقوع حرب لايمكن الحصول عليها ما لم تكن في يدنا أي واحدة من العشائر الصغيرة العديدة الموجودة هنا.

والاهتمام الخاص لدى الحكومة القيصرية اثاره كل ما يتعلق بالحميدية وبعده افرادها واماكن احتشادها وغير ذلك.

واحدى اهم الواجبات المهمة التي واجهت الدبلوماسية الروسية كانت جذب زعماء العشائر الكردية الكبيرة الى صف روسيا. و اشار الى هذا إشارة خاصة غارتفيغ المبعوث في طهران الى نائب القنصل في اورمية- الا ان روسيا لم تحقق نجاحات ملحوظة خلال ذلك الوقت بهذا الاتجاه. والانجاز الوحيد الذي حققته كان اقامة اتصال مع شيخ شيمدينان محمد صادق. وقد زاره خلال اوقات مختلفة نواب القناصل الروس في وان واورميا. واتضح ان الشيخ مهمتهم اهتماماً شديداً جداً بتأييد السلطات الروسية. وساعدت هذه الزيارات في ان تكون مصدراً لشكوك قوية ليس لدى الحكومة التركية فحسب، بل ومصدراً لفرع المندوبين الانكليز والأتلمان في تركيا ايضاً. وسارع نائب القنصل الالمانى في الموصل، وكذلك مارك سايكس (الذي كان في تلك السنوات مجرد ((رحالة محسوب على ملاك السفارة في القسطنطينية)) والذي صار فيما بعد شخصية سياسية بريطانية مرموقة) سارع هذان

الاثنان، وكل بطريقته، بزيارة شيخ شيمدينان المتنفذ. وبحسب ما يبدو فإنهما أفلحا في احباط نتائج محادثات القناصل الروس مع محمد صادق.

وكانت علاقات المندوبين الروس الاكثر فائدة، هي التي قامت مع الوجهاء ذوي النفوذ الذين يمثلون الأقوام غير الاسلامية في كردستان كل من تركيا وايران. ففي شهر آب ١٩٠٦ جرى حديث لتبرمين نائب القنصل في وان مع مارشمعون مار سيرغي رئيس الآثوريين الجبليين في حكاري. وسأله تبرمين هل ان الآثوريين سيؤيدون الروس في حالة وقوع حرب ضد تركيا، وذكره بأن حول هذا الموضوع كتب مارشمعون افرام السابق ايضا الى القائد العام لجيش القفقاس. واجاب مار سيرغي اذا ما احتل الجيش الروسي وان واعطى السلاح الى الآثوريين، فإنه سيجهز ٤٠ الف مقاتل، وسيكون بوسع القوات الروسية السيطرة على مساحات من اراضي الموصل تصل حتى بيتليس.

وفي كردستان ايران حصلت روسيا على مواقع اقتصادية وسياسية اكثر قوة. فأن اجتماعا متخصصا حول سياسة روسيا المالية الاقتصادية في ايران اشار في حزيران ١٩٠٤ الى اتخاذ عمل مشترك لكافة الدوائر الروسية في البلاد لأجل جذب جماهير واسعة من السكان الى جانب روسيا. ولهذا السبب جرى الترحيب ايجابيا ببناء أسقف خالدي من سينا ماكدو الى السلطات الروسية بحمل رجاء بتعيين قنصل غير رسمي من ابناء خالدي وكيلاً، ومضاعفة عمليات البنك الروسي للخصم والتسليف في المقاطعات الغربية من فارس. وقام المبعوث في طهران بالأيعاز الى القنصل في كرمينشاه باستغلال هذا الرجاء ((لأجل توسيع حلقة المعارف من الناس، وعلى الأخص في المناطق المنعزلة والقليلة الوصول)). (وكتب هو يقول-ان الجاليات والقبائل الغربية تعتبر دائما بالقياس الى جماهير السكان العنصر المناسب لتوسيع النفوذ واستقاء المعلومات. وبهذا الصدد فإن من الممكن ان يكون مفيداً بالنسبة لنا كما يبدو، وجود المسيحيين في كردستان الذين يتوفر بينهم التجار الذين يزيدون ادارة الصلات التجارية مع روسيا)).

وكان قد تقرر ان دوراً هاماً في توسيع النفوذ الروسي بـكرديستان ايران ستلعبه وكالة القنصلية في اورمية التي تأسست عام ١٩٠٣. الا ان نشاطها كان هابطاً في الأيام الاولى، من جراء المجادلات الوظيفية مع البعثة التبشيرية الارثوذكسية الروسية التي كانت قد توطدت في اورمية والتي ترأسها وقتاً طويلاً كبير الرهبان سيرغي الذي كان متسلطاً فظاً يشبه مدير اصلاحية مجببة راهب. وحققت البعثة التبشيرية نجاحات مرموقة في نشر الارثوذكسية بين الاثوريين الايرانيين النساطرة. وتم تحويل ما يصل الى ٣٠ الف آثوري بأورمية وبرئاسة الاسقف مار أيونا الى الارثوذكسية. وحول هذا الموضوع فان واحداً من خيرة المقيمين العسكريين الروس المطلعين في الشرق الارسط ب. شيلكوفنيكوف كتب يقول: ((لا يجوز ان تغيب عن الذهن مسألة ان نكسب الى جانبنا حتى ولو جزءاً قليلاً من سكان منطقة أورمية وكردستان، لأن من الممكن ان تنبجس ظروف يمكن للمساعدة المقدمة في اثنائها الى معتنقي مذهبنا الجدد ان تكون بأي شكل من الاشكال، عاملاً غير مباشر يساعد روسيا في استكمال مهماتها التاريخية في الشرق الارسط))..

واخذ سيرغي الطامح الذي شجعت هذه النجاحات يطالب بأخضاع بعثة الفرع القنصلي له واقتصار وظائفها على مهام الدعاية الدينية فقط. وكان سيرغي يخاطب بخشونة الاثوريين الذين تحولوا الى المذهب الجديد، وأهان الديانات المحلية، واستخف بها الأمر الذي استدعى اشارة شكايات كثيرة. وطوال ما ترأس نائب الادعاء ك. ب. بوييدونوسيتسوف الجبار المجمع الكنيسي فان أي واحد لم يجرؤ على كبح جماح رئيس البعثة التبشيرية في اورمية برغم ان افعاله قد أضرت كثيراً بسمعة روسيا في كردستان الإيرانية. وفي شهر تشرين الأول عام ١٩٠٥ وفي قمة اشتعال الثورة اضطر بوييدونوسيتسوف الى الاستقالة، فاستطاع ميخائيلوف نائب القنصل ان يضع البعثة التبشيرية تحت اشرافه. وعند ذاك طالب سيرغي بغلق فرع القنصلية في اورمية. ولقي في ذلك تأييد خليفة بوييدونوسيتسوف وهو اوبولينسكي الذي رأى ان الواجب الرئيسي لفرع القنصلية هو مساعدة

البعثة التبشيرية وليس عرقلة عملها. غير أن هذا التطاول على قنصلية أورمية المدعوة الى تنفيذ واجبات سياسية مهمة لروسيا في غرب ايران قد قوبلت بردع حازم من قبل وزارة الخارجية، فاضطرت المؤسسة الدينية الى التراجع. واستبدل ميخائيلوف بآخر هو تشيركاسوف. وبهذا الحل الوسط تمت تسوية النزاع.

وتم ايضا احباط محاولات لألغاء بعض القنصليات الأخرى في شرق الأناضول وغرب ايران (وبالاخص في وان).

وضعف القيصرية الواضح حريياً وسياسياً نتيجة للهزيمة الحربية والثورة كان السبب الرئيسي لأن تكون النتائج العامة للتغلغل السياسي الروسي في الاجزاء التركية والأيرانية من كردستان وبرغم النجاحات المعدودة، غير مهمة، حيث ان الغالبية الساحقة من الاكراد قد بقوا خارج مجال النفوذ الروسي. بل ان قسماً منهم قد استخدم كالسابق لاغراض معادية لروسيا. فمن وقت لآخر كانت تجري منازعات على الحدود بمشاركة الاكراد. وفي يوم ٩ آيار ١٩٠٦ مثلاً بدأ جنود مجموعة كارسكي من نقطة منطقة كازان كاغيزمانسكي العسكرية بتبادل اطلاق نار في الساعة الخامسة مع فصيلة من الجنود الاتراك ومائتين من افراد الحميدية الذين حاولوا نهب قطعان ماشية السكان المحليين. وخسر الاتراك اربعة افراد قتلى وخمسة جرحى. ومثل هذه الصدامات وقعت بعد بضعة ايام من ذلك أيضاً. والسلطات التركية ليست لم تعاقب المذنبين، بل انها قررت عدم الملاحقة القضائية للأشخاص الذين ارتكبوا هذه الجريمة على حدود الاراضي الروسية. ووصفت السفارة الروسية هذه الخطوة بأنه تحد وتشجيع سافر للاشرار الذين يعتدون على الحدود. وواصلت السلطات التركية في نفس الوقت شن دعاية نشيطة معادية لروسيا بين الاكراد ولاحقت الاكراد والمسلمين من التبعية الروسية الذين لجأوا من روسيا الى تركيا.

وبرغم ان هذه الوقائع كانت منفردة، إلا انها مع ذلك قد افزعته الحكومة الروسية. ومع ذلك فان بعض الممثلين الروس في تركيا ارسلوا اخباراً مطمئنة. فمثلاً ان سكريابين كتب من ارضروم بأن (الحانة العسكرية

السياسية العامة في ارمينيا التركية وكردستان لا يمكنها في اللحظة الحاضرة ان تشير لدينا فزعاَ خاصاً او خطراً)). الا انه كان اضطر الى الاعتراف بأن الحكومة التركية تقف، كالسابق، موقف العداء من روسيا، وتنوي القيام بتعبئة جزئية للفيلق الرابع النظامي.

وفي آيار ١٩٠٧ تسلمت الحكومة الروسية معلومات حول التحضير لخروقات حدود كردية شاملة في ما وراء القفقاس. ولفت زينوفيف أنباه الصدر الأعظم الى هذه الاشاعات. وكان الباب العالي قد اضطر للاعتراف بان فصائل كردية غير كبيرة اعدت كما يزعم لردع الارمن.

وقرروا في بطرسبورغ اتخاذ اجراءات لغرض تجنب مضاعفات جديدة في شرق الأناضول. وكتب أ. ب. ايزفولسكي وزير خارجية روسيا الى زينوفيف في ١٥ كانون الاول ١٩٠٧ يقول ((اننا قلقون جداً وليس بإمكاننا البقاء عديمي المبالاة ومن الواجب تكوين فكرة عن تعارض هذه الاستعدادات مع علاقات الجوار الطيبة. فإذا لم يؤد ذلك الى نتيجة مرغوب بها فلا بد من اتخاذ اجراء ينطوي على طبيعة استعراضية)). وواصل ارفولسكي وهو يأخذ بنظر الاعتبار، الى جانب ذلك، تدخل القوات التركية الكردية الذي بدأ سنة ١٩٠٥ في غرب ايران فيقول ((بل وحتى من الممكن ان يكون مجدياً استغلال عدم التفاهم القائم بين تركيا وايران لأجل الضغط المشترك على الباب العالي، عن طريق جر حكومة بريطانيا العظمى الى ذلك، واجباره على التخلي عن استعداداته العسكرية بقبوله وساطتنا مع الأذعان المحتمي الى تلك القرارات حيثما كان مأواها)).

غير ان الدبلوماسيين الروس لم يتفوقوا في جر انكلترا الى العمل المشترك الذي فكر به ارفولسكي ضد تركيا. واما التوصية التي هياها زينوفيف، فهي لم تيسر لها التنفيذ كما هو الشأن دائماً. وقام وزير الدفاع، وكذلك الكونت أي. أي. فورونتسوف-داشكوف بحافظ القفقاس بتقديم اقتراح بمناسبة الطبيعة المشحونة بالخطر للاستعدادات الحربية في تركيا، واتخاذ اشد الاجراءات حزمياً بما فيها تعبئة القوات في منطقة القفقاس العسكرية. ورفضت وزارة الخارجية هذه الخطة بصفتها حبلية بمضاعفات سياسية خارجية

كبيرة إلا أنها وجهت طلباً شديداً الى حسين باشا السفير التركي ان يقدم توضيحاً. ونفى هذا السفير نفيّاً قاطعاً الأشاعات عن توجه الاستعدادات العسكرية في شرق الأناضول ضد روسيا، وكذلك نفى وجود حلف عسكري مع ألمانيا. وأوضح ان إعادة تحركات القوات العسكرية نحو الحدود الإيرانية والروسية فرضته ضرورة مكافحة ((العصابات)) الكردية والأرمنية. ومع ذلك فإن أرفولسكي كلف زينوفيف بلفت انتباه السلطان الى التناقض في البيانات السلمية للحكومة التركية مع ما تقوم من فعاليات في آسيا الصغرى.

وادی الضغط الدبلوماسي الروسي الشديد، وتدهور الأوضاع العالمية والدخالية في الامبراطورية العثمانية في السنوات الاخيرة من حكم عبد الحميد الثاني الى ان تتحفز الحكومة التركية فأتخذت اجراءات لوقف الاستفزازات ضد روسيا التي كانت تنظمها قيادة الفيلق الرابع. واقترح عبد الحميد على السفير الروسي بأن يكلف اثنان من ضباط الاركان العامة الروس بالذهاب الى ايرزنجان لأجراء محادثات مع زكي باشا. ووعد السلطان بأن تمنح لهم التسهيلات لزيارة جميع المناطق التي يرغبون بها.

وقيل هذا الاقتراح بالترحيب في بطرسبورغ. وفي تموز عام ١٩٠٨ سافر الى زكي باشا كل من العقيد في الاركان العامة أميريانوف المعروف بأطلاع الواسع على المسألة الكردية والعقيد مكسيموف الذي يرافقه. ونتيجة لتوضيحات زكي باشا والاطلاع الشخصي، خرجا بأستنتاج (وهو مفاجيء، وقبل أوانه كما يبدو) يفيد بأن استعدادات الاتراك الحربية في شرق الأناضول لا تهدد في الوقت الراهن امن الحدود القفقاسية. وعلى كل حال فإن روسيا نجحت في بعض الوقت بالتوصل الى حمل الاتراك على التخلي عن التآجيج السافر لمشاعر الاكراد ضد روسيا وعن تحضير استفزازات جديدة.

لقد سبق واشير الى ان كردستان والمناطق المجاورة لها صارت منذ نهاية القرن التاسع عشر مسرحاً لصراع حاد بين الدول الامبريالية. وظلت انكلترا الحصم الرئيسي لروسيا في هذه المنطقة من الشرق الاوسط، وحتى



بعد تشكيل الحلف الثلاثي. وما يستحق الملاحظة ان اراضي سكن الاكراد كانت تلك المنطقة الجغرافية التي ظهرت فيها نزعة كراهية الروس بشكل اكثر علنية في السياسة الخارجية البريطانية.

وبعد ان اخذ زينوفيف بنظر الاعتبار تحلي انكلترا، لأسباب تكتيكية، عن الاقتراحات التي قدمتها من قبل، بشأن الإصلاحات الأرمنية، كتب في بداية عام ١٩٠٦: ((لقد حصل انعطاف حاد في السياسة الانكليزية بتركيا. فأنا انكلترا تسعى الى ضمان ثقة السلطان بهامن اجل ان تضمن لنفسها الأهمية الطاغية في القسطنطينية)).

ان اقامة ((الأهمية الطاغية في القسطنطينية)) كانت ضرورية للانكليز، وخاصة بالنسبة لتعزيز مواقعهم في المقاطعات النائية من الامبراطورية العثمانية، بما فيها كردستان. وفي هذه المناطق بالذات، زادت اتساعا من سنة لأخرى الاعمال التجسسية السياسية لعملاء بريطانيا. وقام بزيارات عديدة في البلاد، تحت غطاء الاغراض الاثنوغرافية-اصول الاجناس-نائب القنصل في بيتليس ورجل الاستخبارات المجرب الكابتن ديكسون غير ان مارك سايكس هو الذي قام بنشاط هام بصورة خاصة بين القبائل الكردية. و((قاعدته)) الرئيسية كانت الموصل التي منها راقب سير الاحداث على الحدود التركية الايرانية ونفذ سايكس جولات منتظمة الى بيتليس وموش وغيرها من المناطق التي هي مواقع لكفاح الاكراد المسلح ضد السيطرة التركية. وابدى سايكس اهتمامه نحو الحالة الاقتصادية والسياسية للاكراد، ونحو نضالهم ضد الاتراك، ونحو بعض الشيوخ وعلاقات القبائل ما بينها. وبحسب اقوال نائب القنصل الروسي شيركوف في بيتليس فان((سايكس يمتلك معلومات غاية في التفصيل عن هذه المنطقة، وله صلات تعارف مع مختلف الشيوخ الاكراد)).

ومن دون ان يتحدد ممثلو الامبراطورية البريطانية في شرق الاناضول بالاستخبارات العسكرية والسياسية فإنهم قاموا بعمل تحريبي فعال ضد روسيا، الحليف الجديد لبلادهم، منزلين اضرارا ملموسة بمصالحها. وكانت

السفارة البريطانية في القسطنطينية تبلغ الحكومة التركية بانتظام بالمعلومات التي تتسلمها من القناصل الانكليز في ما وراء القفقاس، عن الاجراءات ذات الصلة الدفاعية التي تتخذها القيادة الروسية لمواجهة التهديد الموجه اليها من الحدود التركية. وابلغ القنصلان البريطانيان في ارضروم و وان ايضاً السلطات المحلية عن المعلومات الاستخبارية التي حصلوا عليها من منطقة ما وراء القفقاس. وحفزت هذه المعلومات الاتراك على مضاعفة قواتهم العسكرية في الولايات الشرقية.

ان عبد الحميد الثاني الذي كانت الاتفاقية الانكليزية الروسية سنة ١٩٠٧ قد اوقعته في لجة من الاضطراب، كان في دهشة كبيرة من فهم الانكليز الفريد من نوعه لواجب التحالف. ولم يتشبث بالصبر فهرع يسأل باركلي القائم بالاعمال البريطاني هل ان القناصل الانكليز سيتصرفون بموجب التوجيهات الجديدة ام القديمة؟. وتملص باركلي عن الاجابة المباشرة الا انه قال بأن ((مجلس الوزراء البريطاني ليس بأستطاعته الوقوف عديم الاكتراث من الاحداث التي يمكن ان تؤثرعلى الحالة الراهنة في اسيا الصغرى، وكذلك ان بإمكان تركيا الاعتماد، في جميع مثل هذه الحالات المشابهة، على الدعم البريطاني)). وقال نيكولسون السفير البريطاني في بطرسبورغ للسفير التركي هناك حسين باشا ان الحكومة البريطانية قلقة من تحركات القسوات المسلحة الروسية في القفقاس، وانها، أي الحكومة البريطانية ((سوف لا تجمع عن ان تقدم الى تركيا ليس الدعم الحكومي فقط بل ودعماً أكثر فعالية عند اللزوم)).

وقام القنصل الانكليزي في ارضروم فقدم نصيحة حتى الى السوالي المحلي بتعبئة ٢٠ لواءً من ألوية الحميدية ضمن الفيلق الرابع واصدر السوالي أمراً بهذا الشأن إلا ان اندلاع الثورة سنة ١٩٠٨ في تركيا حال دون تنفيذه.

وهذه الحقائق الساطعة تشهد بشكل غير قابل للدحض على ان سياسة بريطانيا في كردستان التركية وارمينيا التركية خلال تلك المدة المذكورة، كانت تماماً في اطار العداء للروس على الرغم من اتفاقية ٣١ آب عام

١٩٠٧. فالأوساط الحاكمة البريطانية لم تكن بأي صورة من الصور راغبة بالسماح لتعزيز النفوذ الروسي بين الأكراد. والروايات التي اشاعها الانكليز عن ((الخطر الروسي)) كانت مفتعلة حقاً لأن روسيا ما كانت تملك في تلك السنوات، لا القوة ولا الامكانية للقيام بعمليات احتلال في الشرق الأوسط، كما سبق واشير الى ذلك.

وبدأت المانيا تلعب دوراً بارزاً، خلال هذه المرحلة، في الصراع ما بين الدول الامبريالية من اجل كردستان. فان الامبريالية الالمانية الفتية المتوثبة ضيقت بنجاح على الدول الاستعمارية القديمة في العالم كله، ومن ضمن ذلك في الشرق الأوسط. واولى التوسعيون الالمان اهمية خاصة الى مناطق شرق تركيا وغرب ايران بصفتها مرطىء قدم للاندخاض على اغنى مناطق اسيا الصغرى والشرق العربي وايران. وكذلك فإن المانيا تسللت خفية الى ماوراء القفقاس والى مناطق اخرى من روسيا الاوروسية. والتفوق الالمانى المهم كان في التصاعد السريع لنفوذهم على الدوائر الحاكمة التركية التي رأت في برلين سنداً وحيداً ضد دول التحالف الساعية، بحسب ما كان الاتراك واثقين من ذلك، الى تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية. (فعلى عكس دول التحالف خططت المانيا لاستعمار اسيا التركية كلها، ووعدت حليفاتها الدولة النمساوية المجرية بالجزء الاوروبى من تركيا. ولكن الالمان استطاعوا تمويه مخططاتهم. اما الاتراك فلم يبق لهم أي شيء سوى تصديق الالمان. ومن المعروف بأن اسهل شيء هو خداع ذلك الذي يريد ان يكون مخدوعاً)، وهذا هو السبب الذي جعل النفوذ الالمانى في الامبراطورية العثمانية كلها يبدأ بالتصاعد بسرعة فائقة بعد انتهاء الحرب الروسية اليابانية، عندما لوحظت ميول نحو تخفيف المحسومة الروسية الانكليزية- وهذا آخر ما كانت تعتقد عليه اسطنبول الامال-وجرى تشكيل الحلف الثلاثي.

وعهد الامبرياليون الالمان بمهام الاستخبارات الحربية والسياسية والنشاط التخريبى الموجه ضد روسيا والدول المنافسة الاخرى، عهدوا بذلك

حتى إلى القنصوات الدبلوماسية ونشاط البعثات التبشيرية والبعثات ((العلمية)).

وهكذا ففي عام ١٩٠٦ غطى ولاية بيتليس طوفان من المبشرين الألمان و((العلماء)) ((...كتب شيركوف يقول- في فترة ما قبل الأحداث الأرمنية في ساسون خلال سنتي ١٩٠٣-١٩٠٤، وحتى وصول أول قنصل روسي إلى ولاية بيتليس سنة ١٩٠٤ لم يظهر هنا أي علماء المان على العموم ولا مبشرون المان. وابتداء من صيف تلك السنة المذكورة فقط أخذوا يكشفون بصورة غير مفهومة من جميع النواحي عن معارضتهم السريعة لأي اهتمام نحو الأرمن وإلى الولاية نفسها)).

ويستمر نشاط المبشرين الألمان في ولاية بيتليس يواصل تصاعده في المستقبل أيضاً، زيادة على أنهم بخلاف المبشرين من الدول الغربية الأخرى، حظوا بتأييد كامل من جانب السلطات التركية. ((وكتب شيركوف يقول- أن العنصر الألماني على العموم يزداد قوة خلال الوقت الأخير في ولاية بيتليس إذ أن السلطات المحلية تتسلم من القسطنطينية تعليمات بتقديم العون الكامل للألمان)). ووصل إلى هنا أيضاً مهندسون ألمان لأجل أعمال عسكرية هندسية.

وتغلغل رجال الاستخبارات الألمان أيضاً في كردستان الإيرانية. ففي شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٧ وصل إلى منطقة كرمينشاه الصحفي الناشئ الألماني المشهور الدكتور غوتو غروتو الذي هو اختصاصي بقضايا الشرق الأوسط ومبدع فكرة مقولة ((الزحف نحو الشرق)). وقبل وصوله إلى هنا قام بجولة طويلة في تلك المناطق من تركيا الآسيوية، حتى تلك التي كان يجب أن يمر بها طريق بغداد، وأقام في الموصل. وجمع غوتو غروتو في كردستان الإيرانية معلومات عسكرية واقتصادية. وبحسب رأي نيكولسكي القنصل الروسي في كرمينشاه، بأنه كان مكلفاً بمهمة خاصة من قبل حكومة المانيا.

أن النشاطات الاستخبارية السياسية للألمان بين الأكراد قد ترأسها اندريس ضابط الأركان العامة الألماني الكبير في الاستخبارات الذي عين في سنة ١٩٠٥ رئيساً لأول مرة في الدائرة القنصلية بالموصل. وزار اندريس عدة

مرات روسيا، ودرس دراسة جيدة المناطق الجنوبية منها وبالأخص منطقة تركستان والقفقاس. وفي الوقت الراهن فأُنْ أُنْدرس أنْصرف الى دراسة كردستان بصفتها رأس جسر عند القيام بعمليات هجومية ضد روسيا. وقد كتب أ. كروغلوف القنصل الروسي العام في حلب حول تأسيس فرع قنصلي في الموصل يقول ((انها اول خطوة للألمان في مساعيهم نحو توطيد نفوذهم بتركيا في ظروف غير ملائمة لنا وليست في صالحنا)).

وعبر الألمان، شأنهم في ذلك شأن الانكليز، عن اهتمام واضح بتقوية الحميدية، وتسميم نفوس الكرد ضد روسيا. واستخدم الألمان لهذا الغرض نفوذهم على الحكومة التركية لأجل أن تعزز قدرة قواتها المسلحة في الولايات الشرقية. واتخذوا ذريعة لتقديم مثل هذا الطلب الانتفاضة الكردية المعادية للحكومة التي شبت في ولاية ديار بكر. وتوجه فون شيون السكرتير السامي للشؤون الخارجية الألمانية في اواسط تشرين الثاني عام ١٩٠٧ الى السفير التركي ببرلين <sup>(١)</sup> راجياً أن ينقل الى علم السلطان بأسم الامبراطور وليهلم، بأنه ينبغي على الحكومة التركية العناية بتعزيز قدرة قواتها المسلحة في الاتاضول، على ضوء امكانية تكرار اعمال الشغب الداخلية، وذلك لغرض درء التدخل من قبل أي من الدول الكبرى (روسيا). <sup>(٢)</sup> وفيما بعد سيكون واضحاً للعيان كيف ان نزاعات الحدود التركية الايرانية اعطت للألمان امكانية ملائمة بصورة خاصة لممارسة دسائسها وتجسسها ضد روسيا.

فلماذا ناضلت المانيا في كردستان بالدرجة الاولى، ليس ضد انكلترا منافسها الرئيسي في الشرق الاوسط، بل ضد روسيا؟ ان ما يوضح ذلك هو انهم في برلين كانوا مقتنعين وليس بلا اساس، بأن روسيا بالذات، هي تلك الدولة الكبرى الوحيدة التي بحكم موقعها الجغرافي، والاسباب الاخرى المذكورة اعلاه، امتلكت الامكانيات لتحقيق التغلغل الاكثر سرعة ونجاحاً في كل من كردستان التركية والى ايرانية، والقيام باجراءات فعالة ضد الدسائس الألمانية.

وبرغم ان الالمان، في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر، لم يحصلوا  
عموماً الا على القليل في المنطقة المذكورة، الا انهم ارسوا الأسس لتحقيق  
توسع عريض هنا في المستقبل القريب.

وهكذا، فإنه في السنوات الاولى من القرن العشرين اصبحت كردستان  
والمناطق المجاورة لها مسرحاً للتغلغل السياسي المكثف للدول الكبرى وفي  
مقدمتها روسيا وانكلترا والمانيا، وكذلك مسرحاً لمنافسة حادة في ما بينها.  
وكما سنثبت ذلك فيما بعد، فان هذه العوامل سرعان ما صارت كافية  
للععب دور جوهرى ومارست تأثيراً كبيراً على الوضع الداخلى للامبراطورية  
العثمانية وايران وعلى العلاقات الدولية في الشرق الاوسط كله.

## الفصل الرابع

(( يقظة آسيا ))

والاكراد بداية صراعات الحدود  
التركية الايرانية وتطورها

مع فجر القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الاكراد. فأن الثورة البرجوازية الديمقراطية خلال سنوات ١٩٠٥-١٩٠٧ فتحت عصر ((يقظة آسيا)). وتحت تأثيرها بدأت في الشرق الاوسط كله تتصاعد الحركة الثورية التحررية التي بلغت أعلى ذروة لها في الثورة الايرانية ١٩٠٥-١٩١١، وفي ثورة الفتاة عام ١٩٠٨-١٩٠٩ هاتين الثورتين الموجهتين ضد نظام الحكم المطلق، وهيمنة الأوساط الاقطاعية الدينية واللتين كانتا تتسمان بطبيعة معادية للامبريالية. واخفاق هاتين الثورتين الناجم عن ضعف البرجوازية المحلية اقتصادياً وسياسياً، وعن انقطاعهما عن جماهير السكان، وحاجاتهم الجوهرية، وعن السياسة الرجعية للدول الامبريالية، ان هذا الاخفاق لا يقلل من اهميتهما التاريخية. اذ ان شعوب الامبراطورية العثمانية وايران اجتازت مدرسة جيدة للنضال التحرري، وارتقت لأول مرة في تاريخها نحو حركة منظمة من اجل الحرية والديمقراطية والاستقلال.

### نهوض الحركة الكردية في تركيا

بعد فترة انقطاع ربع قرن بدأ في عام ١٩٠٥، في الامبراطورية العثمانية نهوض جديد في الحركة الكردية. ونقطة الانطلاق التاريخية هذه لم تكن من قبيل الصدفة. فقد تفجرت تحت تأثير الثورة الروسية سنة ١٩٠٥، وتأثير الأحداث الثورية في ايران المجاورة، مشاعر النقمة التي تراكمت طويلاً لدى شعوب تركيا ضد نظام الحكم المطلق الاستبدادي للسلاطان عبد الحميد الثاني الذي باع البلاد الى رأس المال الاجنبي. فقد جرت في مقدونية والولايات العربية تحركات جماهيرية ضد الاضطهاد القومي. ونهض للنضال ضد الحكم المطلق شعب تركيا ايضاً، وزاد بشكل ملحوظ نشاط الحركة البرجوازية الثورية التي توحدت تحت لوائها، الاحزاب الممثلة لجميع القوميات. ودخلت في الحركة ايضاً القبائل الكردية الناقمة على السياسة المركزية للحكومة السلطانية التي تعاني من تعسف الموظفين الاتراك وابتزازهم.



وفي تشرين الثاني عام ١٩٠٥ أنفض اكراد ديرسيم الذين حظوا بدعم رافع كامل من قبل السكان المحليين الأرمن. وقوبلت القوات التركية التي ارسلت للقمع بمقاومة عنيفة من قبل الاكراد والأرمن. ونشبت في نفس الوقت اضطرابات للاكراد في مناطق بايزيد وبيتليس، وساعدت على نشوب الاضطرابات في بيتليس مخططات الأتراك لجمع الضرائب لأول مرة من الاكراد. (ومن قبل هذا كان كثير من القبائل الكردية مستقلة تماماً عن السلطة التركية ولم يكن من حق جباة الضرائب والقضاة الوصول الى هنا). وأدت محاولات الادارة تقييد أيدي القبائل الكردية شبه المستقلة الى هجرة العديد منها الى ايران. وليس نادراً تقرب القبائل الكردية المحلية ايضاً مع الشوار الأرمن.

وفي مستهل عام ١٩٠٦ اشتعلت الاضطرابات الكردية بقوة جديدة وبالدرجة الاولى في ولاية أرضروم وولاية بيتليس. واتسعت الى ابعاد كثيرة مثيرة بشكل خاص، أنتفاضة قبيلة بينجار في سنجق سيرت وبقيادة بشير چتو.

لقد أنفض بشير چتو في شهر كانون الثاني عام ١٩٠٦. وهو قد حظي بشهرة واسعة بين الاكراد، وقدم نحوه الناقمون من جميع الجهات. وفي ٢٢ نيسان وقع اول نزال قتالي لفصائل قوات چتو مع حملة من القوات التأديبية التركية بقيادة عزت باشا. وكان الاتراك قد تعرضوا للهزيمة وطردوا. وبعد هذا الفوز التحقت بچتو اعداد كثيرة من المناصرين ومن ضمنهم متطوعون أرمن.

وفي بداية شهر ايار، وبعد ان تسلمت القوات التركية تعزيزات كبيرة بدأت بالضغط على چتو. فأضطر هو الى الاحتماء في الجبال. غير انه نفذ من هناك غارات ناجحة منزلاً خلالها خسائر محسوسة بالقوات التركية. وفي واحدة من هذه الغارات كان عزت باشا قد اصيب بجروح. واستأنف القادة الاكراد المجاورون الالتحاق من جديد مع چتو.

وفي منتصف ايار وسّع چتو مسرح عملياته الى ولاية ديار بكر. وجذب بشكل واسع الى فصائله المقاتلة الاكراد والعرب المحليين. ولم تستطع

السلطات التركية فعل اي شيء معه الى ان بدأ عزت باشا بممارسة ((سياسة الأرض المحروقة))، حيث مسح من فوق وجه الأرض عشرات القرى الكردية. واضطر جتو، بعد ان ذهب ادراج الرياح محاولته للحصول اولا على دعم القنصل الانكليزي، ومن ثم الروسي، للهروب الى منطقة ميديات، ومن ثم سرعان ما ذهب الى ماردين. وفيما بعد توارى جتو في اليمن بحسب بعض الأخبار، او في الجزيرة (شمال العراق) بحسب معلومات اخرى. وعلى رغم هروب جتو فإنه قد استمرت هجمات منفردة لعدد من انصاره. وقدمت من اسطنبول لجنة خاصة لغرض تهئية الاكراد، الا انها لم تحقق غير الاحباط الكامل.

ولم يكن الهدوء موجوداً في كردستان الجنوبية (الارانية)، حيث أنتفض هناك الاكراد والعرب معاً. ومارست تأثيراً كبيراً على الاكراد بصورة خاصة الانتفاضة التحررية للعرب في اليمن ضد السيطرة التركية التي اندلعت سنة ١٩٠٥ بقيادة الامام محمد يحيى. وكذلك مارست مثل هذا التأثير على الكرد اضطرابات السكان الأتراك في الاناضول المركزية.

وفي عشية ثورة تركيا الفتاة واصلت الحركة الكردية نموها. ومنيت بالافخاق محاولات سحقها بالسلاح اخفاقاً محتماً. وظلت الاضطرابات مستمرة كالعادة في ديرسيم حيث ان الانتفاضة الكردية هناك اتسمت في ربيع عام ١٩٠٨ بأبعاد واسعة. وحاولت الحكومة اللجوء الى المناورة، فدخلت في مباحثات مع الزعماء المحليين. وقدم الى ديرسيم لهذا الغرض الرائد الركن كاظم بيك. الا ان الاكراد المنتفضين، بالاشتراك مع الأرمن، رفضوا أي نوع من التنازل. وعند ذاك ارسلت السلطات الى ديرسيم قوات عسكرية ضخمة (١٥ لواء مشاة وكتيبتين وبطارية جبلية). وكان قد اعفي من منصبه والي خاربوت الذي القيت على عاتقه مسؤولية الفشل. واريد من الحملة التأديبية القاء الفزع في صدور الشوار وذلك بأطلاق النار على الأسرى واحراق قراهم. غير ان القبائل المحلية أبت الخضوع، مبدية مقاومة ضارية بصورة خاصة في اوفاجيك. وحالوا في ديرسيم دون بناء حاميات عسكرية وشق الطرق، وبدأوا، بعد ان انسحبوا الى مناطق وعرة صعبة

الوصول بممارسة حرب انصار طويلة الأمد ضد الاتراك، انزلت خلالها القوات الحكومية خسائر باهظة.

وفي سنتي ١٩٠٧-١٩٠٨ تطورت تطوراً ناجحاً الحركة الكردية في ولاية بيتليس. ففي مستهل عام ١٩٠٨ انتقلت السلطة في بعض المناطق هنا الى ايدي الشيوخ الاكراد الذين يتمتعون بتأييد غالبية القبائل. واضطرت الحكومة الى عزل والي بيتليس، فريد باشا الذي اثار نقمة الاكراد. وتكونت حالة منذرة بالخطر بالنسبة للحكومة التركية في نهاية عام ١٩٠٧ في جنوب غربي كردستان، حيث اشتد هناك عود زعيم قبائل مللي الكردية ابراهيم باشا الذي هو بحسب رأي زينوفيف ((قد امتلك ذلك النفوذ الذي صار فيه طلبه محترماً اكثر من أمر السلطان نفسه)). وابراهيم باشا الذي هو اقطاعي كردي جبار ناضل ضد الحكومة التركية ليس من اجل تحقيق مصالح الشعب الكردي، بل من اجل تحقيق اهدافه الانفصالية. ((كتب زينوفيف يقول- لقد استخدم ابراهيم باشا نفوذه بصورة استثنائية لتحقيق اطماعه الوحشية)).

لقد بدأت حركة قبائل حركة مللي الكردية التي ترأسها ابراهيم باشا منذ عام ١٩٠١. وابتداءً من عام ١٩٠١ الى عام ١٩٠٤ كانت عملياته تجري في جبال كارا جاليداغ. وكان فيديمان الرحالة الالماني الذي زار ابراهيم باشا عام ١٩٠٣ في فيران شهر قد كتب بأنه كان في هذا الوقت ((في قمة جبروته)) وسيطرته تمتد بلا منازع من بيريجيك على الفرات الى الموصل على دجلة. وبصدق كامل اطلقوا عليه انذاك لقب ((ملك كردستان غير المتوج)).

وبداية عام ١٩٠٥ أمر ابراهيم باشا قوات الحميدية الخاضعة له بأن تنهب ضواحي ديار بكر. وطلب سكان المدينة المساعدة من الحكومة، الا ان ما جاء من اسطنبول ليس عقوبة بل شكر الى ابراهيم باشا من السلطان ذاته.

وسرعان ما تسلّم ابراهيم باشا في اثر ذلك امراً بالتوجه مع لواءين من الحميدية الى اليمـن. ورفض ابراهيم باشا بحزم تنفيذ هذا الأمر، وبدأ

يحكم في ولاية ديار بكر وكأنه أمير لوحده، معتمداً في ذلك على قوات الخميديّة التابعة له. وفي عامي ١٩٠٦-١٩٠٧ سيطر ابراهيم باشا سيطرةً لا رقابة فيها عليه على مناطق ديار بكر وحلب واورفا وماردين وديرليك.

وأشتهر ابراهيم باشا باستخدام القوة الغاشمة ضد السكان المحليين. وقد رجا حتى زكي باشا من السلطان باتخاذ اجراءات فورية للتضال ضد المتمرّد. وبحسب شهود عيان فإنه في اعقاب اعمال السلب والنهب التي قام بها ابراهيم باشا ((فأن السكان لم يتجاسروا على مغادرة قراهم لغرض الاعمال الزراعيّة، مما أدّى الى بقاء مناطق شاسعة من الاراضي في ضواحي اورفا وماردين ونصيبين بلا زراعة)). وفي خلال وقت قصير (خلال خريف عام ١٩٠٧) حاصر ابراهيم باشا عملياً ديار بكر واباد في ضواحيها عشرات القرى المسيحيّة والاسلامية. والرحالة الانكليزي سون الذي قام بدراسة جيّدة للحياة والمعيشة في جنوب شرقي كردستان، قد اكد بأن ابراهيم باشا يكرهه جميع السكان المحليون من الاكراد والعرب. وجليد بالذكر ان الاكراد كثيراً ما ينكرون كونه من ابناء ملتهم، ويصفونه بأنه عربي. وكتب سون يقول بأن قطعاته المقاتلة تتألف من ((السفاحين)) من جميع الملل والنحل، أي من الترك والارمن والكرد والعرب. وفي نفس الوقت فإن كثيرين من ابناء جلدته من بطون قبيلة مللي عبروا عن عدااء صريح له.

ولم تكن الحكومة راغبة بأصرار في كبح جماح ابراهيم باشا. ففي نهاية تشرين الاول عام ١٩٠٧، قام سكان ديار بكر المستأذون من عجز السلطة بتطوير دار الوالي، والمطالبة باتخاذ اجراءات عاجلة ضد ابراهيم. وبعد ذلك وصلت من اسطنبول اللجنة التي بدأت ليس بملاحقة ابراهيم باشا بل بملاحقة اولئك الذين اشتكوا ضده. وفي نهاية المطاف فإن المجابهة بينه وبين الحكومة التركية قد انتهت بقيام ابراهيم بأرسال ١٤٠ بغلا الى السلطان محملة بالزيت، ومن بعد ذلك هدأ لبعض الوقت.

وبرغم ان حركة اكراد قبيلة مللي التي ترأسها ابراهيم باشا كانت من حيث الشكل ومن حيث المضمون تحركاً رجعيّاً، الا انها تعتبر عاملاً غير

قليل الاهمية هز مواقع الحكم السلطاني المطلق في المقاطعات الكردية من الامبراطورية.

وجدير بالذكر ان الحالة السياسية في كردستان التركية وفي أرمينيا خلال السنوات التي سبقت ثورة تركيا الفتاة كانت متميزة بخاصية ان نشاطات الكرد والأرمن كانت موجهة في آن واحد سواءً ضد السيطرة التركية ام ضد اعمال السلب والنهب الناجمة في اوقات العصيانات الاقطاعية عن نموذج انتفاضة ابراهيم باشا. وهذه النشاطات المشتركة لم تعد حوادث نادرة، بل انها على الأرجح، صارت القاعدة، الأمر الذي يشهد على فشل محاولات السلطات التركية التي قامت بها بعد احداث ساسون ١٩٠٣-١٩٠٤، لأشغال نيران العداء من جديد بين الاكراد والارمن. وانها لحادثة بليغة الدلالة بهذا المنحى تلك التي كان بطلها الزعيم الكردي صفر آغا من ولاية وان. ففي حزيران عام ١٩٠٨، خلال قيام القوات التأديبية التركية بسحق الانتفاضة التي نظمها الشوار الأرمن أي ((اعضاء اللجان)) فان صفر قد انتقل الى جانب الارمن. وبعد معركة طاحنة لاذت القوات التركية بالفرار، وتسنى لأعضاء اللجان الاختفاء بعد هزيمة الترك. ولكن صفر ذاته كان قد اصيب بجرح مميت. وكما افاد المراسلون الصحفيون الروس من اسطنبول، فإن صفر ندم في آخر عبارة له على جرائمه السابقة ضد الارمن (فهو قد قتل بيده ما يصل الى ٣٠٠ شخص) وكذلك فإن صفر لعن اولئك الذين علموه ((عدم الاعتراف بالقوانين الانسانية)). وقامت الحكومة التركية التي ذعرت ذعراً شديداً من هذه الاحداث بأرسال لجنة خاصة وتعزيزات ضخمة الى ولاية وان.

وفي السنوات الاخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني اتضح نهائياً عدم جدوى الحميدية (ولو بأقل مستوى) لاجل أسناد نظام الحكم الاستبدادي، برغم أنهم في اسطنبول لم يجرأوا على الاعتراف بذلك، وظلوا كالسابق، يعتقدون الأمل على الحميدية. فإن الاسلحة التي كان من المقرر ان تعطى للاكراد في اثناء التجمعات التدريبية فقط لم تجمع منهم في الواقع. وبالإضافة الى ذلك فإن السلطات نظمت عمليات بيع بنادق وعتاد الى

الاكرد. واستمرت قوات الحميدية في تنفيذ وظيفتها العقابية البوليسية ضد الارمن. غير ان الغالبية العظمى من الاكرد امتنعوا كالعادة، عن اداء الخدمة المتعلقة بقضاء مدة في الحميدية. ففي قضاء حكاري امتنع اكثر من نصف الاكرد جميعهم عن تقديم الجنود سواء الى الحميدية او كجنود نظاميين. وان التشكيل الرسمي لكل واحد من الافواج الاربعة والستين للحميدية كان قد قلص الى ٤٥٩ شخصا، علماً ان معدل التشكيل الاول للفوج قد بلغ في خريف عام ١٩٠٧، بحسب الاحصاءات الرسمية ٣٧٣ شخصاً لا اكثر. الا ان الفوج لم يكن يضم في الواقع الا اكثر من نصف هذا العدد بقليل.

وبدأت شهرة الحميدية تنقلص باستمرار بين الاكرد، وخاصة بعدما شرعت الحكومة التركية باستخدامها لقمع الانتفاضة في اليمن التي تعرضت القوات الحكومية فيها الى خسائر ضخمة. وعلى سبيل المثال، فان ٤٠ فوجاً من الحميدية كانت قد ايسدت اباداً كاملة تقريباً في اليمن. ولم يرغب الكرد بسفك دمائهم من اجل قضية لا تخصهم تحت قيادة الضباط الاتراك المكروهين. وبين ارضروم والحدود الروسية كان يوجد - بحسب معلومات رسمية - اكثر من ٢٠ الف نفر من الحميدية، الا ان هذا الرقم كان مبالغاً فيه. وهذه القوات كانت تفتقر الى القدرة القتالية.

وكما سبق وذكر من قبل فان العلاقات الكردية الارمنية، بعد سنة ١٩٠٥ لوحظ عليها تحرك ايجابي. وبالإضافة الى ذلك، وكما في السابق بدأت النزعات السلبية المتصلة بنشاط الحميدية والأوساط الاقطاعية الكردية تشير الى نفسها بصورة تدريجية. فتدهورت حالة السكان الارمن الذين ذاقوا مرارة العذاب طويلاً. ولم تتوقف اعمال العنف والسلب والنهب. وفي عدد من المناطق اتخذت اعمال الشغب مستويات خطيرة بالنسبة لأمن الدولة. وواصلت الحميدية تنفيذ وظيفتها في هذا المخطط بصفتها سلاحاً في ايدي الرجعية التركية.

وفي ولاية بيتليس، فأن أعمال القهر التي تقتربها فصائل الحميدية والشركس قد تمدت الى درجة واسعة، بحيث أن سفراء روسيا وانكلترا وفرنسا، وبمبادرة من ايزفولسكي، قدموا مذكرة خاصة الى الباب العالي. وبهذه المناسبة كانت الحكومة التركية قد اضطرت حتى ان ترسل الى بيتليس عدة الورية من الجنود وتبعث لجنة خاصة لتقصي جميع شكاوى السكان ضد الحميدية. الا ان هذه الاجراءات ما اتخذت الا لذر الرماد في العيون.

وفي حزيران ١٩٠٨ وصل الى بيتليس قائد قوات الحميدية الفريق احمد باشا، للنظر في قضية اعمال العنف التي يمارسها منتسبو الحميدية، واستدعى جميع أمري مفارز الحميدية واجبرهم على ان يقدموا له رشوة كبيرة. وبعد ذلك وجد احمد باشا ان شكاوى الارمن كاذبة، والقى في السجن بعدد ممن رفعوا الشكوى.

وجمع ثروات طائلة على حساب السرقات التي يمارسها افراد الحميدية ضد السكان الارمن المغلوبين على امرهم، الرئيس الاعلى للحميدية زكي باشا، بل وحتى شخصيات اسمى منصباً منه. وكما يؤكد شيركوف ((فأن الهدايا النقدية التي يرسلها الاكراد الى ارزنجان حيث يوجد مقر قيادة زكي باشا) تقوم برحلة من هناك نحو البسفور الى دار باشا أعلى مقاماً)).

وكالسابق بقي بدون عقاب السراق والقتلة الذين لم يهربوا السكان المسيحيين وحدهم بل والمسلمين ايضاً في شرق الاناضول، بل وانهم قاموا عدة مرات بعمليات اغتيال ضد الموظفين والعاملين في القوات المسلحة الاتراك. وبالعادة كانوا يحصلون على العفو، الا ان ذلك يكون مشروطاً بأقتصار مجال ((نشاطهم)) ضد الارمن. وهكذا مثلاً تصرفوا مع كاظم بيك ((جلاد)) قضاء موش.

بيد ان محاولات الحكومة للأعتماد على القيادة العليا للحميدية لم تؤد الى تعزيز مواقع الحكومة بين الاكراد. وتعتقد الموقف بصورة موضوعية، شكل خطراً استثنائياً على زمرة السلطان في الولايات الشرقية من الامبراطورية العثمانية. وفي السنوات التي سبقت الثورة اعطى الاكراد من

جديد اشارة عن وجودهم في قلب الامبراطورية بالذات، أي في عاصمة الامبراطورية. ففي بداية نيسان عام ١٩٠٦ كان قد قتل في اسطنبول 'نزعيم رضوان باشا الذي هو احد اعضاء زمرة السلطان الممقوت من قبل سكان العاصمة والبلاد كلها بصفته رئيساً للحماية التركية. وعملية القتل نظمها اعضاء اسرة بدرخان بقيادة عبد الرزاق. وبعد هذه العملية ابعد الى المنفى ٢٥ من وجهاء الاكراد الموجودين في العاصمة وفي القصر الحاكم، وسجن عبد الرزاق وعلي شامل باشا. ومن السجن كتب عبد الرزاق الى عبد الحميد بأنه يأسف لكونه لم تسنح له فرصة قتل ((هذا الشخص المشكوك به جداً)) أي انه يقصد (رضوان باشا). وجدير بالملاحظة ان السلطان لم يجرؤ فوراً على معاقبة الاكراد، اذ خطط في البداية لأبعادهم فقط عن العاصمة. والصدر الاعظم وبعض الوزراء لم يقنعوا عبد الحميد باستخدام العنف ضد الاكراد الا بعد ان عرضوا عليه وثائق عثر عليها بعد التحري في داري عبد الرزاق بيك وعلي شامل باشا، تدل على تخطيط الاكراد لأغتياله هو شخصياً. ونفي عبد الرزاق وعلي شامل باشا الى طرابلس (في افريقيا) حيث احتجزا في قضاء هناك تحت ظروف قاسية جداً.

والانتفاضات الكردية المتواصلة في الولايات الشرقية من الاناضول، وبالاخص المؤامرات التي حاكها وجهاء الاكراد في قلب العاصمة، بعثت الامل الذي راود عبد الحميد طويلاً باستخدام الاكراد لتوطيد النظام. وكانت قد اتخذت اجراءات لتقوية القوات العسكرية البوليسية في كردستان التركية بذريعة ((ضرورة القضاء - بحسب ما ذكر زينوفيف - على الحركة التي بدأت في القرى بين الاكراد)) وتهيأت الحكومة لتنفيذ اعمال انتقامية واسعة ضد وجهاء الاكراد: ففي اسطنبول كان قد اغلق مكتب العشائر الكردية. بيد ان الحكومة لم تسنح لها الوقت لاتخاذ أي اجراء جوهري، لأن ايام الحكم السلطاني المطلق قد اصبحت معدودة.

#### الاضطرابات في كردستان الايرانية

ان الحالة في كردستان الايرانية كانت ايضا بعيدة جداً عن الهدوء. الا ان اكراد ايران بالقياس الى اكراد تركيا كانوا اقل شعوراً بالحكومة المركزية.



وبرغم ذلك فأنهم كانوا هنا يتعرضون للأضطهاد كأقلية قومية. فقد عانى بسطاء اكردا ايران سواء المتوطنون منهم ام العشائر معاناة شديدة من اضطهاد الملاكين الفرس، ومن السلطات المحلية بصورة خاصة، التي تمتعت في هذه الدولة الاقطاعية الضعيفة مركزياً بحقوق لا حدود لها في الواقع في بعض المقاطعات التي منحت لهم من اجل اعاليتهم.

وكانت توجد هناك اسس لأن يكون قسم كبير من الاقطاعيين الاكراد مستائين من حكومة الشاه. فأن القاجارين الذين سيطروا على ادارة الدولة في البلاد لم ينجذوا الى جانبهم وجهاء الاكراد ولم يتقاسموا معهم المنافع التي حصلوا عليها، بذلك المستوى الذي مارسته حكومة عبد الحميد الثاني. ولهذا السبب كانت لدى كثيرين من الاقطاعيين الكرد في ايران ميول قوية نحو تركيا. وقد خرج ف. ف. مينورسكي الذي زار بعض مناطق كردستان الايرانية في جنوب غرب بحيرة اوروميا بالاستنتاج التالي: "يبدى الاكراد تعاطفا مع تركيا. والسبب الرئيسي لذلك: ١- الديانة المشتركة، ٢- كون تركيا ترغب في استخدام المؤهلات الحربية للاكراد الخاضعين لها وارضاء كرامتهم بتسجيلهم في افواج الحميدية، بينما تخشاهم ايران وهي تعامل الاكراد، لافتقارها الى امكانية التحكم بهم والاعتماد عليهم، بريبة مكشوفة، مع نشرها الدساتر ما بين بطون منفردة منهم.

ومن الطبيعي ان الحكومة التركية قد سعت الى استغلال استياء الزعماء الاكراد من طهران لغرض تحقيق خططها البعيدة المرمى في ايران) وسيجيء الحديث عنها مفصلاً فيما بعد). وفي عام ١٩٠٤ اقام والي وان، طاهر باشا علاقات وثيقة مع شيخ شمدینان محمد صادق ابن عبيد الله. وتسلم الشيخ صادق من الحكومة التركية هدية نقدية كبيرة جداً وكذلك بنادق وعتاداً على ان ينقل قسم منها الى زعماء الاكراد في ايران. وفي بداية شباط عام ١٩٠٤ قام الشيخ صادق بأجتياز خطوط الحدود الايرانية، وأقام في منطقة سومايا، أي في باراندوز قلعة صغيرة تنطوي على أهمية استراتيجية كبيرة. واثار هجوم الشيخ صادق قلعة كبيراً لدى القبائل الايرانية، وزاد من موقفها العدائي ضد الحكومة المركزية. وشعرت

بالانزعاج ايضاً السلطات الايرانية التي بدأت توجه على جناح السرعة قوات عسكرية نحو اوروميا بقيادة مجيد السلطاني. بيد ان غياب القوات الحكومية زاد من التهاب الموقف في كردستان الايرانية. وانفراج التوتر قليلاً على خطوط الحدود الايرانية لوقت غير طويل، لسبب وحيد، هو ان صادق قد تشاجر مع الاتراك في نفس الوقت الذي اقتنع فيه بعدم رغبة روسيا دعمه في سعيه لاستعادة الاراضي التي صادرتها الحكومة الايرانية من عبيد الله.

وفي منتصف عام ١٩٠٥ وقعت الاحداث التي سمرت بشدة المسألة الكردية في ايران. ففي السادس من تموز قتل غدرأ في مدينة تبريز المحافظ المحلي الجنرال نظام الدين السلطاني، جعفر آغا زعيم قبيلة هركي من سالماس الذي اظهر عدم خضوعه للحكومة الايرانية. وتم قتل جعفر آغا بطريقة غدر شرقية لا غبار عليها: فهو كان قد استدعي من منطقة جاز حيث يعيش في القلعة التي ابتناها، استدعي لاجراء محادثات ((ودية)) مع محافظ آذربايجان الايرانية. وفي اثناء الاستقبال اطلق عليه النار ضابط من الحماية.

ومقتل جعفر آغا الذي صار رمزاً للمعارضة الكردية في ايران اشار استياءً جباراً لدى جميع السكان الاكراد في البلاد. وهبت انتفاضات الاكراد فوراً في العديد من مناطق كردستان واذربايجان (وخاصة في المناطق المجاورة الى سالماس بل وحتى في اوروميا). وحتى في تبريز ذاتها جرى تبادل لأطلاق النار استمر عدة ايام بين الحاشية المسلحة لجعفر آغا وبين القوات الحكومية. وتحول الى اعداء لدودين لطهران كل من محمد آغا والد جعفر آغا، وشقيقه اسماعيل آغا سمو زعيم قبيلة آفدو. وهرب الاثنان الى تركيا ودخلا في حلف مع زعماء اكراد تركيا وبالدرجة الاولى مع زعماء الحميدية. وسافر محمد آغا مع أسرته الى اسطنبول حيث طمع في حماية السلطان. اما سمو فرغبة منه بالشأ لدم اخيه، وبحصوله على دعم زعيم الحميدية المتنفذ شريف بيك، فقد شن غارات على منطقة خوي، أي سالماس وسرعان ما

تمركز قائداً لقلعة كوتور الموجودة على الارض الايرانية والتي تتمتع بموقع استراتيجي هام. (كانت كوتور مدار جدل قديم بين تركيا وايران).

وكما سنرى لاحقاً فإن موقف سمو لعب دوراً كبيراً في الاحداث التي دارت على خط الحدود التركية الايرانية وفي كردستان الايرانية نفسها.

وفي شهر كانون الاول عام ١٩٠٥ انفجرت في ايران ثورة برجوازية ديمقراطية. ففي جميع المقاطعات الايرانية، وعلى الاخص الشمالية والغربية منها بدأ نضال مسلح بين عصابات الرجعية المسلحة التي يرأسها الاقطاعيون وادارة الشاه من جهة، وبين الشوار (الذين اطلق عليهم صفة فدائيان) من جهة أخرى. واخرطت في هذه الاحداث بصورة طبيعية، القبائل الكردية زيادة عن ان الغالبية منها قد دعمت الفدائيين.

وسرعان ما بدأت، بعد الثورة، مجموعة من القادة الاكراد بتقديم التماسات الى الشاه سميت ((الدستور الكردي))، الا انهم لم ينتظروا جواباً عنها. وبحسب ما يبدو فإن هذه الالتماسات صارت واحدة من اسباب المشاركة الفعالة للاكراد الى جانب الدستوريين في المعارك الثورية التي جرت في شمال غربي ايران. وفي اوروميا التحق الاكراد بالحركة الشعبية التي اذت سنة ١٩٠٦ الى انتقال السلطة الى ايدي أنجومن (المجلس) المؤلفة من النواب الذين انتخبهم الشعب.

وساند الاكراد بفعالية خاصة مؤيدي الدستور ضد خان ماکو وفي منطقة خوي. وفي ربيع عام ١٩٠٧ اندلعت انتفاضة شعبية في ماکو ضد الخان المحلي مرتضى قلي خان اقبال السلطاني الذي اعلن رجعيّاً ونصيراً قاسياً لنظام الرق. وترأس الانتفاضة حفيده عزت خان. وطلب هذا الاخير المساعدة من الاكراد. ورداً على طلبه قام ما يقرب من ٣٠ الف كردي بالتحرك ضد العصابات الرجعية التي شكلها الاقطاعيون وخان ماکو. وبأيعاز من أنجومن تبريز المركزية جهز أنجومن خوي المنتفضين بالسلاح. وزحف الاكراد نحو ماکو، فاضطر مرتضى قلي خان للهرب الى روسيا، وتوجه من هناك بطلب المساعدة من الشاه.

وفي نفس الوقت فإن الحان، سعيًا منه لسحق الانتفاضة الفلاحية التي تسعت في ماكو وهددت بأن تطيح بنظام الرق الاقطاعي في مقاطعات الحانات، حاول استغلال الخلافات القبلية، وبصورة خاصة حارل تأجيج مشاعر قبيلة ميليان ضد شوار هذه القبيلة المعروفة جيداً بتأييدها لحانات ماكو. وقد حالفه التوفيق بذلك جزئياً: إذ أن الشوار اصبوا بعدد من الهزائم، غير أن الشوار بعد حصولهم على دعم الاكراد أبدوا مقاومة صامدة ضد عصابات الحان (في مناطق ماكو وسالماس وساجبلاق).

وحتى صيف عام ١٩٠٨ فقط تمكن مرتضى قلي خان بمساعدة سمكو من سحق الحركة الشعبية وانتقلت الى يده ادارة سالماس وخوي. ولكن الذين فرحوا لانتصاره هم فقط الاقطاعيون والتجار. فأن التذمر والاضطراب استمر يغلي لدى السكان الكادحين من مختلف القبائل في شمال غربي ايران. ان الحركات المعادية للحكومتين في الامبراطورية العثمانية وايران التي قام بها الاكراد خلال مدة هذا البحث، اتسمت اساساً بطابع العفوية، وهي لم تترافق في غالبية الحالات بتقديم مطالب سياسية واضحة المعالم. بيد أن بعض الاقطاعيين الاكراد، بدأوا في ذلك الوقت يطالبون بالحكم الذاتي، وبدعم التدخل التام للسلطات في الشؤون الداخلية للقبائل. وإلى جانب ذلك فإن قسماً منهم اعتمد على المساعدة العسكرية والسياسية من روسيا وقسماً آخر على انكلترا.

وفي تلك الآونة اتخذ ميولاً موالية للروس أقوى الاقطاعيين الاكراد، أي زعيم قبيلة حيدرانلي الذي قدم للحميدية خمسة افواج، وحسين باشا زعيم زليان وسليم باشا وغيرهم. والشيخ محمد صادق، بعدما اشتكى الى نائب القنصل الروسي في أوروميا ضد الحكومة الأيرانية، وبصورة خاصة ضد الحكومة التركية، اعلن (بأن كردستان كلها من بايزيد حتى كرمينشاه، بعدما اضطهروا المضايقات والأبتزاز، ورغبة منهم في التعمير، فأنهم يرغبون في ان يكونوا تحت حماية روسيا او حماية الدول الكبرى في اقصى الحالات)). وكثير من الزعماء الاكراد في تركيا، وخاصة في المناطق الحدودية مع روسيا، والمناطق الحدودية الأيرانية قد سعوا للانتقال الى جانب روسيا. ومن

بين ذلك على سبيل المثال الشخص المعروف بأسم ميرزا اغا النقيب في فوج الحميدية رقم ٣٧، وكذلك رئيس قبيلة تشينويانلي الكردية غير الكبيرة الذي توجه برجاء قبوله وجميع ابناء جلدته في التبعية الروسية وتخصيص راتب تقاعدي له. وقد برّر طلبه بالحرمان الكامل من الحياة المضمونة ومن الأرض في تركيا، وبوجود اكثر من ٢٠٠ اسرة من اقاربه تعيش في روسيا. وكان قد تروس (اصبحوا روساً) كثير من زعماء كردستان الإيرانية.

والتفت الى انكلترا عدد اكثر، من زعماء اكراد ايران. وحاول الانكليز الذين تملقوا انذاك الدستورين الإيرانيين، استخدام القبائل الكردية التي اشتركت في الحركة الثورية، من اجل توطيد مواقعها في كردستان الإيرانية. وبهذه الصورة فأنهم عقدوا روابط مع شيخ قبائل بكزاده الواسع النفوذ (في منطقة ساروجبولاق) بهاء الدين، وأعطوه وعداً بتخصيص راتب شهري له مقداره ١٠٠ تومان اذا ما اخذ التبعية البريطانية واقنع بقبول ذلك جميع اكراد بكزاده. وفي الواقع فأن بهاء الدين رفض هذا الاقتراح الا انه لم يقطع العلاقات مع الانكليز.

وبالنسبة لروسيا وانكلترا فان ايأ منهما لم تقدم دعماً جوهرياً الى الحركة التحررية للقبائل الكردية في تركيا وايران، لأسباب تخص كل واحدة منهما، وسنتحدث عنها لاحقاً بالتفصيل. وغالبية قادة القبائل الكردية، تعبئاً منهم عن طبيعة المصالح الاجتماعية لأوساطهم الاقطاعية الدينية كانوا بعيدين عن فهم المهام القومية الحقيقية للشعب الكردي. وهم في احسن الاحوال قد بالغوا بعامل المساعدة الخارجية، وفي أسوأ الاحوال رفعوها الى غاية بذاتها بصفتها الوسيلة لتحقيق خططهم الأنانية الخاصة. واذا ما تناولنا المسألة الكردية بعمومها، فأنها في هذه المرحلة المذكورة بالذات، قد تعرضت لتعقيدات استثنائية من جراء تداخل عوامل ذات صلة بالسياسة العدوانية لتركيا في كردستان الإيرانية.

بداية التدخل التركي  
في كردستان الايرانية

في عام ١٩٠٥ حلت المرحلة المحتامية في تطور الصراع الحدودي التركي لأيراني الذي دام أربعة قرون. ففي ١٧ آب واستغلالاً منها للجدل حول جمارك لاهيجان، قامت قوات الفيلق السادس التركية بقيادة محمد فاضل باشا المؤلفة من قطعات المشاة وفرسان القوات النظامية (سواري) واكراد الحميدية والمدفعية، بالدخول الى هذه المنطقة. واحتلت هذه القوات عدداً كاملاً من مناطق منطقة ساوجبلاق. اما من بعد ذلك فقد بدأت تحركاً تدريجياً نحو الشرق والشمال.

وبحسب معلومات الصحافة القفقاسية فان عدد القوات التركية قد بلغ ١٢ ألف جندي وضابط (ومن بينهم ٦ آلاف حامل حربة) ناهيك عن الاكراد فأنهم كما يبدو قد شكلوا مع الأتراك في بداية الهجوم ٢٥ ألف نفر، ومن بعد ذلك وصل العدد الى ٤٠ ألف). والسزاع في بدايته لم يثر أي شك بأن حكومة عبد الحميد الثاني عندما نظمت اختراق قواتها لأراضي ايران كانت لديها اغراض احتلالية في المناطق الغربية من هذه البلاد. وتشير الى هذا بصورة خاصة اخبار الجريدة الأرمنية ((نور دار)) عن رسالة السلطان الى جمشيد الملك حاكم ساوجبلاق حيث تضمنت ما يؤكد بأن لاهيجان تعود الى تركيا، وان القوات التركية ستكون بالقرب العاجل في ساوجبلاق التي يجب ان يهيأ فيها مكان اقامة شتوي.

وجر الاثراك الى المناطق المحتلة قوات تغلغلت بعيسداً في اعمدة الاراضي الايرانية. وفي تموز عام ١٩٠٧ قامت مفرزة مؤلفة من قوات تركية نظامية واكراد الحميدية بقيادة ياور باشا باختراق من جهة وان في المنطقة الغربية من اوروميا. ودمر ياور باشا قرب تيرغوار المفرزة الدفاعية بقيادة مجيد السلطاني (وخسر الفرس ٣٥ جندياً وثلاثة ضباط قتلى واكثر من مائة جريح)، واحتل الاثراك مساحات واسعة حول أوروميا، بعد ما نهبت ودمرت عدة بلدات. وحتى نهاية العام سيطر الاثراك على منطقة مياندواب في اعماق كردستان الايرانية، وكذلك احتلوا سردشت وبانه وغيرها من المناطق في جنوب بحيرة اوروميا. واخيراً، وفي نهاية كانون الثاني عام ١٩٠٨ طوقت القوات المسلحة التركية ساوجبلاق (التي احتلتها قبل

ذلك بقليل من الاكراد الموالين لتركيا). وهذه المدينة هي المركز الرئيسي في كردستان الإيرانية. وفي الثالث من شباط دخل الأتراك المدينة إلا أنهم تركوها بعد ثلاثة أسابيع. وهكذا كان للجانب الخارجي الحربي المكشوف للصراع التركي الإيراني في تلك المرحلة أكبر النجاحات التي أحرزها المعتدون الأتراك.

فما الذي حفز الحكومة التركية على اتخاذ هجوم بلا استفزاز على بلاد مجاورة؟ لقد كتبت الجريدة الألمانية ((فرانكفورتر تسايتونغ في شهر ايار عام ١٩٠٦ بأن السبب المباشر للعدوان التركي كان مقتل جعفر أغا الذي بعد تسلمه في بداية عام ١٩٠٦ منصب لواء ولقب باشا، كان قد ارسل الى الحدود الإيرانية، حيث قام مع الزعماء والشيخو الموالين لتركيا بخوض حرب بأسم تركيا ضد الأنصار-الفدائيين في جزء من منطقة كردستان الإيرانية. غير أن هذا، كان بالطبع عبارة عن ذريعة. أما السبب الرئيسي، من وجهة نظرنا، فقد كان السعي من قبل عبد الحميد الثاني، وعن طريق أراضي الغير، لتعزيز مواقعه المتزعزعة، وسمعه، ولحل المسألة الكردية حلا جذريا في نفس الوقت. وبتوجيههم الحركة الكردية في الجانب الإيراني فأنهم، في اسطنبول عقدوا الامل على أنهم سيصرفون الاكراد عن النضال ضد الحكومة التركية وسيغفرون زعمائهم بأمكانية العيش الرغيد في المناطق المحتلة من إيران. وحلم عبد الحميد بتوحيد كردستان كلها تحت سلطته، واخضاع الاكراد كلهم لرقابة صارمة، واستبعاد تأثير أي قوة خارجية عليهم. والسبب الذي له أهمية غير قليلة لهجوم تركيا على إيران كان سعي تركيا لتحسين موقفها الاستراتيجي على الحدود الشرقية الذي ترسخ كموطي، كامل لاقدامها في كردستان حيث أن تلك الحدود قد اخترقتها خطوط مواصلاتها الاساسية التي تربط ماوراء القفقاس الروسية مع تركيا وإيران والعراق. وعلى رأس الجسر هذا الذي هو عبارة عن قلعة جبلية طبيعية مسلحة بالقبائل الكردية، مع افواج الحميدية، ومع القوات المسلحة التركية النظامية سيكون بإمكان هذه القوات ان تصبح قوة رهيبة فائقة.

وبالنسبة للأتراك لم يكن امراً عملياً إقامة ادارة محلية لهم في المناطق الايرانية التي احتلوها، اذ كتب ب. ف. ميللر (وهو في تلك السنوات يُقنصل الروسي العام في اوروميا ومن ثم صار مستشرقاً سوفيتياً ذائع الصيت) قائلاً ((ان ما هو اكثر اهمية هو تعزيز نفوذهم على السكان الاكراد المعارين في المناطق الحدودية من البلاد، وتسخيرهم وفق ما يشاؤون. فأن مسألة الحدود كانت لها وستكون بالنسبة للاتراك طبيعة استراتيجية قبل كل شئ، وان سياستهم كلها لا تأخذ بنظر الاعتبار ايران بل روسيا)). وعلى هذا فأن الاعتداء التركي على كردستان الايرانية هو موجه في نفس الوقت ضد التدابير الروسية.

والوقت الذي اختارته الاوساط الحاكمة التركية لتنفيذ خططها التوسعية على حساب كردستان الايرانية كان ملائماً كما يبدو. فأن روسيا كانت يدها مكبلة في الشرق الاقصى، وكذلك فأن في داخلها كانت الثورة قد اتخذت حالة الغليان. وفي ايران، وهي بدون ذلك في اقصى حالات الضعف من الناحية العسكرية، نضجت ايضاً ازمة ثورية. ولهذا فان الاتراك لم ينتظروا مقاومة جادة لا من جانب روسيا ولا من جانب ايران، واعتمد الباب العالي على حياد انكلترا، المستعدة دائماً للمساعدة على اضعاف مواقع روسيا في الشرق الاوسط، واعتمد الباب العالي ايضاً على تأييد المانيا التي قدمت المساعدة باستمرار للحكومة التركية في جميع افعالها التي تؤدي الى الاضرار بالمصالح الروسية.

وهذا الحساب له ما يبرره الى حد كبير. فان الدبلوماسية البريطانية تعبيراً منها عن اللين اتخذت بالواقع في المراحل الاولى موقف اللامبالاة ازاء الصراع التركي الايراني.

وبحسب أقوال زينوفيف فان السفير الانكليزي في القسطنطينية أوكونور ((وقف موقف عدم اكتراث كامل بالمصالح الفارسية)). ومثل موقف عدم الاكتراث هذا كان لدى ((فورن اوفيس)) وزارة الخارجية البريطانية، وهو ما كان ناجماً ليس فقط عن الموقف المعادي للروس لدى قيادة السياسة الخارجية البريطانية، بل وعن رغبة الانكليز باستخدام التدخل التركي لغرض



سحق الثورة الايرانية. وبحسب معلومات السفارة الروسية في اسطنبول فإن الانكليز، بحكم الاضطرابات في كردستان الايرانية وغياب ((السلطات القانونية))، نصحوا حتى الاتراك بأحتلال ساوجبلاق مؤقتاً. وهذا هو ما تم فعلاً. وفي نفس الوقت فإن الانكليز لم يكونوا غير ضالعين في استثمار الصراع التركي الايراني لتنفيذ خططهم في تركيا ايضاً. فإن السفير التركي في طهران اكد بأن انكلترا كان بإمكانها ان تكون راضية بحسب معلوماته عن الحرب بين تركيا وايران، لأن هذه الحرب ستسهل تنفيذ خططها التوسعية في ايران. وبناء على ذلك فإن عواقب الصراع التركي الايراني مهما كانت فهي مناسبة للانكليز في بداية التدخل التركي.

ولم تقم روسيا في اول الامر بأي شيء للأسباب المشار اليها، لوقف التدخل التركي. والامر الوحيد الذي استطاع المبعوث الروسي في طهران هارتفيغ ان يشير به على الصدر الاعظم (أي رئيس وزراء ايران) هو منع القبائل الكردية من شن الغارات على الاراضي التركية لغرض عدم اشارة الاتراك. غير ان الصدر الاعظم الايراني لم يبد رغبة بالاستفادة من هذه المشورة مستشهداً في ذلك (وهو على حق الى حد كبير) بعجز الحكومة.

اما موقف المانيا منذ بداية النزاع التركي الايراني على الحدود فقد كان موقفاً موارباً، فهو من احد جانبيه كان قائماً على التأكيد بأن المانيا وقفت وراء العدوان التركي أملاً منها في ان توسع عن هذا الطريق نفوذها في غرب ايران. ومن الممكن ان يؤكد هذا الافتراض مقدمات وحقائق محددة هي (تعزيز النفوذ المتصاعدة في الشرق الاوسط للسياسة الالمانية الاقتصادية والعسكرية، وزيادة مستوى نفوذ المانيا في السياسة الخارجية التركية، وجَرمَنَةُ السلطان عبد الحميد الثاني بذاته) وقد اكد تيرمين مثلاً بأن استيلاء الاتراك على المناطق الحدودية كان لصالح المانيا، لأن خط سكة الحديد الذي صممه الالمان في شرق الاناضول لربطه مع طريق بغداد كان من الافضل ان يمر عبر اوروميا ولاهيجان. وفي عام ١٩٠٦ قام نائب القنصل الالمانى في الموصل اندريس بجولة من الموصل الى وان ثم عاد راجعاً عن طريق ايران ومناطق خط الحدود. ((كتب تيرمين يقول-اعتقد ان هذا كان

عميلاً عسكرياً غير مكشوف، أرسل إلى الموصل خصباً لأجل مراقبة عمليات العدوانية التركية بل وكذلك من الممكن لتقديم المشورة)). وبحسب تول تيرمين، فإن نفس هذه الفكرة هي لدى القنصل الفرنسي في ديار بكر، نذي عرف اندريس شخصياً.

وإبلغ عميل روسي عسكري في برلين بأن الضباط الألمان الطوبوغرافيين في الأركان العامة قاموا منذ عام ١٩٠٥ بعمليات استطلاعية سياسية مكثفة في المناطق الحدودية الإيرانية. وبحسب وجهة نظره فإنه لا يجوز أن تؤخذ على محمل الجد تأكيدات فون شيون السكرتير الألماني المخول في شؤون الخارجية حول أن ألمانيا غير متورطة في الأحداث على الحدود التركية الإيرانية لأن ربط خطوط سكك الحديد النمساوية مع التركية عبر قضاء نوفو بازار ((مرتبط مع خطط الأتراك)) أو مع الخطط التي وضعت من أجل الأتراك)) في آسيا الصغرى على الحدود الإيرانية وعلى حدودنا)).

وتبدي البعثة الروسية في طهران نفس الفكرة عن مشاركة ألمانيا. فبحسب معلومات هارتفيغ فإن ألمانيا حاولت منذ بداية عام ١٩٠٧ الدخول كوسيط في الصراع الحدودي بين تركيا وإيران. وأعطى السلطان مرافقة مشروطة فقط على ذلك. وعن ذلك بدأت الدبلوماسية الألمانية تشجع بكل الوسائل التدخل التركي اعتماداً منها على أن إيران بعدما ستقتنع بعدم جدوى شفاعته روسيا وانكسرت فأنها ستلتفت إلى ألمانيا رجاء تدخلها كوسيط.

وتنبغي الإشارة إلى أنهم نظروا إلى وجهات النظر هذه في بطرسبورغ آنذاك نظرة ثقة.

يبدو أنه توجد رواية أخرى تتعلق بدور ألمانيا في الصراع التركي الإيراني الحدودي. وكان زينوفيف مؤيداً أيضاً لهذه الرواية المعارضة حيث كتب بهذا الشأن إلى وزارة الخارجية يقول ((إن الافتراض بأن الألمان كأنما يؤلبون الأتراك نحو الاحتلال لا يستحق الاعتبار بحسب رأيي)). ولكن دلائل خطيرة الشأن لصالح وجهة النظر هذه عرضت في أحدث بحث كتبه مارتين.

وبناء على رأي هذا المؤرخ فإن مما لا شك فيه انه قد تكونت في شارع  
وليهايم شتراسا (وزارة الخارجية الألمانية) رغبة طبيعية لاستغلال النزاع  
التركي الايراني عاملاً لأحداث تأزم مابين انكلترا وروسيا في ايران.  
وبالاضافة الى ذلك فإن العدوان التركي لم يعد فقط مصدراً ((لخلافات جديدة  
بين تركيا وروسيا)) بل وانه ((خلق مناوأة بين تركيا والمانيا)) والدليل  
القاطع الاكيد، رد فعل الصحافة الألمانية. وبحسب حجم توسع مناطق  
الاحتلال التركية وعمق الصراع، فإن نغمة كثير من الصحف الألمانية المتنفذة  
صارت اكثر عداءً لتركيا. وفي اواخر شهر كانون الاول عام ١٩٠٥ كتبت  
جريدة ((هامبورغر نايريهتين)) بأن التدخل التركي سيمنع انكلترا وروسيا  
الحجة للتدخل. وبعد مرور شهرين على ذلك اشارت هذه الجريدة نفسها الى  
ان الموقف على الحدود التركية الايرانية يصبح اكثر تشوشاً. وكانت  
جريدة ((هامبورغر نايريهتين)) و((فرانكفورتر تسايتنغ)) وغيرهما قد  
اعارت الانتباه عدة مرات، الى انه في حالة استمرار زحف القوات التركية  
فإن انكلترا سيكون بإمكانها احتلال الاراضي الايرانية والعراقية المحاذية  
للخليج الفارسي. اما روسيا فستحتل المناطق الشمالية من ايران. ودعت  
هاتان الجريدتان والجرائد الألمانية الاخرى، الى تدخل الدول الكبرى لغرض  
وقف الصراع. وكان الرجاء الذي وجهته الحكومة الايرانية في ٢٩ كانون  
الاول عام ١٩٠٥ بشأن طلب المساعدة من روسيا وانكلترا والمانيا ضد تركيا  
قد وضع المانيا في ((موقف حساس)) لأنها كانت تعتبر حليفاً عملياً للباب  
العاللي غير انها كانت ملزمة بموجب معاهدة بطرسبورغ مع ايران سنة  
١٨٧٢ بالتصرف كوسيط في حالة دخول ايران حرباً مع دولة ثالثة.  
وبالنسبة لألمانيا فإن ما هو اكثر اهمية من ضرورة تطبيق التزامات  
المعاهدة هو تعزيز مواقعها السياسية في طهران، لانها في هذا الوقت  
بالذات حصلت على امتياز تأسيس بنك وخط سكة حديد في ايران. وهذا  
الامتياز سيسمح للالمان بالدخول في منافسة جادة مع انكلترا وروسيا في  
هذه البلاد.

وتلخيصا لما قيل فإنه ينبغي التخلي عن تقدير وحيد الطرف للموقف الألماني، فإن الوضع الذي نشأ عقب الاحتلال التركي في إيران قد أوحى إلى برلين بالخطر. إلا أن الألمان توقعوا بالإضافة إلى ذلك أن من الممكن أن تأخذ الأحداث هناك اتجاها ملائما بالنسبة لألمانيا.

وتميزت بصورة خاصة من جميع النواحي الدبلوماسية الألمانية. ففي مجرى النصف الأول كله من عام ١٩٠٦، توجهت الدول الكبرى نحو كل من تركيا وإيران بنداء للجلوس حول مائدة المفاوضات. وإلى جانب ذلك فإن السفير الألماني في تركيا المارشال فون بيبيرشتين تعاون في وقت واحد مع زميليه السفيرين الروسي والانكليزي، بيد أن موقف ألمانيا في الواقع كان موقفا خاصا. فإن الدبلوماسيين الألمان في طهران واسطنبول أصغوا بتعاطف إلى شكاوى الفرس، ولم ييخلوا بوعود المساعدة اعتمادا منهم على التظاهر بالفرسنة ليلعبوا في إيران لعبة سياسية كبيرة. وبحسب قول مارتين فإن المارشال فون بيبيرشتين، تعبيرا منه عن مصالح الصناعيين الألمان رأى بأن خلافات الحدود، بإمكانها أن تثمر عن فائدة لألمانيا وإنها ((تستحق المجازفة بأزعاج السلطان لغرض الحصول على امتيازات في فارس. وبأستطاعة ألمانيا الحصول على منافع كبيرة بوقوفها موقف الحكم الوسيط)). بيد أن الوساطة الألمانية لم تجلب لإيران أية فوائد بتاتا، وذلك لأن الألمان لم يسعوا أبدا إلى لجم المعتدي، بل إلى الحيلولة دون أن تستطيع روسيا وإنكلترا استغلال الصراع لصالحهما. وبحسب معلومات زينوفيف فإن المارشال قام في آذار عا ١٩٠٦ بتقديم رسالة إلى الباب العالي حول ضرورة التنازل في الخلاف الحدودي مع إيران، لأن الاحتلال التركي قد يهيج الشيعة في ولايتي بغداد والبصرة إلى جانب إيران وهو ما يمكن أن تستفيد منه إنكلترا لتعزيز مواقعها في العراق. وقبل ذلك أجرى المارشال محادثات مع عبد الحميد. والسفير الألماني في توجيهه لأهتمام السلطان للعواقب السيئة الممكنة عن صراع الحدود، نصح بأقامة تفاهم متبادل مع إيران، ولم ينصح بالهروء إلى تحكيم دولة كبرى ثالثة. وكذلك فقد وجه المارشال نصيحة إلى السفير الإيراني في اسطنبول بعدم الالتحاق على جلاء القوات التركية بأعتبر

ان طلب الانسحاب قد يفسر بأنه تجريح ((الكبرياء)) الاتراك. واوصى تشيرشكي احد الرؤساء المسؤولين في وزارة الخارجية الالمانية اوصى المارشال بعدم المشاركة في الوساطة (التي كما يبدو ان المارشال سعى اليها) واوصاه بالتقيد بنصائح فقط ((غير ملحة)) وذلك من اجل عدم اثاره شكوك روسيا وانكلترا بأن ((المانيا تنوي لعب دور سياسي في فارس))<sup>٥</sup>.

ومن الطبيعي ان السلطان ازاء مثل هذا الموقف الالمانى المانع وغير المعارض للدول الكبرى الاخرى بإمكانه ان يسمح لنفسه ليس فقط بتجاهل جميع النداءات لضبط النفس وغيرها من النصائح الملحة المشابهة بل وان يقف موقف التحدي منه. فمثلا بعد قليل من ذلك أي في بداية ايلول عام ١٩٠٧ اقترح الالمان وساطتهم على الاتراك لغرض تسوية ((سوء التفاهم)) على الحدود تسوية سلمية، ولأجل الحيلولة دون تدخل الدول الكبرى التي لها مصالح حيوية في فارس. ورد الباب العالي بأنه سيقبل الوساطة الالمانية فقط بشرط اعترافها بحقوق تركيا في ويزين ولاهيجان وببسييف ومرجان وبعض النقاط الحدودية الاخرى.

وعلى ضوء سياسة الدول الكبرى يبدو طبيعياً تماماً انهيار المحادثات حول مسألة الحدود التي جرت بين تركيا وايران في سولدوز في صيف وخريف عام ١٩٠٦. غير انه كان هناك سبب آخر جوهري تماماً فرضه عدوان السلطنة التركية في خلال ذلك الوقت المذكور. ويتلخص هذا السبب في الحقد الذي يكنه السلطان عبدالحميد الثاني وزمرته للحركة الديمقراطية الثورية في ايران وفي الخشية من زحف هذه الحركة على تركيا. فبناء على معلومات المصادر الدبلوماسية الالمانية فإن السلطان عبدالحميد الثاني في حديثه مع السفير الايراني عارف الدولة، عبر عن فزعه الكبير من نجاحات الثورة في ايران واقترح تقديم مساعدته بالمال والسلاح الى الشاه. ورفض الشاه محمد علي هذا الاقتراح تحسباً من ان تمتعض روسيا من ذلك. غير ان كلاً من الشاه والسلطان عقدا، كما يؤكد مارتين، اتفاقاً سرياً يهدف الى الحيلولة دون اقامة نظام برلماني في ايران. وزيادة على ذلك واستناداً الى المصادر

للمانية فأن الشاه كان معارضا لتسوية نزاع الحدود بين تركيا وايران لأن هذا يصرف انظار شعبه عن القضايا الداخلية.

وعن العلاقات الوثيقة للمتدخلين الاثراك في ايران مع المؤامرة المعادية لنشورة المتفق عليها بين السلطان والشاه، تتحدث ايضا انباء صحف ذلك الزمن. فقد كتب مراسل جريدة ((صحيفة تفليس)) يقول ((تشن تركيا نضال ضد الدستور الفارسي... فهي، وكما كان ينبغي ان يكون منتظرا قد بدأت تنشر البلبلة بين اكراد ايران، وتجرات على ارسال قواتها المسلحة لى فارس لغرض ان تخلق عن هذا الطريق تعقيدات جديدة وتصرف الانتظار عن الحركة الدستورية)). وهكذا كتبت مؤكدة صحف تركيا الفتاة ((شوران اومت و"سنجق" وغيرها)). وعلى سبيل المثال فأن جريدة "شوران اومت" كتبت بان عبد الحميد قد اقنع مظفر الدين شاه بعدم المصادقة على الدستور. ولعدم توصله الى هذا الغرض ((بواسطة النصائح الودية، فأن السلطان قرر تحقيقه بطريق آخر هو اشارة مشكلة الحدود على المسرح)). وظهرت ايضا اخبار، بأن فكرة التدخل التركي قد ولدت ليس في اسطنبول بل في طهران. فأن الصحيفة الاذربيجانية ((تازا غايات)) التي صدرت في باكو قالت بأن عارف الدولة افزع الباب العالي من نجاحات الحركة الدستورية في ايران، ومن امكانية ظهورها في تركيا فاستدعى عن هذا الطريق تركيا الى القيام بتدخلها. واستنادا لرأى ايشين مراسل جريدة ((صحيفة تفليس)) فأن ((ما بين الخلاف على الحدود التركية الايرانية وبين المشلين الفرس في القسطنطينية لا يوجد أي شيء مشترك)) غير انه يعترف بأن المشلين الرسميين الايرانيين في العاصمة التركية يتمتعون ((بعلاقات صداقة مع الشخصيات التركية ذات النفوذ)). وبالاخير فأن جريدة ((جبل المتن)) الصادرة في كلكتا عبرت عن الرأي القائل بأن حكومة الشاه اغمضت متعمدة عينيه عن الاحداث على الحدود التركية الايرانية وعن تحركات القبائل الكردية، وغرضها من ذلك نزع الثقة من المجلس.

وفي خططها التوسعية على حساب ايران اعتمدت زمرة عبد الحميد، على جر القبائل الكردية سواء في تركيا ام في ايران، الى هذه الخطط. وقد تحقق جزء من هذه الخطط. فأن السلطات التركية استغلت بذلك ذلك الواقع المتمثل بأن نفس تلك القبائل الكردية (البيكزادة والهركي والشكاك وغيرها) قد عاش جزء منها في ايران وجزء في تركيا، وقامت بأرتحالات موسمية كانت نتيجتها ان انتقالات جماعية للاكراد من جانب الى آخر قد صارت ظاهرة عادية. وكذلك فقد صارت ظاهرة مألوفة ايضا النزاعات والصراعات من اجل المراعي واماكن الحل والترحال، وذلك فيما بين القبائل التركية والايرانية. وامتلك الكثير من التجار والاقطاعيين الاتراك اراضي حتى في ايران (ومثال ذلك ابن عبيد الله الشيخ عبدالقادر من شمدينان او الشيخ امين من تاوران). ولهذا فأن الاتراك لم يواجهوا صعوبة كبيرة في استشارة القبائل الكردية للهجوم على الاراضي الايرانية وكذلك في زج هذه القبائل في صراع ضد بعضها البعض اذا كان ذلك في صالح تركيا.

وعقدت آمال محدودة ايضا على الحميدية. فمنذ الاسابيع الاولى بعد بداية التدخل كانت قد اتخذت اجراءات حول تعبئة الحميدية وحشدها على طول الحدود الايرانية. واصطدمت القيادة التركية في الواقع بهذا الصدد بصعوبات كبيرة. فمن اجل الزحف على ويزني استطاعوا جمع ما لا يزيد على ٥٠٠ نفر، ولكنه حتى هؤلاء اعلنوا بأنهم سيتفرون الى بيوتهم اذا لم يوفروا لهم جميع الضروريات اللازمة. غير ان السلطات بذلت جهدها لأشتراك اكبر عدد ممكن من الحميدية في الحملة على ايران. وصدر الامر الى قائد الفيلق الرابع بأرسال اربعة افواج الى ويزني واربعة افواج الى بيسيف وذلك من قوات الحميدية. وفي تموز عام ١٩٠٦، وبأمر من اسطنبول دخل فوجان من الحميدية الى منطقة ويزني. وفي نفس الوقت صدرت الاوامر بالتحرك من الموصل نحو الحدود الايرانية الى ثمانية افواج مشاة نظامية وسبعة افواج من الحميدية. ووزعت على هذه القوات ١٥ الف بندقية وغيرها من التجهيزات. وفي نهاية عام ١٩٠٧ امر السلطان بأن تستعد

ولاية وان بتعبئة ١٨ فوج حميدية اضافة الى الافواج النظامية والريفي اي الاحتياط.

بيد ان القوة الضاربة الاساسية للمتدخلين الاتراك في غرب ايران لم تكن القوات النظامية ولا حتى قوات الحميدية بل القبائل الكردية ((غير المنظمة)) التي قادها البكوات المواليون للاتراك. وهذه بالذات كانت مخططات حكومة السلطان حيث ان استخدام القوات النظامية استخداماً واسعاً بوسعه ان يؤدي الى حرب سافرة مع ايران والى تعقيدات ثقيلة مع روسيا وانكلترا.

ومنذ عام ١٩٠٦ فأن فصائل الاكراد المجهزة بالسلاح التركي وقوات الحميدية كانت تخرق الحدود بانتظام، وتشن الهجمات على المناطق المأهولة الواقعة الى الغرب من بحيرة اوروميا. وفي خلال ذلك كان السكان المسيحيون بصورة خاصة يعانون اشد المعاناة.

واعارت الحكومة التركية اهتماماً رئيسياً الى الاثوريين الايرانيين لجرهم الى صفها وخاصة الاقطاعيين الكبار منهم. ونجح العملاء الاتراك في شراء ذمم زعماء العشائر الكردية مثل مامش وازرا ومنكور واقناعهم بالاعتراف بالسلطان التركي كخليفة. وفي ربيع سنة ١٩٠٧ اعلن البكوات الاكراد في مناطق سردشت بأنهم بصفتهم من مذهب السنة يعترفون بتبعيةهم الى السلطان التركي فقط، وانهم طلبوا ارسال قوات تركية. ولم يلبث عبد الحميد طويلاً على هذا الالحاح، فأصدر الامر فوراً الى قائد الفيلق السادس لاحتلال سردشت. وبنفس هذا الاسلوب بالدقة، تصرفت القبائل الكردية في بانه وهي قبائل تشيخريك واوشنو وسومايا. وقد طردت هذه القبائل الموظفين الايرانيين واخذت التبعية التركية وتوجهت بدعوة لارسال القوات التركية.

وبحسب مقدار عمق الازمة السياسية الداخلية التي ادت الى اشتداد الفوضى في ادارة الدولة، وبصورة خاصة الى شلل الادارة المحلية في المناطق الشمالية الغربية من ايران، فأن الاتراك زادوا نشاطهم لاستمالة اكراد ايران لتنفيذ خططهم التوسعية على حساب كردستان الأيرانية. وتحولت مناطق



الحدود الإيرانية الى منطقة فوضى شاملة حيث سيطرت بلا رقابة فصائل الاكراد التي البها الاتراك والتي واصلت ممارسة الارهاب ضد السكان المحليين. وزحفت القوات التركية على اثر الاكراد ، وهي تشجعهم على ممارسة العنف وتقبل منهم في التبعية التركية قبائل كاملة. وهكذا حصل في ضواحي وان ، حيث امتنعت ١٤٢ قرية عن الاعتراف بتبعيةها الى الشاه.

وتحدث العملاء الاتراك علنا عن نوايا تركيا لأحتلال كردستان الإيرانية وخانية ماكو. ولهذا الغرض بالذات كان قد صدر في اسطنبول فرمان لأستمالة جميع اكراد ايران، ومهما كان الثمن الى جانب تركيا.

وفي خريف عام ١٩٠٧ انتقل الى جانب الاتراك زعيما قبائل مانغالي، وهما الشيخان بايزيد اغا وبابير اغا. (ورجالهم ٤-٥ الاف فارس) وقد اعلنا عن انضمام منطقة ساوجبلاق كلها الى تركيا (وهي المسماة كردستان موكران). وجرى طرد محافظ ساوجبلاق، حيث ان الاكراد قد وضعوا المدينة في طوق من الحصار عمليا. وكانت السلطات المحلية عاجزة عن فعل أي مما من شأنه ان يحمي حياة سكان المناطق المجاورة وأموالهم. واعلن بايزيد اغا صراحة الى وجهاء موكرى بأنه مرسل بأمر من السلطان التركي، وهو يستعد للزحف سريعا الى الامام نحو مياندوآب لأستلام ادارتها بأسم تركيا. وغالبية اعيان موكري وقادتها من الاكراد انتقلوا الى صف تركيا. وكما كتب القنصل الروسي بوخيتونوف في تبريز يقول ((يبدو ان الاتراك يمارسون تنفيذ حلمهم حول احتلال كردستان كلها)).

وكانت الميول قوية نحو تركيا بين الاكراد السنة المستائين من حكومة الشاه، من جراء الضغوط المذهبية الدينية. وفي بعض الحالات اشعل الاتراك عن قصد، صراعا من العداء بين الاكراد السنة والشيعية، لأجل ان تكون في ايديهم بأستمرار، الحجة للتدخل في القضايا الداخلية أئلمحلية بذريعة استعادة النظام.

وقام القناصل الاتراك باعمال تخريبية شديدة بكردستان الإيرانية، وبالأخص بين الوجهاء المحليين (مع العلم انه ليس من المعتم ان يكونوا من الاكراد)، وكذلك بين اشراف رجال الدين من الطائفتين السنية

الحدود الإيرانية الى منطقة فوضى شاملة حيث سيطرت بلا رقابة فصائل الاكراد التي البها الاتراك والتي واصلت ممارسة الارهاب ضد السكان المحليين. وزحفت القوات التركية على اثر الاكراد ، وهي تشجعهم على ممارسة العنف وتقبل منهم في التبعية التركية قبائل كاملة. وهكذا حصل في ضواحي وان ، حيث امتنعت ١٤٢ قرية عن الاعتراف بتبعيةها الى الشاه.

وتحدث العملاء الاتراك علنا عن نوايا تركيا لأحتلال كردستان الإيرانية وخانية ماكو. ولهذا الغرض بالذات كان قد صدر في اسطنبول فرمان لأستمالة جميع اكراد ايران، ومهما كان الثمن الى جانب تركيا.

وفي خريف عام ١٩٠٧ انتقل الى جانب الاتراك زعيما قبائل مانغاليي، وهما الشيخان بايزيد اغا وبابير اغا. (ورجالهم ٤-٥ الاف فارس) وقد اعلنا عن انضمام منطقة ساوجبلاق كلها الى تركيا (وهي المسماة كردستان موكريان). وجرى طرد محافظ ساوجبلاق، حيث ان الاكراد قد وضعوا المدينة في طوق من الحصار عمليا. وكانت السلطات المحلية عاجزة عن فعل أي مما من شأنه ان يحمي حياة سكان المناطق المجاورة وأموالهم. واعلن بايزيد اغا صراحة الى وجهاء موكرى بأنه مرسل بأمر من السلطان التركي، وهو يستعد للزحف سريعا الى الامام نحو مياندوآب لأستلام ادارتها بأسم تركيا. وغالبية اعيان موكري وقادتها من الاكراد انتقلوا الى صف تركيا. وكما كتب القنصل الروسي بوخيتونوف في تبريز يقول ((يبدو ان الاتراك يمارسون تنفيذ حلمهم حول احتلال كردستان كلها)).

وكانت الميول قوية نحو تركيا بين الاكراد السنة المستائين من حكومة الشاه، من جراء الضغوط المذهبية الدينية. وفي بعض الحالات اشعل الاتراك عن قصد، صراعا من العداء بين الاكراد السنة والشيعة، لأجل ان تكون في ايديهم بأستمرار، الحجة للتدخل في القضايا الداخلية ألمحلية بذريعة استعادة النظام.

وقام القناصل الاتراك باعمال تخريبية شديدة بكردستان الإيرانية. وبالأخص بين الوجهاء المحليين (مع العلم انه ليس من المعتم ان يكونوا من الاكراد)، وكذلك بين اشراف رجال الدين من الطائفتين السنية

والشيعية، أي بين العلماء والمجتهدين. وبالنتيجة فأن بعض المجتهدين في سقر وسنة صاروا يؤيدون الخطط التركية في كردستان الايرانية، الامر الذي ثار فزعاً كبيراً لدى السلطات في طهران.

وفي المناطق المحتلة (كما في ضواحي دشت اباد مثلاً) وزع الاتراك لاراضى على اصدقائهم الاقطاعيين. وهكذا حصل على هبات واسعة من لاراضي ابن محمد صادق، الشيخ محمد تاغي وكثير من كبار الملاكين في كردستان موكرى.

وفي النصف الاول من سنة ١٩٠٨ وصلت العمليات العدوانية التركية في غرب ايران الى ابعاد واسعة. ففي نهاية شهر ايار، وفي خلال زحف القوات التركية على ضواحي سالماس وسوماي جرى خلال اسبوع واحد فقط احراق ٢٨ قرية وكنيسة واحدة. وقد كتب ايزفولسكي يقول ((ان الاتراك يتنصلون من مشاركتهم في اعمال الاساءات الكردية، الا ان من المشكوك فيه انهم لم يقوموا ولو بتشجيع غير مباشر للاكراد، ذلك لأنهم، أي الاتراك، يملكون في المنطقة قوات كبيرة تجعل من السهل عليهم السيطرة على الاكراد)). واكتسحت فصائل اكراد الخانات اكتساحاً كاملاً منطقة باراندوز، وهو ما كان قد حصل بتشجيع واضح ان لم يكن مباشراً من القيادة التركية. فقام سكان المنطقة المجاورة لأورمية بأرسال برقيات الى مختلف مناطق البلاد وصفوا بها اعمال المحتلين المعيبة وضمنوها طلبات بالمساعدة.

وعلى هذا النمط فأن الاتراك، اذا كانوا قد مارسوا ازاء القبائل الكردية اساليب التملق والرشوة والوعظ وما شابه ذلك، فانهم مارسوا ازاء السكان الاخرين ومنهم المسلمين مختلف انواع الارهاب والعنف لاشاعة الخوف بين السكان المحليين واجبارهم على القبول بالاحتلال التركي بدون قيد ولا شرط.

واشاع الاتراك بين سكان كردستان الايرانية كمسعى منهم لأستمالة الاقطاعيين الاكراد المحليين الى جانبهم، اشاعوا كل ما يخطر على البال من الاشاعات المختلفة من قبيل ان تركيا قد اعلنت الحرب على روسيا الا انها، أي روسيا، اخذها الذعر من التحدي فطلبت العفو ووعدت بعدم

التدخل في الشؤون التركية وكذلك اشاعة عن اعتقال القناصل الروس في ايران وغيرها. وفي نفس ذلك الوقت فأن المبعوثين الاتراك مارسوا نشاطا فعلا بين تلك القبائل الكردية التي لم تؤيدها في البداية وبالأخص بين السكان الحضريين، لأكره السكان، وبالدرجة الاولى، لأكره الاكراد على ابداء الرغبة كتابة بالانتقال الى التبعية التركية، (او ما يسمى بالاستجارة)، وعند ابداء الرضا يهددونهم بالانتقام. وفي ضواحي اوروميا اضطرت اكثر من عشرين بلدة الى طلب الاستجارة من الاتراك. وقد كتب مراقب روسي يقول ((عند احتلال أي مركز فأن ضباط المفارز يعلنون للسكان بأنهم من التبعية التركية وملزمون بأطاعة اوامر السلطات التركية، يعلنون فوراً عزل جميع الشخصيات الرسميين من الفرس سواء من كان مدير جمارك او ملا مشهور او خان. وتنتقل بدلات ايجار الاراضي الى القادمين المحتلين الجدد، او ان تبقى الاراضي بيد اصحابها القدامى لقاء اجور باهظة بحيث انهم سيحاسبون في المستقبل امام السلطة التركية. وان يستسلم الجميع بدون قيد او شرط الى المنتصر)). وليس من النادر ان المحتلين، كما قال احد اكراد موكري لنائب القنصل الروسي تشيركاسوف في اوروميا ان الاتراك قد اجبروا السكان المحليين بالقوة على امضاء وثائق وكأنها تشهد على الحقوق القديمة لتركيا في بعض الاماكن من مناطق الحدود التي تعود الى ايران.

وجعلت اعمال العنف والنهب التي رافقت الغزو التركي لكردستان الايرانية بعض الاقسام من السكان المحليين، يقفون بوجه تركيا، وبالأخص المسيحيين منهم، ولكنهم ليسوا في ذلك وحدهم. وقد كتب تشيركاسوف يقول ((ان السكان في المناطق التي زرتها، ومن ضمنهم الاكراد مستأزرون من الاتراك، ويقولون بأنهم من التبعية الفارسية...)). وجرى تثبيت مثل هذه الحوادث، عندما انتقل كثير من اكراد تركيا الى ايران ليس من اجل السرقه، بل خشية من الحرب بين روسيا وتركيا، ولعدم رغبتهم في تجنيدهم للحرب. ولكنه في المرحلة الاولى من العدوان التركي، فأن غالبية سكان كردستان الايرانية، وخاصة الاكراد، اما انهم بقوا غير مباينين، واما ساعدوا الاتراك مساعدة فعالة. وهذا هو السبب في تحرك الاتراك داخل كردستان

لايرانية يمثل هذه السهولة. فأن دشت بيل جرى احتلالها بمفرزة من ستين شخصا فقط. اما اشنوية فقد احتلها خمسة عشر نفرا. وكتبت جريدة ((مشاك)) ان الأتراك كان بإمكانهم ان يعتمدوا على ٥٠ الف فارس ر ٢٥ الف مشاة من اكراد ايران. ومن المجدير بالذكر ان القيادة التركية طمأنت الى اكراد ايران الذين لم تبلغ الافكار القومية بينهم، في ذلك الوقت مستوى كافيا من التطور، اكثر من اكراد تركيا بل وحتى الحميدية. وقد اظهرت الحميدية ((خيبة أمل)) ليس على اراضيها فحسب بل وفي ايران ايضا حيث انها دخلت في علاقات في بعض الاحيان مع الشوار المحليين.

وتفسير ذلك يجب البحث عنه في عدم الثقة الكامل بسلطة الشاه في كردستان الايرانية خلال مدة هذا البحث، وعلى الاخص في اعوام الثورة، حتى انخست سعة طهران هنا الى الحضيض. فأن الأتراك الذي مورس ضد القبائل الكردية وزعمائها في عشية الثورة قد عمقت الاستياء لدى السكان الاكراد ضد طهران. وكتب زينوفيف استنادا منه على خبرة مكوشه سبع سنوات مبعوثا في طهران بأن الفوضى بين اكراد ايران كثيرا ما اثارها ((عدم معاقبة السلطات الفارسية وجشعها)).

واخيرا فأن الأتراك كادوا في تصرفهم ان يكونوا في البداية وكأنهم يقومون بدور ((المحررين)) الامر الذي سهل عليهم كثيرا تحقيق خططهم الاحتلالية.

ولعدم قدرة حكومة طهران على مقاومة المحتلين الاتراك والاعمال التخريبية للاتراك بين الاكراد، فانها مزقت نهائيا بذلك هيبتها في كردستان الايرانية. وما تجدر ملاحظته ان احد المجتهدين عندما اقترح في المجلس اعلان الجهاد ضد تركيا، فأن جميع النواب قد سخروا من هذا الاقتراح مشيرين الى عدم وجود السلاح والقوات المسلحة النظامية. وفي شهر نيسان عام ١٩٠٨ طالب المجلس رغم ذلك، من الوزراء بأخذ أشد الاجراءات الفعالة ضد المحتلين في منطقة اوروميا. الا ان الحكومة لم تستطع ان تظهر عجزها الكامل فقط. وحاول محافظ اذربيجان الامير فرمان

فارما، ابن عم الشاه، حاول في الواقع ابداء المقاومة ضد القوات التركية واقامة سلطة الحكومة في منطقة ساوجبلاق. وفي نهاية عام ١٩٠٧ تحرك هذا مع مفارز غير كبيرة نحو ساوجبلاق، بعد ان تسلم مقدما من بنك الخصم والتسليف الروسي في فارس سلفة بمقدار ٥ الاف تومان. ومن دون ان يتجرأ فرمان فارما على انزال ضربة بالقوات التركية التي تتفوق عدة مرات على قواته فقد وجه اعماله العنيفة ضد الاكراد، وبالأخص ضد السنة منهم. ان الحجم الكبير لأعمال المحافظ المحرقاء ادت فقط الى غضب الاكراد المحليين، وعززت بينهم المعارضة لحكومة الشاه، وصارت مفيدة للاكراد. وحصلت الحكومة التركية على ما يؤولها من الاسس، لألقاء الذنب كله على فرمان فارما، عن جميع التصرفات المعيبة التي حدثت في ساوجبلاق، ولمحاولة تبرير ضرورة تدخلها بالقوة في القضية الايرانية. وفي اعقاب ذلك انسحب فرمان فارما الامر الذي بدد نهائيا الامل لدى السكان المحليين، بقدرة حكومة الشاه على حمايتهم من جور الاتراك.

غير انه على الرغم من النجاحات الاولى التي حققها عبد الحميد في سياسته ازاء كردستان الايرانية، الا انه بالرغم من ذلك قد اخطأ في الحساب. فهو اساء تقدير قدرة روسيا وعزمها على الدفاع عن مصالحها في المناطق المجاورة لما وراء القفقاس، وعن ذلك الموقف الجديد الذي تشكل في الشرق الاوسط على ضوء التقارب الانكليزي الروسي وتشكيل حلف الوفاق-انتانت.

#### تدخل دول حلف الوفاق (الانتانت)

في عام ١٩٠٧-١٩٠٨، أي في اوج اشتعال التدخل التركي تماما، توطدت الارضات الدولية والداخلية لروسيا القيصرية نسبيا (كالأستقرار في الشرق الاقصى، وسحق الثورة، وقرض فرنسي بمقدار ٢,٥ مليار، والاتفاقية الانكليزية الروسية الموقعة في ٣١ آب عام ١٩٠٧). وتحررت ايدي روسيا لتقوم بنشاط اشد قوة في الشرق الاوسط وعلى الاخص في كردستان. وما يتعلق بأنكلترا فأنها اضطرت ايضا في نهاية المطاف الى التخلي عن موقف المراقب عن كשב في الصراع التركي الايراني. والى جانب ذلك فأن الحكومة

بريطانية تماشا منها ليس بمقدار رغبتها في مساعدة حليفها الجديد بل تنار خشيتها من ان يؤدي التدخل التركي الى خدمة مصالح المانيا ويقود الى توطيد السيطرة التركية على الاكراد القاطنين في تلك الديار التي كان يبا النفوذ البريطاني اقوى (كالعراق وجنوب غربي ايران)، وبالأخير بقدر ما يضعف حكومة الشاه، الامر الذي سيعرض مصالح الامبريالية البريطانية الى الخطر الشديد.

وحتى نهاية عام ١٩٠٧ لم تتخذ انكلترا ولا روسيا، للأسباب المذكورة نفا أي اجراء فعال بصدد الصراع التركي الايراني. والسفيران الروسي في انكلترا وقناصلهما في تركيا وايران ارسلوا الى حكومتيهم اخبارا مخففة بالفرع حول تطور الاحداث، غير انه لم يحصل لا في بطرسبورغ ولا في لندن أي رد فعل مناسب بالشكل المطلوب عليها. فالحكومتان الروسية وبريطانية لم تردا بشيء على انهيار اعمال لجنة الحدود التركية الايرانية التي انعقدت في سولدوز سنة ١٩٠٦.

وبعد عقد الاتفاقية الانكليزية الروسية في ٣١ آب عام ١٩٠٧، فأذن هاتين الدولتين كليهما اظهرتا الاهتمام بتصفية الخطر التركي في كردستان. وبدأوا على جناح السرعة في وزارة الخارجية في بطرسبورغ يستعدون لاتخاذ اجراءات ضد المتدخلين الاتراك. ودقوا نفيذ الانذار بالخطر في الوزارة الحربية، وهو ما يشهد عليه تقرير الاركان الروسية العامة الذي ارسله رئيس الاركان 'نعامة الجنرال ف.ف. بالتصين في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٠٧ جوابا على سؤال ايزفولسكي. وتعبيرا من ايزفولسكي عن مخاوفه الكبيرة بشأن التدخل التركي في كردستان الايرانية من وجهة نظر المصالح العسكرية الاستراتيجية الروسية في منطقة ما وراء القفقاس وفي الشرق الاوسط، فإنه توقف عند النقطة المشيرة الى اهمية المسألة الكردية. فقد كتب قائلا ((ان تركيا بسيطرته على الاراضي التي تقع في الغرب من اوروميا ستزيد اقصى الصعوبات لتحركاتنا من جهة فارس لاستنهاض القبائل في جنوب كردستان ضد الحكومة التركية، وان اية عملية عسكرية في موقف ملانم

سيمكنها ان تشكل تأثيرا عظيما على اضعاف الجيش التركي على مسرح الحرب الرئيسي)).

وبدورها تواردت من اسطنبول وطهران الى بطرسبورغ انباء مشحونة بفرع اشد. فقد اشار هارتفيغ الى العواقب السلبية التي يمكن ان تنجم عن التدخل التركي بالنسبة للمواقع الاقتصادية الروسية في ايران، وابلغ عن تدهور سمعة روسيا بنظر الحكومة الايرانية. وذكر يقول ((ان تصاعد وقاحة الاتراك تخلق هنا عنا انطباعا غير مناسب تماما)).

ومن الواضح تماما انهم في لندن وبطرسبورغ رأوا ايضا تغيرا في الموقف الالمانى، ففي صيف عام ١٩٠٧ تخلت المانيا عن سياسة التظاهر بتأييد ايران في الصراع مع تركيا. ودفعها الى هذا الموقف بالدرجة الرئيسية احباط آمال الالمان بالحصول على امتيازات مصرفية في ايران، وبالدرجة الاولى بسبب معارضة روسيا (في شهر تموز عام ١٩٠٧، كان قد عقد اتفاق حول تأسيس بنك الماني في ايران على اسس تجارية مجردة فقط). ولم يحالف الحظ الالمان بالحصول على امتياز مد خط سكة حديد في ايران وبالتأثير عليها لقبول قروض لقاء العون في صراع الحدود مع تركيا.

وبالاضافة الى ذلك فإن المانيا موهت بكل الوسائل مساعدتها الى تركيا في المراحل الاولى من العدوان. واتضح هذا في سعي برلين الى نسف الحلف الذي مازال عوده لم يشتد بعد في اسيا وان تنزع من تحته الاساس المعادي لألمانيا. وكتب شين ايضا الى المارشال في شهر كانون الاول عام ١٩٠٧ عن ضرورة تسوية النزاع بين تركيا وايران. وقدم المستشار بيولوف نصحه الى السفير بورتاليس في بطرسبورغ ان يوجي الى الحكومة الروسية بكل السبل بما مفاده ان المانيا ليس لها ضلع في العدوان التركي، وانها مهتمة بالسلام بين تركيا وايران.

وفي الحقيقة وكما افادت الصحف الروسية، فإن الالمان شجعوا الاتراك على التوغل في عمق منطقة اوروميا وزرعوا مستشاريهم في قطعات الاحتلال التركية. والدوائر الاكثر تطرفا الحت على التخلي عن سياسة ردع تركيا. وهكذا دعا السفير الالمانى الكونت كفادت في برلين الى ((جعل تركيا



تخرج الكستناء من النار لأجلنا)) واستخدامها)) (ضد الجهود الروسية  
الانكليزية الفرنسية في فارس)). وبحسب مشورة المارشال فأن برلين لم ترحب  
بتصرفات كفادت الحشنة، بيد ان السياسة الالمانية كانت ماضية بهذا الاتجاه  
بالذات. فمنذ عام ١٩٠٨ وبعدما تأكدت من فشل محاولات نسف الحلف  
الانكليزي الروسي في ايران تراجعت المانيا نهائيا عن المبدأ الذي نادى به  
حول عدم المساس بالاراضي الايرانية وشرعت تؤيد علنا ادعاءات الضم  
التركية، دافعة اياها الى احتلال المزيد من الاراضي في كردستان الايرانية  
وأذربيجان.

وامعانا من الدبلوماسية في المانيا بالمرأغة فأنها ايدت الأمل لدى  
طهران بالمساعدة في النزاع مع تركيا، واقامت السفارة الالمانية في طهران  
صلات مع اوساط سياسية مهمة.

وابلغ زينوفيف عن أن شقيق الشاه وعد المبعوث الالمانى في ايران محل  
مسألة الحدود لصالح تركيا اذا ساعده الاتراك في اسقاط الشاه عن العرش.  
ولكن السلطان رفض الاشتراك في هذه المغامرة. وسعى الدبلوماسيون الألمان  
في ايران الى تشويه سمعة انكلترا وروسيا لدى حكومة الشاه. وبحسب  
معلومات هارتفيغ فأن السفير التركي في طهران كان يجب عليه ((بأيعاز  
سري من المانيا)) أن يقنع حكومة الشاه بأن روسيا وانكلترا لم تقدموا أي  
تصور الى الباب العالي يتعلق بالتدخل التركي.

وبما لا شك فيه ان التدخل الالمانى قد زاد من تأزيم الحالة على الحدود  
التركية الايرانية. وكان زينوفيف قد وجد أن الوضع على درجة من الحساسية  
الجديدة بحيث انه لم يعد يرى مخرجا آخر سوى اللجوء، كما تقول ايران، الى  
التنازل لتركيا والموافقة على تلبية بعض من ادعاءات الباب العالي الخاصة  
بالاراضي.

بيد ان الحكومة الروسية لم تعر اذنا صاغية بالقدر الكافي الى نصائح  
مثلها الخذر في اسطنبول.

وفي نهاية كانون الاول عام ١٩٠٧، وبعد خطوة مشتركة للسفيرين  
الروسي والبريطاني كان الصدر الاعظم قد اضطر الى اعطاء وعد بعدم

اجراء تغيير على الحالة الراهنة للحدود ، وبعدم استمالة اكراد ايران الى جانب تركيا. وبحسب رأي زينوفيف ان هذه التطمينات ((ليس في وسعها ان توحى بأى نوع من الثقة)). وبالواقع فأن الاتراك قد بدأوا في هذا الوقت تماما بتنفيذ عملية تطويق سارجيلاق.

وعند ذلك قررت روسيا وانكلترا البدء بالعمل. وبصفة كونهما تسعيان لتدخل فعال في الصراع التركي الايراني، فأنهما اعتبرا ان الاستئناف المقبل لعمل لجنة الحدود في اوروميا هو البداية لذلك (ومثل تركيا في هذه اللجنة طاهر باشا، ومثل ايران محتشم السلطاني).

وفي منتصف كانون الثاني عام ١٩٠٨، وجه ايزفولسكي امرا الى زينوفيف ان يطلب من الباب العالي ((كبح جماح اكراده المنفلتين، بمناسبة بدء المفاوضات بين قوميساري كلتا الدولتين (أي تركيا وايران) بشأن مشكلة الحدود))، وعدم السماح بزحف اخر للقوات التركية والقبائل الكردية الى الامام. وفي بداية شهر شباط عام ١٩٠٨، عرض ايزفولسكي بالتفصيل، في رسالة الى نائب القنصل الروسي في اوروميا، موقف الحكومة الروسية بالنسبة للتدخل التركي في غرب ايران. واكد ايزفولسكي ان ادعاءات الاتراك هي خرق لحقوق الشاه العليا. وان القضية ستعقد من جراء ان المناطق المتنازع عليها مسكونة بالقبائل الكردية ((التي كثيرا ما تتصرف بعنف، وتبرر ذلك العنف بأنها تقوم به بأسم السلطان)). وواصل ايزفولسكي يقول ان كلا من روسيا وانكلترا تريان ((ان من واجبهما الاخلاقي ان تؤيدا بكل ما لديهما من الوسائل القانونية، حقوة فارس ومطالبها))، لأن النزاع حول الاراضي يمس ((مصالحنا المباشرة في املاك الشاه، حيث ان المناطق المتنازع عليها تقع تقريبا كلها في المنطقة الروسية وبموجب الاتفاقية الانكليزية الروسية فأننا لا نستطيع ان نكون عديمي الاكتراث ليس فقط من الناحية الاقتصادية والسياسية، بل ومن الناحية الاستراتيجية)). وفي ختام الرسالة اعلن ايزفولسكي ان الحكومة التركية مازالت لم تعط بعد موافقة رسمية على وساطة روسيا وانكلترا.

وفي خلال ذلك وصلت من الحدود التركية الايرانية انباء عن زيادة تعزيز  
لاستعدادات الحربية التركية سواءً باتجاه الحدود الايرانية او القفقاسية. وكما  
كتب احد المراسلين الصحفيين فقد كان اصبح من المحتمل ((الاحتلال الكامل  
من قبل الاتراك لكردستان الايرانية كلها)). وبعدها احتل الاتراك في  
نبدية اراضي الى مسافة ١٠٠ ميل طولا و ١٥-٢٠ ميلا عرضا، قاموا  
بتوسيعها سنة ١٩٠٨ بفضل عمليات الاكراد المحليين حتى ٦٠ ميلا (أي  
أكثر من ٩٥ كيلومترا).

وفي مستهل عام ١٩٠٨ فأن التصعيد اللاحق للعدوان التركي على  
كردستان ايران وأذربيجان اشار اخطارا جدية لدى الاوساط الحاكمة في  
الامبراطورية الروسية واعلنت هذا الاوساط الانذار بالخطر في تفليس. وقام  
المحافظ القيصري في القفقاس الكونت هيلاريون ايفانوفيتش فورونتسوف  
داشكوف بالكتابة الى نيكولاي الثاني بتاريخ ١٨ كانون الثاني عام ١٩٠٨  
حيث قال: ((... ان هذه الاحداث، التي تقع كلما تعظم مد الحركة الثورية  
في فارس، واحتلال تركيا للاراضي الفارسية وكذلك، وبالدرجة الرئيسية،  
استعدادات الاتراك الحربية غير الاعتيادية، ان هذه الاحداث تستدعي منا  
عن غير قصد، ان لا تأخذنا على حين غرة احداث اخرى غير متوقعة وخاصة  
من جهة تركيا)) (وواصل المحافظ القول ((ان التعزيزات الحربية التركية على  
خطوط الحدود مع القفقاس)) بما في ذلك تعبئة الحميدية انما هدفها ((التهيب  
للدفاع وبالقوة عن المنطقة الفارسية المحتلة في حالة ما اذا طالبت روسيا  
بأخلاء الاراضي المحتلة))، بل ومن الممكن ان تطالب باستعادة المناطق  
التي احقت بروسيا في عام ١٨٧٨. وفي ٢٤ شباط (أي ٨ اذار بحسب التقويم  
الحديث) كتب فورونتسوف داشكوف مرة اخرى الى القيصر بأن تركيا المؤيدة  
من قبل المانيا واليابان تواصل الاستعداد للحرب ضد روسيا، ورجا ان  
يصار الى تعزيز القوات الروسية في القفقاس. وكتب أم. زايونكوفسكي ((ان  
الحالة التي تغلي في مرجل الثورة بفارس في بداية عام ١٩٠٨ قد تعقدت  
بفعل العمليات القوية لتركيا على حدودها. وغارات الاكراد على المناطق  
الايرانية الحدودية الموجودة في مجال نفوذ روسيا والملاصقة لحدودها، اتخذت

أبعادا فاقت كثيرا مستوى خروقات الحدود المحلية الاعتيادية وكذلك وبحسب الأجوبة المراوغة للحكومة التركية، فإن هذه كلها تجربنا على التفكير، بأن هذه الغارات تنطوي على هدف عدائي محدد ضد روسيا)).

وهكذا، ففي نهاية عام ١٩٠٧ وبداية عام ١٩٠٨، وبمناسبة التطور اللاحق للعدوان التركي على إيران، فإن العلاقات الروسية التركية قد تدهورت بمدة. وقام رئيس هيئة الأركان العامة ف. ف. باليتفين، بمبادرة منه وبدون الاتفاق مع وزارة الخارجية، بالبداية بالتهيز للحرب في القفقاس.

ويرى الباحث السوفييتي إي. ف. بيستوجيف بأن روسيا في نهاية عام ١٩٠٧ (وصلت الى حافة الحرب مع تركيا)) بسبب الأحداث في غرب إيران. وبحسب رأيه فإن قسما من الأوساط الحاكمة في روسيا رأت في ذلك الهجة المرغوبة (الحرب خاطفة غير كبيرة)). أن الكاتب، كما نحن نرى، قد بالغ بخاطر اندلاع الحرب، غير أن الوضع على كل حال كان على غاية من الجدية، بحيث أن التدخل التركي في كردستان الإيرانية وأذربيجان أصبح الموضوع الرئيسي في الاجتماع الذي عقد في بطرسبورغ يوم ٢١ كانون الثاني عام ١٩٠٨ على أعلى المستويات، لمناقشة المسألة حول الوضع في آسيا الصغرى التركية وفي البلقان.

وصرح ايزفولسكي في الاجتماع بأن عمليات الاتراك على الحدود الإيرانية هي تهديد ليس فقط للمصالح الاستراتيجية لروسيا، بل وبأماكنها أن تنعكس سلبيا على سمعتها في الشرق الأوسط كله، وأنه راحل يقول ((في هذا السياق فإن الصراع التركي الإيراني، إذا ما أخذ أبعادا أوسع حجما، فبأمكانه أن يضعنا في أشد الحالات صعوبة)). وبالإضافة الى ذلك فإن وزير الخارجية قد حذر من أنه ((إذا اتخذنا نحن، من جانبنا، أي عمل عدواني على الحدود الآسيوية لتركيا، فإن هذا سيخلف وراءه عواقب معقدة في الشرق الأوسط)).

وأشار باليتفين رئيس الأركان العامة في كلمته الى أن احتلال أراض في غربي كردستان الإيرانية ((هو امر غاية في السوء بالنسبة لنا لأننا بأحتلالنا لكردستان الإيرانية، فإن تركيا ستقيم خطوط مواصلات ملائمة

حين فيلقياها السادس والرابع، في الوقت الذي كانت فيه الخطوط السابقة  
في مناطق مرابطة كلا الفيلقين لا تعطي الامكانية الأملور عدد غير كبير  
من نقوات فقط. وبالإضافة الى ذلك فأن تعزيز مواقع تركيا على هذه  
ساحة هو شديد الخطر جدا من حيث وجهة نظر ميول مسلمي القفقاس)).  
واعار الجنرال بوليفانوف مساعد وزير الدفاع، انتباه المشاركين في  
اجتماع، الى انه يجب التزام اقصى الحذر عند اتخاذ الاجراءات ضد  
استعدادات التركية الحربية في القفقاس. وقال: ((ان البلاد سوف لا تعتبر  
عنيتنا العدوانية لأجل حسابات بين فارس وتركيا، وسوف لا تحظى مثل  
هذه العمليات بالتأييد)). وأشار بوليفانوف بالإضافة الى ذلك، الى  
استعدادات الحربية التي تتخذها روسيا وخاصة في القفقاس. وحظيت افكار  
محدثين السابقين عن عدم ملائمة التدخل الروسي العسكري في الصراع  
تركي الايراني بتأييد ف. ن. كوكوفيتسوف وزير المالية.  
واجمل رئيس مجلس الوزراء ب. أ. ستولبين افكار وزرائه المقبولة بهذا  
تقدير او ذاك من قبل الجميع. فقد اعلن يقول- ((ان تعبئة عسكرية جديدة  
في روسيا ستكون بأماكنها ان تعطي قوة الى الثورة التي بدأنا تنوياً بالخروج  
منها)).

وقال ستولبين بأنه لا يجوز الانزلاق الى المغامرة واضاف ((او حتى الى  
ظهور مبادرة نشيطة في اهداف عالمية. فأن سياستنا يجب ان تكون دفاعية  
بصورة صارمة)). وفي اتمام دعا رئيس الوزراء الروسي الى انه لا يستطيع  
ان يتحمل المسؤولية عن حرب على الحدود التركية الايرانية.  
وبهذه الصورة فان الحكومة الروسية رأت في العدوان التركي على  
كردهستان الايرانية، ذلك القدر الكبير من الخطر على المصالح الدولية  
لروسيا، بحيث انها ناقشت حتى موضوع التعبئة. وقام رئيس مجلس الدفاع  
للدولة فخامة الامير نيكولاي نيكولايفيتش بالكتابة الى ستولبين، بعد ايام  
قليلة من انعقاد الاجتماع الانف الذكر، يقول: ((... نتيجة للوضع السياسي  
الذي تشكل خلال الاوقات الاخيرة، من الضروري قبل كل شيء، اتخاذ

الاستعدادات العسكرية حول ما يتعلق بمسرح الحرب في القفقاس وضمنان القدرة القتالية لقوات منطقة القفقاس العسكرية)).

وتوجد ملاحظة قيصرية على هذا تقول: ((موافق والله يحرص على الحريص)). وبنفس ذلك الوقت، اشار نيكولاي نيكولايفيتش، بمناسبة الاستعداد لحرب متوقعة مع تركيا الى انه ينبغي ((تحاشي مثل هذه الاعمال العدوانية التي بإمكانها اثارة ازمات سياسية)) بسبب عدم استقرار الوضع الداخلي لروسيا بالذات، وعدم استعداد الجيش الروسي.

وهكذا فإن الحكومة القيصرية بسبب الاوضاع الداخلية والخارجية انذاك، عزفت عن استخدام القوة للدفاع عن مصالحها في غرب ايران وشرق اسيا الصغرى، وللقضاء على الخطر الذي يهدد القفقاس. ولم يبق سوى اساليب الضغط الدبلوماسي التي اثبتت التجارب انها ليست فعالة جداً، رغم انها بوجود التحالف مع انكلترا، بإمكانها ان تجلب لروسيا بعض الفوائد الكبيرة اكثر مما في السنوات السابقة.

وبالفعل فإنه تحت ضغط مشترك من قبل روسيا وانكلترا كانت تركيا قد اضطرت الى القيام ببضع تنازلات. ففي منتصف كانون الثاني عام ١٩٠٨ ظهر مرسوم رسمي بأسم السلطان عن احترام الحالة الراهنة للخطوط المتنازع عليها، وبعد شهر من ذلك غادرت القوات التركية ساوجبلاق.

غير ان الحكومة التركية لم تنهياً مطلقاً للتخلي عن خططها في غرب ايران، واعتبرت تنازلاتها وكأنها مناورة. وهي قد قررت بكل السبل، الماطلة في اطالة عمل لجنة الحدود في اوروميا وان تقوم تحت غطاءها بالتمسك، بل واذا تهيأت الامكانية بتوسيع الاحتلال في الخطوط المتنازع عليها مع استخدامها بالدرجة الاولى لهذا الغرض القبائل الكردية.

وكان قد تم تنظيم هجوم دبلوماسي معاكس. فقد جاء في بيان السفير التركي في بطرسبورغ الى وزير الخارجية الروسية: ((ان الحكومة التركية لجأت الى بعض الاجراءات على المناطق الحدودية المجاورة لفارس لغرض حماية حقوقها لضمان الحدود من اضطرابات كردية وصلت عنها معلومات تفيد كما لو انها تحظى بمؤازرة الفرس او انها مدبرة من قبل الفرس بالذات)).

ورفض ايزفولسكي هذا التعليل وعبر عن ارتياحه للهجة المسالمة في مرسوم الباب العالي.

وفي نفس الوقت تقدم القوميسار التركي في لجنة الحدود طاهر باشا بأدعاءات في الاراضي الواقعة بين ٣٠ درجة و ٤٠ درجة من خط العرض شمالا، أي بجميع اراضي كردستان الايرانية. وفي المذكرة التركية بتاريخ الثاني من شباط عام ١٩٠٨ جاء القول: ((ولكن المناطق التي نحن نطالب بوقف الادعاءات الباطلة بها التي تقوم بها بأسم الحكومة الفارسية، بعض سلطاتكم الحدودية هي مناطق كردية الجوه، ضمن سناجق شهرزور وكرجوك وراوندوز والعمادية وحكاري و وان وبايزيد)). (انفراج في البلاغ). لقد بدا وكأن المناطق المذكورة هنا هي مناطق تركية خالصة. وفي الواقع نفسه، فإن الأتراك قد شرحوا لأعضاء الوفد الايراني بأنهم يقصدون المناطق التي اشاروا اليها وكذلك جميع المناطق التي يسكنها الاكراد والواقعة الى الشرق منها. واعطت ثمارها فوراً التصرفات التكتيكية التعويقية للحكومة التركية. ففي ربيع عام ١٩٠٨ تدهورت الاوضاع مرة اخرى بحدة على خطوط الحدود المتنازع عليها. فأن القوات المسلحة التركية وخاصة تلك المدعومة ببعض القبائل الكردية واصلت التوسع تدريجياً في المناطق المحتلة وممارسة الارهاب ضد السكان المحليين.

وردت السلطات التركية على مذكرة السفارة الروسية في اسطنبول بشأن توسيع العدوان التركي في كردستان الايرانية بأن هذه السلطات غير مسؤولة عن اعمال الاكراد. الا انه بعد وصول طاهر باشا الى اوروميا فأن هجمات عدد من القبائل (مثل قبائل بيكزادة وهركي ومامش وغيرها) قد تكررت مرات عديدة على السكان الآمنين. وكانت عقيدة الاحتجاجات المتكررة التي قدمها الى طاهر باشا، القنصل الروسي في اوروميا ميلير والقنصل الانكليزي براثسلاف<sup>(\*)</sup>. وفسر طاهر باشا اقتحام الاكراد بأنه من

---

\* اسماء القنصلين تدلان على خطأ مطبعي بحيث وضع احدهما محل الآخر. وهذا واضح من سياق التسميات (المترجم).

مكائد الممثل الإيراني محتشم السلطاني في اللجنة. وبحسب رأي ميلير (وهارتفيغ) فإن غرض طاهر هو ((مقاطعة اللجنة والذهاب الى تركيا بذريعة عدم الامن في اوروميا)).

وكتب هارتفيغ الى وزارة الخارجية مفيداً ان عمل لجنة الحدود ليس بإمكانه ان يؤدي الى أية نتيجة، لأن حل المسألة لا يمكن ان يكون الا في اسطنبول، ((حيث ان هنا (ويقصد في طهران) توجد قناعة اكيدة بأن روسيا وانكلترا غير مكرثتين بالمسألة الحدودية)) واعتقد هارتفيغ (وشاركة بهذا الاعتقاد المبعوث الانكليزي مارلينغ في طهران) بأن ((أي عمل يوحى بالتشجيع في القسطنطينية سيكون في وسعه ان يؤدي الى نجاح كبير هنا وسيغير نظرة القرس الى الاتفاق الانكليزي الروسي))

وبعدما اقتنعت روسيا بعدم استعداد تركيا لوقف عدوانها، قررت العمل بحزم اكثر شدة.

وفي ١٩ حزيران عام ١٩٠٨ امر ايزفولسكي بأن يعلن نيليدوف القائم بالاعمال في اسطنبول الى الباب العالي ((بأننا لا نستطيع النظر بلا مبالاة الى حركة القوات العثمانية خارج حدود المنطقة المتنازع عليها... والى الاعمال السيئة المتواصلة بالتوسع للاكراد، علماً بأن الحركة المشار اليها بدأت الآن بالتوسع نحو منطقة سالاس الواقعة بالقرب من حدودنا المجاورة)). وأشار ايزفولسكي بأنه في حالة استمرار هذا التحرك فستعلن الاستعدادات على الحدود القفقاسية.

وبعد يومين من ذلك، أي في ٢٢ حزيران صاغ نيليدوف مذكرة متحمسة الى الصدر الاعظم ووزير الخارجية على ضوء التعليمات الواردة اليه. ووعد الصدر الاعظم بأن طاهر باشا سيؤمر فوراً بسحب القوات من خارج حدود المنطقة المتنازع عليها، وبوقف الاكراد عند حدهم. والى جانب ذلك حاول هو نفي مشاركة اكراد تركيا بأعمال العنف، واكد بأنه ((قد اتفق مع محتشم حول عمليات مشتركة ضد الكرد)) واعترض نيليدوف على ذلك



بأن اكراد ((تركيا)) و((فارس)) يخضعون للقوة فقط، وبناء على ذلك فإن المسؤولية عن تصرفاتهم تقع على تركيا. وحظي نيليدوف بتأكيد القائم بالاعمال البريطاني في اسطنبول.

وادی التهديد الصريح الذي تضمنته مذكرة الحكومة الروسية مفعوله، اذ بعد بضعة ايام قرر مجلس الوزراء التركي سحب جميع القطعات من الاراضي الايرانية الى المنطقة المتنازع عليها. وصدر امر الى طاهر باشا بعدم السماح للاكرد بالاجتياز الى الاراضي الايرانية((وحتى عند الحاجة الى القوة لاستخدام الاكرد كسلاح)). وفي نهاية حزيران اكد الصدر الاعظم للسفارة الروسية بأن السلطات التركية اخذت تعهدات من البكوات الاكرد حول الامتناع عن اقتحام الحدود الايرانية. واكد الصدر الاعظم بأن الذين يخرقون ذلك سيسلمون الى السلطات التركية.

وعبر نيليدوف عن رأيه بأن من الصعب الركون الى هذه التأكيدات. وكان هذا هو الواقع، اذ ان القوات التركية كانت قد سحبت جزئيا فقط من نطاق مناطق ايرانية((لا نزاع بشأنها)). وفي المذكرة التركية المؤرخة في ٢ تموز عام ١٩٠٨ عن حدود ولاية الموصل جاءت ادعاءات((بمنطقة سولدوز وساجيلاق وسردشت وبانه وسقز وهارهور)) هذه المناطق التي كأنها((تعتبر كلها، مع كل ما فيها من المراعي والاراضي الزراعية، وبموجب المعاهدات ملكا خاصا لدولتنا)). وفي مذكرتها المؤرخة في ٣٠ تموز حول حدود ولايتي آذربيجان ووان ادعى الاتراك((بملكية مناطق داشتيبيل واشنويه وجزء من باراندوز ومرگه وَر وداشت برده سور وترگه وَر وبرادوست واينزيل الاعلى واينزيل السفلى وسوماي وتشاخريك وتشيردمان وديريك ورضاوي))، وكذلك ادعت((بمنطقة ماكو مع ضواحي عليند التابعة لها وسيفمانوفا وبييجيك)). وبعبارة اخرى فإن الاتراك قدموا طلبا للحصول على جزء كبير من كردستان الايرانية. وصدر ايعاز الى قائد الفيلق السادس بالسماح له بتشكيل الحميدية في بانه وسردشت وفيزنا ولاهيجان ومرگه وَر وترگه وَر وغيرها من مناطق كردستان الايرانية.

والحكومة التركية لم تنفذ وعدها بوقف حملات تأليب بعض القبائل الكردية للقيام بأعمال السلب والعنف في الأراضي الإيرانية. والأخبار التي وصلت حتى نهاية شهر حزيران استكملت بمعلومات عن أعمال العنف التي قام بها البكوات الأكراد على الأراضي الإيرانية ((غير المتنازع عليها)) تحت أنظار الاتراك ويتأيد واضح منهم. واضطرت السفارة الروسية في اسطنبول مرات عديدة الى تقديم اعتراضات بهذا الشأن الى الباب العالي. ومع ذلك، فإنه نتيجة لتدخل روسيا المباشر والمدعوم من قبل أنكلترا، فإن سياسة عبد الحميد الثاني التوسعية قد واجهت عقبات كبيرة وصارت مهددة بالفشل. وصار من غير العملي احتلال كردستان الإيرانية كلها وتوحيد جميع الأكراد تحت سلطة اسطنبول. وفي الواقع فإنه في صيف عام ١٩٠٨ حصل انعطاف في تطور الصراع التركي الإيراني على الحدود. فإن تركيا اضطرت، فيما بعد، الى اللجوء الى تكتيك دفاعي بالأساس اقل صلابة. وقد أشار هذا الى ظهور أزمة في سياسة الأوساط الحاكمة التركية بشأن الأكراد، واقترب هذه السياسة من الانهيار انهياراً كاملاً.

## الفصل الخامس

الاكرد في مرحلة نهوض الحركة الثورية  
في تركيا وايران  
( خلال سنوات ١٩٠٨-١٩١١ )

في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٠٨ أصبحت تركيا ملكية دستورية نتيجة لأنقلاب تركيا الفتاة. وبعد تسعة أشهر من ذلك قامت تركيا الفتاة، بعد أن سحقت التمرد المعادي للثورة بأسقاط السلطان ((الدموي)) عبد الحميد الثاني عن العرش الذي وصفه لينين بأنه نيكولاي تركيا الثاني الذي نظم المذابح، وخنق الاقليات القومية في الامبراطورية العثمانية. ان ثورة تركيا الفتاة، برغم طبيعتها القومية الا انها هزت بعمق، جميع شعوب الامبراطورية العثمانية، وخلقت نهوضا جديدا في الحركة التحررية القومية. الا انها لم تقم بحل التناقضات القومية في تركيا. ولأن اعضاء تركيا الفتاة بصفتهم ممثلين للبرجوازية التركية الضعيفة التي ماتزال ناشئة، رغبة منهم بالاحتفاظ بالسلطة انصاعوا الى تنازلات امام الرجعية الداخلية والخارجية. وفي وقت سريع جدا لم يبق من ثورتهم أي اثر. وقد اظهروا انفسهم في ميدان السياسة القومية ورثة جديرين بعبد الحميد، ودؤوبين على نزع المركزية والضم التي مارسها.

وفوق هذا فأنهم اضفوا على هذه السياسة المعادية للشعب مسحة ايديولوجية من قبيل اسلامية عبد الحميد، والدولة العثمانية العظمى، والعنصرية التركية. ومن البديهي ان سعي اعضاء تركيا الفتاة الى ان يوطدوا ويحافظوا بمثل هذه الاساليب، على الامبراطورية العثمانية المتهترئة التي هي ((سجن الشعوب)) بالحرف الواحد، ان تلك المحاولات كان محكوما عليها بالاخفاق التام. وقد دلل على ذلك بصورة خاصة النهوض العاصف للحركة الكردية في ظل نظام تركيا الفتاة.

### الخطوات القومية الكردية الاولى

في عصر ((يقظة آسيا)) ظهرت المبادرات الاولى للقومية الكردية بصفة تيار سياسي منظم. ان حملة أفكار الانبعاث الكردي كانوا الممثلين للثقافة الكردية الفتية النحدرين من الشرائع الاقطاعية الذين عاشوا في اسطنبول او في البلدان الاجنبية (في مصر واوروبا). واشترك القوميون الاكراد في ما قبل ثورة ١٩٠٨، في الحركة الثورية البرجوازية الموجهة نحو اسقاط دولة الحكم المطلق السلطانية.

وفي ذلك الوقت ما كانت قد وجدت بعد، منظمات سياسية كردية، بل وجدت فقط مجموعات منفردة متفرقة. ودور بداية التوحيد لعبته اول جريدة كردية هي صحيفة ((كردستان))، التي تأسست في نيسان عام ١٨٩٨، من قبل مدحت ابن بدرخان.

وهذه الجريدة التي امتلكت نزعة تنويرية كبيرة صدرت اولاً في القاهرة، ومن بعد ذلك تنقلت اماكن صدورهما الى جنيف ولندن وفولكستون (بانكلترا) واسطنبول، ومن ثم مرة اخرى في القاهرة. والقوميون الاكراد اقاموا علاقات مع القوميين الارمن (وسماهم ف. أ. غوردليفسكي الاكراد الفتيان تشبيها لهم كما يبدو بالفتيان الاتراك). وحضر ممثلو المجتمع الكردي الى مؤتمر باريس في عام ١٩٠٧، حيث اتفقت هناك جميع المنظمات السياسية للشعوب غير التركية في الامبراطورية العثمانية على الاتحاد مع الفتيان الاتراك للنضال ضد طغيان عبدالحميد الثاني.

وبعد الانقلاب الذي نفذته اعضاء تركيا الفتاة ايد قادة القوميين الاكراد في البداية النظام الجديد اعتماداً منهم على ان قادة تركيا الفتاة سيلبون المطالب القومية للشعب الكردي (وهؤلاء، القادة القوميون هم امين علي بدرخان وسعيد عبدالقادر والجنرال شريف باشا واحمد الكافل باشا وغيرهم). وبالفعل فإنه في مرحلة ((الربيع القصير)) من ادارة تركيا الفتاة كانت تبدو ان هناك اسساً لمثل هذه الامل. وشعروا من اعضاء تركيا الفتاة في المراحل الاولى، بأهتزاز اوضاعهم فأنهم اظهروا اهتماماً بالحصول على التأييد من جانب المنظمات السياسية للأقليات القومية، ومن بينها الاكراد. بل حتى ان عبد القادر كان قد انتخب رئيساً لمجلس الاعيان في البرلمان العثماني. وكان عبدالقادر مؤيداً للحكم الذاتي للاكراد في اطار الامبراطورية العثمانية، مع البقاء على الاخلاص التام لحكومة تركيا الفتاة ولمقر قيادتها الرئيسي أي للجنة ((الاتحاد والترقي)).

في خريف عام ١٩٠٨ تم في اسطنبول، من قبل امين علي بدر خان، وشريف باشا، وعبدالقادر تأسيس جمعية سياسية تثقيفية باسم ((تعالی وترقي كردستان)) التي اصدرت صحيفة باللغة التركية باسم ((جريدة

التعاون والتقدم الكردية)) التي رأس تحريرها جمال بيك. وفي هذه الجريدة  
نوقشت مسائل الوحدة القومية للاكراد، والثقافة الكردية واللغة  
والفولكلور-الموروث الشعبي وغيرها. وحظيت هذه الجريدة بشهرة واسعة بين  
الاكرد ووصلت الى اكثر الزوايا بعداً في كردستان.

وبتأثير صحيفة((تعالى وترقى كردستان)) تشكلت جمعية لنشر  
المعارف باللغة الكردية، لتحقيق اهداف تعكسها التسمية ذاتها. واستت  
هذه الجمعية بشكل خاص مدرسة في اسطنبول للاطفال الاكراد.

وفي عام ١٩١٠، وبواسطة مجموعة من المثقفين الاكراد (وبالدرجة الاولى  
من الطلبة) كانت قد تأسست جمعية سياسية بحتة بأسم((هيفىيا كرد))  
أي(الامل الكردي) برئاسة عضو البرلمان حليم غسانلي موتكي. وكان  
الأعضاء النشطون في هذه الجمعية هم ممدوح سليم، وقدرى جميل باشا، وعمر  
افندي، وفؤاد تيمو بيك وانلي. واعارت الجمعية اهتماما خاصا جدا للعمل  
بين الشباب، وفتحت فروعاً لها في أوروبا. واصدرت تحت رئاسة تحرير  
عبدالكريم، مجلة اسبوعية حظيت بشهرة واسعة باسم((روژ كرد))  
أي((اليوم الكردي)) وتحول اسمها في عام ١٩١٤ الى((هاتاوي كرد))  
أي(الشمس الكردية). ودعت هذه المجلة الى تكتل القوميين الاكراد، وایجاد  
ابجدية كردية والى تعليم الشعب الكردي، وتقريبه الى الاداب العالمية. وفي  
نهاية عام ١٩١٢، اسس لطفي فكري عضو البرلمان من الكرد، وعدو  
الاتحاديين، أسس في اسطنبول حزب((المجدد)) أو(الاصلاح) وهو في الواقع  
حلقة غير كبيرة من المثقفين. وهو ليس كرديا خالصا مطلقا والذي قال عنه  
ف. أ. غوريليفسكي((ان لديه برنامجا كان قد اقيم على اساس فصل الدين  
عن الدولة وحرمان السلطان من صلاحية الخليفة)).

وعلل القوميون الاكراد انفسهم طويلا بأمل ان حكومة تركيا الفتاة  
سوف تقبل الاماني القومية للشعب الكردي. وحالما ظهر الجوهر الشوفيني،  
وبسرعة فائقة جدا، للسياسة الداخلية للجنة((الاتحاد والترقي)) حتى  
ابعدت عن صفوفها القادة الاكراد الذين راحوا يبحثون عن حلفاء آخرين  
لهم. وعززوا روابطهم بصورة خاصة مع القوميين الارمن الامر الذي اثار

فزعا خاصا لدى اعضاء تركيا الفتاة. وقد كتب غورديليفسكي يقول ((ان الاكراد شعروا بنقصان في القوة لفرض القيام بنشاط مستقل، فراحوا يتحسسون الارض تحت اقدامهم عند الاقتراب من الارمن لخوض نضال مشترك من اجل انتزاع حقوقهم)).

وفي صيف عام ١٩٠٩ وصل سرا الى الولايات الشرقية في تركيا عملاء ارسلتهم لجنة ((الاتحاد والترقي)) بمهمة خاصة هي زرع الوساس والخلافات بين الارمن والاكراد.

وساعد نضال اعضاء تركيا الفتاة ضد الشخصيات القومية الكردية في تخفيف الخلافات التي ظهرت بين صفوفهم منذ ربيع عام ١٩٠٩. فقد وقف ضد امين بدرخان بصفته ممثلا لقبيلة بوتان الشيخ عبدالقادر من قبيلة شمدينان. وكلاهما رشحا نفسيهما لرئاسة اكراد تركيا، واستند امين بدرخان الى التقاليد باعتبار ان قبيلة بوتان هي التي تقدم الامراء من قديم الزمان. اما ابناء قبيلة شمدينان فهم سادة ودراروش لا اكثر. واثبت مؤيدو عبدالقادر ان قبيلة بدرخان لم تخرج الا القادة العسكريين وليس الحكام.

وبذل اطراف المنافسة جهودا لتشويه سمعة بعضهما البعض امام الحكومة التركية بتبادل الاتهامات بالخيانة والاتصالات مع روسيا، وبالرغبة بالحصول على مساعدة منها لتأسيس امارة كردية ((بيلك)). واستغلت سلطات تركيا الفتاة هذه الخلافات، فحلت المنظمات الكردية، واعتقلت بعضا من قادتها بصفتهن ((عناصر خطرة تهدد وحدة الامبراطورية التركية)) وغلقت صحيفة ((التعاون والترقي الكردية)) والمدرسة الكردية. ومع هذا الوقت فأن غالبية القادة الاكراد لجأوا الى الدول الاخرى. اما الآخرون الذي بقوا فقد واصلوا نشاطهم سرا.

والمنظمات القومية الكردية الاولى يعتبر نشاطها بالنسبة الى زمانها نشاطا تقديميا الا ان تأثيرها على الجماهير الشعبية كان غير كبير نسبيا، ودورها في الحركة الكردية غير ملحوظا تقريبا. والجمعيات المذكورة ما هي الا حلقات صغيرة ذات برامج سياسية غامضة غير محددة. واعضاؤها

نيسطاء من القبائل ما كانوا مهياين بعد؁ بحكم تخلفهم السياسي والثقافي؁  
أستيعاب الافكار الاجتماعية.

واول التنظيمات السياسية الكردية ظهرت بعد ثورة تركيا الفتاة في  
كثير من المدن في شرق الاناضول وايران(في مدن موش وديار بكر وبيتليس  
وارضروم والموصل وبغداد وغيرها). وكانت هذه الجمعيات خارج مجال نفوذ  
تقوميين. وهي كانت بشكل نواد كردية حظيت بشهرة واسعة بين السكان.  
وعلى سبيل المثال فان نادي موش اقام علاقات مع القبائل الرئيسية في  
الولاية. وعند افتتاح نادي بيتليس في نهاية عام ١٩٠٩ انتمى اليه حوالي  
٧٠٠ شخص؁ اما بعد شهرين من ذلك فقد تجاوز عدد اعضائه ٨٠ الف  
شخص. وكان لهذا النادي منظمة شبه عسكرية دقيقة مقبولة. وارسل هذا  
النادي الى جميع مناطق الولاية مبعوثيه الذين عينوا على كل عشرة  
اشخاص من اعضاء النادي رئيسا؁ والرؤساء هؤلاء مسؤولون الزاماً عن  
العناية بتسليح الاعضاء وتدريبهم. وانعكس نشاط هذا النادي بشكل خلاق  
على ضمان النظام الاجتماعي في الولاية. فقد انقطعت تقريبا عمليات  
التهب والقتل. وطريف بالذكر ان هذه النوادي؁ رغم انها اعتبرت نفسها  
فروعاً للجنة ((الاتحاد والترقي))؁ الا انها في الواقع مارست نشاطاً معادياً  
للمحكومة؁ ووقفت مواقف معارضة لسياسة المركزة التي مارسها اعضاء  
جمعية تركيا الفتاة ولهذا فان هذه النوادي رجبت بالتمرد المعادي للثورة  
الذي جرى في اسطنبول(خلال نيسان عام ١٩٠٩)؁ واستعدت للقيام  
بانتفاضة مسلحة بحسب كثير من الدلائل. وبعد سحق التمرد وخلع  
عبد الحميد الثاني بدأت السلطات بأغلاق النوادي الكردية بكل مكان. وفي  
اواسط عام ١٩٠٩ كان قد اغلق النادي الرئيسي الذي هو نادي بيتليس.  
ولم يذهب بنون ان يترك اثراً؁ وجود النوادي الكردية غير التطويل في  
الامبراطورية العثمانية؁ لأن هذا الوجود قد ارسى البداية لتأسيس النشاط  
السياسي المنظم بين الاكراد.

بيد ان الحركات الكردية عموماً التي كانت قد حزت كردستان في بداية  
القرن العشرين قد ظهرت عفوية؁ وجرت تحت قيادة الاقطاعيين الاكراد.



ولكن هؤلاء كانوا بعيدين عن ادراك الحاجات والاماني الحقيقية للشعب الكردي، وكثيرا ما عملوا لتطمين اطماعهم الخاصة وتحولوا احيانا الى سلاح بيد الرجعيين الاتراك (ونادرا بيد الايرانيين)، او بيد الامبرياليين الانكليز والروس، وكذلك بيد هؤلاء، كلهم معا في بعض الاحيان. وعلى كل حال فأن المصالح الكردية العامة كانت شيئا غريبا عليهم عضويا.

### ردود الفعل في كردستان على انقلاب تركيا الفتاة

كتب السفير الانكليزي في اسطنبول السيد جيرالد لووتر في تقريره السنوي لعام ١٩٠٨ يقول: ((كان الاكراد، بيكوات واغوات مستائين من نظام الاشياء الجديد، وذلك لخشيتهم من ان يصبح هذا النظام نظام الحكم والقانون بدلا من حالة الفوضى التي كان بأستطاعتهم مواصلتها كما في السابق لأضطهاد الارمن المساكين وجميع التابعين للمبائل الكردية)). وأشار السفير الانكليزي بصورة صحيحة الى ان ثورة تركيا الفتاة التي ابدت من السلطة تلك الاوساط الأقطاعية التي اعتمد عليها النظام السلطاني، قد هددت بالخطر مصالح حتى الاقطاعيين الاكراد المحسوبين على السلطان عبد الحميد الثاني. وبدت حقيقية توقعات لووتر اذ قال بأن ((النظام الجديد)) سوف لا يستقر بالقرب العاجل، على حد قوله، في المناطق ((الوحشية)) من اسيا الصغرى. وكتب لووتر ايضا بأنه ينبغي علينا ان يأخذنا العجب من ان هناك لا تسيطر فوضى شاملة. غير ان السفير لا يذكر السبب الذي جعل الاقطاعيين الاكراد يحالفهم الحظ في استمالة الجماهير الشعبية خلفهم. بيد ان هذا السبب يتلخص في ان بذور التقدم والديمقراطية التي جلبتها ثورة تركيا الفتاة لم تصل تقريبا الى جبال كردستان، ولم تشعر بها مطلقا جماهير الشعب الكردي. بل بالعكس فأن الشعب الكردي سرعان ما احس ((باليد الثقيلة)) لأعضاء جمعية تركيا الفتاة الذين طبقوا سياسة لا رحمة فيها لتترك جميع الاقليات القومية.

واول من هب ضد حكومة تركيا الفتاة هو قائد قبيلة ميللي، ابراهيم باشا. ففي عشية الثورة، كانت افواج الحميدية التي تحت قيادته قد ارسلت للتوجه الى الحجاز للقضاء على الانتفاضات المحلية المعارضة لبناء خط

سكة حديد الحجاز. وعندما وصلت الاخبار عن الانقلاب السوري في  
نعاصمة كان ابراهيم باشا قد وصل الى دمشق فقط. فرفض مواصلة  
تحرك الى الامام، ومن ثم سرعان ما اعلن انتفاضة قبائل ميللي التي  
شملت منطقة واسعة امتدت من ارزنجان حتى دير الزور. وفي خلال وقت  
قصير تسنى له احتلال دمشق. وفي منتصف كانون الثاني عام ١٩٠٨ فقط  
فلح الاتراك في القضاء على الانتفاضة بعد ان وجهوا ضدها ٢٢ فوجا  
بقيادة نشأة باشا وألبوا عليها قبيلة شمر العربية. وهرب ابراهيم باشا الى  
جبل سنجار حيث قتل هناك.

وبعد انتصار ثورة تركيا الفتاة بدأت فورا اضطرابات في ديرسيم. اذ ان  
السكان الاكراد المحليين كانوا مقتنعين بأن اقامة نظام الحكم الدستوري في  
تركيا سيؤدي الى تعزيز قوة سلطة الحكومة التركية على الاكراد. وبدأت  
قبائل ديرسيم تظهر مقاومة شديدة ضد السلطات وتضع العراقيين امام شق  
الطرق وفتح المدارس التركية.

وللقضاء على اضطراب الحالة في ديرسيم بمنطقة هوزات كان قد ارسل  
١٨ فوجا من القوات التأديبية. وبدأت الاستعدادات لأبادة الحرث والنسل  
الشاملة للقرى الكردية، الامر الذي استدعى استخدام بتول الكيوسين. غير  
ان هذه القوة ظهرت عاجزة امام الثائرين. فقد كانت القوات التركية قد  
حوصرت من قبل الاكراد وتكبدت خسائر باهظة. واضطرت القيادة الى  
مضاعفة عدد القوات النظامية في ديرسيم. وسحبت الى هناك مدفعية،  
وحشدت اربعة افواج من الحميدية.

وفي شهر ايلول عام ١٩٠٨ تسلم مشير الفيلق الرابع امرا بالقضاء فورا  
على الاضطرابات في ديرسيم. واستأنفت القوات التركية الهجوم من جديد،  
الا انها فشلت مرة اخرى في تحقيق نجاح حاسم، برغم زيادة عدد القوات  
النظامية الى ٢٤ فوجا. وقوات الحميدية كانت كعادتها ((تقاتل)) على  
الأغلب ضد السكان المدنيين، وتراجع القزلباشيون الى المناطق الوعرة  
وقاموا من هناك بشن هجمات ناجحة.

واضطر الاترك الى تغيير التكتيك. فقد تسلم القائد الجديد للقوات التركية في ديرسيم، الفريق علي باشا تعليمات بالشروع في مفاوضات مع الشوار. ولهذا الغرض وصل الى ديرسيم عضو مجلس الدولة مصطفى بيك. ولكن بعثته لم تحقق نجاحا كما يبدو، الا ان الاكراد اوقفوا النضال مؤقتا بسبب الشتاء، اما القوات التركية فقد سحبت جزئيا من ديرسيم. الا أنه في نهاية عام ١٩٠٨ نشبت هنا الاضطرابات من جديد.

وحدثت أنتفاضة جبارة للاكراد في العراق ايضا. ففي شهر تشرين الاول عام ١٩٠٨ انتفض الهمانديون الذين يعيشون بين بغداد وكركوك وساندهم الزباريون والبارزانيون. واستخدم الشوار تكتيك حرب الفدائيين بأنقسامهم الى مفارز صغيرة، الامر الذي جعل النضال صعبا ضدهم. وفي هذا الوقت انتقل عدد كبير من اكراد العراق الى الاراضي الايرانية.

والاحداث الاكثر خطورة وقعت في منطقة الموصل في نهاية عام ١٩٠٨ وبداية عام ١٩٠٩. وسبب ذلك مصرع الشيخ الكردي المشهور في الموصل على يد العرب (ويبدو ذلك عن طريق الصدفة)، وهو الشيخ سعيد الذي حكم في السليمانية كأمر منفصل، وكان غير راض عن التبدلات السياسية في تركيا. ودعا ولده الشيخ محمود البزنجي اتباعه الى الشار. ولعب دورا بارزا في هذه الاحداث العملاء الانكليز. فأنهم قد حفزوا الاكراد للنضال ضد الحكومة التركية الجديدة (وفي نفس ذلك الوقت دب صراع في البرلمان العثماني) وكذلك فأن هؤلاء العملاء حاولوا تأليب الاكراد ضد القوميين العرب الذين طالبوا انذاك باستقلال العراق ليس عن تركيا فقط بل وعن أي دولة اجنبية.

ولاجل اقرار السكينة لدى الاكراد جلبت السلطات التركية قوات مسلحة من ماردين وديار بكر. وقام قائد قوات الحملة العسكرية التأديبية محمد باشا بنهب وحرق حوالي ٤٠ قرية كردية.

وردا على هذه الاعمال الوحشية التحقت بالاكراد الشائرين غالبية اكراد ولاية الموصل. وانزلوا عدة هزائم بالقوات التركية، وطوقوا السليمانية التي هي المركز الرئيسي لكردستان العراق.

واضطرت السلطات الى تعبئة قوات كبيرة من الفيلق الرابع والفيلق السادس لتحرير السليمانية وقمع الاكراد. واستطاع محمد باشا اخمد انتفاضة فقط عن طريق الاستخدام الذكي للعداوات ما بين القبائل. الا ان السلطات التركية كانت قد اضطرت الى ابداء تنازلات، بتعيين شقيق شيخ القتيل سعيد، وهو الشيخ معروف (محافظا) للسليمانية. وكانت القبائل الساكنة في المناطق الحدودية مع ايران (مثل موكري وشكاك وغيرها) غير راضية عن التبدلات السياسية في البلاد، وعقدت هذه القبائل العزم على القيام بانتفاضة ضد الحكومة (فرض تأسيس دولة كردية متحدة).

وكثير من القبائل الكردية الحدودية (مثل جلاي وشكاك وغيرها) انقادا لنفسها من الارهاب بدأت ترتحل الى ايران، وتكررت وقائع توجيهها الى القنصل الروس برجاء طلب الحماية من روسيا. وتواترت انباء كثيرة عن نية عدد من الزعماء الاكراد (مثل عمر بيك وشاكر بيك وصدقي بيك) بقبول التبعية الروسية مع قبائلهم. وحتى لو ان هذه الاخبار لم تكن تتفق مع جوهر الحقيقة دائما، الا ان ظهورها بحمد ذاته يجذب العطف، لأنه قد اثبت، وبحسب قول شاهد عيان ((مدى عمق الهوة الفاصلة بين اعضاء جمعية تركيا الفتاة وبين الشعب البسيط))

وبرغم البيانات الكثيرة المغرية والمواظ التي قدمها الاتحاديون، فقد كتب سكرتارين يقول ((ان الاكراد رفضوا بالأجماع الخضوع للنظام الجديد، واما افواج الحميدية، فأنها مع استمرارها بنهب الشعب فهي قد قدمت المساعدة بالسلاح لجامعي الضرائب، وتصرح بأنها لا تعترف بالحكومة الحالية)).

وساعدت على اختصار التذمر بين الاكراد ايضا التناقضات داخل الاوساط التركية الحاكمة. فأن اعضاء جمعية تركيا الفتاة، والذين هم في الاشهر الاولى لم يكونوا في السلطة رسميا بعد ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٠٨، طالبوا من حكومة كمال باشا اتخاذ اجراءات ضد الاكراد. والحكومة بذات الوقت الذي كان داخلا في تشكيلها كثير من الرجعيين المستترين

وانصار عبد الحميد لم ترغب في تصعيد حدة العلاقات مع الاكراد. والسلطات المحلية في بعض الاماكن (مثلا في ولاية وان) قد ساندت الاكراد علنا، دافعة اياهم لاستعمال العنف ضد المسيحيين، وللإغارة على الاراضي الايرانية. ومن الطبيعي ان هذا كله لم يساعد على شهرة الاتحاديين بين الاكراد.

وفي ديار بكر، وبأكبر مسجد في المدينة علق الاكراد لافتة تضمنت عبارة احتجاج ضد النظام الجديد، وطالبت باستعادة سلطة السلطان والاسلام والشرعية. وتزايد بشدة في المدينة وضواحيها جمع الاموال من اجل شراء السلاح. وفي اثناء التمرد المعادي للثورة في نيسان عام ١٩٠٩، عندما حدثت محاولة اعادة سلطة الحكم المطلق لعبد الحميد الثاني فإن اكراد ديار بكر ارسلوا في فترة نجاح الرجعيين القصيرة، الى السلطان، برقية تهنئة عبوا فيها بأنهم مستعدون للقيام بالدفاع عن الشرعية.

واثارت مشكلة فرسان الحميدية واحدة من اكبر الاضطرابات وسط الاكراد. وكان السكان المدنيون في الاناضول قد ارسلوا الى العاصمة، بعد الثورة عشرات عرائض الألتماسات ترجو فيها حل قوات الحميدية فوراً، ووقف عمليات النهب والسلب. وبدأت الدعاية ضد الحميدية ايضا في اوساط جمعية تركيا الفتاة والصحافة.

وكثير من الشخصيات البارزة في لجنة (الاتحاد والترقي) اقترحت استبدال الحميدية بقوات نظامية من الفرسان. وكانت قد استنفرت بصورة خاصة، اراء اجتماعية ضد زكي باشا منظم الحميدية وسفاح الشعب الأرمني. وكانت الحكومة في نفس الوقت، مستاءة من زكي باشا لعجزه عن الوقوف بوجه الحركة الكردية في ديرسيم، حيث لم تتوقف هناك في الواقع، الانتفاضات أبداً. وكان قد استدعي من الولايات الشرقية في الاناضول وسبق الى المحكمة التي رغم ذلك لم تنعقد لمحاكمته.

وفي ايلول عام ١٩٠٨ اصدرت الحكومة امرا حول تجريد الحميدية من السلاح. الا ان هذا الامر لم ينفذ عمليا، وذلك لأن السلطات المحلية ما كان لديها لا القوة ولا الرغبة للصراع ضد البكوات الاكراد الاقوياء. وفي

غس الوقت جرى توزيع بيان عمومي في الولايات حول الرغبة في ابداء  
قصى الحذر في العلاقات مع الاكراد حتى لو كانوا يرفضون هذه او تلك  
من الاوامر الحكومية. وتعرضت الآمال الاجتماعية للخيبة من الجلسة  
اذلى للبرلمان الذي اجتمع في نهاية عام ١٩٠٨ لألغاء الحميدية. ولكن  
نيكوات الاكراد حسبوا الحملة ضد الحميدية وكأنها اشارة لهجوم عام على  
حقوقهم. وحتى خريف عام ١٩٠٨ توترت العلاقات بشدة بين قطعات قوات  
حميدية وبين القوات النظامية. وأبدت القبائل الكردية مقاومة ضارية ضد  
محااولات الرامية لضم قوات الحميدية الى القوات النظامية. وترأس  
معارضة حل قوات الحميدية زعيم قبيلة حيدرآلي كور حسين باشا الذي هو  
حاكم امانة افاجيك الحدودية.

وفي ربيع عام ١٩٠٩ بدأ نزاع جزئي لسلاح اكراد الحميدية. وطالبت  
السلطات من البكوات والاغوات التنفيذ اللازم للقواعد بشأن تقديم  
الخيول والفرسان والملابس وغيرها. وقامت بعض من اشد العشائر عصيانا  
بتجريد القوات التي ارسلت ضد الاكراد من السلاح. وتعرض للأعتقال كور  
حسين باشا وعدد من الزعماء الاكراد. الا ان اعضاء جمعية تركيا الفتاة لم  
يجرأوا على حل الحميدية نهائيا، خشية منهم ان يؤدي ذلك الى قيام انتفاضة  
كردية شاملة. وبلاضافة الى ذلك فأُن الذين في اسطنبول لم يتخلوا عن  
فكرة احتمال استخدام الفرسان الاكراد في حالة وقوع حرب ضد روسيا.  
وكانت قد اجريت حتى محاولة لتشكيل عدة بطاريات مدفعية ضمن  
تشكيلات الحميدية. ولهذا الغرض رجحت الحكومة من الانكليز ان يوفدوا الى  
الفيلق الرابع ضباطا اختصاصيين خدموا في القوات الاجنبية في الهند  
ورفض الانكليز هذا الاقتراح رغبة منهم في عدم اثاره استياء روسيا. وفي  
نهاية المطاف اضطر الاتحاديون ان يبقوا القديم كله على قدمه، مكتفين  
فقط بتغيير اسم الحميدية الى ((افواج الفرسان الخفيفة المتنقلة))

ان حكومة تركيا الفتاة حاولت في الواقع عدة مرات تحسين ادارة  
الحميدية. وهكذا عرض في جلسة البرلمان ليومي ٨ و ١٠ تموز عام ١٩٠٩،  
خضوع ضباط الحميدية للقوات الانضباطية المطبقة على الجيش كله. الا ان

غالبية الذين شاركوا بالمناقشات من النواب وقفوا ضد اتخاذ أي اصلاحات جذرية في الحميدية، مشيرين الى خطر وقوع اضطراب بين الاكراد، والى ضرورة الأبقاء على الحميدية بصفتها تلك الاداة الخاصة التي هي في غاية الضرورة لتركيا، مثلما هي عليه قوات القوزاق بالنسبة لروسيا. وصرح النائب المقدم طاهر بيك: ((نعم، ان حلل الضباط لا تعني أي شيء في الواقع واما نوعية الاكراد فهي كل شيء)). وفي عام ١٩١٠ تم اتخاذ قرار جديد حول ((افواج الفرسان الخفيفة المتنقلة)). وكان قد بقي على حاله السابق العدد العام للفرسان الاكراد (عدد الافواج المقدر ٦٤، وكل واحد منها يتألف من ٣-٦ كتائب تتوزع على سبع مفاوز كردية). ولكنه طرأ على تنظيمها الداخلي عدد من التغيرات الرامية الى رفع دور الضباط الاتراك في الخدمة الفعلية (لم يكن في وسع الاكراد الترقية الى رتبة أعلى من رتبة رائد) والى مراعاة ((مبدأ القبلية)) عند تشكيل الفصائل.

وفي اذار عام ١٩١١، ادخلت تعديلات جديدة على ((افواج الفرسان الخفيفة المتنقلة)) اتخذت نفس المبدأ المذكور. غير ان جميع محاولات اعادة تنظيم الحميدية باءت بالفشل، والسبب بالدرجة الاولى هو خوف السلطات، من اثاره امتعاض الاكراد. وبالتالي فإن الحميدية قد فقدت اهميتها السابقة بعد ثورة تركيا الفتاة وانزل ضربة باهظة بالحميدية من حيث الجوهر كور حسين باشا. اذ بعد خروجه من الاعتقال نزح مع عشيرة حيدرانلي (وعدد افرادها ١٢ الف بيت و ٦ افواج حميدية) من تركيا الى ايران. وكانت اراضي قبيلة حيدرانلي قد صودرت من قبل الحكومة واعطيت الى اشخاص معينين. وأدى الفشل في اعادة تنظيم الحميدية الى التشهير بشدة بنظام حكم تركيا الفتاة في الاناضول الشرقية.

واثارت سياسة جمعية تركيا الفتاة حول المسألة الأرمنية ارتفاعاً في الميول المعارضة للنظام الجديد، لدى الأقطاعيين الاكراد. وفي الشهور الاولى من بعد نجاح الثورة حث قادة لجنة ((الاتحاد والترقي)) لأغراض ديماغوغية، على التقارب بين جميع شعوب الامبراطورية العثمانية وحاولوا بصورة خاصة الاتفاق مع قادة القوميين الأرمن. وذاعت اخبار عن اعادة الاراضي

الى الأرمن، تلك التي اخذها منهم الاقطاعيون الاكراد في اثناء مذابح الأرمن في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وبالفعل فإن السلطات المحلية قد اصدرت التعليمات، وتوجهت الى الولايات الأرمنية لجان حكومية، قامت بترحيل الاكراد الذين سكنوا في القرى الأرمنية، ونزعت اسلحة بعض الزعماء..

وبدأ البكوات الاكراد المعتاشين في حينه على املاك الأرمن غير المتنقلة، المنتزعة منهم استنادا الى أن الارض التي انتزعت من الأرمن انما جرى انتزاعها دائما بأمر السلطة التركية. وبرغم واقعية او شكوك المحاولات باقامة العدالة، فأنها لم تؤد في غالبية الحالات الى أي شيء، اذ في شهر آيار عام ١٩٠٩ نظم الأتراك في أدنة مذبحة جديدة ضد الأرمن، فأثارت سياسة الحكومة تجاه الأرمن عدم الثقة لمدة طويلة لدى أعيان الكرد.

وهكذا فان فئة المجموعة الحاكمة التي جاءت نتيجة لشورة تركيا الفتاة قد اثارت رد فعل سلبي لدى الاكراد في نفس تلك الشهور الاولى. وجاء في تقرير سرى لمقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية حول المسألة الكردية في تركيا في ((فجر)) نظام حكم تركيا الفتاة: ((...ان حكام تركيا الفتاة المبهورة عيونهم بنجاحاتهم السياسية لا يتسمون ببعد النظر ولا بمعرفة المنطقة...وفي اللحظة الحاضرة فإن الاكراد كلهم يناصبون السلطات التركية العداء وكذلك...فأنهم كانوا جميعا على أهبة الاستعداد للهجرة اما الى فارس او الى روسيا...وان الخيالة الكردية نفسها اضحت غير موجودة في الواقع منذ لحظة هروب حسين باشا)).

عند تقدير انتفاضات اكراد تركيا في مرحلة ثورة تركيا الفتاة خلال سنة ١٩٠٨-١٩٠٩ ينبغي الاعتراف بأنه مهما كانت اسبابها والقوى المحركة لها فإنها كانت موجهة بصورة موضوعية ضد الحركة البرجوازية الثورية في تركيا هذه الظاهرة التقدمية الضرورية تاريخيا والحلقة الهامة في سلسلة الاحداث التي صارت معلما لعصر ((يقظة اسيا)). ولهذا فإن



الانتفاضات الكردية في ذلك الوقت كانت في خدمة قوى الرجعية الداخلية والخارجية التي حاولت خنق الثورة التركية الاولى.

### الحركة الكردية في تركيا بعد خلع عبد الحميد الثاني

لقد صارت حركة اكراد تركيا ترتدي صفة اخرى بعد القضاء على تمرد نيسان عام ١٩٠٩، اذ بعدما غيرت الفئة القائدة لثورة تركيا الفتاة مبادئها الديمقراطية السابقة راحت تنحرف بسرعة نحو اليمين، واستسلمت امام التجمعات الاقطاعية الدينية وتجار الاستيراد-الكومبرادور والامبرياليين. في هذه المرحلة ينبغي تقييم الحركات الكردية تقييما ايجابيا لأنها ساعدت في انهيار الامبراطورية العثمانية الرجعية البالية وفي تحرير الاقليات القومية من عبوديتها.

ومنذ نهاية عام ١٩٠٩ ومطلع عام ١٩١٠ بدأ التوتر بالتصاعد في كردستان تركيا بعد فترة هدوء قصيرة. ففي تشرين الثاني عام ١٩٠٩ بدأت انتفاضة عشائر بارزان (في شمال العراق) برئاسة الشيخ عبدالسلام البارزاني. وكانت القوات التركية التي ارسلت للقضاء على هذه الانتفاضة قد منيت بالاندحار. وفي بداية عام ١٩١٠ اتسعت الانتفاضة لتشمل جزءا كبيرا من ولاية الموصل.

واشتد ساعد الحركة التحررية في بايزيد والمناطق المجاورة لها. وانتشرت هنا دعاية علنية ضد الحكومة. وقام بتوجيه هذه الدعاية كور حسين باشا والشيخ عبدالقادر وغيرهما من كبار الاقطاعيين الاكراد. وتوقع الكثيرون اندلاع انتفاضة كردية شاملة في ربيع عام ١٩١٠.

وتشكل موقف ليس اقل توترا عند بداية عام ١٩١٠ في بيتليس. فأن سليم علي وزعماء اكراد آخرين مارسوا دعاية واسعة ضد الحكومة وشكلوا في كل مكان اللجان وال النوادي التي انضم الى صفوفها قسم كبير من اكراد المنطقة المجاورة. ولم يعتزم والي ولاية بيتليس طاهر باشا التحرش بالبكوات الاكراد، أملا منه في استغلالهم كقوة ضاربة ضد ايران.

وكان اسماعيل حقي الذي عين بدلا من طاهر باشا في خريف عام ١٩١٠ قد اراد استخدام القوة الا انه سرعان ما تلقى من اسطنبول امرا

بعدم استعمال القوة ضد الاكراد مادموا لا يخلقون للحكومة صعوبات جديدة في ذلك الوقت الذي ينبغي عليها توجيه كثير من الجهود للقضاء على الحركة التحررية للعرب.

ولم تكن خشية الباب العالي عبثاً. فأن الحركة الكردية بعد ثورة تركيا الفتاة، قد تطورت، بالاتصال مع الحركة التحررية القومية العربية. وقد حدثت انتفاضات العرب خلال المرحلة موضوع هذا البحث في اليمن والعراق وحوارن وجبل الدروز (في سوريا). و وقف زعماء الحجاز موقفاً معادياً ضد الحكومة التركية وكذلك زعماء نجد وعسير وغيرها من مناطق شبه جزيرة العرب. وانجز عملاً كبيراً القوميون العرب الذين توحدوا ضمن جمعيات واحزاب سياسية مختلفة.

وكتب نائب القنصل الروسي في بايزيد يقول ((بقدر ما الاتراك يقضون الازم غيظاً من احباطاتهم في شبه الجزيرة العربية بقدر ما الاكراد معتبطون من هذه الاحباطات، وكذلك فإنه اذا واصل العرب في المستقبل المعارك ضد الاتراك فإن من المؤكد ان ستنشب انتفاضة في كردستان حيث يحجم الهدوء في الوقت الراهن، وان الاتراك يتحاشون ذلك بلا شك، علماً منهم ان الابداء التامة للاكراد المسلحين سيكلفهم ضحايا هائلة)). واستقبل اكراد ولاية بيتليس ايضاً بتعاطف كبير الانباء عن نجاحات الشوار العرب في اليمن.

ولم تتوقف القضية عند حدود التعاطف فقط. فقد قاصت بين الاكراد حملة لجمع التبرعات المالية لصالح الشوار اليمانيين الذين وقفوا على اعتاب نصر حاسم. ووصل الى كردستان رسل من اليمن. واجرى واحد منهم في بداية عام ١٩١١ مباحثات مع كور حسين باشا، وقام اخرون بزيارة قبائل ولاية ديار بكر، وذهب قسم ثالث منهم لزيارة مناطق وان وموش وخنيس والاشكوت وغيرها. وفي بداية اذار عام ١٩١١ عقد مبعوث من قبل زعيم ثوار اليمن الامام يحيى الشيخ سعيد اجتماعاً سرى مع الزعماء الاكراد في موش (وسرعان ما جرى اعتقال جميع الذين اشتركوا في هذا اللقاء).

وكان اعضاء جمعية تركيا الفتاة قلقين جدا من امكانية الوحدة بين الحركتين التحرريتين الكردية والعربية. وقد شددوا الرقابة على الزعماء الاكراد والعرب الذين يقومون بزياراتهم. واشتد هياج اعصاب السلطات التركية بصدد امتناع الاكراد في ديرسيم والاشكيت، وايرزنجان والمناطق الاخرى من شرق الاناضول، عن دفع الضرائب وتقديم الجنود لافواج المشاة الخفيفة وغير ذلك.

وبالاضافة الى ذلك، فإن عددا كثيرا من الزعماء الاكراد تحالفوا مع العناصر المعارضة للجنة ((الاتحاد والترقي)) في تركيا نفسها الذين شددوا نضالهم ضد اعضاء تركيا الفتاة بمناسبة تصاعد حدة الصعوبات الداخلية والمخارجية منذ عام ١٩١١.

ولعجز اعضاء تركيا الفتاة عن حل المسألة الكردية، فأنهم لم يجدوا افضل من الرجوع الى سياسة ((السوط والكعك)): استخدام السوط مع المناضلين ضد الاستعباد التركي لجماهير الشعب الكردي، واستخدام الكعك مع اعيان الكرد. والى أي مدى كانت هذه السياسة مبشرة الافاق، فإن تجربة الماضي هي التي تتحدث عن ذلك. وبهذا الصدد اشار غولوبينوف نائب القنصل الروسي انذاك في اوروميا يقول ((لو ان الاتراك لم يكونوا منهمكين بالانتفاضات في شبه الجزيرة العربية ومقدونيا والقوقاز الداخلية لكان من الأسهل عليهم ان يتغلبوا بشكل افضل مما في الوقت الراهن على الاكراد، وذلك عندما يجدون انفسهم مضطرين للتزلف الى البكوات الاكراد بالهدايا التي ليست تحقق الغرض منها في كل حين)).

وابتداء من عام ١٩١٠ قام كبار الشخصيات البارزة في حكومة تركيا الفتاة بزيارات الى الاناضول الشرقية بغية استمالة البارزين من زعماء الاكراد الى جانبهم. وبموجب تعليمات خاصة من وزير الداخلية اعيدت الى اعيان الاكراد الاراضي التي انتزعتها ادارة تركيا الفتاة في بداية عهدها لصالح الأرمن. وبدأ بالرجوع، البكوات والاغوات الذين هربوا بعد الثورة الى ايران. وانهم قد انتزعوا من الأرمن ليس فقط الاراضي ((العائدة لهم))، بل وتلك التي كانت حتى الثورة ملكا للأرمن. فعلى سبيل المثال

ذمت الادارة التركية بأجلاء الفلاحين الأرمن من قرية آلتون حسين بناءً على طلب خال من أي دليل قدمه الزعيم الكردي الشيخ حسين، ادعى فيه أن القرية هذه، كانت تعود الى اجداده، وبيعت اموالهم وهدمت مساكنهم، وسلمت النقود المتجمعة عن ذلك الى الشيخ حسين.

وقام القائد الجديد للمنطقة العسكرية الرابعة والمفتش لثلاثة فيالق في الاناضول المشير عثمان باشا بألقاء خطاب استفزازي في بداية شهر آب عام ١٩١١ طافح بتحذيرات ضد الأرمن المطالبين باستعادة اراضيهم وتجريد خميدية من السلاح وابعادهم عن حدود ولايات الاناضول الشرقية، واقر عثمان باشا علناً شرعية العنف الذي مورس من قبل البكوات الاكراد. وقام جاويد بيك وزير المالية الذي هو واحد من اعمدة نظام حكم تركيا الفتاة، في اثناء جولته في الولايات الكردية الأرمنية، قام بتوزيع الجوائز والاموال بشكل واسع على البكوات والشيوخ الاكراد، واكد تأييد الحكومة بالوقوف الى جانبهم. وعند عودته الى العاصمة صرح جاويد بيك بأن الهدوء والسكينة سيطران على شرق البلاد.

ومثل هذا التأكيد لا يوجد ما يجمعه أي جامع مع الواقع. وبالأضافة الى ذلك فإن الاعمال التحريضية العلنية التي تضخم الخلافات الكردية الارمنية من قبل السلطات التركية قد ادت الى حصول تدهور كبير في الوضع الداخلي بكردستان التركية وارمينيا والى مضاعفة عدد حوادث قطع الطرق والسرقات التي كانت قليلة نسبياً في السنوات الاولى من بعد ثورة تركيا الفتاة. بيد انه على الرغم من مغالطة الحكومة المركزية للبكوات الاكراد، فإن هيبتها كانت كالسابق، غير واسعة وفي اقل المستويات. وذكر اولفيريف نائب القنصل الروسي في وان يقول ((...ان قناعة الكرد بضعف الحكومة الدستورية هو السبب في تضاعف اعمال السلب والعنف في كردستان)).

وبالأضافة الى ذلك فإن حكومة تركيا الفتاة لم تستعد للعدول عن النية بالقضاء على ((الأنفلات)) الكردي واخضاع القبائل قدر الامكان لأشراف الحكومة.

وفي ربيع عام ١٩١٠ بدأ لأول مرة في تاريخ تركيا قبول غير المسلمين في الجيش التركي. وكما يبدو فإن هذا الإصلاح الذي اثارته تركيا الفتاة حوله دعاية واسعة، انما استهدف بصورة خاصة التقليل من نفوذ قوة الخيالة الاكراد غير النظامية. وكان البكوات الاكراد مستانين كل الأستياء من هذا الأجراء.. وكانت السلطات في ارضروم وطرابزون وغيرها من المناطق قد اضطرت الى عدم قبول غير المسلمين تلافياً لوقوع انتفاضة بين الاكراد. واستخدمت السلطات اشد الاجراءات قسوة ضد القبائل التي لم تظهر الانصياع الواضح لها.

وهكذا، فإن اعضاء جمعية تركيا الفتاة لم يتجنبوا في الحقيقة أي سبب من الاسباب الرئيسية التي تغذي به الحكومة التركية استياء الاكراد الدائم، ومن بينهم اعيان القبائل.

ومن الاشكال الفريدة لأحتجاج الاكراد ضد سياسة الحكومة هي ارتحال العديد من القبائل الى ايران (أي من ولايات وان وبيتليس، بل وحتى من ولاية ارضروم الاكثر بعدا). وفي البداية تجاهلت السلطات عمدا النظر الى حركة الاكراد باتجاه الحدود الايرانية، بأمل استخدامهم لأهداف احتلالية في كردستان الايرانية. غير انه قد ظهر ان بعضا من زعماء الاكراد البارزين كانت لهم اهداف اخرى، فقامت السلطات التركية بتعزيز الحراسة على الحدود الشرقية.

### العلاقات الروسية الكردية

كما سبق وان اشير الى ذلك من قبل، فإنه منذ مطلع عام ١٩١٠ قد نزح الى ماكو (في اذربيجان الايرانية) من تركيا، الزعيم الكردي البارز كور حسين باشا. وهرب معه ايضا البكوات المتنفذون تيمور باشا وامين باشا وسيد علي، وموسى بيك وغيرهم. وقد اشتكوا الى العميل الروسي في ايفغدير (نقطة حدودية على الحدود التركية الروسية) من مضايقة السلطات التركية وتدخلها في العلاقات القبلية الداخلية. وسارع كور حسين باشا في توجيه رسالة الى فورونتسوف داشكوف اقترح فيها بأسمه وبأسم الشيخ عبد القادر وضع كردستان كلها تحت سلطة روسيا. واقترح الزعماء الاكراد القيام

بانتفاضة شاملة للقبائل بمساعدة روسيا، واما في حالة عدم موافقة روسيا على هذه الخطة فقد رجوا السماح لهم بالانتقال الى روسيا او القبول بهم بصفتهم من التبعية الروسية.

وفي نفس الوقت فإن كور حسين باشا مع المؤيدين له وعبر المقربين اليهم وذويهم شنوا في شمال شرق تركيا حملة دعاية قوية ضد الحكومة ((وبفضلها كتب تشاريكوف قنصل روسيا الجديد في تركيا الذي خلف زينوفيف عام ١٩٠٩ يقول-ان الاكراد في هذا الجزء من تركيا يرصون صفوفهم في اتحاد معاد للدستور مزود تزويدا جيدا بالمال والسلاح)).

وارسلت الحكومة التركية التي اصبحت بأشد الهلع مبعوثين سرا الى ماكو كلفتهم بأقناع البكوات الاكراد بالعودة الى الوطن.

ووضع الطلب الذي تقدم به كور حسين باشا وعبدالقادر وغيرهما من زعماء الاكراد الحكومة الروسية في موقف حرج، لأن احتلال كردستان المباشر لم يكن داخلا في خطط السياسة الروسية الخارجية لا الحالية منها ولا المستقبلية بأعتبار ان هذا سيجر روسيا مباشرة لو حصل الى حرب ضد تركيا، ويشير المعارضة من قبل جميع الدول الكبرى. وبالإضافة الى ذلك فأنهم في بطرسبورغ وتفليس التزموا الحذر من ان اعمال الزعماء الاكراد الموالية لروسيا قد تضعف العلاقات الروسية التركية وتجعل من الصعب على روسيا تحقيق المهام ذات الاهمية الاولى بالنسبة لها في الشرق الاوسط. وبعض الزعماء الاكراد الذين يكافحون ضد الحكومة التركية اذاعوا عن قصد اخبارا مبالغ فيها عن تسلمهم مساعدات كبيرة من روسيا، بهدف اشارة الفزع لدى السلطات التركية. فمثلا ان المدعو سعيد بيك، قال بأن ((القيصر صلة نسب بعيدة مع الشعب الكردي الذي بإمكانه الاعتماد عند الضرورة على مساعدة روسيا)). واخيرا فإن شخصيات الدولة القيصريّة الروسية حذرت دائما من الاضطرابات في الاراضي المجاورة لمناطق القفقاس، هذه الاضطرابات التي كثيرا ما صارت مصادر لصعوبات وتعقيدات كبيرة. وكما كتب ايزفولسكي فإن ((الحركة التي استحوذت مرة واحدة على الاكراد والأرمن تثير لدينا الخوف لقربها من مناطق القفقاس

حيث هي تجرى الآن، ولهذا فإن الضرورة تستدعي منا ان نوضح في الوقت المناسب نوع تصرفاتنا لغرض منع الاخلال بالهدوء فيها)).

ولهذا السبب فإن فورونتسوف داشكوف قد الخ كما يبدو على انه ((برغم الاعتبارات في السياسة الداخلية والخارجية)) يجب الرفض رفضا قاطعا جميع اقتراحات الاكراد. وتذرعنا منه بضيق الارض في محافظات ما وراء القفقاس فإنه عارض السماح بدخول الاكراد الى الاراضي الروسية. واتخذ تشاريكوف موقفا مشابها. فهو قد رأى ان من الضروري الطلب من كور حسين باشا التوقف عن أية دعاية ضد الحكومة التركية ((تحت التهديد بحرمانه من حمايتنا)) في حالة ظهور اخطار جدية واضطرابات في المناطق الروسية المجاورة لتركيا.

ولم يجد تشاريكوف دعما له من المسؤولين القباذيين في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية. واقترح الجنرال بوليفانوف المدير المؤقت لوزارة الدفاع تقديم الحماية الى كور حسين باشا لأن الحيدرانليين لعبوا دورا بارزا في استكمال صفوف الحميدية. وأيد بوليفانوف بهذا الصدد بحماس س. د. سيزانوف المدير الجديد لوزارة الخارجية الذي سرعان ما صار وزيرا للخارجية. فقد اشار الى ضرورة توجيه دعم لتحسين العلاقات الممكنة مع الاكراد ((من حيث وجهات النظر السياسية العامة))، وبالاخص من حيث ((استمالة القادة المتنفيين منهم)) الى جانبنا، من خلال تقديمنا لهم ملاذا مؤقتا في حالات الضرورة. وكتب سيزانوف الى تشاريكوف يقول: ((...ان عدم الاكتراث التام من قبلنا بالخانات الاكراد الباحثين عن التقارب معنا سيكون بأمكانه ان يؤدي الى اجبارهم للقيام بمساومات مع الباب العالي، وريط مصيرهم نهائيا بتركيا)).

واتخذ مثل وجهة النظر هذه، في نهاية المطاف، مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية. ونتيجة لتبادل الآراء بين دوائر السياسة الخارجية والحربية، كان قد اتخذ قرار حول انه ((لا يمكن ان يدور أي كلام حول وضع كردستان كلها تحت سلطة روسيا بموجب ما التمسه عبدالقادر)). غير انه يمكن السماح للزعماء الاكراد النزول في القفقاس، واما الحماية فيجب ان

تقدم الى الاكراد في ايران وليس في تركيا. ورفضت الحكومة الروسية اعطاء الزعماء الاكراد معونات نقدية. وفي نفس الوقت اعرب سيزانوف عن رأيه مفترضاً ((ان من الممكن ان تكون الحركة الكردية وسيلة بيدنا نستخدمها بأي شكل من الاشكال للتأثير على تركيا في اوروميا وغيرها من المسائل الايرانية)). ووافق تشاريكوف على ضرورة استمالة كور حسين باشا الى جانب روسيا وكذلك على ((الاحتفاظ بعلاقات ودية مع اكبر عدد ممكن من الزعماء الاكراد الراغبين بذلك)). بيد ان بعضا من المسؤولين الروس في تركيا وايران اشاروا الى انه لا ينبغي الثقة بعبد القادر لأن العداء لروسيا يجري في دمه.

وبهذه الصورة فإن التماس كور حسين وعبدالقادر قد ادى الى اقامة صلات مباشرة لروسيا مع بعض من اكبر الزعماء الاكراد نفوذا وقوة. غير ان قادة السياسة الخارجية الروسية قرروا في المرحلة الاولى، استغلال هذه الصلات لأغراض سياسية في ايران فقط، حيث لروسيا مواقع اشد قوة هناك. وكان ينظر الى التدخل في الشؤون الداخلية لكردستان تركيا على انه غير ملائم.

وفي هذا الوقت ظهر على المسرح السياسي الكردي شخصية بارزة هو عبدالرزاق بيك. وترأس عبدالرزاق بعد اطلاق سراحه من سجن ثورة تركيا الفتاة مجموعة من الاقطاعيين الاكراد من اشد الاعداء للحكومة التركية.

وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩١٠ رفع عبد الرزاق التماسا الى السلطات الروسية حول السماح له بقبول التبعية الروسية والنزول في يريفان. والحجة الشكلية التي دفعته لتقديم هذا الالتماس هي الملاحظات التي تعرض اليها عبد الرزاق واسرته من قبل اترك تركيا الفتاة. وفي البداية فإن السفارة الروسية في تركيا وسلطات القفقاس قد وافقت على هذا الالتماس الذي قدمه عبدالرزاق، الا انها اعترضت فقط على نزوله في يريفان بالذات بأعتبارها نقطة تقع قريبا جدا من الحدود التركية.

غير انه سرعان ما اتضح بأن عبدالرزاق هذا، كان لديه هدف آخر غير انقاذ جلدة رأسه من الملاحقة، وهو انه كان يعقد امالا بعيدة المرمى على



خطط سياسية كان لا بد لروسيا عند تنفيذها ان تساهم فيها مساهمة اساسية.

وفي اذار عام ١٩١١ سافر عبدالرزاق الى ماكو ومن هناك وصل الى كوتور. وفي اثناء هذه الرحلة اجري محادثات مع الزعماء الاكراد للحصول على موافقتهم لأقامة اتحاد مؤيد للروس من القبائل في كل من كردستان التركية والايرانية ومحاو لايقافهم عن القيام بعمليات معادية ضد ايران والمسيحيين. وفي محادثاته مع المسؤولين في السلطات الروسية فأن عبدالرزاق ((عبر- بحسب ما كتب كوخانوفسكي رئيس المستشارية السياسية التابعة لمحافظة القفقاس- بأنه بصفته مؤيدا لروسيا فأنه سيمارس نشاطا بالاتجاه المرغوب من قبلنا يستهدف توسيع نفوذ روسيا في كردستان وحث الاكراد على التعاطف مع الروس)).

ومن اكثر الافكار تكاملا عن خطط عبد الرزاق، يعطيها حديثه مع نائب القنصل الروسي اولفيريف في وان، خلال منتصف نيسان عام ١٩١١ الذي من المدير ان تقدم مقطعا منه بصياغة اولفيريف.

((ان كل شيء عندنا على اهبة الاستعداد. وانا (أي عبدالرزاق) انتظر خلال هذه الايام وصول الكردي موسى بيك الى وان وهو الوطني الكبير الذي سيسافر الى فارس قبلي. وانا بأستطاعتي الان احتلال وان. وخذوا بنظر الاعتبار ان بين الجنود كثيرا من الاكراد الذين لدينا الاسس للأعتماد عليهم. غير اني لا ارى في اللحظة الحاضرة دعنى لأحتلال وان، حيث اننا نفتقر الى امكانية خوض حرب نظامية ضد الاتراك والدفاع بنجاح عن المواقع المحتلة. ومن الطبيعي اننا لسنا ساذجين بحيث نعتمد في الظرف الحاضر على مساعدة روسيا. فأنني سأنتقل من وان مباشرة الى فارس، حيث سأقترح على الحكومة الفارسية تنصيبى محافظا لكردستان الايرانية، لقاء الوعد بطرد الاتراك من فارس. ونصر الملوك يعرفني شخصا، ولي امل في ان الفرس سيقابلون اقتراحي بالترحيب. واذا حصل العكس فأنني سأحتل بالقوة سالماس واوروميا. ومن بعد ذلك وبعد تحقيق النجاح سأبعث الى الشاه برقية خضوع واعرض عليه خدمتي لطرد الترك من فارس. واعلن مقدا

ر جانب ذلك بأنني سألتزم بجميع أوامر القنصل الروسي في اوروميا في كل  
 س تحدثت به الى السيد كوخانوفسكي. واننا الاكراد يجب علينا قبل كل  
 شي، ان نؤسس وكنا مكيينا لأنفسنا. ومن الأسهل لنا القيام بذلك في  
 درس. وهذه ستكون الخطوة الاولى نحو تأسيس امارة كردية مستقلة. وإذا  
 حاننا التوفيق في انجاز ذلك، فأني سأقوم فوراً بأشغال انتفاضة في  
 كردستان التركية حيث اكرر انا بأن كل شي، لدينا على اهبة الاستعداد،  
 لاكراد ينتظرون مني الاشارة فقط. وفي نيتنا نحن الاستيلاء فقط على  
 تحت الاراضي التي تدخل ضمن كردستان وبلا أي نوايا للتحرك عميقا في  
 تركيا وفارس. ومن بعد ذلك فإن الاكراد سيطلبون من القيصر ان يضعهم  
 تحت حمايته ويضمن استقلالهم. واننا الان وفي المستقبل سنكون جيرانا اوفياء  
 لروسيا وحلفاء امنا لها. هذه هي خطتنا. وإذا حاللنا الحظ في تحقيقها فهذا  
 امر حسن، وإذا لم نوفق فسنقدم رؤوسنا لقاء ذلك. وبالرغم من كل شي،  
 دننا نأمل بأن روسيا، انطلاقا من الحرص على مصالحها السياسية سوف لا  
 تتخلي عنا في اللحظة الحرجة وستقول الكلمة المطلوبة دفاعا عنا...))

وبعد بضعة ايام قام عبدالرزاق بأبلاغ اولفيريف ان الشيخ الكردي  
 جماعيل آغا سمكو الذي صار فيما بعد قائدا للحركة الكردية في كردستان  
 الايرانية، قد وافق على خطته هو ومرضى قلبي خان، سردار خانية ماکو،  
 في مديرها. وقال عبدالرزاق لاولفيريف قبل سفره الى كوتور: ((انني انوي  
 الان بالاشتراك مع سمكو، الاستيلاء على ديلمان والاقتراح على الفرس  
 الاعتراف بي محافظا على اوروميا وان يوكلوا لي حماية الحدود. ويقف سردار  
 ماکو الى جانبي. وسأثبت بالعمل اخلاصي لروسيا)).

كانت هذه هي نوايا عبدالرزاق. وتنبغي الاشارة الى ان أي واحد من  
 الشخصيات الكردية لم يطرح برنامجا بمثل هذا الاتساع والنظرة المستقبلية  
 البعيدة. فعلى النقيض من حركة عبيد الله التي اتسمت بالمباديء العفوية،  
 فإن عبدالرزاق قدم لأول مرة في تاريخ الكرد خطة تنص على اقامة دولة  
 كردية متحدة بمساعدة مباشرة من روسيا.

والى جانب هذا كله فإن على برنامج عبدالرزاق، وخاصة في تلك النقاط منه التي تتحدث عن وسائل تنفيذه، يلاحظ بوضوح، اندفاع المغامرة. فقد بالغ عبد الرزاق اولاً في تلاحم القبائل الكردية وتنظيمها. فأن الاكراد لم يكونوا كلهم مستعدين لخوض النضال فوراً من اجل تأسيس دولة كردية موحدة. وكذلك فإنه كان مازال قوياً العداء القبلي والانعزال الاقطاعي فالكثير من كبار الاقطاعيين الاكراد رأوا ان من المفيد لهم اكثر من أي شيء، آخر منح تأييدهم اما الى الدولة التركية او الايرانية. وخطة عبدالرزاق لأشغال انتفاضة كردية شاملة كانت غير جاهزة تماماً من الناحية العسكرية، وهو ما اعترف به جزئياً في الحديث الذي سبق وذكرناه من قبل مع اولفيريف. وثانياً هو ضعف الحكومتين التركية والايرانية. فأن عبدالرزاق لم يقدر عزم الاوساط التركية الحاكمة على سحق الحركة الكردية في الامبراطورية مهما كلف ذلك من ثمن. وكذلك لم يقدر الاستقرار النسبي للسلطة المركزية في ايران نتيجة للهزيمة القريبة للثورة. وحساباته كانت غير واقعية حول ان حكومة الشاه ستسمح بتحويل كردستان الايرانية الى قاعدة لأقامة دولة كردية موحدة. وثالثاً، النفوذ الروسي في الشرق الاوسط. ان عبدالرزاق كان سيء الاطلاع على الشؤون العالمية، لو انه افترض امكانية فرض النفوذ الروسي بلا منازع على كردستان كلها. وبناء على ذلك فإن برنامج عبد الرزاق كان قائماً على رمال مما ادى الى انكشاف ذلك في وقت قريب جداً.

وفي شهر ايار عام ١٩١١ قام عبدالرزاق بجولة جديدة في جميع المناطق الحدودية التركية الايرانية التي يقطنها الاكراد وهو يدعو الى وحدة اكراد تركيا وايران للنضال ضد السيطرة التركية ومن اجل تأسيس دولة كردية موحدة. ولم تحقق هذه الدعوة أي نجاح خاص كما يبدو ولهذا فإن عبدالرزاق جلب على نفسه ملاحظات الجانب التركي له. وفي اثناء مكوث عبدالرزاق في اوروميا (في اواسط ايار ١٩١١) تسلم القنصل التركي من اسطنبول امراً بألقاء القبض عليه فوراً وارساله مخفواً الى العاصمة. وتحلص عبدالرزاق بصعوبة من الاعتقال اذ التجأ الى مبنى نيابة القنصلية الروسية.

وللاسباب المذكورة اعلاه فإن رد الفعل من قبل الاوساط الحاكمة في روسيا القيصرية على تصرف عبدالرزاق كان شبيها بـرد فعلها على طلب كور حسين وعبدالقادر، أي بدون أي نوع من الحماس. و((المدى الواسع)) نذري تميز به مشروع عبدالرزاق ليس لم يترك انطبعا في بطرسبورغ فحسب، بل على العكس، فأنهم هناك قد اعتبروه مغامرة من قبل استفزازي، او في حسن حال، من قبل مغامر. وكتب نيراتوف القائم الموقت بأعمال وزارة خارجية الى المبعوث في طهران: ((بناء على بعض المعلومات فإن شخصية عبدالرزاق مثيرة للشك بالنسبة لنا. وان من المشكوك فيه كرهه تماما للاتراك واخلصه لنا. وعلى كل حال فإن من الضروري مراقبة نشاط هذا المغامر بيقظة وفي حينها، اذا لم يكن مبعوثا تركيا لديه هدف بخلق مشاكل على الحدود تكون مبررا للاتراك كي يحتلوا اراضي اخرى في المستقبل)).

وسرعان ما تبددت هذه الشكوك في روسيا تجاه عبدالرزاق بسبب الافتقار الكامل للأدلة. ومع ذلك فإنه لم تكن، لا في بطرسبورغ ولا تفليس ولا في السفارتين الروسيتين في اسطنبول وطهران، اية اشارة الى رغبة في 'نظر نظرة جدية الى مشروعه. وقد كتب تشاريكوف يقول ((ان الدعاية الخالية التي يقوم بها عبدالرزاق تبدو لي سابقة لأوانها وخطرة)). وبدلا من بحث المسألة الكردية على الأساس الذي اقترحه عبدالرزاق، اقتصر الموجهون لسياسة الخارجية الروسية في الشرق الاوسط على مناقشة مصير عبدالرزاق نفسه، وهل من الممكن ام غير الممكن والى أي مدى، استخدامه في نشر النفوذ الروسي في كردستان التركية والارمنية.

واثار مجادلات كثيرة لجوء عبدالرزاق في اوروميا. فقد اقترح بوكليفسكي كوزبول المبعوث الى طهران عدم منحه الحماية على الارض الارمنية. وقد كتب يقول: ((لا ينبغي للبعثة التدخل في قضية اعتقاله)).

غير انهم في بطرسبورغ لم يوافقوا على ذلك. فقد كتب نيراتوف الى بوكليفسكي حول عدم جواز تسليم عبدالرزاق الى الاتراك. غير انه كان ينبغي ان تصد عنه كما تصد عن شخصية سياسية: ((كان يجب عليك ان

تصرح بأشد الصور حسماً بأن عبدالرزاق ليس لديه أية علاقة معنا وهو يتصرف على هواه فقط)).

واعترافاً من تشاريكوف بأن الممكن ان يلعب عبدالرزاق دوراً مفيداً، اشار ايضاً الى ان تسليمه ((سيكون في وسعه ان يسيء الى سمعتنا وسط جميع اكراد تركيا المتعاطفين مع روسيا)).

وكان قد طرح اقتراحاً بأبعاد عبدالرزاق من القنصلية الروسية، وتركه ((يذهب الى حيث يشاء)). كما وصف نيراتوف لجوء عبدالرزاق ((بأنه يخلق وضعاً حساساً جداً. ولا يجوز عدم تسليمه، ولا التعرض للشبهات من جراء تقريره)). وفي نهاية المطاف قررت الحكومة الروسية نقل عبد الرزاق الى ما وراء القفقاس، زيادة على انه طلب من محافظ يريفان وضع عبدالرزاق تحت مراقبة سرية منتظمة. وفي بداية حزيران عام ١٩١١ وصل عبدالرزاق الى تبريز. وبعد عدة ايام وصل الى الاراضي الروسية.

والاصداء الاولى على ((قضية عبدالرزاق)) اشارت الى ان الحكومة الروسية قد تصرفت من حيث وجهة نظرها في ((السياسة الكردية))، تصرفاً بعيد النظر اذ انها نتيجة لتحملها مسؤولية الدفاع عن عبدالرزاق، فإن سمعة تركيا بين الاكراد، وعلى حد قول غولوبانوف ((قد مالت فوراً نحو الانحدار)). بل وحتى ان سيد طه العدر اللدود للروس، والمنظم لعمليات الغزو على الاراضي الايرانية قد بدأ بعد نزاعه مع الحكومة التركية بأجراء محادثات مع غولوبانوف حول حصوله على حق الحماية في القنصلية الروسية.

ولم يتخل عبدالرزاق، بعد سفره الى روسيا، عن خطته مطلقاً. كتب غولوبانوف عن محادثته مع عبدالرزاق في عشية مغادرته اوروميا يقول ((ان عبدالرزاق لم يفقد الامل في عودته الى روسيا بأن يبدأ من جديد الدعاية لتوحيد كردستان التركية والايرانية تحت رئاسته، وحول تأسيس دولة كردية مستقلة تحت حماية روسيا)). وراوده حلم بأصدار مجلة له في روسيا باللغة الكردية لتقوم بالدعاية لفكرة التحرر القومي.

وبعد مكوثه مدة غير طويلة في تفليس سافر عبدالرزاق الى باريس للعمل على وضع صيغة خطة عمل متفق عليها مع كور حسين باشا الذي صدر في فرنسا مجلة كردية اسمها ((المشروطية)) أي الدستور. ولا يوجد ما يعرف عن هذه الرحلة. وفي تشرين الاول رجع عبدالرزاق الى روسيا واقام في يريغان. واقترح تشاريكوف الزام عبدالرزاق ((بالامتناع عن ممارسة أي نوع كان من الدعاية والنشاط السياسي)). واذا كانت القيادة القفقاسية لم تمنع عبدالرزاق من مباشرة العمل السياسي، فأنها لم تقدم له أي نوع من الدعم في ذلك، وفعلت كل ما في وسعها لكي لا ترتبط معه بأي نوع من الالتزامات.

وهكذا فان مواقف الاوساط القيادية في روسيا القيصرية نحو اقتراحات كور حسين وعبدالقادر وعبدالرزاق، تتحدث عن عدم رغبتها الواضحة بالارتباط بالحركة الكردية في تركيا، وتتحدث عن نظرتها السلبية تجاه فكرة حكم ذاتي لكردستان او دولة كردستانية مستقلة.

وعدم رغبة روسيا بالتدخل في شؤون مناطق الاناضول الشرقية يتأكد من موقفها من المسيحيين الآثوريين الذين حسبوا الروس منذ أمد بعيد حماة ومحربين لهم من اضطهاد السلطات التركية والاقطاعيين الاكراد. ففي ظروف الأشتداد الشامل للاضطهاد القومي والاستبداد والظلم، فإن بين الآثوريين النساطرة في منطقة حكاري، اكتسبت فكرة الانتقال الى الارثوذكسية شهرة واسعة، الامر الذي كان سيؤدي لتقائنا الى نشر الحماية الروسية على الآثوريين.

ولا حاجة لأثبت الى أي مدى سيعزز انتقال الآثوريين الى الارثوذكسية من نفوذ ومواقع روسيا في قلب كردستان بالذات. وبالإضافة الى ذلك فإن اليزيديين الاكراد بدأوا بالتعبير عن الرغبة بالالتحاق بالكنيسة الارمنية الغربية، وهو ما فتح امام روسيا امكانيات اضافية في هذه المنطقة. واشتدت في نفس ذلك الوقت بين الآثوريين واليزيديين دعاية دينية قادها الكاثوليك والبروتستانت. ومارست نشاطا قويا بصورة خاصة

البعثات التبشيرية الانكليزية التي توصلت الى توحيد النساطرة مع كنيسة اليعاقبة.

وهذه المسألة التي تبدو لأول وهلة مسألة دينية مجردة بالنسبة للآثوريين، قد اتسمت بخلفية سياسية. فأن الرئيس الديني والمدني للآثوريين النساطرة مارشمعون مارسيرغي ابلغ السلطات الروسية في ايران بأن الآثوريين ((المعذبين من الاضطهاد الكردي الدائم)) مستعدون للقيام بأنتفاضة وهم واثقون من سيرها الناجح، الا انهم يتوسلون بالحصول ((على الحماية والتأييد المعنوي من جانب حكومتنا))، وعند موافقة روسيا بتقديم هذا الدعم فأن مارشمعون يتعهد بأنتقال جميع النساطرة الاتراك الى المذهب الارثوذكسي.

وقوبلت مساعي مارشمعون بأشراطه انتقال الآثوريين الى المذهب الارثوذكسي ان يحصلوا على مساعدة من روسيا في النضال من اجل التحرر من العبودية التركية، برفض قاطع من قبل الحكومة الروسية. وكتب ايزفولسكي الى المبعوث في طهران حول التماس مارشمعون ((بأنه من غير الممكن الموافقة عليه بأي صورة من الصور)). ولنفس هذا السبب رفضت روسيا التماس مارشمعون مارسيرغي حول قبوله وقبول رعيته في المذهب الارثوذكسي. وفي قرار المجمع الكنسي بتاريخ ٢٧ آب عام ١٩١٠، جاء فيه انه استنادا الى احكام القانون، فأن هذه المسألة ليس من اختصاص ((المجلس الكنسي المقدس)) بل من اختصاص بطريركية انتيوخيكي التي يجب على الآثوريين التوجه اليها قبل كل شيء..

غير ان الحكومة الروسية غيرت في الحقيقة موقفها السلبي من قبول الآثوريين الاتراك في احضان الكنيسة الارثوذكسية الروسية. وما لعب دورا في ذلك هي الالتماسات العديدة التي رفعها مارشمعون حول توحيد الكنيستين الارثوذكسية والنسطورية وافتراقه عن البعثات التبشيرية الانكليزية التي توطدت في وقت ما بقوة في مقر اقامة مارشمعون في كوتشانيس. ومنذ عام ١٩١١ قرر المجلس الكنسي وبموافقة وزارة الخارجية ارسال رئيس البعثة التبشيرية الارثوذكسية في اوروميا الراهب سيرغي

مبعوثا الى كوتشانيس لأجراء محادثات مع مارشمعون. غير انه لم يمكن  
اتوصل الى نتائج عملية كما سيظهر ذلك فيما بعد.

ويمكن الاستنتاج من كل ما قيل سابقا بأن سياسة روسيا تجاه الاكراد ،  
في خلال السنوات موضوع البحث، كانت سياسة سلبية، وان الدوائر التي  
تديرها هذه السياسة ماكان لديها أي نوع من الخطط الاحتلالية في المناطق  
شرقية من الامبراطورية العثمانية والمناطق الغربية من ايران.

ويتلخص الاهتمام الرئيسي للحكومة الروسية في ان الارض التي  
يسكنها الاكراد لا ينبغي ان تصبح رأس جسر لعمليات عدوانية من تركيا  
ومن حلفائها الغربيين المحتملين ضد املاك الروس في القفقاس. ومما له  
دلالته مثلاً موقف روسيا من مسألة شق طريق للسكك الحديدية في شرق  
آسيا الصغرى. فأن روسيا ومنذ عام ١٩٠٠ ربطت الموافقة على بناء طريق  
سكة الحديد في شمال الاناضول بأنه يمكن ان يتحقق اما بأموال تركية واما  
بالرأسمال الروسي. واستخدمت روسيا هذه الموافقة لأجل عرقلة بناء طريق  
سكة الحديد في الولايات الشمالية والشرقية، وان تخلق عن هذا  
الطريق ((افراغا)) بين خط سكة حديد بغداد الذي كان الألمان يقومون  
ببنائه وبين الحدود الروسية.

غير ان الدبلوماسية الروسية لم تأخذ بنظر الاعتبار ان تركيا كانت  
لديها الامكانية لبناء طرق السكك الحديدية بواسطة قروض الاموال التي  
تصلها من الدول الاجنبية. وفي حزيران عام ١٩١٠ كان قد دعي الى  
اجتماع خاص اعلن فيه ايزفولسكي بأن بناء طرق السكك الحديدية في اسيا  
الصغرى ((له معنى سلبي كبير)) بالنسبة لروسيا. وكان قد اتخذ قرار  
بالتنصل من اتفاقية عام ١٩٠٠، وبالاتصال مع تركيا الى اتفاقية جديدة  
تؤمن لروسيا عدم بناء طرق للسكك الحديدية الى الشرق من خط سمسون-  
سيواس-خاربت-دياريكر-موصل-خانقين والى آخره من اراضي كردستان  
كلها. ولأجل هذا الغرض جرى الاعتراف بملاءمة تقديم التأييد لنشاط  
فرنسا (التي كانت تحشى من زيادة النفوذ الالماني والانكليزي في تركيا)



البعثات التبشيرية الانكليزية التي توصلت الى توحيد النساطرة مع كنيسة اليعاقة.

وهذه المسألة التي تبدو لأول وهلة مسألة دينية مجردة بالنسبة للآثوريين، قد اتسمت بخلفية سياسية. فأن الرئيس الديني والمدني للآثوريين النساطرة مارشمعون مارسيرغي ابلغ السلطات الروسية في ايران بأن الآثوريين ((المعذبين من الاضطهاد الكردي الدائم)) مستعدون للقيام بأنتفاضة وهم واثقون من سيرها الناجح، الا انهم يتوصلون بالحصول ((على الحماية والتأييد المعنوي من جانب حكومتنا))، وعند موافقة روسيا بتقديم هذا الدعم فإن مارشمعون يتعهد بأنتقال جميع النساطرة الاتراك الى المذهب الارثوذكسي.

وقوبلت مساعي مارشمعون بأشراطه انتقال الآثوريين الى المذهب الارثوذكسي ان يحصلوا على مساعدة من روسيا في النضال من اجل التحرر من العبودية التركية، برفض قاطع من قبل الحكومة الروسية. وكتب ايزفولسكي الى المبعوث في طهران حول التماس مارشمعون ((بأنه من غير الممكن الموافقة عليه بأي صورة من الصور)). ولنفس هذا السبب رفضت روسيا التماس مارشمعون مارسيرغي حول قبوله وقبول رعيته في المذهب الارثوذكسي. وفي قرار المجمع الكنسي بتاريخ ٢٧ آب عام ١٩١٠، جاء فيه انه استنادا الى احكام القانون، فأن هذه المسألة ليس من اختصاص ((المجلس الكنسي المقدس)) بل من اختصاص بطريركية انتيوخيكي التي يجب على الآثوريين التوجه اليها قبل كل شيء..

غير ان الحكومة الروسية غيرت في الحقيقة موقفها السلبي من قبول الآثوريين الاتراك في احضان الكنيسة الارثوذكسية الروسية. وما لعب دورا في ذلك هي الالتماسات العديدة التي رفعها مارشمعون حول توحيد الكنيستين الارثوذكسية والنسطورية وافتراقه عن البعثات التبشيرية الانكليزية التي توطدت في وقت ما بقوة في مقر اقامة مارشمعون في كوتشانيس. ومنذ عام ١٩١١ قرر المجلس الكنسي وبموافقة وزارة الخارجية ارسال رئيس البعثة التبشيرية الارثوذكسية في اوروميا الراهب سيرغي

مبعوثا الى كوتشانيس لأجراء محادثات مع مارشمعون. غير انه لم يمكن  
توصل الى نتائج عملية كما سيظهر ذلك فيما بعد.

ويمكن الاستنتاج من كل ما قيل سابقا بأن سياسة روسيا تجاه الاكراد ،  
وفي خلال السنوات موضوع البحث، كانت سياسة سلبية، وان الدوائر التي  
تديرها هذه السياسة ماكان لديها أي نوع من الخطط الاحتلالية في المناطق  
الشرقية من الامبراطورية العثمانية والمناطق الغربية من ايران.

ويتلخص الاهتمام الرئيسي للحكومة الروسية في ان الارض التي  
يسكنها الاكراد لا ينبغي ان تصبح رأس جسر لعمليات عدوانية من تركيا  
ومن حلفائها الغربيين المحتملين ضد املاك الروس في القفقاس. وما له  
دلالتة مثلا موقف روسيا من مسألة شق طريق للسكك الحديدية في شرق  
اسيا الصغرى. فأن روسيا ومنذ عام ١٩٠٠ ربطت الموافقة على بناء طريق  
سكة الحديد في شمال الاناضول بأنه يمكن ان يتحقق اما بأموال تركية واما  
بالرأسمال الروسي. واستخدمت روسيا هذه الموافقة لأجل عرقلة بناء طريق  
سكة الحديد في الولايات الشمالية والشرقية، وان تخلق عن هذا  
الطريق ((افراغا)) بين خط سكة حديد بغداد الذي كان الألمان يقومون  
ببنائه وبين الحدود الروسية.

غير ان الدبلوماسية الروسية لم تأخذ بنظر الاعتبار ان تركيا كانت  
لديها الامكانية لبناء طرق السكك الحديدية بواسطة قروض الاموال التي  
تصلها من الدول الاجنبية. وفي حزيران عام ١٩١٠ كان قد دعي الى  
اجتماع خاص اعلن فيه ايزفولسكي بأن بناء طرق السكك الحديدية في اسيا  
الصغرى ((له معنى سلبي كبير)) بالنسبة لروسيا. وكان قد اتخذ قرار  
بالتنصل من اتفاقية عام ١٩٠٠، وبالتوصل مع تركيا الى اتفاقية جديدة  
تؤمن لروسيا عدم بناء طرق للسكك الحديدية الى الشرق من خط سمسون-  
سيواس-خاربوت-دياريكو-موصل-خانتين والى آخره من اراضي كردستان  
كلها. ولأجل هذا الغرض جرى الاعتراف بملاءمة تقديم التأييد لنشاط  
فرنسا (التي كانت تحشى من زيادة النفوذ الالماني والانكليزي في تركيا)

ومكافأتها بالأعتراف بحقها في بناء واستغلال خط سكة حديد سمسون-سيواس، والسماح لتركيا ببناء خط بين سمسون والبسفور.

كتب ايزفولسكي يقول ((كان من مصلحة فرنسا ان تكون في ظروف اكثر فائدة قياسا الى تركيا في المجال العسكري))، زد على ذلك ان تعزيز قوة تركيا على الحدود القفقاسية سيكون في وسعه ان يؤدي الى ضعف في القدرة العسكرية الروسية في الغرب. ونصح باستغلال المحادثات التركية الفرنسية حول القروض من اجل ((الضغط على حرية نشاط تركيا في بناء طرق السكك الحديدية في المناطق الحدودية المحاذية للقفقاس وفي شمال فارس، وكذلك في مجال بناء وشراء تركيا للسفن الحربية)).

وعلموا في روسيا بامتعاض، عن عزم الامريكي تشيستير الحصول من الحكومة التركية على امتياز بناء خط سكة حديد، واستغلال الثروات الطبيعية في شرقي وجنوب شرقي الاناضول. وكتب ايزفولسكي عن مشروع الاتفاقية التركية مع امريكا يقول ((من المرغوب فيه والممكن لو ان امريكا لا تلح على ان تضع كشرط لابد منه حقها في حرية بناء طرق السكك الحديدية في المنطقة المجاورة للحدود الفارسية كما هو بارز من الخطة العامة للأمتياز)).

ان محاولة الرأسمال الاجنبي استصلاح القسم الشرقي من اسيا الصغرى ومن ضمنه الاراضي الكردية، وبالأخص بناء خطوط السكك الحديد ذات الاهمية الاستراتيجية الكبيرة قد اعتبرت روسيا وكأنها تهديد مباشر لمصالحها. والى جانب ذلك فإن الاوساط الحاكمة في روسيا القيصرية عازمت على استخدام امكانية الحصول على حليف ذي قيمة ثمينة مثل الاكراد، بعدما صدتهم، رافضة جميع الالتماسات التي قدمها زعمائهم طلبا للمساعدة. وبالتالي فإن روسيا تحاشت أي نوع من توتر العلاقات مع تركيا ينبع من المسألة الكردية.

وهذا الموقف تحدد هكذا بسبب ان القيصرية لم تنزل بعد لم تسترد عافيتها بعد الحرب الروسية اليابانية والثورة. وبرنامج اعادة بناء وتعزيز القوات الروسية المسلحة بدأ الان فقط بالدخول حيز التنفيذ، وعلاقات

روسيا مع حلفائها، وبالاخص مع انكلترا، لم تكن بعد وثيقة بالشكل المطلوب. وما لا جدال فيه ان الخشية من الاحداث الاخيرة التي جرت في تركيا وايران المجاورتين لم تكن مستبعدة من انها سوف لا تعكس تأثيراً ثورياً على شعوب القفقاس.

واذا انطلقنا من الآفاق، فيجب الاعتراف بأن السياسة القيصرية في خلال السنوات المذكورة هي سياسية قصيرة النظر، لأنها افتقرت الى التنبؤ بأنه في حالة وقوع اختلال في التوازن القلبي في الشرق الاوسط فإن الاعتماد على الاكراد كان سيفتح امكانيات واسعة لروسيا في تركيا وايران والبلدان العربية.

\* \* \* \* \*

وفي الوقت الذي واصلوا فيه في بطرسبورغ وتفليس التقليل من قيمة المسألة الكردية بالنسبة لمصالح روسيا، فإن كثيراً من العاملين الذين درسوا عملياً على ارض الواقع الحالة في كردستان وارمينيا، ظلوا على اراء اخرى ولم يغيروها الا من قبيل الاستثناء النادر. فمثلاً ان غولوبينوف نائب القنصل الروسي في اوروميا كتب يقول: ((... من مصلحتنا ان نزيد الاكراد ولو معنوياً في عدم ودهم للاتراك)). واتنا بعكس ذلك، كما واصل غولوبينوف يقول ((ان خضوع الاكراد الكامل للاتراك انعكس انعكاساً قاتلاً على سمعتنا ليس في الشرق الاوسط فحسب (أي في تركيا وفارس) بل وفي القفقاس... فعدم اكترائنا بالمسألة الكردية كان بإمكانه ان يكون تلك الشرارة التي تشعل الحريق. وفي لهيب هذا الحريق كان من السهولة بمكان ان تقبر مصالحنا التاريخية العريقة مع مسلمي الشرق. فإذا استطاعت الدعاية الاسلامية الشاملة تحقيق نجاح كبير في بلاد الشيعة، فإن عدم المساهمة كلياً من جانب روسيا سيسهل اكثر على الاتراك سحق ابناء عقيدتهم الاكراد بعد ان يقلموا اظافر العرب والالبان. ومثل هذا التوحيد في الامبراطورية العثمانية لا يكاثر ان يكون في صالحنا)).

واقترح اولفيريف نائب القنصل الروسي في وان النظر نظرة جديدة الى تحركات عبدالرزاق، ورأى ان كردستان ذات حكم ذاتي هي افضل من

ارمينيا ذات حكم ذاتي، وذلك لأن مليون ونصف مليون أرمني يعيشون في القفقاس، بينما لا يوجد فيها الا ١٣٠ الف كردي. وأشار ايضا ((الى ان المسألة الكردية تنطوي على اهمية خاصة كبيرة بالنسبة لروسيا)).

وحذر اولفيريف بأن عدم التقدير الصائب في روسيا للمسألة الكردية النابع جزئيا عن المعلومات التي لا تلقي ضوءا صحيحا على الحالة في كردستان ستقوم الدول الغربية باستغلاله. ومما قال: ((ان معلوماتنا عن كردستان في هذا الوقت الراهن، هي سطحية الى الحد الذي يثير الفزع. وان هناك بعضا من المناطق الكردية التي لم نقم بالاستقصاء عنها حتى في هذا الوقت... والانكليز لا ييخلون بالنفقات على عملاتهم ولهذا فأن معلوماتهم عن اسيا الصغرى اوسع بكثير من معلوماتنا... زد على ذلك ان جميع هؤلاء السياح من اوربا الغربية والبعثات التبشيرية ينشرون في جميع زوايا كردستان اكثر المعلومات بعدا عن العقل واساءة عن روسيا)). وأعار الانتباه الى ضرورة ((استمالة عواطف بعض البكوات الاكراد الى جانبنا)) وان نعطي هؤلاء البكوات ((امكانية التعرف عن قرب على الناس الروس وعلى سياسة روسيا في الشرق)).

وعبر عن فكرة مماثلة القنصل الروسي في البصرة ك. ب. ايفانوف في ((كتاباته حول مسألة تنظيم دراسة للشرق الأوسط)). وكتب مناقشا هذه المواضيع مع كل من اكد بأن من الأنفع لروسيا الحفاظ على الحالة الراهنة في هذه المنطقة من الكرة الارضية فقال: ((يبدو من سير المسألة في غضون ذلك، ان ما هو اكثر تجاوبا مع مصالحنا، السعي لخلق كردستان ذات حكم ذاتي، من جميع المناطق التي يقطنها الاكراد والداخلين الان في التكوين الكردي من اترك وفرن)).

وبعض العارفين المطلعين على المسألة الكردية اشاروا الى ضرورة الألتفات بالانتباه الخاص الى الاكراد الروس الذين يتوقف عليهم الى حد كبير اقامة علاقات متبادلة مع اقربائهم المواطنين في البلدان الاجنبية. وقدم هؤلاء نصائحهم حول التفكير بتحسين الحالة المادية والمستوى الثقافي

لاكراد القفقاس، باعتبار ذلك شرطاً لا بد منه ضد الدعاية الاسلامية الشاملة، ولأستمالة العشائر الكردية الى جانب روسيا.

وموضوع النهوض بمستوى الحالة المادية والثقافية للاكراد الروس، ماكان يشغل طبعاً الا اقل العناية من المستعمرين القيصرية. غير ان استمالة اعيان اكراد القفقاس الى جانب الحكومة بدأت تحظى بأنتباه واسع.

وفي شباط عام ١٩١٠ خاطب فورونتسوف داشكوف برسالة خاصة ايزفولسكي اشار اليه فيها ان يتوصل الى ترتيب مع اسرة شامشادين التي هي القبيلة الكردية الاكبر نفوذاً بين الاكراد الروس، والتي تقود عشيرة زيليان التي تسكن على جانبي الحدود. ووقف على رأس هذه الاسرة العقيد علي اشرف بيك الشامشاديني الذي يرأس عملياً ورسمياً الاكراد الروس، ولديه صلات واسعة مع الاكراد في البلدان الاجنبية وخاصة في ماكو. وتسلم الشامشاديني راتباً تقاعدياً سنوياً من الحكومة مقداره الف روبل. وامتلك ٦٠ ديستاتين من الارض. وبحسب رأي فورونتسوف داشكوف فقد اقتضى منح علي اشرف بيك رتبة جنرال ومضاعفة راتبه التقاعدي الى الف روبل سنوياً، وشمول بعض الشخصيات من هذه الاسرة بالرواتب التقاعدية والمكافآت. واعار محافظ المنطقة اهتماماً خاصاً الى ضرورة ان يستعيد اعيان الاكراد المراعي التي سبق وان صودرت منهم. وكتب يقول: ((لغرض استعادة عواطف الاكراد نحو السلطة الروسية وتعزيزها فأنا اكثر الوسائل اماناً هي العمل على ربطهم بالارض. ولتنفيذ ذلك كان يجب اعطائهم اراضي اميرية بدون مساومة، ولقاء مبلغ زهيد وبالايجار الطويل الامد الذي يقبل الارث)) ورأى فورونتسوف داشكوف ان هذه الاجراءات كان بإمكانها ان ترضي اسرة الشامشادين وغيرها من العوائل المتنفذة. وعدا ذلك فقد كان من الضروري بحسب رأي المحافظ المحلي، توزيع الاراضي على العوائل الكردية الاقل شهرة، وكذلك الألتفات بعناية خاصة الى اليزيديين الذين يكونون الود منذ القدم الى روسيا (وقد اُلح على ذلك محافظ يريفان).

وفي بطرسبورغ نظروا الى جميع هذه الاقتراحات بدون أي نوع من الحماس. والشيء الوحيد الذي وافق عليه وزير المالية كوكوفيتسوف هو

مضاعفة الراتب التقاعدي لأسرة شامشادين، وتخصيص مكافآت لأولئك الذين يمثلونهم ممن لم يحصلوا على الراتب التقاعدي. وفي الدوائر الحكومية ذات المستوى العالي كانوا كالعادة قليلي الاهتمام بالاكرد سواء من المواطنين ام من البلدان الاجنبية.

### تفاقم المسألة الكردية في ايران

وفي هذه الاثناء وقعت في كردستان الايرانية تلك الاحداث التي هددت تهديدا مباشرا مصالح روسيا والدول الامبريالية الاخرى. وكان مينورسكي قد كتب منذ عام ١٩٠٥ يقول: ((ان المسألة الكردية في فارس ستثير نحوها بلاشك، عاجلا او اجلا انتباها شاملا عاما. وان لتركيا ارتباطا بالمسائل ذات الصلة بالاكرد، بهذه الصورة او تلك، في جميع الاحوال التي تحاول فيها الحصول على فائدة لها على حساب ضعف جارتها فارس)).

وفي عام ١٩٠٨-١٩٠٩ حلت في ايران مرحلة نهوض عارم للحركة الثورية التي اظهرت نفسها في التحول الى نضال مسلح ناجح للجماهير الشعبية ضد الرجعية (وتمثلت بانتفاضة تبريز، والاستيلاء على السلطة في بعض المدن من قبل مؤيدي الدستور، وخلع محمد علي شاه في حزيران عام ١٩٠٩).

وكانت غير كبيرة مشاركة الاكرد في النضال ضد معسكر الرجعية في ايران، لأن الشوار الدستوريين لم يسعفهم الوقت في فعل أي شيء، من شأنه تحسين حالة جماهير الشعب الكردي. وفي نفس الوقت فأن اعيان الاكرد استرشدوا بمصالحهم الانانية التزاما استثنائيا وضمن الاطار المحدود لكردستان الايرانية وحدها. وهكذا فأن زعماء اكرد كرمينشاه من قبيلة كلهور رفضوا الاتحاد مع البختيارين الذين شاركوا صيف عام ١٩٠٩ مع الشوار من كيلان في مسيرة الى طهران. وكتب نيكولسكي القنصل الروسي في كرمينشاه يقول ((من الصعب الاخذ في الحسبان ان الاكرد المحليين المنهمكين الان في حصاد محصول ممتاز وباخصومات القبلية واللصوصية سيجرأون على الاشتراك في هذه المسيرة)). وبلاضافة الى ذلك فأن جزءا من الكلهوريين خدموا في حماية الشاه السابق محمد علي. ولم يشارك من

نكلهوريين الى جانب الشوار الا من بعض مناطق كرمينشاه فقط. وفي بداية عام ١٩١٢ في اثناء القضاء التام على الثورة التحق الكلهوريون مرة اخرى في صف الرجعية.

وفي المناطق الشمالية الشرقية من ايران لم يلتحق الاكراد بالشوار ايضا. وفضل زعماء الاكراد المحليون الأصغاء الى القنصلية الروسية وليس الى 'فدائيين، وكثيرا ما شنوا غارات على الفدائيين بالذات. واكراد همدان 'نقاضيون برئاسة القاضي نظام شاركوا بالقتال ضد فصائل الشوار في 'جنوب الشرقي من رشت. وفي خانية ماكو كثيرا ما تحول الاكراد الى سند للسردار الذي هو احد اعمدة الرجعية، وشاركوا في النضال ضد فصائل 'فدائيين.

والفدائيون من جانبهم حاولوا مرات عديدة استخدام الاكراد، ولا سيما، على سبيل المثال، في اثناء الدفاع البطولي عن تبريز خلال خريف وشتاء عام ١٩١١، عندما ارسلوا الزعيم الكردي سردار موكري ضد شوق الدولة محافظ ساوجبلاق الذي حاصر تبريز. غير ان الزعماء الاكراد اذا ما صادف مرة وعاونوا الفدائيين، فما مرد ذلك الا لكونه مفيدا لهم في شكل من الاشكال (كما فعل ذلك من حين لآخر سمكو وتيمير جانغو). وعلى العموم فإن الكرد لم يلعبوا دورا ايجابيا ملحوظا في الثورة الايرانية، وفي المرحلة الاخيرة من الثورة شكل الاكراد القوة القتالية الاساسية للحركة الرجعية التي ترأسها عبدالفتاح مريزا سالار الدولة شقيق محمد علي شاه (وسيدور الحديث عن ذلك بالتفصيل لاحقا).

والتغير في النظام السياسي بتركيا لم يثمر تحسنا بالأحوال في المناطق الحدودية الايرانية، التي صارت هدفا للاعتداءات التركية. واذا كان اعضاء جمعية تركيا الفتاة، الى حين مجيئهم الى السلطة قد شنوا هجمات ضد سياسة التدخل التي مارسها السلطان عبدالحميد الثاني تجاه ايران (وهو ما شهد عليه مثلا مقالة في جريدة تركيا الفتاة (اسطنبول)) بتاريخ ٢٣ آب عام ١٩٠٧) فأنهم بعد ان اخذوا زمام الحكم بأيديهم تابعوا تماما



وبشكل كامل، هذه السياسة، بل وفاقوا في بعض الاحيان، السلطان الذي خلعه.

وفي أواخر آب عام ١٩٠٨ سافر طاهر باشا عضو الوفد التركي في اللجنة المختصة بالحدود، من اوروميا، فعطل بهذه الصورة عمل هذه اللجنة. وقبل سفره قدم مطالب بجميع المناطق الايرانية مع سكانها الاكراد (أي مناطق سولدوز وساوجبلاق وسقز وهورهوري). وبحسب اقوال هارتفيغ فأن طاهر باشا ((انما هو ينفذ بشكل متابع خطته لربط اوروميا ربطا كاملا)). وفي ايلول عام ١٩٠٨ سحبت القيادة العسكرية التركية جزءا من قواتها من المناطق الحدودية المحتلة. وما هذه الخطوة الا مناورة املتها ضرورة ترك انطباع على الغرب. اما في الواقع فأن الحكومة التركية ما كانت لتفكر حتى بالتخلي عن المناطق المحتلة ((المتنازع عليها)). فالسلطات التركية استمرت بجباية الضرائب من السكان المحليين. وقام ياور باشا قائد قوات الاحتلال بتوجيه نداء الى الاكراد تحدث فيه عن عائدة المناطق المحتلة منذ قديم الزمان الى تركيا ثم اقترح، بحسب قول ميللر ((الرد بقوة على جميع تطاولات الفرس عليهم)). وما له دلالة ان انسحاب قطعات تركية غير كبيرة من ايران رافقته زيادة كبيرة في عدد حوادث النهب والعنف من قبل فصائل القطعات الكردية. وبحسب تأكيد ميللر ((فأن حافظا مقصودا يوجد وراء هذه السرقات. وانني ارتاب في ان الشكاكين ينفذون تعليمات اعطاها لهم ياور الذي سافر)).

بعد ثورة تركيا الفتاة تبدلت اساليب تحقيق العدوان التركي في كردستان الايرانية، فأن الاعتماد الاساسي الان صار على اكراد ايران اكثر منه على اكراد تركيا. وبدأ الاتراك ينفذون ضد جوارهم الشرقي، عدوانا ((داخليا)) بدلا من ((الخارجي)). والى جانب ذلك اعتمدت الاوساط الحاكمة التركية استبعاد الاتهامات عنها بممارسة التدخلات المكشوفة ضد ايران باعتبارها تنطوي على خلق مشاكل معقدة كبيرة تندر بالخطر. وكذلك فهي تستميل الى جانبها القبائل الايرانية لغرض توحيد كردستان كلها تحت السلطة التركية. وهذا التصور الاخير كان فوق ذلك، شديد الخطورة، لانه،

كما اثبتت التجارب، تدخل مكشوف للقوات التركية واكراد تركيا في انشؤون الايرانية، ليس من شأنه المساعدة في نمو سمعة السلطات التركية في كردستان الايرانية، بل الى عكس ذلك، على الأرجح.

فأن الكثيرين من اكراد منطقة الحدود تحاشوا ان يقيموا فوق رؤوسهم سلطة الاتراك الاستبدادية القوية القاسية. وتكررت حوادث تقديم الزعماء الاكراد المحليين طلبات الى القناصل الروس يرجون فيها الحماية او يطلبون الدفاع عنهم. وفي نهاية شهر آب عام ١٩٠٨ جاء الى مقر نيابة القنصلية الروسية في اوروميا خانات وبكوات القبائل الكردية، من مناطق برادوست و(تورگمور) ودشت و(مورگمور) واشنو الذين مثلوا اكثر من ٣ الاف عائلة ورجوا (ومن بينهم اسماعيل اغا سمكو وسليمان خان ماناشلي وكوردو بيك وغيرهم) اما حمايتهم او السماح لهم باللجوء الى نيابة القنصلية.

ورفض ميللر نائب القنصل منح حق اللجوء للزعماء الاكراد. ويمكن تفسير موقفه الحذر بعدم الرغبة بأعطاء الحجة لتوتير العلاقات مع تركيا. وكتب ميللر يقول ((لما لا ريب فيه ان موقف نيابة القنصلية في علاقاتها مع اكراد الحدود هو غاية في الحساسية. وانا ادرك كامل الادراك ضرورة مراعاة اكبر مستوى من الحذر)). وبالإضافة الى ذلك فأن ميللر لم يرفض عموما جميع محاولات الاكراد الدخول في علاقات مع نيابة القنصلية الروسية ((وذلك لأن هذا كان بلا ريب، يفسر من قبلهم ومن قبل الاتراك كنوع من الاعتراف الرسمي من قبلنا بالسيطرة التركية في المناطق المحتلة)).

وهذا الحذر الذي املاه الموقف المعقد الى حد كبير في غربي ايران، حيث اخذت الحركة الثورية القوة من هناك) ساعد الاتراك بأن يستميلوا الى جانبهم اعيان الكرد الساكنين في المناطق الحدودية وان يستغلهم في خططهم الاحتلالية. وكانت مهمة المحرضين الاتراك، قد سهلت الى حد كبير بسبب ان السلطات الايرانية المحلية، كقاعدة، ليس فقط لم تقدم الدعم الى بعض القبائل الكردية (مثلا الى قبيلة بيكرادة) التي هبت ضد الاتراك، بل انها نصحتهم، وبالإشتراك مع القناصل الروس، ان يلتزموا بالهدوء، وان ((لا

يشيروا أي خلافات مع الاتراك)). وامتاز محافظ اوروميا محتشم السلطاني بعدم اكتراث كامل بالمؤامرات التركية بين القبائل الكردية التي تجاور مباشرة اعوانها المحتلين الاتراك.

بالاضافة الى ذلك فأُن الاتراك، دون ان يضيعوا الوقت شنوا حملة دعاية قوية ضد ايران بين الاكراد سكان منطقة الحدود. وجاب الجنود والضباط الاتراك المنطقة كلها بجولات متتابعة لأقناع السكان بالأعتراف بالحكومة التركية ودفع الضرائب اليها. والعملاء الاتراك البوا الاكراد على الحكومة الايرانية، وفي نفس الوقت، على السكان المسيحيين المحليين، بهدف اجبارهم على القبول بالتبعية التركية. والاطواط الحاكمة التركية كانت تبشر علنا بحسب قول اولفيريف، بضرورة ((خلق قوة من تلاحم الامة الكردية الموحدة ستكون بالنسبة لتركيا، لو تمت، ليس دعامة في اسيا الصغرى فحسب بل ولخففت، بالنسبة لها في المستقبل، قضية ربط اذربيجان بها)).

ولم تتأخر في الظهور نتائج النشاط التحريضي للعملاء الاتراك بين اكراد ايران. فالاتراك، اعتبارا من تشرين الثاني عام ١٩٠٨ بدأوا، مستخدمين الاكراد، بتوسيع الاراضي التي احتلوها من قبل. وتشكل وضع ينذر بخاطر خاص في المنطقة المجاورة لقاطع اوروميا المحتلة. فقد قام عملاء الدعاية التركية هنا بشن حملة مكثفة معادية لروسيا بين الاكراد المحليين من السنة، وحاولوا، بحسب قول القنصل الروسي في اوروميا ((ان يشكلوا من سكان كردستان جيشا قويا كبيرا)). وهذا النشاط رافقته عمليات نهب وسفك دماء. ففي منطقة اوروميا، وتحت ذريعة اعادة فرض النظام، كانت قد جلبت قوات تركية جديدة وصلت حتى بحيرة اوروميا. ولاحظ المراقبون ان الاتراك يخططون لأحتلال منطقة اوروميا برمتها.

وفي نهاية شهر ايار عام ١٩٠٩ نظم الاتراك هجوما استفزازيا على ساوجبلاق، قام به الفان من اكراد ايران من قبيلة ماماشر وقبيلة مانغور، وتحت قيادة حمزة سليمان وبايزيد آغا. وكان لدى هؤلاء، الاكراد حتى مدفعية. ولاح في الافق خطر استيلائهم على جميع منطقة ساوجبلاق-

مياندوآب-مراغه. وهذا الهجوم رافقه استخدام القسوة ضد السكان المحليين، وبالاخص ضد المسيحيين، وضد الذين من التبعية الروسية الذين نهم اصلاك كبيرة غير منقولة في منطقة ساوجبلاق. وليس الا بفضل الاجراءات الحاسمة التي اتخذها محافظ ماراغان، شوق الدولة (المعروف بتأييده التغيير لروسيا) اضطر الاكراد الى التراجع عن مياندوآب وساوجبلاق. غير انه من بعد ذلك، وعلى مدى وقت طويل سيطرت القبائل الكردية الموالية تركيا على ضواحي ساوجبلاق.

وكان كريم خان، وهو اقوى واغنى زعماء قبيلة هركي، قد عينه الاتراك حاكما لمناطق ميرغيفير وبراندوز ودشتيبييل. واضطهدت مفارزه السكان مجرة اياهم على الخضوع الى السلطات التركية.

واكبر الخدمات للاتراك قدمها الشيخ عبدالقادر الذي ارسل خصيصا من اسطنبول الى كردستان بعد وقت غير طويل من وقوع الاحداث المذكورة آنفا، وذلك لأقناع اكراد تركيا بالرحيل الى ايران للسكن هناك وفي وقوفه على رأس الزعماء الاكراد المعارضين للحكومة بعد ثورة تركيا الفتاة، هؤلاء الزعماء الذين كانت توجهاتهم روسية. الا انه سرعان ما تصالح، من منطلق تكتيكي، مع الاتحاديين، وبعد رفض روسيا التعاون مع الاكراد صار واحدا من اكبر القادة الاكراد الداعين الى كراهية الروس والمشجع الرئيسي للحركة الموالية لتركيا بين اكراد ايران ولأنه يحظى بسمعة كبيرة بين وجهاء الاكراد فقد استطاع ان يجمع حوله قسما كبيرا من القبائل الكردية على الخطوط الحدودية وكان عبدالقادر قد ظهر على كردستان الايرانية لأول مرة (أي في دشت) في نهاية شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٩، وذلك ضمن قطعة من قوات الحميدية. واجبر سكان المناطق الحدودية على انتحال التبعية التركية، واما في حالة ابداء السكان المقاومة، فإنه سمح للزعماء الاكراد بنهبهم وطردهم من القرى. واقترح عبدالقادر على محافظ اوروميا خدماته في النضال ضد حكومة الشاه. ومع ان المحافظ قد رفض ذلك، الا ان عبد القادر نجح في اثارة اغلبية اكراد اوروميا ضد الحكومة الايرانية. وفي بلاغ لمقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية ((ان وصول الشيخ عبدالقادر الى

اوروميا، جلب فائدة كبيرة للاتراك لانه استطاع في نهاية المطاف فرض نفسه على الاكراد، وان يوحي لهم بأنه رغم كل شيء فسوف لا يحصلون على مساعدة من روسيا الامر الذي نجم عنه ان البكوات الاكراد الذين كانت رسائلهم تكاد تصل يوميا الى نيابة قنصليتنا قد توقفوا الان تماما عن تبادلها)). واخضع عبدالقادر لأرادته واستمال الى جانب تركيا جميع افراد قبيلة بيكزادة تقريبا بل وحتى قسما من قبيلة شكاك الذين كانوا معروفين بعلاقاتهم العدائية مع تركيا.

وانتقل الى جانب الاتراك زعماء اكراد آخرون من مناطق الحدود في كردستان الايرانية، مثل مير ماميد وتيمير آغا وكوردو بيك الذي اعطى في حينه الامان للاتراك. وبحسب قول بريورجينييسكي نائب القنصل في اوروميا فإن تيمير آغا المؤيد المسعور للاتراك ((هو سفاح منطقة سوماي وطريق سلماس)). ففي بداية تموز عام ١٩١٠ مثلا، قام تيمير آغا وكوردو بيك بالتدمير تدميرا كاملا لقصبة سينغير التي رفضت الاعتراف بالسلطة التركية. وقبل الهجوم على هذه القصبة فأنها التقييا مع القنصل التركي ونفذ ما امر به وكتب ايزفولسكي يقول: ((لا مجال للشك في انه عن طريق التعريض المتواصل للكرد على ارتكاب المظالم، يقوم الاتراك بأبتزاز من يطلب الامان لديهم (المستجيرين) من السكان المحليين الذين القوهم في لجة اليأس. ولاحظ المراقبون ان مصلحة مباشرة كانت للاتراك في ارهاب السكان المحليين. وكتب القنصل العام في تبريز: (على اثر الكرد تتحرك القوات التركية التي تسيطر على القصبات المنهوبة بحجة حمايتها من الاكراد)). وقال نائب القنصل في اوروميا ((الكرد صاروا سلاحا بيدهم) أي بيد الترك) ليحققوا عمليا اهدافهم السياسية)).

وفي سياستها التوسعية في المناطق الحدودية من كردستان الايرانية استخدمت تركيا حتى افرادا ممثلين من ادارة الشاه. وقدم خدمة كبيرة بصورة خاصة الى الاتراك، وكما سبقت اليه الاشارة، محتشم السلطاني محافظ اوروميا، وذلك عن طريق عزوفه عن اتخاذ اجراءات حازمة ضد بعض الزعماء الاكراد الذين يتصرفون على هواهم. فعماذا سيكلف محتشم لوانه

تمه قراراً بأن يعهد بحراسة النظام في ضواحي اوروميا الى الزعماء الاكراد حين تسلموا، بالاضافة الى ذلك، حق ابتزاز مختلف الاموال من القصبات التي يقومون بحراستها. ومن الطبيعي ان تكون النتائج تضاعفا في غوضى بمنطقة اوروميا.

ومحتشم غض الطرف عمدا عن الفوضى في اوروميا وخوي وسلماس غرض حث الناس على البحث عن الحماية لدى الترك. وان هذا سمح للاتراك ان يقدموا من جديد على مضاعفة عدد قواتهم في المناطق المتنازع عليها. حول سلوك المحافظ الايراني كتب نائب القنصل في اوروميا بأنه يؤدي الى ((ان السكان الذين وصلوا الى حضيض اليأس وفقدوا أي امل بالمساعدة من أي جهة كانت، سيضطرون للبحث آجلا ام عاجلا عن الانتقال لدى لاتراك الذين هم الحكام الحقيقيون للمنطقة)). ويمكن تصنيف تصرف محتشم السلطاني بأنه ليس مفقرا الى القدرة بالكامل على ادارة المنطقة فحسب بل وانه خائن علني لحكومته. فهو مثلا قد اقنع الموظفين المحليين بالأمثال الى السلطات العسكرية التركية، وحرص في بعض الاحيان، الاكراد على سرقة السكان المسيحيين المحليين.

وفي ايلول عام ١٩١٠ كان محتشم السلطاني قد عزل من منصبه. وسيطر الهدوء النسبي لبعض الوقت على المنطقة. وبدأ المحافظ الجديد جلال الملوك عملا متحمسا كليا، وخاصة ما يتعلق باللاجئين المستجيرين. الا انه بعد بضعة شهور من ذلك عاد كل شيء الى مجراه السابق، حيث ظهر ان الادارة الايرانية الضعيفة المتعفنة عاجزة عن الوقوف بوجه الدسائس التركية. ولم يكن تحت تصرف محافظ اوروميا سوى الفين من الجنود. وكما كتب غولوبينوف فان جلال الملوك ((صرح بأنه يضع في يد روسيا قرار مصير اوروميا في المستقبل)).

وكانت ممارسات حاكم ماكو مرتضى قلي خان اقبال السلطاني تعمل لمصلحة المحتلين الاتراك ايضا. فان ماكو، الحانية الصغيرة الواقعة في اقصى الجزء الشمالي الغربي من ايران وذات الموقع الاستراتيجي الهام على نقطة التقاء الحدود الايرانية التركية الروسية لا تدخل ضمن المناطق التابعة لايران

الابصورية شكلية. وان السردار، أي الحاكم المستبد القاسي والرجعي، استند الى الخانات الاكراد الذين وضع بمساعدتهم تحت سيطرته سكان اذربيجان الاصليين وعذبهم بلا رحمة. وكان هذا عدوا مسعورا للثورة الايرانية ومؤيدا داعما لجميع القوى المعادية للثورة في اذربيجان الايرانية. وكان للاتراك مصلحة شاملة في استمالة سردار ماكو الى جانبهم، حيث ان السردار سعى بجميع الوسائل الى الاعتماد على تأييدهم من اجل الكفاح ضد الحركة الثورية المتصاعدة في الخانية نفسها وكذلك في المناطق المجاورة لها. وعقد هو صلات مع زعماء اكراد تركيا وبدأ يشدد الدعوات اليهم للمجيء الى خانية ماكو للغرض الذي كتب عنه القنصل العام في تبريز يقول ((انه لضمان أمنه من دخول قوات الشوار الايرانيين، ولتهديد حاكم اذربيجان عند الضرورة)). وشجع الاتراك بكل الوسائل هذه التحركات لدى السردار ((الذي بمستطاعه خلق صعوبات بالنسبة لنا)) وفي نفس الوقت فإن الموقف المعقد على الحدود التركية الايرانية خلال المدة المعني بها هذا البحث سمحت للسردار ان يناصر (ولو لم يكن بلا فائدة) بين ايران وتركيا وروسيا، بأستناده مرة الى اكراد ايران واخرى الى اكراد تركيا. وبالنتيجة اصبحت خانية ماكو مسرحا لخلافات تركية ايرانية وروسية تركية، الا ان مسألة ماكو وصلت الى حالة شديدة من التأزم في عشية الحرب العالمية الاولى.

وكان القناصل الاتراك في اوروميا وخوى وسالماس وغيرها من النقاط الكبيرة الصغيرة في المناطق ((المختلف)) عليها، هم المنظمين لجميع الاعمال التخريبية في المناطق الحدودية من كردستان الايرانية. فإن القنصلية التركية في اوروميا صارت مقر قيادة لجميع النشاطات الموالية لتركيا بين اكراد ايران. وكتب نائب القنصل الروسي في اوروميا يقول: ((ان اشتراك زميلي القنصل التركي في جميع الاعمال القبيحة للاكراد هو امر غير مشكوك فيه ومن الواضح جدا انه مزود لهذا الغرض بتعليمات محددة جدا)).

ومن بين العملاء الاتراك الاخرين في كردستان الايرانية برز عميل القنصلية في اوروميا، بيتر ايللو (المعروف ايضا بأسم آغا بطرس) الذي كان

موجودا في الخدمة التركية، وهو من أبناء كندا الذي وجهت اليه في وطنه عمال اجرامية غير قليلة. وهذا المغامر الحبيث اعتبر واحدا من اكثر الدعاة ساطا العاملين بين اكراد ايران. وهو قد قدم خدمة كبيرة للمتدخلين التراك. وليس عبثا ان الخ ايزفولسكي مطالبا ان تقوم الحكومة البريطانية ان يؤدي بالباب العالي الى ابعاده وتسليمه.

ان تكتيك واستراتيجية التوسعيين جماعة تركيا الفتاة الساعين نحو حلال كردستان الايرانية كانا على درجة من الوضوح بحيث ان التكهين نعا لا يقتضى أي جهد يذكر. فان الجنرال يودينيتش القائم بأعمال رئيس مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية كتب يقول: ((يبدو ان خطة الاتراك تألف مما يلي: انهم يحرضون الاكراد على نهب القصبات غير الراغبة بقبول تبعية التركية، وذلك لغرض ان السكان الذين وصلوا الى حالة اليأس ولم يروا أي دعم من جانب روسيا، سيتوجهون بطلب المساعدة الى الاتراك. وعندما يتوصلون الى ذلك سيعلمون بأن منطقة اوروميا، لم يستولوا هم عليها، بل ان سكانها ذاتهم رجوا الحصول على الحماية من تركيا. وهذه خطة يجري تنفيذها بأصرار كبير، علما ان المنفذ لهذه الخطة هو المحافظ ايضا الذي اشترى الاتراك ذمته. والقصبات التي تقبل الحماية التركية لا تتعرض لهجمات الاكراد)).

ان كون المسألة الكردية قد شكلت المضمون الرئيسي للعدوان التركي على ايران قد اكدها اولفيريف نائب القنصل في وان الذي راقب الاحداث من الجانب الاخر من الحدود ان جاز القول. فقد كتب يقول- ((وفضلا عن اية افاق واحلام مغربة مرتبطة مع الاحلام بانتصار السلاح التركي في ايران وعلى القفقاس، فان اعضاء جمعية تركيا الفتاة يعملون انفسهم في اللحظة الراهنة بالامال ان يقوم اكراد فارس، مع تعزيز القوات المسلحة في منطقة وان، بالاقرار تطوعا بالحماية التركية، ومساعدة تركيا في وضع يدها على كردستان فارس كلها. وفي الوقت الراهن تحسنت تماما العلاقات بين الاتراك والاكرد لأن الاكراد حصلوا على وعود بكل انواع العطف، وان يغمض الاتراك عيونهم عن السرقات وسوف لن ييخلوا عليهم لا بالمال ولا



بالسلاح، وعلى الاخص في فارس. وينبغي الالتفات الى هذا بصورة خاصة لأن نفوذ تركيا في كردستان الايرانية، بحسب المعلومات المتوفرة عندي، هو في اشتداد من يوم لآخر.

والاتراك انفسهم لم يخفوا ان الكرد هم دعائمهم الرئيسية في ((صراع)) الحدود مع ايران. وقد اورد تيرلتيسكي الذي قام بجولة في المناطق الحدودية التركية الايرانية في النصف الثاني من عام ١٩١٠ ومطلع عام ١٩١١، اورد في تقرير له رأي السلطات العسكرية التركية الذي يلخص القول بأنه ((من اجل السيطرة على)) ((المناطق المتنازع عليها)) بل وعلى ايران كلها فلا حاجة الان على العموم، الى قوات كبيرة، ولكنه لأجل اخضاع البلد لسيطرتنا يجب العمل بصورة مغايرة، اذ تنبغي استمالة مزاج الكرد الى جانبنا بأعطائهم سلطة عقلانية، وبايجاد الظروف التي يستطيعون في ظلها استثمار الثروات الطبيعية في بلدهم وبنشر الأمن على طرق مواصلاتهم، ودمجهم بهذه الصورة في حياة الامبراطورية العثمانية كلها)).

وبحسب كلام تيرلتيسكي فإن علاقات الزعماء الاكراد في المناطق الحدودية المحتلة من قبل الاتراك مع الحكومة الايرانية ((في اكثر الحالات هي علاقات ازدراء)) وهم يغيرون الان كثيراً القابهم الفارسية ((خان)) الى الالقاب التركية ((آغا)) و((بيك)). وكتب مضيافاً ((ان الاكراد، بالرغم من حبهم للاستقلال، يدركون بصورة ممتازة ما معنى)) ((السلطة)) ويعتزمون احتراماً خارقاً للعادة. وهم، بوجودهم بين دولتين تدعيان دائماً باراضيهن، فأنهم استطاعوا، وبفضل سياسة غير معقدة، الابقاء على استقلالهم، او في اقصى الحالات، استطاعوا ابعاد التدخل الخارجي في شؤونهم الداخلية، غير انهم في هذا الوقت عندما اخذت تميل احدى الدول الى الانحلال، بينما تظهر الدولة الثانية وبالعكس تلك، كل علامات الدولة الناهضة والمتعافية، فإن الاكراد صاروا مضطربين الى نسيان التذبذب في التبعية مرة الى الفرس واخرى الى الترك وقرروا الوقوف مع الترك نهائياً. وقد ادرك الاكراد ذلك، ولأنهم لم يروا مساعدة من اية جهة (وهم كانوا قد عقدوا آمالاً كثيرة على روسيا) فهم يخضعون الان

الأتراك بدون مقاومة، ويتعلمون لغتهم، ويسرعون في استيعاب الحضارة  
عثمانية)).

وكما سيظهر فيما بعد، فإن تيرليتسكى قد بالغ بدون اسس كافية،  
بوضوح، بالقوة ((الناهضة المتعافية)) للدولة التركية ونجاحات السياسة  
تركية بين الاكراد.

وعلى العموم فإن سياسة السلطات التركية في المناطق المحتلة من  
كردستان الايرانية تميزت بخطط الحاق الاراضي قسرا. فقد تشكلت هنا ادارة  
مدينة تركية بدأت بأحصاء السكان، ووضعت سجلات قيود للعقارات،  
وطبقت النظام الضرائبي التركي. وهذه المناطق التي كانت تسمى ((النواحي  
الجديدة)) صارت تسمى ((النواحي الشرقية)).

واجراءات الادارة التركية في ميدان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية  
هي ذات هدف محدد تحديدا كاملا، هو خلق سند لها متمثل بالخضوع غير  
المشروط للحكومة التركية من قبل الاقطاعيين الاكراد، وفي تقويض مواقع  
ونفوذ تلك الشرائع من الملاكين والمصالح الاقتصادية والسياسية التي كانت  
لمختلف الاسباب مرتبطة منذ قديم الزمان مع الدولة الايرانية.

وشجع الاتراك بجميع الاجراءات، خلق طبقة من الملاكين من اكراد تركيا  
في المناطق الحدودية من ايران، غير متورعين عن اية وسيلة في سبيل ذلك.  
وشجعت السلطات العسكرية والمدنية قيام البكوات الاكراد والشيوخ على  
استئجار المزارع العائدة للملاكين الايرانيين، سواء أكان ذلك في المناطق  
المحتلة مباشرة أم في المناطق المجاورة. وكثيرا ما قام الاتراك بكل بساطة  
بانتزاع المناطق من الملاكين المحليين واعطائها الى محاسبيهم من وجهاء  
الكرد. وبصورة خاصة تسلم زعيم قبيلة منكور، حمزة سليمان عدة مزارع،  
برغم معارضة الملاكين المحليين. وكانت كثير من القرى قد وضعت اليد  
عليها بشكل مخصوص من قبل الاكراد الموالين لتركيا في برادوست وتيرغيفير  
والمناطق القريبة منهما، تحت نفس تلك الحجة القائلة بأن هذه المناطق تعود  
اليهم منذ ما قبل حملة عبيدالله. ونجحت عمليا بالتطبيق، طريقة الضباط  
الاتراك عندما يجوبون، بمرافقة المفارز العسكرية، بين الزعماء الاكراد

ويحبونهم ان يوقعوا مضبطة يعبرون فيها عن انهم مرتاحون من الادارة التركية وان الاراضي العائدة لهم هي فعلا اراضي تركية وغير ذلك. وبالنتيجة فأن هذا اعطى الاتراك امكانية التأكيد على ان السكان قد رحبوا بتصرفاتهم.

ومن كل هذه الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال التركية، كان الرابع الوحيد اساسا هم كبار الاقطاعيين الاكراد ذوو المنحدر التركي، امثال عبدالقادر الذين لهم ادعاءات قديمة بالاراضي في ايران. وفي نفس الوقت فأن الملاكين الايرانيين والاغوات الاكراد الصغار كان قد نزل بهم حيف مباشر من جراء استهتار الاتراك، فعبروا علنا عن امتعاضهم من الانظمة الجديدة.

وقد كتب بهذا الصدد مينورسكي الذي زار منطقة الحدود في عام ١٩١١ يقول ((...يكن هنا بالذات المصدر لمشاكل معقدة بالنسبة لتركيا)).

ان استياء الملاكين الايرانيين من السلطات التركية، وكذلك كثير من البكوات الاكراد كبارا منهم وصغارا، ومن بينهم على الاخص اولئك الذين من منحدر ايراني او المذهب الشيعي، ان هذا الاستياء نابع ايضا من ان الاتراك، سعيا منهم لاضعاف نفوذ هذه الشريحة، وتأمين انفسهم في آن واحد بالحصول على تأييد سكان المنطقة اقروا اجراءات، تزعم انها تؤدي الى تحسين حالة الفلاحين. ومثلا على ذلك ان السلطات وعدت بعدم جباية الضرائب لعدة سنوات من المتوطنين في عدد من المناطق، وبالاخص في المناطق التابعة لأوروميا.

وقدم هذا تبريرا الى بعض المراقبين لأن يخرجوا بأستنتاجات لا اساس لها حول دفاع الاتراك عن مصالح الفلاحين، وعن الاتجاهات ((المتوازنة)) في سياستهم الزراعية وما شابه ذلك. بل وحتى ف. ف. مينورسكي الواسع المعلومات وكثير الاطلاع قد وقع بمثل هذا الخطأ. فقد كتب في مقالة له بعنوان ((الحدود التركية الايرانية)) يقول: ((على ضوء اطلاعاتي في سنة ١٩١١ في اثناء الاحتلال التركي لكردستان الايرانية، فأن الاتراك يأخذون

غزr الاعتبار التناقض في المصالح بين الحانات الاكراد وفلاحيهم المتوطنين، هم بوقوفهم مباشرة الى جانب الفلاحين لربما سيساعدون جوهرياً في استقبال على كبح التطور في الحركة الكردية)).

ففي الواقع ان الاصلاحات التي اعلنها الاتراك لأهداف ديماغوية تحت حبراً على ورق، وما كان الاضطهاد من قبل الملاكين الجدد اقل مستوى من ظلم الاقطاعيين الايرانيين القدماء.. وفوق ذلك فأن اناس العمل في المناطق المحتلة ذاقت الامر من القهر والاستبداد والمصادرات على يد سلطات التركيّة، ناهيك في نفس الوقت، عن الغياب الكامل للامن والنظام في المناطق الحدودية. ومن جراء هذه الاسباب المذكورة فأن مجموعات رئيسية من سكان المناطق المحتلة من قبل الاتراك ومن منطلقات خاصة بمصالح كل واحدة منها، كانت تقف نفسياً ضد المحتلين الاتراك.

وتكفي بشكل مقنع، على سبيل المثال شهادات مينورسكي وشيبيل المندوب البريطاني الذين درساً بصورة خاصة الحالة في المناطق الحدودية. فقد كتباً في تقرير مشترك لهما ((لقد تأكد لنا بأن الادارة التركيّة لا تحظى عموماً بالشعبية بين تابعيهم الجدد... فأن الاستياء العام هو المزاج المسيطر على المشاعر تجاه النظام الجديد، وعلى الاخص بين الاقطاعيين ملاكي الاراضي والمقربين اليهم.. وان حضور القوات التركيّة التي يقع ثقلها بالدرجة الرئيسية على الفلاحين هو سبب لكثير من الشكايات)).

وبحسب مستوى تعزيز قوة النظام التركي في المناطق الحدودية من كردستان الايرانية نما عدااء السكان المحليين للسلطة الجديدة. واكبر ما كان مزيجاً للاتراك هو ان من انضم الى هذه المعارضة ليس جهامير الاكراد وصغار الحانات والمتوسطين منهم فحسب، بل وبعض كبار الاقطاعيين من ذوي النفوذ الكبير على جانبي الحدود. وكبار الاقطاعيين هؤلاء حاولوا جمع واردات من تلك الاراضي التي كانت مشغولة من قبل الاتراك الامر الذي ادى من جراء ذلك الى وقوع العديد من المنازعات المسلحة. وزعزع مواقع المحتلين الاتراك ايضاً الصراع بين القبائل الكردية الذي يزداد حدة شهراً

بعد آخر، نتيجة لظهور قادمين جدد من كردستان تركيا الى هنا يحظون بالأهتمام الافضل والدعم العلني من قبل الادارة التركية.

ووقف على رأس المعارضة ضد الاتراك بين اكراد المناطق الحدودية بدرخان زعيم قبيلة بيكزادة، ويرو بيك من قبيلة هركي. وبرغم تهديد ووعيد عبدالقادر فأنهما عبرا حتى منذ بداية عام ١٩١٠ وبصورة علنية عن رأيهما ضد اقامة السيطرة التركية على كردستان الايرانية وعبرا عن تضامنها مع الحكومة الايرانية. ومنذ ذلك الوقت دخلا في علاقات مع نائب القنصل الروسي في اوروميا ملتجئين حماية روسيا. وكتب برسو اوبرجينسكي نائب القنصل بأن بدرخان ((يذيع بين زعماء اكراد قبيلة بيكزادة دعاية حول ان من الافضل للاكراد كلهم ان يعيشوا تحت السيطرة الروسية)). وكذلك فإن زعيمين كرديين من ميرغيفر هما عبدالله بيك وعبدال خان قدما ايضا الى نيابة القنصلية الروسية عريضة شكوى ضد الاتراك، والتماسا بالحماية. وايد طلبهما بدرخان معلنا الى نائب القنصل بأن طلبهما هذا اذا حظي بالقبول فأن الكثيرين من ابناء عشيرة بيكزادة ((سيصبحون اكبر الخدم المخلصين للحكومة الروسية)) ويمثل هذه الالتماسات تقدم ايضا الكاراباغجي من سولدوز. وقد كتب نائب القنصل حول ذلك ((ان فكرة التحول من التبعية الفارسية الى الروسية ذائعة جدا في اوروميا. وبدون ادنى رغبة استطيع القول بكل تأكيد بأن اوروميا كلها بأستثناء بعض الوشاة من زمرة محتشم السلطاني اعضاء الانجوميين السي، الصيت، فأن جميع الملاكين والتجار تقريبا وجميع السكان المسيحيين بلا استثناء يرون ان الانتقال الوحيد بالنسبة لهم من الدمار التام يكمن بالانتقال الى التبعية الروسية. ولعلمهم بأستحالة تلبية رغباتهم فقد سعوا للحصول على الحماية من حكومتنا)).

ان مساعي سكان المناطق الحدودية الايرانية، ومن ضمنهم الاكراد، للحصول على الحماية، فسرهما المراقبون بحق بأنها تعود الى ضعف السلطة الايرانية التي اضاعت اعتبارها بنظر السكان، لعدم قدرتها بالتصدي للعدوان الخارجي وضمان مواطنيها بالامن الاعتيادي. وقد كتب

ريوأوبريمينسكي من اوروميا يقول((لو ظهر أي واحد آخر بدلا من الاتراك ضد قوة، والاهم من ذلك اكثر عدلا وحماسا فأن الاكراد سيتخلون عنهم سيذهبون وراء ذلك الذي يظهر قوة اكبر ولباقة افضل، وهي الصفات التي يحرم لها الاكراد عموما الاحترام والتقدير)).

ولم يقتصر الاكراد على الاحتجاجات السلبية ضد سياسة الاحتلال تركية، هذه الاحتجاجات التي جرى التعبير عنها في مساعيهم المتنامية لتدخل تحت الحماية الروسية. فقد بدأ يلاحظ بينهم منذ اواسط عام ١٩١٠ تدمير ضد النظام التركي. وفي نهاية حزيران عام ١٩١٠، جرت حركات مسلحة للاكراد ضد الاتراك في سوما تحت قيادة تيمير جنكو(الذي انضم اليه سمو وعمر بيك). وادت محاولات الاتراك استعادة النظام الى اشارة لآكراد اكثر ضدهم. وفي اواخر عام ١٩١٠ وقعت مصادمات للاكراد مع لاتراك في مناطق اخرى من شمال غربي ايران وكتب اوليفيريف في تشرين الاول عام ١٩١١ عن الوضع على الحدود يقول((الاكراد يتفجرون غيظا شديدا على الاتراك، وعواطفهم تميل الى جانبنا)).

وما صب الزيت على النار اكثر، الصراع العدائي الذي نشب في بداية صيف عام ١٩١١ بين عبدالقادر وابن عمه الشيخ طه شيخ شمدینان الذي بدأ يقوم بغارات تخريبية على المنطقة الحدودية لغرض اخضاع الاكراد المحليين لسلطته.

وكانت قد تورطت في هذه المعركة قبائل بيكزادة والشكاك وبعض انقبائل الاخرى التي كانت مرتبطة حسب الظروف مع عبدالقادر مرة او مع خصمة مرة اخرى. ولكن غالبية قبيلة الشكاك رفضت اتباع عبدالقادر، اذ اعلن زعمائهم صراحة بأنهم يفضلون السيطرة الايرانية على التركية، ولا يوافقون على الاعتراف بأن سوما هي ارض تركية.

وفي البداية ساند الاتراك عبدالقادر، ولكنهم من بعد ذلك، وخشية من تزايد نفوذه على اكراد ايران، اخذوا يدعمون الشيخ طه الذي، وان كان اقل نفوذاً إنما هو اكثر ثراء. ونتيجة لهذه المناورة ضعف كثيرا نفوذ الاتراك بين قبائل الاكراد الحدودية، اذ ان هؤلاء قد اقتنعوا بأن سياسة الاتراك ذات

وجهين، وذات طبيعة انانية، ولذا فأنهم توقفوا عن الثقة بها. وبدأ بالصدود عن تركيا حتى أكثر المؤيدين لها اخلاصا مثل بيتر ابللو الذي حرف بسرعة وجهته وبدأ ينتقل الى نائب القنصل الروسي في اوروميا معلومات ثمينة عن الترك والعدو الأكثر قوة وخطرا الذي واجهه الاتراك كان متمثلا في شخص اسماعيل آغا سمكو حاكم كوتور. فقد كانت خانية كوتور موضع اطماع الاوساط التركية الحاكمة دائما بسبب موقعها الاستراتيجي الهام. وبالرغم من ان الاتفاقيات الدولية التي توجت الحرب الروسية التركية في سنتي ١٨٧٧-١٨٧٨ (وهي اتفاقية سان ستيفانو في ١٩ شباط عام ١٨٧٨، والاتفاقية الروسية الانكليزية التي عقدت في لندن في ١٨-٣٠ ايار ١٨٧٨، والمادة ٦٠ من معاهدة برلين) التي اكدت بوضوح لا يقبل التأويل سيادة ايران على كوتور فإن تركيا راودها الحلم بأحتلال هذه الخانية. ولكنه لتنفذ هذا الغرض كان ينبغي استمالة زعيم الشكاكين الشيخ سمكو الذي هو سيد كوتور بلا منازع.

وفي خريف عام ١٩١٠، اقترح الاتراك الذين تسنى لهم احتلال جزء من اراضي كوتور، على سمكو، الانتقال الى التبعية التركية بعد ان وعدوه بأن يعطوا له لقاء ذلك، ادارة كوتور وتشخيريك وسوما مدى الحياة. ولكن سمكو رفض بحزم هذا الاقتراح، مدركا بدون جهد حقيقة نوايا الاتراك، وتوجه في نفس الوقت الى الحكومة الايرانية عبر جلال الملوك بأقتراح ان تقدم له (أي الى سمكو) المساعدة بالمال والسلاح للنضال ضد العدوان التركي.

ومن قبل ان يتسلم سمكو جوابا من حكومة الشاه التي كانت اضعف مايكون في التصدي للمتدخلين الاتراك، بدأ هو حرب انصار ضد الاتراك.

ولانه لم يعتمد على قوته الخاصة، فقد ناشد روسيا ان تقدم الدعم له. وفي ١١ تشرين الاول عام ١٩١١، بعث سمكو رسالة الى نائب القنصل الروسي في اوروميا قال فيها: ((لقد دخل الاتراك في صراع مكشوف ضدي مستغلين القلاقل الداخلية في فارس... والان فإن فارس موجودة تحت حماية عالية من قبل روسيا. ولهذا فإن الدول الاخرى اذا ارادت احتلال الاراضي

نفاضية فأن من واجب روسيا عدم السماح بمثل هذا الاحتلال. لذا ارجو منكم ابداء مقاومة لحطة الاتراك الخبيثة)).

وكتب غولوبينوف يقول ((ان سياسة تركيا الهجومية كلها في منطقة اوروميا متأسسة بشكل قاطع على تضامن الاتراك مع الاكراد)). ولكن هذا ((التضامن)) هو الذي لم يتحقق بالذات. فأن جانباً كبيراً من الاكراد في مناطق الحدود، بل وحتى أولئك الذين ساعدوا الاتراك في المراحل الأولى، بدأوا في نهاية المطاف بالابتعاد عنهم، بعد اكتشافهم ان الغزوات التركية لم تجلب لهم أي شيء حسن يخدمهم. وهذا عرض للخطر خطط تركيا لانتزاع المناطق الكردية من ايران وتوحيد كردستان بالكامل تحت هيمنة اسطنبول. ولم يكن الاتراك راغبين بالتسليم بفشل خطتهم برص صفوف اكراد ايران من حولهم. واثار الفزع بصورة خاصة لدى الاوساط الحاكمة التركية زيادة الميول الموالية لروسيا في كردستان الايرانية. ولهذا فأنهم بدأوا منذ مستهل عام ١٩١١ يعيرون انتباهها اساسيا الى الدعاية المعادية للروس بين اكراد المناطق الحدودية معتمدين في ذلك على ان العداء للروس سيلقي بالاكراد في احضان الاتراك.

وكتب غولوبينوف يقول ((...ان الاتراك يسعون مهما كلفهم ذلك الى تأجيج مشاعر الاكراد ضد روسيا واثارة فتنة جديدة في فارس لتبرير قيامهم بأحتلالات جديدة)).

وللدعاية المعادية لروسيا بين الكرد اجتذبوا لهذا الغرض رجال دين اسلاميين من اصول قفقاسية (مثل احمد آغايف وغيره). وعلى حد قول اولفيريف، فأنهم، وبفضل المساعدة من السلطات التركية ((يربون في السكان غرائز الكراهية ضد روسيا، ويعملون من اجل توحيد الكرد وجذب كردستان الايرانية الى فلك النفوذ التركي)). ولأجل هذا الهدف ولشراء ذمم زعماء اكراد ايران انفق الاموال المخصصة لاعادة تنظيم الحميدة.

بدأت السلطات التركية بتوزيع السلاح والعتاد والتجهيزات العسكرية على الاكراد في المناطق الحدودية، وبتشجيعهم علانية على القيام بأعمال ضد المثلين الروس في ايران وضد القوات الروسية الموجودة هناك. ونتيجة



للاعمال التحريضية التي يقوم بها الاتراك ثارت الصدمات التي من اكبرها ذلك الذي جرى مع المنة التابعة الى بيتشيراخوف... ففي الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩١١ عند انتقال مفرزة من القوزاق من خوي الى اوروميا بقيادة بيتشيراخوف كانت قد تعرضت للهجوم في جمال آباد من قبل الاكراد الذين كان يوجد معهم جنود اتراك. ووقعت خسائر بين الروس واصيب بيتشيراخوف بجراح.

وعقدت الاوساط التركية الحاكمة امالا كبيرة على التمرد المعادي للثورة الذي قاده عبدالفتاح ميرزا سالار الدولة. واكد بعض المراقبين بأن الاتراك قد ساندوا الثوار الايرانيين من اجل خلق صعوبات لروسيا التي اشتركت مع انكلترا في سحق الثورة الايرانية. ولكن هؤلاء كانوا سطحيين ولهذا فإن اراءهم غير صحيحة ففي حقيقة الامر وكما سبق القول فإن تركيا شغلت منذ اول مستهل الثورة الايرانية مواقع معادية اشد العداء تجاهها. والرجعية التركية وقفت ضد الحركة الثورية في ايران المجاورة ليس من منطلق عدائها للديمقراطية عموما ولا من منطلق السعي لمنع وصول نفوذ الاحداث الثورية من ايران الى تركيا فحسب بل ولأنه في حالة نجاح الثورة الايرانية فإن تنفيذ خطط الاحتلال التركية في كردستان الايرانية ستواجه صعوبات اخرى اكثر تعقيدا. واثار حقدا خاصا لدى المحتلين الاتراك نشاط ثوار الانجمن في كردستان الايرانية وأذربيجان بشأن اعادة اقامة النظام في المنطقة والكفاح من خلال ذلك ضد ادارة الشاه المتهرئة.

وفي نهاية ربيع عام ١٩١١، اشتد كثيرا ساعد القوى المعادية للثورة. ففي شمال البلاد استعد الشاه السابق محمد علي للزحف على طهران. وفي الغرب هب مؤيدا له اخوه سالار الدولة (الذي لقبوه في ايران بمجنون شاه زادة، من جراء مغامراته).

وقبل ظهور سالار الدولة في كردستان الايرانية، فإنه امضى شتاء عام ١٩١٠-١٩١١ في تركيا. ونقلا عن ايشخان قائد تنظيم الطاشناق في وان تحدث اوليفيريف عن اقامة سالار الدولة في تركيا حيث ابلغ عن معلومات غاية في الاهمية. وبحسب اقوال اوليفيريف فإن اعضاء لجنة (الاتحاد

والترقى)) اجروا مع سالار الدولة محادثات سرية. وقد زودوه بالاموال وكلفوه بشن حملة دعاية وسط اكراد ايران، هدفها اخضاع كردستان ايران كلها تحت سيطرته ومن ثم اذربيجان ايضا. وكان يجب عليه فيما اذا حالفه النجاح ان يعلن نفسه شاها لايران والاعتراف بحماية تركيا له. وحتى اذا لم تكن هذه المعلومات دقيقة جدا، فإن الاحداث اللاحقة تؤكد بشكل سافر وجهة نشاط سالار المؤيد لتركيا.

وفي نهاية نيسان عام ١٩١١ ظهر سالار الدولة في المناطق الشمالية الغربية من كردستان الايرانية. وتوجه منذ البداية الى منطقة سولدوز وساجبلق، حيث قام برفقة قوات عسكرية تركية وموظفين مدنيين اترك، بزيارة القصبات الكردية. واجرى مقابلات عديدة مع الزعماء الاكراد. وكتب ميللر من تيريز يقول((ان الاتراك كما يبدو ينوون استخدامه للقيام بغزو اذربيجان بواسطة الاكراد الذين يقودهم بزعم انه يملك حجة للتدخل)). وقد اكدت اعمال سالار اللاحقة جزئيا هذا الافتراض. فهو قد بدأ يجمع القوات العسكرية التي تألفت في جزئها الاكبر من اكراد كردستان(أي الايرانية). والتحق مع سالار بصورة خاصة الشيخ محمد من قبيلة الجاف (ورجالها اربعة الاف فارس)، والشيخ محمد خسرو ابن الشيخ سعيد من قبيلة زنكنه (ورجالها ٢ الف فارس) وسردار مظفر من قبيلة كيلهور (ورجالها ٢ الف فارس) وبلاضافة الى ذلك فإنه حشد من حوله مؤيدين اقوياء له من اكراد ايران. وفي شهر ايار عام ١٩١١ التحق به حوالي ألفين من قبيلة موكري. وتحديثا عن نية عبدالقادر تأييد حركة سالار وعن محاولات سالار استمالة سمكو.

واذ قدم الاتراك باستمرار طوال الوقت الدعم الى سالار فإن كثيرا من الضباط الاتراك قادوا عددا كبيرا من الفصائل الكردية الداخلة ضمن قواته.

وفي خلال شهري ايار/حزيران عام ١٩١١ تفقد سالار كردستان الايرانية كلها. وحصل في سقز على تأييد كثيرين من خانات الكرد. وواصل من هناك جولته الى سينا بمرافقة مفرزة كبيرة من الاكراد الخيالة والمشاة.

وأعلن سالار نفسه هناك حاكماً على كردستان كلها (وكان ذلك في أواسط تموز عام ١٩١١)، وبدأ الاستعدادات للزحف على طهران في وقت واحد مع محمد علي الذي هاجم العاصمة من الشمال.

ولكن نجاحات سالار قد توقفت عند هذا الحد. إذ أن غالبية قبائل كردستان الإيرانية عدلت عن تأييده، مدركة كما يبدو أنه يجلب لها النير التركي. واشترك الثوار الإيرانيون في تنظيم التصدي لسالار.

وأول من ارتد عن سالار هم خانات الأكراد في بيسفا، ومن بعدهم شرع بمغادرته أكراد موكري، وأطول الجميع تأييداً لسالار هم البكزاده، إلا أن مفارزهم سرعان ما تلاشت. وبعد أن ظل سالار الدولة بدون قوات مقاتلة، اضطر للهرب إلى المناطق الجنوبية من كردستان الإيرانية، حيث خطط لجمع قواه من هناك للقيام بمحاولة جديدة في المستقبل القريب لتوحيد جميع الأكراد تحت إرادته وتحريكهم نحو طهران.

وفي نهاية تموز عام ١٩١١ وصل سالار إلى كرمنشاه. واحتل في أواسط آب همدان بدون أي مقاومة. غير أن القوة خائتة لمواصلة التحرك إلى الأمام. ومنى بالاختراق الكامل مخطط سالار الدولة والأتراك الواقفون من خلفه لتنظيم زحف معاد للثورة على طهران. وكان ذلك في الوقت نفسه فشلاً فظيماً للأتراك عجل في انهيار سياستهم العدوانية ضد إيران.

#### اشتداد تدخل الدول الكبرى في الصراع التركي الإيراني

الأحداث التي جرت في المناطق الحدودية من كردستان الإيرانية لفتت إليها أشد الانتباه الدقيق من جانب الدول المعنية التي هي روسيا وإنكلترا وألمانيا. وكانت في غاية القلق، الأوساط الحاكمة في روسيا القيصرية التي رأت في تلك الأحداث خطراً يهدد أمنها على الحدود القفقاسية مثلما يهدد مصالحها في إيران، وبالدرجة الأولى في مناطقها الحدودية الغربية والشمالية الغربية.

وكثير من المسؤولين الروس في الشرق الأوسط دقوا منذ وقت بعيد جرس الإنذار عن الوضع في ذلك الجانب من نهر آراكس. فأن ف. ف. مينورسكي كتب في تقرير له عن رحلته إلى خانية ماكو منذ عام ١٩٠٥

يقول: ((ان كردستان بالنسبة الى روسيا، وبرغم ما يبدو من بعدها النائي، نبي من حيث المعنى العام، ابعد من ان تكون غير مهمة. فأن أي نوع من تبدلات على ارض اذربيجان ذات الارتباط الوثيق جدا مع روسيا هي غير مرغوبة: ففي هذه المناطق المحاذية لنا من الضروري بالنسبة لنا الابقاء على الحالة الارضية الراهنة وبما ان الاخلال بها لا يأتي الا من الاتراك قبل كل شيء، لذا ينبغي علينا ان ندرس التبدلات ونراقبها، مع اعارة الانتباه انى ان أية منطقة قد تنتقل من فارس الى تركيا، يجب اعتبارها انزلاقا من نفوذنا السلمي)).

واشار المراقب الآخر د. بيليايف يقول: ((يعتبر من نافلة القول الاثبات الى أي مدى نحن مهتمون بأن عملية تفتت المنطقة، وخضوعها للسلطة القانونية للحكومة الفارسية، التي لها القدرة على حماية مصالحنا التجارية ورعايانا قد بدأت بأسرع ما يمكن وسارت بدون انحراف ولا توقف.. وفي اللحظة الراهنة فأن المهمة الملحة هي حصر المحتلين الاتراك وتحديدهم الى الجنوب من بحيرة اوروميا حتى ولو عند الحدود التي شغلوها الان)) ورئيس البعثة التبشيرية الروسية في اوروميا الاسقف سيرغي اشار بمناسبة النشاط التخريبى للقنصل التركي بين الاكراد المحليين يقول: ((ان سمعة دولتنا العظيمة تهبط ليس من سنة لأخرى، بل من شهر لآخر. وخلال الوقت الاخير، فأن هنا في اوروميا تتردد اصدااء العظمة السابقة لروسيا مجتاحة كردستان... وان المسيحيين في اوروميا وكردستان... ينتظرون النجدة من روسيا)).

ومن جانبه كتب نائب القنصل اولفيريف في وان يقول: ((ان هذه المسألة "الكردية" ليست عديمة الاهمية لروسيا من وجهة النظر السياسية والاستراتيجية ويجب ان يكون مهما لنا ليس اقل من جميع الاخرين في تركيا)).

واعطت الصحيفة الانكليزية ((مورننغ بوست)) تحليلا شاملا لتوجهات المحتلين الاتراك العسكرية الاستراتيجية، اذ كتبت تقول في بداية عام ١٩١٢ ((ان تركيا احتلت خلال السنوات الست الاخيرة ١٢٠٠ ميل

مربع (أي أكثر من ٣٠٠٠٠ كم<sup>٢</sup>) من الأراضي الفارسية، وضمنت لنفسها موضع قدم ممتاز للهجوم على حدود يريفان. وفي الوقت السابق كان فيلق ما بين النهرين مقطوعاً تماماً بجبال كردستان عن الجيش الشمالي على الحدود الروسية، ولكن الأتراك الآن في سهل غديريتشي حققوا توحيد هذا الفيلق، الأمر الذي يعطى اليهم قوة مضاعفة. فأن جميع أراضي اوروميا الفارسية جزئت إلى قطع صغيرة منفصلة وموجودة تحت مرمى نيران الأتراك. وبموجب اتفاقية مؤتمر برلين فإنه قد ضم إلى فارس ممر كوتور المهم الذي يغلق مدينة خوي. ولكن الأتراك بعدما خرقوا روح الاتفاقية الآن فأنهم قد اقتربوا من خوي إلى مسافة أقرب بكثير مما لو كانوا قد احتلوا مدينة كوتور.

وسيطر الأتراك على جميع الشعاب الجبلية، ونشروا في كل مكان قواتهم التي يبلغ عددها العام ٣٠٠٠ فرد، فضلاً عن أن هذه القوة يمكن مضاعفتها في أية لحظة عدة مرات.

وكما هو واضح فأن التحركات التركية تبدو منذ الوهلة الأولى على الخريطة، ذات طبيعة استراتيجية موجهة ضد روسيا في أشد مناطق الحدود الما بالنسبة لها... ولا ينبغي أن تظل روسيا مكتوفة اليدين إزاء مثل هذا الخطر المباشر الذي لا ريب فيه... ومن غير الجائز عدم الاعتراف بأن حدود روسيا في محافظة يريفان هي الآن مفتوحة أمام الهجوم).

وهكذا فأن روسيا في الواقع تقف مكتوفة اليدين، فأن حكومتها بدأت تدرك تدريجياً جدية الموقف في كردستان الإيرانية. وكما كان متوقعاً في الواقع، فأن أول من أعلن إشارة الخطر هي المؤسسة العسكرية في ٢٥ حزيران عام ١٩١٠، إذ بعث وزير الدفاع سوخوملينوف إلى رئيس مجلس الوزراء ستولبين رسالة خاصة مكرسة للمحتلين الأتراك في إيران جاء فيها على وجه الخصوص: ((ما عدا التأخر غير المفيد لنا على التحشد الممكن للجيش التركي في حرب مع تركيا، فأن احتلال الأتراك للأراضي الإيرانية سيؤدي على العموم إلى تعزيز غير مرغوب فيه بالنسبة لنا في قوة تركيا على حساب ضعف فارس، وكذلك يتجاوب مع سعي تركيا القديم حول

بحر سلطتها نهائيا على جميع القبائل الكردية المقاتلة، وهو ما لا يمكن تحقيقه الا بالسيطرة على كردستان الفارسية. ونجاح هذه القضية يعزز الى مستوى كبير، الجبهات الحربي للامبراطورية العثمانية، وذلك لأنها بدلا من تعبئة بفرض الهدوء بين القبائل الكردية التي لا تؤمن سيسمح لها ذلك - ستحصل فائدة كبيرة من وراء تشكيل قوات فرسان غير نظامية زهيدة التكاليف، من القبائل الرحل الكردية)). واقترح وزير الدفاع اتخاذ اجراءات عاجلة. ومن الواضح فإنه قد نضج سؤال عن القيام بوضع خطة عمليات موحدة ضد المحتلين الاتراك في كردستان الايرانية. ولأجل هذا الغرض كان مكرسا الاجتماع الذي عقده ممثلو هيئة الاركان العامة ووزارة الخارجية في ١٤ اذار عام ١٩١١.

وبعد ان قام الجنرال اولفيريانوف الاختصاصي الرئيسي بالمسألة الكردية في وزارة الدفاع، بألقاء الضوء في خطابه على العواقب الاستراتيجية بالنسبة لروسيا الناجمة عن الاحتلال التركية، اشار ايضا الى الحالة السياسية نهامة بقوله: ((ان توحيد الاكراد الذي يمكن ان يحصل نتيجة للاحتلال التركي هو ليس في صالحنا ايضا، ومن المرغوب فيه بالنسبة لنا ان نحافظ كل الوسائل على ما يفرق بينهم)) وصرح اولفيريانوف في نفس الوقت أنه لا يثق بإمكانية استخدام روسيا للاكراد في اثناء الحرب ضد تركيا.

وابلغ العميل العسكري الروسي في تركيا الجنرال هولسون، المشاركين في الاجتماع عن تأسيس معهد الحميدية، واقترح شراء اعيان القبائل كوردية بالاموال كوسيلة رئيسية للتأثير على الاكراد.

اما ف. و. كليم مدير القسم الاول في وزارة الخارجية الروسية، المختص بشؤون الشرق الاوسط، فقد عبر عن الريبة في فعالية هذا الاجراء، وكرس خطابه بالاساس لشرح المسألة، وبأية وسائل يمكن التأثير على تركيا. ورأى ان في مقدمتها ضرورة الحصول على التأييد الدبلوماسي من انكلترا، هذا التأييد الذي وصفه بأنه ((سيمارس ضغطا مهما على تركيا بالنسبة لتقرير مسألة القاطع النهائي من طريق بغداد بما يخدم مصالحها)). ولاحظ كليم بأن تأثير انكلترا، رغم انه سيكون ((متوقفا بصورة مباشرة على هل انها

ستنجح لوحدها في الاتفاق مع تركيا حول مسألة طريق السكة الحديد ،  
فأن من الممكن الاعتماد في اللحظة الراهنة ، على التأييد المتحمس من قبل  
الدبلوماسية البريطانية)).

وادت نتائج الاجتماع التي اوردها كليم الى مايلي:

١- الاحتلال التركية بالنسبة لروسيا هي خطر اكيد وذلك  
لأنها ((تقيد العمليات القتالية لمفرزة يريفان، وباستظاعتها في ظروف  
معروفة ان تشكل خطرا مباشرا على ما وراء القفقاس)).

٢- ((من غير المرغوب فيه بالنسبة لنا توحيد الاكراد لغرض  
استخدامهم لاهداف عدوانية. وبالعكس فإنه ينبغي علينا بكل الوسائل  
التأثير على اكراد فارس لصرف انتباههم عن تركيا. ولا بد لنا من اجل  
ذلك، التأثير على شيوخ العشائر ورؤسائها. ومن المستحسن بهذه المناسبة  
توسيع الاراضي التابعة لخانية ماكو)).

٣- يجب في البداية ممارسة ضغط دبلوماسي على الاتراك، مع القيام  
في وقت واحد بتنظيم طريق التفاف مشترك من قبل ممثلي روسيا وانكلترا  
خارج المنطقة المتنازع عليها.

٤- يجب عن طريق الصحافة في فارس، استنهاض الروح الوطنية ضد  
العدوان التركي.

٥- في حالة فشل الاجراءات الدبلوماسية يجب على القوات الروسية ان  
تحتل خوي وبعض النقاط الاخرى.

٦-٧-٨- تنص هذه البنود على اتخاذ اجراءات حول تعزيز المواقع  
الروسية في اذربيجان الايرانية وفي عداها مواصلة خط سكك الحديد حتى  
خوي وتبريز، ومضاعفة فصائل القوزاق الفرس وغير ذلك.

وبهذا فإن روسيا قررت اتخاذ اجراءات فعلية لحماية مصالحها في  
الاراضي الكردية، والانتقال من القول الى الفعل. وفي الواقع فإن تدخل  
روسيا المباشر ولو انه كان يجب ان يقتصر على كردستان الايرانية وحدها.  
الا انه حتى هذا لم يكن قليلا.

وبعد التعرف على نتائج الاجتماع لفت سوخوملينوف مرة أخرى انتباه ستولبين في رسالة بتاريخ ٢٨ نيسان عام ١٩١١ الى خطورة الاحتلال التركي في كردستان الايرانية بالنسبة الى روسيا. وجاء في الرسالة: ((ان سيطرة تركيا على منطقة كردستان الايرانية، يعطي تركيا الامكانية توحيد جميع القبائل الكردية تحت سلطتها الامر الذي يسمح من ناحية اخرى بحد كبير، بتعزيز القدرة الحربية للامبراطورية العثمانية فيوفر بالنسبة جيشها استخدام القبائل الكردية المقاتلة، ومن ناحية اخرى يحرمنا من مكانية المحاولة لأشغال انتفاضة لأكراد تركيا عن طريق نشاطنا من جهة كردستان الايرانية، بحيث يستطيع نجاح أي محاولة في حالة ظروف مؤاتية، حارسة تأثير ضخم يؤدي الى اضعاف الجيوش التركية المتحشدة ضد منطقة ماوراء القفقاس.

وفي ما يتعلق بالمناطق الجنوبية من المخطوط الحدودية، حيث يعمل في هذا الوقت بالذات سردار الدولة مثيرا قلقا كبيرا للسلطات الروسية، كتب سوخوملينوف يقول: ((ان استيلاء الاتراك على المخطوط الجنوبية ضمن نطاق الذي توجد فيه اهم مراكز كردستان الايرانية، وتعيش اقوى العشائر الكردية نفوذا من اكراد فارس، ان هذا يدع من السهل على الاتراك ان ينفذوا مهمة توحيد جميع الاكراد تحت سلطتهم)). واقترح سوخوملينوف تخطيط حدود بأسرع ما يمكن ما بين ايران وتركيا، مع الاخذ بنظر الاعتبار بأن هذه الحدود يجب ان تمرر، بحسب رأيه، الى الغرب قدر الامكان.

وبعد انجاز المخطوط العامة للخطة المتعلقة بالاحتلال التركي في كردستان الايرانية، فإن الروس شرعوا بدون تراخ في تنفيذها بشكل يستحق التقدير. وان واحدة من اولى المهمات التي وضعت لهذا الغرض تتلخص بضرورة تعزيز النفوذ السياسي الروسي في كردستان الايرانية. ولأجل هذا، كتب فورونتسوف داشكوف محافظ القفقاس الى ستولبين عن ضرورة العناية بفتح قنصليات روسية بأقصى سرعة في خوي ومن ثم في ساوجبلاق بصورة خاصة ((بصفتها واحدة من النقاط المهمة لممارسة التأثير الممكن على الاكراد الذي مغزاه هو استمالتهم الى جانبنا، وكذلك لالقاء الضوء على وضع



الاتراك في هذه المقاطعة الفارسية البعيدة عنا ومراقبة ماخلف سولدوز)). وعن الاهمية الاستثنائية بالنسبة لروسيا لساوجبلاق باعتبارها المركز الرئيسي الكردي في ايران، الذي تلتقي فيه املاك شيوخ قبيلة شمدينين ذوي النفوذ والاحترام الشاملين وسط الاكراد كتب تيرليتسكي ايضا.

وليست اقل اهمية، المشكلة التي نجمت عن البحث عن الطرق التي تستطيع روسيا بواسطتها تثبيت مواقعها في كردستان الايرانية بسرعة اكثر وفعالية. وقد طرحت بهذا الصدد آراء مختلفة. فمثلا ان غولو بينوف رأى ان من المفيد التدخل القوي في العلاقات ما بين القبائل، واستغلال الصراع المعادي ما بين اكراد تركيا وايران. وقال مؤكدا: ((ان مثل هذه المنافسة بين اكراد تركيا واكراد ايران تتجارب مع مصلحتنا تماما)).

واقترح تشاريكوف السفير في تركيا عكس ذلك، اذ رأى ان على روسيا ان تتوصل الى اهدافها بواسطة الطرق الدبلوماسية على الاغلب. وقد كتب الى ايزفولسكي يقول: ((ان ممارسة التأثير على تركيا نسبياً في مسألة اوروميا والمسائل الفارسية الاخرى، فأن اللجوء الى مشاركة الاكراد سيكون غير مرغوب)). ورفض هو رفضاً قاطعاً وبصورة خاصة الفكرة عن تحريض الاكراد ضد الحكومة التركية وقال مؤكداً ((ان الدعاية المعادية للحكومة وسط الاكراد، ستوفر للباب العالي بالمناسبة، ذريعة لانتفاضة، ليس للمماطلة في سحب قطعاته من داخل الحدود الفارسية فحسب، بل وحتى في تعزيز قواته في شمال شرقي كردستان، الامر الذي سوف لا يناسب مصلحتنا)) وعلى هذا الاساس فأن السفارة اقترحت اختيار اكثر الطرق حذراً.

وفي مذكراته عن حجم الاجراءات المتخذة ضد الاحتلال التركي في ايران، فأن مينورسكي يقف على العموم نفس هذا الموقف. فقد اثبت ان الدعاية بين الاكراد كان يمكن ان تحقق نتائج سطحية، فأن وقوف الاكراد ضد الحكومة التركية ما كان له ان يكون ناجعاً الا في ظروف يشكلون فيها اضافة اخرى لعمليات كنا سنقوم بها. ورأى مينورسكي ان أي عمليات مستقلة للاكراد كانت ستعطي للاتراك حجة اضافية لتبرير احتلالاتها. وفي نفس ذلك الوقت فأن مينورسكي اعار الانتباه الى ضرورة الاطمئنان الى

موقف الشيوخ الاكراد (امثال زعبييل ويوسف وبابا سعيد وغيرهم) الذين  
متلكوا نفوذاً جباراً على (اقربائهم الخرافيين).

ولم تكن هناك وحدة في وجهات النظر بشأن تلك الاسس التي من  
شعنا على روسيا ان تقيم عليها علاقاتها المتبادلة مع القبائل الكردية،  
وماذا يجب عمله من اجل عدم السماح لقيام الاكراد بأعمال عدوانية ضد  
روسيا والاقليات المسيحية التي تقوم بحمايتها. وقد اقترحت السلطات في  
تفقداس القيام بتدخل نشيط في الحياة الداخلية لكردستان ايران. وفي  
رسالته الى وزير الخارجية رأى فورونتسوف داشكوف ان واحداً من اسباب  
هجوم الاكراد على المنة التابعة الى بيتشيرخوف يعود الى ((سياستنا غير  
خازمة في القسطنطينية وفارس)). وكتب المحافظ يقول ((ينبغي على  
جناح السرعة تحريك ومضاعفة قوة قطعائنا في خوي ومراغة وتوطيد  
نفوذها في خانية ماكو)). ونزل فورونتسوف داشكوف في هجوم على  
بوكليفسكي كوزبول المبعوث الى طهران بسبب خشيته من الاصطدام مع  
الاتراك، فوقف ضد ارسال قوات روسية الى منطقة خوي المجاورة.  
((والاكثر من هذا فأنا احتج ضد مشورته عن الروتين الدبلوماسي في  
القسطنطينية)) واكّد فورونتسوف داشكوف انه لا ينبغي الكلام فحسب بل  
والعمل ايضاً والا فسنخسر حتماً سمعتنا في الشرق. واقترح لهذا الغرض  
ارسال المفزة التي كانت تحتل منطقة جلفا-خوي-سالماش وكذلك مراغة.  
وحذر محافظ القفقاس القيصري بقوله: ((وبدون هجوم حاسم من جانبنا  
والاحتلال الفعلي للاراضي المذكورة آنفاً، فإن حركة الاتراك ستصل حتى  
حدودنا تماماً)).

وفي برقية اخرى له دعا فورونتسوف داشكوف الى التعجيل في حل  
مسألة الخطوط الحدودية المتنازع عليها وتعيين مواقعها في آخر الامر. واقترح  
ارغام الاتراك على الاعتراف ((بالحالة الراهنة)) لمنطقة اوروميا. ((أي  
الضمان المتبادل لحقنا وحقوق الاتراك بالوجود في المناطق المشغولة دون ان  
يلحق الاذى احدنا بالآخر)). واكّد المحافظ المحلي ان الاتراك يستعدون

لمحاربتنا حيث كتب يقول: ((إذا ما تقرر مقاومة المحتلين، فينبغي لنا ان نلجأ فوراً الى مثل هذه الاستعدادات)).

وبهذه الصورة فإن السلطات في القفقاس كانت مقتنعة بأن حرباً قادمة سريعة لامفر منها ستقع مع تركيا، ولهذا اقترحت العمل بحزم. والتزم بنفس وجهة النظر هذه عدد من القناصل الروس في كردستان الايرانية. ومنذ صيف عام ١٩٠٩ استخدم ميللر نائب القنصل الروسي انذاك في اوروميا حرس القنصلية لمعاينة افراد من قبيلة بيكزادة شنوا هجوماً على احدى القرى المسيحية. ورأى الاسقف سيرغي ايضاً ان من الضروري تكرار استخدام القوة ضد الاكراد، ومضاعفة الحرس القنصلي في أوروميا لهذا الغرض. وارسل غولوبينوف في بداية كانون الاول عام ١٩١١ الى قرية سير مفرزة عسكرية بقيادة الملازم ايفانوف للدفاع عن المسيحيين المحليين ضد البكوات الاكراد. وحدثت معركة كانت نتيجتها طرد الاكراد من القرية بعد ان خسروا ثلاثة قتلى وجرحين.

واثارت تصرف غولوبينوف انتقاداً حاداً من قبل بوكليفسكي المبعوث الى ايران الذي وجه الى غولوبينوف توبيخاً رسمياً. وكتب بوكليفسكي الى غولوبينوف: ((ما كان ينبغي ان يغيب عن نظرك اهداف القنصلية. فإن حرسكم معين فقط لحراسة مقر القنصلية بالنيابة، وارواح واموال الرعايا الروس في أوروميا، ولذا فإن من غير المسموح فيه اشتراك الحرس في أي نوع من الحملات التأديبية في ضواحي المدينة، وذلك لأن هذا يمكن ان يجرنا الى اكبر المشاكل التي نحن في غنى عنها. وانت بالذات يجب عليك ان لا ترتبك من ان احجامنا عن القيام بأجراءات فعالة سيعتبرها الاكراد ضعفاً منا. وكذلك فإن موضوع تعزيز حرس القنصلية في فارس يتقرر من قبل الوزارة على اساس قرار البعثة، وليس عن طريق اتصالات مباشرة بين اثنين من الاقسام القنصلية بأي صورة من الصور)).

ووحد موقف بوكليفسكي تأييداً في وزارة الخارجية. ووجه كليم نصيحة الى نائب القنصل في اوروميا، ان يكون في غاية الحذر، ويتجنب الاتصالات العلنية مع الاكراد، لكي لا يعرضهم الى انتقام الترك ولا يجوز استخدام

خملات العسكرية الا بعد موافقة المبعوث في طهران فقط. وكتب كلیم يقول ((ليس من ضمن واجبنا ابدًا مسؤولية سيادة الهدوء في سهل اوروميا، لكنه يستثنى من ذلك فقط الدفاع عن رعايانا والحفاظ على طرق لاتصالات)). وبعد بعض الوقت حذر كلیم مرة أخرى غولوبينوف بضرورة التزامه الحذر، وان لا يسمح بأي حال من الاحوال في اثناء ((الحملات تأديبية والعقابية)) الاصطدام مع الاكراد الذين يقف الاتراك وراءهم دائما تقريبا. فأن القطيعة الصريحة مع الاتراك ((سوف لا تتفق ابدًا مع وجهات نظرنا)). واخبر كلیم ايضا نائب القنصل في خوي بأنه ((ينبغي انسعي الى عدم تأزيم العلاقات مع الكرد...)).

وهكذا التزموا في بطرسبورغ كالعادة، سياسة الحذر، وماكانوا راغبين في تحويل المسألة الكردية الى حجر عثرة بين روسيا وتركيا.

ولكن ما يتعلق بخانية ماكو المحاذية لروسيا والمناطق الاخرى المحاذية للحدود مع روسيا في شمال غرب ايران، فأن الاوساط الحاكمة في روسيا القيصرية ماكانت تميل الى القيام بأي تنازل. وقد كتب مينورسكي منذ عام ١٩٠٥ يقول ((بعد وضع ماكو على الحياد فقط يكون من الممكن المحافظة على القوات الشاملة الضرورية لحماية حدود بيرفان في حالة وقوع هجوم كردي)). ولاحظ مينورسكي مشيرا الى الاهمية الاستراتيجية لخانية ماكو وكذلك الى دورها بصفتها مركزا للطرق التجارية فقال: ((ان قناعتني، بعد زيارتي الى ماكو، هي ان هذه الخانية ذات الموقع الجغرافي الذي على قدر قريب جدا من حدودنا وذات الصلات الوثيقة مع منطقة ماوراء القفقاس التي هي اكثر التحاما ومن جميع الوجوه مع خوي مثلا، لابد ان تقع تحت نفوذنا القوي لو اننا نكرس فقط لهذا الغرض أي قدر من المساعي. ولا يجوز تجاهل الجيران بأي حال من الاحوال)).

واتبعت سياسة روسيا في خانية ماكو هدفين اساسيين: الاول منهما يتوخى ضمان اخلاص الفئة العليا الحاكمة في الخانية، والثاني المحافظة على وحدة اراضيها من هجوم يشنه الاتراك عليها والزعماء الاكراد المواليون لهم. والمهمة الاولى تنطوي على اهمية اضافية، لأنه منذ فترة الحرب

الروسية اليابانية، عندما لاح خطر من جانب الاتراك على الحدود القفقاسية، فإن السردار كان قد اعطى في تصرفه حججا كثيرة لا لبس فيها ولا ابهام للارتياح في علاقاته مع الاتراك والدعاة الاسلاميين المتعصبين. وكتب مينورسكي بأنه خرج بأنطباع يفيد ((بأن السردار ليس لديه نية حسنة نحو روسيا وخاصة في الظروف الحاضرة)).

صحيح ان روسيا بعدما توطدت مواقعها الداخلية والخارجية في السنوات الاخيرة، فإن الاسس للشكوك المباشرة بالسردار مرتضى قلي خان قد اختفت بشأن اعماله المعادية للروس. فقد حاولت الحكومة الروسية استمالة السردار والمحيطين به الى جانبها. واقترح ك. ب. ايفانوف، للتأثير على السردار، استغلال قرابته مع بعض خانات يريفان ونخجوان. وهذا السردار نفسه رجا من روسيا في آب عام ١٩٠٩ بسبب الاضطرابات في الخانية، الانتقال الى الرعية الروسية او وضعه تحت حمايتها ان كان ذلك ممكنا. وجوابا على ذلك اوعز تشاريكوف الى ميخائيلوف نائب القنصل في بايزيد الذي تقع ماكو ضمن صلاحياته بان يقدم الى عزت الله خان ابن عم مرتضى قلي خان واقوى الشخصيات نفوذا في الخانية بعد السردار والى اقاربه ايضا ((الحماية الممكنة، وتنظيمهم الى جانبنا بوجه عام)). وأشار تيرليتسكي الذي زار ماكو بعد سنة من ذلك الى ميول لدى اعيان ماكو نحو روسيا. وعلى حد قوله فإن السردار قد قال له بأن بإمكانه الوقوف بوجه الاتراك لو انه سيكون واثقا من تأييد الحكومة الروسية تأييدا كاملا له.

وقدمت الحكومة الروسية هذا التأييد عن طيب خاطر. فقد اوعز سازونوف الى سفيتشين القائم بالاعمال في القسطنطينية ((ان يشير الى وزارة الخارجية بأشد العبارات حدة بأننا لا نستطيع عدم الاكتراث تجاه الاعمال اللاشرعية للاتراك على حدود ماكو قريبا من اراضينا، مع التشديد في بيانك على الطلب رسميا بأن تتوقف فورا الحركة الهجومية على الاراضي الايرانية)).

ولكن الخطر من جانب الاتراك لم ينحسر عن ماکو. فقد كتب ج.كليفسكي منذ اواخر عام ١٩١١ بأن ((من المرغوب فيه بصورة خاصة)) تأمين خانية ماکو من العدوان التركي، والتوصل الى سحب للقوات التركية، نى الغرب من طريق خوي-سالما-اوروميا. ومن جهته اقترح فورونتسوف: اشكوف ان ترسل الى ماکو، حيث لا يوجد سوى مئة من القوزاق لا غير، مفرزة مشكلة من فوج واحد من المشاة واربعة مدافع ومفرزة رشاشات ومئتين من القوزاق، وعدا ذلك اقترح ايضا تعزيز المفرزة في خوي، وارسال قوات عسكرية اضافية الى شمال ايران. وعبر تشاريكوف عن مثل هذه نفكرة.

وهكذا فقد ظهر في الاوساط القيادية لروسيا القيصرية انعطاف محدود نحو عمليات اكثر فاعلية في شمال غربي ايران، الامر الذي ترك تأثيره فورا على العلاقات الروسية التركية. والعامل الجديد والاستثنائي المهم في هذا الوضع، هو التأييد الذي قدمته انكلترا الى روسيا. وبذلك فإن فاعلية الخطوات التي اتخذتها الدبلوماسية الروسية في اسطنبول كانت اعلى بكثير جدا من تلك التي قامت بها روسيا لوحدها بدون حليف امام الباب العالي. بعد ثورة تركيا الفتاة عززت روسيا مباشرة الضغط الدبلوماسي على الباب العالي، مطالبة منه بوقف الحركات الاحتلالية في كردستان الايرانية. والحكومة التركية الجديدة، رغبة منها كما يبدو، في الحصول على ثقة الدول الكبرى، عبرت في المراحل الاولى عن استعدادها للقيام بتنازلات كبيرة. وفي نهاية آب ١٩٠٨ اجري زينوفيف حديثا مع كمال باشا الصدر الاعظم ومع وزير الخارجية توفيق باشا. ونقل زينوفيف ان المسؤولين الاتراك على مستوى الدولة، افادوا بأنهم ((لا يؤيدون ممارسات اسلافهم بالنسبة الى فارس، وهم عازمون على اصدار الاوامر الى سلطات الحدود العسكرية بأخلاء جميع المناطق العائدة الى فارس من التي لا جدال حولها. اما من بعد ذلك، فإن ما يتعلق بالمناطق موضوع نزاع، فأنهم اما سيدخلون في مفاوضات مباشرة مع حكومة الشاه، واما انهم سيلجأون الى وساطة روسيا وانكلترا)). ووعد

توفيق باشا ايضا، بأنه سيجري تغيير طاهر باشا)) (بشخص غير متحيز مؤتمن)).

ولكنه سرعان ما اتضح تمام الوضوح ان هذه التأكيدات كانت زائفة. فأن حكومة تركيا الفتاة، ما ان اطمأنت الى ان موقفها الداخلي والخارجي قد توطد حتى تسلمت، كما اشير الى ذلك من قبل، بالتكتيك القديم لعبد الحميد، أي تكتيك الماطلة والتسويق والمراوغة التي واصلت تحت غطاءها ممارسة السياسة العدوانية السابقة ضد جاراها الشرقي.

ومنذ عام ١٩٠٩ استأنفت الحكومة الروسية خطى دبلوماسية تجاه الباب العالي حول المسألة الحدودية. ففي حزيران عام ١٩٠٩ مثلاً، قام ايزفولسكي بهذا الصدد، بتقديم عدد من العروض الى السفير التركي ترخان باشا. ووعد الباب العالي في كل مرة، بأن القوات التركية سوف لا تتدخل بالشؤون الايرانية ولا تسمح بدعاية مناوراة للروس في المناطق الحدودية الايرانية، غير ان الباب العالي حاد بأصرار عن جوهر المسألة الذي هو وقف العمليات الهجومية والنشاط التحريضي بين الاكراد.

وبرغم نجاح الباب العالي بالصمود تحت الضغط الذي مارسه روسيا عليه الا ان القضية اتخذت مساراً مزعجاً بالنسبة له. فأن السفير التركي في لندن استوضح من الحكومة الانكليزية هل هي ستقدم المساعدة الى تركيا في حالة تدخل روسيا في الصراع التركي الايراني؟ ورد الانكليز عليه بجواب سلبي. وهذا هو ما حصل فعلاً، اذ في بداية تموز عام ١٩٠٩، تسلم السفير البريطاني في تركيا توجيهها بتأييد جميع الاحتجاجات الروسية ضد المحتلين الاتراك.

واصلت روسيا بالاشتراك مع انكلترا، ممارسة الضغوط الدبلوماسية على الباب العالي بشأن مسألة الحدود. وفي منتصف نيسان عام ١٩١٠ قام السفيران الروسي والانكليزي في اسطنبول على سبيل المثال، بتقديم شرح حول احتلال القوات التركية لأوروميا. وبرر توفيق باشا وزير خارجية تركيا وجود القوات التركية في ايران بضرورة مقاومة اعمال النهب والفوضى.

وسعيًا من سazanوف لحرمان الحكومة التركية من امكانية اللجوء الى نوع من الدلائل الكاذبة، فإنه اقترح على تشاريكوف الحصول على موافقة الباب العالي على قيام ممثلين عنه، مع ممثلين من روسيا وانكلترا بحجة في الاراضي من اوروميا حتى الحدود التركية ((غير القابلة لتشكيك))، وذلك لغرض استيضاح الموقف على حقيقته. واذا ما رفض لاتراك هذا الاقتراح فإن الجولة ينبغي، كما كتب سazanوف، ان تتم على يد ممثلين الروس والانكليز فقط وبمراسة مشددة.

وفي نفس الوقت فإن الحكومة الروسية اتخذت جملة من الخطوات دبلوماسية تجاه الباب العالي بشأن اعمال العنف التي يمارسها المحتلون ضد السكان المسيحيين والرعايا الاجانب في المناطق الحدودية. والعرض الذي قدمه تشاريكوف في نهاية تموز عام ١٩١٠ حظي بتأييد السفير البريطاني ايضا والقائم بالاعمال الفرنسي. وصار رفعت باشا وزير الخارجية مضطرا الى الوعد بأن الرعايا الاتراك والاشخاص الذين يتمتعون بالحماية التركية سوف لا يمارسون في المستقبل العنف ضد المسيحيين، والا فسيعرضون الى عقوبات صارمة.

ومنذ ظهور الصراع الحدودي التركي الايراني حتى عام ١٩١٠ قدمت روسيا الى تركيا ما يصل الى ٧٠ مذكرة، حظي الكثير منها بتأييد انكلترا، ولكن نتائجها لم تكن كبيرة الى الحد المطلوب.

ومع ذلك فإن الحكومة التركية كانت مضطرة في نهاية حزيران عام ١٩١٠ الى التخلي عن المطالبة بأوروميا وخوي وسالماس وساوجبلاق. وعدا ذلك فإن روسيا استطاعت الدفاع عن مصالحها في ماكو. وبحسب قول تشاريكوف في ٢٥ حزيران عام ١٩١٠، فإنه سلم الى وزير الخارجية التركي ((مذكرة شديدة اللهجة عن ماكو. ويبدو ان الوزير قد ادرك بأنه لا ينبغي التحرش بهذه الخانية)). ولكن الحكومة التركية في الوقت الذي تقوم رسميا بالتنازلات، فإنها واصلت عمليا، كما تمت الاشارة من قبل، ممارسة العمليات العدوانية في كردستان الايرانية. فكثيرا ما ترافقت هذه التنازلات بتلك التحفظات التي لم تؤد الا الى لا شيء في اكثر الاحوال.



ومثال ذلك ما جاء في الرد على مذكرتي روسيا وانكلترا حول الوضع في اوروميا، فأن الحكومة التركية اعلنت ان منطقة اوروميا تنقسم الى ثلاثة اقسام: ١- المنطقة الايرانية الموجودة بلا شك خارج مجال الادعاءات التركية. ٢- المنطقة المشغولة مؤقتاً من قبل القوات التركية ريثما تستطيع السلطات الايرانية اقامة النظام هناك بنفسها. ٣- المنطقة الحدودية المتنازع عليها التي تعلن الحكومة التركية حقها فيها عند القيام بأعمال تخطيط الحدود. وبهذه الصورة فأن الحكومة التركية ليست لم تبرد اعمالها اللاشرعية في المناطق الحدودية فحسب، بل وانها ادعت لنفسها الحق بممارستها في المستقبل.

وبالرغم من ان الحكومة التركية بدأت في الواقع بسحب قواتها من الاراضي الايرانية المحتلة، فأن الاتراك قد استولوا في نهاية عام ١٩١٠ على جزء كبير من شمال غربي ايران الذي احتل خلال اعوام ١٩٠٥-١٩٠٨. واما ما هو رئيسي، فأن الاتراك، وكما سبق الكلام عن ذلك، قد زادوا قوة ((العدوان الداخلي)) عن طريق استخدامهم للاكراد. بل وحتى في خريف عام ١٩١١ عندما اصبحت السياسة التركية في ايران تواجه صعوبات كبيرة متزايدة في مجرى الحياة الداخلية والخارجية، فأن المفارز الكردية التي حرضها الاتراك واصلت اعمالها غير القانونية في بعض مناطق غربي ايران (على الاخص في ضواحي اوروميا واينزيرل).

ولهذا بدأ في بطرسبورغ يدرك تدريجياً بأن مجرد اساليب الضغط الدبلوماسي وحدها على الباب العالي تعتبر غير كافية لتصفية العدوان التركي على كردستان الايرانية واذربيجان تصفيه تامة. وفزع الحكومة الروسية بصورة خاصة عندما تسلمت من ((مصدر سري موثوق به تمام الوثوق)) معلومات بأن الاتراك بدأوا يحسون النبض في طهران ليتعرفوا على امكانية الاتحاد مع ايران ضد جارهما الشمالي. وان هذه العملية من جس النبض قد وجدت استجابة لها لدى بعض الاوساط في العاصمة الايرانية. وحول ما يتعلق بهذا الموضوع كتب سazanوف الى اسطنبول بأن روسيا ستضطر الى الانتقال من الاقوال الى الافعال. كتب سazanوف

غون: ((عليكم ان تكونوا مستعدين الى اننا سننظر عاجلا ام آجلا الى تدخل الفعال في النزاع الحدودي التركي الايراني، علما بأن هذا ليس فقط من اجل استعادة وحدة اراضي الدولة الايرانية بل ولحماية جميع مصالحنا موجودة)).

وذكر سazanوف واحدا من الاسباب الجوهرية التي استبعدت النجاح تكامل للضغط الدبلوماسي الذي مورس على تركيا بمبادرة من روسيا، حيث قال بكل حق بأن تأييد الحكومة البريطانية ((لم يجعل حتى الان طابعا حماسيا كافيا، لأن الحكومة في لندن ترى نفسها مرتبطة في هذه المسألة بوجود قواتنا في فارس)). فأن التدخل المشترك لروسيا وانكلترا في ايران، لغرض القضاء على الثورة قاد الى الاحتكاكات الروسية الانكليزية في هذه البلاد. فأن الانكليز وعدوا روسيا بتقديم دعم اكبر قوة في اسطنبول بشرط خراج القوات الروسية من بعض المناطق القريبة من قاطع الانكليز في ايران.

وفي تنفيذه لهذا الطلب كان سazanوف واثقا بأن الضغط الدبلوماسي المستأنف على تركيا بقوة جديدة سيصبح اشد تأثيرا. وهذا هو ماجرى بالفعل. غير ان ما هو الأهم قد تلخص في ان روسيا، بفضل التأييد البريطاني لها، وبموجب القرار المتخذ في الاول من اذار عام ١٩١١، قد انتقلت من القول الى العمل. وان هذا قد وضع كامل المسألة ((الحدودية)) على اسس اخرى تماما، وتحول الى الضمان الذي اجبر تركيا في المستقبل على الخروج من كردستان الايرانية، الامر الذي سرعان ماتم حصوله. وظهر ان موقف المانيا في تلك المرحلة غير ملائم بالنسبة للمخططات التوسعية لأعضاء تركيا الفتاة. فأن اهتمام الامبرياليين الالماء بالاكراذ قد زاد ايضا زيادة كبيرة بعد ثورة تركيا الفتاة. وراح الاختصاصيون الالمان الذين اقاموا في ايرزنجان ينهمكون في اعادة تنظيم الحميدية.

وشرع الالمان يظهرون نشاطا في اذربيجان الايرانية وكردستان الايرانية وفي المناطق التي لا منازع فيها للنفوذ الروسي الامر الذي اثار قلقا كبيرا في بطرسبورغ. وعندما وصلت الى وزارة الخارجية معلومات حول شيونمان

العميل الالماني المعروف في تبريز بأنه يستعد لزيارة مناطق ماراند وخوي وكوتور وماكو، ارسل كليم الى مدير المستشارية الدبلوماسية في تفليس رسالة خاصة طلب منه فيها ان يحذر خان ماكو بأن هذه الزيارة غير مرغوب فيها بتاتا. وكتب كليم ايضا انه يجب مراقبة شيونمان مراقبة صارمة تحت صفة المحافظة على سلامته، وعدم السماح له بالاختلاط مع السكان المحليين.

وفي ايام ما بعد ثورة تركيا الفتاة في ٢٣ تموز عام ١٩٠٨ استمرت المانيا في تأييدها لتركيا في عدوانها على ايران. وبموجب معلومات زينوفيف سكرتير وزارة الخارجية للشؤون الاجنبية، فأن فون شيون صرح الى السفير التركي في برلين عثمان نظمي باشا، بأن القوات التركية المرسلة الى اوروميا لاقامة النظام، وفي نفس الوقت لضمان امن الرعايا الالمان، قد ظهر انها غير كافية، وقال بأن السكان المحليين يطالبون ايضا بمضاعفة عددها، ويعبرون عن الامتناع من دخول مفرزة روسية الى ارض اذربيجان الايرانية، ولهذا فأن الحكومة الالمانية قد نصحت الباب العالي باتخاذ الاجراءات المناسبة. وكان السفير التركي قد كلف بأبلاغ فون شيون بأنه سيتم ارسال كتيبتي اضافيتين الى اوروميا.

ولكن المانيا سرعان ما وجدت نفسها مضطرة الى تغيير موقفها تغييرا حادا من التدخل التركي في كردستان الايرانية، عندما رأت ان كلا من روسيا وانكلترا مستعدتان للانتقال من قصف مدافع المذكرات القليلة الثمر على الباب العالي الى التدخل المباشر في الصراع التركي الايراني، وكذلك فأن روسيا بدأت بأدخال قواتها في شمال ايران ليس من اجل سحق الثورة وحسب بل ولقاومة العدوان التركي ايضا. وادركوا في برلين بأن مواصلة الاحتلال التركي لاحقا في ايران بإمكانه ان يؤدي الى الزج بهذه المنطقة كلها في مجال النفوذ المطلق لكل من انكلترا وروسيا. ومن اجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية في ايران قررت المانيا التضحية مؤقتا (كما اثبتت ذلك الاحداث اللاحقة) بمصالح تركيا التي هي صديقها القريب في الشرق الاوسط. الا انه كان هناك سبب آخر ايضا دفع المانيا الى تغيير

سوقتها بالنسبة للصراع التركي الإيراني بشأن الحدود. فأن الدبلوماسية  
ألمانية قررت استغلال هذه المسألة للقيام بمحاولة لأضعاف الحلف الانكليزي  
ألماني، حتى ولو على مستوى الشرق الأوسط. ورأى وزير خارجية النمسا  
مجر الكونت إيرنتال بأن عقد صلح بين تركيا وإيران سيحفر أسفينا بين  
كلتيا وروسيا. وأشار هالفيرتين بحق: ((إلى ان ألمانيا في اثناء الازمات  
تبقائية خلال اعوام ١٩٠٧-١٩٠٩ كانت مهتمة بالدرجة الاولى بأن تحصل  
تساعة في تركيا في ان ألمانيا ستبني طريق سكة حديد بغداد. وبالنتيجة فأن  
سياسة ألمانيا تجاه إيران قد مالت للنشاط أكثر مما إلى الارتقاء. والقضية  
تتصرف في ان تعزيز التوسع الألماني في الشرق اعطى امكانية للدبلوماسية  
ألمانية لقاء التنحي عن فارس، ان تحصل من الروس على تنازلات جوهرية  
مقابلة)). ومنذ اواخر شهور عام ١٩١٠ فأن ألمانيا وحليفها النمسا التي  
نضمت اليها في هذه المسألة اخذتا تمارسان ضغطا على تركيا لغرض حملها  
على وقف سياستها العدوانية في إيران. واستغلت ألمانيا زيارة نيكولا  
الثاني وسازانوف الرسمية إلى بوتسدام في تشرين الثاني عام ١٩١٠ لأظهار  
ابتعادها عن تركيا.

واتخذت الدبلوماسية الألمانية هنا أكثر المحاولات جدية لانتزاع روسيا  
من الانتانت-الحلف الثلاثي، ولهذا فأنها قررت اعطاء اشارات مريحة  
للمحكومة الروسية. واحدى هذه الاشارات تعلقت بتعهد ألمانيا الاعتراف بأن  
شمال إيران هو مجال للنفوذ الروسي، ومن ضمن هذا المجال منطقة بناء خط  
السكة الحديد، والاشارة الاخرى التي اعطوها تتعلق بالصراع التركي  
الإيراني. وبحسب اقوال سazanوف، فأن هذه الاشارات قد اعطيت له من قبل  
سكرتير وزارة الخارجية كيدرلين فيختير في اثناء مناقشة مسألة الاحتلال  
التركية في إيران. وكتب يقول: ((ان أكثر التأكيدات ايجابية في هذه القضية  
هي ان ألمانيا لا تنوي بأي حال من الاحوال، وبشكل مطلق، ان تشجع  
الاتراك او تريد اطعامهم)). ونفى كيدرلين فيختير نفيا قاطعا صحة  
التأكيد الذي قاله وزير خارجية تركيا بأن القوات التركية كانت تحركت نحو

اوروميا بطلب من الحكومة الالمانية لحماية مدارس البعثات التبشيرية الالمانية. وعبر نيكولاي الثاني عن بالغ ارتياحه لهذا التصريح.

وفي نهاية كانون الاول عام ١٩١٠ لفت سazanوف انتباه السفير الالمانى بورتاليس في بطرسبورغ الى الخطر الذي تنطوي عليه سياسة احتلال الاراضي التي تمارسها تركيا ضد ايران. ونقل بورتاليس هذا الحديث الى برلين. ومن هناك كلفوا سفير المانيا في اسطنبول المارشال فون بيبيرشتين بأن يعرب للباب العالي عن عدم موافقة الحكومة الالمانية على العدوان التركي. وبرغم ذلك فإن سazanوف اوعز الى السفير في تركيا بأن لا ينبغي اشراك السفير الالمانى بأى حال من الاحوال بأعمال مشتركة مع روسيا وانكلترا حول هذه المسألة.

وكانت هناك كل الاسس للخطر الذي التزمه وزير خارجية روسيا، لأنه لم ينبهر بحقيقة المخططات الالمانية، ولم يشأ اعطاها امكانية لا لزوم لها للتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا وايران. ومن الطبيعي ان المانيا لم تتدخل عن خطتها في توطيد نفوذها بين الاكراد، وانها فعلت ذلك، كما اتضح ذلك سريعاً، بنجاح كاف ليس عن طريق القنوات الرسمية ابداً. غير ان تخلي المانيا رسمياً عن دعم السياسة التركية في ايران، بالاضافة الى ادانة هذه السياسة من قبل الالمان قد اضعفت بشكل واضح مواقف تركيا في الصراع مع ايران.

وهكذا فإن اعضاء جمعية تركيا الفتاة لم يفلحوا في حل المسألة الكردية التي تركها النظام السابق ارثاً لهم، لا على المستوى الداخلى ولا العالمى. بل على العكس، فإنه في السنوات الاولى من توليهم الادارة، زادت حدة المسألة الكردية وتعقدت بسبب التدخل المكشوف من قبل الدول الكبرى.

## الفصل السادس

### المسألة الكردية في الامبراطورية العثمانية عشية الحرب العالمية الاولى

منذ النصف الثاني من عام ١٩١١ اشتدت كثيرا في تركيا ازمة نظام تركيا الفتاة الذي جابهته قوى كافية من مختلف الالوان، من حيث بنيتها الاجتماعية والتميزة عن حزب (الحرية والائتلاف) ذي النزعة الموالية لانكليز. وهذا الحزب الذي وحد في صفوفه اعداء نظام تركيا الفتاة من اليمين واليسار قد استغل بكفاءة، خيبة امل الجماهير الشعبية بالاتحاديين، لعدم تنفيذهم الوعود التي ادلوا بها. ومن جهة اخرى فأُن الدول الاستعمارية، استعدادا منها للمعركة القادمة خارج ميدان السلام، قررت استغلال انهيار السياسة القومية للاتحاديين، والاستيلاء على بعض مقاطعات الامبراطورية العثمانية ((ذات المواقع المهمة)). فلقد اقترب التقسيم الكامل ((للأرث العثماني)).

وفي ايلول عام ١٩١١ اندلعت الحرب التركية الايطالية التي أبدت الدول الكبرى خلالها تأييدها للامبرياليين الايطاليين. وحلت بتركيا الهزيمة التي فقدت نتيجة لها اخر املاكها في شمال افريقيا، وهي طرابلس والقيوان. وفي يوم توقيع اتفاق السلام الايطالي التركي (١٨ تشرين الاول عام ١٩١٢) بدأت عمليات عسكرية بين تركيا ودول البلقان، أي بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الاسود. وتم تدمير الجيش التركي تدميرا كاملا وعن بكرة ابيه. وكانت هزائم تركيا في طرابلس، وحروب البلقان الاولى ناجمة عن المستوى الكبير لفقدان الاستقرار الداخلي. وفي تموز عام ١٩١٢ نجح الائتلافيون في اسقاط وزارة تركيا الفتاة. الا ان الفترة القصيرة لإدارة الائتلافيين الذين ظهر انهم ليسوا افضل من سابقيهم لم تخفف طبعاً من الاوضاع الصعبة الداخلية والخارجية للامبراطورية العثمانية.

#### الاكرد في زمن حروب طرابلس والبلقان

وقف الاكرد من الحروب التي خاضتها تركيا مع ايطاليا ودول البلقان موقفا يتسم بعدم الاكتراث الكامل. وكانت حرب طرابلس على الخصوص عديمة الشعبية في نظر الاكرد. فأُن مصر مقاطعة افريقية نائية لم يكن يشغل اذهانهم ابدا. ففي ولاية بيتليس مثلاً تعرضت للاجباط ومحاولات اللجنة المحلية ((للاتحاد والترقي)) بعث الحماس الوطني لدى السكان

الاكرد المحليين. وفي ولاية وان ايضا استقبال الاكرد كالارمن بالفرح  
الاخبار عن هجوم ايطاليا على تركيا، وعبروا صراحة عن الامل في هزيمة  
تركيا.

وفي ايام حروب البلقان فأن الاكرد لم يدعموا ايضا الجهود الحربية  
للالمبراطورية. وامتنعوا عن تلبية الدعوة للدخول في الجيش. واما اولئك  
الذين كانوا في الخدمة من بينهم، فقد رفضوا التوجه الى مساح العمليات  
الحربية. ورفض زعماء اغلبية القبائل الكردية التعاون مع السلطات التركية  
لاستمالة السكان الاكرد في التوجه ((للدفاع عن الوطن)).

وزيادة على ذلك، فأن الاخفاقات التي مني بها الجيش التركي على  
الجبهات اثارت غبطة بين الاكرد. فبحسب اعتراف محافظ وان وقوميسار  
الحدود التركية الايرانية جابر باشا، فأن اكرد وان لم يرسلوا حتى ولو منه  
شخص الى الحرب. فأن السكان الاكرد رفضوا رفضا قاطعا ان يبذلوا أي  
تضحية لحاجات الحرب.

والحالة الصعبة التي كانت تركيا تعانيها خلال عام ١٩١١-١٩١٢  
ساعدت في حصول نهوض جديد بالحركة الكردية. ومارست عليها تأثيرا  
كبيرا، الحركة التحررية للشعوب الاخرى غير الكردية في الامبراطورية  
العثمانية، وبالاخص اللبانيين الذين استطاعوا نتيجة للانتفاضة الشاملة  
العامّة سنة ١٩١٢ اسقاط النير التركي.

وحرب طرابلس ليست لم تكشف غياب الوطنية العثمانية لدى الاكرد  
فحسب، بل ودفعت بهم الى تشديد نضالهم ضد نظام تركيا الفتاة. وحصلت  
الفئة العليا من الاكرد على اسباب اضافية ايضا لتكون مستاءة من  
اعضاء جمعية تركيا الفتاة: أي ان مغازلة تركيا الفتاة المؤقتة لطاشناق قد  
عززت بحسب رأي هذه الفئة، موقف القوميين الارمن في شرق اسيا  
الصغرى. وفي الواقع فأن حكام تركيا الفتاة سعوا فقط الى تسعير العداء  
الكردى الأرمني، الا ان سياسة التحريض قد أنقلبت في الحالة الراهنة  
ضدهم. وبالنتيجة فأن فئات المجتمع الكردي التي أعدت في جبهة معادية  
للالتحاديين كانت قد تشكلت في تركيا في أثناء حرب طرابلس.



وكثير من الزعماء الأكراد، ومن ضمنهم اقرباء بدرخان انضموا الى حزب ((الحرية والأنتلاف)). وفي سيرت أفضل الاكراد انتخاب عضواً (الاتحاد والترقي)) وانتخبوا للبرلمان حسين ابن بدرخان. وابطلت السلطات الانتخابات وغيّرت المتصرف. وأثار هذا استياءً كبيراً لدى السكان. ولأجل تخاشي وقوع انفجار، استدعت السلطات عدة كتائب الى سيرت.

وبذلت حكومة تركيا الفتاة غير قليل من الجهود من اجل صرف انظار الكرد عن الموقف المعارض. ولم تأل حكومة المبعوثان جهداً في استخدام القوة من اجل استمالة الاكراد نحو تأييد لجنة ((الاتحاد والترقي)).

وفي نفس الوقت أستمّر البحث في اسطنبول لضبط المنظمات العسكرية الكردية. ولغرض تعزيز قبضة الادارة التركية في الولايات الكردية الأرمنية قررت الحكومة في بداية عام ١٩١٢ حل ٦٦ فوجاً من الحميدية (ان كثيراً منها في الواقع كانت على الأرجح مسجلة على الورق). وبدلاً منها اقترح تشكيل ٢٤ فوجاً متحدة في اربع فرق. وفي هذه الفرق يجب ان يدخل اولئك الاكراد الذين يتعهد كل واحد منهم برعاية حصان لائق للخدمة مع سرجه. وشروط إعادة التشكيل الاخرى هي: ان الاكراد يستدعون سنوياً للتجمعات التدريبية التي توزع عليهم الاسلحة في اثنائها. وافواج الكرد الجديدة يقودها فقط ضباط خيالة نظاميون عاملون في الخدمة (وطبعاً انهم اترك). وزعماء العشائر يعينون مساعدين لهم فقط. وأحد أمري الفصائل الكردية هو ضابط نظامي في الخدمة ايضاً والباقون اكراد. والضباط الملازمون يجري اعدادهم في مدارس تابعة لمقرات قيادات الفرق. واولئك الاكراد الذين لا يوافقون على هذه الشروط يجب عليهم ان يزودوا الخدمة العسكرية في القوات العسكرية النظامية بموجب القوانين العامة.

ولكن حكومة تركيا الفتاة لم تتمكن من تنفيذ هذه الاصلاحات عملياً، لأن سلطتها على اكثرية السكان الاكراد في البلاد صارت تقل قيمتها من شهر لآخر بصورة متزايدة. فالأكراد، كقاعدة، رفضوا اطاعة اوامر الضباط الاتراك. وتدابير المشاة الخفيفة ظلت في الواقع حراً على ورق. وفقدت الحميدية ايضاً كل معاني وجودها الحربي، وهو الامر الذي اكدته

حروب طرابلس والبلقان. ومحاولات أعضاء تركيا الفتاة التوصل الى ولاء الاكراد قد منيت بفشل كامل. وقد كتب اولفيريف في عشية انقلاب الانتلايين يقول- ((ان سياسة الحكومة الحالية (وبالاصح اللجنة الحالية) في كردستان وارمينيا التركية تستحق كل التنديد وستقود الى الفوضى)).

وفي خريف عام ١٩١١، عندما اندلعت حرب طرابلس اشتدت في وسط الاكراد الدعاية المعادية للحكومة. وذاعت الى حد كبير بصورة خاصة شهرة المناشير التي تحت عنوان (هذه الارض ارضنا) التي عم تداولها كردستان كلها. وجاء فيها ان بيتليس والولايات المجاورة لها تعود للاكراد وحدهم فقط. والأتراك غير مؤهلين لادارة كردستان وماشابه ذلك. وقام بتوزيع هذه المناشير كثير من الشيوخ الاكراد من الذين اشتهر بينهم سيد علي.

ولم تتوقف ايضا هجمات الاكراد المسلحة. ففي ولاية وان مثلاً قاتل سعيد بيك قتالا ناجحاً ضد فصائل الحملات التأديبية التركية. وخاض سيمكو حرب انصار ضد الأتراك، فضلاً عن انه لم يقم بذلك على الارض الايرانية فقط بل وعلى التركية أيضاً. وفي مناطق سيرت وبيتليس قام كور حسين باشا بالتحرك ضد القوات الحكومية.

ولكن جميع هذه التحركات كانت متفرقة، ولهذا فهي لم تثمر عن تحقيق نجاح حاسم. وحول هذا بدأ عبدالرزاق منذ عام ١٩١٢ يطرح السؤال عن توحيد جميع القوى المعادية للأتراك، وتنظيم انتفاضة عامة شاملة للأكراد في الامبراطورية العثمانية. وخصص لهذه المسألة ايضاً اجتهاد ضم عدداً من الزعماء الاكراد البارزين، التأم في ارضروم منتصف شباط عام ١٩١٢.

غير انه لم يمكن التوصل الى توحيد الاكراد ضد الأتراك الجائرين (كما لم يتم ذلك في اوقات لاحقة). ولهذا فقد ارتفع نفوذ المزيدين للتقارب مع روسيا. وحازت روسيا على الشهرة الاكبر بين اليزيديين والعلي الاهييين وغيرهم من الفئات الدينية الذين يتعرضون منذ وقت سحيق الى جور قوي بصورة خاصة. وقد كتب اولفيريف ((ان اليزيديين المحليين هم اصدقاء مخلصون لروسيا)). والكثيرون منهم كانوا يتحدثون اللغة الروسية. وفي البيوتات الشربة كثيراً ما كان يمكن رؤية صور القياصرة. وقال اليزيديون

-نهم سيقاتلون جنباً الى جنب مع الروس ضد الاتراك)) (بماذا سيأمر  
-ديشاهنا، أي قيصرنا فأنا سنفعل)).

وتنامى نفوذ روسيا حتى وصل الى ابعد زاوية عنها في مناطق  
كردستان العراق. وشهد على ذلك العرضة التي توجه بها الى القنصل  
نروسي العام في بغداد، محمد علي شيخ قبيلة طالبان الكردية في كانون  
لاول عام ١٩١١. وقد التمس محمد علي ان تنتقل قبائل طالبان والداوودي  
بزنكنة والهماوند التي كانت تعيش في سنجق كركوك وسنجق  
سليمانية(وعدها ٣٠ الف بيت) الى الرعية الروسية، مع المحافظة  
على اراضيهم. واكد الشيخ للقنصل بأن القوات الروسية في حال دخولها  
حدود شمال العراق فستلاقي استقبالا وديا وتعاوناً كاملاً من جانب الاكراد  
المحليين. وحاول الحصول على حماية روسيا ايضاً زعيماً قبيلة شمدينان  
الحدودية الكردية وهما محمد صادق وموسى بيك.

لقد كانت الحركة التحررية الكردية واحدة من اكبر العوامل التي زادت  
في تعقيد ازمة نظام تركيا الفتاة، وقادت الى الاستيلاء على السلطة من  
قبل الائتلافيين بسرعة وسهولة.

وكان من المنتظر ان يقدم الكرد تأييدهم لحكومة الأتتلافيين. ومثل  
هذا الافتراض بدا انه له اسسه لأن الائتلافيين في اثناء نضالهم من اجل  
السلطة دعوا الى اعطاء حقوق واسعة لمناطق الامبراطورية العثمانية  
المأهولة من قبل الاقليات القومية الا انه سرعان ما اتضح بأن جميع هذه  
الوعود المغرية كانت ذات طبيعة ديماغوغية. فان الطبيعة الطبقية للفئة  
التركية العليا الحاكمة لم تتغير عملياً بعد وصول حزب ((الحرية والائتلاف))  
الى دست الحكم. ويضاف الى ذلك ان الموقف السياسي الخارجي كان غير  
ملائم الى اقصى الحدود بالنسبة لحكومة كمال باشا الائتلافية التي وقع  
عليها ان تحصد ما لاتحصد عليه من ثمار الهزائم التركية في حرب طرابلس  
وحرب البلقان الاولى، اضافة الى الانتفاضة الالبانية. واستمرت الازمة  
العميقة الداخلية والخارجية للامبراطورية العثمانية حتى في عهد الائتلافيين  
الامر الذي انعكس طبعاً على الوضع في الولايات الكردية.

وبذل الأنتلافيون جهوداً غير قليلة من أجل جر الاكراد الى جانبهم. فقد سمحوا للاكراد بتأسيس جمعية كردية انضم اليها ١٧٠٠ شخص. وفي آب عام ١٩١٢ قام مبعوثان من قبل الحكومة التركية هما الشيخ عبد الباقي وملا سعيد بجولة دعائية في جميع الولايات الكردية موضحين خلالها للاكراد الدستور التركي ((من وجهة نظر الاسلام)). ودون ان تحصر الحكومة الجديدة نفسها بالدعاية فقد قررت اجراءات ذات طبيعة سياسية واقتصادية.

وفي خريف عام ١٩١٢ تسلمت كل من ولاية وان وبيتليس وغيرها من الولايات الشرقية في الاناضول، تسلمت من اسطنبول ايعازاً بأقامة علاقات حسنة مهما كلف ذلك من ثمن، مع الاكراد، وخاصة الزعماء منهم. وكتب شيركوف عن ان الموظفين المحليين في ولاية بيتليس ((يحاولون استمالة الاكراد وشيوخهم اكثر فأكثر الى جانبهم، ويعطون الوعود للمعروفين من اللصوص الاكراد بتنصيبهم مدراء او قائمقامين)). وفي اواخر العام نفسه تسلمت الولاية أمراً مكرراً يؤكد ضرورة توطيد الصلات مع الاكراد. وفي نفس هذا الوقت جرى تعيين عزت بيك واليا على وان وهو كردي من حيث القومية، اصطحب معه من اسطنبول احد ابناء عبد القادر، وبذل جهوداً للحصول على تأييد البكوات الاكراد المحليين.

وعلى اساس افتراض خاطيء، بأن السبب الرئيسي للاضطرابات الكردية هو نزاعاتهم مع الارمن حول الاراضي، اثارته ادعاءات الارمن بأراض استولى عليها الاكراد في اثناء مذابح الارمن، فقد حظت تلك الادعاءات بدعم مزعوم من قبل تركيا الفتاة، وقام مجلس الوزراء في ايلول عام ١٩١٢، على اساس هذا الافتراض الخاطيء، بتنظيم عمليات شراء الحكومة للاراضي المتنازع عليها، وتقسيمها وتوزيعها على جميع الارمن الذين لا ارض لديهم، وكذلك بفك الاراضي المستولى عليها من قبل اشخاص بصورة غير شرعية، واعادة هذه الاراضي الى اصحابها السابقين. ولأجل تنفيذ هذه الاجراءات جرت الاستعدادات لتخصيص ١٠٠ الف ليرة كان يجب على وزارة المالية البحث في المستقبل عن الوسائل الضرورية لتأمينها.

ومُنّي هذا المشروع بفشل تام. وذلك أولاً لأن الخزينة المفلسة افلاساً تاماً . تستطع تخصيص الاموال. وثانياً، لأن الاقطاعيين الاكراد واجهوا هذا :صلاح بالخراب، معتبرين اياه نوعاً جديداً من تطاول الحكومة المركزية على حقوقهم. وكان هذا مدعاة لوقوع عدد من الصدامات في بعض مناطق. وفي نهاية عام ١٩١٢ تخلت الحكومة نهائياً عن تنفيذ الاصلاح الزراعي، وهو ما لم يساعد طبيعياً على تحسين العلاقات الكردية الارمنية. يذ يشأ الأنتلافيون (اجل، وما كان في وسعهم) ممارسة اجراءات فعالة لاحتلال مصالحة بين الاكراد والارمن، وهم كانوا يزيدون بالفعل دائماً شريحة الاعيان الكردية.

وكان هناك تصور آخر ايضاً حفز الاوساط الحاكمة التركية على استمالة الاكراد الى جانبها. فقد كان الباب العالي حذراً جداً مما يسمع في بعض معاوصم الاوروبية عن مطالبات بأجراء اصلاحات في الولايات الارمنية التي من الممكن ان ينجم عنها انفجار جديد للحركة الارمنية. ولهذا فأن السلطات التركية في الولايات الشرقية بدأت تحت الاكراد بقوة على ابداء الاحتجاجات بمختلف الاشكال ضد الاصلاحات المزمع اجراؤها في أرمينيا التركية، وان هذا كان لمصلحة الحكومة بهذه الصورة.

وفي خريف عام ١٩١٢ ترددت اخبار عن هجمات كردية على الارمن. وبمناسبة هذه الاخبار قدم البطريرك الارمني والمجلس القومي في اسطنبول توضيحات، عدة مرات، الى الباب العالي. والبطريرك ارشاروني رفع الى الباب العالي ١٧٦ تقريراً، ابتداءً من نهاية عام ١٩١٢ وحتى منتصف عام ١٩١٣. وتضمنت هذه التقارير وصفاً للجور ضد الارمن، الا ان ذلك كله كان بلا ثمر. والسلطات جواباً منها على ذلك، حثت بعض القوميين الاكراد على تقديم احتجاجات ضد بيانات البطريرك. وأشار جميع المراقبين الى ان مطاردة الارمن في تركيا قد اشتدت مع الاحداث في مقدونيا والباينا. واشد الاوضاع توتراً حصلت في وان وادنة وسيواس وارضروم وبيتليس.

وسارع الى استغلال هذه الحالة الاتحاديون الذين وجدوا انفسهم في المعارضة بعد انقلاب تموز عام ١٩١٢، والذين، بحسب تأكيد

جريدة ((المدار)) التركية أرسلوا مبعوثيهم الى الولايات الشرقية من تركيا. المكلفين من قبلهم بتحريرض الاكراد ضد الارمن لغرض نزع الثقة عن حكومة الأتتلافيين. وبهذه المناسبة اصدر شيخ الاسلام (رئيس المذهب السني في تركيا) فتوى خاصة جاء فيها: ((نتج عن بعض الاحداث الجديدة ان اشخاصاً سيني النية يجوبون في الوقت الراهن ولايات الاناضول التي يسكنها الارمن، وهم يسعون عن طريق اشاعتهم مشاعر وحشية لأثارة عمليات عدائية بين المسلمين والسكان المسيحيين)).

ولهذا فليس من المستغرب ان تتحول المناطق الشرقية من الاناضول. حيث كان الاضطراب دائمياً، بعد فترة هدوء غير كبيرة، الى مسرح للعنف والشغب والفوضى على ارضية التوتر الذي اشتد من جديد في العلاقات الارمنية الكردية. وأشار شيركوف بحق الى ذلك بقوله: ((ان الاكراد هنا يحتاجهم الاتراك كسند لهم ضد روسيا)). وفي ولاية وان وحدها كان قد قتل خلال عام ١٩١٢، خمسون ارمنياً وثلاثة وعشرون كردياً واربعة اترك وتسعة عشر عسكرياً، وجرح ١٠ أشخاص وسلب ٣٠٤٠ رأساً من الماشية ومن بينها ٢٠٠٠ رأس تعود الى الارمن.

ان الكثير من الصدامات ومظاهر الخصومات القومية لم تغير النزوع نحو تخفيف العداوة الكردية الارمنية قياساً الى عهد الظلم. بل والاكثر من ذلك ان الخلفية الحقيقية للصدامات كانت واضحة لأكثرية الشهود غير المتعصبين، بمن فيهم الارمن بالذات. فمثلاً ان أسقف ولاية موش، نيرسيس خوراخونيان كتب الى غيفورك الخامس الكاثوليكي في تشرين الاول عام ١٩١٢ يقول: ((من العبث اتهم الاكراد والشركس او غيرهم: فان جذور الشر والغدر هي الحكومة التركية. وليس هناك أي فرق حول أي حزب من الاحزاب التي ترأسها سواء أكانوا اتحاديين أم اتتلافيين)). وواصل خوراخونيان الكتابة عن تساهل السلطات تجاه عمليات السلب التي يقوم بها الاكراد، وعن ما يفعله ملتزمو الضرائب فقال ((انهم ينهبون الفلاحين الارمن والاكراد تحت غطاء جباية العُشْر)). وهذا هو رأي الاسقف الارمني زافين نغغيان: ((...اذا كان بين القبائل الكردية، وخاصة في ولاية بيتليس

سنة هؤلاء الذين يمكن تسميتهم اعداء للأرمن، فإن هناك آخرين يكتنون صداقة للأرمن ومستعدين للسير معهم جنباً الى جنب. والحكومة التركية تنظر منذ زمن قديم نظرة متشككة الى الصداقة الارمنية الكردية، ولم تأل حياء في القيام بأجراءات تشري قوماً ضد قوم آخرين. واليوم، وبسبب خروج حركة الى الحياة بين الاكراد، فإن الحكومة التركية تبذل جهوداً خاصة لأجل - توجه النصل الحاد لهذه الحركة ضد الارمن)).

وفي اسطنبول اخذتهم الخشية بصورة خاصة من ان يؤثر على الاكراد خوذ نجاحات الحركة التحررية القومية لشعوب تركيا الاوربية التي نجحت نتيجة لحروب البلقان في التحرر من النير التركي. وبحسب معلومات آمر حرس القنصليات في آذربيجان الايرانية، العقيد اندريفسكي، ان جابر باشا نقومسيار التركي على الحدود التركية الايرانية، عبر اكثر من مرة عن خشية من الاكراد كما لو انهم يعدون للاتراك ((البانيا جديدة)). والسلطات التركية اعادت انتباهها خاصاً للوضع في منطقة الحدود التركية الايرانية، سعياً منها لعدم السماح بأصابة اكراد الحدود وايران ((بعدي)) لأفكار التحررية. ولهذا فإن اهتماماً كبيراً أُعير من اجل استمالة أكبر زعماء الاكراد وأقوى القبائل الحدودية مثل بيكزادة وهركي بالاضافة الى قادة قبائل الاكراد الذين التجأوا الى ايران. والى أي مدى كانت الحكومة التركية منصرفة الى الحصول على دعم قادة الاكراد لها تشير تلك الحقيقة التي تفيد بأنه في نهاية عام ١٩١٢ أصدر السلطان عفواً عن عبد الرزاق الذي هو اشد الاعداء شراسة، وعن الشيخ طه. وارسل المتصرف جودت بيك الى عبد الرزاق مبعوثاً خاصاً داعياً اياه الى تناسي الخصومة مع الحكومة التركية والعودة من روسيا.

وبحسب معلومات السفارة الروسية في طهران، فإن عبد الرزاق قد عبر عن استعداده لقبول الاقترحات التركية بشرط ان تعطيه الحكومة التركية قطعة من الارض الزراعية و ٢٠٠٠ ليرة ((للشراء الاول)) الا ان الحكومة التركية لم تأمن كما يبدو، الى عبد الرزاق، معتبرة ان له علاقات وثيقة

جداً مع روسيا. وكانت اقتراحاته قد رفضت بتبرير ان تركيا لا ترغب في  
اثارة استياء روسيا.

وفي خطط الحكومة التركية لا يدخل فقط السعي من اجل كبح التطور  
في الحركة التحررية الكردية. فأن مصلحة اسطنبول لعبت دوراً بتأييد  
الاكرد في حالة التدخل المسلح المحتمل من قبل روسيا لصالح دول البلقان  
التي انتفضت ضد تركيا في تلك الآونة.

وبرغم محاولة السلطات حث الاكرد من جديد ضد الارمن، وإيماءات  
الائتلافيين المتعصبة المحبة للاكرد ، فأن الحركة التحررية الكردية لم تحمد  
أبداً في فترة النصف عام الذي قضاه الائتلافيون في السلطة. فالاكرد لم يروا  
عملية فرقاً بين ادارة الائتلافيين وادارة الاتحاديين.

وفي النصف الثاني من عام ١٩١٢ لوحظ ارتفاع في الميول المعادية  
لتركيا، مع زيادة حادة في نفس الوقت في التوجه نحو روسيا. وفي ولاية  
بيتليس لاحظ مراقب روسي ان ((غالبية الاكرد، اما انهم غير مكترئين  
بحكومتهم الشرعية الحالية، ولا يعبرون لا عن الاخلاص لها ولا عن كراهية  
خاصة، واما ان يعبروا عن عدااء صريح)). ومع ان السلطات التركية تشغل  
بقوة العداوات ما بين القبائل ذاتها، ولا ترى ان من الممكن ((تنظيمها للقيام  
بأي عمل جدي فعال فأن التذمر ينمو في وسط الاكرد المحليين)). وفي  
تقرير رئيس اركان منطقة القفقاس العسكرية بتاريخ ٧ كانون الاول عام  
١٩١٢، ورد أن غالبية الاكرد لا تضرع العدااء لروسيا، ومن المشكوك فيه  
ان يشاركونا في حرب ضدها، برغم ان الاتراك زودوا بعض القبائل  
بالاسلحة (كمشيرة الجاف على سبيل المثال)، وسعوا للتزلف الى رؤساء  
الاكرد. وقال اغا احدي القبائل التي تعد ١٠ آلاف نسمة ان ((اكراده  
راضون ان يكونوا تحت حكم روسيا، لأن في روسيا عدلاً أكثر وانصافاً أوفى  
مما في تركيا)). وليس الأمر مقتصرأ على قبائل الاناضول وحدها بل ان  
كثيراً من القبائل العراقية ((ليست ضد اقامة صلات مع روسيا، والحصول  
على حمايتها. وهذا يتعلق بالدرجة الاولى بالشيخ الجبار البارزاني الذي كان  
في استطاعته، في ظل ظروف معروفة، الانتقال الى جانب روسيا)). وأكد



تعتقد اندرييفسكي أيضاً بأن عدداً كبيراً من شيوخ منطقة وان الجنوبية :شيوخ منطقة الموصل الشمالية، ومن ضمنهم البارزاني ((ليسوا ضد عقد علاقات مع روسيا والحصول على حمايتها)). وكتب نائب القنصل الروسي في بايزيد مشيراً الى الامتعااض الهائل للاكراد من الادارة التركية فقال: ((ان ولاء الاكراد لتركيا غير كبير ابداً، وخاصة في الاوساط الفقيرة من سكان الاكراد الذين تلاحظ بينهم ميول نحو روسيا)). وأشار الى نفس هذه الأوضاع، وإلى امكانية وقوع انتفاضة كردية شاملة، أوليفريف أيضاً.

وكانت الميول نحو روسيا منتشرة أكثر مما في أي مكان، بين الشرائح 'تعاملت من الشعب الكردي. وأخبر شيركوف نائب القنصل في بيتليس انه إذا كان يوجد بين الشيوخ والملاي والمجاج كثير من الاعداء نسبياً لروسيا، فإن الاغلبية الساحقة من الاكراد الرحل البسطاء والفلاحين العاملين في الارض والعمال والحرفيين والتجار كانوا يكتنون مشاعر ودية نحو روسيا. وعلى حد عبارات شيركوف فهؤلاء قالوا: "ليت الروس جاؤا بسرعة، اذ سنكون قد تخلصنا قبل ساعة اقرب، من هذه الحكومة العاجزة الضعيفة الفاسقة (أي الحكومة التركية)". وما له دلالة ان اكراد الحميدية الذين تلذذوا بقوة خاصة بالميول المعادية لروسيا، فأنهم الان ((في امزجة غير متحدة بالنسبة لكل من تركيا وروسيا))، غير ان عدداً كبيراً منهم بدأوا يميلون الى روسيا، وعبروا عن الرغبة في ان يكونوا من رعايا روسيا، بل وحتى هناك زعم بأنهم اوصوا بالحصول على الصلبان.

ولهذا فإنه ليس مما يثير العجب ان كثيراً من الزعماء الاكراد البارزين قاموا في المرحلة الاولى من وصول الانتلافيين الى سدة الحكم، باستعدادات نشيطة لأشغال انتفاضة عامة شاملة ضد تركيا، وهم يتوسمون الحصول على مساعدة من روسيا. وهذه الانتفاضة التي هدفها تأسيس امارة كردستان المستقلة خطط لها على الاخص ولدا بدر خان، حسين وحسن بالرغم من انهما ايدا قبل ذلك الانتلافيين. وكان حسين وحسن قد املا بأشارة من ٦٠ الف الى ١٠٠ الف كردي. واعلنا بأن الامارة الكردية التي خططوا لهل ستكون مرتبطة بروسيا على نفس تلك الاسس التي تدخل مختلف الممالك

والامارات الالمانية ضمن الامبراطورية الالمانية. وبالإضافة الى ذلك فقد اشار حسين وحسن الى انه بدون التأييد من روسيا، فأنهما سوف لا يقومان بالانتفاضة، وانهما ارادا البدء بمحادثات مع ممثلين عن الحكومة الروسية بشأن المساعدات.

وفي اواسط شهر آب تقدم المدعو خير الدين بيبك الى القنصل الروسي العام في ارضروم شترير، ان يبلغ كيف سيكون موقف الحكومة الروسية بالنسبة لانتفاضة كردية عامة شاملة. وبحسب قول خير الدين، فهو يعتبر الرئيس الثاني في اللجنة المنظمة للانتفاضة، وهو مكلف بواجب اثاره اكراد ارضروم وبيتليس وبايزيد وموش. وفي هذه الانتفاضة يدخل كما قال خير الدين، زعماء اكراد بارزون يدفعون اشتراكات العضوية. وللجنة فروع في وان وديار بكر واورفا وفي غيرها من المراكز الكردية. وهو يأمل باثارة ٧٠ الف فرد من الاكراد المسلحين. وأكد خير الدين لجلسه القنصل بأن القوات المسلحة التركية يعطف تسعة اعشارها على الاكراد، وكان من الممكن اشعال الانتفاضة في مدة ١٥ يوماً. ان هذا كان بحاجة الى المال. واعلن خير الدين في الحتام بأن الاكراد يعتمدون على مساعدة الحكومة الروسية، وان الهدف من هذا النضال طبعاً هو الحكم الذاتي لكردستان كلها.

وبعدما تسلم الاكراد من روسيا جواباً بالرفض، فأنهم لم يتوقفوا عن التهيئة للانتفاضة. وحتى نهاية عام ١٩١٢ فان الاكراد بحسب قول أ. آداموف القنصل الروسي العام في ارضروم، وتحت تأثير نجاحات الانتفاضة الالبانية وهزائم الجيوش التركية في حرب البلقان الاولى، ووقوف الدول الكبرى لصالح الارمن (زادوا اعتقاداً اكثر فاكثر بتضامنهم وصاروا يفكرون بحكم ذاتي خاص لهم). وفي كانون الاول عام ١٩١٢ جرت في ارضروم اجتماعات سرية استعداداً للانتفاضة. وكان قد تقرر ارسال الوفود الى جميع العشائر.

لم يستطع الاكراد اشعال الانتفاضة العامة الشاملة ضد السيطرة التركية. ولم يكن ذلك عانداً الى عدم ابداء روسيا الاستعداد لمساعدتهم. فان القبائل الكردية ذاتها بقيت متفرقة على سابق عهدها. وكما كان اولفيريف

على صواب عندما اشار الى ان اكراد وان لا يعرفون الا القليل عن اكراد ديار بكر. ولو اتفق لهم واتحدوا ((فأن موقف الاتراك في كردستان سيصبح بالنسبة لهم نفس الموقف في البانيا)). الا ان الحركة التحررية الكردية كانت واحداً من الاسباب التي عرقلت على الائتلافيين ابقاء السلطة بأيديهم.

وفي ٢٣ شباط عام ١٩١٣ وقع انقلاب حكومي بقيادة انور وطلعت الأمر الذي اعاد اعضاء تركيا الفتاة الى السلطة. وعودة الاتحاديين الى السلطة لم تستطع تحسين الوضع في البلاد. فأن العمليات الحربية التي استؤنفت من جديد في بداية شباط ضد دول البلقان اوقعت بالجيش التركي هزائم جديدة. وقد اقرت اتفاقية لندن للسلام في ٣٠ آيار عام ١٩١٣ خسارة تركيا لجميع املكها الاوروبية تقريباً. وحرب البلقان الثانية (حزيران/آب عام ١٩١٣) بين بلغاريا وبين حلفائها بالامس الذين ضموا ايضا رومانيا وتركيا، عوضت تركيا جزئياً بعض خسائرها فقط. فقد كانت قد اعيدت الى تركيا ادنة العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية.

ولم تتوقف الصراعات السياسية ايضا. فقد نظم الائتلافيون مؤامرة ضد اعضاء تركيا الفتاة. وفي ١٥ حزيران قتلوا الصدر الاعظم محمد شوقي باشا واستغل الاتحاديون ذلك فانتقموا ليس من اعدائهم السياسيين فعسب بل وتوجهوا بالهجوم على العناصر الديمقراطية. وتأكدت في البلاد وتوطدت ديكتاتورية الثلاثي انور- طلعت- جمال التي تصدرها وزير الدفاع انور باشا. واخذ ثلاثي تركيا الفتاة يتسلح بالايديولوجية العنصرية التركية المتعصبة لتثبيتت السياسة الشوفينية في الداخل والسياسة التوسعية في الخارج.

وفي نفس ذلك الوقت فأن المانيا القيصرية وطدت مواقعها كثيراً في الشرق الاوسط. فأن بعثة الجنرال الالماني ليمان فون سانديرس التي اقامت على سواحل البسفور في كانون الاول عام ١٩١٣، سرعان ما وضعت القوات المسلحة التركية تحت اشرافها. وسارت تركيا بسرعة نحو اوضاعه آخر رموز الاستقلال في سياستها الخارجية. وبالنتيجة فأن الامبراطورية العثمانية التي دمرتها التصرفات غير المسؤولة من قبل رأس المال الاجنبي

والتي تقيدت ايديها بأصفاة القروض الاجنبية واضعفتها الاضطرابات الداخلية والحروب الفاشلة، قد وقفت على حافة الكارثة.

### الانتفاضة الكردية

في عام ١٩١٣ والنصف الاول من عام ١٩١٤

كانت المسألة الكردية واحدة من اعقد المشاكل واثقلها التي واجهت سادة الامبراطورية العثمانية من تركيا الفتاة في السنوات الخمس الاخيرة من وجود الامبراطورية. وكان الوضع في الولايات الشرقية قد تعقد ايضا من جديد بالحدة التي تعرضت لها المشكلة الارمنية. وكتب السفير الروسي غريس في اسطنبول الى سازانوف في بداية آذار عام ١٩١٣: ((ان الحالة في الامبراطورية العثمانية بعيدة عن القول بأنها مطمئنة. وتزداد في وسط الاكراد تدريجياً مشاعر الاستياء ضد الحكومة الحالية كما تزداد المساعي نحو الحكم الذاتي. وكذلك فأنا الارمن ينظرون بحذر الى نشاط الاكراد، ويقومون بدورهم بتسليح أنفسهم)).

وبحلول خريف عام ١٩١٣ صار التوتر واضحاً في الحالة بكثير من مناطق كردستان التركية. وجاب عملاء عبد الرزاق والشيخ طه وغيرهما من الزعماء الاكراد البلاد كلها طولا وعرضا وشنوا حملة دعاية ضد الحكومة التركية. واكدوا للارمن بأن الحركة التحررية الكردية لن تشكل أي ضرر مهما كان لمصالحهم.

وفي شرق الاناضول كانت مناطق وان وارضوم مراكز للحركة الكردية، مثلما كانت عليه من قبل. ففي ولاية وان لم يكن السكان المسيحيون كلهم واليزيديون فحسب بل وقسم كبير من الاكراد يضمرون اشد العداء للحكومة التركية، ومشاعر الود تجاه روسيا. وتكررت كثيراً جداً حالات تقديم الطلبات الى نيابة القنصلية الروسية بالشكوى ضد السلطات التركية وبرجاء الحصول على حماية روسيا.

ولم تبخل السلطات التركية وعلى الاخص عزت بيك والي وان المسعور بكراهية الروس، بالقوة من اجل التحريض الشديد للاكراد ضد روسيا وتأجيج العداء الكردية الارمنية. غير ان الدعاية التركية لم تجد اذناً صاغية

سعى الاكراد. فقد ظل التدمير يزداد طول الوقت، بين اكراد ولاية وان  
الولايات الاخرى المجاورة. فأن كور حسين باشا زعيم قبيلة حيدرانلي دعا  
الاكرد، استناداً الى اقوال حكيموفيتش نائب القنصل في وان، الى القيام  
بانتفاضة، ((لأجل اقامة منطقة حكم ذاتي في كردستان تحت حماية  
روسيا)). وبدأ زعماء العشائر الكبرى بعقد اجتماعات بشأن مسألة تنظيم  
حركة ثورية في الولايات.

ودعا الى فكرة استقلال كردستان بدعم سياسي ومادي من قبل  
روسيا، أبناء بدر خان ايضاً. فأن يوسف كامل بدرخان، وابن عمه سليمان،  
تقلا الى علم نائب القنصل الروسي في وان، بأن جميع العشائر قد اتفقت  
على اعلان انتفاضة ضد تركيا تستهدف توحيد كردستان مع روسيا، وهم  
يرجون ان يكون بوسع الاكراد الاعتماد على المساعدة منها.

ولكن الانتفاضة الشاملة العامة لم تحصل رغم ذلك بسبب الخلافات  
الحادة القائمة داخل فئة اعيان الكرد القائدة. فأن عبد الرزاق اعتبر نفسه  
المرشح الوحيد لمنصب حاكم امارة كردستان ((بيلق)) واشاع بصورة واسعة  
ان روسيا تمنح التأييد له فقط. ونافسه اول من نافسه كور حسين باشا  
ومؤيدوه. وفي اجتماع عقد بمنطقة سنجق شيوان سرت قرروا ارسال كامل  
بيك المؤيد لكور حسين الى تفليس لمعرفة هل ان روسيا ستقبل بالاكرد بعد  
اعلانهم الاستقلال تحت حمايتها، وهل ستسمح للاكراد بالحصول على  
السلاح؟ وما عدا ذلك فأن كامل بيك كان مكلفاً ايضاً بأن يعرف هل ان  
الروس اعطوا أي نوع من الوعود الى عبد الرزاق؟ وقد اكد كامل بيك بأن  
عبد الرزاق لا يتمتع بعطف الاكراد، وان قسماً كبيراً منهم يكرهونه. وبدون  
الكشف عن جميع هذه المسائل كشفاً ذا محتوى ايجابي، فأن حسين باشا  
ومؤيديه لم يجرأوا على البدء في التنفيذ.

وفي ديار بكر والولايات الاخرى في جنوب شرقي الاناضول وقف  
معارضا ضد عبد الرزاق ايضاً، ابن عمه حسين بيك. وان ((حزب)) عبد  
الرزاق اعتبر موالياً لروسيا، و((حزب)) حسين موالياً للانكليز. ونتيجة

للعداء ما بين الزعيمين فأنهما خلقا شرخاً بالحركة الكردية. إلا أن حسين وعبد الرزاق سرعان ما تصالحا في الواقع، ولكن ذلك لم يدم طويلاً. وفي الأخير فإن عبد القادر الذي التزم عموماً جانب الاتراك قد تحاصره مع ابن اخيه الشيخ طه، وأدانه امام السلطات التركية. واضطر الشيخ طه للهروب الى روسيا. وبعد اقامة غير طويلة هناك في نوفوروسيسك عاد الشيخ طه الى ارضروم مستغلاً في ذلك حماية السلطات الروسية. وهرعت السلطات التركية لأستثمار الخلافات داخل قيادة الحركة الكردية. ففي صيف عام ١٩١٣ وصل الى كردستان تركيا الاتحادي اليازنجدي بيك. وقد تجول في البلاد كلها ليقنع البكوات الاكراد بالتزام الهدوء، حتى يشتد ساعد الحكومة، ولكي لا يعطوا للدول الكبرى ذريعة للتدخل. ووصل الى منطقة سرت-الجزيرة فيظي بك مبعوثاً من قبل الحكومة التركية لأجراء محادثات مع الزعماء الاكراد. وطالب الاكراد بنقل اكثر الموظفين الاتراك كراهية، وبالمرحمة لمواطنيهم المحكومين من قبل السلطات التركية. وكان الاتراك قد اضطروا للقبول بهذه المطالب. غير ان الاضطرابات في المنطقة لم تنقطع ابداً، وسلطة الحكومة التركية هنا كانت دائماً غير وطيدة بل وحتى ليس من النادر ان توصف بأنها اسمية. فمثلاً ان عشيرة الجاف (وعدها ١٥ الف عائلة)، لم تدفع ابداً اتاوة الى الحكومة التركية. وغالبية عشيرة الجاف الكردية التي عاش قسم من افرادها على الاراضي الايرانية لم تعترف على العموم، بأي نوع من السلطة. وتميزت عشيرة همارند تقليدياً بالعداء للحكومة التركية، ومثلهم اكراد بوهتان (وهم ٢٥ عشيرة). وفي قضاء شيمدينان كان يدير المنطقة ابناء عبيد الله. وان ظهور موظفي الادارة التركية في مناطق العمادية وجولاميرك وراوندوز كان حتماً يثير احتجاجات حادة لدى السكان المحليين. وفي هكاري، فإن الحكومة كانت تدفع الى الاكراد حتى اجور مكوث الموظفين الاتراك هناك. وفي ربيع عام ١٩١٣ بدأت في جنوب شرقي الاناضول وكردستان العراق عمليات علنية مناوئة للحكومة. وفي نهاية آذار كان قسم كبير من

بذية الموصل قد صار تحت سطوة الانتفاضة الكردية التي لم تستطع سلطات التركية مواجهتها لفترة طويلة.

وفي نيسان عام ١٩١٣ امتدت الانتفاضة الكردية لتغطي مناطق دجلة العليا، وهددت بالانتشار لتغطي جنوب شرقي الاناضول كله. وكانت مراكز حركة الموجودة في الجزيرة وميديات وحسن كيف، برئاسة احد افراد عائلة بدرخان.

وفي ولاية ديار بكر وسنجق سirt جرت لمرات عديدة، عمليات مسلحة قامت بها القبائل الكردية. وانتشرت اشاعات واسعة بين السكان عن انتقال ولايات ديار بكر وخاربوت (مأمورية العزيز) وغيرها من مناطق جنوب كردستان لتصبح تحت سلطة الامبراطورية الروسية. ولم تحقق الدعاية المعادية للروس التي شنتها السلطات التركية أي نجاح بين الاكراد.

ولم تستطع السلطات التركية اخماد هذه الحركات المسلحة الا بعد حشد جميع ما لديها من قوات وبصعوبة. وبسبب غياب الوحدة بين جميع الزعماء الاكراد فقط لم تنفجر الانتفاضة الكردية العامة الشاملة في جنوب شرقي الاناضول.

وفي هذه الاثناء اختمرت احداث هامة في كردستان العراق حيث اعد الشيخ محمود البرزنجي العدة ليقوم الاكراد بانتفاضة. وقد تنامت بسرعة شهرته ونفوذه. وعقد صلات مع ابناء بدرخان، حسين باشا ويوسف كامل بيك اللذين اصبحا عند ربيع عام ١٩١٣ مسيطرين على الجزيرة سيطرة لاحدود لها، ولم يسمحا للسلطات التركية بجمع الضرائب من السكان. وعرض الشيخ البرزنجي خطة اقامة دولة كردية فيدرالية. وعلى النقيض من عبد الرزاق، فإن الشيخ محمود البرزنجي، اعتمد في ذلك الوقت على عون انكلترا ومساندتها. وكان قد اقام اتصالات مراسلة مع هوني نائب القنصل البريطاني في الموصل، وعقد علاقات ايضا مع لوريمير القنصل البريطاني العام في بغداد. وان هذا كله خلق حجة لدى بعض المراقبين للتأكيد بأن اكراد المنطقة الشمالية الشرقية من ولاية الموصل (أي مناطق العمادية ودهوك وعقره وراوندوز) حيث انتشر نفوذ البرزنجي، يكونون مشاعر العداء

لروسيا ولصالح انكلترا وهم في ذلك على عكس اكرد سيرت والجزيرة  
وماردين والسليمانية وكذلك الأثوريين من منطقة تيارى .

ودارت اقوال عن ان الشيخ محمود البرزنجي اعتزم ان يقيم في كردستان  
الايرانية نوعاً من دولة عازلة بين كردستان الشمالية (أي التركية) ، حيث  
كان من المفترض ان تستقر هناك روسيا على الأرجح، وبين جنوب العراق  
الذي اخذته انكلترا بنظر الاعتبار.

ولكن نظرة الشيخ البرزنجي العدائية نحو روسيا كانت بالنتيجة غير  
حقيقية. فهو بأعتماده على انكلترا قام في نفس الوقت بالسعي للحصول  
على تأييد روسيا. ولأجل هذا الهدف ارسل الشيخ محمود البرزنجي في نهاية  
نيسان عام ١٩١٣ سعيد محمد الذي هو احد اقاربه الى كيرسانوف القنصل  
الروسي في الموصل. وهذا الاخير ابلغ القنصل ان الاكرد مستعدون لتقديم  
المساعدة الى روسيا ((التي سيكون في وسعها ان تطلبها منهم الى حد اعلان  
الانتفاضة المسلحة ضد الحكومة التركية)). وبموجب كلام سعيد محمد فإن  
الاكرد جاهزون لتقديم ٥٠ الف مقاتل. واكد سعيد محمد لكيرسانوف بأن  
دعاية السلطات التركية لأخافة الاكرد من نوايا عدوانية لدى روسيا ليس  
لها أي تأثير في كردستان وحاول سعيد محمد ان يعرف من القنصل الروسي  
نوايا الحكومة الروسية في كردستان وكذلك عن الامتيازات والمزايا التي  
يمكن للاكرد ان يحصلوا عليها من روسيا. وعبر القنصل عن الترحيب  
بأقامة العلاقات مع الشيخ محمود وصرح عن الرغبة بمساعدة الاكرد في  
حالة وقوع حرب.

وادت الانتفاضات الكردية التي لا انقطاع لها في عام ١٩١٣ الى  
تزعزع لاحق اضعف مواقع حكومة تركيا الفتاة في المناطق المأهولة  
بالاكرد. ولا يجوز القول ان الاتحاديين قصروا في تشين كامل لجدية الوضع في  
الاملاك الكردية التابعة لهم. غير انهم كانوا يفتقرون الى القوة الحقيقية  
لسحق الحركة التحررية الكردية. وكذلك فإن الحروب التي انتهت لثراها  
اضعفت كثيراً جهاز الدولة في الامبراطورية العثمانية وعلى الاخص القوات



سلحة. ولهذا فان السلطات اضطرت للبحث عن طرق اخرى لتهدئة الاكراد.

وطبقت في بعض المناطق اجراءات لاقناع الاكراد بأن السلطات ستبدأ بظهار العناية في رفع مستواهم الاقتصادي والثقافي. وترأس تحسين بيك في ولاية وان مثلاً، الجمعية الكردية ((نشر معارف وتجارت وصناعي)) في توسيع المعارف والتجارة والصناعة، وأنشأ جمعية تعاونية كردية. كما ان جرائد تركيا الفتاة (وخاصة جريدة اقدم الاسطنبولية) دعت الحكومة لتحويل الاكراد الى حياة الحضرة، وتعليمهم الزراعة وغير ذلك.

وفي نفس الوقت كانت قد شددت الدعاية المعادية لروسيا بين الاكراد ومورست هذه الدعاية ليس في تركيا وحدها بل وفي داخل روسيا بين اكراد القفقاس. واستخدموا سلاحاً بيدهم هنا شيوخ المسلمين الذين يرتبطون بعلاقات مع الحكومة التركية. ففي نشرة معلومات العملاء بقسم الشرطة في منطقة قارس ومدينة قارس لشهر شباط عام ١٩١٢ جاء ما يلي: ((ان المبعوثين والملالي الاتراك الجواله، بعد ان وجدوا لدى الاكراد استقبالا ودياً وملجأ، يقومون بزيارات لا انقطاع لها للقرى الكردية، وبالإضافة الى ذلك يستغلون كون الحدود قريبة منهم للاختفاء سريعاً في تركيا عندما يتسلمون في الوقت المناسب اول المعلومات من الاكراد المحليين)). ويستغل شيوخ الاسلام تغاضي ((دوائر الادارة المحلية الاولية)) عنهم. فهي ((على الارجح بيد البكوات الاكراد المتنفذين)). ولقي هذا العمل التخريبي للدعاية التركية في ما وراء القفقاس مساعدة واسعة من زعيم الاكراد الروس، علي اشرف بيك شامشادين الذي كان يتدلل بأستياء أمام الادارة القيصرية ولا يبدي عناية بمحاجات بسطاء الموظفين. ودعا المبعوثون الاتراك الى عدم ترشيح شقيق شامشادين الى هذا المنصب في حالة وفاته، بل الى ترشيح مختار منطقة اورغوف، رشيد بيك الذي هو واحد من اكبر الزعماء الاكراد نفوذاً في منطقة ما وراء القفقاس او ترشيح زوريا بيك، المختار في قاضي زمان.

وفي اثناء حروب البلقان نظمت الدعاية التركية بين اكراد روسيا جمع تبرعات وتجنيد متطوعين. والبكوات والرؤساء الاكراد المجندون في خدمة هذه الدعاية، قدموا الاموال الى اقربائهم الفقراء ونقلوهم الى تركيا. وفي نفس الوقت كانت قد نظمت عملية تزويد اكراد تركيا بالاسلحة الروسية التي تجلب من يريفان. وأظهر نشاطا خاصاً العميل التركي مصطفى بيك في قرى المناطق الكردية، قاضي زمان، واولتين وارداغان. واهتم هذا العميل بجمع التبرعات لصالح الجيش التركي وبالدعاية الاسلامية المتشددة. وفي نفس ذلك الوقت كانت تجري كالسابق انتهاكات للحدود الروسية على يد الاكراد الاتراك، الامر الذي كثيراً ما أدى الى وقوع صدامات. وفي كردستان التركية حاول عملاء تركيا الفتاة استغلال التناقضات الانكليزية الروسية، دوغما خشية منهم من الدعوة الى فكرة الرغبة بتعزيز نفوذ الانكليز على الاكراد، برغم ان الهدف الحقيقي للسياسة الانكليزية تجاه تركيا لم يعد سراً بالنسبة للباب العالي وبحسب اقوال نائب القنصل في ارضروم، آداموف، فإن أسقف الارمن زافين فيغيغيان رأى ان مبعوثي الحكومة التركية (يعملون بالتفصيل في الوقت الحاضر على بث دعاية معادية للروس بين الاكراد ولا يثيروهم (أي المبعوثون) ان يروهم في احضان انكلترا، مع تقديم ضمان بعدم المساس بتركيا الاسيوية لمدة ٤٠ عاماً بشرط ان يتم عن هذا الطريق اضعاف نفوذ روسيا في وسط العشائر الكردية)). وجميع هذه المناورات التي اقدمت عليها سلطات تركيا الفتاة لم تترك أي اثر تقريباً على السكان الاكراد. ولكن بعض القادة الاكراد قد عبروا عن الاستعداد للدخول في مباحثات مع الحكومة. وهكذا فإنه بموجب تأكيدات تشيركوف نائب القنصل في خوي فإن عبد الرزاق وضع الشروط التالية للمصالحة مع الاتراك: الاعتراف رسمياً بالقومية الكردية. وتأسيس مدارس لأجل الاكراد، واعادة الاموال المصادرة الى الاكراد، وتعيينه عضواً في مجلس الاعيان، واعادة ارضه اليه، وتعيين اقربائه في مناصب ادارية وغير ذلك. وحتى اذا كان هذا الخبر صحيحاً فإنه لم تجر محادثات للاكراد مع السلطات التركية، لأن الحكومة ما كانت راغبة بالتنازل امام نخبة الزعامة

الكردية خشيةً من تعزز نفوذ هذه النخبة ونمو ميول الحكم الذاتي، ولكن الغالبية الساحقة من الاكراد كانوا كالسابق يضمرون كراهية حادة للحكومة.

وفي النصف الثاني من عام ١٩١٣، ومن ثم في الاشهر الاولى من عام ١٩١٤ على الخصوص ثارت في كردستان التركية موجات جديدة جبارة من الانتفاضات الكردية ضد الحكومة. واحد الاسباب الرئيسية كان قيام الحكومة التركية، بعد انتهاء حرب البلقان الثانية، بزيادة رسوم الضرائب على الاكراد الذين كانوا من قبل غير خاضعين للضريبة. فقد تقرر على كل شخص بالغ ان يدفع مبلغ ٤ ليرات، ومبلغاً اقل من ذلك على الاحداث. وبدأت السلطات تجبي ضريبة ايضاً على الحبوب، بما يبلغ ٧ ليرات من كل رجل. وزيدت ايضاً الضرائب على قطعان الماشية، أي على الاغنام. وزيدت مدة تقادم الزمن على استحصال الضرائب المستحقة مقدار مرتين، أي من ١٠ الى ٢٠ سنة. وعدا ذلك فإنه بدأ قبل هذا بوقت غير طويل، تنفيذ القانون بشمول الاكراد بالخدمة العسكرية العامة الالزامية وقضاء مدة الخدمة هذه في القوات المسلحة النظامية.

وفي هذه المرحلة مما قبل الحرب، انتعش نشاط القوميين الاكراد. ففي كثير من المناطق ظهرت النوادي الكردية والجمعيات. ومن اكثرها شهرة ((كومه له ي كردستان)) أي جمعية كردستان، التي ذاع صيتها في جميع المناطق الكردية. ونظم القوميون الاكراد ارساليات الاسلحة بانتظام الى القبائل. الا انهم انصرفوا بالاساس الى العمل الدعائي السياسي. وامتدت الدعاية السياسية الى البلدان الاجنبية وعلى صفحات الجرائد الكردية في تركيا. فأن الجنرال شريف باشا مثلاً، نشر في نيسان ١٩١٤ في جريدة ((المشروطية)) أي الدستور مقالة تحت عنوان ((الانتفاضات الكردية واسبابها)) وانتقد الكاتب انتقاداً لاذعاً اعضاء تركيا الفتاة بسبب سياستهم القومية، وخاصة ما كان له صلة بالمذابح ضد الارمن التي هدفها بحسب رأي شريف باشا تشويه صورة الاكراد في نظر اوروبا.

وطالبت الاوساط القومية الكردية بالحكم الذاتي للاكراد شبيه بذلك الذي حصل عليه اللبنانيون والذي يناضل العرب من اجله. وانتشرت في البلاد كلها عملية عرائض الالتماسات ((المضابط)) التي جمعت عشرات الوف التواقيع والتي تدعو الاكراد الى النضال من اجل الحرية. وعلى حد كلام ايميج يونغ العالم الفرنسي المشهور بمسائل الشرق الاوسط في ذلك الزمان، فإن برنامج القوميين الاكراد كان يهدف الى ما يلي: مراعاة قوانين السلاطين السابقين حول ادارة الحكم الذاتي لكردستان، وخفض الضرائب وتنظيمها، وتشكيل جيش كردي محلي لحراسة الحدود الروسية التركية. وتأسيس ادارة كردية محلية، وتأسيس مدارس يجري التدريس فيها باللغة الكردية، ويجب ان يكون جميع الموظفين والضباط في كردستان من الاكراد. غير ان الحركة التحررية الكردية قد افتقدت كما في السابق القيادة السياسية المركزية ووحدت الهدف: فان قسماً قد دعا الى استقلال الامارة الكردية، وقسماً آخر كان مؤيداً لأجراء الاصلاحات، وقسماً ثالثاً طالب بامتناع الحكومة عن اجراء الاصلاحات الارمنية.

وفي ربيع عام ١٩١٤ صارت منطقة بيتليس مركزاً جماهيرياً للعمليات الكردية المسلحة. وفي بداية آذار عام ١٩١٤ اعتقلت السلطات الملا سليم الزعيم المحلي البالغ الاحترام جداً بتهمة تنظيم مؤامرة ضد الحكومة. وفي الطريق الى بيتليس بمنطقة كوماتش بالقرب من خيزان هجم الاكراد على الحراس واطلقوا سراح سليم. وصار هذا الحادث اشارة لأشغال انتفاضة عامة لأكراد بيتليس.

ولم تكن انتفاضة بيتليس عفوية، اذ انه قد اعد لها على مدى ثلاث سنين كل من عبد الرزاق ويوسف كامل وغيرهما من الزعماء الاكراد الذين هم بالدرجة الاولى من أقارب بدرخان. واشترك في هذه القضية ايضاً الشيخ طه وسمكو. ووصل السلاح الى الاكراد من خوي، حيث كان هناك قد تم تنظيم نوع من مقر قيادة للحركة الكردية. ووجه ملا سليم رسالة الى الاسقف الارمني، صرح له فيها بأن الانتفاضة ستكون موجّهة ضد تركيب الفتاة بشكل قاطع، ودعا فيها الى التعاون بين الكرد والارمن.

ونتيجة لأعتقال ملا سليم فإن الانتفاضة قد بدأت بشهر قبل الموعد المضروب لها، وهو ما انطوى بحسب تأكيد يوسف كامل بيك على عواقب مصرية. وبدأ الشوار من جميع الانحاء يتوافدون على خيزان. وفي يوم ٩ آذار بلغ عددهم ٤ آلاف ثائر. وتضاعف هذا العدد بعد يوم من ذلك. وطالبوا بأعادة اقامة الشريعة الاسلامية، وبطرده الادارة التركية التي ((افقرت الاكراد وتبيع البلاد الى الاجانب)). وفي البداية لم تفعل السلطات شيئاً لأنها، حسب افتراض غيرس، كانت ((تبيت النية، كما يبدو، على خلق التناقض بين الانتفاضة الكردية ومطالبهم، وبين المسألة ذات الصلة بتطبيق الاصلاحات الارمنية)). وكانت مفرزة غير كبيرة مرسله الى خيزان قد تم تشتيتها على يد الاكراد بسهولة فائقة.

وصار موقف الاتراك حرجاً جداً. ففي منتصف آذار، قامت مفرزة من ٢٠٠ مقاتل بتطويق مدينة بيتليس. ودخل والي المدينة في محادثات مع الشوار. وعند ذاك عينت الحكومة على بيتليس والياً آخر اكثراً حيوية، وارسلت في نفس الوقت من ايرزنجان الى هناك فوجاً (سرعان ما أبعد على يد الاكراد). وفي الثالث من نيسان هب الاكراد في بيتليس. والى هذا الحد انتهت نجاحاتهم.

وحتى مساء ذلك اليوم نفسه وصلت الى بيتليس تعزيزات عسكرية كبيرة من موش (بطارية مشاة واحدة ولواءان من الفرسان) فأضطروا الاكراد الى مغادرة المدينة بسرعة. وفي هذا اليوم خسروا ٦٠ قتيلاً (وخسر الاتراك ٤ قتلى فقط). واستطاع ملا سليم وثلاثة من اتباعه الاختباء في القنصلية الروسية، بينما وقع القادة الآخرون للانتفاضة في الاسر، وتشتت الشوار الافراد في الضواحي.

وانتقلت الحكومة التركية بقسوة من المشاركين في انتفاضة بيتليس. وجرت الاعتقالات في كل مكان. وتم القاء القبض على غالبية زعماء انتفاضة بيتليس. وتعرض المعتقلون الاكراد الى المجازر والتعذيب. وفي يوم ٧ آيار عام ١٩١٤ كان قد اعدم شنتاً في بيتليس كل من سعيد علي وشهاب الدين (الذي القي القبض عليه وهو يحاول اجتياز الحدود الروسية)

وتسعة آخرون من قادة الانتفاضة الكردية. وكان قد اعدم على عجل عدد آخر من الزعماء..

ومحسب رأي شيركوف فأن سبب مثل هذا الانتقام القاسي ضد الاكراد يتلخص في ان هذه الانتفاضة لم تكن موجهة ضد الارمن كما كانت السلطات تنتظره (رغم انه حصلت تجاوزات معدودة) بل ضد الحكومة التركية تماماً. غير ان الارهاب لم يصب الاكراد بالفرع. فأن احد الذين شنقوا في ٧ آيار، وهو الملا رسول قال متوجهاً الى الجنود والموظفين الاكراد، قبل بضع دقائق من تنفيذ حكم الموت به: (( احمد الله ان المسلمين هم الذين يشنقونني. وانا لم اشاهد الروس ولكن يحدونني الامل بأنكم ستشاهدونهم قريباً جداً وانهم سيأخذون بثأرنا منكم)).

ان الانتقام من ثوار بيتليس، ومن اعدام الشيخ شهاب الدين الذي يعتبره الاكراد ((اماماً مقدساً)) اثار استياءً عظيماً لدى الاكراد. فقد سارع الدعاة في البلاد كلها يدعون الاكراد لأمتشاق السلاح للنضال ضد الاتراك الظالمين. وفي كثير من مناطق شرق الاناضول بدأت تدب الاضطرابات. وفي ولاية ارضروم مثلاً لوحظت ميول جماهيرية للاكراد للامتناع عن دفع الزيادات في الضرائب. واندلعت الاضطرابات في ايرزنجان وعلى الحدود التركية الايرانية، بالاضافة الى التحاق حوالي ٥ الاف كردي ايراني وانضمامهم الى اكراد تركيا في اثناء المعارك ضد القوات الحكومية. غير ان اشد اشكال المعارك حدةً في الحركة الكردية قد دارت رحاها في العراق خلال ربيع عام ١٩١٤.

ومنذ نهاية كانون الثاني عام ١٩١٤ فأن سعيد محمد ممثل الشيخ محمود البرزنجي توجه مرة اخرى الى كيرسانوف نائب القنصل في الموصل ليعرف منه السياسة الروسية في كردستان. وفي نفس الوقت سلم سعيد محمد الى كيرسانوف رسالة مهذبة جداً من وليه واعلمه عن الحركة التي بدأت في السليمانية.

وفي اذار عام ١٩١٤، أي في ذروة احداث بيتليس كان قسم كبير من كردستان العراق قد اصبح تحت سيطرة اكراد الانتفاضة التي وقف على

رأسها الشيخ عبدالسلام البارزاني. وساعدت زيادة الضرائب مقدار ٢٥٪ على ان تكون حجة مباشرة للانتفاضة. وفي مستهل تبشير الانتفاضة ابصر عبدالسلام الى وزير الداخلية التركية، حول العمليات المعادية للحكومة التركية بأنه قام بها، بحسب زعمه، بناءً على مشورة من القنصل الروسي في الموصل الذي وعده بالمساعدة والتكريم. وعلى ما يبدو فإن البارزاني قد اتخذ هذه الخطوة لأجل انزال الذعر في قلب الحكومة التركية واکراهها على القيام بتنازلات امام الاكراد. وتوجد انباء مفادها ان الشيخ عبدالسلام بحث عن حماية له لدى الانكليز ايضا. ولكن هذه المناورة من قبل الزعيم الكردي لم تحقق هدفها. اذ منذ اواسط اذار بدأ الاثراك بمشرد قوات عسكرية في راوندوز وعقرة والعمادية مخصصة للقضاء على الانتفاضة الكردية في العراق.

وفي هذه الاثناء سيطرت الانتفاضة على ولاية الموصل كلها وعلى جزء كبير من ولاية بغداد. وانضمت الى عبدالسلام قبائل الهماند والجاف وديزري وغيرها. وغالبية الذين اشتركوا في الانتفاضة من الزعماء الاكراد كانوا يعقدون الامل على المساعدة من روسيا، وطلبوا من القنصلية الروسية الحماية. الا ان الاكراد لم يحصلوا على المساعدة المرجوة، بينما كانت القوى غير متكافئة جدا.

والحكومة التركية التي كانت في منتهى الفزع من انتفاضة البارزاني زجت ضد الثوار بقوات كبيرة. وحتى نهاية نيسان كان البارزاني قد اصيب بالهزيمة، وانتهت الانتفاضة الكردية في كردستان العراق وبالأخفاق التام عند بداية حزيران. وكان قد اعلن الانتقام الشديد ضد الاكراد، فأحرقت قرى الثوار وهرب الشيخ البارزاني اولا الى اوروميا حيث اختبأ في احدى قرى الضواحي، ومن ثم سرعان ما اجتاز الى روسيا واقام في نخجوان.

والاحداث التي جرت بكردستان في ربيع سنة ١٩١٤، وخاصة منها انتفاضة بيتليس، قد اصابت بالفزع الشديد جدا النخبة الحاكمة في تركيا الفتاة. فقد خشيت الحكومة من ان الاضطرابات في كردستان قد تخلق انطباعا غير ملائم لدى الرأي العام الاوروبي، وبالأخص على المعادشات

الفرنسية التركية التي كانت دائرة آنذاك حول المسائل الاقتصادية (فقد كان الاتراك يأملون ان يحصلوا من فرنسا على قرض كبير جديد). وخافوا في اسطنبول ايضا من كون الانتفاضات الكردية قد تؤدي الى تدهور لاحق في العلاقات مع روسيا ومن ثم الى تدخل نشيط من جانبها. وليس صدفة انهم زجوا من اجل القضاء على انتفاضة بيتليس ليس القوات المربطة على مقربة مباشرة من بيتليس من قوات مناطق الحدود مع روسيا، بل انهم استدعوا قطعات قوات مسلحة من الموصل البعيدة نسبيا. وبالاخير فأن فزعا خاصا اثارته لدى حكام تركيا الفتاة، حالة ان نهوض الحركة التحررية الكردية، وعلى عكس جميع التوقعات، قد شجعت انتفاضات الشعب الارمني المناوئة للقطاع والحكومة. فقد شدد الفلاحون الارمن النضال بصورة خاصة من اجل الغاء قانون الكفار، ومن اجل وضع نظام لعلاقات الايجار مع ملاكي الاراضي. ووصلت الحركة ضد الكفر اعلى مستوى لها في وان وموش. وقد اضطر حتى تحسين باشا الى تقديم تنازلات جزئية للفلاحين الارمن واتخاذ بعض الاجراءات المحدودة ضد استهتار البكوات الاكراد، غير انه واجه مقاومة ضارية من قبل الاقطاعيين الاكراد. وبالاخير قامت السلطات التركية بتراجع سريع امام اعيان الكرد وامتنعت عن القيام بأي تجاوز على حقوقهم. وما يتعلق بشأن مشروع الاصلاحات الارمنية فأن الحكومة وعدت بأن تعرض على البرلمان (جوابا على طلبات الزعماء الاكراد) مسألة تطبيق الضمانات التي وعد بها الارمن، على الاكراد ايضا.

وفي ٤ نيسان عام ١٩١٤ انعقدت جلسة خاصة للجنة ((الاتحاد والترقي)) التي نوقشت فيها قضية واحدة هي: كيف ستكون الحال مع الاكراد؟ وقال مدحت شكوربو باشا رئيس الجلسة ان سعي الحكومة لأقتناع الاكراد بأفضلية الصيغة الجديدة للادارة، وجملمهم على التخلي عن امتيازاتهم القديمة لم تحقق نجاحا في أي مكان على الاطلاق. وواصل مدحت شكوربو كلامه بأن اعداء الحكومة الحالية هم الزعماء الاكراد البارزون، أي احفاد بدرخان الذين من خلال اعتمادهم على معونة اللجان التركية



نهاجرة وراء الحدود والمستقرة في اوديسا وباتومي، وعلى الاستفادة من حماية القناصل الروس يعدون انتفاضة تهدف الى الاطاحة بنظام تركيا الفتاة.

وفي سير المناقشات كان قد اقترح القيام بالمصالحة مع زعماء الاكراد 'رئيسيين': بتعيينهم في مناصب وظيفية عالية بل وحتى منحهم عضوية مجلسي النواب والاعيان، ومنحهم الرواتب.

غير ان غالبية اعضاء اللجنة عبوا عن الحشية من قيام الاكراد بتمرد في العاصمة. فان مواقف الاكراد هؤلاء في المقاطعات لا تبعث على الاطمئنان من جميع النواحي. وبناء على ذلك وعلى ضوء قرارات لجنة ((الاتحاد والترقي)) فان الحكومة استندت الى اجراءات الطوراي.. فقد اعطي كل من والي بيتليس و والي وان الحق عند الضرورة بأعلان حالة الطوراي.. وتوجه الصدر الاعظم سيد حليم باشا برجا الى انور وزير الدفاع، ان توجه القطاعات العسكرية الى الولايات الكردية عند اول طلب من السلطات الادارية. وفي نفس ذلك الوقت امر سيد حليم ولاية ولايات وان وبيتليس وايرزنجان وديار بكر ومأمورية العزيز وسيباس وطرابزون ان يتخذوا جميع اجراءات الحذر كي لا يقع في حال حدوث اضطرابات كردية ما يمرض المسيحيين للاذى وخاصة الاجانب منهم. والتمس وزير الداخلية طلعت باشا من الصدر الاعظم ان يقدم مذكرة الى روسيا وايران حول عدم السماح لسمكو بالوصول الى الحدود التركية. ولجل تهدئة القبائل الكردية في شرق الاناضول سافر انور باشا الى هناك مع مجموعة من الاكراد المتنفيين المتعاونين مع الحكومة.

غير انه لا المحاولات الجديدة لشراء ذمم نخبة الاكراد، ولا الانتقام الشرس من الثوار الاكراد قد أدت الى النتائج المرغوبة. بل ان الاعمال الانتقامية ما أدت الا الى اشتداد عزائم الشعب الكردي. واما الوعود والهدايا فلم يعد لها ذلك التأثير السابق من قوة الجذب بالنسبة للبكوات والشيوخ الاكراد الذين فقدوا آخر بقايا الاحترام والثقة ازاء الحكومة التركية.

وهزيمة الانتفاضتين في كل من بيتليس والعراق لم تفت في عضد الاكراد ولم تقض على عزمهم في النضال من اجل تحررهم من الاضطهاد التركي.

وان قادة الحركة الكردية بعد ما تفهموا دروس انتفاضة بيتليس اعدوا العدة لعمليات جديدة واعتبروا ان اهم الشروط التي لا بد من توفرها في قضية تنظيم انتفاضة عامة للاكراد وضمان نجاحها هي قيام روسيا بتقديم المساعدة العسكرية والسياسية، وسعوا كالسابق الى تحقيق اتفاق مع الروس مهما كلف الامر. وفي نهاية حزيران عام ١٩١٤ التقى ياكوشيف احد العاملين بالسفارة الروسية في اسطنبول بيوسف كامل الذي كان متوجهاً الى روسيا. وقد اعلن الزعيم الكردي ((ان كردستان كلها تتوسم حماية روسيا وتريد ان تعمل معها بأخلاص حقيقي)). وسلم يوسف كامل الى محدثه عناوين الاكراد الذين عاشوا في العاصمة وبالأمكان ان يكونوا نافعين للسفارة بصفة مخبرين.

ووصل الى نائب القنصل في ارضروم آداموف، في نهاية حزيران عام ١٩١٤ الشيخان عبدالعزيز وعبد الحميد من قبيلة حيدرآلي. وافادا بأنهما اعتزما معرفة هل ان الحكومة الروسية مستعدة لمساعدة الاكراد في حال قيامهم بانتفاضة. وزيادة على ذلك فأنتهما وضعا بأعتبارهما ليس فقط تزويد الاكراد بالاسلحة والعتاد بل وتدخل روسيا المسلح واحتلال القوات المسلحة الروسية كردستان كلها. وقال الشيخ عبدالعزيز للقنصل بأنه يتصرف بتكليف من ملا سليم، الذي التجأ الى مبنى نيابة القنصلية الروسية في بيتليس واكد له بأن اكراد تركيا يرتبطون بعلاقات وثيقة مع اكراد وراء القفقاس، وحصلوا ايضا على موافقة الارمن للقيام بعمليات مشتركة ضد الحكومة التركية. ونذّه فقط تنديداً حاداً بالارمن الطاشناق. وقال الشيخ في الختام للقنصل بأن روسيا اذا امتنعت عن مساعدة الاكراد بالسلح، فإن الكثيرين منهم مستعدون للانتقال الى روسيا.

وتوجه بأنظارهم الى جار تركيا الشمالي حتى اولئك الزعماء الاكراد الذين كانت توجهاتهم من قبل ميالة الى تركيا. فأن الشيخ عبدالقادر

عبر الشقيق الذي كان يعيش في اسطنبول لمار شمعون الزعيم الديني مدني للأثوريين النساطرة اقترح على بيترايللاو (اغا بطرس) الذي انتقل حتى ذلك الحين الى جانب روسيا، ورشح نفسه لدور الداعية الرئيسي للنفوذ روسي بين اكردايران، القدوم الى العاصمة لأجل مناقشة قضية ارساله نعمة الى بطرسبورغ لغرض المحادثات ((حول الحماية من الامبراطورية عظمى)). الا ان بيترايللاو رفض القدوم الى اسطنبول.

وفي صيف عام ١٩١٤، في الاشهر الاخيرة قبيل بداية الحرب العالمية الاولى واشترك تركيا فيها، شنّ الاكراد في عدد كبير من مناطق شرق الاناضول حرب عصابات، مكبدين القوات التركية والادارة خسائر محسوسة. فني قضاء غارزان مثلاً قام بشير جتو بعمليات ناجحة.

ولم يعترف الاكراد بالسلطة. ولم يدفعوا الضرائب. وذكر آملو افواج لشاة الخفيفة بأن الاكراد رفضوا الحضور الى التجمعات العسكرية. وبدأ عزت باشا قائد المنطقة العسكرية ١١١، بتكليف من انور بتوزيع المناصب والوسمة والهدايا المالية على نطاق واسع على الزعماء الاكراد بشرط واحد فقط هو ان يرافقوا الافواج الى ارضروم لغرض التدريب. ولكن حتى هذه المفريات لم تجد نفعاً.

وفي آب عام ١٩١٤، أي بعد بداية الحرب العالمية الاولى ظهرت لجان كردية في بعض مناطق شرق الاناضول، وعلى الاخص في ولاية وان، للدعاية بين الاكراد للفكر القومي، والاستعداد للقيام بانتفاضة عامة شاملة. ودعت اللجان الاكراد للانتقال الى جانب روسيا في حالة ما اذا انضمت تركيا الى الحلف المركزي للدول الكبرى.

وظل الموقف متأزماً في كردستان الايرانية. فبعد سحق انتفاضة البارزاني شددت السلطات الرقابة على القبائل الكردية، سعيها منها للقضاء على سلطة البكوات والشيوخ المتنفيين. غير ان فاعلية هذا الاجراء جاءت معاكسة. فقد تعزز كثيراً بين اكراد ايران الوعي القومي. ويعود فضل كبير في ذلك الى مجلة ((هتاي كرد)) (شمس الكرد) التي كانت تصدر في اسطنبول، وكذلك الى المطبوعات الكردية الاخرى، وايضا الى المنشير

والاعلانات المعادية للحكومة. وان بعض الزعماء الكبار، ومن بينهم زعيم قبيلة الجاف محمد باشا الذين حلموا بالابقاء على حرية الاكراد، ارادوا الحصول على الرعوية الايرانية. وبحسب قول ف.و. مينورسكي فأنهم افادوا: ((بأننا محتاجون الى ذلك الحامي مثل الارمن الذين لديهم روسيا)). وصارت منطقة السليمانية مركزاً للحركة القومية الكردية في العراق حيث ان السلطات الادارية المحلية الاولى، وكذلك الجنود والضباط كانوا من القومية الكردية.

وعززت بداية الحرب العالمية الاولى سواءً لدى اكراد العراق أو اكراد الاناضول الآمال بالتححر السريع من الجور التركي وبموجب المعلومات المتسلمة من قبل القنصل الروسي في ساوجبلاق العقيد أياس من احد الزعماء الاكراد في بانه فأن ((جميع القبائل الكردية في ولايتي الموصل وبغداد التي توحدت بالقسم على القرآن قد قررت رفع بيرق الانتفاضة اذا ما اشتركت الدول الكبرى الاوربية في الحرب، على امل الحصول من روسيا على تأييد سري لتطلعاتهم الاستقلالية)).

وحاولت الاوساط الحاكمة التركية ان تعزو نهوض الحركة الكردية في هذه المرحلة ((الى المؤامرات الروسية والنفوذ الروسي بصورة قاطعة)). والتقطت هذه الرواية بأستعداد سريع، الجرائد الالمانية. فقد كتبت حريدة ((برلينير تاغيبيلات)) مثلاً بأن في كردستان تركيا لن يسيطر الهدوء فيها مادام عبدالرزاق وسمكو وطه سيقون ((تحت الحماية الروسية يواصلون من فارس مؤامراتهم ضد تركيا)). وأشار الى خطل هذا التوضيح جميع المراقبين (عندما لا تكون امامهم مهمة دعائية) وحتى اولئك الذين ليست لهم مواقف ودية ازاء روسيا. فمثلاً ان بيرغفيلد القنصل الالماني في طرابزون كتب بأن ((من المستحيل التأكيد)) على أي دور قد لعبه ((الروبل الروسي)) في الحركة الكردية التي على الخلاف مما في السنوات الماضية، لم تكن متوجهة بتاتا ضد الارمن، بل ضد الحكومة التركية بشكل مخصوص. ((ان هدف الحركة)) يتلخص كما ذكر قانلا في ((خلق)) المتاعب بوجه الحكومة التركية.

وصار النضال التحرري للشعب الكردي في سنوات ما قبل الحرب اكثر نضوجاً، حيث انه كان يستلهم الافكار القومية بالاساس. فالعلاقات العدائية ضد الارمن التي كان الاستفزازيون الاتراك يحرضون الاكراد عليها قد تراجعت الى الوراء. الا ان الحركة التحررية الكردية في تركيا قد بقيت كالسابق منقسمة على نفسها وعفوية الى حد واضح، وغالباً ما تغلبت المصالح الشخصية لبعض الزعماء على المصالح القومية. غير انها انزلت ضربات شديدة بالحكومة التركية في كردستان، وساعدت في احداث تعميق لاحق في الازمة الداخلية للامبراطورية العثمانية.

### السياسة الروسية في كردستان التركية

ان التأزم الحاد للوضع في الشرق الاوسط، بمناسبة بدء الحرب السياسية ثلاثانت، والارتفاع السريع في التوتر في مناطق البلقان قد زاد من نشاط روسيا القيصرية في سياستها بكردستان التركية. وغلق المضائق التركية بعد قصف الاسطول الايطالي للدردنيل أدى الى اشتداد الازمة في العلاقات الروسية-التركية، ولم يكن مستبعداً امكانية وقوع صدام بين كلتا الدولتين. ان القضية حول دور الاكراد، عند حدوث حرب بين تركيا وروسيا كتب عنها السفير تشاريكوف الى وزارة الخارجية ((انها تستحق الوقوف منها موقف عناية قصوى)) وقد رأى تشاريكوف ان باستطاعة الاكراد ابداء المساعدة لروسيا عند حدوث المصادمات المسلحة فقط التي يحاول الاتراك تجنبها. وبعد ان اشار الى المناقشة السابقة لأوانها حول مسألة انها الوجود المستقل لايران وتركيا قال مواصلاً: ((غير انه يمكن الایحاء للاكراد بموجب جميع الامثلة المعروفة، بأن القبائل المحلية التي تتمتع بحماية السلطة الروسية قد حافظت وتحافظ بشكل كامل على الارض التي تعيش عليها، بالاضافة الى انها ستحصل باستمرار على امكانية التطوير الناجح لمصالحها الاقتصادية، وبدون الاضرار بتقاليدها القومية والثقافية التي تكونت عبر العصور)). وفي الختام عبر تشاريكوف عن رأيه ضد الهجرة الجماعية للاكراد الى داخل اراضي روسيا. وبهذه الصورة فإن تشاريكوف افرز للاكراد مجرد دور حليف خدمي لروسيا في حالة وقوع حرب روسية تركية، دون ان

ينبس بكلمة واحدة لا عن تأييد روسيا للحركة الكردية في زمن السلم، ولا عن موقف روسيا ازاء الاماني القومية للاكراد ومطالبهم. ورحبت وزارة الخارجية الروسية بمثل وجهة النظر هذه حول المسألة الكردية، إلا أنها رأت ان من الضروري تحفيز زعماء اكراد تركيا في نفس الوقت، للتأثير على ابناء جلدتهم في ايران حتى يدفعوهم الى التوقف عن دعم المحتلين الاتراك.

وبرغم مستوى الحذر الفائق لروسيا في موقفها من المسألة الكردية، فإن الحكومة التركية كانت مقتنعة بمساهمة روسيا بالحركة الكردية. ففي بداية شباط عام ١٩١٢ قام وزير خارجية تركيا عاصم بيك بتقديم عرض الى تشاريكوف بشأن نشاط عبدالرزاق المعادي لتركيا. وهو قد رجا الحيلولة دون قيام عبدالرزاق بالدعاية ضد تركيا، وابعاده عن الحدود. وفي نهاية شباط، كرّر عاصم بيك التماسه حول ابعاد عبدالرزاق من اراضي منطقة ما واء القفقاس ((من وجهة نظر التهدة المرغوب فيها لرؤوس في المناطق الكردية الحدودية)). واعلن وزير الخارجية التركية ان عبدالرزاق اذا ما تخلى عن الدعاية السياسية فإنه، أي الوزير، سيرجو من السلطان ان يمنحه العفو، ويسمح له بالعودة الى تركيا.

وبخلاف بطرسبورغ فإن تفليس اظهرت اهتماماً كبيراً نحو موقف اكراد تركيا. ففي نيسان عام ١٩١٢، اتخذ فورونتسوف داشكوف، عبر محافظ يريفان وخان ماكو خطوات للتقرب من اكراد تركيا ((لغرض استمالتهم الى جانبنا عند وقوع حرب مع تركيا)). ومع اظهار المحافظ المحلي الموافقة على رجاء الزعماء الاكراد ((من فيهم حتى كورحسين باشا)) تزويدهم بالمال والسلاح في حال انتقالهم الى جانب روسيا وتوصيته الحكومة بتأييد هذا الرجاء، الا ان رئيس مجلس الوزراء ف. ن. كوكوفيتسوف كانت لديه وجهة نظر اخرى. فإنه كتب مستفسراً عن رأي وزير الخارجية حول التماس الزعماء الاكراد فقال: ((انا لا استطيع من جهتي الا التعبير عن ارتياحي الشديد بإمكانية التزام السلطات الروسية بأي نوع من التعهدات حول اسكان

لاكراد داخل حدودنا، وكذلك حول ما يتعلق بصورة خاصة بتخصيص رواتب دائمة للزعماء الاكراد على حساب الخزينة)).

ولكن جواب سazanوف لم يمكن العثور عليه. وفي مدى عدة شهور تحفظ مسؤولون عن قيادة السياسة الخارجية الروسية عن ابداء مواقف محددة بشأن المسألة الكردية، في اثناء ماكانوا يتابعون بفرع تطور الاحداث في شرق الاوسط. وفي وزارة الخارجية قيموا الموقف في شرق اسيا الصغرى بأنه خطر دولي يهدد مصالح روسيا وأمن حدودها، وهو مايبدو، ولو من الموقف السلمي الصارم لسazanوف ازاء المشروع الذي ظهر في صيف عام ١٩١٢ بشأن قيام الفرنسيين ببناء خطوط سكك حديد نحو ايرزنجان وارضروم وطرابزون. وبسبب اضطراب الموقف في شرق الاناضول، حيث ليس باستطاعة روسيا حتى الآن التفكير ((بالاجراءات الثقافية))، اشار سazanوف الى ان التوسيع اللاحق مستقبلاً لشبكة خطوط السكك الحديدية حتى ايرزنجان وديار بكر يجب ان يطول الى مدة تستغرق ١٥-١٦ عاماً ((اذ في مثل هذه الفترة من الزمن ستحل السكينة بلا ريب)).

وفي خريف عام ١٩١٢، اثناء ذروة التهاب حرب البلقان الاولى، اهتمت الحكومة الروسية بإمكانية استمالة الاكراد الى جانبها ليس فقط عند وقوع حرب بل وفي زمن السلم ايضاً. وفي ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٢ توجه سazanوف بخطاب دوري الى السفير في اسطنبول والى نواب القناصل في وان واوروميا وبايزيد وساوجبلاق. وكتب يقول ان من المرغوب فيه ((استغلال اللحظة الحاضرة لتوطيد نفوذنا بين الاكراد وامكانية صرف انظارهم عن تركيا)). وواصل سazanوف الكلام قائلاً: ((من المهم اكتشاف هل من الممكن توحيد القبائل الكردية، وما هي الوسائل التي سيكون بإمكانها تسهيل ذلك، لأن الاكراد في تجمعهم، سيستطيعون تشكيل قوة هامة. الا انه لا ينبغي اغفال العلاقة الوثيقة بين المسألتين الكردية والارمنية)).

وهكذا فإن الحكومة الروسية طرحت لأول مرة، ولو بصورة غير محدودة تماماً، المسألة حول ضرورة حل المسألة الكردية برمتها على اساس سياسي. ان مما لا شك فيه ان بعض التحرك قد حصل في سياسة روسيا الكردية.

وبهذا الصدد فإن العديد من الدبلوماسيين الروس في الشرق الاوسط طالبوا بممارسة الاجراءات الاكثر فاعلية التي سيكون في وسعها المساعدة على تحقيق انتشار سريع لنفوذ روسيا وسمعتها بين جميع القبائل الكردية. و اشاروا الى ان من المناسب على الخصوص فتح قنصليات جديدة. وطالب اولفيريف على سبيل المثال، وبالحاح، بتأسيس منصب دبلوماسي في خاربوت لأجل الحفاظ على العلاقات مع اكراد ديرسيم الذين يكنون ((عواطف خاصة)) نحو روسيا ولأجل تنظيم حملة دعاية ضد الدعاية المعادية للروس التي تقودها البعثة الالمانية التبشيرية وغيرها من البعثات. ورأى اولفيريف ان من غير الجائز ان يجعل القنصل الروسي في الموصل اقامته الدائمة في بغداد.

ولقيت هذه الدعوات اصداً ايجابية لها في بطرسبورغ. وبصورة خاصة الحث وزارة التجارة والصناعة على فتح قنصليات جديدة في الولايات الشرقية من تركيا. وعكف سazanوف على وضع مشروع لفتح قنصليات في ديار بكر والموصل وسيواس وخاربوت ونيابة قنصليات في اذنة وقارس وايرزجان واعادة وتأسيس نيابة قنصلية في وان. وكتب سazanوف الى رئيس مجلس الوزراء، أي. ل. غوريمكين ((من المفروض تأسيس هذه المراكز بحسب تصورات سياسية هامة وخطيرة جداً... فإن المراكز القنصلية في ديار بكر والموصل وسيواس وخاربوت و وان يتقرر على ضوء اهداف سياسية هامة من التي يعتبر رئيساً فيها مراقبة تطبيق تركيا للأصلاحات الارمنية)).

ولكن وزارة المالية عارضت هذا المشروع، بسبب عدم توفر الاموال الضرورية. غير ان سazanوف واصل الدفاع عن فكرته، مع موافقته فقط على تأجيل تأسيس نيابة القنصلية في ايرزجان. وفي مشروع عرض القضية من قبل وزارة الخارجية في (الردم)-المجلس الاداري، جاء القول: ((ان القنصليتين في ديار بكر وخاربوت ستكون لهما مهمة مراقبة الارمن والسكان الاكراد، وكذلك بنفس المستوى مراقبة العرب في دير الزور)). وفي الموصل كذلك ((فإن المطلوب من جانبنا اعارة انتباهنا الى الاكراد المحليين والى السكان المسيحيين بأشكالهم المختلفة المختلطة في اعالي ما بين



النهرين)). وبهذه الصورة فإن الحكومة الروسية، في تبريرها لضرورة فتح قنصليات جديدة في تركيا، انطلقت ليس فقط من منطلق ((الارمن)) التابعين لها، بل ومن المصالح ((الكردية)) ايضا. إلا ان الحرب التي بدأت سريعا حالت دون فتح القنصليات الجديدة.

ومن بين مختلف الاقتراحات بشأن تنشيط اجراءات روسيا في شرق تركيا وشمال غرب ايران، ينبغي بصورة خاصة، فرز التوصية بتوسيع العمل الثقافي التعليمي بين الاكراد. وهكذا كتب اولفيريف مشيراً الى نجاحات البعثات التبشيرية الامريكية وغيرها، في السنوات الاخيرة في المناطق المشار اليها، والى تخلف الروس فيها، وقال: ((يجب علينا ان نبدأ في ارمينيا التركية وكردستان بعمل ثقافي جدي دون ان نتوقف لا امام الصعوبات والمهات، ولا امام النفقات المالية. وبالنتيجة فأنا سنتوصل الى ثمار رائعة، وسنفحم اولئك الذين يسعون لتصويرنا بأعين الشعوب الشرقية المستيقظة. بأننا (برابرة)، وسيتضح أنهم على باطل)).

وهكذا كانت وجهة نظر عبدالرزاق رئيس الحزب الموالي لروسيا في الحركة التحررية الكردية. ففي بداية عام ١٩١٣ كان قد تم برئاسة عبدالرزاق في خوي تنظيم جمعية ثقافية كردية باسم ((غبخانديني)) أي الثقافة. واعتزمت هذه الجمعية اصدار جريدة كردية، وتأسيس مطبعة ومدرسة. وطلب عبدالرزاق من القنصلية الروسية راجياً ان تضع هذه الجمعية تحت حمايتها، مع حق الاشراف على نشاطها.

وفي شباط عام ١٩١٣، بعث عبدالرزاق، عبر تشيركوف نائب القنصل في خوي، الى الحكومة الروسية مذكرة تضمنت عدداً من الاجراءات بشأن تطوير العلاقات الروسية- الكردية. ونصح عبدالرزاق بأيفاد أي. ا. اوربيللي الى كردستان، وهو عالم الكرديات الروسي المشهور في ذلك الوقت، والذي صار اكاديمياً من بعد ذلك، واختصاصياً سوفيتياً بارزاً في القفقاسيات والنقد الفني والاجناس، وذلك من اجل وضع قواعد وقاموس للغة الكردية. وبحسب رأي عبدالرزاق فإن أي. ا. اوربيللي يجب عليه ((ان يقوم بترجمة المؤلفات الادبية الروسية الشيقة من اللغة الروسية الى الكردية، ويترجمة

القوائد الشعرية المشهورة للشعراء الاكراد الذين لاتزال نتاجاتهم لم تترجم  
لحد الآن، الى أية لغة من اللغات الاوربية. فأن عمل السيد اوربيللي بهذا  
الاتجاه سيساعد كثيراً في التقريب بين كلا الشعبين)).

وفي مذكرة تالية كتبها عبدالرزاق استناداً الى حديث اجراه مع  
الاكاديمي ن. يا. مارو، اشار الى الضرورة الملحة لأن يقام في بطرسبورغ مركز  
لدراسة اللغة الكردية وادابها، بحيث ستكون اول مهامه وضع ايجدية كردية،  
بموجب الاساس الروسي. وبرهن عبدالرزاق بالتفصيل على امكانية استبدال  
الكتابة العربية بالروسية. وشدد بصورة خاصة على ارسال الشبان الاكراد  
الى روسيا للحصول على التعليم فيها، وكذلك على اهمية تنظيم دراسة  
الاکراد للغة الروسية. والنفقات على هذه، يمكن تغطيتها بحسب رأيه من  
الزكاة (وهي الاحسان الذي فرضته الشريعة لأهداف خيرية). وكتب  
عبدالرزاق يقول: ((ان الاكراد المتعلمين يتمنون لو ان روسيا يعود اليها  
الدور الرئيسي في دراسة كردستان وتاريخها واللغة الكردية وآدابها، زد على  
ذلك ان عدداً كبيراً من الاكراد يعيشون في روسيا، وان ميول الاكراد تتجه  
اكثر فأكثر نحو جانب الروس. وبالإضافة الى ذلك فأن تأسيس القسم الكردي  
في جامعة سانت بطرسبورغ الامبراطورية الذي صار حدثاً مشهوراً في  
كردستان سيعزز بشكل اقوى لدى الاكراد، المساعي للتعرف على الآداب  
الروسية)). وأكد عبدالرزاق في الختام بصورة خاصة على ان الاجراءات  
المشار اليها، سيكون في وسعها ان تجلب بلا ريب فائدة عملية كبيرة بالنسبة  
لأعمال وزارة الخارجية، وبشكل مخصوص بالنسبة لعمل القنصليات الروسية  
في كردستان (\*) .

---

\* ((ان تغفل الحضارة الروسية الى كردستان حسب قول عبدالرزاق بوقت متأخر،  
سيضع نهاية لتلك البقايا من العلاقة الروحية التي ربطت بين الخليفة والاکراد)). وفي  
نفس الوقت انتقد سياسة السلطات القيصريّة في ما وراء القفقاس تجاه الاكراد المعليين  
الذين أنتزعوا منهم المراعي ولكن لم يعطوهم الاراضي للانتقال الى حياة الاستقرار.

ولقيت افكار عبدالرزاق تجاوباً كاملاً لدى تشيركوف نائب القنصل في خوي. الذي كان عبدالرزاق اقرب اليه من غيره. وكتب تشيركوف يقول: ((ان ثقة الاكراد بنا تزداد من يوم لآخر)). وينبغي على روسيا بموجب رأيه استغلال هذا، ومساعدة عبدالرزاق في جميع مبادراته، وبالأخص في ما له صلة بخطورة النفوذ الانكليزي والالمانى في كردستان. وعبر تشيركوف عن الثقة بأن من ينجح اكثر في عيون الاكراد هو (ذلك الذي يبدأ اولاً بالعمل الخلاق))، ومن ضمن هذا العمل ميدان الثقافة والادب.

وقام نائب القنصل الروسي بمحاولة لتنفيذ افكار عبدالرزاق في المنطقة المشمولة وظيفته بها في كردستان الايرانية. ففي يوم ٤ كانون الثاني عام ١٩١٣ جرى في خوي وسط جو احتفالي افتتاح اول مدرسة كردية في المدينة تم بناؤها بأموال جمعها الاكراد انفسهم. وكان في المنهج الدراسي للمدرسة قد تم ادخال دراسة اللغة الروسية وآدابها. واعطيت دروس اللغة الكردية بموجب الابعدية الروسية. والى جانب المدرسة كانت قد افتتحت عيادة مستوصف غير كبير. وبلغ عدد الملتحقين للدراسة في المدرسة ٢٩ شخصاً لا اكثر.

وكان افتتاح المدرسة في خوي حدثاً بالنسبة لكردستان الايرانية كلها ولأذربيجان. وبدأ المؤيدون لتركييا بشن حملة دعائية قاسية معادية للروس بين الوجهاء ورجال الدين المحليين. واشاع عملاء الادارة الجمركية البلجيكية اخباراً كاذبة عن ابتزاز وتعسف يزعم انها ترافقت مع بناء المدرسة. وكان شديد الامتعاض بصورة خاصة سردار ماكو الذي هو الظلامى والرجعى الذي كان قد اعلن نفسه صديقاً لروسيا. كما ان محافظ خوي لاحق اسطوات البناء الذين عملوا في بناء المدرسة.

وسارع الاتراك الذين اخذتهم الخشية من تزايد مستوى ميول الاكراد نحو روسيا، الى اتخاذ اجراءات معاكسة. فبالرغم من خلو الخزانة من الاموال بعد انتهاء حرب البلقان، فأنهم عجلوا بالاعلان عن تخصيص مبالغ ضخمة لبناء المدارس الكردية بالقرب من الحدود التركية الايرانية. وانتعش فجأة لدى الالمان الاهتمام بالثقافة الكردية. فأن نائب القنصل الالمانى غولد شتين في الموصل، اقترح ارسال صبيان اكراد للدراسة في المانيا،

ووعده بقبول الاكراد في مدارس البعثات التبشيرية الالمانية في وان. ودل رد فعل الاتراك والالمان على ان باستطاعة العمل الادبي والثقافي ان يصبح عاملاً فعالاً لتعزيز مواقع روسيا في الاراضي الكردية، واستمالة جماهير الاقوام الكردية نحوها. وكتب تشيركوف بمناسبة محاولات الاتراك والالمان انتزاع المبادرة من يد روسيا بهذا الصدد فقال: ((ينبغي علينا بالاضافة الى ذلك الاعتناء باستمالة الاكراد من الناحية الثقافية الى جانبنا)). و اضاف يقول انه اقترح في نفس الوقت، البدء في تحضير المعلمين للاكراد وفتح مدارس جديدة في تشيرخريك وسوماي وبرادوست.

بيد ان النداءات لممارسة العمل الادبي الثقافي بين اكراد البلدان الاجنبية لم تستطع احداث صدى لدى الاوساط القيادية في روسيا القيصرية. فأن ضيق الافق التقليدي لدى جهاز الحكومة، وعدم رغبة السلطات القيصريّة وخشيتهما من مساعدة الجماهير الشعبية ثقافياً، ناهيك عن تقديمها الى ((شعوب اجنبية))، ان هذا كله منع الاوساط الروسية الحاكمة من اتخاذ وسائل اكثر مرونة سبق ان مارسها منذ مدة طويلة الالمان والانكليز والامريكان والاستعماريون الآخرون. فقد تسلم الموظفون الروس تعليمات بأن يحدوا اتصالاتهم مع ((الصفوة)) الكردية، وان تلك الصفوة كانت ملتجئة الى الخارج على الاغلب. ومن الطبيعي ان هذا قد خلق صعوبات كبيرة في الوصول الى تلك الاهداف التي وضعتها الدبلوماسية الروسية امامها بشأن الاكراد.

الا انه في الحقيقة قد ظهر في الاوساط الحكومية الروسية، خلال سنوات ما قبل الحرب، ادراك سياسي، لضرورة التعرف عن قرب على الاكراد برغم كل شيء، وعلى حياتهم من جميع جوانبها. وكان واضحاً للعيان جداً الضرر من عدم توفر الاخبار الكافية والصحيحة عن الاكراد. فكما قال اولغينين مراسل ((دائرة البورصة)) في محاضراته عن رحلته في شرق الاناضول اننا لانعرف عنهم الا القليل جداً (يقصد الاكراد). ومثل هذه الحالة هي نتيجة قصر نظر في السياسة الروسية. اما الالمان والانكليز فقد تجاوزوا بعيداً في هذا الشأن. فأن هاتين الدولتين وجهتا، منذ وقت طويل، العناية اللازمة نحو

ذكرا. وحول الدراسة الفعالة للاكراد اشار اولغينين بقوله ان جميع نضالاتهم (اتفقت مع تأرجح المظاهر السياسية الروسية صعوداً ونزولاً). ان الداعي الى احياء الكرديات في روسيا كان يعود بالدرجة الاولى الى سبب سياسية. وكتب أي. أ. اوربيللي، كاتب السيرة الى ك. ن. بزيانشيان (ان تطور الكرديات في روسيا في تلك السنوات لم تشجع عليه صالح العلمية للامبراطورية الروسية في الشرق فحسب بل والسياسية بضا). وفي رسالة مدير التعليم بمنطقة بطرسبورغ بتاريخ ١٩ تموز عام ١٩١٤ قال: ((استناداً الى الآراء التي ابلغتها وزارة الخارجية الى وزارة تعليم العام، يعتبر من الملزم تدريس اللغة الكردية والاثنوغرافيا نكردية في قسم اللغات الشرقية بجامعة بطرسبورغ الامبراطورية. ولغرض تحضير الاختصاصي المناسب فأن وزارة التعليم العام وافقت على امكانية تديد اجل بقاء اوربيللي طالب الماجستير في الجامعة ابتداءً من الاول من كانون الثاني عام ١٩١٥ مع تعيين محصنات له بصفته ملتحقاً بالجامعة...)).

وفي هذا الوقت، فأن ن. يا. مار وضع لأجل أي. أ. اوربيللي كما يبدو، (برنامج دراسة للاثنوغرافيا الكردية) كانت قد انعكست فيه مواد ثرة عن القبائل الكردية استقيت اما من الاداب، او على اساس مراقباته الشخصية.

ولغرض تطوير الكرديات في روسيا حظي بأهمية محدودة نشاط المحيين للروس ولا سيما عبدالرزاق منهم. وكما يبدو فأن نصائحهم التي سبق وتحدثنا عنها قد اصغى لها في بطرسبورغ، فقد قدم هؤلاء، بذلك مساعدة عملية للكرديات الروسية. وفي التقرير الذي قدمه أي. أ. اوربيللي الى قسم اللغات الشرقية بجامعة بطرسبورغ قال: ((في ربيع السنة المنتهية) يقصد عام ١٩١٤) انتهزت في بطرسبورغ فرصة وجود الشخصية الكردية السياسية المعروفة بوطرخان ايزدانشير (أي عبدالرزاق) وقرأت معه واستخدمت شروحاته (في موضوع اللغة) بشأن بعض القصائد الصوفية للشاعر الكردي المجيد احمدي خاني من الجزيرة ومؤلف القصيدة الرومانسية مم وزين)).

ان جهود العلماء الروس التي حصلت على تشجيع عال في ميدان الكرديات كان لها اهمية كبيرة بالنسبة لتطوير هذا الفرع من الاستشراق. وكذلك بالنسبة لارساء مستوى معين من العلاقات الثقافية الروسية الكردية، غير ان مردودها السياسي كان غير محسوس بالطبع، بسبب ان بين الاكراد بالذات لم يجر أي نشاط تثقيفي ادبي. فقد كانت نظرة الحكومة الروسية للاكراد نظرة نفعية مجردة كالسابق، أي براغماتية. لقد كانت الحركة التحررية الكردية التي هزت الامبراطورية العثمانية في السنوات الاخيرة قبيل الحرب العالمية هي المشكلة السياسية الرئيسية للحكومة الروسية في شرق تركيا.

وكما في السابق، فإن موقف روسيا كان حذراً جداً. وقد اشار غريس في ما نقله من معلومات الى سazanوف بتاريخ ١٤ شباط عام ١٩١٣ الى ان المندوبين الدبلوماسيين الروس يحاولون التحفظ من العلاقات القربية مع الزعماء الاكراد، وكذلك من أي نوع من الالتزامات على وجه الخصوص. وهكذا حصل، فإن عيدالرزاق رفض، بناءً على توصية تشيركوف من ترؤس التحركات المتأهبة لأبناء قبيلة حيدرآلي، حيث طلب منه ذلك رئيسهم حسن آغا.

وفي منتصف اذار عام ١٩١٣ اجري غريس حديثاً مع رسول من الشيخ محمود البرزنجي. واقترح الشيخ البرزنجي ان يضع نفسه والاكرد الخاضعين له تحت السلطة الكاملة لروسيا بشرط بقاء املاكه من الاراضي في السليمانية وكركوك ((سواءً من اجل اشارة الفوضى الهائلة التي بإمكانها ان تجر التدخل من ورائها، او من اجل التعاون في الحرب)). وابلغ غريس انه لايعرف شيئاً عن المعلومات حول خطة احتلال المنطقة، غير ان المتوقع من الاكراد انهم ((متعاطفون معنا ومع تزويد قواتنا لقاء ثمن، بالمؤونة وبوسائط النقل)).

وفي شهر آب من نفس العام اجري المحادثات مع الممثلين عن البرزنجي، القنصل العام اورلوف في بغداد. وحاول الاكراد ان يعرفوا ماذا سينبغي عليهم انتظاره من روسيا في حالة قيامهم بانتفاضة ضد الحكومة التركية.

نهم قد اعطوا وعداً بالانتقال فوراً الى جانب روسيا ((اذا ما ضمنوا فقط ضم المساس بالحرمة الشخصية وحرمة الملكية وبالنظام القبلي القائم . ستبعاد الادارة الغربية عليهم عن التدخل في حياتهم العادية...)) وكتب يرنوف يقول ايضاً ((ويغفل للاكراد ان حالة كردستان الموحدة في العلاقة مع روسيا هي كالحالة السياسية الموجودة في بخارى وحيفا او مثل المقاطعات الهندية شبه المستقلة في علاقتها بانكلترا، أي مع طبيعة التنظيم العسكري (انكلترا)).

فكيف كان جواب القنصل الروسي على مثل هذا البيان البعيد النظر الواحد من اقوى الزعماء في كردستان العراق الذي وعد روسيا بفوائد عسكرية وسياسية لا ريب فيها؟ انه رفض رفضاً قاطعاً اعطاء أي نوع من الالتزام السياسي، و اضاف معبراً في نفس الوقت عن شكوكه الكبيرة بأخلاص الاكراد وبعزمهم على النضال ضد الحكومة التركية ومقاومة الدعاة الذين ترسلهم. وفضل المسؤولون الروس ان يلعبوا في علاقاتهم مع الزعماء الاكراد دور المستشارين بحذر، او كما يقال دور ((ضبط النفس)).

ومثل هذا التعامل مع الحركة التحررية الكردية اعتبره بعض المسؤولين الروس في تركيا وايران حتى نوعاً من المنّة، وذلك لأنهم ماكانوا راغبين في ان تعطي علاقاتهم مع الزعماء الاكراد ذرائع الى اسطنبول، وكذلك الى العواصم الاوربية، لأن تصمم الانتفاضات الكردية وكأنها بتحريض من روسيا. وكتب تشيركوف بهذا الصدد ((لا عبدالرزاق ولا أي واحد من الفرسان الاكراد الذين التجأوا الى حمايتنا لم يجرأ على التحرك ضد تركيا بدون موافقتنا على ذلك، وانهم يتوجهون لي من اجل ارشادهم في جميع نشاطاتهم)). وقال تشيركوف في بلاغ آخر مشيراً الى ان الحكومة التركية ((تدق بوق نفير كاذب بشأن الاستعدادات الخيالية لعبدالرزاق بيك لاقتحام الحدود التركية)) وذلك لغرض تبرير مضاعفة حشود قواتها العسكرية على الحدود التركية الايرانية. وكتب تشيركوف يقول ((اننا نسعى الى استخدام نفوذنا كله على اكراد حدود فارس من اجل التحفظ على اعمالهم العدائية الجوابية ضد تركيا)).

ولم تكن الخشية من تعقيد الموقف بالنسبة للمسيحيين في المقاطعات الشرقية من تركيا سببا اقل اهمية في السياسة الحذرة للسلطات الروسية بهذا المستوى وعدم رغبتها في التأييد الفعال للحركة الكردية. ولم تكن القضية محصورة بالطبع في المشاعر ((الانسانية)) نحو ((الاخوة بالدين)) المعلنة من قبل الاوساط الرسمية بل في ان الارمن والاثوريين اعتبروا السند الرئيسي للنفوذ الروسي في شرق الامبراطورية العثمانية وفي ان الحكومة الروسية اعطتهم الافضلية الدائمة على الاكراد الذين رأوا انهم لا يسعون الى ان تحصل روسيا على مواقف مفيدة لها. وكان غير مرغوب فيه بالنسبة لروسيا التعقيد في الموقف الداخلي في شرق الاناضول، وسببه يعود الى الحملة الدبلوماسية التي بدأت من اجل الاصلاحات الارمنية.

وبدأوا في روسيا يوجهون اهتماما بشكل اكبر نسبيا من قبل الى الاثوريين. وقد اشار غريس الى ضرورة دعمهم بالاموال والمعونات وبحمية القناصل لهم، من الذين يملكون التأثير عليهم من الاكراد، وغير ذلك. وبحسب رأي السفير، فإن انجاز ذلك يتطلب الحذر. فهو قد رأى ان من السابق لأوانه (حتى اتضاح الحالة العالمية الراهنة لارمينيا وكردستان) حث الاثوريين على التحرك الفعّال ضد الحكومة التركية. فالمهمة الرئيسية، حسب رأي غريس، هي قيام بعثاتنا التبشيرية بزيارات منتظمة الى الاثوريين. غير انه حتى في هذا الصدد فإن من الضروري عدم اثارة شكوك المبشرين الآخرين، مع التمسك بعلاقات حسنة مع الاكراد، لأنه ينبغي ((ان نأخذ بعين الاعتبار اننا لانملك في الأصقاع النائية من تركيا مثل هذه الوسائل من الحماية كتلك التي لدينا في المناطق التابعة لاوروبا)).

وكان غريس مزیداً لانتقال الاثوريين الى المذهب الارثودوكسي، معتبرا ان ذلك سينطوي على اهمية سياسية عالية. وبهذا الصدد اشار السفير غريس: ((ان النساطرة يعتبرون سلاحاً هاماً لامكانية توسيع نفوذنا في كردستان)).

لقد سبقت الاشارة الى ان الحكومة الروسية تناولت هذا الموضوع بصيغة اقصى الحذر. فمنذ آب عام ١٩١٢ الخ أ. أ. نيراتوف، وهو رفيق وزير



المحارجية، على رفض طلب مار شمعون بينيامين حول الانتقال الى الارثودوكسية لأن ان هذا الطلب بالذات ذو خلفية سياسية، هي السعي للحصول على حماية روسيا. وافترض نيراتوف ان روسيا يمكن ان تعطي وعداً الى مارشمعون فقط في حالة ما اذا كان سيتصل مع بطريرك انتيوخي. الا انه في عشية الحرب العالمية الاولى، وبمناسبة ارتفاع حدة التوتر في العالم كله، وبالاخص في الشرق الاوسط، فأن موقف الحكومة الروسية قد تغير بعض الشيء. ففي عام ١٩١٤ زيدت المخصصات الحكومية للبعثات التبشيرية في اوروميا من ٣٤٤٠٠ حتى ٤٠ الف روبل في السنة (في الواقع ان مجلس الوزراء رفض طلب الاسقف سيرغي حول أي زيادات من أي نوع في المخصصات).

وصارت البعثة التبشيرية في اوروميا مركزاً رئيسياً للدعاية المؤيدة لروسيا في كردستان كلها سواء الايرانية منها او التركية. وقامت هذه البعثة ببعض النشاطات التحقيقية. فقد اقيمت مدرسة تابعة للبعثة في بناية صغيرة على شكل بانسيون، ضمت ٧٣ تلميذاً ومدرسة للبنات ضمت ٣٤ تلميذة. وعدا ذلك فأن البعثة هذه، فتحت ٦٤ مدرسة قروية من ثلاثة صفوف، درس فيها ١٩٤٥ تلميذاً. الا ان عمل البعثة الرئيسي كان منصّباً على الدعاية للديانة الارثودوكسية بين سكان كل من كردستان الايرانية والتركسية، وبين الاثوريين بالدرجة الاولى. وحققست البعثات التبشيرية الارثودوكسية نجاحات كبيرة بصورة خاصة بين السكان الاثوريين البالغ عددهم ٥٠ الفاً في المناطق التابعة لاوروميا. ففي عام ١٩١١ اعتنق المذهب الارثودوكسي قسم من الاثوريين في سالماس. وفي عام ١٩١٢ اعتنقه قسم منهم في تيرغيفير. وفي عام ١٩١٣ اعتنقه قسم منهم في سولدوز. وفي عام ١٩١٤ حصل مثل ذلك في ميرغيفير وبرادوست. وفي النصف الاول من عام ١٩١٤ تم ايجابياً اقرار المسألة عن افتتاح فرع للبعثة في سالماس. وفي نهاية عام ١٩١٣ كان الاسقف سيرغي قد منح رتبة كاردينال وعين كاردينالاً عن سالماس. وكتب سيرغي في تقرير عن نشاط البعثة خلال عام ١٩١٢ (ان قبول الاجراءات الارثودوكسية من قبل هؤلاء السريانيين يجب

ان يسير متوافقاً وبأستمرار مع توطيد النفوذ السياسي لروسيا في كردستان، وبعكس ذلك فسيكون من غير الممكن ادخال الانظمة الكنسية الارثودوكسية بين المسيحيين المحليين. وكذلك من غير الممكن ترك هؤلاء السريانيين بدون المساعدة اللازمة في وضعهم الصعب بين الاكراد)). وكتب سيرغي معبراً عن الارتياح ((ان السياسة الروسية والتأثير الثقافي يحتل شمالي فارس المعادي لكردستان)) وأشار سيرغي الى ان هذا قد مارس نفوذاً كبيراً على الاثوريين (الأتراك) {الجبليين}.

وفي آيار عام ١٩١٣ توجه مار شمعون بينيامين مرة أخرى برجاء لقبول رعاياه السبعين ألفاً بالدخول في الديانة الارثودوكسية. وكان هذا الطلب منبثاً عن تدهور اوضاع الاثوريين في حكاري الذين حرضت السلطات التركية القبائل الكردية ضدهم، مطلقين الاشاعات بأن روسيا تسلح الاثوريين وتريد اغراءهم بالهجوم على الاكراد. وعدا ذلك فإن مواقف الكنيسة النسطورية كانت على العموم مقطوعة عن نشاط البعثات التبشيرية الغربية. وفي هذه المرة وافقت الحكومة الروسية على قبول رجاء مار شمعون. وبالاتفاق مع غريغوري بطريرك انتيوكي والشرق كله كان قد تقرر ان يوفد سيرغي الى مقر مار شمعون ((ببلدة كوتشانيس)) لأجراء مباحثات محددة. وخصص له نفقة سفر مبلغ خمسة الاف روبل.

ولكن وزارة الخارجية الروسية اظهرت اقصى الحذر كالعادة، بشأن اتخاذ قرار ايجابي بشأن المسألة المتعلقة بطلب الاثوريين الدخول في المذهب الارثودوكسي. وتأجلت من شهر لآخر، ولمختلف الذرائع، سفرة سيرغي الى بلدة كوتشانيس. وانه لجدير بالتنويه تماماً بهذا الشأن، برسالة نيراتوف الى سايلر بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٩١٤ حيث جاء فيها ((بعد الاخذ بنظر الاعتبار كل ما هو مهم بالنسبة لنا من حيث وجهة النظر الكنسية والسياسية في مسألة انتقال النساطرة الى المذهب الارثودوكسي فإن الوزارة- كما كتب نيراتوف الى سينود نائب المدعي العام- تعترف بضرورة العمل بحذر خاص من اجل عدم اثارة شكوك، نحن في غنى عنها من جانب الأتراك، ومن اجل عدم المساس بكرامتهم. وان هذا يعتبر مهماً فوق ذلك،

لأنه في ظل الظروف السياسي الحالي المعقد، يمكن الاطمئنان الى ايصال هذه قضية الصعبة الى نهايتها السعيدة بمساعدة مباحثات ودية مع الحكومة التركية والبطريارك)). ويستدعي نيراتوف فيما بعد الى الذاكرة بأن من الضروري وضع النساطرة في علاقات قانونية وبالارتباط مع سينود ومع بطرياركية انتيوكسي. ((وبالاضافة الى ذلك، فأئما يكون من المناسب ان مارشمعون ورعاياه سيكون لديهم تصور دقيق عن عناية الكنيسة الروسية بهم، وان يدركوا انهم في الواقع سيكونون مرتبطين ارتباطاً واضحاً بالقديس سينود وبصورة اسمية مع بطرياركية انتيوكسي)). وكتب نيراتوف في الختام ان وزارة الخارجية وافقت على رحلة سيرغي الى كوتشائيس بشرط انها يجب ((ان تشتم بطبيعة شخصية واستطلاعية)). واصرَ نيراتوف على حتمية اشتراك ممثل عن بطرياركية انتيوكسي في انتقال الاثوريين الى الارثودوكسية. وقام سابلير بأبلاغ سيرغي بأن المبادر الى مثل هذا النوع من الحذر غير الطبيعي تجاه الاثوريين هو السفير غريس في تركيا.

وكان الصدام الذي نشب بمناسبة ما نشرته مجلة ((برافوسلافنايا اوروميا)) أي اوروميا الارثودوكسية في عددها التاسع عشر، لجزء من رسالة سيرغي دليلاً مثالياً. ففي هذه الرسالة توجد حكاية عن انه في اثناء المقابلة الرسمية التي اقامها نيكولاى الثاني لسيرغي في ٢١ كانون الثاني عام ١٩١٤ تحدث القيصر بأرتياح عن نية الاثوريين بأعتناق الارثودوكسية. فقام القنصل التركي في اوروميا فوراً بأرسال برقية الى سفيره في طهران حول خطط روسيا العدوانية في كردستان التركية، وأشار الى اتخاذ اجراءات عاجلة. وتحركت ايضا البعثات التبشيرية الانكليزية.

وفي وزارة الخارجية الروسية كانوا قلقين جداً من هذه الاحداث التي كانت تبدو غير ذات اهمية في الظاهر. وكتب سazanوف الى نائب المدعي العام سابلير بأنفعال، مشيراً الى انه كان ينبغي على سيرغي ان يتحفظ مقدماً من مثل هذا النوع من التحرك، بل ويجب على العموم مراعاة اقصى الحذر بحيث لا يمكن ان يدع فرصة لظهور أي انطباع عن مغزى سياسي لأنتقال النساطرة الى الارثودوكسية. وفي نهاية المطاف فإن رحلة

سيرغي الى كوتشانيس ودخول الاثوريين الجبلين في الارثودوكسية لم تتحقق رغم ذلك. وفي ٨ تموز عام ١٩١٤، عندما ظهرت الازمة التي نجمت عن عملية قتل في سارايفو، اعطى سابلير امراً الى سيرغي بتأجيل سفرته الى مار شمعون وسرعان ما قربت الحرب التي بدأت، جميع خطط روسيا تجاه الاثوريين الجبلين.

في سنوات ما قبل الحرب تطورت تطوراً ناجحاً العلاقات بين روسيا وبين ذلك القسم من الاثوريين الذي كان موجوداً تحت نفوذ الكاثوليكية الذين يطلق عليهم اسم سيرو خالديتس او سيروياكوفيت. وفي عشية الحرب العالمية الاولى اجري الامير بورس شاخوفسكي الذي شغل انذاك منصب القنصل في دمشق، محادثات مع سيروياكوفيت عبر استقنهم الدمشقي بيتر. ((من اجل اعادة توحيدهم مع الارثودوكسية حيث ان هذا سيعزز- كما ذكر شاخوفسكي- نفوذ روسيا في كردستان الجنوبية عن طريق تأسيس شبكة كاملة من المدارس في المجتمع الفلسطيني بين افراد سيروياكوفيت الموحدين هناك)). وسارت المحادثات سيراً ناجحاً. وبعد ذلك، وعلى تخوم عام ١٩١٤ قدم شاخوفسكي مشروعاً مناسباً الى وزارة الخارجية. وتمت في الوزارة الموافقة على مشروع ضم سيروياكوفيت الى الارثودوكسية. وفي خريف عام ١٩١٤، كان من المفروض ارسال بعثة اليه لهذا الغرض الا ان الحرب حالت دون ذلك.

ان تاريخ العلاقات المتبادلة لروسيا مع الاثوريين الاتراك هامة كل الهمية بالنسبة لتقييم السياسة الروسية في كردستان التركية عشية الحرب العالمية الاولى. ففي هذه العلاقات ينعكس انعكاس الاشياء في قطرة الماء. ليس فقط عدم وجود أي نوع من الخطط العدوانية لدى روسيا في هذه المنطقة بل وخوف الحكومة الروسية ايضاً من ان تجر على نفسها حتى التهمة برغبة التدخل بنشاط في الشؤون الداخلية في منطقة الاناضول الشرقية من تركيا. فأن الحفاظ بأي ثمن مهما كان على التوازن في العلاقات الروسية التركية، وعلى الاخص على ضوء خطر الحرب الزاحف من الغرب، ان في هذا

تتجسد عقيدة السياسة الروسية الشرق اوسطية ومن ضمنها ((الكردية)) في عشية الحرب العالمية الاولى.

وحول ما يتعلق بدور البعثة الارثوذكسية الروسية الى اوروميا لتعزيز النفوذ الروسي بين شعوب شرقي تركيا وغربي ايران، فإن هذا الدور قد ظهر انه دور غير كبير عى العموم. والنجاح الوحيد الذي تحقق وهو دخول ناطرة اوروميا في الارثوذكسية، لم يكن معززاً بسبب ان الحكومة الروسية ((الاسباب غير معروفة)) (كما كتب عن ذلك القنصل الانكليزي براتسلاف في تبريز) لم تقدم الحماية الرسمية للبعثة، وكذلك فإن المبعوثين الروس انفسهم ((استهلكوا طاقاتهم في المشاحنات ماينهم حول الدعاية الدينية)).

والوسيلة الوحيدة التي اعتزمت الحكومة الروسية استخدامها لأجل توطيد نفوذها بين المسيحيين الاتراك، هي وسيلة الضغط الدبلوماسي. ففي نهاية شهر ايار عام ١٩١٣ لفت ((بأشد الاهتمام الجدي)) نظر وزارة الخارجية التركية ((الى ضرورة اتخاذ اجراءات مستعجلة لوقف استهتار الاكراد، الذي بإمكانه ان يثير المسألة الارمنية والكردية بكامل قامتها وهي بإمكانها ان تخلق بلا شك تعقيدات ضخمة بالنسبة لتركيا)). وبعد بضعة ايام وجه غريس، بناءً على ايعاز من سazanوف خطاباً آخر ملتهباً الى وزارة الخارجية والى الصدر الاعظم. الا ان الصدر الاعظم عزا الاضطرابات الى عبدالرزاق، زاعماً ان دعايته هي التي توجب المشاعر القومية لدى الاكراد.

وهكذا فإن الحكومة الروسية التي صارت بلاشك مهتمة بالاكراد، واصلت كالسابق اعطاء الافضية للمسيحيين رعايا الباب العالي، وهبت باستمرار للدفاع عنهم (انطلاقاً من مصلحتها الخاصة بالطبع) ضد الضغوط التي يتعرضون لها من جانب السلطات التركية والاقطاعيين الاكراد.

وكانوا في روسيا ينظرون دائماً، عندما يظهر سؤال حول العلاقة بهذه او تلك من الحركات الكردية، من زاوية انه هل ان هذه الحركة سوف تؤدي قبل كل شيء الى تأزيم العلاقات الكردية الارمنية او الكردية الاثورية.

واكد اندريه مانديلشتام المحامي العالمي البارز الذي عمل بصفة الترجمان الاول في السفارة الروسية بأسطنبول، على ان عملاء القنصليات الروسية سعوا دائماً الى التصهيد، لأقامة علاقات حسنة بين الاكراد والارمن. ولاحظ هو اهتمام روسيا بأستماله الاكراد الى ناحيتها، ونفى نفياً قاطعاً التهم المختلفة التي وجهتها العناصر التي تبطن الكراهية للروس في الغرب، الى السلطات الروسية بزعم انها شجعت العداء الكردي الارمني بهدف تشويه سمعة نظام تركيا الفتاة وتسهيل تدخلها في شؤون تركيا.

ان مثل هذه التخريصات عن سياسة روسيا في كردستان وارمينيا تعود في غالبيتها الى العملاء الالمان في تركيا وايران قبل غيهم، ومن بينهم عملاء شغلوا مناصب دبلوماسية. فأن هؤلاء قد استقروا المعلومات من اوساط الطاشناق المرتبطين بالدول الغربية الكبرى. فمثلاً ان واحداً من الشخصيات الارمنية المرموقة افضى الى فانغينغيام السفير الالمني في اسطنبول بأن روسيا تتابع في الاناضول الشرقية نفس الاهداف التي تابعتها في البلقان: فهي تسعى الى تحريض قوم ضد قوم آخرين، وهي تحرض بالخاص على مذبحة جديدة للارمن. وهذه الرواية القائلة (بأن روسيا تسعى الى ابعاد الاكراد عن تركيا فتدخل في علاقات وثيقة لتحقيق هذا الهدف، مع اقوى الزعماء الاكراد نفوذاً لأحباط جميع المحاولات الرامية للتقريب بين الارمن والاكراد، وتريد دفع الاكراد للقيام بمذبحة جديدة ضد الارمن من اجل إيجاد حجة للتدخل) ان هذه الرواية ذات مضمون موجود في المعلومات التي نقلها فانغينغيام الى المستشار بيتمان غولفيغ. وعلاوة على ذلك فأن ايعاز السفير الالمني يجب ان يكون متضمناً معلومات كافية تسمح بألقاء الضوء بصورة صحيحة على السياسة الروسية في هذه المنطقة، لا ان يضلل حكومته بها. وعندما اشار فانغينغيام بحق الى الحالة المتأزمة في كردستان، والى ان من المحتمل، بحسب اقوال الوزراء الاتراك بالذات، ان تنهار السلطة

تركية هناك، فإنه أكد بدون أي نوع من الادلة على ان روسيا تسعى تحويل كردستان الى مقاطعة روسية عن طريق استغلالها للصراع الحدودي التركي الايراني لتحقيق هذه الاهداف.

ان مخططات روسيا في شرق الاناضول كانت اقل تواضعاً من ذلك كثير. اما سياستها فأنها اكثر حذراً مما يتصورها الدبلوماسي الالماني الذي عث الى برلين، عن رغبة او بدون رغبة، اخباراً مختلفة. ويكفي لدحض ذلك، مراقبة العلاقات المتبادلة لروسيا مع قادة الحركة الكردية في الاشهر الاخيرة نبيل بداية الحرب العالمية.

وكان عبدالرزاق هو الشخصية الرئيسية في الاوساط الكردية اللاجئة في البلدان الاجنبية والمتعصبة لروسيا بالعادة. ففي عام ١٩١٣، وبمناسبة عدم رغبة الحكومة الروسية تقديم المساعدة لتنظيم انتفاضة عامة شاملة في كردستان تركيا، اقترح عبدالرزاق على فورونتسوف داشكوف تحويل كردستان ايران الى قاعدة رئيسية للحركة الكردية المشتركة. وعبر عبدالرزاق بالذات عن الاستعداد للتخلي عن التبعية التركية، والانتقال الى التبعية الايرانية بشرط ان تعينه الحكومة الايرانية بوظيفة تتناسب مع مكانته. ومن جانب معاكس طلب عبدالرزاق وساطة روسيا للمصالحة مع الحكومة التركية، بل انه هدّد حتى بأحتمال لجوئه الى الالماني.

وايد محافظ القفقاس خطط عبدالرزاق الجديدة. فقد كتب في منتصف كانون الاول عام ١٩١٣ الى وزارة الخارجية يقول: ((قد يكون من المفيد لنا كل الفائدة ان ننظم اكراد فارس بالاتجاه الذي يتفق مع رغبتنا، اضافة الى ان مثل هذا التنظيم لاکراد ايران سيكون بأمكانه ان يؤمن بلا ريب في المستقبل التأثير الحاسم على اكراد تركيا... وسينبغي علينا قبول خدمات عبدالرزاق بشروط معينة وهي: الشرط المحتمي الذي لا بد منه هو الدعم المادي الذي هو بسببه في حالة ضيق جداً والذي من المحتمل انه هو الذي يشكل الهدف الرئيسي لرحلته الحالية الى سانت بطرسبورغ)).

الا ان وجهة نظر محافظ القفقاس لم يشاطرها احد الرأي لا في السفارة الروسية باسطنبول ولا في بطرسبورغ. ووقف غيرس وقفة تحامل شديد تجاه

عبدالرزاق، معتبراً ان تأييد خططه لا تبشر روسيا الا بالمصاعب فقط. وابق الى بطرسبورغ مفيداً: ((ينبغي النظر الى نشاطات عبدالرزاق بمنتهى الحذر، فان ظهوره على الحدود التركية هو بصورة عامة، مرفوض كل الرفض لانه لا يوحي الا بشكوك الاتراك، ويدفعهم للبحث عن تقارب مع الاكراد وتلطيف الاجراءات المتخذة ضدهم.

وكانت الفكرة عن عبدالرزاق ليست افضل مما هي عليه في بطرسبورغ. فقد كتب السفير التركي في اسطنبول طرخان باشا منذ بداية عام ١٩١٣. عن ان عبدالرزاق لا يحظى بحماية حكومة روسيا التي لا تعبر شخصيته اية قيمة. ولربما كان السفير التركي قد بالغ بعض الشيء، بيد انهم في وزارة الخارجية نظروا نظرة متشككة بلا ريب الى مخططات عبدالرزاق المغرية واني ادعائه بقيادة الحركة الكردية. وقد عين له قادة السياسة الخارجية الروسية دورا اكثر تواضعاً. وتشير الى ذلك نتائج زيارة عبدالرزاق الى العاصمة الروسية في اذار عام ١٩١٤.

وفي نتيجة عدة محادثات اجراها عبدالرزاق مع كلیم ((فكان قد تقرر. بحسب كلام كلیم نفسه، الاستفادة من خدماته في المستقبل بصفة عميل واسع الاطلاع لنا وداعية لنفوذنا بين اكراد تركيا وايران. واحدى اكبر المهام الرئيسية الملقاة لحد الان على عاتق عبدالرزاق والتي ايدها تأييداً تاماً هي المساعدة على التقرب الممكن بين الاكراد والارمن والاثوريين، هذا التقرب الذي هو لصالح الاكراد انفسهم)). واقام عبدالرزاق علاقات، كما اشار كلیم، مع الاوساط الارمنية في بطرسبورغ ((واقنعهم بتشكيل جمعية للتقارب الارمني الكردي)). ومثل هذه الجمعية بحسب رأي كلیم، كان يجب ان تتأسس في تفليس او في مكان آخر في القفقاس. وواصل كلیم كلامه كاتباً ان ما لخصه عبدالرزاق من برنامج واسع للتحويلات الثقافية والاقتصادية في كردستان، هو صعب تحقيقه. وقد صدرت له تعليمات بالامتناع عن التآمر ضد الحكومة التركية. وان سعي عبدالرزاق لقبول التبعية الايرانية وتسلم منصب اداري سام في كردستان الايرانية بمساعدة من الحكومة الروسية، ان هذا السعي لم يحالفه التوفيق ايضاً. فان الحكومة



لايرانية ما كانت ستمضي لتقبل بهذه الخطوة، بسبب الفرع من تدهور  
تعلقات مع كل من تركيا وروسيا، وكذلك بسبب ان يؤدي ذلك الى عرقلة  
تخطيط الحدود الايرانية التركية. وكان قد تقرر ان يتوجه عبدالرزاق من  
تفليس الى تبريز حيث سيسعى هناك الى التقارب مع شوجي الدولة، محافظ  
أذربيجان، المعروف بميله نحو روسيا. وتم تخصيص راتب شهري لعبدالرزاق  
مقداره ثلاثمائة روبل في الشهر. ((سيتسلمها مهما كان الموقع الذي فيه في  
هذه المرحلة الى ان يستطيع ضمان حالته بصورة من الصور)).

وبهذا فإن الدور الذي أفردته الحكومة الروسية لعبدالرزاق كان  
متواضعاً بما فيه الكفاية ومحدداً من حيث الجوهر بوظائف دعائية، وخاضعاً  
على الأرجح لمهمات سياسية ((ارمنية)) اكثر منها ((كردية)). وكان  
متواضعاً نسبياً للراتب الشهري الذي خصص للزعيم الكردي. وفوق هذا  
كله فإن الحكومة الروسية خشيت من نشاط عبدالرزاق المستقل بين الاكراد  
الاجانب عبر الحدود، ومن رغبته الجارحة في تنظيم وقيادة انتفاضة شاملة  
عامة في كردستان التركية. وبمناسبة وصول عبدالرزاق الى تبريز كتب كلیم  
الى القنصل العام اورلوف بأن عليه أولاً ان لا يقيم علاقات علنية مكشوفة  
مع عبد الرزاق، وثانياً يجب تشجيع عبدالرزاق على ((ضرورة العمل بمنتهى  
الحذر، وان لا يقوم بأي تحرش بالأتراك مطلقاً)).

وعلى العموم فإن موقف روسيا من الحركة الكردية في الامبراطورية  
العثمانية هو اكثر من متحفظ. ويتكون انطباع بأن الحكومة الروسية  
ليست لم تسع الى تجنب أي مشاركة في الانتفاضات الكردية فحسب بل  
وانها فعلت كل ما من شأنه ان يشبط هم الزعماء الاكراد عن التحرك ضد  
الحكومة التركية. ففي اذار عام ١٩١٤ اجري خان ماكو محادثات بشأن  
المسألة الكردية مع سazanوف وزير الخارجية ومع محافظ القفقاس فورونتسوف  
داشكوف. وقال الخان مذكراً سazanوف بمحادثاته في تفليس مع ممثلي قبيلة  
حيدرآلي، ان ((الاكراد والارمن الذين توحدوا الان على ارضية المحقد على  
الأتراك يتمنون الخضوع للتبعية الروسية، وهم مستعدون بمجرد اشارة من  
الروس، للقيام بتمرد ضد الاترك الخائرين في المناطق التي يسيطرون عليها،

ومن ثم فإن اقتطاعها من تركيا سيسهل علي روسيا تنفيذ اهدافها (المرسومة) ) وامتنع الوزير عن اعطاء الوعود قائلا ان المسألة معقدة وجدية الا ان بإمكان السردار اجراء محادثات مع الاكراد في تفليس. وتحدث الخان الى المحافظ المحلي ((عن هدف الخطة العامة للانتفاضة الكردية في تركيا من خلال اتحاد مع الارمن، وطلب راجياً دعم روسيا لهذه الحركة مشيراً الى انه بحكم واقع كونه رئيساً لأكرد فارس فبإمكانه ممارسة تأثير على اكراد تركيا. ولم يعط المحافظ المحلي أي رد ايجابي على هذا، بل رجا فقط ان يعلمه بصورة دائمة عن جميع التقلبات في هذه الحركة، مشيراً الى انه في حالة ما اذا رأى الخان ان يكون مطلعاً على هذه الصلة او تلك لروسيا بالمسألة فإن بإمكانه الاتصال بنائب القنصل الروسي في ماكو)).

وانتفاضة بيتليس لم تجد في البداية صدى ايجابيا لدى الحكومة الروسية. واحد اسباب ذلك هي الفكرة الخاطئة التي كانت قد تكونت في بطرسبورغ بأن الانتفاضة قد انفجرت بسبب خطة الدول الكبرى لتنفيذ الاصلاحات الارمنية. وفي وسط لهيب الانتفاضة وجه سazanوف سؤالاً الى غريس، الا ينبغي ممارسة تأثير متحفظ الطبيعة على الاكراد، عبر عبدالرزاق الموجود آنذاك في روسيا؟ ولفت غريس انتباه الصدر الاعظم الى الحركة الكردية في ولاية بيتليس، وهو يأخذ بنظر الاعتبار احداث العنف ضد الارمن. ووعده سعيد حليم باشا باتخاذ كافة الاجراءات لتلافي التعقيدات. وسرعان ما ابرق غريس الى شيركوف حول عدم السماح بقبول قائد اكراد بيتليس ملا سليم وثلاثة من مؤيديه الذين التجأوا الى مبنى نيابة القنصلية الروسية في التبعية الروسية. وكتب السفير يقول: (...اذا كان لا ينبغي علينا ان نشير الاكراد ضدنا فأنا مع ذلك ليس في وسعنا ان نغض الطرف عن (اللموصية)).

غير ان الحكومة الروسية قد غيرت موقفها بسرعة فائقة من الانتفاضة وتحملت تحت تأثير حقائق لا تقبل الدحض، عن وصمها بصفة الحركة ((اللموصية)). وهبت روسيا للدفاع عن قادة هذه الانتفاضة. ورفض غريس طلب الصدر الاعظم بتسليم ملا سليم وانصاره الثلاثة، معلناً ان

حركة الكردية تتسم بصفة سياسية محضة. غير ان روسيا لم تستغل انتفاضة يتليس لتوطيد مواقعها ونفوذها في شرق الاناضول. روفقت الحكومة الروسية موقفاً مشابهاً لهذا بالنسبة لانتفاضة الشيخ البارزاني في كردستان العراق. ويجب القول ان نائب القنصل تشيركوف في خوي احتج بشدة منذ بداية انتفاضة الشيخ عبدالسلام البارزاني ضد موقف الحيادي لروسيا تجاه الحركة الكردية في تركيا وطالب ((بالحاح بوقف عمليات العسكرية التركية ضد الشيخ البارزاني في راوندوز)). وكتب يقول ((ان تحذيرنا الدائم للاتراك من انتقام الاكراد يمكن ان ينزل اقصى حالات الضرر بنفوذنا في المستقبل على الاثوريين ويدفعهم عنا نحو الحماية الالمانية التي بأستطاعتها ان تظهر اكثراً اهمية من دروس التحفظ. واللحظة الحاضرة هي احسن الاوقات لملاءمة على الاطلاق للأمال الالمانية في كردستان.

وحظي تشيركوف بتضامن جزئي من قبل نائب القنصل في اوروميا، فيدينسكي. فقد اشار معلناً بأن البارزاني طلب بواسطة الشيخ طه حمادة روسيا، لو ظهر انه ليس بأستطاعته مقاومة الاتراك، واضطراً الى الانتقال الى الاراضي الايرانية، واثار بعدم رفض هذا الطلب، ولاحظ ان الخدمات التي نقدمها للبارزاني يمكن استغلالها ((في العمل القادم الذي سنقوم به بين جيرانه النساطرة)).

ولكن الحكومة الروسية لم تحرك ساكناً من اجل دعم انتفاضة اكراد العراق، برغم انها قدمت، كما ذكر من قبل، الحماية الشخصية للشيخ البارزاني. وبعد اسكانه في نخجوان فقد كان ايضاً قد منح مخصصات غير كبيرة (١٥٠ روبل شهرياً)، وسافر الى تفليس، حيث اجري هناك محادثات مع ممثلين عن المحافظ المحلي. وفي نفس الوقت فإن السلطات الروسية مارست نفوذها على الشيخ عبدالسلام البارزاني لغرض عدم اعطائه الفرصة في المستقبل للقيام بتحركات ضد الحكومة التركية. وفي نهاية نيسان عام ١٩١٤ اقترح الشيخ البارزاني، الى جانب طلبه الحماية ان تساعده روسيا على اشعال انتفاضة في راوندوز. ووصل من بطرسبورغ على اثر ذلك رفض

قاطع. وكتب كليم الى نائب القنصل في اوروميا: ((لا ينبغي السماح للبارزاني بالذهاب الى راوندوز، وقل له محذراً بأن أي تحركات منه ضد تركيا ستحرمننا من أي امكانية لتقديم أي حماية له حتى وان تكن غير معلنة)) وبموجب هذا الامر فإن فيدينسكي منع عبدالسلام البارزاني الذي وصل الى اوروميا قادماً اليها من روسيا، وبصرف النظر عن استعداده ((لخدمتنا في منطقة النساطرة))، منعه من السير الى شمدينان.

وبالرغم من ان دور روسيا في الحركة التحررية لاکراد الامبراطورية العثمانية كان محدوداً في عشية الحرب العالمية الاولى بممارسة الحماية فقط في ايران او في روسيا لبعض زعماء الاكراد اللاجئين ، فإن الانتفاضات في كردستان تركيا قد دهورت العلاقات الروسية التركية. واعتبر الباب العالي روسيا محرضة على جميع الحركات الكردية، اما اللاجنون الاكراد الذين عاشوا على الارض الروسية فقد اعتبرهم منظمين سريرين ومحرضين. وكما اشير من قبل فإن الاتراك ادانوا سمكو في احداث بيتليس وعبدالرزاق بصورة خاصة وبرغم ان وزارة الخارجية الروسية انكرت بحزم أي لون من المساهمة لعبدالرزاق وسمكو في انتفاضة بيتليس الا ان محادثات قد جرت مع غيرس في الباب العالي حول هذا الموضوع. واتهم الباب العالي ايضاً وبدون أي نوع من الادلة، القنصل الروسي في بغداد ، اورلوف بمؤامرات معادية لتركيا بين اكراد العراق.

ان هموم الحكومة التركية من التدخل الخيالي الروسي في الحركة الكردية لم تغادرها حتى بعد اخماد الانتفاضة في بيتليس، والعراق. ففي منتصف ايار عام ١٩١٤ ابلغ القائم بالاعمال التركي فخرالدين وزارة الخارجية الروسية ان عبدالرزاق، بالاشتراك مع سعيد بيك الذي كان في روسيا مرات عديدة اعتزما تشكيل ((عصابات)) للهجوم على تركيا. وطلب فخرالدين ابعاد عبدالرزاق عن الحدود. ونفى كليم الاتهامات الموجهة الى عبدالرزاق. (وفي نفس الوقت فإنه امر تشيركوف بأن ينصح عبدالرزاق بعدم القيام بأي اعمال عدوانية ضد تركيا). وبعد مرور بضعة ايام على

ذلك توجه الصدر الاعظم برجاء الى غريس ان يؤثروا على سمكو وعبدالرزاق اللذين يحرضان الاكراد ضد الحكومة التركية.

وكالعادة فأن واحداً من اسباب تعقيد العلاقات الروسية التركية هو نزوح الزعماء الاكراد وكذلك قبائل كاملة من تركيا الى ايران وروسيا، وطلبات الاكراد المتكررة من الحكومة الروسية بقبول حمايتها لهم. وكثيراً ما أدت هذه المواقف الى وضع السلطات الروسية في مواقف محرجة، لأنها تزيد في حدة الموقف الذي هو حاد بدون ذلك، في ملتقى الحدود الروسية التركية الروسية الايرانية. ففي ايار عام ١٩١٤ مثلاً طلب الزعيم الكردي المعروف سيوتو السماح من الحكومة الروسية بالانتقال الى الاراضي الايرانية، وان يكون تحت حماية روسيا. ورأى فيدينسكي نائب القنصل في اوروميا ان تلبية هذا الرجا، ((من وجهة النظر المحلية)) ستكون غير مقبولة بتاتا.

ورأى سazanوف انه من المناسب في حينه ان يوضحوا لتركيا موقف الحكومة الروسية بشأن مثل هذه التصرفات من قبل زعماء الاكراد. فقد اوعز الى غريس يقول: ((بسبب الشكاوى المتكررة للاتراك من الاخلال بالنظام على الحدود الفارسية وبسبب شكوكهم ضد الذين يعيشون في فارس من اصول كردية، وبسبب عدم الرغبة من جهة اخرى في دفع الاكراد عنا، وصعوبة تدبير وضمان ذوي الاصول الكردية في فارس او في القفقاس فقد افترض ان من المفيد لفت انظار الباب العالي الى ان هذا الاخلال بالنظام والمضايقات التي يعاني منها الاكراد في المناطق الملاصقة لفارس تثير هجرة الاكراد التي هي غير مرغوب بها الى اقصى الحدود، ولهذا فإنه ينبغي على الحكومة التركية اتخاذ الاجراءات لازالة الاسباب التي تخلق هذه الظاهرة)).

وبالمناسبة فأن هذه التعليمات تؤكد مرة اخرى على ان الحكومة الروسية، رغم عدم رغبتها في تقديم أي نوع من المساعدة الى الاكراد في نضالهم ضد الهيمنة التركية، وفي تأزيم علاقتها مع الباب العالي بسبب ذلك، فأنها كانت برغم ذلك مهتمة في استمالة القبائل الكردية في تركيا الى جانبها. ولهذا وبرغم احتجاجات الباب العالي، فأن روسيا وضعت تحت حمايتها كالسابق كبار الزعماء الاكراد. فعندما اشيع مثلاً ان الحكومة

الايروانية تنوي ان تسلّم الى الاتراك كلّ من عبدالرزاق والشيخ البارزاني والشيخ طه، فإنّ كليّم كتب الى كورستوفتس المبعوث الى طهران عن ضرورة اقناع الفرس ((بمدى الضرر الكبير بالنسبة لفراس من ابعاد اكراڊ تركيا عنها)). وكتب كليّم انه في حالة حصول خطر التسليم فيجب توصية الاكراڊ بالنزوح فوراً الى القفقاس.

وهكذا فإنّ الحكومة الروسية لم ترغب في الشهور التي سبقت الحرب ان تستخدم نفوذها لتوطيد الحركة التحررية الكردية في كردستان التركية. وان هذا اثر سلبياً على سمعة روسيا بين الاكراڊ، وهو ما حاولت الدول الغربية الكبرى للعب به. وان المساندة التي ابدتها الحكومة الروسية لبعض الزعماء الاكراڊ الموجودين بالدرجة الرئيسية في حالة لجوء بروسيا وإيران لم يكن لها اهمية جوهرية، ناهيك عن ان كثيراً منهم قد فقدوا طبعاً الثقة بالحكومة الروسية.

### الاصلاحات الارمنية والمسألة الكردية

كان يوجد موضوع واحد غير قليل الاهمية في سياسة روسيا الشرق اوسطية الذي يمس اساساً المسألة الكردية، الا وهو الاصلاحات في ارمنيا التركية. واعتبرت الى هذه المسألة مؤلفات واسعة، غير انه ليس هنا مكان للتوقف عندها. ولكن ماهو جدير بالتناول باختصار هو تلك الجوانب فقط منها التي لها صلة بوضع الاكراڊ في هذه المسألة.

ففي مرحلة حروب البلقان بدأت روسيا من جديد تصر على اجراء الاصلاحات في الولايات الارمنية التركية التي وعدت السلطات التركية بها في اتفاقية برلين. واعتمدوا في بطرسبورغ وهم يطرحون المسألة الارمنية على بساط البحث على: اولاً، ان الصعوبات الشديدة في السياسة الداخلية والعسكرية ستجبر الحكومة التركية هذه المرة على تقديم تنازلات جديدة. وثانياً، ان انكلترا وفرنسا سوف لا تلجأ في الوضع الدولي الذي تأزم، الى وضع العراقيل على طريق روسيا في شرق آسيا الصغرى، كما فعلتا ذلك في السابق. وقد تجرّبت هذه الحسابات غير ان ذلك كان جزئياً فقط. فإن الباب العالمي كان فعلاً مضطراً الى اجراء مباحثات مع روسيا بشأن المسألة

لأرمنية. كما ان المانيا ودولة النمسا والمجر اللتين كانتا تتقدمان للدفاع عن سياسة تركيا الشوفينية، رغم انهما حاولتا التخفيف من ضغط حكومة الروسية على الباب العالي حول ما يتعلق بالاصلاحيات في الولايات الارمنية، ما كانتا في حالة تسمح لهما بتقديم المساعدة الفعالة في حليفهما التركي.

وما يتعلق بانكلترا وفرنسا فأنهما على العموم ساندتا المبادرة دبلوماسية الروسية، ولكنهما لم تذهبا بعيداً الى ذلك المستوى، ولا بذلك تنكشاف الذي كانت بطرسبورغ راغبة به.

وما يهمنا بالدرجة الاولى هو ما هي تلك الحدود التي مسّتها المسألة لأرمنية من المسألة الكردية في الدبلوماسية الروسية المتوثبة، وما هي الاهداف التي تتوخاها روسيا (إذا انطلقنا من مصالحها المباشرة في الولايات الكردية الارمنية من تركيا). وان لدينا بهذا الصدد براهين موثوقة ثقة كاملة.

فأنا نقرأ في تقرير يبدو انه بتاريخ قريب من عام ١٩١٢، حول المسألة الارمنية وجهه سazanوف الى مجلس الوزراء مايلي: ((إذا كان الالمان والاتراك بحاجة الى ارمينيا بدون ارمن وإذا كان من الضروري بالنسبة لهما القضاء على الاسفين الارمني، وإذا كانتا تريدان سحق الحاجز الموجود بين مسلمينا وبين الاكراد والاتراك، فإن مهمة روسيا هي اقامة هذا الحاجز مهما كلفها ذلك من ثمن، بين الاتراك والتتار عندنا)). وهكذا فإنه خلال عشرين سنة بعد لوبانوف ووستوفسكي الذي دبر للارمن ايضاً ((ارمينيا بدون ارمن)) فإن السياسة الروسية بشأن المسألة الارمنية قامت بأنعطاف حاد وبدأت تتركس لأرمن تركيا دور الحليف ضد الاتراك والاكراد. ويبدو بوضوح انهم في بطرسبورغ لا يشقون بالكرد ولا يعتمدون على مساندتهم.

وان فورونتسوف داشكوف محافظ القفقاس المحلي وأحد اعضاء مجلس الشيوخ المتنفذين في الامبراطورية الروسية قد تمسك بمثل وجهات النظر هذه تقريبا. وبمناسبة الزيارة المزمعة التي كان سيقوم بها بطريارك الكاثوليك كتب الى القيصر يقول: ينبغي ((توجيه مذكرة شديدة الى الباب العالي

استنادا الى اتفاقية برلين حول ضمان الارمن بالحماية من الاكراد. ولا يجوز بحسب رأيي افلات مبادرة الدفاع عن الارمن من يدنا)). وواصل الكونت هيلاريون ايفانوفيتش (هو المحافظ نفسه ولكن بدون كنية) يقول من الضروري ((في المستقبل تهيئة تعاطف السكان في تلك المناطق، التي من السهولة بمكان في ظل الظروف القائمة ان تجد نفسها سواء شاءت ذلك أم أبت في مجال عملياتنا الحربية)).

وفي نفس الوقت فأن فورونتسوف داشكوف وضع شرطاً اعترض به اعتراضاً قاطعاً على الادعاءات الارمنية في تركيا حيث قال ((...ان الاستيلاء على ما يدعى ارمينيا التركية المأهولة في غالبيتها بأكراد متوحشين ليس بأستطاعته في الوقت الراهن إلا ان يكون مجلبة للضرر علينا، حيث سيخلق لنا هموماً كبيرة في ادارة بلاد مأهولة بسكان الوانهم مبرقشة ومتعادين ما بينهم ومتعصبين)) وهكذا فأن محافظ القفقاس المحلي كان أيضاً ميالاً الى جانب الارمن بوضوح و ضد الاكراد. ان الذي جعل طرح المسألة الارمنية على بساط بحث الحكومة الروسية هو بالدرجة الاولى سبب سياسي متعلق بالسياسة القفقاسية. وفي رسالة تذكارية بعثتها الحكومة الروسية الى الدول الكبرى حول المسألة الارمنية جاء القول عن ((علاقات وثيقة)) ((بين المسألة الارمنية ومهام الادارة الروسية في القفقاس. فأن الحكومة الامبراطورية ليس في وسعها السماح لحالة الفوضى المزمنة والاضطرابات، التي بفضل قرب الحدود التركية لا يمكن إلا ان تنعكس بأكثر الاشكال اذى قاتلاً على مناطق القفقاس المتاخمة للحدود. والاخبار الاخيرة تعزز الانطباع بأن من المنتظر في مستقبل قريب ان يقوم الاكراد بأعمال معيبة مؤلمة)).

وما كان بشأن البرهان ((القفقاسي)) انه عكس الاهتمام الفعلي للحكومة القيصريّة ولم يستخدم فقط بصفة ورقة دبلوماسية رابحة قد اثبتته أيضاً مذكرات س. د. سازانوف التي كتبت بعد مرور سنوات طويلة في اوقات الفراغ في المهجر عندما توقفت الاحداث المذكورة عن ان تكون حيوية في اقصى الحالات، لوزارة الخارجية الروسية السابقة. فهو في تأكيده على ان ((الارمن لم يشكلوا في أي مكان، عدا بعض المدن غاليبية السكان



المحليين)) وأن الشعب الارمني((كان قد أُعطيَ من قِبَل الاتراك الى الملاكين الاقطاعيين الاكراد بصفة رقيق تابع لهم)) انما يشير بصورة خاصة الى خطر انتشار الانتفاضة الارمنية في تركيا الى روسيا. وكتب سazanوف يقول((ان منطقة ماوراء القفقاس، بألوان سكانها المبرقشة، وخصوماتهم السيئة تهيج ارضية خطرة لتمردات محتملة، واضطرابات. وكانت ادارتنا المحلية مشغولة حتى الحدود القصوى بأن لاتتحول المناطق التركية المجاورة لحدودنا الى مسرح لانتفاضات مسلحة. ومن الصعب الاشارة الى ان مثل هذه الانتفاضة كانت ستؤدي تقريبا الى حرب محتمة بين روسيا وتركيا، اي ان تزدي الى تلك العواقب التي كانت الحكومة الروسية ترغب في تلافيها من كل ولابد)) ويقول سazanوف بتخصيص محدد(...وليسست الاهتمامات الانسانية وحدها بمصير السكان المسيحيين التعماء وكيف ستكون الحياة التي يعيشونها، بل والرغبة في حفظ النظام على اقل مستوى من الهدوء في مناطقنا النائية، هو الذي وجه الحكومة الامبراطورية الى ضرورة ان تأخذ بيدها عنان المعاديات المتعلقة بأجراء اصلاحات جذرية في الولايات الارمنية)).

ويسترعي النظر، التفاوت الجوهرى الطفيف في تحليل الوثائق المسهبة. فان الحكومة الروسية توجهت الى اوربا، بعملية الخطر((الكردى)) وبضرورة الدفاع عن الارمن المضطهدين من قبل الاكراد والاتراك، وأما((من اجل الاستهلاك الداخلى)) فان الذي تحرك هو خطر الانتفاضة الارمنية. وبحسب الظن فان هذين الدليلين لعبا بالاساس دوراً وظيفياً، الاول منهما من اجل التأثير على الرأي العام الاوربي. والثاني لأقناع مختلف ألوان وحلقات الحماية الوطنيين بضرورة تنشيط سياسة البلاد سواءً بالنسبة للمسألة الارمنية او لمسألة الشرق الاوسط كلها على العموم. ولجأت القيصرة، قبيل المنازلة المقتربة الحاسمة من اجل تقسيم العالم، الى التسليح بالمسألتين الكردية والارمنية على حد سواء، بهدف الدفاع عن مصالحها الاستعمارية والامبراطورية الخاصة في منطقة ما وراء القفقاس والمناطق المتاخمة لها في تركيا وايران، زد على ذلك انهم اخذوا بنظر الاعتبار في بطرسبورغ وتفليس

ان هذه السياسة تتضمن من جملة ما تتضمن، مهمات دفاعية(اي الدفاع عن القفقاس ضد الحلف التركي الالماني)، ومهمات هجومية(أي توسيع مجالات النفوذ الاستعماري الروسي في تركيا وايران). وفي سنوات ما قبل الحرب اخذت الحكومة الروسية دائماً بنظر الاعتبار امكانية وقوع صراع عسكري مع تركيا، وهي على ضوء هذه النظرة، تعاملت بالدرجة الاولى مع المسألتين الارمنية والكردية، معتبرة اياهما على الارجح مسألة ارمنية كردية واحدة، واعتمدت على الجزء الاول من هذا التقسيم.

وهذا هو مايقوله بهذا الشأن أ.م. زاينتشكوفسكي المؤرخ الواسع الشهرة. فإن المسرح القفقاسي التركي للعمليات الحربية يمتاز، بحسب رأيه، عن المسرح الاوربي على الخصوص بالصفات التالية(٧-ضرورة هذا المسرح بالنسبة للروس سواء من حيث صفته الخاصة(صعوبة الدفاع) ام من حيث طبيعة سكان العمليات الفعالة حتى في حالة وضع مهمات سلبية لهم. ٨- ان التكوين السكاني في ارمينيا وفي ما وراء القفقاس المعادي للحكام القوميين يمكن ان يشكل عنصراً سياسياً كبيراً يدخل في العمليات الحربية)) وهكذا فإن حالة الاقليات القومية الاساسية، في ما وراء القفقاس والمناطق المتاخمة لها تعتبر بحسب رأي أ.م. زاينتشكوفسكي العادل، ذات اهمية عملية من الدرجة الاولى بالنسبة للقيادة الروسية، لاسيما وانه(منذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٤، كما اشار زاينتشكوفسكي اتسمت العلاقات المتبادلة بين روسيا وتركيا اتسمت بطبيعة حادة اكثر فأكثر، وصلت مرات عديدة الى حد الانفجار المكشوف تقريباً. وان مسألة عملية انزال على سواحل البسفور، وهجوم للقوات الروسية على حدود ارمينيا حتى بدون اعلان حرب كانت معلقة بشعرة في كثير من المرات. وما حال دون وقوع صراع المواجهة بين روسيا وتركيا الا التدخل الدبلوماسي فقط، والخوف من استباق الحريق الاوربي)). وآخر جولة من احتدام العلاقات الروسية التركية قبل الحرب، كانت مرتبطة بالذات بالمشكلة الارمنية، عندما كان قد عرض(في كانون الثاني عام ١٩١٤) موضوع التعبئة الفورية لقوات

منطقة القفقاس العسكرية واسطول البحر الاسود ((وعن تحريك القوات  
لأخذ مواضع انطلاق على حدود ولاية ارضروم))

ان تدخل روسيا بالمسألة الارمنية بتركيا ووضع هذه المسألة من قبل  
'دبلوماسية الروسية على المسرح العالمي، ساعدت عليه السياسة القصيرة  
النظر للاوساط الحاكمة التركية العليا التي سعت الى تأجيج الصراعات بين  
الاكرد والارمن لأضعاف الحركة الكردية من ناحية، وخلق العقبات من  
ناحية اخرى بوجه المباحثات حول الاصلاحات الارمنية(ومن ثم لنسفها).  
وقد حققت اعمال التحريض التركية بعض الثمار في بعض الاشكال والمناطق.  
ودعا الى اباداة الارمن بعض الزعماء الاكرد في منطقة بايزيد. ومن اكثرهم  
حماسة ابراهيم زعيم الجلايين. وكتب أكيموفيتش نائب القنصل في بايزيد  
ان الاكرد محجمون عن تنفيذ مجزرة دموية ضد الارمن لأنهم يخشون فقط  
من دخول القوات الروسية. الا ان عدداً كبيراً من الاخبار(من الاسقف  
غيغورك وبعض القناصل الروس وغيرهم) تدل على قيام الاكرد بهجمات  
على الارمن. وكل هذا اعطى روسيا ذرائع مناسبة للضغط على الباب  
العالي بهدف الحصول على تنازلات بشأن المسألة الارمنية.

بيد انه على الضد من سياسة التحريض التي تمارسها السلطات  
التركية خلال هذه المرحلة، فقد تعززت، كما سبقت الاشارة الى ذلك، وصارت  
واضحة بما فيه الكفاية في نفس الوقت، حقائق نزوع الطرفين، سواءً منهما  
الكرد ام الارمني، الى تخفيف العداء المتبادل. وان هذا قد سهل على  
الحكومة الروسية كثيراً اجراء محادثات مع القوميين الارمن في الدرجة  
الاولى، ومن ثم مع القوميين الاكرد بمناسبة الاصلاحات التي بدأت في  
ارمينيا التركية.

وكثير من كبار قادة الحركة التحررية الارمنية البارزين وجهوا دعوات  
الى الزعماء الاكرد لإنشاء جبهة موحدة معادية للاتراك. ووصل من روسيا  
الى كردستان التركية مبعوثون عن المنظمات الارمنية حاولوا استمالة  
الاكرد الى جانب روسيا، وحثهم على التحرك مع الارمن ضد الحكومة  
التركية. واستجاب لهذه الدعوات عدد من القادة الاكرد المتنفذين، ومن

ضمنهم كور حسين باشا الذي كان قد عبّر عن استعداده للدخول في اتحاد كردي أرمني ضد تركيا. وكانت السلطات التركية التي التقطت رسالة لنائب القنصل الروسي في بايزيد الى كور حسين باشا قد صارت في اشد القلق من هذه الاخبار.

والقوميون الارمن اعتمدوا في محاولاتهم توحيد الاكراد مع الارمن. بالدرجة الاولى، على مساعدة روسيا بهذا الشأن. ففي أواسط آب عام ١٩١٣ توجه يا. زافرييف الشخصية الارمنية البارزة الى وزارة الخارجية الروسية بالاقترح التالي: ((هل ستعتبر في المستقبل مقبولة امكانية محاولة استمالة الاكراد التابعين لروسيا للمصالحة مع الارمن في آسيا الصغرى؟)). وكان رجاء زافرييف قد حظي بقبول سazanوف. وقال غريس بهذا الصدد: (نظراً لما يوجد من واقعية في هذا الاقتراح الذي هو حسب رأيي عملي وملائم، فمن دواعي الفخر ان أتوسل اليكم بأن تزودوا الممثلين التابعين لنا في قنصلياتنا بالايعازات المناسبة اذا كنتم لا تجدون من طرفكم ماينبع مواصلة العمل بموجب هذه المخطط بين السكان الاكراد)).

وهذه الحقائق تفضح علناً كذب ما أشاع الممثلون الالمان وبعض الاخرين من الدول الاجنبية في تركيا من افتراءات حول ان الروس هم سبب تأجيج العداوة الكردية الارمنية. وان بعض كبار الاختصاصيين في مشاكل الشرق الاوسط بروسيا عندما اشاروا الى الصلة التي لا تنقطع بين المسألتين الكردية والارمنية، فقد طالبوا بجلها معاً. فمثلاً ان شيركوف كتب اني مينورسكي يقول: ((...ان المسألة الارمنية كانت دائماً مسألة كردية ارمنية، وذلك لأن الارمن عانوا ويعانون من الاكراد بالذات في جو من ضعف السلطة التركية او عدم قدرتها)) (وسواء أكان ذلك مقصوداً أم غير مقصود فهذه مسألة كبيرة ايضاً). وقال شيركوف مواصلاً الاشارة الى اهمية الحل السريع ((للمسألة الكردية)) اى حل مسألة الحكم الذاتي الكردي.

غير ان قادة السياسة الخارجية الروسية كانوا منهمكين بالاصلاحيات الارمنية فقط. ففي اثناء المباحثات مع الباب العالي حول المسألة الارمنية تناولت الدبلوماسية الروسية تصلّحت المسألة الكردية فقط بذلك القدر

الذي كان ينبغي عليه ان يضمن المصالح القومية للارمن، ويحفظ أمن  
الولايات الارمنية. وهكذا فإن الحكومة الروسية قد طالبت بحل الحميدية.  
وعندما اعلن القائم بالاعمال التركي في بطرسبورغ بأن حكومته مستعدة  
تقبل مشروع الاصلاحات في ارمينيا بشرط موافقة روسيا على بعض  
التنازلات، ومن بينها الموافقة على بقاء الحميدية، فإن سazanوف رفض هذا  
الشرط رفضاً قاطعاً.

وفيما بعد وافقت روسيا على بعض التنازلات. وصودقت الموافقة  
الاولية حول الاصلاحات في ارمينيا في اسطنبول يوم ٨ شباط عام ١٩١٤  
من قبل القائم بالاعمال الروسي غولكييفيتش والصدر الاعظم سعيد حليم  
باشا. ونصّت هذه الاتفاقية على عدد من الضمانات في الحقوق للارمن من  
تجاوزات السلطات التركية والاقطاعيين الاكراد في المناطق المختلطة السكان.  
وقد طُبّق مثلاً مبدأ التمثيل النسبي، بحسب الانتساب الديني،  
لاعضاء المجالس العامة في الولايات والمجالس الادارية. واحتوت الاتفاقية  
ايضاً نظاماً جديداً للحميدية. وجاء فيه ((ان افواج الحميدية ستتحول الى  
فرسان احتياط. وستحفظ اسلحتها في مستودعات عسكرية ولا تعطى لهم  
الا في حالة التعبئة فقط، أو عند المناورات. وافرادها سيكونون خاضعين  
للأميرين بتلك الفياق العسكرية في المناطق العسكرية الموجودين فيها. وفي  
اثناء وقت السلام، فإن قادة الافواج والكتائب والفصائل سيتم اختيارهم  
من بين الضباط الذين هم في الجيش العثماني العامل. وسيقوم جنود هذه  
الافواج بأداء الخدمة العسكرية لمدة سنة واحدة. ولأجل الدخول في هذه  
الافواج يجب على الجنود تجهيز انفسهم بالخيول وبما تحتاجه من عدة كاملة  
على حسابهم. وكل شخص يخضع لهذه المتطلبات بإمكانه الانضمام لهذه  
الافواج في المنطقة المذكورة، دون النظر الى اختلاف العرق او الدين. وان هذه  
الافواج عند الاستدعاء في اثناء التعبئة او المناورات ستخضع لنفس  
القواعد الانضباطية التي تطبق على القوات العسكرية النظامية)).  
وبهذا فإن قوات الحميدية ستصبح عملياً منزوعة السلاح حتماً  
ومحرومة من حالة الامتيازات، وخاضعة الى القواعد العسكرية العامة. الا

انه بمناسبة الحرب التي سرعان ما بدأت فان الحكومة التركية لم تشرع في تطبيق مشروع الاصلاحات المذكور اعلاه وذهبت ادراج الرياح جميع محاولات الحكومة القيصرية لأن تضمن عبر الطرق السلمية مصالحها في شرق آسيا الصغرى.

### نضال الدول الغربية الكبرى ضد نفوذ روسيا

ان كردستان التركية وارمينيا وكما سبق ان تأكد ذلك مرات عديدة لم تجذبا اهتمام روسيا وحدها. فان الدول الغربية الكبرى الاخرى وفي طليعتها دولتا المانيا وانكلترا قد عززت في مرحلة ما قبل الحرب، محاولات توطيد مواقعها في هذه المنطقة التي تعرف العواصم الغربية اهميتها بالنسبة لمسرح الشرق الاوسط معرفة جيدة.

والخط المتميز في سياسة جميع الدول الغربية الكبرى في شرق آية الصغرى خلال فترة ما قبل الحرب هو عداؤها الموجه الى روسيا. وقد التقي في هذا العداء لروسيا كل من اصدقائها في الانتانت واعداؤها من الحلف الثلاثي. وينبغي البحث عن سبب مثل هذا الموقف الموحد النادر في ذلك الوقت في خشية الامبرياليين الغربيين من ان تستطيع روسيا بمفردها التمرکز بقوة في الولايات الشرقية من الامبراطورية العثمانية وتمارس ضغطاً من هناك على الدول الكبرى الاخرى.

ولهذا فان انكلترا وفرنسا قد قدمتا، وبالاخص انكلترا، الى الدبلوماسية الروسية تأييداً مائعاً تماماً في مسألة الاصلاحات الارمنية التي تعرض نتيجة لها للاخفاق المشروع التمهيدي ذو الطبيعة الجذرية نسبياً الذي صاغه الترجمان الاول في السفارة الروسية باسطنبول أ. مانديلشتام.

وفي وزارة الخارجية الروسية كانوا مشوشى الفكر من عدم صدق ووفاء الدبلوماسية الانكليزية والفرنسية. وكتب سazanوف بألم حارق بعد سنوات طويلة يقول ((ان اصدقاءنا وحلفاءنا اصلوا متابعة...اهدافهم الخاصة وكانوا مساعدين لا أمل فيهم بالنسبة لنا في اسطنبول. ولهذا فاننا وقفنا في علاقتنا مع الاتراك بعزلة لم يكونوا اقل منا ادراكاً لها)). ولاحظ سazanوف بصورة خاصة ان امكانية تعزيز القوات الروسية على الحدود التركية ((ادى

نى امتعاض الحكومتين الانكليزية والفرنسية))، الامر الذي عرقل على روسيا استخدام هذه ((الوسيلة الاخيرة)) في المحادثات مع الاتراك حول نقضيا الارمنية، الامر الذي حتم نتيجة متواضعة لهذه المحادثات. شخص القائد السابق للسياسة الخارجية الروسية ((...ان الشرق الاوسط كان تلك المنطقة التي حتى بعد دخول روسيا وفرنسا في حلف جمعهما، فأن العلاقات بينهما لم تسمح دائما بالتوصل الى اتفاق كامل لوجهات نظرنا السياسية واهدافنا)).

والدول الغربية، بما فيها حتى الحليفة قاومت سياسة روسيا بشأن المسألة الارمنية والمسائل ((التركية)) الاخرى وليس في المجال الدبلوماسي وحده بل وفي مجال العمل ان جاز القول ذلك. فقد استمرت الدعاية المعادية لروسيا على مستويات واسعة. والفرنسيون مارسوا هذه الدعاية بالاساس عبر البعثات التبشيرية الكاثوليكية. وعمل الالمان بصورة اساسية عبر مثلهم التجاريين والقنصلين. وسعى الانكليز الى استغلال دعايتهم بين الاكراد والاثوريين وكذلك الى استغلال نشاط البعثات التبشيرية الامريكية. وكتب اولفيريف بهذا الصدد ((...ان مصالحنا هنا موجودة في تناقض تام مع مصالح الاوربيين الاخرين، ولا يمكننا الركون الى خدمات مفيدة يقدمها هؤلاء لنا)).

وقد اشاع الدعاة الغربيون في كردستان التركية وارمينيا الابطايل والاخبار الكاذبة عن سياسة روسيا بشأن العديد من المسائل التي ايدت تركيا بها، وعلى الاخص في مكائدهم على الحدود التركية الايرانية وفي كردستان الايرانية. الا ان اكبر الاهتمام الذي اعارته الدعاية الغربية كان كالعادة مكرساً للنشاط الاستخباراتي. فأن الانكليز والالمان والفرنسيين والامريكان جابوا ابعد الزوايا في شرق الاناضول. والضابط الالماني المتقاعد غودبور، وبلاشتراك مع احد النمساويين قام في ربيع عام ١٩١٢ مثلاً بجولة في تلك المناطق النائية جداً التي لم يصل اليها من قبل أي واحد من الاوربيين ابدأ. وقد التقط صوراً فوتوغرافية، ووضع مع مرافقه خرائط

طوبوغرافية. ودرس ((أخبار الطبيعة)) الألمان ضواحي وان. وتحوّلت البعثات التبشيرية الأمريكية في جميع أرجاء البلاد.

وكان بين الدعاة الغربيين في شرق الأناضول عدد من المعروفين علناً بكراهيتهم للروس، الذين اعتبروا أنهم في غير حاجة لتمويه عدائهم لروسيا. ومن ضمن هؤلاء نائب القنصل الفرنسي في وان، زارزيتسكي وصديق الوالي المحلي والعدو اللدود لروسيا عزت باشا (الذي تحدثنا عنه بأنه كان في حينه جاسوساً للسفارة الفرنسية في اسطنبول). وشنّ زارزيتسكي بمساعدة المبشرين الدومونيكان دعاية شديدة ضد روسيا بين أكراد شرقي الأناضول والمناطق الحدودية، سعياً منه لتجميد مشاعرهم أزاء روسيا. واتسعت مؤامراته حتى وصلت إلى حكامي، حيث استطاع هناك تجنيد المتصرف المحلي جودت بيك ليقف إلى جانبه. كما أن مؤامراته وصلت إلى كردستان إيران. واستطاع أن يخلق عدداً من التحركات المعادية قام بها أكراد تركي وإيران ضد روسيا.

وفي شرق الأناضول والعراق كافحت القنصلية البريطانية في ديار بكر والموصل بقوة ضد النفوذ الروسي سعياً منها إلى إثارة المسلمين المحليين والسكان المسيحيين ضد روسيا. وراقب الإنكليز بعيون مفتوحة تماماً الوضع في ديرسيم. وبحسب كلمات شاهد عيان فإن ((من غير المفهوم لماذا يقلق الإنكليز)) من أن يكره الأكراد المحليون الأتراك ويحبوا روسيا. وكثيراً ما عمل الإنكليز في هذا الاتجاه، بعمل مشترك مع المؤسسات الخيرية الأمريكية وبعثاتهم التبشيرية.

والعملاء الإنكليز سعياً منهم لتوطيد نفوذهم بين القبائل الكردية إذاعوا معلومات بين الأكراد بأن المستقبل في الشرق الأوسط لا يعود إلى روسيا بل إلى إنكلترا، وأن إنكلترا تعتبر مؤيدة للإصلاحات التي ستحسن أوضاعهم. وبالنسبة فقد تسنى للإنكليز تثبيت هيبتهم بين قبائل ولاية وان والمناطق المجاورة لها. وظهر الممثلون الإنكليز اهتماماً كبيراً بأنقضاة بيتليس. ففي خلال شهري آذار/نيسان عام ١٩١٤، كان موجوداً في بيتليس نائب القنصل البريطاني سميث في وان. وسعياً منه لتجميع معلومات عن



الحركة الكردية التقى مرات عديدة واجرى محادثات مع زعماء اكراد ييتليس.

وحقق الالمان اكبر النجاحات في مرحلة ما قبل الحرب، بشرق الاناضول، بالنسبة للدول الغربية الامبريالية الكبرى. فالامبرياليون الالمان الذين سيطروا في تركيا خلال فترة قصيرة، على مواقع اقتصادية هامة، اخضعوها الى نفوذهم السياسي مع بداية الحرب العالمية، واستخدموا المسألتين الارمنية والكردية لِمَدِّ توسعهم في الشرق الاوسط، وللنضال ضد الدول المنافسة، وفي المقدمة ضد روسيا. والكراهية المقيتة لدى الالمان في منطقة ما وراء القفقاس، وثانياً هو ان لدى روسيا كانت توجد اكثر واخطر الادعاءات الواقعية المحتملة بالاراضي في شرق تركيا وغرب إيران. وبرغم ان احتلال هذه الاراضي لم يكن داخلاً آنذاك في خطط روسيا الا انهم في برلين ادركوا جيداً، بأن كل شيء قابل للتغيير. ولهذا فإن المانيا التزمت بشأن مسألة الاصلاحات في الولايات الارمنية موقفاً مزيداً لتركيا ومعادياً لروسيا، فصار ان ظهر مشروع مانديلشتام للحياة ناقص الشكل بصورة كبيرة وذلك بفضل تدخل برلين الى حد ما. وبحسب رأي سيمرمان احد كبار موظفي ويلهيلم شتراسا-أي وزارة الخارجية الالمانية، فإن ((الشعب الارمني هو مصدر ضعف تركيا)) ولهذا ينبغي ((وضع الارمن تحت السيطرة التامة لتركيا)).

وسعيّاً من المانيا لنسف مشروع الاصلاحات الارمنية فأنها الدولة الوحيدة من بين الدول ذات الشأن بالموضوع التي حاولت معارضة هذه المسألة بالمسألة الكردية. وفي الحديث الذي اجراه فون ياغوف سكرتير وزارة الخارجية الالمانية مع س. ن. سفيربييف السفير الروسي قال معبراً عن موقف حكومته الرافض لمشروع الاصلاحات الارمنية ومصرحاً بأن الارمن سيتصرفون تصرف المتحدي واثار: ((...ان عليّ الدول الكبرى ان لا تنسى عند دفاعها عن الارمن، مصالح الاكراد ايضاً)).

ولم يتلقف أي احد من الاطراف المبادرة الالمانية، ناهيك عن ان الالمان  
ماكانوا يقولون على ذلك آنذاك. الا ان بالون الاختبار الذي اطلقتته  
الدبلوماسية الالمانية بشأن مصالح الاكراد قد عكس اهتمام المانيا الخاص  
بالاراضي المأهولة من قبل الاكراد والارمن.

وصارت تظهر في المانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر مختلف  
المنظمات ((الاجتماعية)) الداعية الى غرس النفوذ الالمانى في الولايات  
الكردية الارمنية من الامبراطورية العثمانية. وبهذه الصورة اسر  
ليبسيوس في عام ١٨٩٦ ((البعثة الالمانية الشرقية)) التي استهدفت رسمياً  
كما قال سفيربييف ((اغراضاً ادبية ثقافية وانسانية)). وهذه الجمعية قد  
واجهت منذ البداية، كما ذكر السفير الروسي سفيربييف ((عدم الترحيب))  
من جانب الحكومة، الا انها بدأت فيما بعد بالحصول على الدعم المادي  
والارشادات من وليمه شتاسا. واكد سفيربييف: ((بالرغم من ان المانيا  
ليست لديها مصالح سياسية مباشرة في هذه المنطقة من آسيا، الا انها  
نجحت في ان تحقق هناك منافع اقتصادية وهي تعقد الامل بلا شك على  
تطويرها)). واطهاراً لهذا التناقض فإن السفير الروسي ابلغ عن انهم في  
برلين ينظرون بحسد الى كل خطوة تخطوها روسيا في المنطقة الشرقية من  
تركيا.

وتؤكد المواد الموجودة في حوزة الباحث ان اهتمام المانيا بأرمينيا  
التركية وكردستان هو اهتمام سياسي بالدرجة الاولى، بل وبالصاح اهتمام  
استراتيجي سياسي. فأن الالمان ارادوا تحويل هذه المنطقة الى رأس جسر  
للتوسع العسكري موجه في الشمال ((ضد ماوراء القفقاس)) وفي  
الشرق ((ضد ايران)). وفي هذا يكمن سبب سياستهم المعادية للارمن.  
وسعيهم لاستخدام الاكراد ضد الارمن الذين رأى الالمان فيهم عدواً قديماً  
لحليفتهم تركيا، وحليفاً طبيعياً لعدوتهم روسيا. وقد صرح باول روبراخ احد  
كبار اصحاب فكرة ((الزحف نحو الشرق)) في جلسة ((الجمعية الالمانية  
الآسيوية)) بأنه لا يتوجب على المانيا الوقوف بوجه اباداة الاكراد للارمن  
لأن من مصلحتها اقرار السكينة في ارمينيا التي بخسارتها سيتهدد وجود

تركيا. ولتحقيق هذا الهدف الجهنمي كان نشاط الدعاية الالمانية قد وجّه نحو شرق تركيا، هذا النشاط الذي زاد زيادة ملحوظة في سنوات ما قبل الحرب. وكتب احد المراقبين يقول ان الالمان ((جعلوا هدفاً ملحقاً بصورة خاصة لهم، التوغل في شرق تركيا والتوطيد فيه بقوة)). وكان التفوق الهام نلامبريالين الالمان قياساً الى الروس والانكليز وغيرهم قد جاء نتيجة لاعتمادهم على الدعم الكامل والعون سواءً من قبل الحكومة المركزية التركية او من قبل السلطات المحلية. وعدا ذلك فإن الدعاية الالمانية امتازت بالاستفادة من مبادراتها وتماسك حلقاتها ومعرفتها الجيدة للظروف المحلية. وهي قد استخدمت بلباقة ايضاً الخلافات الروسية الانكليزية. وعمل مع الالمان النمساويون الذين حققوا نجاحات تجارية كبيرة في الولايات التركية الشرقية.

وافلح المندوبون الالمان في تركيا بأقامة علاقات مع الكثير من الزعماء الاكراد اصحاب النفوذ. ففي ايار عام ١٩١٣ التقى غولدشتين نائب القنصل الالمانى في الموصل مع حسن بيك ابن بدر خان في الجزيرة. وحاول غولدشتين ان يعرف أي اتفاقيات عقدها الاكراد مع روسيا، وصرح عن رغبة الدول الكبرى في التدخل لصالح الحكم الذاتي الكردي. الا ان حسن بيك التزم الحذر التام مع نائب القنصل الالمانى وتحاشى الرد على اسئلته. وقاد القنصل الالمانى انديرس في ارضروم اكبر الحملات بين الاكراد. فبعد سحق انتفاضة بيتليس قام بجولات في ديرسيم وخاربوت وموش وبيتليس و وان وبايزيد ودرس الحالة بدقة والتقى مع العديد من البكوات الاكراد.

وكما يبدو فإن المدى الواسع لحجم الحركة التحررية الكردية في تركيا قد بدأ يقلق مجدية المانيا التي تحشى تقويض الأمن الداخلي والقدرة الدفاعية لتابعها الشرقي. فبدأ المندوبون الالمان يمارسون ضغطاً شديداً على الباب العالي ليدفعوه الى اتخاذ اجراءات مؤثرة لاقامة النظام في الولايات الشرقية. وبصدد هذه المسألة قدّم السفير الالمانى في اسطنبول مذكرة خاصة. ويعوجب شكوى من انديرس اصيل المتصرف فاتح بيك من منصبه في

متصرفية ايرزنجان. وبسبب القناعة التامة، فإن سبب اقالته كان في عدم قدرته على زرع العدواة بين الارمن والاكرد في ديرسيم، حيث كانوا يعيشون مع بعضهم البعض في وفاق وصداقة تامين. وبصورة عامة فإن أنديرس تمتع في المنطقة التي تحت اشرافه، بالسيادة المطلقة، دون اكتراث بمراعاة ابسط قواعد السلوك والدبلوماسية. فهو قد حضر الاستعراضات المحلية للقوات العسكرية، ووبَّخ علنياً العسكريين والموظفين الاتراك المدنيين، وسافر بمعية عدد كبير من الحراس الاكرد والعسكريين الاتراك وامتحان الدارسين في مدارس البعثات التبشيرية الالمانية وهلمجرا. ومن الواضح ان انديرس والذين من أمثاله تلذذوا مقدماً بأمكانية الاستقرار في مستقبل قريب، في المناطق الشرقية من آسيا الصغرى وكأنها مستعمرة لهم.

وعند تشمين الاحداث العاصفة التي جرت في كردستان التركية خلال اعوام ١٩١٢-١٩١٤ يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية: ان الاكرد لم ينجحوا في احراز حريتهم او ان ينتزعوا من الحكومة التركية حتى ولو تنازلات جزئية. وكانت الاوساط الحاكمة التركية عاجزة عن سحق الحركة التحررية الكردية. والحكومة الروسية لم ترغب في استغلال تلك الامكانيات الفريدة التي هيأتها لها الحركة التحررية الكردية، ولم تستطع كذلك. التوصل الى حل للمسألة الارمنية في تركيا، وذلك الى حد ما بسبب التناقضات بين جميع الدول الكبرى. بيد انه حتى الامبرياليون الغربيون لم يستطيعوا احتلال مواقع مهيمنة، والقضاء على نفوذ روسيا في الاناضول الشرقية. وبهذه الحالة بقيت الاسباب التي جعلت المسألة الكردية في الامبراطورية العثمانية تصبح واحدة من اشد المسائل حدة وأكثرها صعوبة على الحل في الشرق الاوسط.

## الفصل السابع

کردستان الايرانية في عشية الحرب  
العالمية الاولى

ان الاحداث العاصفة التي جرت في كردستان التركية خلال سنوات ما قبل الحرب، تركت اثاراً مباشرة على المناطق الايرانية الغربية المأهولة بالسكان الاكراد. وفي نفس الوقت فأُن الحاله في كردستان الايرانية اتّسمت بخصائصها الذاتية التي خلقتها التدخلات الروسية بالدرجة الاولى حيث ان روسيا احتلت كلاً من اذربيجان الايرانية وجزءاً كبيراً من كردستان بعد ان حولت شمال غربي ايران كله الى ما يشبه المستعمرة، مع القضاء على الثورة الايرانية بواسطة القوات الروسية المسلحة.

### فشل العدوان التركي

في الفصل الخامس كان قد اشير الى ان سياسة التوسع التركية في كردستان الايرانية واجهت صعوبات متزايدة الاتساع في المجالين الداخلي والخارجي، ووجدت نفسها حتى نهاية عام ١٩١١ على حافة الانهيار التام. وعلاوة على ذلك فقد جرت خلال النصف الاول من عام ١٩١٢ في جنوب غربي ايران تلك الاحداث التي استطاعت ان تعطي الاتراك الامل بمخروجهم الحتمي من المناطق الحدودية قبل الموعد بوقت مبكر.

وفي شباط عام ١٩١٢، وبعد ان استجمع سالار الدولة قواه، اشعل انتفاضة لغرض السيطرة على السلطة في البلاد. وانضمت اليه قبائل كرمنشاه، وفي طليعتها قبيلة اردلان الكردية، وفي ٢٢ شباط سيطر سالار على كرمنشاه. وصاحب احتلاله المدينة اعمال عنف واسعة. وبعد اسبوعين سيطرت على سِينَا مفرزة من الشوار الاكراد بقيادة موجياليال الموزيد لسالار. وسرعان ما سيطر سالار على جزء كبير من جنوب غربي ايران، ودعا جميع اكراد البلاد الى الاتحاد معه. واستجاب الى ندائه قبل الجميع قبائل ساوجبلاق.

وحاول الاتراك الاسراع في استغلال هذه الاحداث لاصلاح حالهم في كردستان الايرانية. وعلى الحدود العراقية في منطقة السليمانية بدأت تتحشد القوات العسكرية التركية. وتحت حجة حراسة القنصلية في سينا ادخلت الى هناك مفرزة تركية. وظهرت مفاوز تركية جديدة في مناطق اخرى من كردستان الايرانية، وعلى الاخص في منطقة كرمنشاه-همدان.

بيد ان حسابات الاتراك بشأن سالار واعتقادهم انه سيطر فرحاً بأمكانية اعتماده على مساعدتهم قد كانت خاطئة. فقد امر سالار الاكراد المخلصين له بعدم ترك القوات التركية على الاراضي الايرانية، وتوجه الى الحكومة الروسية برجاء ان تمارس تأثيرها على الحكومة التركية لكي تنهي احتلال القوات التركية لكردستان الايرانية كلها. والمفاجأة الكبيرة لتصرف الامير الايراني مرده انه كان بعيداً عن الثقة بأتباعه الاكراد الذين كانوا يرتابون فيه كثيراً اما بالنسبة الى روسيا فبالعكس اذ انهم كانوا يكتنون لها الود الكامل. وادرك سالار انه لو دعا الاتراك للمساعدة فسيجازف بخسارته أي ثقة من جانب الاكراد ولأوجد لنفسه عدواً جباراً بشخص روسيا. وغيرت تركيا عند ذاك تكتيكها وحاولت ان تستخلص لنفسها الفائدة من انتفاضة سالار بوسائل معاكسة. فقد قامت الحكومة الروسية بالتنديد بشدة بسالار واقترحت على الحكومة الايرانية تقديم المساعدة لها ضده.

بيد انه حتى هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب تدخل روسيا وانكلترا. اذ ان الانتفاضة في كردستان الايرانية اثارت قلقاً شديداً لدى هاتين الدولتين الكبيرتين. وقد كتب سazanوف الى السفير بينكيندورف في لندن يقول ((ان تحركات سالار تشير لدينا قلقاً بالغاً لأنها تهدد بخلق تعقيدات جديدة ضخمة)). وعبر سazanوف عن ارتياحه من ان الاتراك هم الذين قدموا الى سالار الدعم المالي سراً. وشاركت الحكومة البريطانية حكومة روسيا فزعها من الاحداث في كردستان ايران. وقد قيل لبينكيندورف في وزارة الخارجية البريطانية بأن من المفروض ابداء التأييد للحكومة الايرانية ضد سالار.

واتخذت الدبلوماسية الروسية في ايران وتركيا خطوات فورية لأجل الحيلولة دون ممارسة تركيا تدخلا بشأن انتفاضة سالار. وقام بوكليفسكي كوزير المبعوث الى طهران بتحذير وزير الخارجية الايرانية بأن المساعدة التركية كانت ستكون ايران اكثر بكثير وخاصة في ظروف تخطيط الحدود المقبلة، ونصح الحكومة الايرانية بسحق التمرد بقوة أشد، مع تقديمه الوعود بالدعم الكامل من قبل روسيا وانكلترا. وصدرت التعليمات الى السفير في

اسطنبول بأن يستحصل من الباب العالي، بالتعاون مع السفير البريطاني، على تأكيد بعدم ارسال قوات عسكرية تركية الى كردستان الايرانية لمساعدة سالار.

وبعد ان تشجعت الحكومة الايرانية بتأييد روسيا وانكلترا لها، قامت بأرسال قوات عسكرية ضد سالار تحت قيادة فارمانفار، ورئيس الطاشناق يفرم دافيديانيتس. وكانت قوات الامير المتمرد تافهة جداً حيث انها لم تتجاوز الالفين من الاكراد. وبدأت بين القبائل الكردية المؤيدة له (وبالالاخص بين قبيلتي سنجابي وكلهور) تظهر الصراعات الداخلية. اما السكان الحضري فكانوا على العموم ينظرون اليها نظرة عدااء.. وفي ١٩ آيار نجح فارمانفار بدحر المفارز الامامية لسالار (وفي هذه المعركة كان قد قتل يفرم دافيديانيتس) الامر الذي دفع سكان كردستان الايرانية بعد ذلك وبالدرجة الاولى الزعماء الذين ساندوا سالار، من سقز وسولدوز وسالماس، الى اعلان خضوعهم للحكومة. وفي ٢٩ آيار انزل فارمانفار هزيمة كاملة قرب كرمنشاه بقوات سالار وماجيليالي الاساسية. وسقطت كرمنشاه بيد قوات الحكومة وهرب سالار.

وفي السنة التالية بعد ان لعق سالار جراح الهزيمة وجمع من حوله الانصار استأنف النضال ضد القوات الحكومية، الامر الذي جرى بنجاحات متقلبة، حتى انه في احد الاوقات تسنى له الدخول الى كرمنشاه، غير ان سالار لم يحظ بأي دعم من قبل العشائر الكبيرة في محافظة كرمنشاه الامر الذي غير مجرى النضال. وفي نهاية المطاف تبعثرت قواته على يد القوات الحكومية. واتجه سالار المطارد من قبل خصومه، الى الشمال ووصل الى غيلان ومازندران، حيث حاول هناك ان يواصل الصراع، الا انه تعرض الى فشل ساحق فهرب الى الحدود التركية في لاهيجان، حيث تشتت هناك قوام قواته المؤلفة من ٢٠٠ كردي تشتتت نهائياً. ونجح سالار نفسه في الهرب الى كرمنشاه، حيث اقتنع تماماً بعدم جدوى جميع افعاله التمردية، لاجناً الى حماية القنصلية الروسية. ودلت هزيمة انتفاضة سالار الدولة على تنحي



الجماهير الاساسية من السكان الاكراد في ايران عن تركيا، وعجلت في هزيمة العدوان التركي على كردستان الايرانية.

الا ان الاتراك لم يرغبوا في ان يأخذوا بعين الاعتبار ميول الجماهير الاساسية في غرب ايران، فلم يسارعوا الى النزوح عن المناطق المحتلة. ومنذ الشهور الاولى من عام ١٩١٢ بدأت السلطات التركية في المناطق المحتلة من ايران اجراء عملية احصاء للرجال من السكان، بالإضافة الى البيوت وقطعان الماشية. ومثلما استهدف هذا الاجراء اغراضاً مالية فإنه توخى اهدافاً سياسية بالدرجة الاولى. وهي: توطيد سلطة الادارة التركية على السكان المحليين، وفي مقدمة ذلك على الاكراد الرحل للتظاهر امامهم وامام العالم كله بنوايا تركيا للاقامة طويلاً في كردستان الايرانية. وعدا ذلك فإن الاتراك افترضوا بأن الاحصاء السكاني سيسهل عليهم تنفيذ احلامهم القديمة باستمالة اكراد ايران للانخراط في القوات العسكرية التركية النظامية، او بأسوأ الاحوال، في ان تشكل منهم فصائل غير نظامية على غرار الحميدية. ووعد الاتراك خانات الاكراد بمبالغ كبيرة لقاء اداء الخدمة العسكرية تصل الى ١٥٠-٢٠٠ ليرة شهرياً لكل واحد منهم، و ٤ ليرات للنفر الكردي. وفي سبيل توفير الاموال الضرورية لهذا الغرض فرضت السلطات التركية ضرائب نقدية وعينية على الحضر من السكان، رغم انه كان قد اعلن من قبل عن اعفائهم من جميع انواع الاتاوات لمدة سبع سنين (وكانت هذه الاموال تجبى تحت ذريعة شق الطرق وبناء الجسور).

واثارت تصرفات المحتلين الاتراك امتعاضاً عاماً لدى السكان سواء أكانوا حضراً (وبالدرجة الاولى بسبب تطبيق نظام الضرائب المهرقة الجديدة) أم رحلاً (نتيجة لتعسف السلطات التركية المدنية والعسكرية). ففي منطقة بيسفا انتفضت ضد الاتراك قبائل بيران ومنغور ومامش بقيادة بايزيد اغا ومحمد ناجي وحمزة سليمان، وكذلك المسيحيون المحليون. وطردت ثلثة من ثلاثة آلاف ثائر الاتراك من بيسفا. ووجهت القيادة التركية حملة تأديبية الى هناك. وفي بداية صيف عام ١٩١٢، اندلعت اضطرابات بمنطقة سولدوز

واوشو ولاهيجان. وكان في نيّة الاكراد استخدام القوة المسلحة، إلا أنه وصلت من اسطنبول أوامر بوقف التعداد السكاني فوراً.

وحفز فشل الاجراءات الادارية المجردة التوسيعيين الاتراك على اعارة اهتمام اكبر لأساليب ((الستراتيجية الاجتماعية)) التي كان المقصود من وراء استخدامها تسهيل سياسة ابتلاع الاراضي الايرانية المحتلة. ولغرض اقامة مراكز اسناد وسط اعيان الاقطاعيين المحليين، سواءً منهم الرحل أو الحضر، وكذلك لغرض استمالة جماهير الفلاحين والرحل البسطاء في المناطق المحتلة كان قد جرى تطبيق الاجراءات التالية:

١- اعادة تقسيم جزني لأملاك الاراضي، حيث كانت الاراضي العائدة الى المؤيدين للحكومة الايرانية قد حجزت لفائدة المتعصبين لتركيا.

٢- لغرض نفس سلطة ونفوذ بعض زعماء القبائل الذين فضلوا ايران الضعيفة على تركيا القوية، فقد جرى تعيين شخصيات ملائمة للاتراك على رأس قبائلهم.

٣- في بعض المناطق أعتق الفلاحون الارقاء المستقرون، أي المتوطنون، دون النظر الى المعتقد الديني او القومية. ففي سولدوز، على سبيل المثال، استبدل قوميسار الحدود عمل السخرة وعين واجبات محددة بدقة، الامر الذي خفف جزئياً الوضع بالنسبة للفلاحين.

من الطبيعي ان بعض الاجراءات المعادية للاقطاع والرق في المقاطعات الحدودية الايرانية لا تعني ابدأ انها مساع تقدمية للمعتدين الاتراك. فأنها قد اجريت في حدود ضيقة جداً وليس في كل مكان وليست بصورة كاملة. فأن قسماً منها اتسم بطبيعة تظاهرة، والقسم الرئيسي منها كان المقصود منه اثاره اصداء تعاطف نحو تركيا بين جماهير الشعب في تلك المناطق من ايران التي كانت هدفاً للمخطط العدواني التي توختها المؤسسة العسكرية التركية. فالاتراك خططوا بهذه الصورة لأضعاف المؤخرة الايرانية وانزال الذعر في قلوب اولئك الاقطاعيين الايرانيين الذين كانوا لاسباب عديدة مختلفة، يقفون الى جانب سلطة الشاه، وبالتالي الى جانب روسيا. وهذا هو الوصف الذي صاغه العقيد اندريفسكي لطبيعة الوضع في ماكو: ((يسعى

المبعوثون الاتراك الى ان ينسفوا بين الاكراد ليس هيبتنا فحسب بل والثقة بخان ماكو بالذات)). وقال اندرييفسكي ان هذه الدعاية ذات دوافع اقتصادية واذاف: ((وهي العائدية الكاملة للارض الى الخانات، والاتاوات الضخمة التي تجبى لصالح الخان. وبهذه الصورة فإن الاتراك يعارضون ابتعاد الخانات عنهم بالاتاوات المحددة بصرامة)).

ان السياسة الزراعية للسلطات التركية قد خففت قليلاً كما يبدو، من حالة الفلاحين المستقرين المسلمين في المناطق الحدودية. غير ان السكان الاساسيين الذين يشكل الاكراد الرحل غالبيتهم، رأوا في الاتراك كما في السابق، دخلاء طفيليين يسعون الى الغاء حق القبائل المفرق في القدم، بحالة شبه الاستقلال. واشتدت بحدة مشاعر العداء للأتراك لدى السكان المسيحيين الذين ذاقوا الامرين من جور المحتلين واضطهادهم ففي اذار عام ١٩١٢ رفع المسيحيون في اوروميا التماساً الى نيكولاى الثاني، والى الدوما، أي البرلمان الروسي، والى البرلمانات في انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية رجوا فيه ابقاء القوات الروسية، اما الخانات والملاكون فقد تشفعوا امام القنصل الروسي ملتجئين قبولهم تحت الحماية الروسية تخلصاً من ممارسات الاتراك. وعلى العموم فإن السكان الرحل وبالأخص الحضر والاعيان مالوا في غالبيتهم بالرغم من كل شيء نحو ايران التي تقوم حكومتها ابدأ بمحاولة لتخفيف ظلم الاقطاع. ولهذا فإن المحتلين الاتراك كانوا مضطرين للبحث عن طرائق اخرى تحفظ لهم مواقعهم في كردستان الايرانية. وتراوحت هذه الطرائق بين المؤامرات والاستفزازات والدعاية الاسلامية المتطرفة، وبين اضطراهم اخيراً للاستعانة بالقوة العسكرية الغاشمة.

ووضع الاكراد نصب أعينهم مهمة التثبيت بالاراضي المنتزعة من ايران مهما كلفهم ذلك من ثمن، وتوسيع منطقة الاحتلال قدر الامكان بعيداً نحو الشرق. وبالرغم من الصعوبات المتصاعدة في السياستين الخارجية والداخلية، فإن حكومة تركيا الفتاة التي تحظى بتشجيع المانيا واصلت السعي بالحاح لاقامة رأس جسر معاد للروس في شمال غربي ايران. وكما

المبعوثون الاتراك الى ان ينسفوا بين الاكراد ليس هيبتنا فحسب بل والثقة بخان ماکو بالذات)). وقال اندرييفسكي ان هذه الدعاية ذات دوافع اقتصادية واذاف: ((وهي العاندية الكاملة للارض الى الخانات، والاتاوات الضخمة التي تجبى لصالح الخان. وبهذه الصورة فأن الاتراك يعارضون ابتعاد الخانات عنهم بالاتاوات المحددة بصرامة)).

ان السياسة الزراعية للسلطات التركية قد خففت قليلاً كما يبدو، من حالة الفلاحين المستقرين المسلمين في المناطق الحدودية. غير ان السكان الاساسيين الذين يشكل الاكراد الرحل غالبيتهم، رأوا في الاتراك كما في السابق، دخلاء طفيليين يسعون الى الغاء حق القبائل المغرق في القدم، بحالة شبه الاستقلال. واشتدت بحدة مشاعر العداء للأتراك لدى السكان المسيحيين الذين ذاقوا الامر من جور المحتلين واضطهادهم ففي اذار عام ١٩١٢ رفع المسيحيون في اوروميا التماساً الى نيكولاى الثاني، والى الدوما، أي البرلمان الروسي، والى البرلمان في انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية رجوا فيه ابقاء القوات الروسية، اما الخانات والملاكون فقد تشفعوا امام القنصل الروسي ملتمسين قبولهم تحت الحماية الروسية تخلصاً من ممارسات الاتراك. وعلى العموم فأن السكان الرحل وبالأخص الحضر والاعيان مالوا في غالبيتهم بالرغم من كل شيء نحو ايران التي لم تقم حكومتها ابدأ بمحاولة لتخفيف ظلم الاقطاع. ولهذا فأن المحتلين الاتراك كانوا مضطرين للبحث عن طرائق اخرى تحفظ لهم مواقعهم في كردستان الايرانية. وتراوحت هذه الطرائق بين المؤامرات والاستفزازات والدعاية الاسلامية المتطرفة، وبين اضطراهم اخيراً للاستعانة بالقوة العسكرية الغاشمة.

ووضع الاكراد نصب أعينهم مهمة التشبث بالاراضي المنتزعة من ايران مهما كلفهم ذلك من ثمن، وتوسيع منطقة الاحتلال قدر الامكان بعيداً نحو الشرق. وبالرغم من الصعوبات المتصاعدة في السياستين الخارجية والداخلية، فأن حكومة تركيا الفتاة التي تحظى بتشجيع المانيا واصلت السعي بالحاح لاقامة رأس جسر معاد للمروس في شمال غربي ايران. وكما

كتبت ((نوفيا فرميا)) أي الازمنة الحديثة، فإن ((احتلال تركيا لمنطقة  
أوروميا التي هي ارض إيرانية لا تحتاجها تركيا قطعاً، كانوا قد فكروا به  
لغرض واحد فقط هو: تنفيذ مبادي، الخطة التحضيرية للحملة الروسية  
التركية)).

الآن الظروف أجبرت الحكومة التركية على العمل بحذر وتحاشي  
عمليات عدوانية مكشوفة باستطاعتها ان تستدعي رداً عليها من قبل  
روسيا أو انكلترا. وفي منتصف آذار عام ١٩١٢ ابلغ السفير التركي في  
بترسبورغ سazanوف قرار الحكومة التركية ((بعدم ارسال المزيد من القوات  
العسكرية الى الاراضي الفارسية المحتلة من قبل الاتراك في المنطقة  
الحدودية، وبعدم اشغال أي نقاط أخرى في هذه المنطقة)). إلا ان سazanوف  
رجا، معبراً للسفير عن ارتياحه لهذا الاعلان، ان ينقل الى اسطنبول الرغبة  
في ان تكون الحكومة التركية قد بدأت بتنفيذ ((هذه الخطة عملياً)).

ان مذهب الارتياح لدى وزير الخارجية الروسية له اسس تبرره. ففي  
آذار/ نيسان عام ١٩١٢ قام قوميسار الحدود التركي جابر باشا بتنفيذ  
جولة في المناطق ((موضوع النزاع)) بزعم ان هدفها تهدئة الاكراد، ووقف  
كثير من المصادمات. إلا انه كانت أمام جابر باشا مهمة توطيد مواقع  
القوات التركية في المناطق الحدودية، وتحريض الاكراد ضد روسيا. ونظمت  
القيادة الكردية عملية توزيع السلاح والعتاد على الاكراد، وقيمت في  
مناطق عديدة مستودعات عسكرية، وتسلم الزعماء الاكراد توجيهات  
تفصيلية حول اساليب ممارسة حرب الانصار التخريبية. وحظي اقرب المقربين  
من بينهم بالنياشين التركية. ووقعت بيد غولوبينوف، على سبيل المثال،  
الرسالة التالية من الجنرال فاضل باشا الى البيك الكردي حمزة آغا: ((انا  
الآن مشغول بتشكيل قطعة عسكرية من مئة الف من العرب والاكراد  
الذين أرى ان يكون من بينهم ألفان من افراد قبائل مامش ومانغور  
وبيران. واحذرکم بأن تكونوا כלکم على اهبة الاستعداد، في يوم وصولي  
اليکم، للدفاع عن الاسلام)).

ونتيجة لذلك فقد نجح الاتراك في بعض المناطق بأثارة اعمال عنائية للاكراد ضد روسيا. وألقى جابر باشا كامل الاتهام عن هذه المصادمت على عاتق سمكو، رغبة منه في تشويه سمعته بنظر الروس. ولم يكن من النادر ان ينظم الاتراك مصادمات لأغراض استفزازية، هدفها ان تكرر العمليات الانتقامية الجوابية للقوات الروسية موجهة من ناحية ضد الزعماء المعادين لتركيا، ولتحفيز الاكراد من ناحية اخرى للتوجه دائم بطلب الدفاع عنهم من تركيا. وقد كان متصرف حكاري جودت ييس معروفا بصورة خاصة، بأعماله الاستفزازية المعادية للروس بين اكراد ايران. وعدا ذلك فإن الاتراك، عندما كانوا يقومون الاكراد وكانهم السبب الوحيد للفوضى، انما كانوا يريدون عن هذا الطريق تمويه دورهم القبيح في هذه القضية. فمثلا ان جابر باشا اعترف بأن ((العقبة الرئيسية لاقامة علاقات صادقة مع روسيا هي قرصنة الاكراد)) وان ((بعضاً من موظفين يقدمون الحماية للاكراد الذين يخططون لاعمال السلب)).

وشنت الدعاية التركية حملة فعالة بين اكراد ماكو، المنطقة التي هي ذات اكبر اهمية استراتيجية في شمال غربي ايران. اذ ان المبعوثين الاتراك سعوا، مستخدمين دعاية التطرف الاسلامي بصورة واسعة، الى اثارة عدم اكراد ماكو ضد روسيا، وتحريضهم ضد القوات العسكرية الروسية. وفي بعض المناطق حقق المحرضون نجاحاً وخاصة بين قبائل جلاي وميليان.

وهدف هجمات المحرضين الاتراك لم يكن جميع الروس على العموم فحسب بل وسردار ماكو بالذات مرتضى قلي خان. وتمثل هدف الاتراك في ان يشيروا ضد السردار الاكراد سكان الخانية، واجباره عن هذا الطريق الى التقارب مع تركيا. ولجأ الاتراك من اجل تشويه سمعة السردار، ليس فقط الى اعتباره عميلاً مأجوراً لروسيا بل والى استخدام الديماغوغية الاجتماعية سعياً لأن يلعبوا ورقة امتعاض السكان من السراق المبتزير لحساب طغمة الخان، مع اعطاء الوعود بأن عبأ الضرائب الثقيلة سيرفع عن كاهل الفلاحين حين وصولهم - أي الاتراك -. وحاول الاتراك بمثل هذه الاساليب استغلال الاستياء المتنامي لسكان كردستان ايران من سمكو

حاكم كوتور الذي ((اشتهر)) بالتعسف والنهب وسفك الدماء. وبحسب كلمات واحد من سكان كوتور فأن سمكو ((لم يبق له القليل حتى يصير قيصراً)).

غير انه برغم كل مايمكن من ألعيب المحتلين الاتراك، فأنهم لم يفلحوا في استمالة جماهير السكان الاساسية الى جانبهم في المناطق الحدودية، ومن بينهم الاكراد. وبحسب قول تشيركوف ((فأن اكراد المناطق الحدودية مقتنعون بأن الثقة بأيران التي تحميها روسيا هي بلا شك افضل لهم من رقابة تركيا التي جلبت الحديد من الضرائب واعمال النهب وحرمت الملاكين البكوات الاكراد من استقلاليتهم وحررتهم في التصرف)). وكذلك فأن غولوبينوف اكد بأن الاكراد مفتاضون من الاحصاء السكاني ومن جميع انواع الضغوط عليهم، من جانب المحتلين الاتراك، ويزدادون ميولا أكثر فاكثر نحو جانب الروس، اذ يشاهدون فيهم حماة لهم من الاتراك. وكتب يقول ((لو ان الاتراك استطاعوا اخضاع الرجل ذوي الشكيمة القوية لارادتهم لتكلموا معنا بلغة اخرى غير هذه تماماً ولأعدوا لنا في كردستان طرابلس ثانية)) والامل الوحيد للاتراك الآن كما اكد غولوبينوف هو ((التعصب الحربي لدى القبائل الرحل)).

وعند ذاك لجأ المغامرون من تركيا الفتاة الى الوسيلة الاخيرة وهي العنف اعتماداً منهم على اخافة الاكراد واجبارهم على خدمة المصالح التركية. وتجهزت عدة حملات تأديبية بصورة دورية ضد بعض القبائل. ومنذ خريف عام ١٩١١ حذر غولوبينوف بأن ((الاتراك يستعدون لارهاب اكراد ايران وبالاخص اكراد ماكو ومن ثم يقومون بفرض هيبة تركيا عليهم)). وبرغم ان العسكرية التركية لم تجازف بتنفيذ هذه الخطة على مستويات واسعة، فأنها لم تتخل عن النية في ان تعيد الاكراد بقوة السلاح احياناً الى ((العقل)).

وهكذا نفذ الاتراك في ٢٠ ايار عام ١٩١٢ هجوماً على قريتين كرديتين في خانية كوتور. ولم يجبر الاتراك على التراجع الا التحرك السريع الحازم لسمكو الذي سارع الى تقديم المساعدة. وبحسب كلام غريس فقد ظهر

ان ((الحملة التأديبية هي الهدف الرئيسي للاتراك ضد الزعيم الكردي الصامد الذي له حسابات شخصية مع الاتراك)). وقدمت الحكومة الروسية احتجاجاً ضد تركيا بسبب هجوم الاتراك على اراض ايرانية ليست موضع نزاع، من خلال هجومهم على كوتور، وخرقهم لاتفاقية برلين. وفي منتصف حزيران عام ١٩١٢ نفذ الاتراك حملة تأديبية ضد زعماء قبيلة الشكاك وهم اسماعيل اغا كيرير وعمرخان وتيمير جانغو. وهرع لمساعدة الاتراك زعيما قبيلة بيكزادة، كوردو بيك ويرو بيك. وفي حالة نجاح الاتراك حسب قول غولوبينوف فأن ((سمعتها بين الاكراد سترتفع كثيراً على حساب الاضرار بنفوذنا. وفي حالة فشلهم ينبغي انتظار وقوع انتفاضة معادية للاتراك في جميع كردستان سواء الايرانية منها او التركية)). ولم يحقق الاتراك نجاحاً خاصاً وسبب ذلك بالدرجة الاولى يعود الى عدم رغبة ابناء قبيلة بيكزادة ابداء مساعدة فعلية لهم، وكذلك فأن الانتفاضة التي توقع غولوبينوف حدوثها ضد الاتراك لم تقع اصلاً. وفي بداية شهر آب من نفس ذلك العام ارسل الاتراك حملة تأديبية عسكرية الى وان وارضروم ضد اكراد سالماس برغم ان هؤلاء الاكراد كانوا يتصرفون تصرفاً مسالماً ولم يشنوا هجمات على الاتراك. وفي نهاية شهر آب وصلت مفرزة تأديبية تركية الى ديزا في رواندوز لانزال العقاب بالعصاة الاكراد. وجرى اعتقال عدد من الزعماء الاكراد المتنفذين من قبيلة هركي. وفي نفس الوقت بدأ الدعاة الاتراك بأستدراج عدد من زعماء قبيلة بيكزادة وبقوة، متهمين اياهم بنزعة موالاتة الروس. وقام الاتراك بتوجيه حملات تأديبية ضد اكراد ايران في خريف عام ١٩١٢. غير ان الاستخدام الواسع لما يسمى ((اجراءات التجزئة)) لم تقلل المتاعب التي واجهها المحتلون في المناطق الحدودية من كردستان الايرانية. فبعد اشتعال حرب البلقان الاولى فوراً صار من المستحيل على الحكومة التركية التي افتقرت الى القوة والامكانية السيطرة على الاستياء الواسع لسكان المناطق المحتلة وعلى النشاط الروسي المعادي وكذلك الانكليزي. ففي ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٢ ابلغ تور خان باشا السفير التركي في



غرسبورغ سazanوف قرار الحكومة التركية بسحب قواتها من داخل المناطق متنازع عليها حتى خط الحدود الذي كان قائماً في عام ١٩٠٥. وتضمنت مذكرة التركية الرجاء من روسيا ان تضمن الدفاع والأمن عن اصحاب مذهب السني وعبرت عن الأمل بأن روسيا ((سوف لا تتخذ أي اجراءات)) شأن الاراضي المتنازع عليها. وهكذا فإن العدوان التركي على كردستان لائيرانية قد فشل فشلاً تاماً.

وبحلول منتصف شهر تشرين الثاني عام ١٩١٢ خرجت القوات التركية من المناطق الحدودية المتنازع عليها. واطهر كافة الزعماء الاكراد استعدادهم للامتثال الى تعليمات المحافظ الايراني ونائب القنصل الروسي في اوروميا، واعلن العفو العام عن السكان ((بشرط هو حسب قول غولوبينوف)) الاعتراف بسيادة الحماية الروسية على الحكومة الفارسية، وبحقوق الملاكين الفرس)). وحاول الاتراك، قبل خروجهم وبكل الطرق، اشارة الاكراد ضد روسيا، بأطلاقهم الشائعات بأن الروس ينهبون ذريهم الاكراد الرحل. وقد يكون ان لاقت مثل هذه الاشاعات التصديق في بعض المناطق الا ان السكان على العموم قابلوا القوات الروسية بالترحيب. وودع سكان المناطق الغربية من ايران المحتلين الاتراك بعكس ذلك تماماً. فهؤلاء السكان امتنعوا على سبيل المثال، عن تقديم حيوانات النقل لهم. فكان ان وجدت القيادة التركية نفسها مضطرة حتى الى مناشدة السلطات الايرانية راجية ان تعطي جنوداً ((سارباز)) لمرافقة القوات العسكرية التركية المنسحبة خشية من هجوم يشنه الاكراد في الجبال على الاتراك. واضطرت الاوساط الحاكمة التركية الى تأجيل تنفيذ مخططاتها حول توحيد كردستان كلها في اطار الامبراطورية العثمانية.

### العمليات التخريبية الالمانية التركية

الا ان العناصر المغامرة المتطرفة التركية في الحكومة التركية وهيئة الجنرالات الذين وصلوا مجدداً الى سدة السلطة بعد انقلاب كانون الثاني عام ١٩١٣ انتظرت انتهاء حرب البلقان، وحصول بعض الاستقرار في الوضع الداخلي للبلاد لكي تعود من جديد الى مخططاتها العدوانية. وما ان حل

شهر شباط عام ١٩١٣ حتى طارت اشاعات حول نيّة الاتراك البدء من جديد في الخريف بأشعال فتنة على الحدود. وفي بعض المناطق (مثل لاهيجان وسردشت وغيرهما)، أفاد الدعاة الاتراك عن عودة عاجلة للقوات التركية. وأزاء ذلك قام سazanوف، بتكليف غريس ان يقدم تقريراً الى الاتراك ((بصيغة حذرة)).

وبدأت السلطات الحدودية التركية في رواندوز والسليمانية بنشر اشاعات بأن المناطق الشرقية الممتدة حتى همدان ستنضم قريباً الى تركيا، وان القوات التركية قد احتشدت هنا. وقام القنصل التركي في ساوجبلاق بأظهار حمية أشد، معلناً لسكان آذربيجان الايرانية وكردستان بأن جميع هذه المناطق ستدخل تحت السلطة التركية، وبعث برسائل الى جميع الشخصيات ذات النفوذ مقترحاً فيها اظهار مشاعر ولائهم المخلص للسلطان. وأشارت هذه الاعمال الاستفزازية قلقاً في ايران. ولم تجد هذه الاعمال صدى مؤيداً لها الا من جانب قسم ضئيل من السكان المتأثرين بالدعاية الاسلامية المتطرفة. وفي طهران اعتبروا نزوة القنصل التركي بمثابة بالون اختبار لاستكشاف الرأي العام في البلاد، ودليل على السياسة العدوانية الخارجية التركية تجاه ايران وما وراء القفقاس. واعلنت الحكومة الايرانية احتجاجاً قدمته الى الباب العالي. وكان السفير التركي أمين بيك في طهران، المؤيد بحماسة لسياسة احتلال الاراضي قد أعلن أنّه ((شخص غير مرغوب فيه)). واحتجّت ايضاً السفارة الروسية في اسطنبول.

بيد ان السلطات التركية الرسمية وشبه الرسمية استمرت في شن دعاية ذات مقاصد سيئة ضد ايران وعلى الاخص بين الاكراد. وكتب غولوبينوف ((ان الاتراك يدركون بصورة ممتازة ان الاكراد اذا صاروا تحت اشرافهم التام، فإن كردستان الايرانية سوف لايبقى لها وجود. واذا وقع اكراد فارس تحت نفوذ روسيا فإن هذا النفوذ سيمتد ليخضع تحت تأثيره اكراد تركيا ايضاً، الذين صار يحلم بعض منهم الآن بكردستان ذات حكم ذاتي في اطار روسيا)).

وكانت اكبر مهمة للحكومة التركية في كردستان الايرانية بعد انسحاب القسري لقواتها من المنطقة المتنازع عليها، هي الحيلولة دون حصول تقارب لاكرد ايران مع روسيا. وكتب تشيركوف بهذا الصدد ((ان قل تحسن في العلاقات الكردية الروسية هو في نظر الباب العالي، دليل مفزع، ما كان الاتراك ليرفضوا استغلاله كذريعة كافية ايضا لعرقلة المحادثات حول تخطيط الحدود)) وحاولت وكالة الدعاية التركية في ايران معاقبة الزعماء الاكراد الموالين لروسيا وفي مقدمتهم سيمكو الذي حرص الاتراك مؤيديهم ضده، وعلى الخصوص اسماعيل قاردار وتيمير جانغو. وفي حزيران عام ١٩١٣ وقعت صدامات دامية في سوما وكوتور بينهما وبين سيمكو.

ونجح الاتراك مرات عديدة في استخدام الشيخ طه من قبيلة شيمدينان لتنفيذ اغراضهم. وهو الشخص المأجور الانساني الذي حاول طوال الوقت المناورة بين روسيا وتركيا بتقديمه الخدمة مرة لهذا الجانب واخرى لذاك حسبما تمليه الظروف. ففي شهري تشرين الاول/تشرين الثاني عام ١٩١٣ أفاد القناصل الروس مراراً عن مؤامرات للشيخ طه ضد روسيا. وذكر تشيركوف ان لدى الشيخ طه ((علاقات سرية مع سلطات الحدود التركية غير مفيدة لنا)). الا ان الشيخ طه غدر بالاتراك في بداية كانون الاول الامر الذي دفعهم الى تدمير عدة قرى عائدة له، وبذلت وكالة الدعاية التركية جهوداً نشيطة بين اكراد ماكو واوروميا كمحاولة لأثارة احداث ضد القوات الروسية الموجودة في هذه المناطق.

وأفلحت الدعاية التركية في كردستان الايرانية في ان تجنّد الى جانبها ليس نفراً معدوداً من الزعماء الاكراد فحسب، بل وجندت عدداً من وجهاء الحاشية الشاهنشاهية. وفي آيار عام ١٩١٣ كان قد تم تنظيم اللجنة الفارسية الكردية التي وضعت مهمة لها الكفاح ضد النفوذ الروسي في كردستان الايرانية. وبحسب ما اشيع، فإن هذه اللجنة دخل فيها محافظ اوروميا معظم الدولة، وكذلك عدد كثير من كبار الموظفين والسادة والملالي والخانات الاكراد.

وبهذا فإن الاوساط الحاكمة التركية، المضطرة موقفاً الى الامتناع عن عمليات عدوانية مباشرة في كردستان الايرانية واصلت تدخلا نشيطاً في الشؤون الداخلية لجارها الشرقي. وبهذا فإن تركيا هيأت الارضية لأستئناف العدوان على كردستان الايرانية في الوقت الملائم لها والذي حل سريعاً جداً. وكما هو الامر من قبل، فإن المانيا كانت حليفاً للتوسعيين الاتراك والتي قدرت كامل التقدير اهمية كردستان كرأس جسر في الحرب القادمة مع روسيا وكذلك في خطط اجتلال المستعمرات البريطانية في آسيا. وعدا ذلك سعوا الى التحقيق عملياً لخططهم الاستعمارية في منطقة غرب ايران وجنوب غربها التي صارت منذ مدة طويلة هدفاً لمطامع الامبريالية الالمانية.

ان مرابطة القوات المسلحة التركية في المنطقة المتنازع عليها حتى نهاية عام ١٩١٢ هيأت الظروف لنشاط استخباراتي عسكري للالمان في كردستان ايران. وكتب غولوينوف بهذا الصدد ((تتمنى المانيا ان تكون مطلعة على استعداداتنا واستعدادات تركيا للمواجهة على المسرح الفارسي للعمليات الحربية)). وفي صيف عام ١٩١٢ مثلاً قام ضابطان من الالمان العامة هما فون فيستارن وايرنست لانغي بجولة استطلاعية في كردستان التركية والايرائية بصفة انهما رياضيان. وابدوا اهتماماً خاصاً في شرق الاناضول حول حالة الحميدية، وتوصلا الى اسوأ استنتاج سلبي بشأن قابليتها القتالية. اما جولتهما في كردستان الايرانية فأنها ((اتفقت)) مع عدد هجمات الاكراد على القوات الروسية.

وبعد خروج القوات التركية من الاراضي الايرانية لم ينخفض نشاط الالمان في كردستان الايرانية كما كان يجب ان يكون منتظراً، بل ما حصل هو عكس ذلك، اذ زاد هذا النشاط. ففي ايار عام ١٩١٣ زار منطقة الحدود التركية الايرانية وغرب ايران، نادولني المستشار في وزارة الخارجية الالمانية. وتفاصيل هذه الزيارة غير معروفة، الا ان مما لاشك فيه هو انها اذت الى زيادة ملحوظة في نشاط السياسة الالمانية بكردستان الايرانية وآذربيجان. وفي خريف وشتاء عامي ١٩١٣-١٩١٤ واصلت الاستخبارات

للمانية دون ان تعبأ بأنعدام الطرق والمناخ القاسي، بأستقصاء من جميع جوانب لمختلف المناطق في كردستان الايرانية، وعلى الاخص بأستقصاء ماكن اقامة القبائل الكردية الرئيسية. وفي كانون الثاني عام ١٩١٤ مثلاً قام احد الضباط الالمان وتحت صفة تاجر، بزيارة مناطق ماكو وخوي واوروميا واوشنو .

ووجه الالمان ضربة رئيسية ضد النفوذ الروسي الصاعد في شمال غربي ايران، سواء في المجال الاقتصادي او على الاخص في المجال السياسي. وكانت قد وضعت مهمة القضاء على حالة الاحتكار التجاري الروسي بهذه المنطقة من البلاد. ففي اوروميا وتحت ادارة نايمن من رعايا المانيا الذي يسيطر على الملاحة في بحيرة اوروميا، والمهندس النمساوي هونيك، تم تأسيس ((مكتب تقني)) هدفه السيطرة على سوق اوروميا بواسطة البضائع الالمانية والنمساوية وقد تكّسل هذا التدبير بنجاح جزئي: حيث بدأت البضائع الالمانية والنمساوية بمضايقة البضائع الروسية في بعض المناطق.

وزاوج الالمان بنجاح، نضالهم التجاري كما هو شأنهم دائماً، مع الدعاية ذات الاتجاه المعادي بوضوح للروس. وبموجب قول غولوينوف فأن نيمان ((يمول الدعاة من اجل بث الدعاية المعادية للروس سواء بين الفرس ام في كردستان)). والاكثر من ذلك ان الالمان، وهم يمارسون العمليات التجارية المجردة، لم ينسوا ابداً شأن رفع سمعة المانيا في البلاد. فمثلاً انهم صاروا يرفعون الاعلام الالمانية فوق المخازن والمستودعات التي يستأجرونها، الامر الذي ادى الى احتجاج روسيا على ذلك.

وعمل الالمان في كردستان الايرانية بتعاون وثيق مع الاتراك. فكانت القنصليات التركية في ايران مراكز للعمليات التخريبية الالمانية التركية. وبموجب تعليمات خاصة من برلين عين شيونيمان رئيس المقيمية الالمانية في آذربيجان الايرانية، مستشاراً للقنصلية التركية في تبريز. وطالب شيونيمان بفتح قنصليات تركية بأسرع مايمكن في اردبيل وكذلك بصورة خاصة في ماكو ((مشيراً على حد قول مدير الادارة القنصلية الروسية آنذاك في تبريز،

بريو براجينسكي بأن نشاط القنصليات التركية الفعال في المناطق المذكورة سيقدم خدمة رائعة في المستقبل للمهام الدبلوماسية التركية الألمانية (المشتركة)). واصرَ شيونيمان على أن يتم في المراحل الاولى تعيين ولو عميل تركي في ماكو يعمل على اقامة علاقات حسنة مع السردار، واستمالة سكان ماكو الى جانبه. وطالب بأن تفتح هنا قنصلية المانية. واقترح شيونيمان بالاخير استخدام أبناء طائفة السنة من اكراد ماكو الذين هم من مذهب الاتراك في خدمة مصالح السياسة التركية. وكتب بريسو براجينسكي حول مشاريع شيونيمان، مقترحاً من جانبه الاسراع بفتح نيابة قنصلية روسية في ماكو وقال ((ان مخططات الدبلوماسية الألمانية اكثر من جيدة وتستحق اقصى الانتباه، واتخاذ اجراءات استثنائية من جانبنا)). وفي نفس هذا الوقت، وتحت الحاح المندوبين الدبلوماسيين الالمان في اسطنبول وطهران قررت الحكومة التركية استبدال قناصلها في ساوجبلاق وخوي واوروميا وسلماس بضباط من الاركان العامة تدرّبوا على يد خبراء ألمان.

ومنذ بداية عام ١٩١٤ صارت هدفاً لا يغيب عن الانتباه الدقيق للدعاية الألمانية، منطقة اوروميا التي هي مركز كردستان الإيرانية. وقد وصل الى هنا في بداية كانون الثاني عام ١٩١٤ شيونيمان ونائب القنصل النمساوي في تبريز بمهمة استقصاء مسألة فتح قنصلية المانية فيها. وقاما بدراسة تفصيلية لجزر بحيرة اوروميا. وبحسب ما ذكر نائب القنصل الروسي في اوروميا فيدينسكي، سلف بريسو براجينسكي منذراً ان ((الالمان قرروا ضم منطقة اوروميا الى مجال مصالحهم)) وهم يبدون ((شجاعة كبيرة)) في هذا الشأن. وأشار فيدينسكي بصورة خاصة الى ان ((الالمان صاروا الآن يسعون الى اقامة صلات مع اكثر الشخصيات البارزة تمثيلاً في كردستان)). وتبادل نيمان بواسطة القنصل التركي في اوروميا المراسلات مع ابنا، عبدالقادر، أي مع الشيخ عبدالله والشيخ محمد مقترحاً عليهما وضع الاكراد تحت حماية ألمانيا. وفي ربيع عام ١٩١٤ تكررت سفرات الالمان الى منطقة اوروميا، ومن بينها سفرات رجال استطلاع من الاركان الألمانية العامة. وقد زاروا اماكن كثيرة والتقطوا صوراً فوتوغرافية لأهداف

عسكرية، واعاروا الانتباه الخاص الى المواقع الروسية العسكرية والاقتصادية في شمال غربي ايران.

وما عدا اوروميا فإن الالمان سعوا الى تثبيت اقدامهم في أوشنو المركز الكردي الجبار. ودخل شيونيمان في محادثات مع القنصل التركي في تبريز حول تعيين عميل قنصلي مشترك في أوشنو. وقال فيدينسكي بهذا الصدد ((ان أوشنو، من الناحية السياسية، بصفتها بوابة الى كردستان تمتلك اهمية كبيرة بالنسبة لمهمات السياسة الالمانية التي بذلت للاستقرار هناك محاولات مفهومة تماماً رغم انها قد تعرضت مؤقتاً للاخفاق)). وأشار فيدينسكي الى ان أوشنو مهمة للالمان بصفتها سوقاً مركزية للاصواف التي ذهبت الى مصنع السجاد الالماني في تبريز. وهنا نجح الالمان في استخدام بعض السكان المحليين، من بين عملاء التجار، احدهم على سبيل المثال، المدعو مير مهدي الذي اقنع الاكراد بأن ألمانيا هي حامية الاسلام والاكرد سواء في ايران ام في تركيا.

ولعبت دوراً في اشاعة النفوذ الالماني بكردستان الايرانية، البعثات التبشيرية البوتستانتية الالمانية. غير ان العقيد آياس اكد في الحقيقة ان نشاط البعثات التبشيرية البوتستانتية الالمانية (وكذلك الامريكية) لم يكن ذات طبيعة سياسية، وان الاشاعات حول النشاط المشترك للبعثات التبشيرية الالمانية الامريكية بين اكراد موكري لغرض ((تأسيس مستوطنة المانية هنا)) هي نوع من المبالغة. ولكن غالبية المصادر كانت تفيد بغير هذا. فإن فيدينسكي افاد مثلاً بأن ليتين نائب القنصل الالماني في تبريز تقدم رسمياً بأدعاء الحماية على الاثوريين البوتستانت في اروروميا ((لغرض الكفاح ضد النفوذ الروسي وليس في المجال الاقتصادي فقط)).

وحتى صيف عام ١٩١٤، عندما نضجت سواء في الشرق الاوسط أم العالم كله، الاحداث المنذرة بالخطر، وعندما اصبحت تركيا حليفاً، ان لم يكن شكلياً فأنه عملياً لالمانيا، فإن النشاط التخريبي الالماني التركي في كردستان الايرانية اتخذ احجاماً كبيرة جداً على وجه الخصوص. فإن المندوبين الالمان والاتراك اوحوا للاكراد بأن الروس سيخرجون في القريب العاجل،

وستظهر القوات التركية من جديد، ووعدهم بالرجال والسلاح. وكثيراً ما حققت النجاح مثل هذه الدعاية. فكما افاد نائب القنصل الروسي اورلوف في تبريز فأن قاضي القنصلية التركية العامة مظفر بيك، والخصم لسياسة التوسع التركية في كردستان الايرانية رأى ((ان النشاط العدواني الاستفزازي للقنصل والملحق العسكري نجاتي بيك سيثير حتماً خلال وقت غير طويل عمليات عدوانية ضدنا من قبل الاكراد)). وهذا هو ما حصل فعلاً. فمنذ شهر شباط عام ١٩١٤ وبعد فترة غير طويلة بدأت تحدث على الحدود التركية الايرانية مصادمات مجدداً بمشاركة الدعاة الاكراد المجندين من قبل الاتراك والالمان. وفي بعض الاحيان شارك في الصدامات جنود وضباط من القوات التركية العسكرية النظامية. وكتب المراقبون عن تحركات للقوات التركية نحو المناطق الحدودية، مع ربطهم لهذه التحركات مع ازدياد نشاط الالمان في ايران. وبهذا، وعلى رغم عدم وجود قوات عسكرية تركية فأن الاتراك والالمان نجحوا حتى منتصف عام ١٩١٤ في تحقيق نجاحات محسوسة تماماً في كردستان الايرانية وضرب النفوذ الروسي الى مستوى معين.

### سياسة روسيا في كردستان الايرانية

ان الحكومة الروسية التي كانت مهتمة اهتماماً حيوياً بتسوية الوضع في كردستان الايرانية وأذربيجان، لم تستطع السكوت اكثر على التهديد التركي المتواصل، بل وبالدرجة الرئيسية على التصاعد السريع للخطر الالمانى بالقرب المراكز المهمة الحيوية بالنسبة للبلاد. واعارت الحكومة القيصرية لأول مرة، عنايتها لمضاعفة عدد القوات الروسية كثيراً في كردستان الايرانية نفسها والمناطق الايرانية المجاورة لها. تلك القوات التي ارسلت الى هنا منذ عام ١٩٠٩ لأجل القضاء على الثورة وفي ايلول عام ١٩١١، وتنفيذاً لأمر رئيس مجلس الوزراء فأن القوات الروسية سيطرت على عدة مراكز في المنطقة المتنازع عليها في مؤخرة الاتراك.



وفي نهاية شهر كانون الاول، ناقش مجلس الوزراء بصورة خاصة الوضع في المناطق الشمالية الغربية من ايران المجاورة لتركيا. وتم التأكيد على ان المحتلين الاتراك يمثلون في اوروميا تهديداً للمصالح الروسية. وهو ما دعا مجلس الوزراء الى اتخاذ قرار بتعزيز القوات الروسية تعزيزاً كبيراً في خوي والسيطرة على بعض المراكز في منطقة اوروميا ((لأجل الدفاع عن الرعايا الروس من نهب الاكراد)). وجرى الاعتراف بالسيطرة على ماكو قبل الاوان الا ان الاجراءات التحضيرية لذلك كانت ضرورية. وقرر مجلس الوزراء ان يجري على العموم تعزيز القوات الروسية في القفقاس.

وهذه الاجراءات الاستثنائية كان قد تم اتخاذها ليس فقط لغرض اقامة حاجز بوجه القوات التركية بل وكما سيعرض ذلك فيما بعد، لأجل ممارسة تأثير على الاكراد. ففي الاوساط الحكومية الروسية راقبوا بحذر واسع نشاط الاتراك التحريضي بين اكراد ايران، تحسباً من تأثير ذلك على اكراد منطقة ماوراء القفقاس.

والاجراء الاخر الذي نفذته الحكومة الروسية على تخوم العامين ١٩١١-١٩١٢ كان توسيع الخدمات القنصلية في كردستان الايرانية. ففي نهاية عام ١٩١١ كانت قد افتتحت نيابة قنصليتين في خوى وساوجبلاق. ورأس القنصلية الاخيرة النقيب أياس (الذي صار عقيداً فيما بعد) بأعباءه ضابط ركن قدير. وبذلت القنصلية هذه جهوداً كبيرة لتوطيد النفوذ الروسي بين اكراد قبيلة موكري.

وبرغم افتتاح مقرات القنصليات الجديدة الا ان الخدمات القنصلية الروسية ظلت دون مستوى التطور ولم تستطع اداء جميع المهام المتنوعة المناطة بها التي زادت تعقيداً. وكما اشار اداموف القنصل العام في ارضوم فان الموقف الذي تشكل بعد حروب البلقان قد حفز الدول الاوربية الكبرى على ((الانتقال الى العمل الفعال لمجابهة النفوذ الروسي بين الاكراد والارمن ولانقاذ تركيا من التجزئة)). وكتب اداموف ان مندوبي القنصليات الانكليزية والفرنسية ((يعملون هنا ضد روسيا، سعياً الى الاستيلاء على مواقع ملائمة لانقاذ تركيا من مؤامرات جارتها الجبارة)).

وكان يوجد كثير من النواقص في عمل القنصليات الروسية. فأن غولوبينوف مثلاً رأى ان أضعف نقطة في نشاط المندوبين الروس بأوروميا تتمثل في انعدام وجود دعاة غير رسميين في القنصلية انعداماً تاماً. ولهذا فأن نفوذ روسيا وسط اكرد أوشنو وتيرغيفير ((ترگموهر)) وميرغيفير ((ميرگموهر)) وسوماي وبرادوست هو نفوذ تافه. ورجا غولوبينوف ان يجرى تعيين وكلاء قنصليين غير رسميين في عدد من هذه المراكز المذكورة. وقام سلفه فيدينسكي، بعد وصوله فوراً الى محل عمله بطلب تعيين وكيل روسي غير رسمي في أوشنو ((الغرض استمالة السكان الى جانبنا، ولأجل اقامة نفوذ وطيد لنا في هذه المنطقة الحدودية الهامة بالنسبة لنا المجاورة للمقاطعات التركية والایرانية ولخدمة تجارتنا ومصالحنا الاخرى)). وكتب فيدينسكي ان اكرد أوشنو لم يسمعوا شيئاً عن روسيا ابداً. أما الاتراك فهم يتصرفون هنا بحذر شديد جداً ((تحاشيا لأي عمل سيء، مهما كان نوعه ضد الاكرد، لكي لا يشير تحركات مضادة من قبل القنصلين الروسي والانكليزي)). غير أن الحكومة الروسية لم تستجب لهذه الطلبات الملحة.

والعلاقات الروسية الكردية في كردستان الإيرانية في مرحلة الاحتلال الجزئي من قبل القوات التركية (استمر حتى نهاية تشرين الاول عام ١٩١٢) كانت قد تعقدت بسبب تدخل الاتراك الذين سعوا الى الايقاع بين الاكرد والروس. وأرادت السلطات الروسية في إيران من ناحيتها التوصل الى ان يقدم الاكرد المساعدة لها لاجبار تركيا على سحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها. والمسألة الكردية في هذه المرحلة لعبت الى حد كبير دور العملة الصغيرة في المنافسة الروسية التركية بكردستان الإيرانية.

ان ادخال قوات روسية برية جديدة الى شمال غربي ايران في نهاية عام ١٩١١ وبداية عام ١٩١٢ قد أدى الى حصول اتصالات روسية كردية مباشرة ومتكررة. وفي منتصف شهر شباط عام ١٩١٢ سيطرت القوات الروسية على خوي وديلمين وأوروميا. وأدى هذا الحدث الى نسف نفوذ الاتراك في شمال كردستان الإيرانية. غير ان تحركات القوات الروسية لم تتم

بدون مصادمات مع الاكراد الذين حرضهم الاتراك بكل السبل، مزودين اياهم بالاسلحة والعتاد. وظهرت اشاعات حول نية عبدالقادر الوصول الى هذه المنطقة وتروؤس حركة من اجل توحيد جميع الاكراد تحت رعاية تركيا.

وفي صيف عام ١٩١٢ تمكن العملاء الاتراك من اشارة عدة هجمات شنها الاكراد على القوات العسكرية الروسية، وقوبل الاكراد آنذاك ببرد قوي (قرب خان تحستا وتازا كيندا). وبالنتيجة فأن سمعة الاتراك في المناطق الحدودية الايرانية قد انزلت بها ضربة اخرى لأنهم لم يكن في وسعهم ايقاف الاجراءات الجوابية للقوات الروسية ضد الاكراد. وبعد هذا أخذ أبناء قبيلة بگزادة وقبيلة هركي ينشدون تأييد الروس. بيد ان الاتراك استمروا في اعمالهم الاستفزازية بين السكان الاكراد (بمنطقة دزة وغيرها من المناطق).

ومارست الدعاية التركية اعمالاً نشيطة بصورة خاصة في المنطقة المركزية من كردستان الايرانية بين اكراد موكري، مستفيدة من خلو هذه المنطقة من القوات الروسية، وان السلطة المحلية الايرانية قد اظهرت في بعض الاحيان الاتجاه المعروف بكراهية الروس، فكانت تبدي التأييد سراً للذين يمارسون الارهاب ضد السكان المحليين الذي يقوم به بعض رؤساء العصابات الارهابية (مثل عصابة عمر خان ورجب علي وغيرها). وبهذه المناسبة كتب تشيركوف مشيراً الى الاهمية التجارية الكبيرة لساوجبلاق (وبلغ حجم التبادل التجاري فيها اكثر من ٥ ملايين روبل سنوياً)، والى عدم توفر صلات مباشرة لروسيا معها، وقدم اقتراحاً بأن تحتل القوات الروسية هذه المدينة، وكذلك مدينة مياندواو وعدداً آخر من المراكز. وبحسب رأي تشيركوف فأن بإمكان هذه الاجراءات ((ان تمنع ولو جزئياً اتحاد اكراد تركيا وايران على اساس التعصب والغرائز الوحشية التي يعتمد الاتراك عليها بصورة خاصة)).

غير ان الاوساط الحاكمة الروسية فضّلت التزام الحذر. الا ان القوات الروسية تموضعت في جميع النقاط الرئيسية من شمال منطقة كردستان الايرانية فقط.

والهجمات الكردية التي يثيرها الاتراك على المفاوز الروسية، وعلى السكان المسيحيين المحسوبين تحت الحماية الروسية سببت غير قليل من المتاعب للسلطات الروسية في ايران. ورأى المبعوث بوكليفسكي كوزيول ان القوات الروسية اذا لم تهب للدفاع عن السكان المحليين من غزوات الاكراد فإن هذا قد يمتد الى الحملات التأديبية التي بأستطاعتها ان تؤدي الى حصول تعقيدات ممكنة من جانب الاتراك. وكتب سazanوف الى بوكليفسكي عن ان من المرغوب فيه تحاشي المصادمات بين القوات الروسية وبين الاكراد. الا ان الوزير أشار الى انه لا يجوز الامتناع ((عن ممارسة دورنا التاريخي القديم، دور المدافعين عن المسيحيين في الشرق الاسلامي، وإلا فإن المسيحيين سيسحقهم الاكراد... وان من المفيد استخدام بعض التخويف ضد الاكراد من حين لآخر)). ولكنه حذر بأن اللباقة والحذر لازمان، واللجوء الى استخدام عون القوات المسلحة ممكن فقط ((في حالات الضرورة القصوى)). والأوامر كما هو واضح متناقضة بعض الشيء،، بالإضافة الى انها تسمح بتفسيرات واسعة جداً من جانب الذي ينفذها مباشرة على ارض الواقع.

وبين المندوبين الروس في ايران كان هناك بعض من المؤيدين لاستخدام السياسة الصارمة مع الاكراد. ومن هؤلاء مثلاً نائب القنصل تشيركوف في خوي وقد حدثت بين حين وآخر مصادمات في ايران بين القوات الروسية والاكراد (كحادثة يوم ٢٥ تشرين الاول عام ١٩١٢ بانقرب من زيندشت، مثلاً).

ومن رأي غالبية القناصل الروس ان الاسلوب الاساسي لتوطيد النفوذ الروسي في كردستان الايرانية هو وجوب استمالة عواطف الاكراد نحو روسيا، وعلى الخصوص اعيان القبائل، وليس الحملات التأديبية. وافترض غولوبينوف انه ينبغي الركون الى تأييد بعض الزعماء الاكراد المحليين من ذوي النفوذ وبالاخص الشيخ طه. والممارسة العقلانية للقوات الروسية، كما كتب مدير القنصلية العامة في اذربيجان عن الحالة في القسم الشمالي من كردستان الايرانية حيث كان النفوذ التركي على الاكراد ضعيفاً نسبياً ((حققت انعطافاً في المشاعر نحونا)) لدى اكراد خوي وسلماس

واروميا. وجاء في هذه الرسالة ((ان الاستمالة الحريصة العقلانية لاکراد فارس نحونا كان بإمكانها ان تساعد كثيراً قضية حل مسألة الحدود بما يتفق مع مصالحنا)).

ودلت الانباء التي تواردت على القنصليات الروسية من مختلف المصادر في نهاية عام ١٩١١ واول عام ١٩١٢ على أن أعداداً كبيرة متزايدة من الاكراد ابتعدت عن تركيا وعبرت عن استعدادها لتأييد روسيا (ومنهم مثلاً الشيخ طه واکراد المناطق الحدودية، وخاصة اكراد سوماي الذين خاضوا في هذا الوقت نضالاً ضد فصائل الاتراك التأديبية). وساعد على نمو المزاج الموالي للروس اكثر من غيره استقرار الاوضاع الداخلية في آذربيجان الايرانية وكردستان نتيجة لاستقدام قوات برية روسية اضافية الى هنا. وكتب تشيركوف يقول انه مع انتقال الاكراد ((الى جانب روسيا التي تحميهم فإن الفرس والاتراك خسروا آخر المواقع في سياستهم الاستعبادية للسكان المحليين عن طريق اثاره الاقوام بعضها ضد البعض الاخر)) وواصل تشيركوف القول ان اكراد سوماي عادوا الى حياة السلام (فأستدعوا بتصرفهم هذا توجيه الشكر الى الحكومة القيصرية من قبل سكان المناطق المجاورة الذين ارتاحوا من السرقات والعنف)). وتوجه زعمائهم عمر خان واسماعيل اغا وابراهيم اغا بالتماس طلبوا به حماية روسيا. واجابهم تشيركوف بأنهم سيحظون بعطف روسيا باعتبارهم رعايا مخلصين للحكومة الايرانية. ويمثل هذه الالتماسات توجه عدد من زعماء قبيلة شكاك الآخرين ومن ضمنهم تيمير جانغو. وفي تقرير عن الحالة في المناطق الحدودية خلال شهر ايلول عام ١٩١٢ ذكر ان بعض زعماء قبيلة شكاك ((ينتظرون منا المساعدة كالسابق ولا يبدون خضوعاً للاتراك. وسيكون من المناسب الآن استخدام هذه الحالة لاثارة عداوات فعلية بين رؤساء سوماي الامر الذي سيسهل مهمتنا))، ومن ثم عدا ذلك استخدام عدااء بکزادة وهرکي ضد الاتراك.

وبشأن مسألة حماية الاكراد فإن السلطات الروسية التزمت اقصى الحذر كما هو شأنها من قبل دائماً. وكتب بوكليفسكي بشأن التماس زعماء

شكاك الحماية، بأنه لا ينبغي من أجلهم تشويه نتائج الجولة التفقدية التي قام بها آنذاك جابر باشا للمناطق الحدودية، فمثل هذا الموقف يضعف الصعوبات في تطبيع العلاقات المتبادلة مع الزعماء الاكراد.

وظهر حرص السلطات الروسية ايضا في العلاقة مع المؤيد الرئيسي لروسيا أي مع سيمكو حاكم كوتور الذي ابلغ تشيكوف في نيسان عام ١٩١٢ بأنه رفض اقتراح الاتراك بالدخول معهم باتفاقية شرف، واعلن انه ((سابقاً خادماً أميناً للحكومة الايرانية الشرعية طالما سيكون هذا في صالحنا)) (أي في صالح روسيا). وأشار نائب القنصل الروسي عليه ان يراعي ضبط النفس.

وبعد سحق الثورة سعت الحكومة الايرانية الى اقامة علاقات ودية مع الاكراد ((كي تتوقى-بحسب قول بوكليفسكي-احتلالات تركية قادمة وزعزعة عواطف الاكراد نحو تركيا في نفس ذلك الوقت عندما سيبدأ من جديد العمل بتخطيط الحدود التركية الفارسية)). وفي بداية عام ١٩١٢ كانوا قد قرروا في طهران حتى عدم تثبيت شوج الدولة المتعصب لروسيا محافظاً عاماً لأذربيجان، بسبب عدا، بعض القبائل الكردية له، بل عينوا لهذا المنصب رئيس الوزراء صبيح دار. ولم يستطع شوج الدولة من ان يتعين في تبريز الا بفضل التأييد الفعال له من قبل البعثة الروسية في طهران.

غير ان الحكومة وقفت موقف عدا، من سيمكو بسبب نفوذه المتصاعد. وكذلك بسبب سلطته المطلقة على المناطق الشمالية الغربية الحدودية من البلاد، التي استخدمها في جوره على السكان الحضرة الآمنين.

وفي بداية ايار عام ١٩١٢ تسلم شوج الدولة من صبيح دار امراً يجلب سيمكو الى اوروميا وانزال عقاب به. الا ان شوج لم يجرؤ على تنفيذ هذا الامر وابلغ رئيس الوزراء بأنه يرى من غير المنطقي ومن الخطر جعل سيمكو يقف ضد الحكومة. وهرعت للدفاع عن سيمكو بحزم بالدرجة الاولى، القنصلية الروسية العامة في تبريز. وكتب القنصل العام بريوبراجينسكي يقول ((ان اسماعيل اغا سيمكو هو الوحيد من الشكاك الذي بقي مخلصاً للحكومة الفارسية بالاضافة الى أنه مؤيد معروف للحكومة الروسية. واذا كانت

كوتور لم يسيطر عليها الاتراك لحد الآن فأن ذلك يعود الفضل فيه له وحده)). وايدت وزارة الخارجية الروسية موقف القنصلية العامة. وكتب نيراتوف الى المبعوث في طهران ان استدعاء سيمكو من كوتور سيكون اجراء يحمل اقصى الاضرار ((ليس للمصالح الايرانية فحسب بل ولمصالحنا ايضا)). ومع دفاعها عن سيمكو فأن روسيا سعت بنفس الوقت الى ان تمنعه من القيام بأعمال عدائية قوية ضد تركيا. وضرورة مثل هذه السياسة بررها غريس برسالة الى سazanوف في ٢١ آيسار عام ١٩١٢. ان من المرغوب فيه اقصى الرغبة بحسب ما كتب غريس منع سيمكو ((من القيام بأي تحركات بأستطاعتها تعقيد الموقف بالذات في ذلك المركز الوحيد من الحدود الذي لا غبار من الشك على الحقوق فيه. ومهما كان سيمكو شجاعاً ومتحمساً فأن كفاحه ضد القوات التركية سيتلاشى لو لم يبعد البند ٦٠ من اتفاقية برلين الاتراك عن كوتور. ولهذا ينبغي على روسيا تركيز اهتمامها حسبما كتب غريس، على المراكز المتنازع عليها بحق، حيث لا يمكن اثبات حقوق ايران بدون مشاركتها.

وهكذا فأن روسيا حتى نهاية عام ١٩١٢ تصرفت مع الاتراك في كردستان الايرانية بحذر كامل مع احتراس دائم، وبلا رغبة في اثارة ازمة في العلاقات الروسية التركية.

وخلق سحب القوات التركية من المناطق المتنازع عليها ظروفاً جديدة وملائمة جداً للسياسة الروسية في كردستان الايرانية. فقد صار من الممكن عدم التحفظ من المواجهة المباشرة للاعمال التركية المعادية. وصار الآن لدى السلطات الروسية يد حرة في النضال من اجل تعزيز نفوذها على اكراد ايران وسهل تنفيذ هذه المهمة تسهيلاً تاماً القضاء النهائي على الثورة الايرانية وتصفية واحد من اكبر مواقدها في تبريز (منذ بداية عام ١٩١٢).

وبعد خروج القوات التركية كانت قد ضوعفت بعض الشيء القوات البرية (كما حصل في ساوجبلاق وسولدوز). وتم تنفيذ ذلك بشكل رئيسي بناءً على طلب السلطات العسكرية لروسيا القيصرية التي ااحت طبيعياً على حل جميع المشاكل في شمال غربي ايران، بمساعدة استخدام القوة. وكتب

وزير الدفاع سوخوملينوف الى سazanوف معبراً عن موافقته على فكرة أمر وحدة آذربيجان الجنرال فوربانوف حول ضرورة السيطرة على بعض من المناطق المتنازع عليها: بأن هذا ((سيرفع أكثر الى اعلى ايضا، سمعنا في كردستان الايرانية ويضعف في نفس الوقت، دعاية المبعوثين الاتراك وسط عشائر الاكراد المحدودية))، ويعتبرها وسيلة ((الحرمان الاتراك من امكانية التقدم علينا في هذه الدعاية بحجة مكافحة ظهور الافكار الحالية مثلاً للقادة الاكراد حول تأسيس دولة كردية مستقلة)). واعترض العقيد اندريفسكي المسؤول عن الحراسة العسكرية القنصلية في آذربيجان على الاقتراح بسحب جزء من القوات الروسية من مناطق الحدود بمناسبة العمليات العدوانية الكردية المحتملة الوقوع.

الآن الدوائر الحاكمة في روسيا القيصرية وبالاخص وزارة الخارجية. واعترافاً منها بضرورة بقاء القوات البرية في غرب ايران عارضت معارضة حادة زيادة عدد القوات الروسية، من جراء الخشية من التعقيدات الخارجية سواءً أكانت من جانب انكلترا (التي تستطيع استغلال ذلك لأدخال قواتها المسلحة في ايران) ام من جانب تركيا. ولهذا فإن الاعتماد الرئيسي في زرع النفوذ الروسي بكردستان الايرانية استند كالسابق الى الطرق الدبلوماسية. بعد خروج القوات التركية من المناطق المحدودية في ايران، كتب اندريفسكي ((ان جميع الاكراد عبروا، تحت تأثير انطباعهم عن نشاطنا الحيوي، عن الاستعداد التام لاتباع تعليماتنا بما يضر بمصالحهم (الاتراك)). وعن خروج الاتراك السريع من المناطق المتنازع عليها وهزائمهم في البلقان كتب أياس من ساوجبلاق ((ان الاكراد الذين يعيشون في موكري كردستان قد صعدوا لكونهم فقدوا كل ثقة بمحاثهم السابقين))، وعبروا عن خضوعهم للحكومة الايرانية. وان زعماءهم ((سيبحثون برغم ارادتهم عن حمايتنا، الامر الذي يضع في يدنا امكانية توطيد نفوذنا بين القبائل التي تعيش حول ساوجبلاق)).

وسعت الحكومة الروسية الى استخدام هذا الظرف الاستثنائي المؤاتي بتفاؤل، وهو موقف، من الممكن ان لا يتكرر ثانية. واستغله المندوبون في



ايران لأعادة سلطة حكومة الشاه على الاكراد ، هذه السلطة التي اختفت تقريبا خلال سنوات الاحتلال التركي والاضطرابات الداخلية، اعتماداً منهم على ان هذا سيؤدي تلقائياً الى توطيد النفوذ الروسي في كردستان الإيرانية.

وحال خروج القوات التركية اقترح غولوبينوف على رئاسته ان تقوم القنصليات بحماية جميع مستحققات المالية (الضرائب) من السكان المحليين ((لتسديد الديون الدولية الفارسية الى دوائرها المالية)). وقام المسؤولون الروس بالفعل بتقديم مساعدة عملية الى الحكومة الإيرانية يجمع الضرائب من الاكراد ، التي شكلت جهمها مفرزة ((طواريء)) من القوزاق الفرس تحت قيادة النقيب الخيال زاخارتشينكو. وان زاخارتشينكو لم يجبر القبائل على تسديد الضرائب فحسب بل ونظم مطاردات ضد سالار ولسحق الاكراد المستهترين في منطقة كرمشاه.

واعتر عدد من القناصل ان الشرط الذي لابد منه لتطبيق النظام في مناطق كردستان الإيرانية ، هو القضاء على العداء ما بين القبائل ، الذي هو مصدر دائم للاضطرابات التي اضعفت سلطة الحكومة المركزية. وكتب تشيركوف انه ((يجب عدم السماح بحزم لتطور الانقسام في سوماي بين بطون القبائل)) و ((دعم الامتثال بين الاكراد لمثل اولئك المسؤولين من السلطة الفارسية ، الذين يعتبرون من دعاة التبشير بنفوذنا)). وينبغي التأكيد كما واصل هو الكلام بأنه ينبغي التأكيد للاكراد المحليين على عزم روسيا التي لايشني على وضع حد للمسااعي الاقطاعية للبعض من ابناء الاكراد الذين لا يسمحون بتوحيد جماهير الاقوام الكردية.

والتزم أياس بوجهات نظر اخرى بعض الشيء.. وبحسب رأيه فإن السلطة الروسية يجب ان تسهر على الحفاظ على نظام الرئاسة القديم في الاسر الكردية و((عدم السماح للسلطات المحلية بممارسة الظلم والاستبداد والاستهتار والضغط ، سواءً على اشخاص معينين أم على جماعة من الاسر او القبائل)). وقال ان السلطات الروسية يجب ان تصبح وسيطاً في الخلافات الاسرورية وحقوق الملكية لأجل تعويد الاكراد ((على اللجوء دائماً في

مشاحناتهم وخلافاتهم وغيرها من المسائل الى القنصلية)). وعند ذلك فإن الاكراد، بحسب اعتقاد أيباس سيدأون بالنظر الى الروس ((كحماة طبيعيين)) لهم وكقادة ايضا. وطالما ان الاكراد حسبما أكد نائب القنصل في ساوجبلاق، لا يوجد لديهم)) (ليس أي نوع من مؤشرات الوحدة القبلية فحسب بل وحتى ولو على نزر يسير من الادراك القومي الوليد... فإن من المستحيل في الوقت الراهن حل مسألة وحدة القبائل الكردية المحلية... وهي مسألة مستقبل بعيد جداً)).

وبرغم اختلاف وجهات النظر حول مسألة توحيد الاكراد فإن تشيركوف وأيباس اتفقا على وجوب وضع نشاط الادارة الشاهنشاهية في غرب ايران تحت الرقابة الصارمة لروسيا. وكان قد وافق على هذا الرأي حتى كوروستوفيتس المبعوث الجديد الى طهران. ولغرض اقامة حاجز ضد ((التغلغل الالماني)) في اوروميا كتب يقول ان من الضروري ((الى جانب ممارسة النفوذ المنظم القوي من قبل نيابة القنصلية على الادارة المحلية والنمط الاجتماعي للحياة، ان تؤمن ممثلينا القنصلية عدم تدخل عناصر خارجية في نشاطها بكافة المجالات)). وبالإضافة الى ذلك فإن كوروستوفيتس اشار الى ضرورة منح حقوق كبيرة للبعثات التبشيرية الارثوذكسية الروسية في اوروميا والى تحسين نظام طرق المواصلات في هذه المنطقة.

وأسبغت على ((موضوع التأثير على نمط الحياة الاجتماعية)) لأكراد ايران أهمية كبيرة برغم عدم وجود اتفاق لوجهات النظر حول هذا الموضوع. فإن قنصلية اوروميا رأت ان جوهر القضية يكمن في السياسة الصحيحة تجاه الملاكين. وفي معارضتها امتلاك الاقطاعيين الاكراد المتنفذين (ومن ضمنهم الشيخ طه) لأملاك جديدة من الاراضي فإن القنصلية رأت ان هذه المعارضة ضرورية، بسبب ان بين الاكراد لا يوجد ((اشخاص يستحقون ثقتنا من يملكون مقاطعات ارضية ضخمة)) وان ممارسة سياسة ((تقسيم الاكراد الى مجموعات بحيث تكون كل واحدة من بينها ظاهرة على حدة، وبحسب الامكانية تحت النفوذ المباشر للقنصلية)) واعطى نائب القنصل

فيدينسكي اهمية كبيرة للقضاء على الخلافات القومية بين الاكراد والاثوريين التي تزرعها حكومة الشاه. وبموجب رأيه، فإنه لا يجوز لروسيا ان تعطي افضلية للاثوريين بسبب اغراض سياسية، لأن هذا سيؤدي حتماً الى تصاعد جديد في حدة الموقف بين هاتين القوميتين. ان اسباب الخصومة هذه هي اضطهاد الملاكين الاكراد للاثوريين. فمن الضروري ((تسوية المصالح القومية والمادية)) لكلا الشعبين، وفي مقدمة ذلك تسوية المسألة الزراعية، على ان الملاكين الاكراد الذين تمتعوا بالتأييد الكامل من قبل الاتراك في مرحلة الاحتلال التركي، سيعرمون في حال تحقيق التسوية، من الاراضي التي استولوا عليها بصورة غير شرعية. ويجب عمل كل ما من شأنه ان يفصل الاكراد (الملاكين) عن الاثوريين (الفلاحين) وكذلك ابداء المساعدة ((لتوحيد الاثوريين الايرانيين جغرافياً مع الاثوريين الاتراك))، الامر الذي سيسر نضال روسيا ضد النفوذ الالماني المتنامي.

وافضى ف.ف. مينورسكي برأي آخر حول الاتجاه السياسي الرئيسي في ميدان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. واثبت مينورسكي ان جوهر المسألة يكمن في تنفيذ اصلاحات اجتماعية عميقة وليس في تطبيق تدابير منفردة بين الاقطاعيين المحليين. وكتب يقول ان من الضروري ان تنظم لنا بين الاكراد المحليين ((عددًا لازماً من المؤيدين)) عن طريق تأجير او احتكار اراض على الحدود التركية الايرانية، من قبل رعايا مسلمين روس ((وبالاضافة الى ذلك السعي من اجل تقليل الارهاق على السكان الارقاء (المستقرين) الامر سيؤمّن لنا انعطافاً كبيراً من السكان نحونا اكثر مما تؤمنه الحماية لبعض الرؤساء)).

وفي تحليله للوضع الذي تكوّن في المناطق الحدودية الايرانية بعد انسحاب القوات التركية من هناك، فإن مينورسكي كتب بأنه يجب معاينة الملاكين المتعصبين للاتراك، واعادة حقوق اولئك الزعماء الاكراد الذين بقوا على اخلاصهم لايران. واثار مينورسكي بصورة خاصة الى أن ((ما يتعلق بما قبل اصلاح الزراعي، فإنه يجب حث الحكومة الفارسية بكل قوة، على ابقاء هذه الاصلاحات، والحيلولة دون قيام الاقطاعيين بتصفية الحسابات مع

ارقائهم السابقين الذين تنفسوا الصعداء قليلاً تحت سلطة الاتراك. واذ لم يتم القيام بذلك فإن النتيجة ستفضي الى ان المناطق الحدودية ستتحول الى مسرح لأضطرابات جديدة متواصلة)) ستقع مسؤوليتها بالكامل على عاتق روسيا. وأشار مينورسكي الى ان حل مسألة الحدود لن ينفذ بمجرد نقل ((المنطقة المتنازع عليها)) الى الفرس وانه ينبغي ممارسة رقابة صارمة على نشاط الادارة الشاهنشاهية.

ان جميع هذه الخطط والتصورات ليست لم تتقرر فحسب، بل وانها طبقت عملياً زد على ذلك انها طبقت بحسب ما تراه كل قنصلية على حدة وبحسب وجهات النظر تجاه المسألة الكردية التي يراها هذا القنصل او ذاك. وما يتعلق بمساعي روسيا لتوطيد نفوذها على الاكراد، وبالاخص الى أي حد ستحدد هذه المساعي حقوق الملاكين، فأنها قوبلت بموقف يمثل ((اقصى العداء)) بحسب كلام غولوبينوف، من قبل السلطات الايرانية و((النوتابلي)) المحليين الذي يحظون بحمايتهم. ومن جهة اخرى فإن محاولات روسيا بمساعدة الحرس القنصلي استعادة وتوطيد السلطة الحكومية الايرانية على الاكراد قد قوبلت طبيعياً بمقاومة القبائل، وبالاخص بمقاومة الكادحين الاكراد المستائين من عودة الاقطاعيين ملاكي الرقيق والموظفين الشاهنشاهيين المعروفين بقسوتهم وخيانتهم ونفاقهم.

ان اعادة اقامة سلطة الشاه على اكراد ايران لا يعتبر بالنسبة لروسيا هدفاً قائماً بذاته مطلقاً بل واحداً فقط من وسائل تحقيق مهام السياسة الروسية في الشرق الاوسط. وبسبب كون هذه الوسيلة غير فعالة بالمستوى المطلوب الذي كان منتظراً منها فإن المسؤولين الروس في ايران شددوا الاتصالات مع الزعماء الاكراد ((من اجل ان لا يتحول هؤلاء الزعماء -كما كتب غولوبينوف- الى سلاح اعمى في يد الدعاية الاسلامية المتعصبة)) التي شنتها في كردستان الايرانية عملاء الشيخ عبدالقادر.

وبحسب رأي تشيركوف، فقد ينبغي استغلال الاكراد لتنظيم حماية الحدود التركية الايرانية، وخاصة منطقة حدودها الشمالية التي تلتقي مع الحدود الروسية من تجدد الاعتداءات التركية. وكتب يقول ((بموجب قناعاتي العميقة

فأننا سنخفف كثيراً من مهمتنا على الحدود التركية الحالية، وسنتحاشى اتفاق ملايين عديدة على تعزيز تشكيلات القوات المسلحة هنا حالما تعبر الوزارة الامبراطورية اهتماماً كبيراً للمسألة الكردية. ولأجل حل هذه المسألة وفق خطة مرغوبة بالنسبة لنا، فمن الصعب العثور على لحظة أكثر ملاءمة لنا من اللحظة الحاضرة)). واقترح تشيركوف تشكيل المفارز المتوية من الاكراد على الحدود الايرانية التركية. الا ان مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية تعبيرا عن عدم الثقة بالاكرد رفض هذا الاقتراح. وكان قد تقرر، بموافقة مقر القيادة العامة فقط تعزيز كتيبة القوازي الفارسية التي قادها ضباط روس والسماح للاكراد بالدخول فيها. وكذلك فإن النقيب كيسلى رئيس الاستطلاع في مقر قيادة مفرزة اذربيجان رأى ان من الممكن الثقة بالاكرد لحراسة الحدود، وبأن هذه اللحظة هي اكثر الاوقات المناسبة لأن تشكل منهم حاجزاً ضد الاتراك الذين باستطاعتهم من جديد اقتحام الخطوط المتنازع عليها. وبحسب رأيه فإن اكثر الاجراءات لياقة هي الاستعانة بمساعدة الزعماء الاكراد ومعاونتهم. وان غالبية المسؤولين الروس في ايران وكذلك كبار العسكريين والموظفين المدنيين في تفليس وبطرسبورغ التزموا بمثل وجهات النظر هذه. ولهذا فإن العلاقات المتبادلة مع زعماء الاكراد صارت المشكلة الرئيسية للسياسة الروسية في غرب ايران خلال سنوات ما قبل الحرب.

بعد انسحاب القوات التركية من المناطق المتنازع عليها اخذ الزعماء الاكراد في المناطق الحدودية، ومن بينهم حتى اولئك الذين ايدوا تركيا من قبل، او غيروا توجهاتهم بحسب المواقف، يتظاهرون بالولاء لروسيا. ففي نهاية شهر تشرين الاول عام ١٩١٢، وصل عبدالرزاق من كوتور الى خوي. وكتب تشيركوف ان عبدالرزاق استغلالاته منه لأنسحاب الاتراك من ايران، وحرب البلقان، اراد ((الحصول على بعض المكاسب لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي لكردستان بتأييد مادي ومعنوي من قبل روسيا)) ووعد بأستمالة القبائل الايرانية الى جانبها. وتقدم بأقتراح مماثل الشيخ طه الذي اعلن العدا للاتراك في هذه المرحلة. واقترح تشيركوف استخدام عبدالرزاق

والشيخ طه ضد الاتراك. وكتب ((انه يجب علينا استعدادا لتحضير الارضية لتوحيد العشائر في اذربيجان، ان نتهياً طبعاً للعمل المضاد المتوقع من قبل الباب العالي الذي تنطوي المسألة الكردية بالنسبة له على اهمية خاصة)). واقتراح غولوبينوف ايضاً المعاونة من اجل توحيد القبائل الكردية في كردستان الايرانية وآذربيجان الا انه اعترض على تأسيس دولة كردية. وكتب يقول لا ينبغي السماح للاكراد الذين ينصاعون بسهولة الى الدعاية الاسلامية المتطرفة ان يجذبوا الى تركيا كي لا يتكرر عدوان تركي على ايران. وان الحماية التي أبدتها روسيا في الاوقات الاخيرة للشيخ طه تنطوي بالنسبة الى كردستان- حسب قول غولوبينوف- على معانٍ سياسية كبيرة، وذلك لأنها نسفت سمعة تركيا ((بصفتها الوصية الوحيدة على القبائل))، وبددت تعرض الاتراك على عدم ثقة الاكراد بالسياسة الانسانية لروسيا التي قدمت الحماية ليس الى المسيحيين فحسب بل والى المسلمين ايضاً)).

ولكن اقتراحات القناصل بأستغلال عداء بعض الزعماء الاكراد الاقوياء لتركيا قبولت كالعادة بمعارضة ضارية من قبل قادة السياسة الخارجية الروسية، وبالاخص من قبل السفيرين في اسطنبول وطهران. فأن سazanوف، اشارة منه الى عدم السماح لتسليم الشيخين طه وعبد الرزاق الى تركيا، قال مشيراً الى ان وصولهما الى منطقة اوروميا يعتبر ((مفيداً فائدة استثنائية))، الا انه اصرَّ على ان يمتنع عن القيام بأعمال معادية للحكومة في تركيا ((وعلى العموم الأمتناع عن اعمال ذات صفة التحدي ضد الاتراك)). وما يتعلق بالسفيرين في ايران وتركيا فأنهما عارضا على العموم أي نوع من التعاون مع الزعماء الاكراد. وبحسب رأي بوكليفسكى كوزبول فإنه من غير المسموح به تقديم الحماية الى عبد الرزاق والشيخ طه، والاقتراح عليهما المغادرة الى الخارج عبر روسيا.

وهذه الحجج الموسعة لمثل هذا الموقف من اعيان الاكراد، قدمها غريس السفير في تركيا ومينورسكي، الذي ما كان يخدم آنذاك في طهران بل في اسطنبول. وجاء في تقرير لغريس في ٦ كانون الثاني عام ١٩١٣ انه لا يجوز تحويل ((خطوط الحدود الايرانية الى مسرح لنشاط مثل هؤلاء الاشخاص

كعبد الرزاق وسيد طه)). وعبد الرزاق يحلم بتوحيد الكرد ((اولاً في فارس ومن ثم في تركيا)) الامر الذي ((يستوجب الاعتراف بأنه لا ينسجم مع مصالحنا مطلقاً)). وعرض عبد القادر آنذاك خطة الحكم الذاتي في كردستان. وجميع هذه الخطط تضاعف خطر ((اندماج)) اكردات تركيا وايران. ((فعند ذاك سنضع بأيدينا مشكلة حدودية جديدة أكثر تعقيداً جداً)) في الوقت الذي ((لا يتعدّد النزاع الحالي فيه الا قليلاً جداً بسبب مشاعر السكان المحليين)).

وواصل غريس الكلام ((ان هناك اسساً اقل للتطابق بين مصالح روسيا ومصالح مثل هذين الشخصين أي الشيخ الشمديني وسيد طه)) الذي يريد ((بمساعدة التوطد في ممتلكات عمه وتلك الممتلكات التي قد تعود اليه)) والتي تحتج الحكومة الايرانية ضدها. وهو من الممكن ان يصبح مرة اخرى الى جانب الاتراك. وقادة الاكرد لا يساعدون على اعادة الهدوء ايضاً الى المناطق التي غادرها الاتراك. ومن الضروري تطهير المناطق الحدودية من هؤلاء الاشخاص، وذلك لأنه من الخطر جداً ((تطبيق سياستنا الحدودية في فارس عبر اللاجئين الاتراك والهاربين)).

ومثل هذا التعليل تضمنته ((ملاحظات عن الاكرد)) بقلم مينورسكي. فهو قد وصف عبد الرزاق بأنه مغامر سياسى يمارس لعبة سياسية مزدوجة، وبظهوره في تفليس يحط نفسه بنظر الاتراك)). وكتب مينورسكي ((ان جميع اهتمامنا هو في ان تبقى خطوط الحدود الجغرافية الفارسية التركية لعام ١٨٤٨ (التي اعيدت الآن عملياً) تقسم كردستان الى نصفين)). والاكرد ((ليس عندهم أي اساس ثقافية متلاحمة ايضاً، ولهذا السبب فإن توحيدهم قد يمكن ان يؤدي على الارجح الى ذلك النوع من الحركة الفوضوية الوحشية مثلما كان هروب الشيخ عبيد الله الى فارس عام ١٨٨٠)). ((وان البيانات الودية للشيخ طه لا تنطوي على أي قيمة بالنسبة لروسيا، كما يقول مؤكداً مينورسكي)). ((وعلى العموم فإن من مصلحتنا تمييز حياة اكرد الفرس عن اكرد الاتراك. اما المفامرون من امثال عبد الرزاق والشيخ طه فهم مرتبطون مع تركيا بالذات)).

في هذه المناقشات يلفت الانتباه نحوها موقفان: الاول، موقف سليلي نحو أي شكل من اشكال توحيد اكراد تركيا وايران، الامر الذي يعتبر بمثابة تهديد للمصالح الروسية. والثاني عدم الثقة المطلقة بالزعيمين الكرديين، في هذا الموضوع، عبد الرزاق والشيخ طه. وبطبيعة الحال فأن مثل هذه الممارسة تستثني امكانية تعامل سياسي فعال سواء في كردستان التركية ام الايرانية.

الا انه لا غريس، بل ولا حتى مينورسكي لم يكونا يملكان الصوت الحاسم في تحديد سياسة روسيا ((الكردية)). وفي خلال ذلك فقد كانوا في بطرسبورغ وتفليس على الاخص، ميالين لمنح الثقة الكبيرة الى اولئك الزعماء الاكراد الذين تظاهروا بتعصبهم للروس، وهو ما اتضح من برقية سازانوف التي سردت من قبل. والمنفذون المباشرون ودعاة السياسة الروسية في كردستان الايرانية، أي القناصل كثيراً ما تصرفوا تصرفاً معقولاً بحسب مشيئتهم مع مراعاة الظروف المحلية مراعاة ملموسة، ودون الالتزام دائماً بتعليمات رؤساء البعثة التبشيرية الروسية في طهران. وبهذا فقد غاب عن المسألة الكردية كما هو الشأن في السابق الخط السياسي الواحد المتفق عليه.

وحظي بثقة كبيرة جداً لدى الحكومة الروسية، وبصورة خاصة لدى الرئاسة في تفليس اسماعيل آغا سميكو حاكم كوتور. وكان قد تقرر ان يعار اليه اهتمام خاص. وكان سميكو قد دعي الى زيارة روسيا. وفي نهاية كانون الاول عام ١٩١٢ كان قد غادر خوي مع حاشيته الى تفليس. وفي تفليس استقبل سميكو من قبل المحافظ المحلي فورونتسوف داشكوف الذي قلده وساماً. وفي لواء فرسان نيجيغورودسكي أقيم عرض عسكري حفاوة به. وسرعان ما عين رئيساً للحراسة الحدودية الكردية في كوتور مع تعيين راتب له من الخزانة الروسية. وان اشارات الاهتمام التي ابدتها الحكومة الروسية نحو سميكو قد اشارت بحسب قول تشيركوف ((نمواً لا سابقة له في التعاطف مع روسيا من قبل العشائر الايرانية والتركية)). وفي نفس الوقت،



فأن تعزيز وضع سمْكو قد اثار ذعراً كبيراً لدى الحكومة الإيرانية وسردار وماكو.

واثارت انباء الاستقبال الذي حظي به سمْكو في القفقاس، اثاراً في تركيا امتعاضاً كبيراً. وبهذه المناسبة قدم السفير ترخان باشا مذكرة الى سazanوف. ورد عليها سazanوف بأن سمْكو هو صديق لروسيا مثلاً هو عليه سردار ماكو. واكد سazanوف للسفير التركي بأن الحكومة الروسية لم تشارك في تكريم سمْكو، وهو قد قلّد بوسام ((بناءً على رجاء شخصي منه)). وقال سazanوف في الختام ان سمْكو غير موجود في الخدمة الروسية، وسوف لن يستخدم مطلقاً ضد تركيا.

وهكذا فإن تكريم حاكم كوتور في تفليس وضع سazanوف في موقف مھين بالنسبة له اذ شعر بضرورة التبرير والتنصل عن سمْكو. وكذلك فإن الانباء عن ((الاحتفالات)) في تفليس قد وضعت غريس في حالة غضب قصوى. وقد كتب هو الى سazanوف بأن هذه المعلومات قد تناولتها جميع صحف اسطنبول ((بأقصى التعليقات التي كانت في غير صالحنا)). وأشار غريس اعترافاً منه بعدد من خدمات سمْكو لروسيا الى ان ((من المرغوب فيه في المستقبل مراعاة التنسيق المعروف بين اشارات كرم ضيافتنا وبين الوضع الحقيقي لأولئك الاشخاص الذين تقدم لهم)). واقترح السفير ان الاهتمام الذي اعيد الى سمْكو ((قد تجاوز ذلك الدور المتواضع المحلي المجرد الذي لعبه في الواقع سيد عشر قرى كردية. وبرغم شجاعة سمْكو وصموده، فلا يجوز نسيان ان جزءاً كبيراً من مآثره هي اعمال لصوعية سيئة التمويه جدا وتقتصر على نهب قطعان الماشية وما شابه ذلك)). وكتب غريس في الختام بأن سمْكو من الممكن ان يغتر كثيراً بأهميته، بحيث سينسف سمعة القناصل الروس ((الذين هم الوحيدون المدعوون للدخول في علاقات معه)). وعلى ما يبدو فإن غريس تجرأ بأسلوب حذر على التنديد برئيسه الاعلى لعدم الحصافة، بحسب رأيه، وللتهور في التقرب من سمْكو حاكم كوتور، ناهيك عن ان غريس قد مس اكثر الاوتار حساسية وألماً بالنسبة للحكومة الروسية وهو امكانية تدهور العلاقات مع تركيا. واثبتت الاحداث اللاحقة،

وبالرغم من مستوى صدق غريس بشأنها، ان تحذيراته قد سرى مفعول قوتها.

وفي بداية ايار عام ١٩١٣ سلم كليم الى نواب القنصل في خوي واوروميا الامر التالي: ((بمناسبة مفاوضات التسوية التي بدأت مع الاتراك حول مشكلة الحدود فإن من المستحسن منع الشيخ طه وعبدالرزاق وسمكو بكل السبل من القيام بأعمال نشيطة ظاهرة، بل وعلى العموم بعدم السماح لهم بخلق اية عراقيل على خطوط الحدود)). واثار هذا الامر اعتراض تشيركوف الذي هو الممثل الوحيد عمليا لروسيا في شمال كردستان الايرانية. وقد رد على كليم قائلا ((انني لا ارى في هذه اللحظة ان يشكل نوع التصرف الذي يقوم به الاكراد الذين نحميهم حجة اساسية لفرع الاتراك)). وازداد تشيركوف يقول بشأن وقف هذه الحماية ((بأنها ستهدى للاتراك نجاحا كبيرا في دعايتهم القادرة على تغيير الوضع القائم العام في المنطقة التي نسيطر عليها نحو الاسوأ)). وفي اشارته الى ضرورة وقف الصدامات المسلحة بين الاكراد، وبالاخص الى لجم اعداء سمكو، واذا ما اضطر حاكم كوتور الى التخلي عن حراسة الحدود فإن هذا ((سيحط من هيبتنا بصورة جدية بين الاكراد)).

لقد تشكل موقف فريد من نوعه تماما عندما استطاع نواب القنصل تجاهل الاوامر الصريحة لرؤسائهم الكبار، ودافعوا بأصرار عن وجهات نظرهم (وقد حظي تشيركوف بدعم غولوبينوف في عدد كثير من مسائل السياسة الكردية). وهذا الموقف غير العادي جدا في الخدمة الدبلوماسية والانضباط في التسلسل الوظيفي، يمكن توضيحه اولا بتعقد الموقف في كردستان الايرانية، عندما اضطر القنصل شخصا الى اتخاذ قرارات بما يرويه مناسباً للوضع المتقلب بسرعة، واستنادا الى القوة العسكرية الموجودة تحت تصرفهم الكامل. وثانيا يمكن توضيحه بالمعلومات السيئة لدى كبار موظفي وزارة الخارجية بشأن المسألة الكردية، الامر الذي ادى لهذا السبب، ان يكونوا مضطرين مرات عديدة، الى القبول بأدخال تعديلات جذرية تماما في مناطق العمل، على اوامرهم، وثالثا واهيرا فإن هذا يفسر بالتأيد

السري بل والعلني احيانا الذي تقدمه القيادات العسكرية والمدنية في القفقاس الى القناصل. ولم تكن تفليس متفقة دائما مع بطرسبورغ بهذا الاتجاه او ذاك من السياسة بشأن الاكراد. وكثيرا ما وقفت مزيدة لتدخل اشد قوة في الحياة الداخلية للقبائل، بل وحتى بأستعمال القوة المسلحة.

واثارت العلاقة مع سمكو خلافات بالآراء كالسابق. فأن سمكو كثيرا ما توجه الى الروس برجاء المساعدة ضد الزعماء الآخرين. واقترح تشيركوف الذي يحظى بتأييد الجنرال فوروبانوف قائد مفرزة اذربيجان، بمناسبة امتناع بعض قبائل سوماي الخضوع الى سمكو، اللجوء الى ((جولة حربية)) في سوماي واثار بتقديم العون العسكري حتى الى بعض الزعماء الاكراد الآخرين، ومن ضمنهم عبدالرزاق، وقد قوبل هذا بتنديد حاد من قبل غريس ومينورسكي. وكتب غريس ان ((من غير الجائز ان نقدم الى سمكو المساعدة بواسطة الجنود الروس ليصفي حسابات شخصية مع شيوخ سوماي... ومن الضروري توجيه النصيح الى القناصل بعدم التدخل بالخصومات ما بين الاكراد، ومنعهم فقط من المصادمات المسلحة بكل الوسائل، والامتناع بالاضافة الى ذلك، عن المراسلات، لأنها تعطي انطبعا معاكسا)) وادان مينورسكي في رسالة خاصة كلا من تشيركوف وغولوينوف (والرسالة كتبت وكأنها تأييد لغريس) بسبب تدخلهما في الشؤون الكردية وتقديم التأييد المسلح الى سمكو وعبدالرزاق ولاحظ معبرا بأنه يجب التأثير على الاكراد لا بالقوات المسلحة، بل بتعويدهم قليلا (على المدارس والانظمة في القفقاس وعلى البضائع الروسية وغير ذلك)).

وفي بطرسبورغ اصغوا الى رأي غريس ومينورسكي، رغم انهم لم يستطيعوا كالعادة هناك، استيضاح جميع تقلبات الوضع الداخلي المعقد في كردستان الايرانية التي كشف عنها صراحة نيراتوف زميل وزير الخارجية، في رسالته الى القائم بالأعمال في طهران. فقد كتب يقول ((من المحال فهم خصومات الاكراد العويصة، سواء الصغيرة منها ام الوحشية. ويجب على القناصل التحفظ من التدخل في هذه الصراعات، والالتزام بما يعمل الاكراد على الامتناع عن الصدامات المسلحة المستمرة)) وواصل نيراتوف كلامه

قائلا يجب علينا ((ان لا تساعد ستمكو في تصفية حساباته الشخصية مع شيوخ سوماي...وان اخضاع بعض الاكراد الى بعض آخر امر غير مقبول. وان ماهو اكثر نفعا ان يشرف قناصلنا على كل قبيلة لوحدها)).

وكبتت وزارة الخارجية ايضا مساعي القناصل لاستخدام زعماء الاكراد في النضال بوجه النفوذ التركي في المناطق الحدودية الايرانية. وبلغ تشيكوف عن النية، بمناسبة اشتداد الدعاية التركية بين اكراد مليون تحت التفاضي الواضح من خان ماكو، في ان يعهد الى عبدالرزاق بأعادة النظام والهدوء، بين الاكراد ((عن طريق الوعظ السلمي)) ورد كليم في جواب منه الى طهران، استنادا منه على رأي السفارة في اسطنبول حول عدم الرغبة ((في جر عبدالرزاق للمساهمة في قضايا الحدود))، وعن انه ((لا يجوز ان يستغل تشيكوف خدمات هذا الطائش المذكور من قبل)). وفي خلال بعض الوقت، وبمناسبة شكاوى الاتراك على ستمكو وعبدالرزاق، اشار كليم على تشيكوف مرة اخرى بصورة مباشرة بضرورة ((ان يقترح على ستمكو الالتزام الصارم بعدم القيام بأي عمل ضد الاتراك)) والى ان ((من المهم الان عدم السماح لعبدالرزاق القيام بأي نشاط)).

واثارت شكوكا خاصة وخشية، نشاطات الشيخ طه الذي عرض نفسه مؤيدا لروسيا. وان العقيد اندريفسكي اول من حذر من ان التضامن مع الشيخ طه الذي اثارت غزواته سكان كردستان الايرانية، سيشوه سمعة روسيا في نظر الاكراد. وكتب اندريفسكي انهم يعتبرونه ((مؤيدا سافرا لنا، بل يكادوا يعتبرونه موظفا مأجورا عندنا))، الامر الذي ساعد على ذلك مظهره الخارجي بالبدلة الاوربية، رغم انه كان سيدا. واقترح اندريفسكي ايضا عدم التدخل في الصراعات الكردية الداخلية لغرض ان لا تخلق لنا اعداء من بين الاكراد.

وعن الاتصالات السرية للشيخ طه مع السلطات التركية كتب مدير القنصلية العامة في تبريز بروبوجينسكي يقول انه من الضروري تعيين رقابة صارمة على طه وكذلك تقليل نفوذه على اكراد ايران ((عن طريق خلق مناهض له من بين اكثر اكراد ايران استحقاقا لثقتنا ومن الموثقة

-سماهم مساحات واسعة من الاراضي الخاصة في منطقة اوروميا)). وصلت  
نى بطرسبورغ مشاريع تمليك الشيخ طه الاراضي التي انتزعت من زعماء  
كراد آخرين. (واقترح اعطاء قسم من هذه الاراضي الى الاثوريين). وقوبلت  
هذه الاقتراحات برفض حازم من قبل وزارة الخارجية. وامر كليمن بتجنب  
تدخل في قضايا زعماء الاكراد ((ابتعادا عن تقديم حماية استثنائية  
لأحدهم ضد الاخر))، وعدم اعطاء اراضي الاكراد الى الاثوريين، لأن ((هذا  
ليس بإمكانه الا ان يزيد حدة العلاقة بين الاكراد والاثوريين، ويخلق ذرائع  
جديدة لخلق تحركات عسكرية لا نريدها على خطوط حدودنا)).

ومنذ نهاية عام ١٩١٣، عندما لوحظت افاق حسنة لانتها  
المعاهدات بشأن تخطيط الحدود التركية الايرانية التي جرت بوساطة روسيا  
وانكلترا، اشتدت المطالبة المازمة بالابتعاد عن الشيخ طه والزعماء الذين  
من امثاله. وبمناسبة ان ايران، تعود اليها ترغيفير ودشت وميرغيفير، بلا  
أي شكوك، فان غيرس كتب الى سazanوف عن ان من الممكن منذ الان، عدم  
الالتفات الى ((الشخصيات التافهة من ذوي السمعة المريبة امثال سيد  
طه)). وأشار السفير الى ان تواجد المغامر التركي على الاراضي الايرانية  
الواقعة تحت تصرف السلطات التركية يمكن على العكس ان  
يصبح ((مصدرا للتوتر والمؤامرات)).

وفي نهاية المطاف فعلت فعلها الدعوات الحاسمة جدا التي كانت تصل  
بأستمرار من السفارة الروسية في اسطنبول، اذ فقد الشيخ طه نهائيا الثقة  
بنظر الحكومة الروسية. وفي منتصف اذار عام ١٩١٤ وجه كليمن امرا الى  
نائب القنصل في خوي بمنع طه من التحرك ضد تركيا وابعاده عن كردستان  
الايرانية. وكان قد اعترف بعدم اهلية الشيخ طه للحماية الروسية حتى  
فيدينسكي نائب القنصل في اوروميا الذي دافع عنه بأستمرار. وقد وصف  
الان طه بأنه المغامر السياسي والمراوغ الذي كان من الخطأ الاعتماد عليه.  
وكتب نائب القنصل ان الشيخ طه يسرق ويستولي على اراضي الغيرة وان  
الجميع مستأفون منه، وان الحالة في المناطق التي تحت سلطته تذكرنا بغزوات

عبيدالله، وينبغي تنزيله الى درجة انسان عادي وترجيله من منطقة اوروميا.

وبالرغم من الاوامر المشددة الى القناصل الروس بتحاشي المصادمات مع الاكراد فإن هذه المصادمات بين القوات الروسية والاكراد ظلت مستمرة وليست نادرة. فإن القوات الروسية ساهمت في سحق الاضطرابات الكردية في سينا بمنطقة اينزيرل-سوماي وغيرها من المناطق. وفي بعض الاحيان كانت اقل الذرائع تصبح سببا كافيا للمصادمات فمثلا ان الاكراد من عشيرة كوردو بيك انتزعوا من احد الجنود الروس الذي تخلف عن جماعته بندقيته وطعنوه بالحربة. وفي الرد على ذلك امر الجنرال شاتيلوف، القائم الموقت بأعمال القائد العام لقوات منطقة القفقاس العسكرية، وبعكس اعتراضات السفارة في اسطنبول، بتنفيذ حملة تأديبية ضد كوردو بيك، اجريت تحت قيادة الجنرال فوروبانوف، خلال يومي ٢٦-٢٧ تموز عام ١٩١٣. وكتب مينورسكي: ((هاجم شخص ما جندي مشاة سائرا لوحده. فهل بعد هذا يمكن اجراء حملة تأديبية كاملة و"تخريب عدة قري؟" وعلى الصورة المستنسخة للترقية العسكري للجنرال شاتيلوف كان قد كتب بخط يد مينورسكي: ((وكل هذا بسبب بندقية سلمت من قبل قوزاقي مغفل خائف الى كردي صادفه في الطريق)).

واثار عمل فوروبانوف احتجاجا حازما من السفير غريس. فقد كتب يقول ((ماكان ينبغي اجراء حملة تأديبية ضد كوردو بيك الذي كان يعتبر منذ وقت قريب في عداد اصدقائنا. ان السياسة الوقتية السريعة التقلب تبعد عنا جميع اكراد الحدود، الامر الذي يستفيد منه الاتراك)). واثارت امتعاض غريس الشديد موافقة تشيركوف وغولوبينوف على استخدام القوات الروسية في مكافحة اعداء سمكو والشيخ طه وغيرهم من المعروفين بكراهية الروس سواء أكان ذلك علنا ام على الظن. وكتب غريس معلنا الى سazanov عن شكوى اكراد الحدود الايرانية التي سلمها له عبدالقادر ((بشأن تنكيل سيد طه بهم وهو الذي يستفيد من معاونة القوات الروسية والسلطات له)) فقال: ((...لا اخفي عن فخامتكم الانطباع الذي هو في

غاية السوء بالنسبة لنا والناجم عن الطابع العقابي الجسماني لسياستنا في منطقة اوروميا الذي يختلف اختلافا حادا مثلاً عن الحالة في منطقة ساوجبلاق)).

وعلى الرغم من احتجاجات السفارة الروسية في اسطنبول، فإن غولوبينوف وتشيركوف ونائب القنصل الجديد في اوروميا اوسينسكي والجنرال فوروبانوف وكذلك الاسقف سرغي رئيس البعثة التبشيرية الارثوذكسية في اوروميا واصلوا الالحاح باتجاه استخدام الاساليب العقابية لتوطيد النفوذ الروسي في كردستان الايرانية، وعلى هذا رد مينورسكي: ((ان هذه سرقة ولو انها مغلفة بالدين)). وعلى العموم فإن وزارة الخارجية قد ايدت غريس ومينورسكي الا انها فعلت ذلك، كما هو شأنها من قبل، زاعمة بأنه غير ملزم بصورة عامة للقناصل من حيث الشكل. ((ليس من صالحنا ان نمارس معهم (ويقصد الاكراد) دور السلطة التنكيلية المجرد)). ان من الواضح ان مثل هذه التعليمات فسحت للقناصل امكانية التصرف حسب هواهم.

والانتقاد الحاد الذي تعرضت له سياسة السلطات الروسية في ايران تجاه الاكراد بصورة الاهتمام المحدود، الذي عرضه شاهد العيان الضابط الروسي س.باييتش الذي زار المناطق الشمالية من البلاد في عام ١٩١٣، اذ كتب يقول: ((ان الاضطرابات التي لا نهاية لها والاستياء بين الاكراد هو نتيجة النشاط المجيد للقنصليات. وما كان يمكن ان يوضع له حد فإنه يحترق الان بالسنة اللهب الساطعة...)). وفي رأيه ان مصدر جميع هذه المآسي هو سياسة نائب القنصل في خوي، الذي قام بمساندة القوات الروسية بمساعدة سمكو في توطيد سلطته على اكراد سوماي. وبالنتيجة فإن السكان المحليين قد اعتبروا روسيا عن حق، مذنبية في ظهور الصراعات الداخلية والعداوات القبلية، بل وبالاخص العنف واعمال النهب التي يقوم بها حاكم كوتور، الذي كسب كرها بالاجماع سواء من الفلاحين وبسطاء الرحل، ام من اعيان القبائل الذين يخافون من قوة سمكو الاستثنائية. وكتب باييتش ((ان سياسة القناصل الروس ازاء الاكراد غير مفهومة. ففي الوقت الراهن

يسيطر استياء، فظيع في سوماي ضد الروس بسبب تدخلهم في صراعات الاكراد الداخلية والعلاقات الشخصية بينهم)). وبحسب رأي هذا الكاتب فإن هذا قد هدد بخطر اندلاع حرب انصار عامة من جديد ضد القوات الروسية.

واشار بابيتش الى ان الاتراك قد استفادوا تدريجيا من هذا الموقف. فإن كثيرا من الزعماء الاكراد (مثل تيمير وجانغو واسماعيل اغا كاردار وغيرهم) دخلوا ضدنا في علاقات سرية. كما ظهرت اشاعات حول عقد ((حلف مقدس)) بين الاتراك والفرس لطرد الروس من شمال ايران.

وحتى واسط عام ١٩١٤ فإن السلطات الروسية غاصت عميقا في خضم الصراعات الكردية الى الحد الذي فقدت فيه القدرة على تعيين الاتجاه في الموقف، والامل في تحسين الوضع غير الملائم لروسيا. فمثلا ان نائب القنصل الجديد فيدينسكي في اوروميا رأى ان واجب القوات الروسية التي وصلت الى اوشنو في شهر شباط عام ١٩١٤ هو من اجل المساعدة على مصالحة بعض القبائل الكردية وتوحيد الاكراد لحشهم على خدمة مصالح روسيا ((المرتبطة ارتباطا وثيقا مع مصالح النظام والهدوء في المنطقة)). وبالمناسبة فإن هذا التغيير الدائم للقناصل في هذه النقطة المركزية من كردستان الايرانية هو ايضا دليل بذاته على ذلك). غير ان فيدينسكي لم يكن في وسعه ان يتجاهل بأن في الدوائر الحاكمة الروسية يوجد من لا يوافق نهائيا على مسألة توحيد الاكراد. وكان هو قد اقترح ان يعاد الى ايران الزعماء الاكراد الذين طردوا بسبب التآمر الذي قاده الشيخ طه، وهم عبدالرزاق بيك وبيرو بيك وعبدالله خان، مؤكدا ان هذه ((علاقة كرم نبيلة)) تجر الى جانب روسيا ليس اكراد ايران فحسب بل وتركيا ايضا. ومع ذلك فإنه نسي ان السلطات الروسية في ايران قد تصادقت قبل وقت قريب تماما مع الشيخ طه، بينما ارسلت ضد بيرو بيك حملات تأديبية، وبالتالي فقد كان من السذاجة بمكان بالنسبة له ان يتوقع النجاح ولو للحد الأدنى للاجراءات التي اقترحها.



ان الصعوبات التي وقفت بوجه السياسة الروسية في كردستان الايرانية كانت قد زادت تعقيداً من جراء الاحداث التي جرت في اثناء ذلك الوقت، في ذلك الجانب الاخر من الحدود، أي في كردستان التركية. فقد واجهت روسيا بصورة خاصة، وكما سبقت الاشارة الى ذلك في الفصل السابق، مسألة انتقال بعض الزعماء وقبائل كاملة من تركيا الى ايران. وكان هذا الانتقال ينطوي على عواقب معقدة مع تركيا طالما كان بإمكانه ان يشير اتهامات من طرفها ضد روسيا بالتواطؤ مع الاكراد المتمردين. وبالإضافة الى ذلك فإن الاتراك شجعوا احيانا انتقال اكراد تركيا الى ايران واستيلاءهم على الاراضي لأجل ان يحصلوا على ذريعة لاستئناف العدوان ضد كردستان الايرانية. وعلى ضوء ذلك رأى تشيركوف ان من الضروري المطالبة بوقف العمليات الحربية التركية ضد الشوار الاكراد. وخاصة ضد الشيخ البارزاني، الا انه برهن في نفس الوقت على انه لا يجوز لروسيا ان تمنع الاكراد عن عملياتهم العسكرية من الاراضي الايرانية ضد تركيا لأنه بعكس ذلك ((لربما سينعكس سلبيا بما يضر اكبر الضرر بمستقبل تأثيرنا على العشائر ودفعها نحو جانب الحماية الالمانية)). ولو ان تشيركوف استطاع الدفاع عن قصد بأصرار نادر عن مشاريع غير مقبولة بالنسبة لوزارة الخارجية كما عرف هو ذلك بالتأكيد، فإنه ليس من الصعب التكهن بأنه عمل الجزء الاكبر منها على نقيض التعليمات التي تسلمها من بطرسبورغ. اما ما يتعلق بآنتقال الزعماء الاكراد من تركيا الى ايران فإن الحكومة الروسية قد اعتبرته مرفوضا بالتأكيد. وكتب كلیم الى فيدينسكي ((ان انتقال الزعماء الاكراد من تركيا مرفوض رفضا قاطعا سوا، من حيث الشكوك التي يثيرها هذا الانتقال لدى الاتراك، ام من حيث الصعوبات التي تتطلبها تهيئة وضمان الخارجين من تركيا الى ايران بالجوانب المادية)). وهكذا فإن روسيا لم تحقق أي شئ عمليا في كردستان الايرانية. فبرغم انسحاب القوات التركية ودخول القطعات العسكرية الروسية فأن الحالة الداخلية كانت كعادتها، في اشد الاضطراب وان الصراعات الداخلية والعنف ضد السكان الحضرم المسالين بقيت الحقيقة العملية اليومية، وان

التأثير الروسي بين اكراد ايران الذي ارتفع في البداية، سرعان ما بدأ يتلاشى. وعاقبة هذا كان الارتفاع التدريجي للنفوذ التركي والالمانى بين اكراد ايران. وعلى الرغم من الظروف المؤاتية خارجيا وادخليا فإن روسيا قد ظهرت عاجزة عن احتلال مواقع راسخة في كردستان الايرانية. وسرعان ما ظهرت عواقب هذا الاحباط. وفي اثناء حل واحدة فقط من قضايا السياسة الخارجية في المسألة الكردية لاح لروسيا انها حققت نجاحا، الا انها مع ذلك لم تستطع ان تفلح في ترسيخه واستغلاله بسبب اندلاع الحرب العالمية. وهذا الكلام يدور حول التثبيت النهائي للحدود التركية الايرانية التي قسمت كردستان انذاك الى قسمين غير متساويين.

#### **انكلترا وروسيا وتخطيط الحدود التركية الايرانية**

ان صراع الحدود التركية الايرانية الذي كان مرتبطا دائما مع المسألة الكردية، كما سبق اليه الحديث، ظهر انه موضع اهتمام دولتين استعماريتين كبيرتين هما انكلترا وروسيا، وذلك منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر. ودخل حل هذا الصراع في مأزق بالدرجة الرئيسية بسبب الخلافات بين هاتين الدولتين. وخلقت الاتفاقية الانكليزية الروسية لعام ١٩٠٧ جوا ملائما لحل مشكلة تخطيط الحدود التركية الايرانية.

ومنذ عام ١٩١١ بدأت السفارتان الانكليزية والروسية في اسطنبول العمل للحصول على موافقة الباب العالي على قيام ممثلين عن دولتيهما بالاطلاع على خطوط الحدود التركية الايرانية لغرض التعرف على الحالة فوق ارض الواقع، وتدقيق الخرائط الموضوعية من قبل، للمناطق الحدودية الايرانية التركية، التي ماكان يمكن بدون ذلك، الشروع برسم خطوط الحدود. واعطى الباب العالي هذه الموافقة قبل الصيف. وكان قد تم تعيين الوفود، حيث عين من الجانب الروسي المترجم الثاني في البعثة الروسية بطهران ف. ف. مينورسكي، ومن جانب بريطانيا العظمى شيبلى القنصل في تبريز وخصص لهما حرس روسي وانكليزي. ونصت التعليمات المشتركة للوفدين على مايلي: ((ان هدف زيارتكم هو دراسة واستقصاء كلا البعثتين لدى حدود الاحتلال التركي، ومستوى اتساع الادارة التركية في المناطق

المحتلة، ونظرة السكان المدنيين للاتراك وفي الاخير لمسألة ((الاستجارة)). ويدخل ضمن مهامكم جمع المعلومات التي بإمكانها ان تشير الى الهدف النهائي للمحتلين الاتراك، وكذلك أي معلومات قد تكون ذات فائدة في حالة احالة الخلاف الحدودي الى النظر فيها من قبل طرف تحكيم، فضلاً عن ان من المرغوب فيه بصورة خاصة لو ظهر ان من الممكن تثبيت حدود عام ١٩٠٥ عملياً)).

وشغلت جولة مينورسكي وشيبلي التفقدية لخطوط الحدود صيف عام ١٩١١ كله. وان التقرير المشترك لكلا الوفدين الذي استشهد به من قبل قد كذب تركيا مرات عديدة بما لا يقبل الدحض في خططها الاحتلالية وتصرفاتها تجاه جارها الشرقي. وفي نهاية المطاف لم يبق امام الحكومة التركية من مخرج سوى الدخول مع ايران في مفاوضات حول مشكلة الحدود. في ٢١ كانون الاول عام ١٩١١ كان قد وقع بروتوكول بين تركيا وايران في طهران، ينص على تشكيل لجنة جديدة لتخطيط الحدود. ويجب ان يقوم عمل اللجنة على اساس قاعدة اتفاقية ارضروم لسنة ١٨٤٧، واما في حالة حصول خلاف بين اعضاء اللجنة فينبغي التوجه الى هيئة التحكيم في لاهاي. وبدأت اللجنة عملها بأسطنبول في اذار عام ١٩١٢. وتم عقد ثماني عشرة جلسة حتى شهر آب الا انها لم تثمر عن أي نتيجة بسبب تكتيك العرقلات التي مارسها اعضاء الوفد التركي الامر الذي ادى الى قيام روسيا وانكلترا بتدخل حازم مما ساعد على ان تبدأ القضية من نقطة الصفر. ومنذ مرحلة عمل لجنة تخطيط الحدود التركية الايرانية سلم المترجمان الثانيان في السفارتين الروسية والبريطانية بأسطنبول الى الباب العالي مذكرة بتاريخ ١٩ ايار عام ١٩١٢، اشير فيها الى ان العمليات الحربية فوق ارض منطقة كوتور تعتبر خرقاً لاتفاقية برلين. وقبل هذا بوقت قصير قدم سازانوف توضيحاً الى السفير التركي ترخان باشا ((مع التحذير بأن اعمالهم اللاحقة من هذا النوع (ويقصد الاتراك) ستجبرنا على اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لحماية مصالحنا)) وبدأت وزارة الخارجية الروسية الاسراع في حل المسألة المتعلقة بأي ارض يجب عند تخطيط الحدود ان تعود الى تركيا واي

منها تعود الى ايران. فضلا عن ان اخذ السياسة ((الكردية)) بنظر الاعتبار، قد لعب دورا مهما في هذا الشأن. وكتب غولوبينوف انه كان من الممكن التخلي للاتراك وبدون حصول ضرر بالمصالح الاستراتيجية لروسيا، عن تشيارا كالا ومنطقة سوماي وبرادوست وتيرغيفير ودشت وميرغيفير واشنو ولاهيجان وتيركيش و وزني وسردشت وبانه. الا غولوبينوف اشار من وجهة نظر سياسية الى ((ان من الصعب تعداد جميع الجوانب السلبية لمثل هذه التسوية)). وان هذا كان بإمكانه ان يشوه ((سمعتنا بنظر كردستان كلها، ناهيك عن ملاك الاراضي الفرس في هذه المناطق المذكورة الذين لم يفقدوا الامل حتى الان في استعادة حقوقهم في الملكية بمساعدة روسيا الجبارة)). وكان بإمكان مثل هذا التخلي، بحسب رأي نائب القنصل ان يؤدي الى اشتداد الدعاية الاسلامية المتطرفة، ولهذا فأن من الممكن القبول بالتسوية التعويضية ((في حالة حصول الضرورة القصوى)) بموجب اكثر الاجراءات النافعة لنا وهي اعادة اعتماد الحالة الراهنة التي كانت قائمة حتى عام ١٩٠٥.

وفي شهرى تموز وآب عام ١٩١٢ قدمت انكلترا وروسيا الى حكومة تركيا مشاريع تخطيط الحدود، على اساس المعلومات التي تم جمعها حول قاطع الحدود الجنوبي، من قبل النقيب أ.ت. ويلسون في الخدمة السياسية الهندية، واما ما يتعلق بالقاطع الاوسط والشمالى، فعلى اساس معلومات مينورسكي وشيبلي. وبالإضافة الى ذلك فأن المشروع الروسي اعتمد على تقرير درويش باشا قوميسار الحدود في تخطيط الحدود لسنة ١٨٤٩-١٨٥٢ واقترح اعتماد الحالة القائمة لحدود ١٨٤٨ مع استثناء الاماكن ذات التحفظات الخاصة.

وفي نفس الوقت فأن روسيا مارست ضغطا على الحكومة البريطانية لأجل حثها على بذل طاقة اعلى لصالح تخطيط الحدود التركية الايرانية. وفي ١١ ايلول عام ١٩١٢ أرسل سazanوف الى جيري مذكرة افاد فيها بأنه مع ان عمل لجنة تخطيط الحدود التركية الايرانية قد انتهى بالفشل بسبب تركيا فأن احوال الخلاف الى محكمة لاهاي للنظر فيها هي اجراء غير مقبول لكل من

روسيا وايران. وكتب سazanوف ((ان تركيا اذا استطاعت ضم الاراضي التي تحتلها الان في مناطق خوي وسلماس واوروميا وسولدوز وساوجبلاق فأُن روسيا ستجد نفسها مضطرة الى احتلال قسم من اذربيجان وبالذات مناطق ماكو وكوتور وخوي بل ومن الممكن حتى منطقة ماراغو، الى ان تستطيع فارس امتلاك قوات مسلحة كافية بحيث تستطيع الدفاع عن ممتلكاتها ضد العدوان التركي وتؤمن حيادها)). وجاء في البيان الجوابي للحكومة البريطانية انه ((لا توجد أي اسس لأتخاذ خطوات لاحقة مهما اعترف بفائدتها)) وذلك لأن الاتراك وافقوا على التخلي.

وفعل فعله تهديد روسيا باحتلال المناطق المذكورة من قبل سazanوف في المذكورة. فقد ايدت انكلترا تأييدا قويا مطالب روسيا من تركيا بأن توقف العدوان في غرب ايران. وكان انسحاب القوات التركية من المناطق الحدودية الايرانية الذي جاء فوراً في اعقاب ذلك، نتيجة بالذات للضغط الانكليزي الروسي المشترك على تركيا.

وظلت الحكومة التركية ملتزمة بالصمت مدة طويلة بشأن مسألة تخطيط الحدود. وفي نهاية اذار عام ١٩١٣ فقط، بدأ الباب العالي بأجراء مفاوضات مع روسيا عارضا بشأن الحدود عددا من الاقتراحات المضادة. ولأجل استكمال النواقص في استقصاءات المناطق الوسطى من الحدود سرعان ما كلف اورلوف القنصل العام ببغداد بهذه المهمة حيث تفقد خط الحدود من مندلي حتى بانه منذ ١٨ ايار حتى ٢٣ حزيران. ولهذا الغرض ايضا زار القنصل العقيد اياس في ساوجبلاق عددا من مناطق الحدود (من كلياش الى بانه).

وفي صيف ذلك العام نفسه جرت المحادثات الروسية الانكليزية التركية التي في خلالها نسقت لندن وبطرسبورغ موقفيهما. وانطوت على اهمية كبرى بصورة خاصة الاتفاقية التي عقدها نتيجة لهذه المحادثات، جيري والممثل الخاص للباب العالي حقي باشا في تموز عام ١٩١٣. وفرضت انكلترا على تركيا القبول بخط الحدود ذلك، في القاطع الجنوبي الغربي من الحدود. الذي يناسب ايران، بل بالاصح يناسب انكلترا بالذات التي لها

مصالح خاصة بالمناطق القريبة من الخليج الفارسي وشط العرب. واستطاع الانكليز منذ اللحظة الحاضرة ان يكونوا مطمئنين على مستقبل الامتيازات النفطية البالغة الاهمية التي حصل عليها سنة ١٩٠١ د. آرسى من رعايا بريطانيا (في عام ١٩١٤ اشترت الحكومة البريطانية هذه الامتيازات بمبادرة ونستون تشرشل لورد الادميرالية الاول البعيد النظر). وما يتعلق بروسيا فأنها اهتمت في هذه المحادثات وعلى مستوى كبير بسياستها حول ما يتعلق بالاكراد.

وفي آب عام ١٩١٣ جرى في اسطنبول اجتماع للمسؤولين الروس والبريطانيين كان قد تقرر فيه ادخال ممثلين من روسيا وانكلترا في لجنة تخطيط الحدود. وكان في الاجتماع ذاك قد وضع مشروع بروتوكول ختامي و((نظام داخلي)) لهذه اللجنة. ونوقش البروتوكول النهائي في اجتماع لمثلي روسيا وانكلترا وتركيا وايران في اسطنبول في شهر تشرين الاول عام ١٩١٣. وجرى التوقيع رسميا على البروتوكول في ١٧ تشرين الثاني.

وهذه الوثيقة عينت بالتفصيل الحدود التركية الايرانية. وما يتعلق بشأن كوتور- فقد كان قد جرى تأكيد على اتفاقية برلين وبروتوكول عام ١٨٨٠. وفي البروتوكول الختامي اقرت ايضا اتفاقية جيري-حقي. وكان قد تقرر تشكيل لجنة لتخطيط الحدود من الدول الاربع الكبرى، لغرض تمديد الحالة القائمة سنة ١٨٤٨، بالنسبة لتلك الاجزاء من الحدود التي لم تكن مؤشرة تأشيرا دقيقا في البروتوكول. وجاء في البروتوكول الختامي انه حالما يظهر أي اتفاق حول الحدود فإن هذا الاتفاق سيعتبر حلا نهائيا للمسألة. واختير قوميسارا في اللجنة عن روسيا ف. ف. مينورسكي، وعن انكلترا اختير كريتي براتسلاف القنصل الجنرال السابق (واختير مساعدا له أ. ت. ولسون) ومن الجانب الايراني نصرالله خان عطاالله الملوك، ومن تركيا اختير الرائد عزيز سامح بيك. وسارت القضية نحو الحل النهائي لخلاف حدودي استمر قرونا بين تركيا وايران.

لقد بدأ عمل اللجنة في كانون الثاني عام ١٩١٤ قرب شط العرب، وانتهى في تشرين الاول من نفس السنة قرب اراارات. وثبتت اللجنة خط

الحدود بطول يقرب من ١٩٠٠ كيلومتر. وكان قد تحدد بأن القوات التركية تستطيع الاقتحام على الاغلب من الشمال، واما القوات الايرانية فمن الجنوب. ولهذا فإن خط الحدود الجديد كان قد رسم نحو الشمال بما يلائم ايران، والى الجنوب بما يلائم تركيا. فمثلا كان قد تم التنازل لتركيا في منطقة قصر شيرين عن منطقة هامة من الاراضي الايرانية باستثناء منطقة تشياسورخ، حيث توجد آبار البترول المستغلة من قبل شركة النفط الانكليزية الفارسية. واخذت بنظر الاعتبار عند تخطيط الحدود العوامل الجغرافية والعرقية والدينية. وبذلت جهود من اجل الفصل بين اللور والعرب، وبين الاكراد السنة (في تركيا) وبين الاكراد الشيعة (في ايران). وكما اعترف احد المشاركين في رسم الحدود فإن تخطيط الحدود جرى اصطناعيا في بعض الاحيان.

وفي نفس الوقت فإن المسائل المبدئية ذات الاهمية المباشرة بالنسبة للمصالح الروسية والانكليزية، قد اعطى فيها اعضاء الوفود -الوسطاء، الفائدة الفضلى كلها كمساعدة لأيران التابعة تبعية اقتصادية وسياسية كاملة لهما، وكذلك لم يكونوا يتجنبون حالات الانتقاص من تركيا التي وجدت نفسها بذلك الوقت في المعسكر المعادي للثلاثتات -الحلف الثلاثي. وقد كتب مينورسكي في تقريره ((وفي جنتنا ظهرت لمرات عديدة مسائل عن الاهمية الاستراتيجية لبعض المواقع، وحصل التوفيق بأكثر الحالات في الدفاع عن المصالح الايرانية)).

وفي اثناء عمل اللجنة اعار القوميسار الروسي انتباها خاصا الى موقف الاكراد وازار القبائل الكردية والتقى مع الزعماء . وذكر مينورسكي ((حاول الاكراد المحليون استطلاع رأيي بشأن المسألة الكردية. وقالوا بأن الاصلالة القومية مهمة الان للاكراد اهمية كبيرة، الا انهم من الصعب عليهم بذاتهم ان يدافعوا عنها اذا لم يقف وراء ظهرهم حماة جبارون كما هو الحال مثلا مع الارمن)).

والاكراد لم يعرفوا رسم الحدود. ماعدا مرة واحدة فقط، حيث كانت قد جرت في ٣١ آب عام ١٩١٤ بمنطقة كوتور محاولة هجوم على اعضاء اللجنة

الانكليزية، فضلا عن ان سلكو برر ذلك في رسالة الى القوميسار الانكليزي بأنه اشتبه بالانكليز على انهم روس (!).

وهناك ميزة هامة اخرى في ملامح عمل اللجنة وهي الاتفاق الكامل للجانبين الروسي والانكليزي، وبالاخص من بعد اندلاع الحرب في اوربا بشهر آب عام ١٩١٤. (وصلت اخبار الحرب الى القوميساريين في يوم ٤ آب). وكثيرا ما حصل ان فراتسلاف قد عهد بصوته عندما يغيب في أي مكان الى مينورسكي او بالعكس. وان هذا يشكل برهانا غير مباشر على ان الخلافات الروسية الانكليزية في المنطقة المذكورة وفي خلال المدة المعروفة قد ترجعت الى المرتبة الثانية، وبالدرجة الاولى بسبب تصاعد الخطر الالماني.

وانتهت عملية رسم الحدود في ٢٣ تشرين الاول عام ١٩١٤. وآخر جلسة للجنة جرت في ٢٨ تشرين الاول. وحتى هذا الوقت كانت قد رسمت جميع الحدود، من الفاو حتى جبل ارارات، باستثناء منطقة كوتور حيث شغل الاتراك مواقع قوية فتقرر بمناسبة الحرب في اوربا تأجيل حل المسألة حتى وقت افضل ملائمة. ونصبت اللجنة على طول الحدود كلها ٢٢٣ علامة حدودية. وتركت عشر علامات لحالة تخطيط حدود كوتور في المستقبل. وفي يوم ٢٩ تشرين الاول، وفي الساعة الثانية نهارا وصل مينورسكي الى ماكو ومعه قائمة بأسماء اعضاء اللجنة التركية لتقليدهم بالاسم الروسية. وكذلك مع الرجاء من الاتراك ان يرسلوا مثل هذه القائمة بأسماء اعضاء اللجنة الروسية، حين بلغه نبأ هجوم شنه في صباح ذلك اليوم الاسطول التركي الالماني على سواحل البحر الاسود الروسية. وقد كتب مينورسكي ((ان الحرب التي لم نستطع انذاك ان نتصور كل ابعادها قد الفت جميع الحدود ولم تبق بالطبع على وليدتنا التركية الفارسية)).

وفي الحقيقة فإن مصير الصراع الحدودي بين تركيا وايران، الذي استمر اربعة قرون كان محتوما. ففي كل مرة عندما يصبح الخلاف قاب قوسين او ادنى من الحل، تندلع حرب وتذهب جميع الجهود سدى. وهكذا حصل في هذه المرة ايضا. ولعل اكثر من خسر بين الجميع في ذلك هي روسيا التي تلاشت



امالها في ان تخطط الحدود التركية الفارسية سيضع نهاية للخطر على  
الحدود القفقاسية من جانب تركيا

\*\*\*\*\*

عند العودة الى سياسة روسيا القيصرية بشأن الاكراد نتوصل الى  
استنتاج مفاده بأن هذه السياسة قد تعرضت الى الفشل في جميع النواحي.  
وسبب هذا الفشل يتلخص اولا في ان الحكومة الروسية اتخذت موقفا  
سلبيا (انطلاقاً من تصور الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الاوسط)  
ازاء الحركة التحررية الكردية ضد السيطرة التركية، وازاء الفكرة القومية  
الكردية المتعززة، وثانيا في عدم مبدئية السياسة وتناقضها في اذربيجان  
الایرانية وكردستان التي اثارت استياء السكان الاكراد. وان دائرة السياسة  
الخارجية ومحافظة القفقاس المحلية تصرفتا بشأن المسألة الكردية ليس فقط  
تصرفات متناقضة بل وكثيرا ما زاحمت احدهما الاخرى.

كما ان الامبريالية الروسية لم تكن تمتلك في سياستها الاستعمارية  
المرونة والقدرة على استخدام المناورات السياسية والديماغوغية التي يلجأ  
اليها ليس الاقل رجعية وقسوة فحسب بل والاكثر خبرة من الامبرياليين في  
انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا (وقد مارستها المانيا  
بنجاح كبير في تركيا والبلدان العربية). وفي هذا كانت جذور من  
الاحباطات الجديدة في السياسة الخارجية للقيصرية.

## الفصل الثامن

المسألة الكردية خلال الحرب  
العالمية الاولى

لقد تعرض الشعب الكردي الى محنة قاسية كانت من نصيبه في مرحلة الحرب العالمية الاولى. ولم تحرك الحرب المسألة الكردية نحو الحل قيد شعرة واحدة. وصارت كردستان مسرحاً لعمليات حربية لثلاثة جيوش هي التركي والروسي والانكليزي. وعلى مدى اربع سنوات دارت على ارض كردستان حرب كر وفر اغرقت البلاد بأنهار من الدماء وسببت لسكانها خسائر مادية هائلة. وكل جانب من اطراف القتال حاول استخدام الاكراد والشعوب الاخرى في شرق تركيا وغرب ايران، وفي العراق لخدمة مصالحه، وتحريضها ضد بعضها البعض او ضد اعدائها، الامر الذي ادى الى فوضى شاملة في هذه المنطقة من الشرق الاوسط، فصارت مصدراً لعدد لا يحصى من المآسي بالنسبة لسكانها. ولعل أي شعب من الشعوب الاخرى لم يتعرض لمثل هذه الضحايا الضخمة نسبياً التي تعرض لها الارمن والاكراد والآثوريون نتيجة للمجزرة الحربية التي اشعلها الامبرياليون.

وكما هو معروف فإن تركيا قد دخلت الحرب بعد ثلاثة اشهر فقط من اطلاق الرصاصات الاولى على الجبهات الاوربية. بيد ان ميول تركيا نحو الدول المركزية الكبرى كان قد صار معروفاً بوضوح منذ بداية الحرب العالمية. وبالرغم من ان اتفاقية التحالف الالماني التركي بتاريخ ٢ آب عام ١٩١٤ قد بقيت طي الكتمان، الا انه قد كشفت بنفسها عن نفسها حقائق من قبيل الزيادة الحادة في نشاط الدعاية الالمانية بتركيا، وعلى الخصوص نشاط بعثة ليمان فون ساندريس، ووصول الطرادين الالمانيين ((غيبين)) و((بريسلاو)) الى الدردنيل بتاريخ ١٠ آب عام ١٩١٤، والزيادة في الاستعدادات الحربية للحكومة التركية، ومختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية للباب العالي الموجهة على الاغلب ضد دول الانتانت. وفي الواقع ان روسيا لم تفقد الامل في انتزاع تركيا من الحلف الالماني النمساوي او على الاقل اطالة موعده دخولها الحرب. وحول هذا الموضوع أجرى غريس والعميل العسكري الروسي الجنرال ليونتييف محادثات مع انور خلال شهري آب وأيلول عام ١٩١٤. غير انه لم يكن هناك حظ من النجاح في التوصل مع الاتراك الى اتفاق، وبالدرجة الاولى لأن انكلترا وفرنسا اللتين اعتبرتتا ان

اللحظة المنتظرة طويلاً قد حلت عندما سيكون من الممكن الشروع بتقسيم ((ارث الدولة العثمانية)) قد ابدتاً تأييداً ضعيفاً جداً للدبلوماسية الروسية وعند نهاية ايلول، وبعد اغلاق مضائق البحر الاسود من قبل الاتراك، فانه حتى هذا الحظ الضئيل من النجاح قد تلاشى. وبالإضافة الى ذلك فإن البرجوازية الامبريالية الروسية والاورسط الاقطاعية والدينية الكنسية رأت انه قد حل الوقت المناسب لتحقيق مطالبهم التقليدية بالمضائق وكذلك بالمناطق الشرقية من آسيا الصغرى. ومنذ منتصف صيف عام ١٩١٤ بدأت تشتد في الشرق الاوسط الاستعدادات لحمل كثير من الخلافات الحادة والتناقضات والمشاكل بقوة السلاح.

### الموقف في كردستان

خلال آب تشرين الاول عام ١٩١٤

استعدت الاوساط الحاكمة التركية استعداداً محمواً للهجوم على روسيا، عاقدة املاً كبيراً في ذلك على القبائل الكردية. وفي يوم توقيع اتفاقية الحلف مع المانيا ظهر الى جانب البيان الحكومي الرسمي عن الحياد، أمر باجراء تعبئة جزئية. واختص هذا الامر اولاً بالحميدية. فقد صدر الامر الى العشائر الكردية والحميدية في ولاية أرضروم بحراسة الحدود الروسية. وقام القنصل الالماني انديرس في أرضروم بالاشتراك مع حلمي بيك وابراهيم بيك المبعوثين من قبل تركيا الفتاة بشن حملة دعائية تحريضية بين الاكراد في شرق الاناضول وكذلك في القفقاس الروسية التي تسلل اليها انديرس سراً. وفي ولاية وان ومنطقة كاراكيليس بدأت تحتشد افواج الحميدية منذ اواسط آب عام ١٩١٤، حيث تتوجه الى هناك سنوياً عشرات الوف الاكراد المسلحين. وحتى منتصف تشرين الاول وضع في منطقة بايزيد ١٦ فوجاً كردياً، وقد وزعت هذه الافواج على طول الحدود مع روسيا. وكانت الافواج الكردية قد حشدت في مناطق اخرى من الحدود التركية الروسية (وعدد افراد كل فوج بلغ ٥٠٠ خيال). وفي نفس الوقت بدأت السلطات التركية تشكيل مفارز تحريب كردية كانت تقوم دورياً بخرق الحدود الروسية، وبالاستهتار في

الاماكن الحدودية من منطقة ما وراء القفقاس. وفي خلال شهر ايلول عام ١٩١٤ وحده سلبوا من القرى الحدودية الروسية حوالي ١٠ آلاف رأس من الماشية. وعززت السلطات تجهيز الاكراد ، سواءً أكانوا في القوات غير النظامية أم في ما يشبه ذلك بالاسلحة (وغالبيتها من النوعية الرديئة). ولغرض استمالة الاكراد نحوهم اشاع مبعوثو الحكومة أيضاً كلاماً حول منحهم في المستقبل حكماً ذاتياً.

وبرغم الحملة الدعائية الواسعة التي شنّها مبعوثو حكومة تركيا الفتاة والوكالة الألمانية ضد روسيا ، هذه الدعاية التي وجدت بين جزء من اكراد تركيا ارضاً خصبة بسبب خيبة املهم في روسيا التي امتنعت عن تأييد الحركة التحررية الكردية، الا ان هذه الدعاية كانت أبعد بكثير من ان تلقح جميع الاكراد بطعم كراهية الروس. فأن الكثيرين منهم كانوا مستائين من اجراءات التعبئة العسكرية، وعلى الخصوص من انتقال التشكيلات العشائرية عبر الحدود الروسية الايرانية، وصرحوا بأنهم سيقفون الى جانب روسيا في حالة اندلاع الحرب. والاكرد في منطقة خاربوت-ديرسيم ليسوا لم يستجيبوا الى الدعاية المعادية للروس فحسب بل وشنوا هجمات على الجنود الاتراك منتزعين منهم المدافع والبنادق والعتاد. وفشلت التعبئة العسكرية بين الاكراد عملياً في ولاية الموصل. اذ ان الاكراد رفضوا الدخول في الجيش التركي، وهربوا افواجاً الى ايران، وكذلك الى البدو العرب في صحراء العراق وسوريا. وأعدّ محمد فاضل باشا والي الموصل انتفاضة للمسلمين في القفقاس مستخدماً لذلك المهجرين من ولاية بيتليس الذين كانت لهم صلات مع أقاربهم في روسيا. بيد ان دعوته الى زعماء اكراد العراق بالوقوف ضد ((الكفار)) لم تجد لها أي صدى. وفضلاً عن ذلك فإن العديد من الزعماء الاكراد البارزين في ولايتي الموصل وبغداد، ومنهم مثلاً زعيم قبائل داد وتاغبان وزنكنه والداوودي، مجيد بيك، كانوا مستعدين للقيام بانتفاضة ضد الاتراك، والتعاون في سبيل هذا الهدف مع الروس. ولهذا فإن الاتراك والالمان بنوا حساباتهم الرئيسية ليس على المعاضدة من قبل اكراد العراق وشرق الاناضول، بل على أقاربهم في ايران، حيث تشكل

هناك موقف هو بوضوح ليس لصالح روسيا التي لحق بسمعتها تشويه بالغ بنظر السكان في آذربيجان الإيرانية وكردستان.

ان القيمة الخاصة للمنطقة الشمالية الغربية من ايران كرأس جسر في الحرب الهجومية ضد روسيا تتميز ايضاً في انها تقع على حدود مناطق اسلامية في ما وراء القفقاس، حيث حققت فيها العمليات التخريبية للدعاية التركية الالمانية نجاحات معروفة، على خلاف أرمينيا وجورجيا الحدوديتين مع شرق الاناضول، اللتين غالبية سكانهما من المسيحيين الذين عرفوا جيداً الخطر الذي يتهدهم من جانب المحتلين الاتراك بالاستعباد الكامل والابادة الشاملة.

لقد سبق ودار الكلام عن النشاط الدعائي التركي الالماني في كردستان الإيرانية واذربيجان في عشية الحرب العالمية الاولى. وانها منذ شهر آب عام ١٩١٤ اتخذت مجالات واسعة بصورة خاصة. وقد دخل الاتراك في علاقات مع الزعماء الاكراد البارزين من ذوي الميول الروسية محاولين جرهم الى جانبهم، ودخل في مراسلات مع السلطات التركية بصورة خاصة سمو الذي اعير اليه انذاك الاهتمام اللازم في روسيا لأنه وأصل التظاهر بأخلاصه. اما سردار ماكو مرتضى قلي خان الذي ابتعد نهائياً بداية الحرب عن روسيا، فإنه سافر منذ عام ١٩١٣ الى برلين حيث أجرى هناك محادثات مع ممثلين عن الحكومة الالمانية، بمساعدة نصر الملوك الوصي السابق على العرش الإيراني الذي كان موجوداً آنذاك في المانيا.

لقد بدأت الدعاية التركية بين السكان المسلمين في كردستان الإيرانية واذربيجان بشن حملة دعائية مكثفة للجهاد. واكثر الاعمال التخريبية المكثفة جرت في منطقة اوروميا. فأن سلطات الحدود التركية بأمر من وائي وان، وبحسب ماكتب فيدينسكي ((دخلت في علاقات سرية مع جميع اكراد منطقة اوروميا تقريبا، مغدقة عليهم الوعود بتزويدهم بالسلح بكميات كافية شرط ان يؤيدوا تركيا في الصدام المتوقع مع روسيا)). وقدم من تركيا كثير من الدراويش الجواله الذين دعوا الاكراد للاستعداد للحرب ضد الكفار. وكان بينهم من أرتدى زي الضباط. وشن حملة دعائية ايضاً ضد

الروس بين الاكراد العميل الالماني نايمان في اوروميا، مستفيدا من المساعدة التي قدمها له القنصل التركي. وبعد ان طرد من اوروميا بفضل مساعي نائب القنصل الروسي فإنه نزل عند احد الشيوخ. وعضد نايمان نفسه برسالة من العلماء المجتهدين في كربلاء تتضمن نداء الى الاكراد ان يتناسوا الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة ليقفوا ضد الكفار.

وتحت تأثير الدعاية التركية الالمانية بدأت تقع في منطقة اوروميا منذ الايام العشرينية من شهر ايلول عام ١٩١٤، وبعد اكثر من مدة سنة من فترة هدوء، هجمات جديدة من قبل الاكراد على السكان المحليين والقطعات العسكرية الروسية. واول المهاجمين هو كوردو بيك الذي اغار في العشرين من سبتمبر على تيرغيفير. وقد كتب فيدينسكي ((لا ينبغي لنا ان نعقد أي امل في منطقة اوروميا على الاكراد، كما انه لا يجوز الاعتماد ايمانيا على من يسمون ((مؤيدين)) لأن الاتراك في الوقت الذي يسبقون على الحركة طابع الحرب المقدسة، فأنهم من جانب آخر يفسحون للاكراد مطلق الحرية للسركة وللسيطرة على أي جزء من اراضي اوروميا)).

وفي تشرين الاول عام ١٩١٤ تعاظمت الفوضى بصورة أشد في منطقة اوروميا. فأن المفارز الكردية ارهبت السكان المسيحيين المحليين. وقامت بخرق الحدود يوميا مفارز اكراد تركيا الذين هجموا على القوات الروسية. وبصورة خاصة صعد نشاطهم بقوة، اكراد منطقة تيرغيفير بل حتى ان زعيم قبيلة هركي كريم خان اقترح على نائب المحافظ الايراني ان يغادر تيرغيفير. واقنعت الدعاية التركية الاكراد في المنطقة بأن روسيا المنهمكة بالحرب ضد المانيا ليس في استطاعتها السيطرة على المناطق التي تحتلها من ايران. وسرعان ما انعطف استياء الاكراد على الاجزاء الجنوبية من منطقة اوروميا حيث عمل هناك بنشاط كل من عميل الالمان حاج سعيد وصاحب الدكان شيورنمان وسيد محمد ابن عبدالقادر.

وتشكل وضع متوتر ايضا في مناطق اخرى من كردستان الايرانية. واقتحم اكراد تركيا مرار عديدة حدود خانية ماكو محدثين على ارضها العنف والسرقات. وفي منطقة ساوجبلاق ارتدى علي افندي زي الضباط

الاتراك بين الاكراد المحليين، وكذلك سالار الدولة الذي ظهر مرة اخرى في منطقة الحدود. وفي ضواحي خوي حاول الزعيمان الكرديان عبدالله، وتيمير جانغو بتحرير من جودت بيك والي وان، اشارة انتفاضة بين اكراد ماكو وحثم ضد سيمكو. ومن تركيا ارسل فدائيون بمهمة اغتيال عبدالرزاق وغيره من الزعماء الاكراد المواليين لروسيا.

وبدأت اعمال ارباب في كل مكان من غربي ايران ضد السكان المسيحيين. وعانى من ذلك بصورة خاصة الاثوريون في اوروميا الذين احرق قراهم ونهبت على يد المفايز الكردية. وهرب الاثوريون الى اوروميا، الا انه هناك مارس ((الرتل الخامس)) نشاطا كبيرا بتحرير من الاتراك. وكان الاثوريون والمسيحيون الآخرون قد اضطروا الى حمل السلاح الذي قدمه الروس لهم. ومنذ تشرين الاول عام ١٩١٤ ظهرت عمليا في كردستان الايرانية حرب انصار نظمها تركيا والمانيا للسكان الاكراد ضد القوات الروسية، وفصائل الدفاع الذاتي للمسيحيين المحليين. وتسلمت الى الاراضي الايرانية قطعات عسكرية تركية نظامية غير كبيرة ومارست العمل في صف واحد مع الاكراد. فمثلا انه في الايام الاولى من تشرين الاول، عبرت مفرزة تركية مؤلفة من ٢٠٠ شخص الحدود في منطقة سوماي-برادوست، حيث انضم اليها اكراد اسماعيل اغا كاردار. وخرقت مفرزة تركية حرمة الحدود في منطقة كوتور بعد ان اقتلعت الاعمدة الحدودية التي اقيمت لتوها واحتلت عددا من القرى. وحدث عدد من المصادمات التركية الكردية مع القوات الروسية والمسيحيين الذين يساندونهم. وفي واحدة من المعارك قتل حوالي ٦٠ كرديا. واستخدمت القوات الروسية حملات تأديبية ضد القبائل الكردية المنتفضة. وحتى تشرين الاول افلح الروس والاثوريون في صد الهجمات الكردية الاولى.

وهكذا فإن اول اطلاقات الحرب العالمية في الشرق الاوسط كانت قد انطلقت في كردستان الايرانية وليس في البحر الاسود. وكتب فيدينسكي في اليوم التالي، بعد هجوم الاسطول التركي على موانئ البحر الاسود الروسية ((ان الاتراك بدأوا ضدنا عمليات حربية على الارض الفارسية يوم



١٢ تشرين الاول عندما تحركت قوات تركية نظامية حدودية كبيرة تحت قيادة جودت بيك بالاشتراك مع الاكراد ومدفع واحد)). وكتب هايبرد ((سرعان ما صار واضحا بأن هذه ليست غزوة كردية اعتيادية بل هجوم جيش نظامي من عدة الاف نفر. وكانت هذه في الواقع حملة تأديبية مبيتة، خطط لها ونظمها الاتراك (وحرص الالمان عليها بلا شك)، والهدف منها حصر الروس واحتلال اوروميا. وكان بين الاكراد ضباط اترك، وكانت لديهم تجهيزات المانية)).

والاحداث التي جرت في كردستان الايرانية في صيف وخريف عام ١٩١٤ أكدت تأكيداً مكشوفاً المساعي العدوانية للأوساط الحاكمة التركية التي تعمل بتعريض من قبل الامبريالية الالمانية. والهدف المهم للأتراك والالمان في كردستان الايرانية كان السعي لجر ايران الى معسكر الدول المركزية، الى جانب خططهما واستمالة الاكراد الى جانبهما واقامة رأس جسر مضمون ضد الروس في شمال غرب ايران.

وجرت بأسطنبول في تشرين الاول عام ١٩١٤ محادثات بين طلعت وانور والصدر الأعظم سعيد حليم باشا من جهة وبين السفير الايراني من جهة اخرى. واقترح الاتراك مشروع الاتفاقية التالية: ان يشكل الفرس بمساعدة تركيا والمانيا جيشاً من ١٠٠ الف شخص. ولقاء هذا تتنازل ايران الى تركيا عن منطقة اوروميا المتنازع عليها. وتقوم تركيا وايران بأجراءات مشتركة لأقرار السكينة ((تطبيق النظام)) على القبائل الكردية وتشكيل افواج فرسان منها. اما المانيا فأنها تقوم بتجهيزها بالسلاح والمعدات. ومن الطبيعي ان ايران لم تجرأ على قبول هذا المشروع، الا ان اشتراكها في المباحثات بالذات له دلالة بالغة.

وحاولت تركيا بنفس الوقت، اجبار ايران على الاقدام على تنازلات سياسية مهمة اذا لم تنجح في جرها بسرعة الى الحلف مباشرة. ففي ٣٠ ايلول عام ١٩١٤، وجواباً على مذكرة وزير الخارجية الايراني علاء السلطاني بشأن خروقات الاتراك للحدود، فأن السفير التركي في طهران عاصم بيك، وعد بأسم حكومته بأن تركيا سوف تحترم حصاد ايران فقط في

حالة خروج القوات الروسية من آذربيجان. وعبرَ عاصم بيلك بشكل أكثر تحديداً حول هذه المسألة، في حديثه مع رئيس الوزراء الإيراني مصطفى الممالك بعد مرور يومين من ذلك. فقد صرّح السفير التركي بأنه عند بقاء القوات الروسية مدة أطول في إيران ((فسيكون من غير الممكن بالنسبة لحكومته احترام الحياد الفارسي)).

وتحت ضغط تركيا توجهت حكومة طهران بالرجاء الى روسيا ان تسحب قواتها، غير انها تسلمت رفضاً قاطعاً بذلك. فقد ابلغ المبعوث الروسي كوروستو فيتس علاء السلطاني بأن وجود القوات الروسية في إيران هو ((العامل الوحيد لضمان أمن رعايا روسيا والبلدان الاجنبية الاخرى)) وهكذا فإنه في الوقت الذي خططت فيه تركيا لأستغلال إيران لخدمة اهدافها، فإن محاولة الحكومة الإيرانية لتحقيق استقلالية أكبر قد باءت بالفشل.

ان الوضع في المناطق المأهولة من قبل الاكراد بتركيا وإيران صار منذ اول بداية الحرب العالمية خطيراً الى درجة كافية بحيث انه حفز حكومة روسيا القيصرية على اعادة أكبر الاهتمام الدقيق للمسألة الكردية. وكان واضحاً تمام الوضوح بالنسبة لرؤساء الدوائر السياسية والعسكرية في روسيا الاهمية البالغة لموقف اكراد تركيا بالدرجة الاولى واكراد إيران لضمان المصالح الاستراتيجية والسياسية الروسية في الشرق الاوسط في ظروف الحرب العالمية.

في شهر آب عام ١٩١٤ حاولت روسيا ان تلتزم بأقصى الحذر تجاه الاقليات القومية في شرقي الاناضول، لكي لاتعطي اية ذريعة مهما كانت صغيرة، تعجل في دخول تركيا السريع في معسكر دول المركز. حتى ان غيرس نصح ((من اجل خدمة مصالح الدائرة)) ان ينقل الى اوربا أو يعزل مؤقتاً اثنان من اكثر قناصلنا توتراً، وهما آدموف وشيركوف، بسبب الحالة المتوترة)) وبمجة تعزيز هيئة مقر وزارة الخارجية.

الا ان الاستعدادات بدأت في روسيا لضمان تأييد قوي من جانب الاكراد، وكذلك من الارمن والآشوريين فيما اذا دخلت تركيا الحرب الى

جانب المانيا. واول المسائل التي ظهرت هي مسألة تجهيز الاكراد والارمن والاثوريين بالسلاح. فضلا عن انه منذ بداية آب وصل طلب بهذا الشأن من ممثلي الاثوريين. غير انه ارتؤي ان من المنطقي الان الاكتفاء بالاجراءات التحضيرية. وقد كتب سazanوف الى وزير الدفاع سوخوملينوف ((لا ينبغي الارتياح بأنه في حالة حصول صراع مع الاتراك فإن الاكراد والاثوريين سيرو خالديتسي)) بتركيا سيقدمون المساعدة الجوهرية الينا على حد سواء.. ولغرض التأثير على الاكراد توجد في حوزتنا عدة شخصيات متنفذة بين الاكراد، ومنهم على سبيل المثال عبد الرزاق بيك الذائع الصيت والشيخ البارزاني الذي يعيش في القفقاس)). غير انه اضاف ان من السابق لأوانه البدء بالدعاية بينهم، وتجهيزهم بالاسلحة ((الى ان يتحدد موقف تركيا منا بالمستوى الكافي))، حتى لا يحصل ((توتر حاد غير مرغوب فيه ابدا)) في العلاقة مع تركيا، ورغم ان من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات التحضيرية في هذا الشأن. وبمثل هذه الفحوى قام كليسم بأبلاغ كوروستوفيتس: ((وما يتعلق بتسليح الاكراد والسوريين فهو تماما مثل ارسال الشيخ البارزاني وعبد الرزاق الى الحدود التركية اذ نعتبر عملهم من حيث المبدأ مفيداً في حالة حصول مضاعفات، ونعترف بأنه ما زال قبل اوانه استدعاؤهم ليقوموا بأي عمل من جانبهم. ولهذا فإننا رجونا من وزارة الدفاع التحضير فقط لكل ما هو ضروري من أجل تسليحهم في حالة تحرك الاتراك المعادي ضدنا)). وفي الرد على اقتراح فيدينسكي واياس بشأن استدعاء الشيخ البارزاني الى الحدود التركية، واستخدام اكراد العراق ((خلق فتن وفوضى في مؤخرة القوات التركية)) قال كليسم مشيراً بعدم السماح بأي تحركات معادية من قبل زعماء الاكراد ضد تركيا. وكتب يقول: ((هددوا الشيوخ برفع الحماية عنهم ان هم قاموا بأي عمل مهما كان بدون توجيهاتنا)).

ولخص سazanوف وزير الخارجية في رسالته الى فورونتسوف داشكوف بتاريخ ٢٦ اب عام ١٩١٤ خلفية هذا المستوى العالي من الحذر في موقف الحكومة الروسية من الاقليات القومية في شرق الاناضول حيث قال: ((على

ضوء ما يجري في القسطنطينية من محادثات بين دول الائتلاف الثلاثي فأن الامل لم يفقد بعد، في الحفاظ على علاقات سلمية مع تركيا. ولهذا فأن اقصى ما هو مطلوب تحاشي كل ما من شأنه ان يشير أي صراع. وفي حالة وقوع الحرب فأن الاكراد والارمن والاثوريين يستطيعون ان يكونوا كبيري الفائدة جدا لنا، وهذا ما يستوجب اقامة علاقات ودية معهم، الا انه يجب افهامهم بأصرار على عدم القيام بأي اجراء بدون اوامر منا. وفيما اذا قاموا بانتفاضة، ولم نؤيدها من بعد ذلك، فستعرض سمعتنا الى ضربة غير قابلة للإصلاح. واننا لا نتصور كيف سيمكن ان يتجسد الحكم الذاتي في كردستان، ونرى انه سيكون من الخطر تغذية الاكراد بوعود معينة حول امال غير قابلة للتحقيق. ويجب تحضير السلاح والعتاد وفق ما كتبنا الى وزير الدفاع)).

ليس من الصعب ملاحظة ان الحكومة الروسية ظلت هكذا دون ان تحدد موقفها من المسألة الكردية في تركيا، ولم تهني خط مسيرة ثابت بالنسبة للمطالب القومية للشعب الكردي. واهتمت القيصرية بالمسألة الكردية في ذلك الاجراء فقط الذي استطاع به الاكراد عرقلة او تسهيل عمليات حرية على مسرح اسيا الصغرى. ومثل هذه السياسة النفعية مع الاكراد لم تسمح لروسيا فيما بعد، بتعزيز نفوذها عليهم عندما ظهرت الحاجة الضرورية الماسة لهذا النفوذ.

ومنذ نهاية آب عام ١٩١٤ عندما لاحت خيوط الفشل الواضح لمحاولات دول الائتلاف لانتزاع تركيا من المانيا، فأن روسيا قد ضاعفت استعداداتها لاستمالة الاكراد والارمن والاثوريين الى جانبها. وفي يوم ٣٠ اب كتب سazanov الى رئيس مجلس الوزراء ي. ل. غوريمكين: ((...المطلوب اقامة اوثق العلاقات، سواء مع الارمن ام مع الكرد لغرض استخدامهم في أي وقت من اللحظة الحاضرة اذا ما وقع انفجار مع تركيا. وتحاشيا مع وجهة النظر هذه فسيكون مقبولا أي نوع من النشاطات التحضيرية لغرض الاسراع بنقل الاسلحة والعتاد عبر الحدود، وتوزيعها على السكان خلف الحدود عندما يقع انفجار او يصبح محتم الوقوع)). وفي نفس ذلك اليوم ابرق

سازانوف الى فورونتسوف داشكوف حول ضرورة الشروع بتشكيل شرطة ميليشيا من الاكراد والاثوريين.

واتخذت محافظة القفقاس المحلية موقفا اكثر تشددا كما هو شأنها من قبل بالنسبة الى وزارة الخارجية بصدد استخدام الاكراد والاقليات القومية في تركيا لصالح روسيا. وكما يتضح من رسالة رئيس قيادة منطقة القفقاس العسكرية الجنرال يودينيتش الى رئيس الاركان العامة يانوشكيفيتش في ٣١ اب عام ١٩١٤ فان خطة القيادة العامة لمنطقة القفقاس العسكرية تشير الى مايلي:

من الضروري تنفيذ اجراءات بشأن التحضير لاثارة انتفاضة بين اكراد ديرسيم الذين باستطاعتهم ان يهبوا في أي يوم، غير انه ينبغي لهذا الغرض تخصيص ٤-٥ الاف روبل. ومن المرغوب فيه ايضا استخدام الاكراد الاخرين الذين هم مستأزون من الحكومة التركية، وفي مقدمتهم اكراد العراق، الامر الذي ينبغي ان تخصص للشيخ محمود البرزنجي وغيره من القادة الاخرين هدايا مالية ومخصصات (بحدود ٢-٣ الاف روبل لكل واحد منهم) لكي يستطيعوا اشعال انتفاضة في مناطق بغداد-السليمانية-الموصل. ومن الممكن ان يهب ضد الاتراك ايضا خان كوتور، سمكو وقبيلة زيراز. وينبغي ان تقدم لهم ايضا مخصصات مالية. وعلى العموم فأن مقر قيادة منطقة القفقاس العسكرية يرى بأنه ينبغي لتنظيم انتفاضة للاكراد والارمن والاثوريين تخصيص ٢٥ الف بندقية و ١٢ مليون اطلاقه ومبلغ ٢٠-٢٥ الف روبل نقدا.

وفي النصف الاول من ايلول تم في تفليس وضع خطة لتشكيل مفازز مسلحة من الاكراد والارمن والاثوريين. وبالنسبة الى فورونتسوف داشكوف عندما اعلن عن الاقتراحات المرسلة اليه من ((مختلف الرؤساء الاكراد والشخصيات الارمنية البارزة)) الذين اقدموا على تنظيم الاكراد والاثوريين للوقوف ضد الاتراك، وأشار الى ضرورة التزام الحذر رغم كل شيء، فإنه اقترح البدء بلا تأخير بالاستعداد لتشكيل مثل هذه المفازز، وان توضع تحت تصرفه ٢٥ الف بندقية و ١٢ مليون اطلاقه بموجب الخطة العامة

لقيادة منطقة القفقاس العسكرية. وسرعان ما وصلت من المحافظ المحلي تفاصيل هذه الخطة: وقد نصت على تنظيم مفارز مسلحة في روسيا على الحدود التركية في اولتو وساريكايش وقاضي زمان وايغدير، وعلى الحدود الايرانية في خوي وديلمان وماكو واوروميا. وارتأى فورونتسوف داشكوف عدم توزيع السلاح في المراحل الاولى على هذه المفارز، بل ان يدعموا فقط بالاموال والهدايا. وحتى نهاية ايلول فأن خطة اعداد انتفاضة عامة شاملة للاكراد والارمن والاثوريين كانت قد حظيت بموافقة القائد الاعلى العام فخامة الامير نيكولاي نيكولايفيتش. وكان قد تقرر على الخصوص ان تنظم المفارز بالاساس في اذربيجان الايرانية تحت اشراف القناصل الروس والممثلين العسكريين بعيدا عن علم السلطات الايرانية. ويمكن السماح لهذه الفصائل بممارسة العمل الفعال بموافقة السلطات الروسية فقط. وبمناسبة دخول الطرادين ((غيبين)) و((برسلاو)) في البحر الاسود، فقد اتخذ قرار بتسريع جميع الاجراءات التحضيرية.

ولم تصل هذه المخطط العريضة جدا الى مرحلة التنفيذ العملي. فأن تحقيقها قوبل بصعوبات سواء في وزارة الخارجية ام وزارة الدفاع. وقد كتب سazanov الى فورونتسوف داشكوف بأن تسليح الاقليات القومية في تركيا امر سابق لاوانه. ومن الواجب فقط تحديد الشخصيات الموثوق بها من بينهم، وتكديس الاسلحة الضرورية في القفقاس وفي ايران. وعارض معارضة شديدة تنظيم مفارز من الاكراد والارمن والاثوريين مينورسكي ايضا. فقد قال ((ان الاجراءات المقترحة من قبلنا لن تجلب لنا أي مساعدة عسكرية، بل انها تعرض المسيحيين ومزيديهم بالافكار بتركية الى انتقام الاتراك العادل. فبالحصول على ٢٠٠٠ من المزيديين المربين سنبعد عنا جماهير الاكراد الذين هم اكثر اهمية لنا في تركيا كلها)) وهكذا فأن اعتراضات مينورسكي كانت منصبية بالدرجة الاولى ضد تسليح وتشكيل فصائل تخريبية من السكان المسيحيين في تركيا. وما يتعلق بوزارة الدفاع فأنها على عكس اصرار قيادة قوات منطقة القفقاس العسكرية، قد رفضت اعطاء البنادق الى القبائل المعادية للحكومة التركية، بسبب ما اكتشف في

الاسباع الاولى من الحرب من عدم كفاية الاسلحة بالنسبة للجيش في الجبهات الغربية.

وبحسب سرعة تصاعد التوتر في الشرق الاوسط بدأوا في روسيا يعبرون عن اهتمام كبير بأستمالة بعض الشخصيات البارزة من اكراد تركيا، وفي مقدمتهم عبدالقادر. ففي بداية تشرين الاول عام ١٩١٤ اخبر غريس عن وصول ثلاثة من الضباط الالمان الى عبدالقادر حيث اقترحوا عليه الاشتراك في الحرب ضد روسيا مقدمين له الوعود بأرسال ٣٠ الف بندقية ومدربين الالمان. والتزم الشيخ بموقف رافض قائلًا انه لا يستطيع الاشتراك بدون موافقة تركيا. وبلغ عبدالرزاق بنفس الوقت السفير الروسي عن ذلك. ونصحه السفير الروسي بالتزام الحياد ووعده بمكافأة مناسبة. وعندما تسلم سazanوف هذه المعلومات كتب الى غريس بأن حياد عبدالقادر غير كاف، ويجب حثه على الوقوف الى جانب روسيا والاستيضاح منه مقدما عن حجم المكافأة التي يريدتها. وبعد وقت قصير وعلى ضوء شروع ابناء عبدالقادر بتوجيه نداءات الى الاكراد بأسم السلطان للجهاد ضد روسيا طالب سazanوف من غريس ان يحمل عبدالقادر على وقف هذه الدعاية.

وخلال آخر المحادثات مع غريس فأمن عبدالقادر اعطى وعدا بعدم التحرش بالروس، والالتزام بالحياد راجيا لقاء ذلك التنازل له عن ٣٠ بلدة في الاراضي الايرانية (ميرغيفير وتيرغيفير وغيرها). واقترح عبدالقادر في حالة وقوع حرب بين تركيا وروسيا الوقوف ضد تركيا اذا حصل على وعد يضمن له اقامة حكم ذاتي في كردستان برئاسته. وبالعكس ذلك فإنه هدد بتنظيم مذبحة ضد الارمن. ونصحت السفارة الروسية عبدالقادر بالالتزام بالوفاء لروسيا وأنه (يستطيع في جميع الاحوال الاعتماد على صداقتنا الودية وتسمن منصب عال في كردستان، وبالعكس ذلك فإنه يحكم على نفسه بالموت)).

واستمر عبدالقادر يناور لبعض الوقت دون ان يجرأ على تحديد موقفه. وفي عشية هجوم تركيا على روسيا توجه الى غريس برجاء ان يقدم مساعدة الى شخص موثوق به يدعى محمد، حمل رسالة عبدالقادر

نفسه عبر باطوم، لكي يتوجه بها الى الاكراد داعيا اياهم الى عدم الوقوف ضد الروس.

وفي نفس هذا الوقت، وبحسب معلومات الاستطلاع التركية في ماورا، القفقاس، فقد بدأوا بأرسال الارمن والاكرد اليزيديين المزودين بالاسلحة والاموال من قبل السلطات الروسية، من محافظة يريفان الى الاراضي التركية. وان قسما منهم توجهوا الى اذربيجان الايرانية، حيث كلفوا بمهمة مقاتلة الاكراد المواليين لتركيا، ومن ثم الانتقال الى تركيا لاثارة القلاقل هناك.

وهكذا فإنه عندما صارت الحرب مع تركيا على الابواب بدأت الاساط الحاكمة الروسية ترفع بوضوح من درجة اتصالاتها مع اكراد تركيا واتخاذ تلك الاجراءات التي كان كبار زعماء الاكراد بالذات قد دعوا اليها الحكومة الروسية منذ زمن بعيد. الا ان الوقت قد فات الان لتدارك ذلك. ففي كردستان الايرانية، حيث صار الوضع فيها ينذر بالخطر بالنسبة لروسيا منذ الاسابيع الاولى من الحرب، اضطرت روسيا الى العمل بطاقة حماسية اكبر. وكان الوضع هنا في الواقع منذ بداية خريف عام ١٩١٤ اقل مما يمكن ان يتسم بأنه موقف حربي. فأن استخدام القوة المسلحة في شمال غربي ايران، هذه المنطقة التي تعتبر شبه مستعمرة لروسيا قد ولد تلك الصعوبات في العلاقات المتبادلة مع الاكراد المحليين، من نوع تلك التي استطاعت السلطات الروسية تجنبها احيانا في العلاقات مع اكراد تركيا.

ومن اول الاجراءات التي قامت بها السلطات الروسية، هي اعتقالها في منتصف آب عام ١٩١٤ سردار ماكو، مرتضى قلي خان، ونفيه الى كيسلافودسك، ومن ثم الى تفليس. وفي جوابه على احتجاج الحكومة الايرانية برر كوروستوفيتس اعتقال السردار بأنه ((يعتبر اجراءً تحفظياً بسبب غدر السردار واتصالاته المؤكدة على الحدود مع اعدائنا لاثارة انتفاضة بين الاكراد)). وفي بداية ايلول عام ١٩١٤ وصلت الى ماكو مفرزة الجنرال نيكولايف الذي كان قد استقبل بالترحيب من قبل السكان الذين كانوا يحملون بالخلاص من جور الخان.



وبدأت روسيا تعزز صلاتها مع المعارضين للحكومة الإيرانية من زعماء القبائل في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد ومع بعض كبار الموظفين المواليين لروسيا. واقترح القنصل العام في تبريز على محافظ أذربيجان شوج الدولة أن يرأس عددا من القبائل للتصدي لعدوان تركي محتمل، واقترح أيضا على موال آخر للروس يدعى رشيد، تشكيل فيلق كردي من عشرين ألف فرد. وجرى تعزيز المواقع العسكرية الروسية وبالاخص في منطقة اوروميا، وزيدت قوة المراقبة كثيرا على الحدود التركية الإيرانية، واقيمت رقابة دقيقة على القبائل الكردية الواقعة تحت النفوذ التركي. وهذه الاجراءات قيدت سلطة الحكومة المركزية التي احرز فيها نفوذا كبيرا جدا الموالون للاتجاهات الالمانية والتركية في المقاطعات الشمالية الغربية من ايران .

وفي نفس الوقت بذلت السلطات الروسية المساعي لمنع القيام بأعمال معادية لتركيا من قبل زعماء اكراد ايران كي لا تعطي للاتراك حجة مقبولة للتدخل. وهناك اخطار كبيرة تتأتى من سلكو الذي كانت غزواته للاراضي التركية تخلق مصدرا للتعقيدات مع تركيا التي تطالب في نفس الوقت بخانية كوتور. وان المراسلات الدبلوماسية الروسية لذلك الزمن طافحة بالمطالبات الداعية الى تهدئة سلكو بكل ما يمكن من الوسائل. وقد كتب كلیم الى نائب القنصل في خوي ببداية ايلول عام ١٩١٤ (من الضروري تنبيه سلكو ان يحسك بأكراده، وان لا يقوم بأي استفزاز ضد الاتراك)) وابلغ مينورسكي في نفس هذا الوقت بشأن شكوى الاتراك على سلكو: ((لقد لخصت تحريرا الى سلكو خطورة تصرفاته. وتلافيا للمشاكل الكبرى يجب لوي شكيمته، والا فأن الاكراد سيستطيعون تخريب عملية تخطيط الحدود)). وجوابا على ذلك ارسل كلیم الى مينورسكي وكذلك الى القناصل في تبريز وخوي واوروميا التعليمات التالية: ((من الضروري وقف سلكو عند حده، واجباره على وقف اعماله ذات الصلة بالاستفزازية فورا ضد الاتراك، وكذلك الاعمال السيئة على الحدود... وبالعكس ذلك سنكون مضطرين الى حرمانه من حمايتنا، وذلك لأنه ليس من وجهة نظرنا ابدا خلق

صراعات مع الاتراك. وان أي تحركات خاصة من قبله غير مسموح بها، ويجب عليه ان يفعل وبشكل قاطع ما سيملى عليه فقط)).

وبالرغم من كل هذه الاوامر الصارمة من قبل وزارة الخارجية الروسية فإن سمكو وغيره من قادة اكراد ايران واصلوا شن غزواتهم على الاراضي التركية الامر الذي اعطى الاتراك الذريعة المبتغاة لأدانة روسيا. وهكذا، ففي بداية ايلول عام ١٩١٤ عبر السفير التركي في طهران للمبعوث الروسي عن الاستياء من تعزيز القوات المسلحة الروسية في ماكو، وعلى الحدود التركية الايرانية، ومن ثم استنكر بصورة خاصة، العمليات العدائية ضد تركيا على يد سمكو والشيخ طه وعبدالرزاق وعبدالسلام البارزاني المدعومين، بحسب زعمه، من قبل القنصلين الروسيين في خوي واوروميا. وتذرع كوروستوفيتس بعدم الاطلاع مشيا بنفس الوقت الى تجمع القوات التركية على الحدود التركية الايرانية وفي منتصف تشرين الاول طلب السفير التركي من الحكومة الايرانية ايصال الشيخ طه الى الاراضي التركية، وهدد ان ينفذ ذلك عند الرفض بقواته الخاصة. واثار اورلوف القنصل الروسي العام في تبريز على السلطات الايرانية ان لاتنصاع الى التهديد خشية من الاضطرابات في منطقة اوروميا.

واكثرت روسيا من حوادث لجونها الى القسوة بشأن القبائل ((المتردة)) في كردستان الايرانية. واذا كان سazanوف وزير الخارجية قد اقترح منذ ايلول عام ١٩١٤ بشأن الهجمات التي شنها الاكراد على مناطق الحدود الايرانية الالتزام حصرا بتسليح المسيحيين المحليين استبعادا للقوات الروسية من التدخل، فإنه طلب منذ بداية تشرين الاول استخدام اجراءات اكثر قوة وفاعلية. وقد كتب سazanوف الى المحافظ المحلي ((ان انزال ضربة شديدة بالاكراد لأعادتهم الى رشدهم، وكذلك الاتراك الذين وراءهم سيكون مطلباً مقبولا، والا فإن استهتارهم، بعكس ذلك، سيزداد من يوم لآخر. بيد انه ينبغي الى جانب ذلك عدم تجاوز خطوط الحدود)). وبعد مرور عدة ايام على ذلك كتب سazanوف الى فورونتسوف داشكوف حول هجوم الاكراد على اوروميا داعياً الى ضرورة اتخاذ اقصى العقوبات

ضد الاكراد، فضلا عن انه لا ينبغي اعتبار حقيقة عانديتهم الى القوات المسلحة التركية عاملا مخففا. وكما سبقت الاشارة فأن السلطات الروسية بأيران نفذت هذا الامر عمليا.

وبمناسبة الاعمال العدوانية للاتراك وعمالئهم في المناطق الحدودية من ايران صار من المتوقع في بداية ايلول عام ١٩١٤ تحريك القوات الروسية من عدد من المواقع الحدودية لتحاشي وقوع صدام مسلح مع القوات التركية. ولكن هذه الخطة اثارت اعتراضات حازمة من قبل كثير من المسؤولين الروس في ايران وكذلك في وزارة الخارجية. ولفت اورلوف القنصل العام في تبريز الانتباه الى ان سحب القوات الروسية من ساوجبلاق واوروميا سيعتبر نوعا من الانسحاب امام الاتراك، ولربما يشير قلقا بين الاكراد. وكتب سazanوف الى المحافظ المحلي بأن تسليم الجيش الروسي اوروميا الى الاكراد والفدائيين سينسف هيبة روسيا في ايران، وسيثير تحركات كردية معادية في اماكن اخرى. وطالب بأن تبقى في اوروميا مفرزة اسناد. وامر فورونتسوف داشوكوف في رده على فوروبانوف بأنزال العقاب بالاكرد الذين يشنون هجمات على القوات الروسية ((وان لا تحجموا عن اتخاذ اشد الاجراءات عنفا وبلا رحمة، وبالاخص ازاء الرؤساء)).

وكان القسم الاغلب من عمليات القوات الروسية ضد الاكراد خلال المرحلة المذكورة، ناجما عن الوضع في كردستان الايرانية، حيث انه كان لا يختلف الا قليلا عن مسرح حرب، وان غالبية الاكراد كانوا يحاربون ضد القوات الروسية. الا ان السلطات الروسية، وكما هو شأنها من قبل قد تدخلت احيانا عند الضرورة في الشؤون الكردية الداخلية. فمثلا ان الاتراك نجحوا في منتصف ايلول عام ١٩١٤ وبمساعدة بعض القبائل الكردية (وبمعونة السلطات الايرانية) بألقاء القبض على عبدالسلام البارزاني الذي كان موجودا آنذاك في منطقة الحدود بعد مغادرته مكان لجوئه بروسيا. وعند ذاك شنت القوات الروسية حملة تأديبية ضد تلك

القبائل. واثارت اعمال الاضطهاد التي مورست بسبب اختطاف البارزاني احتجاجا حادا من قبل مينورسكي.<sup>(٨)</sup>

وهكذا فإن الموقف الحربي السياسي لروسيا في كردستان الايرانية في لحظة دخول تركيا الحرب كان مزعزعا في الواقع، الامر الذي انعكس على سير العمليات الحربية في غرب ايران وشرق الاناضول.

### اكراد تركيا والحرب

في الايام الاولى من كانون الثاني عام ١٩١٤، صارت تركيا رسميا في حالة حرب مع روسيا وانكلترا وفرنسا. وبدأت العمليات الحربية فوراً على جميع الجبهات التركية الاسيوية من مسرح الحرب.

وشغل محور القفقاس في الخطط الاستراتيجية للقيادة التركية المكان الهم، ان لم يكن الرئيسي. فإن هنا بالذات حاول الاتراك تحقيق النجاحات الحاسمة التي كان بإمكانها، بحسب ظنهم ان تفتح لهم الطريق لأحتلال ما وراء القفقاس وشمال القفقاس وبوفولجيا والقرم ومن ثم تركستان ايضا. ولتحقيق هذه الاهداف البعيدة المدى (من حيث جوهرها غير الواقعي والمغامر تماما) فإن الاستراتيجيين بتركيا الفتاة سعوا الى اقامة رأس جسر جبار في شرق الاناضول وغرب ايران، وتحقيق مساهمة فعالة للاكراد في

---

١ - تقرير مينورسكي في ٧ ايلول عام ١٩١٤: ناصر الدولة، كاركوزار، (أي مسؤول وزارة الخارجية الايرانية) في تبريز قال بأن الاتراك ينوون اقتناع عبدالسلام بالانتقال الى جانبهم لمراس حملة على اوروميا. وبموجب اخبار نيكييتين فإن الاتراك يتربصون منذ وقت بعيد للشيخ عبدالسلام البارزاني.

وان الشيخ طه نصح البارزاني بالاختفاء الا انه لم يصغ اليه. (اوكتب نيكييتين-ان الشيخ البائس عبدالسلام لم يكن حاذقا بالمؤامرات السياسية. فهو كان كرديا بسيطا. ولهذا فإن إيامه كانت قصيرة)).

ودخل البارزاني في محادثات مع سمكو الذي اعتقله وسلمه الى الاتراك وتسلم ثمن خيائته من والي وان جودت باشا. وارسل عبدالسلام مخفورا الى الموصل حيث شنت مع اربعة من اعوانه في عام ١٩١٦.

الحرب الى جانب تركيا، لأنه قد تعلق بهذا توطيد، ومتانة امينة لمؤخرة الجيش التركي على جبهة الحرب مع روسيا في القفقاس، وكذلك مع انكلترا في العراق. وبالإضافة الى ذلك، فيبدو انه قد حلت لحظة مؤاتية لتحقيق احلام تركيا القديمة جدا في خطط التوسع، أي في ضم جميع الاكراد للامبراطورية العثمانية.

ان الاهداف المشار اليها انسجمت مع مصالح الامبرياليين الالمان الذين وضعوا تركيا تحت اشرافهم العسكري والسياسي والاقتصادي، وحلموا بأن يشبعوا نهمهم الاستعماري الخاص بهم في الشرق الاوسط، على يد الجنود الاتراك.

وشملت جبهة القفقاس ليس شرق الاناضول والمناطق الحدودية لروسيا فحسب، بل وكردستان الايرانية واذربيجان، رغم ان ايران بقيت محايدة رسميا طوال فترة الحرب. وكانت القيادة التركية الالمانية تنوي ان تحقق على مسرح الحرب، في اسيا الصغرى، برنامجها التوسعي الكبير، بواسطة الجيش النظامي بالدرجة الاولى، مع امل معقود على المسلمين الروس الذين ارسل اليهم من تركيا غلاة الاتراك وغلاة المتدينين المسلمين، الذين قاموا منذ وقت بعيد بينهم بعمل تخريبي مكثف. وما يتعلق بحياض ايران، فأن الاستخدام الواسع للقوات النظامية في المناطق الشمالية الغربية منها لابد وان يقابل بصعوبات مفهومة حمة، ولهذا فأن تركيا اعتمدت تحقيق خططها هنا على الاغلب على ايدي الاكراد الذين اقنعوهم دعائيا.

وعلى محور الجبهة القفقاسية الرئيسية، اي جبهة شرق الاناضول، فأن قوات الاتراك تعرضت منذ اول بداية الحرب الى الهزائم واحدة تلو اخرى. وقد اظهرت المعارك الاولى عدم القدرة القتالية للجيش التركي الثالث ليس في تحقيق انتصارات تكتيكية فحسب بل وستراتيجية ايضا. ففي معركة كيبريكي الحدودية (منذ الاول من تشرين الثاني حتى الثالث من كانون الاول عام ١٩١٤) استطاع الاتراك تمزيق القطعات الروسية الامامية. غير انه من بعد ذلك، وبعد ان تغفلوا مسافة ضئيلة في عمق الاراضي

الروسية، ولكن بخسائر باهظة، فإن القوات التركية فشلت في حينه في تطوير نجاحها، وسرعان ما قذف بها وراء الحدود.

وفي معركة ساريكاميش (من ٤ كانون الاول عام ١٩١٤ الى ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٥) فإن القوات التركية التي قادها انور باشا شخصيا وضباط اركان المان، قد ابيدت اباداة تامة، وابتعدت الى الاراضي التركية. ومن بين ٩٠ الف مقاتل تركي من الذين شاركوا في هذه المعركة، خسر الاتراك حوالي ٧٠ الف جندي. وبعد معركة ساريكاميش، فإن الجيش التركي الثالث قد غاب عمليا مدة طويلة عن الوجود، واخذت القوات الروسية المبادرة بيدها على الجبهة القفقاسية بقوة.

وجرت العمليات الحربية في شرق الاناضول خلال عام ١٩١٥ بتفوق واضح للقوات الروسية. وقد استأنفت القيادة الروسية، بعد ان قامت بتعويض الخسائر واعادة التنظيم، عمليات هجومية فعالة منذ خريف عام ١٩١٥. وفي شهر ايار سيطرت القطعات الروسية على منطقة بحيرة وان منزلة هزائم عديدة هنا بالاتراك. وفي شهر تموز قامت القيادة الروسية، وبنجاح، بما يسمى عملية الاشكيرت فأحبطت بها خطط الاتراك لاختراق جبهة جيش القفقاس واجباره على الخروج من تركيا.

وفي عمليات الجيش التركي في منطقة شرق الاناضول من جبهة القفقاس كان دور الاكراد دورا غير كبير. وفي الواقع فإن الجيش التركي الثالث قد انضمت اليه اربع فرق كردية ولوا. احتياط (أي ٣٠ فوجا بعدد ١٦٠ الف شخص) الا ان القدرة القتالية لمفارز الاكراد المثورة كانت باقية على احط مستوى، ولهذا فإنهم لم يجلبوا الا فائدة قليلة نادرة خلال معركة كيريكلي وساريكاميش. وقد كتب ن. غ. كورسون: ((ان التشكيلات الكردية في مجال القتال كانت غير مؤهلة تماما وضعيفة الانضباط)).

واسباب المستوى الهابط للقدرة القتالية للفرسان الاكراد تتلخص بالاضافة الى ما ذكر من قبل، في ان القيادة التركية الالمانية لم تكن تثق بالاكراد، ولهذا، ولخشيتها منهم، فإنها تقصدت في ان يكون تزويدهم بالسلاح والعتاد وتشكيلات الخيول بعيدا، بصورة مقصودة، عن الكمية الكافية.

وكانت الافواج الكردية محرومة بصورة خاصة من المدفعية والرشاشات. ووصل النقص في الخيول الى مستويات غير معقولة. ففي كانون الثاني عام ١٩١٤، أي في الايام الاولى من الحرب بالذات كان في افواج فرقة الفرسان الكردية الثانية على سبيل المثال ٢٠٠ حصان لا اكثر.

وبالنتيجة، فإن حسابات القيادة التركية الالمانية بأجراء استخدام واسع لتشكيلات فرسان الاكراد، قد انهارت منذ الشهور الاولى من الحملة على جبهة القفقاس. وبعد معركة كيريكبي بدأت القطعات الكردية تتشتت نحو بيوتها. ومن بين ١٨ الف فارس كردي كانوا موجودين في الجيش الثالث لم يبق منهم في صفوف هذا الجيش الا ٢٨٠٠ شخص. ولم يبق من الجيش الثالث الذي اعيد من جديد استكمالته وتشكيله حتى تشرين الثاني عام ١٩١٥ سوى ٨-١٠ الاف كردي.

ان الاكراد لم يرغبوا في سفك دماثهم لصالح الاوساط التركية الحاكمة وجماتهم الالمان. واصبح الهروب من الجيش مأساة للجيش التركي، وقبل كل شيء اثار الدهشة الهروب من القطعات الكردية. وبحسب معلومات الصحف الروسية، فإن عدد تشكيلات الافواج الكردية قد تقلصت منذ اول شهر من الحرب، نتيجة للهروب الجماعي، من ٨٠٠ شخص الى ٣٠٠. ولعدم ثقة القيادة التركية بالقطعات الكردية، فأنها بدأت ترسلهم من خطوط الجبهة الى اعادة التنظيم. وافاد مراسل جريدة ((باكو)) في ربيع عام ١٩١٥ بأن غالبية اكراد تركيا يشعرون بخيبة امل في الحرب. فهم كانوا واثقين من ان الحكومة التركية تدعمهم بلا خجل، وتروج اشاعات بأن الالمان مثلاً هم مسلمون، وان القوات التركية سيطرت على قارس ويريغان وتفليس. ولم يعد الاكراد يثقون بأخبار الاتراك عن ((الانتصارات)). وكانوا يتحدثون بامتعاض ليس عن الاتراك فحسب، بل وعن بعض الشيوخ والبكوات، الذين خدعوه، بعدما بدأ أولئك بخدمة الحكومة التركية.

ولم يؤذ اطلاق نداء الجهاد الى احداث تأثير واضح على الاكراد (وبالمناسبة، فإن هذا هو نفس ما حصل بالنسبة للشعوب الاسلامية الاخرى في الامبراطورية العثمانية). ومن الواضح ان الاوساط الحاكمة

التركية قد بالغت كثيرا بالاهمية الدعائية لهذا العمل. وفي الحقيقة، فإن اكراد تركيا انضموا رسميا الى الجهاد بصفتهم رعايا السلطان الخليفة، وقد دعاهم قادتهم الدينيون الى تأييد ((الحرب المقدسة)) ضد الكفار، غير ان تصرف السكان الاكراد في الامبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى قد تحدد عموما في الواقع ليس بالمواضيع الدينية بل بمواضيع سياسية محضة. وهذه كلمة ف. ب. نيكيتين، العالم وشاهد العيان للاحداث المشهودة: ((ان فرق الدراويش، ومن ضمنها الفرق الكردية، كانت في بعض الاوقات تستخدم بصفة اداة في سياسة عبد الحميد الاسلامية المتطرفة... وفي وقت متأخر من بعد ذلك، في اثناء الحرب العالمية الاولى، لقيت فكرة الحرب المقدسة مؤيديها لها وسط شيوخ الاكراد... وفي وسط الاكراد اتخذت المريدية بسهولة كافية الطبيعة القتالية المعادية لتركيا بل وحتى الموجهة ضد السلطان الخليفة شخصا بالذات. وفي اثناء الحرب العالمية الاولى كان بين الاكراد شيوخ مؤيدون سواء للجهاد او معارضون له عن قناعة)). وعلى كل حال فإن الحرب ضد روسيا لم تحرز قبولا بين غالبية الشعب الكردي.

ومنذ بداية مرحلة الحرب لوحظت حالات انتقال تشكيلات كردية من ضمن الجيش التركي الى الجانب الروسي. ففي خلال الاسابيع الاولى من الحرب انتقل الى الجانب الروسي عدد من الزعماء الاكراد وقادة الحميدية (ومن ضمنهم رسول بيك وحמיד بيك من كاراكيليس ومحمد بيك من ديادين وعلي بيك رئيس ادامين). وقد بلغ عدد قواتهم ٤ الاف فارس. وفي المعارك قرب بايزيد استسلمت القطعات الكردية الى الروس بدون مقاومة تقريبا. وتوجه يوسف كامل بدرخان، وهو عم عبدالرزاق، بنداء الى الاكراد ان يوجهوا سلاحهم ضد الاتراك والانضمام الى روسيا. وعبر قادة خمسة افواج من الحميدية عن الاستعداد للانتقال الى جانب روسيا حالما ستصل القوات الروسية الى ضواحي وان. ومثل هذه الرغبة عبر عنها كور حسين باشا، الا انه وقع بالاعتقال واحيل الى محكمة ميدان عسكرية بتهمة الخيانة.

ولوحظ تصاعد الميول المعادية للحكومة في المرحلة الاولى من الحرب ليس لدى اكراد الحميدية فحسب بل وفي وسط السكان المدنيين. وكما كتب



السفير الألماني بتركيا فانغينغايم نقلا عن انديرس، فأن الاكراد لم ينسوا القضاء الوحشي على انتفاضة بيتليس، وهم كانوا مستعدين بالاشتراك مع الارمن للقيام بانتفاضة ضد الحكومة التركية. وكتب ف. أ. غورديليفسكي ((كانت العلاقات المتبادلة بين الاكراد والاتراك متصنعة خلال الحرب. وهذه الخصومة ليست وليدة البارحة بالطبع. إما السياسة الشوفينية لتركيا الفتاة فأنها لم تستطع بأي مستوى كان، ان تساعد في تخفيف الاستياء.. ولهذا فأن القوات التركية اضطرت في سنوات الحرب، الى التحرك عبر غرب ارمينيا وكردستان كما هو الشأن في بلاد معادية، حيث صودرت قطعان الماشية والمعدات وتذمر السكان بصمت في اثناء المصادرة سواء عن رضا او ببيعة تافهة من النقود التي بالاضافة الى ذلك لا يعترف بقيمتها احد في كل مكان، او لقاء وصولات كانت كثيرة الاستعمال لا يجري الدفع بها فيما بعد)).

وفي النصف الاول من عام ١٩١٥ لوحظت في تركيا، على الرغم من تطبيق نظام عسكري بوليسي ديكتاتوري قاس ضد الشعب الكردي، تحركات معادية للحكومة. بل وحتى في الصحافة التركية ومن خلال جميع حواجز الرقابة تسربت معلومات عن انتفاضة للاكراد في بوهتان وضواحي المنطقة المجاورة، وذلك في شهري ايار/حزيران عام ١٩١٥. وفي وادي موش وقعت مصادمات بين القبائل الكردية والقوات التركية. وفي ديرسيم والمناطق الكردية التي الى الجنوب والشرق من الفرات اقام الاكراد في عامي ١٩١٥-١٩١٦ هيناتهم للادارة الذاتية. وبعد جهد كبير استطاعت القوات التركية سحق الحركة الكردية في جنوب شرق الاناضول.

وحاولت الحكومة التركية الاستعانة بدعم من اعيان الاكراد. ففي بداية تشرين الثاني عام ١٩١٤ اقترح طلعت باشا الذي شغل انذاك منصب وزير الخارجية على عبدالقادر الخروج الى المناطق الكردية فوراً لغرض اشعال انتفاضة ضد روسيا. وكان عبدالقادر مضطرا الى التظاهر بالموافقة، فساهم ابناؤه بالدعاية للجهاد بين اكراد ايران. وفي نفس الوقت قام بأتصالات مع المقيم الروسي في اسطنبول سيرافيموف (المحسوب على السفارة الإيطالية)

واكد له اخلاصه. وبحسب قول فيدينسكي فإنه ترقب سير الصراع لأجل((ان ينتقل الى جانبنا... في حالة تحقيقنا انتصارا حاسما)).

غير انه اذا كان اكبر القادة الاكراد الذي قدم خدمات هامة ولمرات عديدة الى الحكومة التركية، شرع منذ اول بداية الحرب، وحتى في مرحلة الانتصارات الوقتية القصيرة للجيش التركي، بممارسة مثل هذا الموقف فعما عسى مايقال عن الزعماء الاكراد الاخرين؟ وفي الواقع فإن الحكومة التركية ماكان لديها في اثناء الحرب العالمية الاولى حتى ولا حليف فعلي واحد يعتمد عليه<sup>(٢)</sup>.

وعند ذاك(وبترحيب حار من برلين) قرروا في اسطنبول، ودون انتظار لأنفجار جديد في الحركة الكردية التخلص جذريا سواء من المسألة الارمنية ام الكردية في تركيا.

ففي شهر ايار ١٩١٥، بعد سيطرة القوات الروسية على منطقة بحيرة وان، اصدرت الحكومة التركية مرسوما يقضي بأجلاء الارمن الساكنين في المناطق القريبة من الجبهات. والحجة الرئيسية للأجلاء كانت عدم اخلاص

---

٢ - قام القائد الكردي البارز الجنرال شريف باشا الذي شغل منصب سفير تركيا في السويد بالاتصال، وبواسطة يونغ، بوزير خارجية فرنسا بعد دخول تركيا الحرب، لغرض الحصول على مساعدة فرنسا وانكلترا في تحقيق المطالب القومية للاكراد. واعطى شريف باشا وعداً بأشغال انتفاضة للاكراد وتقديم ٢٥ الف فارس كردي، وكذلك وعد بالاتفاق مع القادة الارمن على شروط تقضي بأن يغادر الارمن كردستان وان يغادر الاكراد ارمينيا. وعبر شريف باشا عن رفضه لأقامة سلطة روسية على الاكراد، واقترح بدلاً من ذلك استدعاء أي من الامراء المسلمين الهنود الي كردستان. وبالأخير بذل شريف باشا جهوداً لكي يضمن الحلفاء للاكراد حكماً ذاتياً وحقاً في استخدام لغتهم القومية في المدارس وفي المرافعات القضائية والادارة المحلية، واحترام العقيدة الدينية والعادات... واخ. ولم يتسلم شريف باشا بالطبع رداً على مشروعه الطوباري جداً حول حل المسألة الكردية. فان الحلفاء لم يكونوا مستعدين ابداً للتباحث مع الاكراد حول مستقبلهم. وبالإضافة الى ذلك فأنهم في لندن وباريس قد ادركوا بأن هذه المسألة لايجوز حلها بدون روسيا(التي زاغ الجنرال الكردي عنها علانية).

الارمن الذين يخدمون في القوات المسلحة، واستعداد السكان الارمن بشرق الاناضول للقيام بأنتفاضة بمناسبة الوصول المتوقع للقوات الروسية. وطبيعي ان هذا كان فقط الذريعة التي قررت السلطات الحاكمة التركية استخدامها لممارسة ارهاب شامل ضد الارمن وكان قد هجر الى مناطق الصحاري القاحلة في سوريا والعراق اكثر من نصف مليون ارمني. والغالبية العظمى منهم لم يصلوا الى الاماكن المعينة، حيث انهم هلكوا في الطريق بالدرجة الاولى على يد القوات التركية النظامية. ومن نجا منهم في الواقع هم فقط اولئك الذين استطاعوا الهروب الى روسيا او انتظروا وصول القوات الروسية. وكان الموت المحتتم بانتظار الارمن في معسكرات الاعتقال. وكانت المخططات المنظمة لآبادة الشعب الارمني واحدة من اكبر الجرائم الدموية الوحشية للآساط الحاكمة التركية خلال تاريخ الامبراطورية العثمانية كله، والتي تتحمل المسؤولية الكاملة عنها (وليس المسؤولية الاخلاقية وحدها) الامبريالية الالمانية ايضا<sup>(٣)</sup>.

---

٣ - كتب المؤرخ التقدمي الاتكليزي غوتليب عن اسباب مذبحة الارمن في تركيا: ((اطلق النصر الذي حققه الانتانت يد الاتراك ضد الارمن (ويقصد به فشل عملية الانزال العسكري الاتكليزي الفرنسية في الدردنيل) فقد كان الاتراك يتحرقون حسداً ضد هذا الشعب المحبوي الذي هو ارفع منهم قوة في ميادين الثقافة والاقتصاد. واثار استياءهم علاقة الارمن مع بتوغراد وباريس وكذلك رفضهم اشارة فتنة في القفقاس. وبلاضافة الى ذلك فأن الاتراك كانوا بحاجة الى قربان يضحون به عن خسارتهم التي تعرضوا لها قرب ساريكاميش في كانون الثاني وبسبب سقوط وان بنهاية ايار وتعطش الاتراك للانتقام من التجاوزات التي قامت بها القطعات المسلحة الارمنية التي كانت داخلة ضمن الجيش القيصري الذي اقتحم تركيا، وعشوا عن متنفس ضد الدعاية المسيحية تحت راية ((الحرب المقدسة)) وسعوا الى تحسين سمعة الحرب التي لا شعبية لها، موجهين لهذا الغرض شراة الاتراك وتعصبتهم نحو نهب الممتلكات وتدمير وحرق اكثـر البلدات ازدحاماً بالسكان من غير المسلمين)).

واضاف غوتليب ان حكومة المانيا ((لم تكن ميالة لأن يقف ضدها حلفاء تركيا، وانها سعت الى ذلك من اجل ان يقوم هؤلاء فوراً بتطهير المستعمرة المستقبلية من اشد منافسيها قوة)).

والسلاح الرئيسي لأبادة الارمن هو قطعات القوات التركية النظامية واجهزة الشرطة المحلية الادارية. غير انه الى جانب مطاردة الارمن المهجرين عبر المناطق الكردية، فإن السلطات هنا وهناك نجحت في تحريض الاقطاعيين الكرد ضد الارمن. ففي وادي موش مثلاً هلك ارمن كثيرون على يد موسى بيك الذي اشتهر بمجازره حتى منذ زمن حكم عبيد الحميد. وجرّت المصادمات الكردية الارمنية ايضا في منطقة وان اثناء عمليات الجيش الروسي بسوادي الاشكيريّ وبعض المناطق الاخرى. وساعد على زيادة اوار العدواة الكردية الارمنية تحويل اراضي الارمن المهجرين الى الاقطاعيين الكرد.

وبرغم بعض الحقائق عن هجمات الاكراد على الارمن، فإن الحكومة التركية لم تتمكن في اثناء الحرب العالمية الاولى من اشارة مثل ذلك العداء الكردي الارمني بالحجم الذي كان عليه في اواسط التسعينات من القرن التاسع عشر، وهو ما يمكن تفسيره بأرتفاع لاشك فيه بالوعي القومي الذاتي للاكراد. غير ان مأساة الشعب الارمني انعكست انعكاساً مباشراً على مصير الاكراد. فإن مسؤولي تركيا الفتاة الذين اعتبروا الان ان للمسألة الكردية صلة وثيقة وعلاقة غير منفصلة مع المسألة الارمنية، واقتنعوا بعدم رغبة الاكثية الغالبة من الاكراد بالتأييد الفعال للمجهود الحربي للامبراطورية، قد قرروا التصرف مع الشعب الكردي مثل تصرفهم مع الشعب الارمني. وقد نقلت الممرضات اللواتي كن يعملن مع البعثة العسكرية الالمانية في ارضروم كلام واحد من افراد الجندرية التركية الذي قال: ((اننا سنبيد الارمن كلهم اولاً، ومن ثم اليونانيين فالاكرد)). وليس الان القول لواحد بسيط من الجندرية بل لواحد من قادة اللجنة المركزية لحزب ((الاتحاد والترقي)) هو الدكتور ناظم الذي قال في اجتماع سري للاتحاديّين: ((اذا رضينا بالذبح الجزئي مثلاً حصل في عام ١٩٠٩ بأدنة وغيرها من المناطق، فإن هذا سيجلب لنا الضرر بدلاً من الفائدة، وذلك لأننا بهذا نجازف بأن تنتبه تلك العناصر التي نستعد ايضاً لازاحتها من

الطريق، وهم العرب والاكراد، فيتضاعف الخطر ثلاث مرات، ويتعرقل تنفيذ مخططاتنا...فلتمت جميع العناصر غير التركية مهما كانت عاندتهم القومية او الدينية. ويجب تطهير بلادنا من العناصر غير التركية. وانا لا اكرث بالدين والفكرة. فأن ديني هو الطورانية)).

وخلال عامي ١٩١٥-١٩١٦ كانت قد صدرت مجموعة من المراسيم السلطانية حول تهجير الاكراد من مناطق جبهات الحرب الى غرب الاناضول بنسبة ١٠ اكراد الى ١٠٠ تركي. وهذه العمليات من ((تفريغ)) الشريحة الكردية في شرق الاناضول يجب ان تؤدي، بحسب رأي الحكومة التركية، الى تلافي ظهور امكانية هنا لحدوث اضطرابات ضخمة. وكما سنبين فيما بعد لاحقا فإن هذه الحسابات لم تتحقق. فأن الاكراد الذين تعرضوا للتهجير قد لاقوا نفس المصير الذي حصل للارمن. ففي خلال الحرب العالمية الاولى كان عدد الاكراد الذين هجروا من اماكنهم قد وصل الى ٧٠٠ الف شخص، هلك اكثر من نصفهم في الطريق او ابعدوا على يد القوات التركية. وكتبت جريدة ((مشاك)) الارمنية، بأن الاعمال الارهابية التي امتدت الى جنوب بحيرة وان وغربها، حيث كان يعيش فيها قبل الحرب حتى ٨٠٠ الف كردي قد افرغت تماما من سكانها. وسويت مئات البلدات الكردية بالارض. وان قسما من سكانها هربوا، وهلك القسم الاخر خلال التهجير. وقال احد الضباط الروس بأنه عد ما يصل الى ٤٠ الف قتيل كردي في منطقة وان. وبحسب قول بحري بيك الملاك من خوشاب، فإن في القرى العشرين العائدة له قد مات بسبب المرض من سكانها الذين عددهم ١٢ الف شخص، خلال الشهور الستة او السبعة الاولى من الحرب اكثر من ٨ الاف كردي. ولم يبق في العوائل التي كان عدد افراد كل منها ٢٠-٣٠ فردا من قبل، الا ٣-٤ اشخاص بل واقل من ذلك. وقد انقرضت قبائل كاملة بسبب اوبئة الكوليرا والطاعون والجذري والتيفو. بل حتى ان بعض مسؤولي السلطات التركية قالوا بأنه قد هلك في بعض المناطق ما يصل الى ثلاثة ارباع سكانها

الاكرد<sup>(٤)</sup>. وادى نقص العلف، والمصادرة، واوبئة المواشي الى خسائر كبرى في حيوانات الرعي، بحيث انها انقرضت من الوجود تماماً في كثير من المناطق. ولم تجرأ السلطات التركية الحاكمة على التنكيل بالاكرد بنفس المستوى الذي فعلته مع الارمن، وذلك للخشية فقط من ان الاكرد سيستطيعون ابداء مقاومة فعالة.

وفي محاولة من تركيا الفتاة لرفع مسؤولية ما حصل من افعال وحشية ضد الشعب الارمني عن عاتقها امام الرأي العام العالمي فأنها ألقت جريرة ذلك كله على الاكرد. وعن هذا تحدث بصورة خاصة طلعت باشا وزير الداخلية (صار صدرا اعظم، أي رئيس وزراء منذ عام ١٩١٧) الذي هو الملهم والمنظم المباشر لمجازر الارمن، وذلك في حديث له مع الصحفيين الالمان. وان مثل هذه التأكيدات، الى جانب السعي لتبييض صفحة السلطات التركية تتوخى هدفاً اخر ايضاً وهو: القاء الظل على جميع الاكرد لتصويرهم بصورة عصابات من القتل والسفاحين، لتشويه سمعة الحركة التحررية القومية الكردية عن هذا الطريق من جهة، ولتبرير الاعمال الانتقامية الجماهيرية ضد الاكرد من جهة اخرى. ولكنهم في اسطنبول لم يأخذهم الارتباك من ان هذه الرواية تتناقض مع الكتاب الابيض الذي

---

<sup>٤</sup> - يقول ف. أ. غوردليفسكي ((ان المنطقة قد اقترنت بعد تهجير الارمن، وكبر العوز لدى الاكرد، الا انه برزت ايضاً الشجاعة المتسمة بالوقاحة... والسلطات تجهز الحملات التأديبية وتحاول استمالة الاكرد الى جانبها بتوزيعها السلاح والهدايا عليهم، الا ان هذا كان قليل الفائدة. وفي مثل هذا الوضع زادت المحسومة بين الترك والكرد. وكان الامراك غاضبين على الاكرد الذين لا رغبة لديهم في الدفاع عن الوطن، واما الاكرد فقد كانوا غاضبين على الامراك بسبب تجريمهم)).

وكتب ي. أ. اوربيلي يقول انه في مذبح الارمن عام ١٩١٥ بمدينة موكس، التي كان قد حل فيها قبل هذا الحدث بقليل، قد نجت بعض العوائل الارمنية فقط كما ان الاكرد لم يتجنبوا مثل هذا المصير وان قسماً من الاكرد المحليين قد تعرض للابادة وقسماً آخر للحرب بحيث ان موكس قد اقترنت من الناس تماماً.

اصدرته الحكومة التركية صيف عام ١٩١٦ والذي افاد بأن المسؤولية عن المجزرة تقع كاملة على...الارمن انفسهم.

وعلى الضد من هذا الافتراء فإن السجل المأساوي لتاريخ الكرد والارمن خلال سنوات الحرب العالمية الاولى حافل بالواقع ذات الطبيعة المعاكسة على خط مستقيم، التي تشهد على حدوث كثير من احداث التضامن بين هذين الشعبين. فمنذ الشهور الاولى من الحرب بدأت تصل من جبهة القطعات الروسية المهاجمة معلومات عن حقائق التعاون المتبادل، والمساندة بين الاكراد والارمن، وعن تخفيف ملحوظ في العداء السابق مابينهم. وفي بداية كانون الاول عام ١٩١٤ افاد نبأ مثلاً، عن دفاع قام به الارمن عن الاكراد في اثناء زحف القوات الروسية واقترابها من بايزيد وكاراكيليس، وعن العلاقات الودية للزعيم الكردي محمد بيك مع الارمن. وكتب ف. أ. غورديفسكي الذي زار مسرح الحرب في الاناضول الشرقية على الجبهة القفقاسية مرات عديدة: ((كان يوجد للارمن بين الاكراد في كل مكان الاصدقاء الذين انقذوهم من الاتراك في الوقت المناسب. كما انه قد حصل عكس ذلك...فإن الارمن قد جاهدوا من اجل الاكراد، وصاروا وسطاء بين سلطاتنا العسكرية والبكوات الاكراد)).

وكثيراً ما اظهر تضامن الكرد والارمن نفسه بعد البدء بتهجير الارمن والمذابح الجماعية ضدهم. ففي منطقة ساسون لقي ما يصل الى ١٢ الف ارمني ملاحاً لدى الاكراد. ونقل البيك الكردي حسن، تحذيراً الى الارمن في ساسون عن نية الاتراك بتهجيرهم في مرحلة هجوم القوات الروسية على موش مما ساعد بالنتيجة ان تبدأ غالبية الارمن المحليين بالاختفاء في الجبال. وعندما سيطرت القوات الروسية على منطقة ناغوربا الارمنية اكتشف ان العوائل الارمنية قد اختبأت في كثير من البلدات الكردية، وبحسب افادات شهود عيان فلم يحصل هنا أي تلميح للفوارق القومية او الدينية. ففي رسالة من الفارين الارمن من قرية خاتسو جاء القول ان اكراد قبيلة محمد اغا اخفوا عندهم الارمن لمدة طويلة، وقاوموا

بالسلاح محاولات الجندرمة والجنود الاتراك تهجيرهم. وأنهم برغم جوعهم، تقاسموا مع الارمن آخر قطعة من الخبز، وباعوا مقتنياتهم. وتجلّى التضامن ساطعا بصورة خاصة بين الشعبين الارمني والكردى فى ديرسيم. فقد وجد مايقرب من ٢٠ الف ارمني ملاذا هنا. وكتبت صحيفة ((ارميانسكى فيستنيك)) ان الاكراد المحليين ((فى علاقتهم مع الارمن يشغلون مكانا فريدا تماما بين امثالهم اكراد تركيا)). وبادل الارمن بمثل هذه العلاقة الودية اكراد ديرسيم. فقد حاولت السلطات التركية تخريب العلاقات الكردية الارمنية، بأن تقنع الاكراد ان الارمن سينظمون مذبحة ضدهم مع وصول القوات الروسية. غير ان هذه الدعاية لم تحقق أي نجاح. وهب للدفاع عن الارمن ايضا اكراد موكس والاكراد اليزيديون فى جبل سنجار.

لقد لعب الشعب الكردي دورا مهما فى انقاذ الارمن الغربيين من الابادة التامة على يد السفاحين الاتراك. وقد كتب المؤرخ التركي يامولكى: ((اذا كان قد نجا فى الاناضول... قليل من الارمن فان هذا عائد الى ان ثلاثة ارباعهم قد انقذوا بفضل اختفائهم لدى الاكراد)). ويرى عالم الكرديات السوفيتي ك. أ. تشاتشانيان ان الاكراد فى الحرب العالمية الاولى انقذوا حياة حوالي ٢٠٠ الف ارمني. وحدث هذا بالرغم من ان السلطات التركية عاقبت الاكراد بشدة بسبب مساعدتهم للارمن. وافاد القس الارمني تيرافيتسيان الى الكاردينال غيفورك الخامس (اذا دافع أي واحد من الاكراد عن جاره الارمني، فان الحكومة كانت ترسل رجال الجندرمة ليقتلوه بأيديهم)). وكثير من الشخصيات القومية الكردية البارزة، ومن ضمنهم شريف باشا الذي قاطع نهائيا حكومة تركيا الفتاة وبقي لاجئا فى الخارج، نددوا بتنديدا حادا بقيادة الاتحاد لأبادتهم للارمن، مشيرين الى فضل الشعب الارمني على الحضارة العالمية فى مرحلة الامبراطورية العثمانية، واقاموا علاقات مع قادة القوميين الارمن على اساس قاعدة النضال المشترك ضد استبداد تركيا الفتاة.



ان مساعدة الاكراد للارمن لم ترتفع في الواقع لتصبح تحركات مشتركة لكلا الشعبين ضد جور الاتراك، اذ لم يكن من السهل القضاء على آثار الماضي. فأن اشتراك بعض الاقطاعيين الاكراد في المذابح قد ترك بصماته ايضا على العلاقات الكردية الارمنية. الا ان خطط الاتحاديين احييت ايام عبد الحميد، والتنكيل بالارمن على يد الاكراد باء بالفشل في سنوات الحرب العالمية الاولى.

وليس الاكراد والارمن وحدهم من لاقى العذاب القاسي في زمن الحرب العالمية الاولى. فأن المصائب القاسية كانت ايضا من نصيب الاثوريين وبالاخص الاتراك منهم. ففي خريف عام ١٩١٥ قامت عشائر الاثوريين (جيلو) بمنطقة حكاري بانتفاضة استجابة لنداء مارشعون بنيامين معتمدة في ذلك على امل وصول مساعدة القوات الروسية. الا ان الروس لم يستطيعوا مساعدتهم بسبب تراجع مفرزة تشيرونوزوف نحو تيرغيفير وسالماس. ووجهت الحكومة التركية عددا كبيرا من القوات للانتقام من الاثوريين. وانضمت اليها في حكاري عدد من القبائل الكردية التي لها عدا قديم مع الاثوريين. وابدى الاثوريون مقاومة ضارية مستميتة، الا ان القوى كانت غير متكافئة. وقتل من بين ١٢٠ الف من الاثوريين الاتراك حوالي نصفهم في المعارك او رميا بالرصاص على يد الحملات التأديبية. وانسحب الباقون برئاسة مارشعون الى ايران بمنطقة اوروميا وسالماس وخوي بعد ان تحملوا في الطريق خسائر كبيرة من الامراض والجوع. وبهذه الصورة كانت الاقلية الاثرورية في تركيا قد تعرضت للإبادة الشاملة.

ولكن الاثوريين حتى داخل الحدود الايرانية، سواء منهم الذين عاشوا هنا من قبل، ام الذين قدموا مع مارشعون من تركيا، قد تجرعوا كأس المرارة كاملة. فأن الاثوريين في اوروميا قد وقفوا الى جانب روسيا منذ اول ايام الحرب. وبعد انسحاب القوات الروسية مدة قصيرة من شمال غربي ايران، فأن المحتلين الاتراك نظموا، بمساعدة البكوات الاكراد، مذبحة دموية عامة ضد الاثوريين. ولم ينقذ الاثوريين المحليين من الإبادة التامة الا الهجوم

المعكس الذي شنته القوات الروسية واحتلالها لاوروميا (في ١١ ايار عام ١٩١٥). وفي هذا الوقت وصل الى هنا مارشعون بنيامين. وقد اقام علاقات وثيقة مع القيادة الروسية والبعثة التبشيرية في اوروميا. وعينت له الحكومة الروسية مخصصات بمبلغ ٥٠٠ روبل سنوياً. ونظم مارشعون من جانبه مفرزتي حراسة من الاثوريين (تحوّلوا فيما بعد الى كتيبتين من المشاة) كانتا تقومان بالحراسة الى جانب القوات الروسية. وبالرغم من الحماية الروسية للاثوريين في ايران فإنهم تعرضوا خلال الحرب كلها الى معاناة قاسية من جور الاقطاعيين الكرد، وعلى الاخص من سمكو. وهكذا فإن الاوساط الحاكمة التركية استطاعت في مرحلة الحرب العالمية الاولى انزال ضربة قوية بالحركة التحررية القومية للارمن والاكراد والاثوريين.

#### فشل العدوان التركي الألماني في كردستان الايرانية

وجدت ايران نفسها في مرحلة الحرب العالمية الاولى في وضع حرج ايضا. فإن أي دولة من الدول الكبرى المتحاربة لم تعبأ بأعلان فرمان الشاهنشاهي بتاريخ الاول من كانون الثاني عام ١٩١٤ حول حياد ايران. فإن القوات الروسية والانكليزية احتلت، منذ بداية الحرب، المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من ايران. وصارت هذه المناطق رؤوس جسور لعمليات هجومية على جبهة ما بين النهرين، وجبهة القفقاس، وكذلك صارت قواعد لتوسيع النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي الروسي (في شمال وشمال غربي ايران) والانكليزي (في جنوب وجنوب غربها) وذلك لغرض استعباد هذه البلاد كلها.

وشغلت ايران موقعا مهما في الخطط التوسعية للتوسعيين الاتراك والامبرياليين الالمان. فإن تركيا ارادت احتلال كردستان الايرانية واذريجان، واستغلال اراضيها بصفة رأس جسر للقيام ((بقفزة)) لاحقة باتجاه المقاطعات الاسلامية التي تملكها روسيا. وحلمت المانيا بفرض استعباد استعماري على ايران كلها (وكذلك على افغانستان)، ومن هناك فكرت

الاستراتيجية القيصرية الالمانية بتوجيه ضربة، بمساعدة من السكان المسلمين في المنطقة، للامبراطورية البريطانية بأشد مواقعها حساسية، اي الى الهند. وكان الوضع السياسي الداخلي في البلاد ملائماً للخطط التوسعية الالمانية والتركية. فأن الاوساط القومية البرجوازية والملاكين في ايران التي عبر عن مصالحها الحزب الديمقراطي، الذي سيطر على المجلس في دورته الثالثة، ومارس نفوذاً قوياً على الحكومة والقصر، ان هؤلاء رأوا في شخص روسيا وانكلترا بالذات الاعداء الرئيسيين والوحيدين لاستقلال ايران والذين ابدوا استعداداً لتجزئتها تجزئة نهائية. واستغلوا كراهية الجماهير للاستعمارين الانكليز والروس لصالحهم. ولهذا فأن عملاء تركيا والمانيا استطاعوا بلا عناء يذكر بث دعاية معادية لروسيا وبريطانيا، مصورين تركيا والمانيا بصفة ((الاصدقاء)) للبلاد و((المنقذين)) للطبعيين لها من الاستعباد الروسي والانكليزي. ولقيت هذه الدعاية تربة خصبة لها في عدد كثير من مناطق ايران، وخاصة في السنوات الاولى من الحرب، وبالاخص بين السكان الرحل في غرب البلاد التي هي اقرب تماساً مع السلطات والقوات الروسية والانكليزية.

وكل هذا ادى الى ان تقوم تركيا، وبمشاركة مباشرة من المانيا بفتح جبهة في ايران المحايدة ضد روسيا مستغلة في ذلك استغلالاً واسعاً اكراد هذه المنطقة المسلحين والمقتنعين بالدعاية وكذلك القبائل الايرانية الاخرى (مثل قبائل كاشكاي وشاهسفين وتانغستان وغيرها). وبهذا صار اكراد ايران منجبرين الى الحرب.

بعد بداية العمليات الحربية اشتدت كثيراً الدعاية الاسلامية المتطرفة المؤيدة لتركيا التي يمارسها عملاء الاتراك والالمان بأيران ولا سيما في المناطق الغربية منها سواء اكانوا من السكان المحليين ام من الذين يرسلون من تركيا. وانتشرت في البلاد كلها مؤلفات اسلامية مغالية طبع القسم الاكبر منها في برلين، ووزعت بموجب قوائم خاصة. وكان شيونيمان وليتين اللذان سبق ذكرهما اكبر عميلين رئيسيين في كردستان الايرانية.

وكان اكراد ايران الهدف الاساسي للدعاية التركية الالمانية. ان هذه الدعاية مارست من جراء الاسباب المشار اليها، نفوذا اشد تأثيراً على قبائل الاكراد الايرانية مما على التركية منها. ودعا الى تأييد الجهاد اكثرية الشيوخ الذين هم الزعماء الدينيون لاکرد ايران سواء منهم الاكراد السنة ام الشيعة، ومن بينهم الشيخ نجم الدين ((الرئيس الديني لجميع القبائل الرحل في كردستان))، على حد وصف حامية نصرالدولة في تبريز. ومما هو جدير بالذكر ان بعض القبائل وخاصة من التي في الجنوب من اوروميا قد هبت للجهاد بعكس ارادة زعمائها مستجيبة الى نداء شيوخ آخرين. والجهاد ايدته ليس غالبية قادة شيعة العراق الخاضعين للحكومة التركية فحسب بل والمجاهدون الايرانيون ايضا. وكما كتب واحد من الملالي الفرس فأن ((أي كلام لا يمكن ان يصف ذلك الذي فعله هنا كل هؤلاء المجاهدين واتباعهم الالباسة بعد مغادرة خليل بيك قائد القوات التركية في ايران وعم انور باشا)).

غير ان الدور الاساسي في اشعال التطرف الديني لدى اكراد ايران لعبه الدعاة الذين تحركهم تركيا بصورة مباشرة. وان واحدا من كبار زعماء منطقة الحدود يدعى سيد محمد كتب الى زعماء اكراد موكري، انه بناء على اوامر السلطان وفتوى الشيخ عبدالقادر فإنه يجب عليهم ان يكونوا مستعدين لخوض ((الحرب المقدسة)). وعينت الحكومة التركية الشيخ عبدالله جلال الدين ضابطاً آمراً على الحدود، وكلفتة ان يقوم مع الاكراد بخوض ((الحرب المقدسة)). و جلبت الى منطقة ساوجبلاق ٢٥٠ رجلاً من الاسلحة والذخيرة من تركيا. وسرعان ما تحرك جلال الدين من سيديك الى اوشنو واوروميا مع مفارز من الاكراد والعرب. وتوجه الى كردستان الايرانية ايضا سيد محمد، وانخرطت في الحركة قبائل سقر وبانه وسردشت.

وفي هذا الوقت ظهر من جديد على مقدمة المسرح سالار الدولة الذي قرر الاتراك استخدامه بصفة ممثل رئيسي لهم وسط اكراد ايران. وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ استدعي سالار الدولة الى تركيا من سويسرا حيث كان يعيش آنذاك. وفي بداية كانون الاول، وبعد ان تسلم

نفقات بقيمة ٤٠ ألف ليرة خرج من انقرة بمرافقة ٢٠ من الضباط الالمان والاتراك وتوجه نحو الحدود الايرانية تحت اسم حاج رضا سالار. وبحسب معلومات الحكومة الايرانية فإن الاتراك قد وعدوا سالار ان يعطوا كردستان الايرانية كلها ملكا له مع المناطق المجاورة لها. واثارت النشاطات التحريضية للعملاء الاتراك، وفي عدادهم سالار، بكردستان الايرانية، قلقا شديدا لدى الحكومة الايرانية التي كانت تخشى بصورة خاصة ان يؤدي هذا الى دخول وجبات جديدة من الجنود الروس الى شمال غربي ايران. ومنذ بداية تشرين الثاني عام ١٩١٤ بدأت السفارة الايرانية في اسطنبول تعلن الاحتجاجات الى الحكومة التركية بمناسبة التحريضات التي يقوم بها الاتراك للقبائل الايرانية الداعية للتحرك ضد الحكومة، وبسبب تجاوزات القوات التركية على الحدود. وسرعان ما توالى وصول الاحتجاجات من طهران بشأن اقتحام القوات التركية النظامية لايران بصورة ساخرة في هذه المرة مع مفارز اكراد تركية، واستيلائها على جزء كبير من اراضي اذربيجان الايرانية وكردستان وتسببها بوقوع اضرار ايضا اصابت السكان الآمنين، وعلى الاخص من بينهم السكان المسيحيين. وطالبت السفارة الايرانية بالحاح بأن لا يسمح لسالار بالظهور في منطقة الحدود التركية الايرانية.

ولكن نتائج جميع هذه المذكرات كانت بلا جدوى. فإن الحكومة التركية دحضتها كلها بصيغة التحدي، دون اخفاء لنواياها بتوسيع عدوانها في ايران. فمثلا ان السفير التركي في طهران عاصم بيك، برر استهتار المفارز التركية الكردية بأيران ولاسيما احتلالها لساوجبلاق بضرورة تقديم المساعدة الى مواطنيهم ((المضطهدين من قبل الاجانب)) وبتحرير هذه المنطقة من الروس. واما مايتعلق بأنضمام الاكراد الى الاتراك فإن السفير اعلن بهذا الشأن انه ((ليس هناك مايدعو للدهشة وان هذا يمكن تفسيره بسهولة)). وقد اوضح عاصم بيك مضيفا ان حالة الاكراد الذين ذاقوا العذاب والمصائب من استبداد الروس جعلتهم ((لايترددون)) في اختيار جانب

الاتراك. وبالإضافة الى ذلك فقد قال عاصم بيك في الختام ان الاكراد ، بصفتهم مسلمين ، يشاركون في الحرب المقدسة طالما ان الدين في خطر. ان لهجة التحدي بأجوبة الاتراك على مذكرات طهران تنسجم تمام الانسجام مع سلوك الشخصيات الرسمية التركية في ايران وفي عدادهم نفس عاصم بيك الذي شن حملة دعائية للجهاد علنية داخل جدران السفارة وخارجها. ومارس مثل هذا الاسلوب ايضا القناصل الاتراك ، وبالاخص القنصل في اوروميا (الذي نقل فيما بعد الى همدان) والذي قام شخصيا بتحريض القبائل الكردية على القيام بتحركات معادية للحكومة. وفي شهري تشرين الثاني/كانون الاول عام ١٩١٤ ، بلغت الاعمال التخريبية للدعاية التركية الالمانية بكردستان الايرانية واذرييجان اوجاما دفعت امر مفرزة كرمينشاه بفوج القوزاق الفارسي المقدم اوشاكوف ان يكتب في تقريره بمنتصف تشرين الثاني عام ١٩١٤ : ((... لقد اصبحت منطقة كرمينشاه وكردستان تشبه مرجلا بحالة غليان)). وابرق كوروستوفيتس في الايام الاولى من شهر شباط عام ١٩١٥ : ((ان الدعاية التركية بين كاشكاي وكذلك في كردستان تتخذ ابعادا مخيفة)).

ان تشكيل الدعاية التركية الالمانية ((جبهة ثانية)) على ارض كردستان الايرانية واذرييجان قد اعطى ثماره فورا. فبعد دخول تركيا في الحرب قامت القيادة التركية بلا تأخير (وكما سبق ان رأينا ذلك عمليا حتى من قبل ذلك) بالبدء بعمليات حربية ضد روسيا في غرب ايران ، فضلا عن ان ايا من الاطراف المتحاربة لم يعر انتباها مهما كان الى حياد ايران. وفي البداية قام الاكراد لوحدهم بالتحرك ، الا انه في الايام الاولى من تشرين الثاني اجتازت القوات النظامية التركية الحدود الايرانية واقتحمت اراضي كردستان الايرانية واذرييجان. والقوات الضاربة الرئيسية المقاتلة لدى تركيا على مسرح الحرب بايران وجبهة القفقاس كانت بالواقع من اكراد ايران واكراد الحدود التركية. وكتب فيدينسكي في منتصف تشرين الثاني عام ١٩١٤ : ((قرر الاتراك العمل في خطوط الحدود معتمدين على

العشائر محرّكين القطعات النظامية في تلك المناطق فقط التي لا يجرأ الاكراد على التحرك فيها لوحدهم)).

في الاسابيع الاولى من الحرب، وفي مرحلة عمليات كيبريكي وساريكاميش العسكريتين سيطرت المفاوز الكردية التركية على الجزء الغربي من كردستان الايرانية وأذربيجان، مع السيطرة على مدن خوي وأوروميا وساجبلاق وغيرها. وتحت ضغط الجيش التركي الذي تسانده في الجبهة والمؤخرة قبائل كردية، اضطرت أقسام من المفزة الاذربيجانية بقيادة الجنرال تشيرنوزوبوف والفيلق القفقاسي الرابع الى الانسحاب ببطء الى الشمال الشرقي. وصار دخول القوات التركية في المدن والقرى الايرانية بمنطقة الحدود اشارة لانتفاضة الاكراد في كل مكان. وكتب اياس في منتصف كانون الاول عام ١٩١٤ بأن الاتراك، اذا لم يطردوا فوراً من ساجبلاق فسينضم اليهم مايصل الى ٥٠ الف كردي من تبريز، وعند ذاك سيتشكل وضع خطر جداً.

غير ان القيادة الروسية كانت عاجزة عن تغيير مجرى الاحداث. فقد استمر عداء الاكراد بالتصاعد (ومن ضمن ذلك المرحلة الاولى من عملية ساريكاميش) وعند بداية عام ١٩١٥ دفعت القيادة التركية نحو الحدود الفارسية حوالي ١٥ الف كردي (من مناطق شرقي الاناضول والسليمانية) ومن بينهم، وكذلك من بين اكراد ايران شكلت القيادة التركية، بموجب تعليمات الألمان، مفاوز تخريبية لنقلها الى منطقة ما وراء القفقاس. وفي ١٤ كانون الثاني عام ١٩١٥ كانت القوات الروسية قد اضطرت الى التخلي لوقت قصير عن تبريز تحت ضغط القوات التركية والاكراد التي تفوقها قوة. وعند هذا الحد توقفت الانتصارات التركية على المسرح الايراني من جهة القفقاس. فأبتداء من النصف الثاني من كانون الثاني عام ١٩١٥ قامت القوات الروسية التي شنت هجوماً معاكساً بطرد الاتراك والكرد من تبريز (في ٣١ كانون الثاني)، ومن ثم تحركت نحو ديلمان. فتم القضاء على الخطر المباشر الذي يتهدد أذربيجان الروسية وباكو. وفي اثناء هذا الوقت نفسه ظهرت في منطقة ابار استخراج النفط بجنوب غربي ايران القوات

نفسه ظهرت في منطقة ابار استخراج النفط بجنوب غربي ايران القوات الانكليزية التي بدأت توسع تدريجياً مواطني اقدمها في خوزستان وهي تقاتل ضد القبائل العربية المحلية.

الا ان الاتراك والالمان وصلوا الصراع من اجل رأس الجسر في كردستان الايرانية. فأن الحالة الحربية الصعبة للاتراك في النصف الاول من عام ١٩١٥ لم تسمح للقيادة التركية الالمانية بأرسال أي عدد من القوات المهمة الى ايران وتمثلت هذه الحالة في كارثة ساريكاميش والانزال الانكليزي الفرنسي للقوات في شبه جزيرة هيلوبوليس بشهر شباط عام ١٩١٥، وهزيمة فيلق الحملة التركية الحربية قرب قناة السورس، وزحف القوات العسكرية البريطانية في جنوب العراق. وانعقدت جميع الامال على الاكراد والقبائل الرحل الاخرى، وكذلك على المساعدة من الاوساط الحاكمة الايرانية. وفي مايتعلق بهذا فإن الاعمال التخريبية الالمانية التركية في ايران اتخذت ابعاداً أكثر اتساعاً من قبل.

فأن التوسع التركي الالمانى بأيران جرى بالاساس، وكما اشير الى ذلك مرات عديدة على يد الاكراد. ففي تشرين الثاني عام ١٩١٤ وكانون الثاني عام ١٩١٥، عندما احرز المحتلون عدداً من الانتصارات الوقتية، التحقت بهم غالبية القبائل. وعند احتلال ساوجبلاق حصل الاتراك على مساعدة كبيرة من المفارز الكردية برئاسة الشيخ جلال الدين وزعيم البرانيين محمد امين آغا. وعرض الاكراد المدينة وضواحيها للسرقة والارهاب الذي اصاب المسيحيين بالأذى على وجه الخصوص. وقد التحق بالاتراك في منطقة أروميا مايقرب من ٢٠ الف كردي. وقد حدثت هنا تجاوزات مشابهة لتلك.

وحاولت الحكومة الايرانية التأثير على اكرادها بأجراءات تتراوح بين الاقتناع والتهديد، الا ان ذلك ذهب سدى. وفشلت ايضاً خطة وضع القبائل الوفية عادة ضد القبائل المتمردة، وذلك بمساعدة من امير نظام، نائب المجلس عن همدان، وصاحب النفوذ الكبير بين الاكراد. وكذلك ما أجدت نفعاً هيبه محافظ كردستان. وفي الواقع فان السلطة كلها في المنطقة كانت



خلال شتاء سنة ١٩١٤-١٩١٥ بيد القنصل التركي بتبريز الذي بدأ في بعض المناطق الاخرى حتى بتجنيد المتطوعين في الجيش التركي.

وبعد هزيمة الاتراك في ساريكاميش وفي اذربيجان الايرانية بدأ يلاحظ انعطاف في ميول اكراد ايران. فقد بدأ الشعور بخيبة الامل بالاتراك، فصار الاكراد يهربون بصورة مفارز كاملة، وعبر كثير من الزعماء عن الاستعداد للتحويل الى جانب روسيا. وحدثت مصادمات بين القبائل، وكذلك بين اكراد كل من ايران وتركيا. وحاولت استغلال ذلك، حكومة الشاه التي سعت (احياناً تحت ضغط دول حلف الانتانت التي طلبت مراراً من طهران وقف اضطهاد الاكراد للمسيحيين) الى القضاء على الفتنة في كردستان، واخضاع الزعماء الاكراد لسيطرتها. الا ان سلوك السلطات الشاهنشاهية زاد من حدة التوتر في الموقف بالمناطق الكردية الذي هو متوتر بدون ذلك. وبهذه الصورة، ولغرض اخافة الاكراد، فقد اعدم سردار محافظة كردستان (أي المحافظ) حسين خان موكري الذي برغم عدم وجود سلطة حقيقية بيده انذاك، الا انه كان المؤيد الوحيد للحكومة الايرانية بين اعيان الاكراد. وجرى اعدامه بوشاية من المبعوثين الاتراك والعملاء الالمان. وعملية الاعدام هذه التي هي في غير محلها ساعدت فقط في تشويه سمعة سلطة الشاه في المستقبل في عيون النخبة الكردية التي صارت مغرورة بحلم الانفصال، في تلك اللحظة عندما بدأ لها انها اكثر اللحظات مناسبة لها. وفي الواقع فإن الاتراك والالمان لم يفلتوا فرصة جمع ثمار سياسة طهران القصيرة النظر في المسألة الكردية.

ومنذ اذار عام ١٩١٥ استأنفت الدعاية التركية الالمانية بقوة جديدة، الدعاية التحريضية بين اكراد ايران. فقد قام المبعوثون الاتراك بأثارة الاكراد في المناطق الحدودية مع روسيا شمال غرب ايران. وبذل جهداً كبيراً بصورة خاصة، بهذا المجال، القنصل الالمانى ليتين في تبريز. وفي سالماس توافقت الدعاية المعادية لروسيا من قبل الدعاة الاتراك والالمان بأشغال العدوات بين مختلف الجماعات القومية، وممارسة الاضطهاد للسكان. وعمل الالمان والاتراك بصورة فعالة خاصة في المناطق القريبة من البحر، وفي

المناطق الجنوبية الغربية من ايران لغرض اقامة اسفين ( كردي ) متصل ممتد بين القوات الروسية والقوات الانكليزية، ولعرقلة التفاف القوات الروسية على الجناح الايمن للجيش التركي بجهة القفقاس ( جنوب بحيرة وان ) .

وفي بداية اذار وصل الى كرمينشاه القنصل الالماني للقيام بعمل دعاية معادية لروسيا، ويرافقه ضباط المان واتراك. وقام الضابط التركي مختار بيك على الفور بأحتلال همدان بمفرزة من الاكراد. وارسل برافين نائب القنصل الروسي في قزوین تحذيرا بأن الاتراك يخططون لأحتلال منطقة همدان- كرمينشاه كلها. وان الاحداث اللاحقة اكدت صحة رأيه.

وفي بداية شهر نيسان تعاقب عبر قصر شيرين في الطريق الى طهران المبعوث الالماني الامير ريس والمبعوث النمساوي لوغوتيتي. وافيد بأنها حملا معها ٧٠ صندوقا احتوت على ٤٠ الف بندقيّة من نوع (ماوزير) لتوزيعها على قبائل كردستان وكرمينشاه. وقام الاتراك استغلالا منهم لصراعهم مع ايران الذي نشب من جراء العمليات الانتقامية من قبل السلطات الايرانية ضد بعض القبائل، قاموا بأحتلال قصر شيرين بواسطة مفرزة منهم المؤلفة من ٤ الاف جندي وشرعوا بالاستعداد للزحف نحو كرمينشاه. غير ان قبيلة كيلهور وقبيلة سنجابي الكرديتين ابدتا مقاومة غير متوقعة، الامر الذي اجبر القيادة التركية على ان تؤجل الهجوم بعض الوقت.

وعلى ضوء الموقف القائم فان القيادة الروسية قررت القيام بالعملية العسكرية التي استهدفت ردع الاكراد عن القيام بهجوم ضد روسيا. ففي شهري ايار وحزيران عام ١٩١٥، شنت مفرزة فرسان خيالة بقيادة الجنرال شاربانتى مؤلفة من ٣٦ كتيبة خيالة وكتائب مشوية و٢٢ مدفعا هجوما على الجناح الايسر للفيلق الرابع باتجاه تبريز-ساوجبلاق ومن ثم بمحاذاة الضفة الجنوبية لبحيرة اوروميا. وفي ٢٨ ايار سقطت ساوجبلاق ( التي قتل فيها قبل بضعة ايام من ذلك على يد الاكراد، القنصل الروسي العقيد أياس). وفي ٣١ ايار سقطت اشنو. واستولت القوات الروسية بالدرجة الاولى على اكبر المراكز كثافة سكانية بكردستان الايرانية، حيث كان الاتراك قد شكلوا مفاوز كردية اكثر من كل مكان. واستطاعت القيادة الروسية الان

تخفيف قوة مفرزة اذربيجان، ومن ثم ان عززت قواتها العسكرية في محوري موش ووان.

بيد ان الاتراك والالمان لم يفقدوا الامل في جر ايران الى معسكرهما. ففي صيف وخريف عام ١٩١٥ عجت ايران بعملاء من مختلف الالقاب، ومن بينهم تميز المبعوثون الالمان الكونت كاتتيس (ملحق عسكري في طهران) وشيونييمان وفاسموس (الذي مارس نشاطه في جنوب البلاد). وحظيت الدعاية الالمانية بنفوذ جبار على الحكومة المركزية (التي رفضت اقتراح روسيا وانكلترا خوض الحرب الى جانب دول الانتانت) وكذلك على السلطات المحلية في مقاطعات عديدة، اي على الجندرمة الفارسية التي يقودها ضباط سويديون. واستطاعت البعثة الالمانية برئاسة نيدير ماير التسلل من ايران الى افغانستان.

وتحكم شيونييمان بمنطقة كرمنشاه. فقد جمع ما يصل عددهم الى الفين من الفرسان واستعد للانطلاق بهم الى المناطق المركزية من كردستان الايرانية لكي يقوم، حسب قول أيتير المبعوث الروسي في ايران، ((بتحريض القبائل ووضعها تحت حمايته)). وقد استطاع استمالة بعض القبائل الى جانبه. وانه دفع الى الفارس العادي ١٥ توماناً واما الى زعماء القبائل فقد دفع ٣٠ توماناً في الشهر. وبمساعدة الاكراد خطط شيونييمان والعملاء الالمان الآخرون لأحتلال همدان قبل كل شيء..

غير ان الحسابات التركية والالمانية، بالأعتماد غير المشروط على دعم القبائل الكردية في جنوب غربي ايران لم تكن موفقة، وهو ما يشهد عليه فشل الاتراك في مغامرة كرمنشاه التي جرت على حساب الاموال الالمانية. وفي حزيران عام ١٩١٥ شن حسين رؤوف بيك من جهة خاتقن هجوماً بمفرزة من الاكراد على الاراضي الايرانية مستهدفاً احتلال كرمنشاه، الا انه تعرض للتدمير عند كرنند على يد قبيلة سنجابي المحلية.

الا ان الاتراك والالمان واصلوا في خريف عام ١٩١٥ الصراع من اجل اقامة رأس جسر كردي في ايران. ففي بداية ايلول استأنف تحركه من جديد سالار الدولة. وقد كتب عنه مراقب روسي يقول ((انه الورقة الراجعة الكبيرة

الجديدة في اللعبة السياسية التي تبيتها تركيا وحلفاؤها في فارس)). وذاغت اشاعات بأن سالار ينوي الهجوم على ايران في منطقة سنه (سنندج) او ساوجبلاق على رأس مؤيديه الكثيري العدد (وهم اكرد بالأساس) وذلك لغرض خلع الشاه والاستيلاء على العرش. وفي هذا الوقت احتلت المفارز التركية الكردية مدينة بانه، وبدأ الزحف في منطقة أشنو- ساوجبلاق.

ووصل من تركيا الى ساوجبلاق، في بداية تشرين الاول عام ١٩١٥ فدانيون على رأسهم مجدي السلطاني وميرزا بيوليوري. وقد شرعوا بمساعدة من الضباط الاتراك بشن دعاية مكثفة بين الاكراد المحليين موجهة ضد روسيا وايران. وبدسياسة تحريضية قام اكرد موكري بأعمال تخريبية عديدة، ومن ضمنها تعطيل هيكل التلغراف ووقفه عن العمل. وحاول الاتراك ان يشكلوا من الاكراد المحليين مفرزة قوية وتحريكها نحو آذربيجان لأثارة انتفاضات هناك في عدة اماكن بوقت واحد. واعار الاتراك اهمية خاصة للأعمال التحريضية بين الاكراد القريبين من أوروميا الذين بدأ يغيب أملهم بالاتراك بسبب تأثير الانتصار الذي حققته القوات الروسية على الاتراك في شتاء وصيف عام ١٩١٥، وصاروا يظهرون ميلاً للمصالحة مع السلطات الروسية في ايران ولغرض اشعال انتفاضة في كردستان الايرانية، ارسلت الى هناك في نهاية عام ١٩١٥ حملة برئاسة الزعيم الكردي الامير ناجي بيك (اوناجان) والملازم الالماني فون شينير ريختير. وكان من ضمن الحملة عدة مئات من الجنود ومدفعان جبليان. وتمكنت هذه المفرزة في نهاية عام ١٩١٥ من الاستيلاء خلال فترة قصيرة، على ساوجبلاق التي سرعان ما استطاع الفرسان الروس انتزاعها منهم.

وهكذا فإن السنة الاولى من الحرب، على مسرحها الايراني، اظهرت بأنه على الرغم من الانتصارات المتعددة للقوات الروسية فإن الموقف في كردستان الايرانية وآذربيجان والمناطق المتداخلة بينهما بقي في اقصى حالات الخطر وعدم الاستقرار. وعند ذاك قررت انكلتر وروسيا اتخاذ اجراءات جذرية اكثر فاعلية للمحافظة على مواقعها في ايران وتوطيدها.

وراودت روسيا وانكلترا في المراحل الاولى ، الاحلام مرة اخرى ، بأن من الممكن ان تحشا ايران على تنظيم مقاومة ضد المعتدين الاتراك. ففي نهاية شباط عام ١٩١٥ قام المبعوثان الروسي والانكليزي في طهران بتقديم مذكرة عن خرق الحكومة الايرانية لحيادها ، وحاولا اجبار سلطة الشاه على ان تأمر زعماء القبائل في كردستان وكرمنشاه بمقاومة الاختراق التركي. الا انهم في بيتروغراد (بطرسبورغ) وفي لندن توقفوا بسرعة كبيرة جداً عن الاعتماد على قيام الحكومة الايرانية بتنظيم مقاومة للعمليات العدوانية للاتراك والالمان.

ونتيجة للضغط الدبلوماسي المشترك الذي مارسوه في طهران ، فقد استطاعوا ، عند نهاية عام ١٩١٥ ، تغيير تركيبة الحكومة الايرانية وسياستها. وبالإضافة الى ذلك فإنه كان قد اقيم في شرق ايران أسفين من القوات الروسية والانكليزية ضد تسلل العملاء الالمان الى افغانستان والهند ("المخفر الفارسي الشرقي"). الا ان الدور الرئيسي في القضاء على التهديد التركي الالمانى في ايران قد لعبته العملية الجديدة للقوات الروسية. ففي ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٥ نزل في ميناء اينزيرل على سواحل بحر قزوين فيلق الجنرال باراتوف الذي قام بهجوم الى الجنوب ، مشتتاً على جناح السرعة المفارز التركية الكردية على محور همدان. وهذا الهجوم رافقه في تلك المرحلة موقف صعب على جبهة ما بين النهرين ، فحرك باراتوف المفارز الامامية من فيلقه في نهاية العام نحو خط كرمينشاه-خانقين. واقترحت القيادة الروسية على الانكليز تنظيم هجوم للقوات الانكليزية على كرمينشاه لغرض الالتقاء مع القوات الروسية وتوجيهه ضربة مشتركة الى ديار بكر عبر الموصل. ولكن السلطات الانكليزية التي كانت تحشى اكثر من كل شيء ، تغفل الجيش الروسي في العراق قد رفضت هذه الخطة. وعلى كل حال فإن رأس الجسر التركي الالمانى في ايران كان قد قضى عليه بالاساس عند نهاية عام ١٩١٥ ، وعلى يد الجيش الروسي قبل كل شيء.. وان هذا قد ترك تأثيراً كبيراً على الاكراد. وقد كتب كورسون ((... في الجبهة القفقاسية لم يستطع لا هذا الجانب ولا ذاك الاستفادة من الحركة في مؤخرة

خصمه. وكانت الانتفاضات التي بدأت بلا تنظيم وفي غير حينها قد تم القضاء عليها اذ قضى الاتراك على انتفاضة الارمن، وقضى الروس على انتفاضة الاكراد)).

غير انه ينبغي الاشارة الى ان الحملات التأديبية العسكرية ضد الاكراد لم تكن فعالة الا فقط في مناطق مرابطة القوات الروسية، وبقدر ما يحرز الروس من انتصارات. وعندما يخون الحظ الحربي الروس فإن الاكراد يخرجون فوراً عن عصا الطاعة. ويضاف الى ذلك ان العنف ضد اكراد ايران سرعان ما يجد له اصداء واسعة بين اقربائهم اكراد تركيا الامر الذي يخلق عراقيل كبيرة اضافية بالنسبة للعمليات الهجومية التي تخطط لها القيادة الروسية في مسرح الاناضول الشرقية لجبهة الحرب في القفقاس. والحكومة الروسية وهي تأخذ ذلك بنظر الاعتبار، بحثت عن اسس اخرى الى جانب استعراض القوة العسكرية، لتطبيع العلاقات المتبادلة مع الاكراد.

وأهتمت الحكومة الروسية قبل كل شيء بحرمان الحكومة الايرانية من امكانية ممارسة حقها في السيادة على المناطق الشمالية الغربية من البلاد. واعتمدت السلطات الروسية على مساعدة وعون تابعها شوج الدولة محافظ اذربيجان الذي كان مكلفا بالاشراف على جميع المناطق المحاذية للحدود التركية. وفي طهران كانوا يشعرون بالاستياء الشديد ازاء شوج الدولة وخاصة بسبب تعصبه المفضوح للروس. وقد عرقلت الحكومة الايرانية بصورة عملية على شوج الدولة وغيره من الاداريين المحليين النضال ضد الذين خرقوا حياد ايران من الترك والكرد. وكذلك فإن انكلترا وقفت ضد اشتراك شوج الدولة في الصراع ضد الاتراك والاكراد. لخشيتهما من اشتداد النفوذ الروسي في شمال غرب ايران، بحجة ان اشتراك شوج الدولة سيعقد الموقف في المناطق الحدودية، ويغرق حياد ايران ويجرها للحرب الى جانب تركيا. غير ان روسيا واصلت بشبات، دون السماح لا لطهران ولا للانكليز بالتدخل في ((الشؤون الداخلية)) في الاماكن التي احتلتها من المناطق الايرانية. فعندما عبر السفير الايراني اسحق خان في بيتروغراد مثلاً الى سazanوف عن الاستياء من تصرفات السلطات العسكرية الروسية ومحافظ اذربيجان، رفض

سازانوف رفضاً حازماً هذه الشكوى مشيراً الى ان ايران لم تفعل أي شيء للحيلولة دون دخول القوات التركية والحفاظ على النظام والهدوء بين الاكراد. ولهذا فإن روسيا تملك في أذربيجان، كما اضاف سازانوف، الحرية الكاملة بالعمل. وكتب السفير الى وزيره للخارجية بأن روسيا، بحسب رأيه، لاتراجع بشأن مسألة أذربيجان. وان هذه كانت حقيقة. فإن سلطة الشاه لم تحاول فيما بعد تجربة الاشراف على الموقف في الاراضي الاذربيجانية والكردستانية التابعة لها.

### السياسة الروسية في المسألة الكردية عند بداية الحرب

في الشهور الاولى من الحرب لم يكن للحكومة الروسية والقيادة (كما هو الشأن من قبل) خط سياسي ثابت قوي ومعين بالنسبة للمسألة الكردية. فإن السياسة في المناطق التي احتلها الجيش الروسي، والعلاقات المتبادلة مع القبائل الكردية وكبار الزعماء كانت متروكة للمبادرات الشخصية لبعض القادة العسكريين والقناصل الذين تصرفوا متوكلين على انفسهم ومغامرتهم.

وهكذا قام نائب القنصل فيدينسكي بأوروميا بأدارة الدعاية المكثفة لأكراد اوشنو وبارزان وشيمدينان وبردوست وراوندوز وغيفار، وارسل اليهم المنشورات والنداءات التي تضمنت الدعوات للتحرك ضد تركيا والوقوف الى جانب روسيا. وقام اوشاكوف بمثل هذا العمل بين اكراد جنوب غربي ايران والمناطق المتداخلة مع العراق، حيث رابطت هناك قطعات لواء القوزاق الفارسي. وفي الايام الاولى من تشرين الثاني ارسل اوشاكوف برقية الى القنصل الروسي في كرمشاه: ((توجد عندي معلومات عن امكانية قيام قبائل الاكراد الشيعية واللوريين بحركة لأحتلال كريلاء وانتزاعها من الاتراك. وبأستطاعتي الاستعداد لهذه القضية بحذر بدون ضجيج. أستحصلوا موافقة المبعوث. ومن الضروري ان يجري عمل مشترك مع الانكليز. والقضية مهمة جداً، لأن قليلاً من القوة العسكرية في ما بين النهرين تبشر بالنصر. وفي الوقت الذي سيؤثر احتلال المقدسات تأثيراً شديداً على الاتراك فأنا

سنحظى بتعاطف الشيعة)) واكد اوشاكوف انه عند التعجيل بتنفيذ هذه الخطة فإن القوات الاحتياطية التركية ستسحب من الحدود الروسية.

وقد وصف دولغوبولوف هذه الخطة بأنها تدبير طائش لا توجد اية معلومات لتنفيذها. ورفض كوروستوفيتس اقتراح اوشاكوف ايضاً، استناداً منه على ان مفرزته قليلة العدد جداً بحيث لا تستطيع تحقيق مثل هذه الخطة المقترحة بنجاح. وقد قال ((انه في ملاكه الحالي لا يتصور أي ضمانات ضد هجمات ممكنة للأتراك على كردستان)). وعدا ذلك، فإن عمل مفرزة اوشاكوف بصفتها من ضمن قطعات الجيش الايراني ستثير، حسب رأي المبعوث الروسي اللوم على روسيا بخرقها لحياد ايران. وعلى العموم فإن اقتحام الأتراك الناجح لكردستان الإيرانية قد يبدد جميع جهود روسيا لجر اكرد ايران الى جانبها وحثهم على التزام الحياد.

ان السير الموفق بالنسبة للجيش الروسي للعمليات العسكرية صيف عام ١٩١٥ على المسرح الايراني وشرق الأناضول في الحرب أعطى لروسيا حظاً من جديد للاستحواذ على عواطف القبائل الكردية. وفي الواقع فإن الروس لم يضعوا في حسابهم انهم سيستطيعون جعل الاكرد حلفاء لهم، حيث ان المهمة المباشرة كانت عندهم هي ضمان حياد القبائل الكردية، ووقف حركاتهم المعادية ضد القوات الروسية. وقد كتب ف.ب. نيكيتين مدير نيابة القنصلية الروسية في أوروبا، وهو يفيد عن حضور الاكرد اليه بأعداد كبيرة معلنين المصالحة: ((لقد صار ضرورياً بذل جهود كبيرة من اجل التغلب على عدم ثقة الاكرد)).

ولكن مساعي نيكيتين لأقامة علاقات متبادلة حسنة مع الاكرد عرقلها طيش تصرفات رئيس البعثة التبشيرية الروسية بأوروبا، الأسقف سيرغي الذي تدخل بلا روية سواء في الحياة السياسية لمنطقة أوروبا ام في القضايا العسكرية المجردة، وألح على استخدام القوة ضد الاكرد. وطالب نيكيتين بحزم بأنسحاب سيرغي من أوروبا، معتبراً ان روسيا ((تستهدف في الوقت الراهن اقرار السكينة في غرب فارس وتتعاشى بدقة اية اجراءات او



تصرفات حادة)) وقد ايدت وزارة الخارجية اقتراح نيكيتين الامر الذي ادى الى استبعاد سيرغي من اوروميا.

غير ان ممثلين آخرين لروسيا كثيراً ما لجأوا في غرب ايران الى اساليب التهديد. فأن بيليايف مدير القنصلية العامة في تبريز اصدر مثلاً امراً الى محافظ اذربيجان ان ((يبحث الاكراد على أنهم اذا تصرفوا في المستقبل تصرفاً مسالماً ولم يستجيبوا لتحريض الاتراك فسيكون من الممكن الامل بحصولهم على عفونا عن اخطائهم السابقة. واذا بدأوا من جديد بمساعدة الاتراك فأن بانتظارهم اشد الاجراءات والعقوبات صرامة)).

لقد كانت مسألة تطبيع العلاقات مع الاكراد في المناطق المحتلة من شرق الاناضول مسألة صعبة بصورة خاصة للسلطات العسكرية الروسية. فأن مدير منطقة باشكالي الامير شاخوفسكي كتب في منتصف كانون الاول عام ١٩١٥ الى مقر قيادة جيش القفقاس بأن اكراد ((ولايتي بيتليس و وان الذين ما نزال لا توجد لنا معهم مشكلة يتعاطفون معنا ويبدو كما لو انهم يريدون الان اقامة علاقة معنا)) ولكن ((تهدئة اكراد المنطقة بالقوة العسكرية تعتبر الان مهمة صعبة جداً وذلك لأنهم تعرضوا الى عمليات انتقامية رهيبية من جانبنا، وهم غاضبون اشد الغضب علينا... ومايزال من الممكن مصالحة هؤلاء الاكراد معنا، الا ان استخدامهم ضد الاتراك اراه بحسب رأبي مهمة مستحيلة تقريباً)). وفي رأي شاخوفسكي ان احد هذه الاسباب الرئيسية لهذه الصعوبة هو تدهور العلاقات المتبادلة بين الارمن والاكرد.

ومن الطبيعي ان صار من الواضح ان الفساد اخذ يدب في العلاقات الحسنة التي كانت قد اقيمت عشية الحرب بين روسيا وبين غالبية اكثر الزعماء الاكراد نفوذاً. ففي بداية العمليات الحربية حاولت القيادة الروسية الحفاظ على نفس المستوى السابق لأخلاص الزعماء الاكراد في مواقفهم، وحثهم على تحفيز القبائل ضد الاتراك. واحرز الروس انتصارات هنا وهناك في هذا المجال. فمثلاً ان عبد الرزاق شكل مفرزة كردية قدمت مساعدات

فعالة لمفرزة اذريجان بقيادة تشيرونوزوبوف، ورغم انها في الواقع اشارت استياء السكان المحليين بسبب اعمال المصادرة التي كانت تقوم بها. وكان تراجع القوات الروسية من شمال غربي ايران في كانون الاول عام ١٩١٤-كانون الثاني عام ١٩١٥ قد ادى الى خيانة كثير من الزعماء الاكراد للاتحاد مع روسيا، وسبب ذلك كان اولاً: المساعي الاعتيادية بالنسبة للاقطاعيين بأن يكونوا مع الجانب الاقوى، وثانياً فقدانهم الثقة بروسيا نتيجة لعدم رغبة الحكومة الروسية في سنوات ما قبل الحرب بتقديم مساعدة فعلية للاكراد تعاونهم في تحريرهم من النير العثماني، وثالثاً وبالأخير، الافضلية التي تقدم للارمن على اكراد تركيا، ودعم القيادة الروسية للقوميين الارمن الذين شكلوا الحماية القتالية التي مارست عملها ضمن جيش القفقاس<sup>(٥)</sup>.

---

٥- الامير باريس شاخوفسكي الذي شغل اثناء الحرب منصب رئيس قسم العلاقات مع الاكراد لدى مقر قيادة جيش القفقاس انتقد بشدة السياسة الكردية التي تمارسها الحكومة الروسية وذكر اسباب فشلها. وان الرغبة التي عبر عنها في بداية الحرب بعض الزعماء الاكراد البارزين بالوقوف الى جانب روسيا، هي كما وصفها شاخوفسكي ((لم تفتح عين القيادة العسكرية العامة. فهي لم تستطع، ولربما لم تشأ، او حتى ببساطة عجزت عن استغلال ميل الاكراد الحاد هذا نحونا فأنهار كل شئ مرة واحدة)). وقال شاخوفسكي انه انبغى عليه وحده القيام ((بعمل سيزيف)) من اجل استمالة الاكراد متوسلاً لذلك فقط بتأييد يوسف كامل بيك بن بدرخان ((الذي عمل من اجل استرداد حقوق اسرته في بوتان)).

روى شاخوفسكي سبب برود القيادة الروسية تجاه الاكراد في التأثير الكبير لسادة الارمن في تفليس الذين عملوا من خلال زوجة المحافظ المحلي فورونتسوف داشكوف القوية والطاعنة في السن وفي مقر قيادة القفقاس وفي يبيتروغراد، وعلى اساس تقارير من تفليس اتجهوا فقط لتأييد الارمن ((واشار شاخوفسكي...انهم لم يعيروا اي اهتمام للاكراد)). وفي الاراضي التي احتلتها القوات الروسية في شرق الاناضول، اقام داشناكسيوتيون ادارته المدنية والعسكرية والحرس الارمني في عدد من المناطق وبالاخص في سنجق بايزيد وسم السكان المسلمين سوء العذاب. وغضت القيادة الروسية النظر عن ذلك. وكان بعض الزعماء الاكراد قد انتقلوا الى جانب روسيا (وهم رسول بيك

وكانت مؤلمة جداً بصورة خاصة خيانة سمكو. ففي كانون الثاني عام ١٩١٥، بعدما انسحبت القوات الروسية من سالماس وكوتور انتقل سمكو علناً الى جانب الاتراك واقام في سالماس مذبحاً وحشية ضد المسيحيين مات خلالها مايقرب من الف شخص. الا انه ما ان انتقلت القوات الروسية الى شن هجوم معاكس حتى بدأ سمكو يحاول استعادة ماء وجهه في نظر السلطات الروسية، فأرسل الى نائب القنصل في خوي رسائل كثيرة يؤكد فيها اخلاصه لروسيا، بيد انه في نفس الوقت كان قد حافظ على اتصالات سرية له مع الاتراك، ولهذا فإنه بعد احتلال خوي اعتقلته القوات الروسية

---

وحيد بيك وصابر) وكانت اموالهم قد تعرضت للنهب. وعند تراجع القوات الروسية وقعت اعمال وحشية قام بها الحراس الارمن ضد الاكراد.

وكل هذا زرع القسوة عند الاكراد ضد الروس، حسب قول شاخوفسكي.

((...ان مقاومة الاكراد المستميتة في عام ١٩١٦ وبداية عام ١٩١٦ عمقت بشكل فظيخ الصعوبات بوجه عملياتنا العسكرية وحالت تماماً دون امكانية اجرا، أي عمليات استطلاعية)).

وعن الاسباب الحقيقية لمأساة الشعبين الارمني والكرد في زمن الحرب العالمية الاولى وعن الدور الحقيقي للبرجوازية الارمنية ومنظماتها القومية تحدث س. غ. شازميان الشخصية البارزة بحزب البلاشفة في كتابه ((المسألة القومية والثورة الاشتراكية الديمقراطية)) فقال ((ان الشعب الارمني يحكم القدر عاش تحت سلطتين وحشيتين مستبدتين هما القيصرية الدموية والسلطان. وكان هو موطقاً ايضاً بشعوب اكثر تخلفاً منه مثل الشعبين التركي والكردى البانسين في تركيا والشعبين التتري والمجورجي في روسيا)). وأشار شازميان ايضاً الى ان البرجوازية الارمنية كانت مستفيدة من سياسة الاحتلال القيصرية، وظهرت في زمن الحرب تطرفاً بالوطنية. ((ان الامة، أي الشعب، هي بغالبيتها ليست لم تريح فقط من وطنية غوكيس-طاشناق بل انها ذاقّت اشد العقاب ثقلاً وصارت ضحية لأكبر كارثة وحشية. ويكفي التذكير بالسياسة التي كانت ترسم في غرفة نوم فورونتسوف داشكوف التي نفذت بأموال البرجوازية الارمنية، السياسة التي مارسها الطاشناق في استمرار هذه الحرب ((حركة المتطوعين وغيرها)) لأجل معرفة نحن ((الوطنية)) للمتقنين الارمن واهميتها التاريخية)).

وارسل الى تفليس الامر الذي ادى الى ان يقيم الهدوء والسكينة على منطقة خوي وكوتور.

وكان موقف عبدالرزاق اكثر تعقيداً. فأن انتقال جميع الاكراد تقريباً في شمال غربي إيران والمناطق الحدودية الى جانب تركيا، اوحى الى السلطات الروسية بالارتياح بأن هذا ماكان ليتم هنا بدون مساهمة عبدالرزاق. ولكن القيادة الروسية ماكان تحت يدها حتى ولا أي دليل حقيقي يؤكد خيانة عبدالرزاق. وانه هو نفسه نفى بحماس التهم الموجهة اليه بالتعاون مع الاتراك. وفي سبيل تبرئة نفسه القى بالذنب كله عن تدهور العلاقات الروسية الكردية على السلطات الروسية والمتطرفين الارمن. الا ان قيادة الجبهة القفقاسية والرئاسة في تفليس ما عادتاً تثقان بعبد الرزاق.

وفي بداية ايار عام ١٩١٥، كان قد تم اعتقال عبدالرزاق ومحافظ خوي تيمورخان وغيرهما من الشخصيات الكردية البارزة (ومجموعهم ١٢ مؤيداً لعبدالرزاق و ٨ مؤيدين لسمكو)، وتم ابعادهم الى جلفا الروسية، وذلك بتهمة انهم في حال فشل القوات الروسية قرب ديلمان فأنهم كانوا مستعدين للهجوم عليها من الخلف. وفي نفس الوقت جرى تجريد مفارزهم من السلاح. الا ان الشبهة رفعت عن عبدالرزاق في الواقع بعد مرور بضعة ايام بأعتبار انها بلا اساس، غير ان وجوده في خوي اعتبر غير مرغوب فيه. وفي البداية ارادت السلطات الروسية ارساله الى مالا زغرت للقيام بدعاية وسط اكراد تركيا، الا انها قررت في نهاية عام ١٩١٥ ارسال عبدالرزاق الى تفليس (نتيجة لما اتضح من عدم فائدته).

واستمرت السلطات الروسية كما في السابق تنظر نظرة عدائية الى مرتضى قلي خان سردار (محافظ) ماکو. وعارضت قيادة جيش القفقاس معارضة قاطعة عودته الى ماکو حتى نهاية الحرب (الأجل ان لا نشير ضدنا، بحسب قول اولفيريف القنصل في ماکو، اكراد ماکو الذين بأستطاعتهم ان يجهزوا عشرة الاف من الناس المسلحين المؤيدين لتركيا...وان عودة السردار ستضعف سمعتنا وتعقد قضايانا في اذربيجان كلها).

وقع سيد طه الذي انضم الى تركيا عند بداية الحرب بالأسر وتم نفيه الى عمق روسيا في رانينبورغ (وتسمى الان تشابليغين). ومن بعد ذلك استطاع ان يهرب من الاسر وبدأ بتشكيل فصائل كردية في تركيا على حساب الاموال الالمانية وذلك للنضال ضد الروس.

ان الوثائق المحفوظة تعكس الانحسار الكامل للثقة بالزعماء الاكراد من جانب السلطات العسكرية والمدنية الروسية في ايران والمناطق المحتلة في تركيا. فأن آكيوفيتش القائم بالمهام القنصلية في سالماس كتب منتقداً خطط قائد المنطقة العسكرية في باشكالين الامير شاخوفسكي لأقامة علاقات مع عبدالرزاق وسمكو، فقال في نهاية شهر تشرين الثاني عام ١٩١٥: ((انني مقتنع بأن شاخوفسكي وكوتسيبيو (عقيد روسي) الذين لا يعرفان الاكراد بتاتا سيقعان في حبالهم، ولن يستطيعا ضمهم الى جانبنا مع هذا النفر من المساعدين امثال عبد الرزاق وسمكو الذين مكانهم هو حبل المشنقة)) ومن الواضح ان هذا الرأي عن شاخوفسكي كان غير صحيح الى حد بعيد، طالما كان شاخوفسكي نفسه قد شهد بأن سمكو وكذلك عبد الرزاق بالذات مغامران انانيان ومنافقان. وكتب نيكيتين نائب القنصل في اوروميا على ضوء العبارات المشار اليها من كلام آكيوفيتش يقول: (( مع انني لا اعرف ايضا بصورة محددة الاكراد المذكورين من قبل، لكنني أرى ان لا مكان لهم في فارس. وهؤلاء لا يجلبون الا الضرر للقضية بسبب المصالح القبلية الضيقة لسمكو واحلام عبدالرزاق المستحيلة، هؤلاء الذين يجب وضعهما تحت رقابة دقيقة)). وقال ايضا ((ورأيي بأن الطريق الافضل والوحيد لتهدئة الاكراد هو اشاعة الذعر بينهم، وان يفهموا تماما فهم واقعيا بأن الثقة مستحيلة بهم. وقد اظهرت الحملة التأديبية التي دامت ثلاثة اسابيع، بأنهم لم يعودوا أولئك الذين كانوا في بداية الحرب، أي يخافون منا، بل انهم خاب املهم بالاتراك)).

وفي الحقيقة فأن العلاقات المتبادلة بين السلطات الروسية والزعماء الاكراد في السنة الاولى من الحرب كانت فيها مواقف إيجابية معينة. فأن بعض البكوات، وخاصة بعد العمليات العسكرية الصيفية الناجحة لجيش

القفقاس في عام ١٩١٥، قد قدموا مساعدة فعالة للقوات الروسية. وعقد نيكيتين في نهاية ايلول اتفاقا مع زعماء قبائل بيكزاده وديشت وميرغيفير) وهم كردو بيك وعبدالله وخليل وسعيد خان وحاجي فتاح وبدرخان)، اقساموا عليه بالقرآن حول الصداقة والاتحاد. غير ان الاوساط الحاكمة فى روسيا لم تعتمد عموما على اي عون فعال، مهما كان نوعه من الاكراد او اي مساعدة منهم فى الحرب ضد تركيا.

فقط فى نهاية عام ١٩١٥، وتحت تأثير المسيرة الناجحة لمجرى العمليات الحربية وتبدل الاوضاع السياسية فى ايران لصالح دول الانتانت، بدأت الحكومة الروسية والقيادة العسكرية التفكير بأعادة المواقع التى فقدتها روسيا، سواء بين اكراد تركيا ام ايران. والدليل الذى يشير الى بعض الانعطاف فى سياسة روسيا الكردية، كان المرسوم الذى صدر بأواخر كانون الاول عام ١٩١٥ من قبل المحافظ المحلي فى القفقاس فخامة الامير نيكولاي نيكولايفيتش (اي فورونتسوف داشكوف)، حول الاسس السياسية العامة بالنسبة للاكراد، ونص هذا المرسوم :((الهدف الرئيسي هو ان يكون الاكراد عندنا بيدينا، وان يعيشوا بسلام وان لا يهاجموا الارمن والفرس. ويجب على الرؤساء عندنا ان يبذلوا الجهود للقضاء، على الخصومات ما بين الاكراد من جهة وما بينهم وبين الارمن والفرس من جهة اخرى، وان يستميلوا الاكراد بكل الوسائل الى جانبنا، وان يستحصلوا منهم ما هو ضروري للقوات المسلحة، اي الاعتناء بالتجارة. ولا يجب اعطاؤهم الاسلحة بأي حال من الاحوال، الا ان من الممكن تقديم منح كبيرة لهم لقاء الخدمة، وعلى الاخص فى مجال الاستطلاع. وعندما يتم الاقتناع بأخلاصهم فمن الممكن تشجيعهم بجوائز صغيرة وهدايا. ولا يجوز استخدام الاكراد لأغراض عسكرية الا عند الاقتناع التام بأمانتهم)).

وهكذا فإن برنامج العمل فى المسألة الكردية كان نفعيا تماما. فأن الحكومة القيصرية قد اهتمت بالاكراد فقط فى ما يتعلق بالعمليات العسكرية فى جبهة القفقاس وليس اكثر من ذلك.

### التطورات اللاحقة في العلاقات الروسية الكردية

في نهاية كانون الاول عام ١٩١٥ قام جيش القفقاس بهجوم حاسم على محور ارضروم. وكان سقوط ارضروم في ١٦ شباط عام ١٩١٦، وهي المركز الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الرئيسي في شرق الاناضول هزيمة كبرى لتركيا في الحرب العالمية الاولى.

وفي نفس هذا الوقت عملت القوات الروسية بنجاح في منطقة بحيرة وان، وعلى سواحل البحر الاسود. وفي ايران استولى فيلق باراتوف على منطقة كرمنشاه وظهر على مقربة مباشرة من جناح ومؤخرة الجيش التركي السادس العامل في العراق.

وفي ربيع عام ١٩١٦ تقدم جيش القفقاس على محاور طرابزون والموصل. وفي بداية نيسان عام ١٩١٦ تم الاستيلاء جزئيا على رواندوز التي هي واحدة من المراكز الرئيسية في كردستان العراق. وفي منتصف نيسان عام ١٩١٦ شن فيلق الجنرال باراتوف هجوما على خانقين، واقتربت قواته من نهر دجلة. الا ان رفض الانكليز الحازم للتعاون اجبر القيادة الروسية على اتخاذ قرار بالانسحاب نحو الشمال لغرض تقليص طرق المواصلات، والمحافظة على الاتصالات مع القاعدة الرئيسية لجيش القفقاس وفي الاول من تموز انسحبت القوات الروسية من كرمنشاه وفي نفس الوقت فأن فيلق باراتوف انسحب الى الشمال الشرقي من خانقين. وفي هذا الوقت قام جيش القفقاس باحتلال ايرزنجان الواقعة في الجزء المركزي من شرقي الاناضول (أي في ٢٥ تموز). وبسقوط هذه المدينة خسر الاتراك مسرح العمليات الحربية في شرقي الاناضول كله. وفي سير العمليات الحربية على محور اوغنتوت والموصل (خلال آب عام ١٩١٦) نجحت القوات الروسية في احباط الهجوم التركي المعاكس، وفي تثبيت الاستقرار على الجبهة.

وهكذا فان تركيا تعرضت في سنتي ١٩١٥-١٩١٦ الى هزيمة كبيرة جديدة على الجبهة القفقاسية. وتحرك جيش القفقاس الروسي داخل الاراضي التركية الى مسافة ٢٥٠ كيلومترا، فأحتل خلال ذلك ناغوريا الارمنية كلها والمناطق المجاورة لها، ودمر اكثر من نصف جميع فرق الجيش التركي. وان

غياب التعاون فقط بين الروس والانكليز ادى الى ان تصبح النتائج الاستراتيجية للهجوم الروسي غير حاسمة بالنسبة للعمليات في كامل المسرح التركي الاسيوي الحربي، والى ان الاتراك قد استطاعوا انزال هزيمة مؤلمة بالانكليز في العراق بتطويقهم في مدينة كوت الامارة فيلق الجنرال طاوزند واجباره على الاستسلام (في ٢٩ نيسان عام ١٩١٦).

وفي حملة عام ١٩١٦ الحربية لجبهة القفقاس لم يكن دور الاكراد دوراً كبيراً نسبياً. فأن العدد العام للفرسان الحياالة الاكراد الموجودين ضمن الجيشين التركيين الثاني والثالث الذين كانا يقاتلان في شرق الاناضول وايران قد شكل بمختلف الاوقات مايتراوح بين ٥-١٠ الاف شخص. صحيح ان الاتراك نجحوا بشكل من الاشكال في حث القبائل الكردية على شن غارات على خطوط مواصلات القوات الروسية (على محور الموصل ومنطقة بيتليس وغيرها من المناطق الاخرى) الا ان الروس سرعان ما احبطوا اعمال الاكراد العدوانية. وبنتيجة الهزائم الثقيلة التي مني بها الجيش التركي فأن القدرة القتالية للتشكيلات الكردية استمرت بالهبوط. واسفرت نتيجة الحملة الصيفية لعام ١٩١٦ عن هبوط عدد الاكراد في الجيشين الثاني والثالث الى ثلثي العدد السابق.

وصار جزء كبير من اراضي كردستان التركية وارمينيا مسرحاً للعمليات الحربية في عام ١٩١٦. واما في المناطق الاخرى فقد اجتاحتها ديكتاتورية عسكرية بوليسية عنيفة. ومن الطبيعي ان هذا قد خلق اشد الظروف بعداً عن الملاءمة بالنسبة للحركة التحررية الكردية التي لا توجد عنها اية معلومات خلال هذه المرحلة المعنية تقريباً. وبقي اقليم ديرسيم يشكل استثناءً كالسابق فأن اكراد هذه المنطقة تهربوا من الالتحاق بالجيش التركي وحافظوا على وضعهم شبه المستقل. واستمر الارمن يمتنعون عند اكراد ديرسيم، اولئك الارمن الذين نجوا من التهجير. وكثير من الزعماء الاكراد (وليس في ديرسيم وحدها) عقدوا اتفاقيات في هذه الفترة مع قادة الارمن حول السلام والصداقة.



ان توغل القوات الروسية في عمق كردستان التركية وارمينيا خلق مشكلة في العلاقات التركية الكردية التي هي حيوية ومهمة جداً والى حد كبير ليس بالنسبة الى تحديد سير العمليات العسكرية اللاحقة فحسب، بل وبالنسبة الى مستقبل مصر الاقليم كله الذي صار منذ الان تحت الادارة الروسية. فأن بعض القادة الاكراد رفعوا الى الحكومة الروسية، منذ عام ١٩١٦، مسألة تقرير المصير لأكراد تركيا. وقدم يوسف كامل بدر خان مطالب الاكراد القومية الى فخامة الامير نيكولاي نيكولايفيتش. الا ان الحكومة الروسية امتنعت في ذلك الوقت عن النظر بالمسألة الكردية من هذه الناحية (وذلك لما يتعلق بذلك من القضايا الارمنية) انطلاقاً على الاكثر من مصالح نفعية.

عهد الى الامير شاخوفسكى الذى كان فى الواقع قد شغل منصب رئيس الادارة المدنية لروسيا فى المناطق الكردية بتركيا بتسوية العلاقات مع اكراد تركيا. وبلاشتراك مع يوسف كامل كان ينبغي على شاخوفسكى اقامة اتصالات مع القبائل الكردية المحلية واستمالتهم الى جانب روسيا، بل وحتى اعطائهم الحق فى تشكيل مفرزة من ٥٠٠ شخص من الفرسان المسلمين . والمهمة الرئيسية الموضوعة امام شاخوفسكى هي اقامة اتصالات مع اكراد جنوب شرقى الاناضول الموجودين فى مؤخرة الجيش التركى، واقناعهم بالقيام بأنفاضة ضد الاتراك. الا ان شاخوفسكى اخفق فى تحقيق ذلك بسبب اخفاق القوات الروسية المؤقت بالدرجة الاولى الذى حدث فى منطقة بيتليس- موش. الا ان العلاقات التى اقامها مع اكراد جنوب شرقى الاناضول قد حوفظ عليها. فهو قد استطاع ان يجر الى جانبه اكراد زيليان ديرى الذين قادهم قلى خان وسليم آغا والذين كانوا حتى ذلك الحين معادين لروسيا. وبلاضافة الى ذلك فقد كانت قد استناخت للهدوء القبائل التى الى الشمال من بحيرة وان. والى هنا تحددت منجزات شاخوفسكى في كردستان التركية وارمينيا التى احتلتها القوات الروسية وكذلك في المناطق المتداخلة معها عند خطوط الجبهة.

ورأى شاخوفسكي نفسه بأنه لأجل تحقيق انتصار سياسي لروسيا في العلاقات مع اكراد تركيا فأن من الضروري اتخاذ الاجراءات التالية: معاملتهم معاملة عادلة، وعدم السماح بأنتقاص حقوقهم قياسا لهم بالارمن، وإيجاد ظروف حياة مقبولة للقبائل التي تنتقل الى جانب روسيا، واستخدام القوة ضد بعض القبائل، وفي المقدمة ضد اكراد منطقة ارارات، وتشديد العمل الدعائي بين السكان الاكراد في مناطق بيتليس- موش- اوغوت. وقد كتب شاخوفسكي ان تجريد الاكراد من السلاح، رغم كونه مهمة هامة الا ان تحقيقه في الوقت الراهن غير ممكن، وهو ايضا لا يكون دائماً على العموم في خدمة روسيا. وما هو مهم بصورة رئيسية عدم اشارة هذه المسألة في غير حينها لأجل عدم اثاره غضب القبائل الكردية.

وبالرغم من ان القوميسار الروسي شاخوفسكي كان على العموم متفائلاً ومعتقداً بأن الاكراد في الاراضي التي تحتلها القوات الروسية سيتعودون في نهاية المطاف على فكرة السيطرة الروسية، الا انه لم يحقق مع ذلك الا القليل جداً. فقد كان الموقف آنذاك في شرقي الاناضول متقلباً ومضطرباً وعصبياً فوق العادة، بحيث يمكن لروسيا التعويل على نجاح سريع ووطيد لسياستها بين القبائل الكردية، وعلى نسيان احداث السنوات الاخيرة الطافحة بعدد كبير من المصادمات وبالإضافة الى ذلك فأن ما أصاب تقارب العلاقات الروسية الكردية من اضرار كبيرة هي رواسب العداوة الكردية الارمنية ( وخاصة المتطرفين من جانب المتطوعين الارمن والحراس منهم الذين وصلوا مع القوات الروسية). غير انه على الرغم من كل هذا فإنه قد تحققت أسس لاشك فيها لحصول بعض التحسن في العلاقات الروسية الكردية بكردستان التركية.

لقد اعارت الحكومة الروسية والقيادة العسكرية الانتباه الرئيسي في عام ١٩١٦ وما تلاه من الوقت الى العلاقات مع اكراد ايران. وقد اثبتت عمليات فيلق باراتوف الضرورة الملحة لضمان تأييد او اخلاص القبائل الكردية الذين بدونهما تغدو المواقف الروسية السياسية والحربية في غرب ايران في غاية الضعف ومن السهل توجيه الطعنات لها. وصارت حادة

بصورة خاصة جدا المسألة المتعلقة بالاكرد بمناسبة الانسحاب الاضطرابي للقوات الروسية من منطقة خانقين- كرمينشاه في صيف ١٩١٦، عندما لاح خطر حقيقي لاختراق تركي جديد في المناطق المركزية من كردستان الايرانية. فأن اكرد ايران، بخلاف اكرد تركيا لم يكونوا قد انهكوا كثيرا من العمليات الحربية والانتقامية. وقد ارتبط بموقفهم الى حد كبير مصير الجناح الايسر كله لجيش القفقاس الروسي.

وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار ايضا ان الانشطة التخريبية التركية الالمانية بين اكرد ايران قد استمرت تسبب ضررا كبيرا للمصالح الروسية. وقد شنت وكالة الدعاية التركية عملا نشيطا في مآكر داعية الاكرد المحليين الى شن حرب انصار ضد القوات الروسية.

وقد حقق نجاحا خاصا في الدعاية المعادية للروس بين اكرد مآكر الشخص المدعو علي آغا الذي اعتقل فيما بعد من قبل السلطات الروسية. وفقط عند بداية عام ١٩١٧ استطاعت روسيا ان تأمن شر غلاة المسلمين في مآكر، واجبار السكان الاكرد المحليين على الخضوع بلا قيد ولا شرط، وان تسمح بعودة بعض الذين اعتقلتهم او احتجزتهم السلطات الروسية من الزعماء الاكرد المحليين ومن ضمنهم علي آغا.

وفي اثناء الحملة الشتوية العسكرية للجيش الروسي في عام ١٩١٦ بدأت قبائل المنطقة المركزية من كردستان الايرانية، أي قبائل موكري وبيكزاده التي اصبحت بخسائر هائلة استثنائية، وبالأخص من جراء التعرض للانجماد من الصقيع، بالانتقال جماعيا الى جانب روسيا، وبحسب قول نيكيتين (( من الممكن ان تكون الظروف القائمة مفيدة للاكرد من حيث انهم سيميلون الى التعقل)). الا ان القيادة الروسية لم تستطع استغلال هذا الظرف، فبقي اكرد مناطق جنوب غربي ايران لا يوحون بالاطمئنان كالسابق. ومع بد، هجوم فيلق باراتوف الذي بدأ في نيسان عام ١٩١٦ على خانقين، فأن هذا الوضع لا يمكن ان يكون قابلا للاحتمال اكثر من ذلك.

وكتب ايتير حول هذا الموضوع (( ان عدم ثقة الاكراد المستمرة بنا هو ما يدعو الى اشد الاسف. وسيكون من غير المقبول بتاتا استبعاد سمكو. فأن الخبرة العملية تظهر بأن الاجراءات التأديبية لوحدها غير كافية)).  
واشار مينورسكي ايضا الى ضرورة النضال بحزم من اجل استمالة اكراد ايران الى جانب روسيا. ففي رسالته الى باراتوف بتاريخ ٩ ايار عام ١٩١٦. فإنه استهلها بكلمات المحافظ المحلي نيكولاي نيكولافيتش: (( اننا لسنا بحاجة الى الاكراد بصفة قوة محاربة، الا ان من المرغوب فيه بصورة فائقة ان نستأمنهم بعلاقات هادئة ودية معنا)). وفسر مينورسكي الاحباطات التي منيت بها روسيا بين اكراد منطقة اوروميا، فسر ذلك بأنه يعود بالدرجة الاولى الى التذبذب المستمر في السياسة الروسية هناك خلال سنوات ما قبل الحرب، عندما (( تتبدل العواطف والشكوك والالتهامات كما في صندوق العجائب)). وندد بتدخل القوات العسكرية في الشؤون الداخلية للقبائل التي كانت نتائجها تدميراً كاملاً لكثير من هذه القبائل. (( لقد انتهت هذه السياسة كلها بالانهيار)) لأنه لا يجوز بالقوة وحدها. كما كتب مينورسكي ان يحل كل شيء. وأشار ايضا (( انا مؤمن بالمهمة الحضارية لروسيا)). ان روسيا في غير حاجة لتوحيد كردستان كلها (فأن هذا غير واقعي وغير مفيد لنا). وذكر مينورسكي في الختام ولكن (( توحيد واقامة بعض الامارات الكردية)) هو ما يجب ان نغير لأجله الاهتمام الخاص بآل بابان في منطقة السليمانية، والى العلي الاهية في ديرسيم. واقترح مينورسكي من بعد ذلك، تنظيم حركة انفصالية في السليمانية، مع وعد الاكراد المحليين بالاستقلال او الحكم الذاتي تحت سيادة ايران.

وتجاوب نيكيتين الى حد معروف مع مينورسكي بالرغم من ان حل المسألة الكردية لصالح روسيا قد نظر اليها نيكيتين نظرة متشائمة على الارجح، فقد كتب الى وزارة الخارجية في نهاية حزيران عام ١٩١٦ (( لا يمكن ان تكون مرفوضة على العموم امكانية استمالة الاكراد، غير ان الظرف المناسب لذلك غير متوفر الان وهو العمل التمهيدي اليقظ والدؤوب من قبل وسطاننا، هذا العمل الذي سيكون من شأنه اضعاف نجاح أي دعاية

أخرى معادية، وإننا سنسعى دائما لحل ما لا يمكن حله فيما يتعلق بواقع حال المسألة الكردية حتى حصول تغيير في ظروف حياتهم بالذات، وخلق اهتمامات ومفاهيم أخرى لديهم)).

وبدءاً من تموز عام ١٩١٦ عندما وجد فيلق باراتوف الذي يعمل على محور العراق، نفسه في وضع صعب، بسبب الانكليز، تهافتت من بطرسبورغ وتفليس على السلطات الروسية في إيران المطالبات بضرورة اقامة علاقات حسنة مع الاكراد بأقصر مدة ممكنة. واخبر موظف شؤون الاتصالات الحدودية، ستوليتا لدى المدير المحلي، اخبر ايتير بأنه تبذل جميع المحاولات للحصول على معانة الحكومة الايرانية في تحقيق حياء الاكراد فيمايتعلق بحملة باراتوف، وهو ما أجرى المحافظ المحلي حوله مباحثات مع الامير الايراني ظل السلطان، الذي كان موجودا آنذاك في تفليس. وابلغ رئيس وزراء ايران المبعوث الروسي بأن قبائل كيلهور وسونغور وكوليان (( هي كلها الى جانبنا)) الا ان من الضروري ((العمل بصورة فعالة بالمال)) لأجل ان تقدم هذه القبائل الى الروس تأييدا فعالا. الا ان ايتير نظر الى هذه الامكانية نظرة أرتياب، مسجلا انه بحسب رأيه ان الحكومة الايرانية ((عاجزة الان عن التأثير على الاكراد السنة وكذلك على القبائل الاخرى)). ورأى ايتير وباراتوف ان العقبة الرئيسية هي (( في تنظيم المواد الغذائية للقبائل)) الامر الذي لا تقدر عليه الحكومة الايرانية بدون مساعدة من روسيا. وكتب سازانوف الى طهران انه بمناسبة انسحاب باراتوف ((فأن من المقبول جدا ان تستخدم حكومة الشاه كل ما لديها من نفوذ على قبائل منطقة كرمشاه وكردستان لأجل استمالتهم الى جانبنا)). وبعد وقت قليل من ذلك توجه ايتير ومينورسكي برجا الى تفليس حول ارسال وجبة جديدة اضافية من القوات الى ايران وارسال الاموال على وجه الخصوص والتي بدونها كما ذكر المبعوث (( سوف لا نستطيع استمالة الا القليل الى جانبنا في الوقت الراهن على الخصوص )) وقوبل هذا الرجاء بالرفض في تفليس. وابرق فخامة الامير نيكولاي نيكولايفيتس الى طهران (( بحدود الامكانيات المتوفرة عندي فأنا التعزيزات لقواتنا العاملة في

فارس، التي كان من الممكن ان نفعلها قد تم فعلها، حيث ان لواءً واحداً من هذه التعزيزات قد وصل الى الجنرال باراتوف. ولا تتوفر عندي اموال الان لشراء القبائل الرحل)). وهكذا فقد اضطرت السلطات الروسية في ايران الى الاعتماد تماما على ما يجوزتها من وسائل.

في مثل هذا الوضع العسير جدا الذي تشكل بالنسبة لروسيا في غرب ايران قبل صيف عام ١٩١٦ فإن سمكو لفت اليه انتباه السلطات الروسية والقيادة العسكرية فهو مهما كانت (( ذنوبه )) في الماضي غير البعيد فإنه كان ما يزال آنذاك الشخصية الوحيدة في كردستان الايرانية الذي يحظى بوزن ثقيل وتأثير كبير وقدرة على توحيد عدد كبير من الاكراد وقيادتهم من خلفه.

ولم يكن لدى روسيا احد غيره تعتمد عليه. ولهذا فإن السلطات الروسية وضعت امامها مهمة استمالة سمكو الى جانبها من كل ولا بد. في بداية عام ١٩١٦ كان سمكو قد اطلق سراحه من تفليس، ووصل الى سالماس الا ان العلاقة بين سمكو والسلطات الروسية كانت في البداية متسمة بالانعدام المتبادل للثقة. فبرغم الاستدعاءات المتكررة له من قبل الجنرال تشيرونوزوف الا انه لحشيته من الاعتقال رفض القدوم الى خوي لأجراء محادثات مع القيادة الروسية. وهو قد اكد بأنه لم يخن روسيا ومستعد لمحاربة الاتراك بشرط تقديم المساعدة له، ولكنه يخشى العودة خوفاً من مواجهة اعدائه وبالاخص الآثوريين منهم، وكذلك لخوفه من التعرض الى اعتقال جديد. وعلى ضوء ذلك فإن سمكو رجا الحصول على ضمان بالأمان من قبل السلطات القفقاسية وقائد مفرزة آذربيجان وبموجب هذه الشروط فقط فهو قد كان بحسب كلام أكيموفيتش القائم بأعمال القنصل في ديلمان (( مستعدا للذهاب الى حيث يطلبون منه ذلك)).

واقترح الجنرال تشيرونوزوف من جانبه على سمكو الذي لا يكن له ودا ان يضمن له الحرية والاستقلال بشرط تسليمه جميع اسلحته. ورد سمكو على ذلك بالرفض، ومن ثم سرعان ما غادر الى الجنوب نحو الحدود التركية

الايرائية. وكان تشيورنوزوبوف الذي لا يريد رؤية سمكو في مؤخرته قلقاً جداً، فهدد بتدمير مفارز سمكو إذا لم يعد ادراجه فوراً.

وفي نهاية حزيران عام ١٩١٦ ذهب سمكو أخيراً الى خوي، ودخل هناك في مباحثات مع نائب القنصل كيرسانوف. وبصفة ثمن للمساعدة التي سيقدمها الى روسيا رجا ان توضع تحت يده الادارة الكاملة لسوماي وبرادوست. وايد كيرسانوف هذا الطلب امام رناسته مشيراً الى انهم عبر ذلك سيعززون ثقة سمكو بصداقة روسيا الودية. واقترح في نفس الوقت الطلب من سمكو قائمة بأسماء جميع المقاتلين لديه، واعطاء كل واحد منهم وثيقة تخوله حمل السلاح، الامر الذي يؤدي بالنتيجة، بحسب رأي كيرسانوف الى ان يكون لدى روسيا دور بالاشراف على المسلحين الاكراد.

لقد اثارت الانباء عن مباحثات كيرسانوف مع سمكو مناقشات كبيرة بين الممثلين الروس في ايران. فان نيكييتين عارض بشدة اعطاء سمكو منطقة سوماي وبرادوست. وفي الوقت الذي اعاد الى الذاكرة ان قبيلة شكاك التي تحت سيطرته قد هاجمت القوات الروسية في اوروميا فان رجال سمكو يتصرفون حتى في الوقت الراهن بأستهتار وبعدم وفاء، ويهددون مؤخرة القوات الروسية. وكتب نيكييتين (( انني منذ مدة بعيدة لم أعد أثق بالاكرد ولا اجد فيهم ضمانات كافية. وفي اعتقادي ان اعطاء سمكو وضعاً خاصاً لا يمكن ان يكون مبرراً امام سلوكه المنافق، وأرى ان من يملئ الشروط ليس سمكو شخصياً بل نحن الذين يجب ان نملئ عليه الشروط التي يستطيع تنفيذها)).

وكان سلوك سمكو لاحقاً أبعد من ان يكون بلا شائبة بالنسبة الى روسيا. ففي اثناء انسحاب قوات باراتوف من منطقة كرمناشاه-خانقين فان الاكراد الذين كان يقودهم على وجه الخصوص احدثوا فوضى على الجناح الايمن للقوات الروسية. وعدا ذلك فان الخبر عن النية في تعيين سمكو محافظاً لسوماي وبرادوست اثار امتعاضاً كبيراً لدى السكان المحليين الذين عانوا مراراً من قسوة شيخ كوتور. بيد ان السلطات الروسية في ايران ايدت اقتراح كيرسانوف، املاً منها في ان هذا سيربط سمكو بقوة بروسيا. وأشار ايتير،

مزيداً خطة كيرسانوف، الى ان سلوك سيمكو المريب ((هو انعكاس بالطبع لتأرجحاتنا السياسية)). وألح كيرسانوف نفسه على شرح عاجل لمسألة اعطاء سيمكو منطقة سوماي وبرادوست، واقترح بالاضافة الى ذلك ضمان سيمكو بالجوانب المادية ضماناً جيداً لكي ((لا يضطر)) الى نهب السكان المحليين وفي نهاية المطاف كان قد وضع حد للتأرجحات وقامت حكومة الشاه في الايام الاخيرة من تشرين الاول عام ١٩١٦ وبأنحاح شديد من البعثة الروسية، بتعيين سيمكو محافظاً على تشيياركال وسوماي وبرادوست. ووعد سيمكو بأن يطبق النظام هناك.

ان تلك الحقيقة القائلة باتفاق الروس مع سيمكو، قد اثرت تأثيراً طيباً على علاقات اكثرية اكراد ايران مع روسيا. وفي الحقيقة فأن تفسير ذلك يعود الى حد كبير ايضا الى نجاح القوات الروسية بصد الهجوم التركي المعاكس في تموز -آب ١٩١٦. وعند اقبال الحريف اخذ آلاف الاكراد يغادرون القوات التركية ويذهبون الى منازل الاقامة الشتوية. وهناك بالقرب من همدان كان يوجد ١٠ آلاف كردي من بين ١٤ الف نفر من القوات التركية، ولكنهم حالما سمعوا بانتشار خبر عن تحرك القوات الروسية حتى هربت غالبيتهم خلال بضعة ايام.

وارتفعت هيبة روسيا بصورة واضحة في القسم المركزي من كردستان الايرانية. وكان قد تقرر اعادة فتح القنصلية في ساوجبلاق حسب قول ستوليتسا ((استجابة للطلبات المستمرة من رؤساء الاكراد في المناطق التابعة لها لتحريرهم من ابتزاز السلطات الفارسية)) وكتب ستوليتسا، ان اختيار القنصل يجب ان يجري ((بمنتهى العناية الخاصة، لأنه ستكون عليه مهمة صعبة جداً ينبغي بموجبها ان يحفظ ولاء الاكراد الى جانبنا، وبمحييم من ابتزاز السلطات الفارسية وان يتصرف في كل شيء بمقتضى الحالة التي يتطلبها الموقف التكتيكي وبالاتفاق الكامل مع الجنرال تشيرونوزوف.

وهكذا فأن روسيا استطاعت في عام ١٩١٦ ان تحقق في كردستان الايرانية انتصارات مشهودة، رغم ان الموقف هناك كان كالسابق قلقاً جداً والحالة حبلية بالتعقيدات.



## الاستعدادات الدبلوماسية للانتفاضة لتقسيم الامبراطورية العثمانية وايران والمسألة الكردية

في الوقت الذي مازال فيه لهيب الحرب يتصاعد على اراضي تركيا وايران والبلدان العربية، مبيداً ليس فقط عشرات الوف الجنود من كلا الطرفين المتحاربين، بل ومئات الالوف من السكان المدنيين الذين لا ناقة لهم في ذلك ولا جمل، فأُن في المستشاريات الدبلوماسية بلندن وباريس وبيوتوغراد (أي بطرسبورغ) كانت قد ولدت مشاريع سرية ومخططات تهدد بممارسة تأثيرات حاسمة على مصير الترك والعرب والكرد والفرس والارمن وغيرهم من شعوب الشرق الاوسط. وبدأ أمبريالو دول الانتفاضة التحضير بوقت مبكر لتجزئة الامبراطورية العثمانية وايران المحايدة. والانتصارات للانزال الانكلو فرنسي في شبه جزيرة هليوبوليس في ربيع سنة ١٩١٥ وانتصارات جيش القفقاس الروسي في النصف الاول من عام ١٩١٦ حفزت روسيا اولاً ومن ثم انكلترا وفرنسا ثانياً على الاسراع في تحديد دقيق لحصة كل منها من الغنائم، لأجل عدم السماح بأن يأخذها واحد من بين الحلفاء. وبهذه الصورة ولدت بين الحلفاء اتفاقية القسطنطينية والمضائق، وتقسيم ايران الى مناطق محايدة (في اذار- نيسان عام ١٩١٥)، وعن تقسيم املاك الاتراك العربية والارمنية والكردية وكذلك تقسيم كردستان الايرانية (اتفاقية سايكس بيكو في اذار- ايار عام ١٩١٦). وان تحضير هذه الاتفاقيات وسيرها ونتائجها قد درست ووصفت بصورة فائقة جداً، ولهذا فقد يبدو انه لا لزوم للتوقف عندها هنا. الا ان من الضروري الاشارة باختصار فقط الى تلك المواقف التي لها مساس مباشر بالاكراد والاراضي التي يقطنونها.

ان الاراضي التي كان الاكراد ينتشرون عليها كانت حتى منذ سنوات ماقبل الحرب هدفاً مغرياً للامبرياليين في كثير من البلدان. غير ان الحاق ارمينيا وكردستان قسراً ومباشرة لم يدخل ضمن اهداف السياسة الخارجية لأي واحدة من الدول الكبرى بسبب ان ذلك سيؤدي الى مقاومة حتمية من قبل المنافسين الآخرين. بل حتى ان روسيا التي هي من اكثر الدول اهتماماً

بالقضايا الكردية لم تسع لهذا. ولكن الموقف قد تغير في خلال الحرب العالمية الاولى.

لقد كانت انكلترا وفرنسا وروسيا مهتمة بالاراضي الكردية بالاساس انطلاقاً من نفس تلك التصورات التي هي اقامة اسفين وطيد حول تلك المناطق من الشرق الاوسط التي سيطرت عليها او التي استعدت لأحتلالها. ولهذا فقد كان من الضروري بالنسبة لهذه الدول الاتفاق بدقة فيما بينها حول تقسيم كردستان وارمينيا التركية. وخطت المانيا في حال انتصارها على دول الانتانت لتحويل الامبراطورية العثمانية كلها وايران الى مستعمرة لها.

وجدير بالذكر ان الوحوش الامبرياليين لم يعيروا في ذلك الوقت اهمية كبيرة للشروات الطبيعية في كردستان والمناطق المجاورة، وذلك لقلّة المعلومات عنها انذاك.

والاتفاقية الاولى من سلسلة الاتفاقيات ما بين الحلفاء حول تقسيم تركيا وجزء من ايران التي لها اساس بمصر الاكراد كانت قد عقدت في اذار عام ١٩١٥. وبموجب هذه الاتفاقية فقد كان ينبغي ان تتسلم روسيا كلا من القسطنطينية والمضائق. الا ان تنازلاً كان قد اجري في الصيغة الظرفية وغير الالزامية مع شروط هامة مشحونة بعواقب كبيرة: (( اذا وصلت الحرب الى نهاية ناجحة واذا تحققت رغبات بريطانيا العظمى وفرنسا في الامبراطورية العثمانية والمناطق الاخرى (...)). وقد حصلت انكلترا كتعويض لها، على الحق في ان تضم الى مجال نفوذها منطقة محايدة في ايران باستثناء مناطق اصفهان ويزد، التي صارت داخل المنطقة الروسية. وهكذا فقد كان يجب ان تدخل تحت الاشراف الانكليزي بعض المناطق من جنوب كردستان الايرانية التي تنطوي على اهمية كبيرة جداً بالنسبة لانكلترا، باعتبار ان هذه الاراضي يجب ان تشكل الحاجز الذي يفصل من جهة الشمال، طريق الوصول الى مناطق آبار البترول في جنوب غربي ايران، التي وسعت شركة النفط البريطانية اعمالها فيها بسرعة. والاتفاقية الانكليزية الفرنسية الروسية حول المضائق في عام ١٩١٥ كانت المرحلة الاولى من المسودة

التمهيدية الفريدة من نوعها لمؤامرة سرية للامبرياليين في دول الانتانت حول تقسيم جميع املاك تركيا في اسيا ومن بينها ارض الاكراد. وبدأت المرحلة الثانية في نهاية عام ١٩١٥ عندما شرعت انكلترا وفرنسا بمناقشة تقسيم تركيا الاسيوية. وجرت المباحثات في لندن منذ تشرين الثاني عام ١٩١٥ وحتى شباط عام ١٩١٦ بين المندوب الانكليزي ارتور نيكولسن ( وسرعان ما حل محله مارك سايكس) والمندوب الفرنسي فرانسوا جورج بيكو. وكان في مركز اهتمام الجانبين تقسيم الاملاك العربية لتركيا، الا ان الكلام امتد الى الاراضي الارمنية والكردية. ومما هو جدير بالذكر ان حياد ايران صار موضوعا لهذه التجارة الامبريالية.

وكان عرض مشروع اقامة حكم ذاتي لكردستان واحداً من صور حل المسألة الكردية على الخصوص في تلك المرحلة. وهذه الفكرة كانت مقترحة ليس من قبل قادة دول الانتانت بل من قبل الاوساط القومية الارمنية. فأنه منذ شهر حزيران عام ١٩١٥ سلم نوبار باشا احد قادة القوميين الارمن الى وزير الخارجية الفرنسية ديلكاسي ورقة مشروع حل للمسألة الارمنية. وفي هذه الورقة نفسها اقتراح اقامة حكم ذاتي خاص في كردستان تحت حماية واحدة من دول الانتانت الكبرى (روسيا وانكلترا وفرنسا). وقد رفض ايزفولسكي السفير الروسي في فرنسا تأييد هذا الاقتراح.

في اواسط تشرين الاول عام ١٩١٥ تقدم القائد الطاشناق المعروف المحسوب على رعايا روسيا يا. خ. زافرييف بمشروع تال حول انتزاع تركيا من الحلف الرباعي. وكان يجب على دول الانتانت المساعدة بالاستيلاء على العرش السلطاني من قبل عضو حكومة تركيا الفتاة الثلاثية وزير البحرية الجنرال محافظ الولايات السورية احمد جمال باشا الذي اشيع عنه انه مؤيد بصورة سرية لتصلح مع الانتانت (ولكن بدون سند جدي يؤكد ذلك). وبحسب رأي زافرييف كان ينبغي على جمال التعهد بضمان استقلال وسيادة تركيا الاسيوية ضمن تشكيل حكم ذاتي (تحت رئاسة السلطان) لكل من سوريا وفلسطين والعراق والجزيرة العربية وارمينيا وكيليكيا وكردستان، وان تقدم له جميع انواع المساعدة. وكان سازانوف قد تشبث بفكرة البدء

مباحثات مع جمال على أساس الاقتراح الذي عرضه زافرييف، إلا أن هذا المشروع قوبل في لندن وباريس بالمقاومة الحادة خوفاً من حصول روسيا على المضائق وخوفاً من أن لا يبقى شيء لحلفائها الغربيين.

وسعى الامبرياليون الانكليز والفرنسيون الى الاستيلاء المباشر على غالبية الاقاليم الاسيوية في الامبراطورية العثمانية بما في ذلك كردستان. ولهذا بالذات فإنهم لم يرق لهم في تلك المرحلة مبدأ الحكم الذاتي الذي كان بالنسبة للأقليات القومية بتركيا خطوة تقدمية مهما كان حجمها، وحتى بوجود الاشراف الاجنبي.

وفي نهاية المطاف كانت روسيا مضطرة الى التراجع، مما ادى الى حفظ مشروع زافرييف في الارشيف.

وفي نهاية شباط عام ١٩١٦ وضع سايكس وبيكو صيغة أولية لاتفاقية حول تقسيم تركيا الاسيوية، وقدماه في اذار للحكومة الروسية كي توافق عليه. ونقلت المباحثات الى بيترغراد، وهذه الوثيقة تنص بصورة خاصة على تقسيم الاراضي الكردية بين فرنسا وانكلترا بصفة اراض تابعة او مجال نفوذ. وقد حصلت فرنسا على حصة الاسد، أي على شمال العراق وجنوب شرقي الاناضول كله والمناطق الحدودية الايرانية الى الجنوب من بحيرة اوروميا. وكان يجب ان يدخل جزء من كردستان العراق (منطقة كركوك) ضمن المنطقة الانكليزية. وبصدد المسألة عن مصير الاجزاء الباقية من كردستان التركية وارمينيا فقد انفي اخذ موافقة روسيا. وعلى العموم فإن الحلفاء الغربيين حلموا في ان يعطوا الى روسيا ((جميع المساحات بين البحر الاسود والمحيط الذي يبدأ من بحيرة اوروميا ويتجه سائراً نحو انامور في جنوب وان وبيتليس وموش وخاربوت عبر سلسلة جبال تافار وانتي تافار، لوضع حدود تركيا السلطانية في الاناضول بالمستقبل)). واقترح سايكس اثناء وجوده في بيترغراد اعطاء روسيا ارضروم وبيتليس ووان مع سكانها الاكراد والاثوريين واللاز. اما المنطقة الباقية من جنوب شرق الاناضول ومن ضمنها موش فإنها تتعين الى فرنسا.

ولم يشر مشروع ((سايكس بيكو)) في ذلك الجزء منه الذي تطرق الى البلدان العربية اعتراضاً جوهرياً من قبل الحكومة الروسية التي ماكان لها أي اهتمام خاص في الشرق العربي (باستثناء فلسطين). اما قضية ارمينيا التركية وكردستان فأنها قضية أخرى. فأن سazanوف قد احتج بشدة ضد اعطاء فرنسا الاراضي المجاورة للحدود الروسية الايرانية الى الجنوب من خط عينتاب (حالياً تدعى غازي عينتاب) -أورفا-ماردين-أوروميا، معتبراً ان ليس من صالح روسيا ان تجاورها من الجنوب دولة أوربية عظمية بدلاً من دولة اسلامية ضعيفة. وطالب بأعطاء روسيا هذه الاراضي او اعطائها على الاقل اقليم أوروميا وممرات بيتليس وتعريض فرنسا عن ذلك في منطقة سيواس-خاروت-قيصري. واعتضت فرنسا، الا ان الانكليز ساندوا روسيا املاً منهم في الحصول على مساعدتها في رفض بعض التنازلات التي قامت بها فرنسا في البلدان العربية. وسرعان ما قدم سايكس الى سazanوف الخريطة التي ستؤشر روسيا عليها ما رغبت فيه من تغييرات. وبالنتيجة وبحسب رأي المسؤول البريطاني فإنه ((سيكون تحت السلطة الروسية اكثرية الاكراد واللاز والقيزلباش وغيرها من القبائل الرجل التي من السهل تسوية الامور معها، والتي تشكل عناصر اكثر اماناً وراحة من حيث وجهة نظر أمن الدولة)). واضطرت فرنسا للتنازل الى روسيا عن ((مناطق كردستان الواقعة الى الجنوب من بيتليس ووان الواقعة بين موش ومجرى نهر دجلة الى الشرق من آشيت أغا وجزيرة ابن عمر والحدود الايرانية الى الشرق من ميرغيفر)) لقاء التنازل الى فرنسا عن الاراضي في منطقة سيواس-خاروت-قيصري. وتم التوصل نهائياً حتى منتصف ايار عام ١٩١٦ الى اتفاق بين انكلترا وفرنسا، اما الحكومة الروسية فأنها اعطت موافقتها النهائية على تقسيم تركيا الاسيوية في الاول من ايلول عام ١٩١٦.

وبهذه الصورة استعد الامبراليون من دول الانتانت لأن يتقاسموا فيما بينهم بالإضافة الى بلدان الشرق العربي جميع كردستان التركية وجزءاً كبيراً من كردستان الايرانية. وعند النظرة الاولى بدا ان الاكثر فوزاً هما فرنسا

وروسيا، اما انكلترا فكانت تظهر مغبونة. فأن فرنسا قد ((استحوذت)) على الاراضي الكردية الواسعة القريبة من مراكز الاراضي التي تحتلها والتي تحمي من الشمال والشرق لبنان وسوريا الغربية اللتين وعدت بهما بموجب اتفاقية ((سايكس بيكو)) واللتين هما هدف موضوع منذ وقت طويل نصب عين الامبريالية الفرنسية. وتسلمت روسيا بلاداً جبلية هائلة، كانت من قبل قد اطلت منها اخطار كثيرة هددت الاملاك الروسية في القفقاس مراراً، والتي صار عليها منذ الان ان تشكل حاجزاً يحمي منطقة ماوراء القفقاس حماية أمينة. واتفاقية ((سايكس بيكو)) وعدت انكلترا بالحصول فقط على منطقة كردية في شرق العراق ولو انها غير كبيرة لكنها مهمة.

ولكن المسافة كانت هائلة الحجم بين تقسيم تركيا الفعلي على ((الورق)) وبين تقسيمها على الطبيعة. ان كل شيء قد قرره التناسب الدقيق الواقعي للقوة العسكرية السياسية، وفي هذا المجال كانت انكلترا قد حصلت في الشرق الاوسط على الكفة الراجعة بلا منازع بالنسبة الى شركائها الحلفاء. ولهذا بالذات فأن انكلترا وافقت على المعاهدات بشأن تقسيم تركيا الاسيوية الذي كانت الحكومة البريطانية تعارضه من قبل بشدة. واما فرنسا فأنها بعد فشل حملة الدردنيل بصورة خاصة لم تستطع في الواقع التخلي عن اية فرقة عسكرية لأرسالها الى الشرق الاوسط. وكانت روسيا العضو الاضعف في الائتلاف بحيث صار ارتباطها بشركائها الغربيين يتصاعد في الحرب كل شهر من شهورها. وزادت انكلترا بلا كلل من نشر قواتها المسلحة في الشرق الاوسط. وكانت هزيمة حملة الجيش البريطاني في العراق حادثة عرضية فقط، سرعان ما اعقبها تحرك للقوات البريطانية نحو الشمال. وتوطدت مواقع انكلترا في البلدان العربية بصورة كبيرة بعد اتفاقها مع حسين امير الحجاز (في حزيران عام ١٩١٥ واذار عام ١٩١٦) ومع الحكام العرب الآخرين (ومن ضمنهم امير نجد، ابن سعود في كانون الاول عام ١٩١٥) والتواطؤ مع الصهاينة (وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧). كل هذا سمح لقيادة السياسة الخارجية البريطانية ان يأملوا بمراجعة

الاتفاقية حول تقسيم الامبراطورية العثمانية وايران بعد انتهاء الحرب، ومن ضمنها تلك البنود التي منها ما يتعلق بالارض الكردية. وليس عبثاً ان كتب لويد جورج رئيس وزراء انكلترا انه ((لا يجوز... السماح حتى ولو فكرياً بأن من الممكن ان ينعقد مؤتمر للسلام في وقت عندما... نكون فيه لم ننجز بعد احتلالنا للعراق وسوريا)). وقد اظهرت الاحداث اللاحقة ان هذه الحسابات قد تحققت.

وفي الحقيقة فإن الاتفاقيات الامبريالية لسنة ١٩١٥-١٩١٦ حول تقسيم الامبراطورية العثمانية وايران كانت معادية عداءً عميقاً لمصالح شعوب هاتين الدولتين ذات القوميات المتعددة، ومن ضمنها مصالح الشعب الكردي، طالما كانت ترمي الى تكبيلها بالقيود الاستعمارية وموجهة ضد الحركة الوطنية التحررية المتصاعدة، وضد الاتجاه التقدمي التاريخي للدول القومية المستقلة بصورة خاصة. وبالنسبة للشعب الكردي فإن هذه الاتفاقيات كانت تنطوي على طبيعة شريرة وذلك لأنها كانت تتقصد تثبيت ((تجزئته)) وتأييدها وخلق عقبات جديدة وشديدة الوعورة تقف حائلاً بوجه تشكيل القومية الكردية الواحدة من اجل التقدم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي للاكراد.

#### كردستان التركية في السنتين ١٩١٦-١٩١٧

منذ النصف الثاني من عام ١٩١٦ وعام ١٩١٧ بوجه خاص تدهورت الحالة الداخلية والحربية للامبراطورية العثمانية تدهوراً شديداً. ففي الولايات العربية، وتحت تأثير انتفاضة الحجاز، التي ترأسها امراء مكة، أي الهاشميون، بدأ نهوض جديد جبار في الحركة القومية التحررية. وفي تركيا نفسها شاع خراب اقتصادي، وزاد بين جماعير الشعب الاستياء ضد سياسة ((الحكومة الثلاثية)) التي دخلت في مأزق وتدهورت بسرعة القدرة القتالية للجيش التركي الذي استنزفته المعارك الطاحنة مع دول الانتانت التي تفوقه قوة. وكانت المانيا عاجزة عن تقديم أي قدر من المساعدة الفعالة اني حينئذ خريف شرقي. وتناول الانكليز المبادرة وحافظوا عليها بقوة على جبهة انعرق وجهه فلسطين-سنا.. وفي بداية اذار عام ١٩١٧ سقطت

بغداد، ومن ثم بعد تسعة شهور، اى في كانون الاول سقطت القدس. وخيم على تركيا خطر كارثة عسكرية حقيقية. فأن الامبراطورية العثمانية المتعنتة قد صارت على حافة الانهيار.

وفي هذه المرحلة فقدت جبهة القفقاس الى حد كبير الاهمية من الدرجة الاولى التي كانت عليها بالنسبة الى الاطراف المتحاربة.

وقد سيطر الهدوء على المحاور الرئيسية لهذه الجبهة منذ خريف عام ١٩١٦. وكان كلا الجيشين الروسي والتركي منهكين من المعارك المتواصلة وعانى كل منهما من الحرمان القاسي. وبتأثير الازمة الشورية المتصاعدة في روسيا التي تكللت بالأطاحة بالنظام القيصري نتيجة لشورة شباط عام ١٩١٧ ارتفع في قطعات جيش القفقاس الروسي مد ثوري. وانعكس جزء من هذا المد على الجيش التركي، الذي كانت فيه ميسول قوية معادية للحرب. وكانت العمليات الحربية خلال سنتي ١٩١٦-١٩١٧ تجري فقط في غرب ايران وفي العراق وعلى محور الموصل.

وفي شهري شباط-اذار ١٩١٧ سيطرت قطعات قوات باراتوف على مناطق همدان وكرمنشاه وخانقين واقامت اتصالات مباشرة مع جيش الحملة البريطانية في العراق. الا ان عدم رغبة بريطانيا في ان تقدم الى فيلق باراتوف مساعدة عسكرية ومادية قد عرقل على الحلفاء انزال هزيمة بالاتراك في غرب خانقين.

وفي ربيع عام ١٩١٧ عندما زادت تبعية الحكومة الموقتة بشدة للحلفاء الغربيين فأن القيادة الحربية البريطانية لم تعد تحشى الان ((تهديداً)) روسيا للعراق، حاولت استخدام الجيش الروسي لخدمة اغراضها على الجبهة العراقية بصفة لحم للمدافع. الا ان القيادة الروسية في القفقاس، في ظروف اغلال القوات العسكرية لم تجرباً (بل انها لم تكن قادرة) على شن عمليات عسكرية كبيرة. ونتيجة لهذه فأن خطة العمليات المشتركة للقوات الروسية والانكليزية ضد الجيش التركي السادس لم يتم تنفيذها. وان الهجوم الذي كان قد بدأ في بداية حزيران تحت ضغط الانكليز على الموصل، سرعان ما توقف على يد الاتراك.



وكانت الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اشد حالات السوء في المناطق الكردية الموجودة تحت الادارة التركية سنة ١٩١٧. فقد انزلت العمليات الحربية خسائر مادية ضخمة جداً بالسكان المحليين الذين لم يتمكنوا خلال سنتين من جمع المحاصيل الزراعية ولا من سوق قطعان مواشيهم الى المراعي. وبالنتيجة فإن الاكراد سواء أكانوا رحلاً أم مستقرين نالهم الخراب ووجدوا انفسهم امام خطر مجاعة مخيفة.

ومن الطبيعي ان هذا قاد الى الاستياء في كردستان التركية والى انتشار الميول المعادية للحرب بصورة واسعة بين الاكراد. ومارس تأثيراً كبيراً على الاكراد ايضاً النضال الناجح للعرب ضد السيطرة التركية.

وليس من قبيل الصدفة ان صارت كردستان العراق مركزاً للحركة التحررية الكردية، وذلك لأن تأثيراً قوياً جداً مارسه هنا الحركة التحررية العربية وانتصارات الجيشين الانكليزي والروسي، حيث ان الانكليز سيطروا على القسم الاكبر من العراق عند ربيع عام ١٩١٧، واقتحمت القوات الروسية الحدود الشمالية الشرقية للعراق. وفي نيسان عام ١٩١٧ نشبت انتفاضة في جبال الموصل تحت قيادة حفيد عبيدالله، السيد عبدالله. وتوجه الشوار مباشرة الى روسيا بطلب المساعدة.

ووقف على رأس الحركة التحررية في السليمانية محمود البرزنجي. وشرع بالتراسل مع شريف مكة حسين واولاده حول العمل المشترك ضد الاتراك. وقامت السلطات التركية التي التقطت واحدة من رسائل الشيخ محمود الى الهاشيين بشن حملة ارهاق انتقامية ضد اكراد السليمانية (وبصورة خاصة كان قد تعرض للنهب بيت الشيخ محمود وممتلكاته بصورة كاملة). واندلعت الاضطرابات بين اكراد منطقة العمادية. وبدأت الكثير من القبائل المحلية ترتحل نحو الحدود الايرانية الى حيث توجد المناطق التي تحتلها القوات الروسية، دون ان تعبأ هذه القبائل بالعراقيل التي اقامتها السلطات التركية. وفي نفس ذلك الوقت فإن الاتراك خشية منهم من انتفاضة القبائل الكردية في المناطق القريبة من الجبهة في كردستان العراق، بدأوا بنقل افراد

هذه القبائل الى عمق البلاد، الامر الذي سبب وقوع كثير من المصادمات بين الاكراد والقوات التركية.

في صيف عام ١٩١٧ امتدت الحركة التحررية الكردية الى جنوب شرق الاناضول فصارت ديرسيم وخاربوت وبوتان مراكز للحركة الكردية. وفي بداية آب اندلعت بمنطقة ماردين-ديار بكر اكبر الانتفاضات القبلية الكردية قوة والتي حظيت بدعم العرب المجاورين. واقام الشوار اتصالات مع القيادة الروسية مقدمين لها معلومات ثمينة عن تحركات الجيش التركي. وقد ارسلت قوات كبيرة للقضاء على الانتفاضة ومن ضمنها الفرقة-٤٧ بكامل عددها وعدتها. وبحسب ما قيل فان جمال باشا نفسه قد جاء الى ديار بكر.

وفي خريف عام ١٩١٧ غطت الاضطرابات منطقة بيتليس. فقد تجمع هنا حتى ٣٠ الف ثائر من الاكراد والفارين من الجيش التركي بقيادة بوتان بيك.

وسعيًا من الحكومة التركية لوقف التصاعد في زخم الحركة الكردية التي هبت، فأنها شددت من اعمالها الاضطهادية. وقد تم اعتقال عبدالله مع عدد من الشيوخ البارزين الاخرين. وادى هذا الى ان ينقلب بعض اكراد نوتابلي المعروفين من قبل بتعصبهم الى الاتراك، وتحولوا الى عكس ذلك. وفي نهاية ايار عام ١٩١٧ هرب كل من عبدالقادر وسيد محمد من اسطنبول الى مكة.

وشكلت خطراً كبيراً بالنسبة الى تركيا الحركة التحررية الكردية في شمال العراق وجنوب شرق الاناضول التي التحمت مع الانتفاضات للبدو العرب. وسرعان ما تلاشى ذائبها عدد الاكراد ضمن تشكيلات الجيش التركي. فإذا كان موجوداً عند بداية عام ١٩١٧ في الجيوش التركية الثاني والثالث والسادس الموزعة على جبهات القفقاس وما بين النهرين، ما عدده ٢٥ الف كردي، فان هذا العدد قد تقلص في منتصف العام ذاته، ونتيجة لعمليات الفرار الجماعية ورفض السكان الاستجابة للنداءات تقلصاً حاداً جداً. وعند نهاية الحرب فإنه لم يبق عملياً اكراد عاملون في الجيش التركي (ولا عرب)، وفي مؤخرة القوات التركية، وبالأخص مؤخرة الجيش

السادس في العراق بدأت تتشكل من الاكراد والبسوة جبهة ثانية قيدت عدداً غير قليل من القوات المسلحة التركية، واضعفت القدرة الدفاعية للاتراك ضد الجيش الانكليزي المهاجم.

وحفز الوضع القائم الحكومة التركية والقيادة التركية الالمانية على بذل جهود جديدة لغرض حمل الاكراد على الوقوف ضد روسيا وانكلترا. وحاول الأتراك استغلال توقف العمليات الهجومية لجيش القفقاس سنة ١٩١٧ في شرق الاناضول لشن دعاية معادية للروس (وللارمن) بين القبائل الكردية، وحاولوا ايضاً (اغراء) اعيان الاكراد بأمكانية "الانتفاع" على حساب القوات الروسية والسكان المدنيين.

وان مفارز التخريب الكردية التي شكلتها القيادة التركية في ربيع عام ١٩١٧ شمال وان وفي منطقة الحدود التركية الايرانية (وهنا "تميز" من جديد اتباع سيمكو) وفي مناطق بايزيد وخوشاب، قامت بشن هجمات منتظمة على خطوط المواصلات الروسية وعلى قطعات عسكرية غير كبيرة وعلى السكان المدنيين. ونفذ المبعوثون الاتراك بصورة خاصة اعمالاً فعالة بين اكراد ديرسيم وعلى طرق المواصلات بين بيتليس والموصل.

غير ان المحرضين الاتراك حققوا فقط نجاحاً جزئياً، حيث ان الغالبية الاساسية من جماهير اكراد شرق الاناضول بقيت غير مكترثة. ففي ديرسيم مثلاً حيث افلح الاتراك بعدد من الاماكن بأثارة عمليات معادية للروس، فإن الاكراد، بعدما تلقوا الصدم بدأوا بالتسرب الى بيوتهم مظهرين سعيهم لاتفاق سلمي مع السلطات الروسية.

وكانت خائبة ايضاً محاولات الحكومة التركية جذب اهتمام الاكراد نحو الخدمة العسكرية. ففي صيف عام ١٩١٧ عندما شرع الاتراك بتشكيل فرقة كردية برئاسة مصطفى باشا فإن الاكراد رفضوا الانخراط فيها رغم اتخاذ السلطات اشد الاجراءات حزمياً الى حد احراق القرى واطلاق الرصاص عند الرفض او مقاومة الدعوة.

وكما هو الشأن من قبل فإن الالمان قدموا جميع اللوان المساعدة للاتراك في اعدائهم الاستغزاية التحريضية بين القبائل الكردية. ومارست

الجانوسية الألمانية بقوة في كردستان اعمال الدعاية والتجسس. وتوجه العملاء الالمان ورجال مخبراتهم الى الاكراد ، وهم يحملون لهم الاسلحة والاموال وحرضوهم على القيام بعمليات ضد روسيا. وفي حزيران عام ١٩١٧ مثلاً حضر على الحدود التركية الايرانية النقيب الالماني شولتس وهو ينقل معه كمية كبيرة من الاسلحة والاموال. وعبر هو الى الاراضي الايرانية حيث عمل هناك مع النقيب سفينسين الضابط السويدي في الجندرية الايرانية ومع اخر يدعى بوجين. ولكن هذا الاجراء انتهى نهاية مخزنة، حيث ان الاكراد قتلوا شولتس وسفينسين بعد ان نهبوا منهما ١٢ الف ليرة و ٨٠٠ بنديقية. واما بوجين فقد نجا بجلده، الا انه تعرض للسلب. وفي نفس الوقت وصل الى منطقة افرومان عميل الماني آخر الى الاكراد هو النقيب ساسكون(ومعه الاموال والمعدات الحربية) وقد حاول هذا اقتناع الاكراد بالوقوف ضد الروس ولكن بلا جدوى.

وكتب مراسل حربي روسي يقول: ((ان واحداً من الوعود الملحة التي قدمها الالمان كان عن الهجوم على تفليس، وسيحصل البكوات الاكراد عند ذاك حتماً على القاب جنرالات وعلى كثير من الاموال.

وتحدث الهاربون، عن الاتصالات المنظمة تنظيماً جيداً بين الاتراك والالمان من جهة وبين الاكراد في مؤخرتنا، حيث تنقل المعلومات الصحيحة وبلا انقطاع عبر منطقة ديرسيم الجبلية حيث يقيم عدد غير قليل من الخانات الاكراد الذين يتمتعون بحماية الدوائر العسكرية الروسية بمنطقة ايرزنجان. وان كل مايجري عندنا في روسيا معروف بصورة جيدة لدى الاتراك والالمان)).

وبرغم الجهود الكبيرة فأن الاتراك والالمان لم ينجحوا في ان يحملوا الجماهير الاساسية من الشعب الكردي على الوقوف موقفاً قوياً ضد روسيا. وانهم كانوا بعيدين عن هذا الهدف في نهاية الحرب مثلما كانوا عليه في بدايتها.

## العلاقات المتبادلة الروسية مع اكراد تركيا وايران في عامي ١٩١٦-١٩١٧

كانت روسيا مهتمة في السنة الاخيرة من اشتراكها في الحرب العالمية بأقامة علاقة ودية مع اكراد تركيا بما لا يقل ان لم يكن اكثر من السنوات السابقة. وتفسير ذلك يعود الى ان روسيا لم يعد في وسعها شن عمليات هجومية في منطقة الاناضول الشرقية من جبهة القفقاس. فأن استقرار الجبهة، وتعزيز المواقع في المناطق المحتلة من آسيا الصغرى، وتوسيع النفوذ الروسي فيها لا يتوقف الان على قوة السلاح بقدر ما يتوقف على العلاقات المتبادلة مع السكان المحليين في المؤخرة وفي المناطق القريبة من الجبهة، أي مع الاكراد بالدرجة الاولى. وفي هذه الظروف فأن جذب كبريات القبائل الكردية سيكون بالنسبة الى روسيا معادلاً من حيث القيمة للانتصارات في ميدان المعارك.

وان هذا هو ما ادركه المسؤولون الروس في الادارات المدنية والعسكرية في المناطق المحتلة من تركيا. فمثلاً ان شاخوفسكي عمل من اجل جر اكراد جنوب شرقي الاناضول الى جانب روسيا، وخاصة زعيم قبيلة بوتان يوسف كامل بيك الذي كان يتمتع بسمعة كبيرة بين الاكراد، وعرف عنه كونه مؤيداً لروسيا. وقد كتب شاخوفسكي ((ان هذا النوع او ذاك من علاقات السلطة الروسية مع الاكراد الموجودين في منطقتنا سيكون له اهمية كبيرة وتأثير على الموقف الذي يتخذه الاكراد ازاءنا في حال حصول امكانية قيام قواتنا بهجوم نحو الجنوب في الربيع)). وبحسب رأي شاخوفسكي فإنه يجب تزويد الاكراد بالمواد الغذائية والبذور وتقديم مساعدة عسكرية فعالة الى كامل بيك ومنحه الحق في ان يدير هو شخصياً الشؤون الداخلية في تلك المناطق التي توجد بها القوات الروسية او التي ستمر من خلالها، وكذلك اتخاذ جميع الوسائل لمنع اشتعال العداوة الكردية الارمنية التي صبت الماء في طاحونة اعداء روسيا، وساعدت على تشويه سمعتها بعيون تزعماً الاكراد المواليين للروس. واكد شاخوفسكي ((ان هذه الاجراءات ستفتح جنرياً نظرة الاكراد الى روسيا)). ورأى كاتب هذه السطور

التي نستشهد بها ان من الضروري بصورة خاصة الاشارة الى ((ان من المهم جداً بالنسبة للقوات المسلحة، في ظل عدم ثقة الاكراد الذي مازال موجوداً بلا شك بالروس، ان تلتزم قدر الامكان بالسلوك المؤدب مع السكان الذين من السهل جداً الاستحواذ على عواطفهم)). وحظيت مشورة شاخوفسكي بشأن المسألة الكردية بموافقة فخامة الامير نيكولاى نيكولايفيتش.

ودخل شاخوفسكي في محادثات مع كامل بيك. ((يامل كامل بيك- حسب ما افاد به شاخوفسكي بعد وقت قصير- في ان تكون بوتان تحت حماية روسيا، وان سلالة بدرخان ستكون مضمونة هناك بمكانة مرموقة، وان الاكراد اذا قدموا على العموم وتطوعاً منهم، عونا الى روسيا فأنهم سيجدون في الحكومة الامبراطورية المدافع المناسب عن حقوقهم في المحادثات السلمية القادمة)).

وبموجب امر من المحافظ المحلي في تفليس التي كان موجوداً فيها انذاك كامل بيك زيدت مخصصاته الى ٧٥٠ روبلا في الشهر. ولقاء ذلك كان يجب عليه اقامة اتصال مع الاكراد في الاراضي التركية، وكذلك التأثير على الاكراد في المناطق المحتلة من قبل القوات الروسية لغرض اقناعهم بالامتنال الى السلطات. وسرعان ما وعدوا كامل بيك بزيادة مخصصاته الى الف روبل اذا ما قدم خدمات جوهرية، واعطوا له ثلاثة الاف روبل ((بصفة مخصصات وقتية لقاء الخدمات التي قدمها في قضية الاتفاق مع الاكراد)). الا ان كامل بيك بالغ في تقدير خدماته لروسيا بأنها اغلى، وطلب من السلطات مراراً راجياً منها مضاعفة المخصصات وتسليمها بأوقات منتظمة.

واعتقد شاخوفسكي ان جهوده لم تذهب سدى. وبحسب رأيه فإنه نتيجة لمباحثاته مع يوسف كامل بيك استطاع عند حلول ربيع عام ١٩١٧ تحضير انتفاضة عامة لاکراد بوتان التي يوجد نفوذ كبير لأسرة بدر خان بين ابنائها. وبالنتيجة فأن شاخوفسكي، وبلاشتراك مع يوسف كامل بيك كما كتب يقول ((قد انجز العمل الجبار الذي عرقل انقلاب شباط ظهوره بكامل حجمه)).

ولكن عدم رغبة القيصرية ومن ثم الحكومة البرجوازية الموقفة فيما بعد، بالعمل على حل المسألة الارمنية والمسألة الكردية على اساس ديمقراطي، هو الذي سبب ضرراً كبيراً للسياسة الروسية في كردستان التركية، وليس ((انقلاب شباط)) بالذات كما تصور شاخوفسكي بسذاجة. وان الاحداث اللاحقة قد اكدت ذلك. فمنذ ربيع عام ١٩١٧ بدأت سياسة روسيا تعاني من جديد صعوبات شديدة مع اكراد تركيا وهو ما كان واضحاً من مثال ديرسيم.

كانت القيادة الروسية قلقة جداً من التحول في علاقة اكراد ديرسيم نحو روسيا. وكما اشير سابقاً فإن سمعة روسيا في هذا الاقليم كانت عالية دائماً. وفي اثناء الحرب بقيت ديرسيم مركزاً رئيسياً للحركة التحررية لاکراد تركيا. وبعد سقوط ارضروم انتظر سكان ديرسيم، حسب قول ديفيانيتس ضابط الاستخبارات الروسي، ان يتطور هجوم القوات الروسية نحو الجنوب ((املاً في ان احتلال ديرسيم من قبل قواتنا المسلحة سيحررهم من الجور التركي، بل وانهم في بعض المناطق انتقلوا الى ممارسة تحركات فعالة ضد الاتراك الذين يكرههم)). غير ان بعض الأمريين في القطعات العسكرية الروسية، عندما لم يفرقوا جزئياً بسبب قلة خبرتهم في العمل، بين القيزيلباشيين وبين القبائل الموالية لتركيا شوهوا سمعة روسيا والسلاح الروسي في ديرسيم، الامر الذي ادى بالنتيجة الى ان تجد الدعاية المعادية لروسيا في هذه المنطقة، لأول مرة ارضية ملائمة لها. وقد اشير الى حصول وقائع هجمات شنها القيزيلباشيون بالاشتراك مع القوات التركية ضد القطعات العسكرية الروسية. ولهذا فإن الأمريين في القطعات العسكرية الروسية قد تسلموا تعليمات خاصة لتحقيق تقارب مع اكراد ديرسيم. وكذلك كانت النية متجهة، ولو انها لم تتحقق في الواقع، الى ارسال مجتهد من رعايا روسيا، من ايران الى ديرسيم بصفته رئيساً روحياً للعلي الالهية. وقد تزلزلت اذئ شديداً سياسة روسيا في كردستان التركية خلال مدة موضوع البحث. التأييد الرسمي والتمييز للذان قدمتهما السلطات الروسية الى تقوميين الارمن. وهذا التعصب الرسمي للارمن انطلق من

حساب يهدف الى تسهيل تنفيذ المخططات الامبريالية في الاناضول الشرقية وليس الى المعاونة في تحقيق الآمال القومية للشعب الارمني. والدليل على ذلك هو الموقف العدائي للسلطات الروسية من التقارب الكردي الارمني الذي بدونه ماكان يمكن تسوية الموقف في شرق الاناضول.

ومما يستحق الاخذ بنظر الاعتبار ان الشخصيات التقدمية في الحركة القومية الارمنية ليسوا وحدهم فقط بل ان كثيراً من زعماء الاكراد اثبتوا للسلطات الروسية ضرورة تحقيق الاتفاق بين الارمن والكرد. وقد جاء الكلام في رسالة من كاظم بدر خان الى آمر احدى القطعات العسكرية الروسية المقدم شارديليا في ١٢ تشرين الاول عام ١٩١٧. غير ان السلطات الروسية كانت تتخذ وجهة نظر اخرى. فأن رئيس منطقة ديرسيم الامير غاجيموكوف كتب مشيراً الى ان المنظمات الارمنية اوجت الى الاكراد بأفكار الحكم الذاتي وضرورة تأييد الكرد للحركة الثورية الارمنية: ((ان محاولات الارمن وضع الاكراد تحت نفوذهم المطلق واجبارهم على العمل لصالح مستقبل تشكيل ارمينيا المستقلة، ان هذه المحاولات يجب عدم التسامح معها)). وقد وافقت الحكومة المؤقتة بنهاية ايار عام ١٩١٧ على تعليمات تستهدف وضع الارمن بمواجهة الاكراد والشعوب الاسلامية الاخرى في الاناضول الشرقية، وتفضيل الارمن على غيرهم في العلاقات.

وفي هذه الوثيقة الموقعة من قبل القائم بأعمال القوميسار العام ((في الاقاليم التركية المعتلة بموجب قانون الحرب)) الجنرال ب. ي. آفيريانوف ومعاونه يا. خ. زافرييف جاء القول ان الحكومة المؤقتة ((ترى ان ولايات وان وبيتليس وارضروم هي ولايات ارمنية منذ القدم)) وانه ينبغي اتخاذ اجراءات ((لأعادة توطین)) هذه المناطق بالارمن وتهينة الحياة لهم هناك. وجاء في التعليمات ايضاً: ((وما يتعلق بالاتراك والاكراد واللاز فمع انه لا يوجد هدف خلقي أي نوع من العراقييل بالنسبة للباقيين منهم في المناطق المذكورة او الذين دخلوا ضمن حدود روسيا ونقدم لهم المساعدة القانونية بالحماية، فإنه ينبغي بالرغم من ذلك، ولأغراض ضمان أمن الجيش وتلافي



التعقيدات القومية الممكنة، عدم السماح في المستقبل وحتى ورود تعليمات خاصة، بأعادة توطين أي من اولئك الذين نزحوا مع القوات التركية)). وبالإضافة الى ذلك فإن محاولات السلطات الروسية في اقاليم تركيا المحتلة تسوية العلاقات مع القبائل الكردية واستخدامها ضد الجيش التركي اثارت مخاوف وامتعاض الاوساط القومية الارمنية التي توجهت بالاتهامات الى روسيا برغم انها نقلت توجهاتها من الارمن الى الاكراد. وتوجهت نيران الانتقادات بالاساس نحو قائد الفيلق القفقاسي الاول الجنرال كاليتين والى رئيس منطقة ديرسيم غاجيموكوف. والى جانب ذلك فإن الصحافة الارمنية استخدمت لهذا الغرض، تلك الحقائق عن تزويد الاكراد بالسلح واستمالتهم لحراسة النظام، وحقائق العراقل التي تسببها عودة الارمن الى المناطق التي هجرها من قبل، وبالاخص في ديرسيم واعادة توطينهم مرة اخرى في المناطق التركية المحتلة. وبصرف النظر عن مدى صحة كل هذه الاتهامات، فمن الواضح تمام الموضوع ان الاوساط الحاكمة الروسية اظهرت اولاً عجزاً كاملاً في القدرة على حل اشد التناقضات القومية المعقدة حدة في الاناضول الشرقية الامر الذي كان شرطاً ضرورياً لخوض حرب ناجحة والتوطد بشباب في الاقاليم التركية المحتلة. وثانياً انها اظهرت نظرة عدائية للألماني القومية سواءً أكان ذلك بالنسبة للشعب الارمني ام الكردي.

وهكذا فإن السياسة الامبريالية للقيصرية، وللحكومة المؤقتة تعرضت للفشل التام بشرق اسيا الصغرى خلال الحرب العالمية الاولى. وتكونت ظروف اكثر ملائمة بالنسبة لروسيا في كردستان الايرانية التي وصلت القوات الروسية الى حدودها في عام ١٩١٧ مباشرة. فإنه هنا، وبخلاف ما عليه في تركيا وايران، لا توجد تلك العوامل التي عقدت علاقات روسيا مع الاكراد مثل المسألة الارمنية ونظام الاحتلال. وهيئات تنفيذية محمود البرزنجي ظروفًا ملائمة للمحاولات الرامية الى استمالة اكراد العراق الى جانب روسيا. وكان مينورسكي الذي شغل في وقت من الاوقات منصب القائم المؤقت بالاعمال في طهران، قد اشار الى

ضرورة تأييد حركة الاكراد ((الانفصالية)) في السليمانية مع اعطاء الوعد بضمان الاستقلال او الحكم الذاتي تحت السيادة الايرانية التي كان البكوات الاكراد يميلون اليها. وان هذا كان سيسمح، بحسب رأي مينورسكي، لروسيا بأن تفرض اشرافها على جزء من طريق سكة حديد بغداد الذي يجتاز منطقة ما بين النهرين بالقرب من المنطقة الروسية في ايران.

وسارع اكراد العراق بأنفسهم بطلب المساعدة من روسيا. فأن السيد عبدالله الذي اثار انتفاضة في جبال الموصل كما ذكرنا ذلك من قبل، بعث برسالة الى نيكيتين نائب القنصل بأوروميا اخبره فيها بأنه قد اسس (في اسطنبول ايضاً) لجنة ((استخلاص كردستان)) هدفها ((التوصل الى تحرير الاكراد من الاستعباد التركي. وعلى الرغم من اقتراح العرب ان ينضوا تحت الحماية الانكليزية فأن اللجنة، كما ذكر عبدالله قد قررت التوجه الى روسيا وتنتظر جوابها لكي تقوم بمطاردة الاتراك.

ولقيت هذه الانباء اصداً ترحيبية كاملة لدى السلطات الروسية في ايران. وقد اشار مينورسكي ((انني ارى من المهم جداً عقد صداقة مع الاكراد، وخاصة من وجهة النظر الحربية، بمناسبة الهجوم المقبل على الموصل...)) وواصل هو الكلام، ((ان الوقت الان ليس وقت محاسبة الاراء الباطلة القديمة ولا ينبغي منع الاكراد من حقهم بالادارة الذاتية. وأنني اعتقد مخلصاً ان الاكراد شعب موهل جداً وذو ملامح قومية ساطعة)).

وبهذه الصورة فأن مينورسكي قد غير رأيه السابق، بعد تأخر طويل، عندما كان يدعو الى الوقوف مواقف سلبية بشأن المطالب القومية الكردية. ان اقتراح مينورسكي بتقديم المساعدة الى اكراد العراق قد حظي بموافقة قائد جيش القفقاس الذي عهد الى نيكيتين بأجراء مباحثات مع السيد عبدالله. الا انه كان قد تقرر عدم اعطاء أي وعود ملزمة، وعدم تقديم مساعدة مادية الى عبدالله الى ان ((يتحرك بنشاط على رأس العدد الذي ذكر من الاكراد)).

ولم يوافق على ذلك مينورسكي الذي اعتبر مسألة العلاقات المتبادلة مع الاكراد اوسع من ذلك بكثير. وقد كتب يقول ((...يجب اعارة الاهمية

الكبيرة ليس الى العمليات العسكرية للاكراد بل الى صداقتهم معنا. فأن جميع التحركات المسلحة للمتطوعين الشعبيين كانت فائدتها لحد الان قليلة، الا ان الاهمية القصوى هي هدوء البلاد، والمساعدة بالمواد الغذائية والانصار. وانه لمن المهم بالنسبة للمسلمين الاعتراف بحقوقهم في الحكم الذاتي)).

وعلى اثر ذلك استأنف الاتصالات مع الروس (ومع الانكليز) محمود البرزنجي نفسه الذي وعد بأعتراض التحركات المعادية لروسيا من قبل بعض الزعماء، وتنظيم هجوم للاكراد على مزرعة الجيش التركي وتجهيز القوات الروسية المهاجمة بالمواد الغذائية. واستمرت بعض الوقت ايضا محادثات زعماء اكراد العراق مع المسؤولين الروس في ايران، فضلا عن ان لجنة ((استخلاص كردستان)) التي رأسها سيد طه الذي غير الجبهة في هذه المرة، اقترحت على نيكيطين المساعدة في توحيد الجهود العسكرية لروسيا والاكرد للقيام بعمليات مشتركة ضد الاتراك من اجل تحرير كردستان.

الا ان جميع هذه الخطط لم ينجم عنها أي شيء. فأن الانسحاب السريع الذي حدث فيما بعد للقوات الروسية الموجودة على الحدود العراقية الايرانية بسبب الاحداث الثورية في روسيا وضعت خاتمة للمحادثات مع زعماء كردستان العراقية.

#### السياسة الروسية في كردستان الايرانية في عام ١٩١٧

كان الموقف في كردستان الايرانية في السنة الاخيرة من وجود الجبهة القفقاسية اكثر توتراً وتعقيداً. فعلى النقيض من كردستان التركية والعراقية، فأن روسيا اجرت هنا حتى في سنة ١٩١٧ عمليات حربية وهو ما انعكس طبعياً على موقف السكان الاكراد المحليين وعلى العلاقات مع السلطات الروسية.

وفي ايام العمليات الحربية للجيش الروسي بأقليم كرمنشاه-همدان-خانقين في ربيع عام ١٩١٧، والهجوم على محور الموصل في حزيران من نفس العام، فان غائبية التباثل الكردية المحلية قامت مرات عديدة بالهجوم على مزرعة وخرق مواصلات القوات الروسية. والصعوبات الاكثر شدة

التي لاقتها القوات الروسية بصورة خاصة خلقتها قبائل منطقة سنه(سنندج) التي خدمت لدى الاتراك بالاتصالات، ونقلت الاسلحة من تركيا الى ايران عبر الدروب الجبلية. ولغرض قطع طرق المواصلات بين تركيا واكراد ايران كانت قد ارسلت مفرزة من القوزاق الفرس بقيادة آمر زمرة مثنوية مامونوف الذي نفذ مهمته بنجاح. وان سبب الموقف العدائي لاکراد جنوب ايران كان قائماً في الاعمال التحريضية سواءً من الدعاة الاتراك والالمان ومزيدهم في الحكومة الايرانية ام في سلوك قوات الاحتلال الروسية وبالاخص قطعات القوزاق التي استخدمت العنف والارهاب ضد السكان المحليين.

ورداً على الاعمال العدوانية لبعض القبائل الكردية ضد القوات الروسية فإن الجنرال بودينيتش قائد جيش القفقاس اصدر امراً في نهاية نيسان عام ١٩١٧ بأجراء حملة تأديبية ضد القبائل المتمردة. وعلى هذا الاساس جرت في عدد من المناطق وخاصة في كرند وفي منطقة ماهيدشت وغيفريج مصادمات بين القوات الروسية والاکراد، أدت الى وقوع كثير من الضحايا. واشير الى وقوع مصادمات كثيرة مع الاکراد ايضا عند قيام القوات الروسية بتطهير خانقين وقصرشيين في نهاية حزيران عام ١٩١٧. وفي المنطقة الشمالية من الحدود التركية الايرانية توترت ايضاً العلاقات الروسية الكردية. فقد اجريت هنا عدة مرات حملات تأديبية ضد اكراد ارارات فضلاً عن انه اشترك فيها اكراد ماکو الذين لهم عداوة دمية مع اكراد ارارات. وجدير بالذكر ان الحالة في خانية ماکو خلال هذه الفترة المذكورة كانت هادئة تماماً حتى ان السردار قد عبر عن استعداده الكامل للتعاون مع السلطات الروسية. وفي مقابل ذلك اتخذت الاضطرابات في جنوب غربي ماکو ابعاداً واسعة. فقد جرت هنا معارك حقيقية بين الاکراد والقوات الروسية. وقام الاکراد بشن هجمات من الاراضي الايرانية بل وحتى من بايزيد، وكان السردار برغم مطالبة السلطات الروسية منه عاجزاً عن اتخاذ أي شيء. وكتب مدير نيابة القنصلية في ماکو(تنبغي من جانبنا اجراءات عسكرية ضرورية حازمة).

ان الاستخدام الواسع الذي مارسه القوات الروسية بأيران للحملات التأديبية ضد الاكراد اثار اعتراضات حادة من جانب رئيس البعثة الروسية في طهران ومن قبل تشيركاسوف القنصل في كرمشاه. وفي رأيهما ان هذه الاجراءات ليست بلا فائدة فحسب بل وانها مضرة لأنها تثير غضب الاكراد ضد روسيا.

وحاول يودينيتش القائد العام لجبهة القفقاس تبرير سياسة الحملات التأديبية للقيادة الروسية في المناطق الجنوبية من كردستان الايرانية بأنها ناجمة عن هجمات الاكراد على القوات الروسية وكتب يودينيتش الى م. ي. تيريشينكو وزير خارجية الحكومة المؤقتة في ٢٠ حزيران عام ١٩١٧ ((في مثل هذه الظروف لا يمكن اعتبار الاكراد الا عناصر معادية لنا ولهذا يعتبر من الضروري اجراء حملات تأديبية مفاجئة لأجل انزال العقاب بهم)). بيد ان مينورسكي وتشيركاسوف وبعض المسؤولين الروس الاخرين في الادارات المدنية الروسية بأيران وصلوا الدفاع عن وجهات نظرهم. فقد كتب مينورسكي في تموز عام ١٩١٧ ((انني اقف شخصياً بصورة كاملة مؤيداً للاجراءات الدبلوماسية. فأن استخدام القوة، وجزع وتبديل سياستنا تجاه الاكراد لم تثمر عن نتائج طيبة في أي مكان...واني اعتبر الحملات التأديبية مضرة وقاسية وغير مؤدية الى الهدف وان المخرج الوحيد هو السياسة)). وكتب مينورسكي الى تشيركاسوف عن ضرورة السعي ليس نحو توحيد الاكراد، ولا الى عمليات للقوات الروسية بل الى حيادهم الودي، الذي ينبغي ان نعي من اجله بالدرجة الاولى، الاهتمام بتخفيف الحالة الصعبة جداً للفلاحين المتوطنين. وفي نفس الوقت يجب ممارسة طرائق السياسة ((الشرقية)) (أي المخصصات المالية والهدايا وغيرها) كما هي العادة بالنسبة للبكوات والخانات. ولتنفيذ هذه الاغراض فأن قيادة جيش القفقاس رجت من القيادة العامة صرف المبالغ الضرورية من النقود.

ويجب القول ان قيادة القوات الروسية في ايران، وبالأخص الجنرال باراتوف واركان حربه سرعان ما تأكدت من عدم فعالية الاجراءات القمعية ضد الاكراد. فأن الاكراد نزحوا الى المناطق الجبلية الوعرة جداً، واخذوا

يشنون من هناك غارات تخريبية، فأضطرت القوات الروسية الى الانسحاب من عدد من المناطق لافتقارها الى القوة، ولعدم قدرتها على اخضاع جميع القبائل. وقد هبطت بسرعة سمعة ونفوذ روسيا بين اكراد جنوب ايران. وقد انتهز الانكليز ذلك بدون تأخير، الامر الذي شكل خطراً خاصاً حفز الدوائر الحاكمة الروسية التي كانت تنظر دائماً بحسد الى النجاحات الانكليزية في ايران. فمنذ بداية عام ١٩١٧ قام الوكلاء الانكليز بعملة واسعة نشيطة بين القبائل الكردية في غرب ايران الموجودة ضمن مجال عمليات الجيش الروسي. وقد قام فيليبس برايس والدكتور بكارد بزيارة كوردو بيك في محاولة منهما لأستمالته الى جانب انكلترا، الا ان المحاولة باءت بالفشل.

ولكن النجاحات الاكبر من ذلك، كانت حليف عمل وكالة العملاء الانكليز بين اكراد جنوب ايران. فبمساعدة الرشوة والهدايا استطاع الانكليز الحصول على تأييد زعماء كثير من القبائل الكردية في كردستان الايرانية، ومن بينها قبيلة كلهور الجبارة وتحريضها على قبيلة سنجابي وغيرها من القبائل الميالة الى تركيا.

واشار ليفكبيفسكي العميل الروسي في قصر شيرين، وبألم، الى انه ليس في وسع روسيا ان تنافس الانكليز بنجاح في جنوب غربي ايران بسبب الافتقار الى الوسائل المادية اللازمة لذلك. وكتب يقول: ((ان الانكليز يمارسون تأثيرهم بنجاح كامل في كردستان وبعد انتهاء زمن الحرب وخروج قواتنا من فارس فإن الانكليز سيتشبثون بقوة في مناطقهم التي هم يخططون لجعلها حصناً ضد التطاول على منطقة ما بين النهرين التي سيطروا عليها)). وقدم ليفكبيفسكي نصيحة بأنه يجب اتخاذ اجراءات عاجلة، واستجاب بهذه المناسبة بترحيب كبير لنشاط القنصل في كرمنشاه، تشيوكاسوف الذي حظي بتأثير كبير بين السكان المحليين ورجال الدين والاعيان وكذلك بين خانات القبائل الرحل.

وفي وقت من الاوقات اعتمدت السلطات الروسية على مساعدة سالار الدولة من اجل تصحيح مشاكلها في كردستان الايرانية. وبدأت هذه

السلطات اجراء مباحثات معه. وطلب هو المال من الروس ومنصب محافظ وحماية رسمية. الا ان البعثة الروسية في طهران لم تشأ ان تكون لها صلة مع سالار باعتبارها له ((مغامراً)).

وعند ذلك، وبمبادرة من البعثة الروسية في طهران، ومن مينورسكي شخصياً كان قد تقرر اتخاذ خطوة جديدة حاسمة. فقد تم تجنيد عميل عسكري تابع للبعثة الروسية في ايران هو العقيد زاخار تشينكو لتسوية العلاقات المتبادلة مع القبائل المحلية وتقديم المساعدة لها وذلك في المناطق الجنوبية الغربية من كردستان الايرانية. وقد وصف ايتير ذلك بأنه ((تقرير مصرح للاكراد الاتراك)). وكتب ايتير يقول ((اننا لا نبحث عن مكاسب بل نساعد فقط المساعي الطبيعية للاكراد الاتراك الذين سيكون من الاجدى لهم ان يكونوا تحت السيادة الفارسية)). وكان يجب على زاخار تشينكو ان يزور كل المنطقة التي تعمل بها القوات الروسية التي كانت تتحرك نحو السليمانية. واقترح مينورسكي منح زاخار تشينكو لقب ((مستشار في الشؤون الكردية)) وتخصيص الاموال لهذه القضية ((الهامة في المجالين الحربي والسياسي)). ولم تعترض وزارة الخارجية على مهمة زاخار تشينكو ولكنها وافقت على وصفه فقط بأسم ((عميل البعثة في الشؤون الكردية)) وليس مستشاراً اذ انه ينبغي لهذا الغرض ((مصادقة خاصة)).

ويجب القول هنا ان الجوهر الامبريالي للسياسة الخارجية الروسية بعد ثورة شباط رغم انه لم يتغير في كردستان على الاخص، فان السلطات المحلية حصلت في مناطقها على امكانية استخدام اساليب اكثر ليونة، بل واكثر تأثيراً، فاستخدمت بذكاء مصطلح الديمقراطية وآمال الجماهير الشعبية بمناسبة سقوط نظام القيصريّة. وقد تجسد ذلك بصورة واضحة خاصة في المناطق الجنوبية من كردستان الايرانية.

وبدأت رحلة زاخار تشينكو في حزيران عام ١٩١٧. وفي تكييفه لخططه الاولى ركز هو اهتمامه الاساسي على اكراد ايران. واعطت النتائج الاولى لنشاط زاخار تشينكو املاً كبيراً بالنجاح. فان جميع القبائل بين قصر شيرين وكرمنشاه عبرت عن الاستعداد للصداقة مع روسيا، وتقديم المساعدة لها.

بل وحتى قبيلة سنجابي التي هي من اكثر القبائل عداءً لروسيا وكذلك قبيلة قلي وغيرهما استقبلت المبعوث الروسي استقبالا ودياً عبرت فيه عن اخلاص ايران ورغبتها بالاتفاق مع روسيا. وكتب زاخارتشينكو في نهاية حزيران (( اقامت اتصالات مع الميروانيين وابعث بالرسائل الى القبائل حتى ماكو)). وتعبيراً من مينورسكي عن ارتياحه من متانة الاتفاقيات التي عقدها زاخارتشينكو مع الزعماء الاكراد فإنه بالرغم من ذلك نظر نظرة متفائلة الى المعادشات الممكنة في المستقبل. وكتب يقول ((ان المجازفة موجودة طبعاً الا انه توجد فوائد. وبأستطاعتنا التوجه الى نزعة حب الحرية لدى الاكراد ومنحهم الوعود بالمساعدة في تقرير المصير والحكم الذاتي لهم)). ولأجل هذا الغرض، حسب رأى مينورسكي وايتير، كان ينبغي تزويد زاخارتشينكو بكمية ضرورية من النقود والمواد، الامر الذي كان سيقصص النفقات الحربية الروسية في ايران.

وفي وزارة الخارجية استقبلوا نبأ نجاح زاخارتشينكو بأغترباط. فأن نيراتوف صديق الوزير، ايد اقتراح مينورسكي عن تأييد روسيا الرسمي للآمال القومية للشعب الكردي.

وفي هذه الاثناء اقترح زاخارتشينكو بتوسيع مستوى هذا النجاح الكبير للقضية التي بدأت. فهو قد اسس في كرمشاه اللجنة التي يوجد في قوامها ممثل واحد عن كل قبيلة ولجنة للمدينة والجنود. وواجب هذه اللجنة هو تنظيم العلاقات بين القبائل والسكان من جهة والقوات الروسية من جهة اخرى، وتقدم خدمة للقنصل كدائرة مساعدة. وكتب زاخارتشينكو بصراحة الجندي في تقريره ((صدر امر يوم امس يعتبر جميع الاكراد اصدقاء لنا)).

وفي النصف الاول من تموز تحول زاخارتشينكو بين قبيلة سنجابي التي كانت من قبل معادية لروسيا، وتفقد قبائل طوران وكلهور وغيرها، والتقى مع زعمائها (السردار رشيد وعباس خان وغيرهما). وافلح بالحصول منهم على تعهدات خطية حول الصداقة مع روسيا. وبدأ الاكراد ينزلون من الجبال وهم يحملون الطعام للقوات الروسية.



واثمرت جهود زاخارتشينكو عن انعقاد اول مؤتمر في تاريخ كردستان الايرانية لزعماء الاكراد الذين ((يستعدون سويا لتوطيد صداقة عامة مع روسيا)). وكان هذا المؤتمر قد انعقد في بلدة بندار (غير بعيد عن كرمنشاه) في ١٧ تموز عام ١٩١٧ واستمر مدة ثلاثة ايام. وحضره شخصياً كافستارادزه ممثلاً شخصياً عن الجنرال باراتوف، بالإضافة الى مراقبين من روسيا وانكلترا وايران. ووصل لحضور المؤتمر اكثر من الفين من الكرد. والزعماء الاكراد حسب قول زاخارتشينكو ((عبءوا عن حبهم للوطن وللصداقة مع روسيا وحلفائها...)). وفي المؤتمر ((عزفت الاناشيد الوطنية وانبرت الاضواء، وجرت ألعاب نارية ومحادثات ودية)). وفي ٢٠ تموز صادق باراتوف في خلال اللقاء مع وفود المؤتمر على تأسيس اللجنة الروسية الكردية لتنظيم العلاقات المتبادلة. وتعهّد الاكراد من جانبهم بحماية الطرق بين قصر شيرين وكرمنشاه بل وعلى العموم بضمان امن طرق المواصلات في هذه المنطقة.

وفي النصف الثاني من شهر تموز، وخلال شهر آب اجري زاخارتشينكو مباحثات مع اكراد سينا. ونجح في اقامة علاقات صداقة (برغم الدعاية المضادة التي شنتها وكالة المخابرات التركية الالمانية) مع قبائل مريوان وآفرومان وغيرهما من اقاليم منطقة كرمنشاه. وبحسب تقدير مينورسكي ((فان عقد زاخارتشينكو الاتفاقية مع اكراد كرمنشاه رغم كونها غير متكاملة، الا انها بلا شك قد هدأت من هجماتهم علينا. وفي مقابل ذلك توقف القمع القاسي الجوابي الذي يمارسه الجنود)). وفي الامر الذي اصدره باراتوف جاء القول بأنه لم يقع في منطقة كرمنشاه أي حادث خرق للاتفاقية. اما في كردستان فان مثل هذه الحوادث صارت نادرة جداً.

وذروة النجاحات في السياسة الروسية بين اكراد جنوب ايران كان المؤتمر الذي عقدته ٢٧ قبيلة اجتمعت بفضل جهود زاخارتشينكو في دادون (بضواحي سينا) يوم ٤ ايلول عام ١٩١٧، وحضر الى هذا المؤتمر باراتوف شخصياً. ووقع مع الخانات الاكراد اتفاقية روسية كردية رسمية. ومضمون هذه الاتفاقية الاساسي بحسب كلام باراتوف هو ((توحيد جميع القبائل الكردية وتكريس قوتهم للدفاع عن الوطن. واثار باراتوف ايضاً

الى ان الصداقة مع روسيا الحرة هي الضمانة لعدم المساس بسيادة فارس. والنتيجة ان القبائل الكردية الموحدة في كردستان وكرمنشاه التي كانت في السابق معادية لنا، هي منذ الان في صداقة معنا ومستعدة للدفاع عن حدود كردستان)).

وما كان أي شيء غير متوقع وصدفة في النجاحات التي حققتها روسيا بين اكرد جنوب غربي ايران في صيف عام ١٩١٧. وكان ينبغي فقط قبول المطالب القومية للشعب الكردي، وتأييد فكرة الحكم الذاتي أو الادارة الذاتية للاكرد، والامتناع من ممارسة الاساليب التأديبية حتى غيرت القبائل الجبهة، ووافقت على التعاون مع روسيا. وان هذا يعتبر تأكيداً على ان الاوساط الحاكمة في روسيا في ((سياستها الكردية)) عشية الحرب العالمية الاولى وخلالها، سقطت في اخطاء كبيرة، واضطرت الى ان تدفع ثمناً كبيراً عن عواقبها. وقد كتب مراسل صحيفة ((تفليس ليستكا)) أي جريدة تفليس تحت اسم مستعار هو ((سكيف)) بمناسبة نشاط زاخار تشينكو، فأعطى التحليل التالي للعلاقات الروسية الكردية بأيران: ((...ان العلاقات السلمية والودية مع الاكرد، من السهل جداً تحقيقها والتوصل اليها في حالة احترام أبسط تقاليدهم المبدئية والكرامة الانسانية وحقوق الملكية والشخصية. وقد تجاهلت مفارزنا اثناء الهجوم ضد الاتراك في هذا الربيع، ومن بعده، هذه القواعد الاولى في السلوك الاخلاقي الانساني العام والعسكري، ودفعنا لقاء اخطائنا ثمناً باهظاً تمثل في اختراق عميق لجبهتنا بين سقز وخانقين احدثه الفرسان الاكرد في بداية حزيران، وفي جلاتنا عن خاتقين وقصر شيرين وفي هجمات فدائية كردية مستمرة على خطوط مواصلاتنا في مؤخرتنا القريبة من الجبهة سببت لنا خسائر كبيرة بالرجال وبالمعدات الضرورية من الدرجة الاولى، وبالعائد الحربي، وفي نزوح الاكرد وعدم وصولهم الى الجبهة التي عانت لهذا السبب اشد حاجة ماسة لهم)).

بيد انه ينبغي الاشارة مرة اخرى الى ان التكتيك الجديد للسلطات الروسية مع اكرد ايران لم يغير لا جوهر السياسة التطبيقية لروسيا في ايران، ولا اهدافها النهائية الاستعمارية من حيث حقيقتها، فضلاً عن ان

السلطات الروسية المدنية والعسكرية ابعد من ان تكون قد تخلت في جميع مناطق كردستان الايرانية عن اساليبها القديمة. وصار الموقف في خريف عام ١٩١٧ متوتراً جداً في المناطق التابعة الى اقليم اورمية وفي ماكو. فأن القبائل الكردية التي كانت تعاني من الجوع كثيراً اشتركت في هجمات كثيرة على السكان المدنيين وعلى القطعات الروسية العسكرية للحصول على المواد الغذائية بالدرجة الاولى. وتدهورت العلاقة بين الاكراد وبين الارمن والاثوريين. وقد حدثت بينهم مصادمات عديدة. ولم يؤد استخدام القيادة الروسية للقوة الا لزيادة في توتر الموقف. فقد كان ، مثلاً ، قد تقرر تطهير منطقة ميرغيفر تطهيراً كاملاً من الاكراد ، حيث هم قد شكلوا هناك غالبية السكان. ولكن البعثة الروسية في طهران عارضت معارضة حازمة هذا الاجراء الذي هو حسب قول ايتير ((يقودنا الى اساليب القرون الوسطى المجردة في السياسة، ولربما انه سيزيد كثيراً من حق الاكراد علينا)).

ومع ذلك فأن السلطات المحلية الروسية ولاسيما القنصل غولينيشيف كوتوزف في ماكو اقترحت تكثيف ارسال الحملات التأديبية ضد الاكراد. واحتج ايتير على ذلك احتجاجاً حازماً. وكتب الى وزارة الخارجية في ٢٥ ايلول ((بموجب التقرير الصادر من ماكو في ٢١ آب المرقم ١٠١١ حول مسألة سرقات الاكراد ، فأن البعثة ترى بأنه (ما دام السبب الرئيسي لهذه السرقات هو الجوع الشديد) فأن علاج القضية (بجملة تأديبية) مرفوض وغير عادل. ومن الضروري اتخاذ اجراءات مدنية لتوزيع الدقيق او القمح على الاكراد ، الامر الذي سيكون اكثر تأثراً وشهرة للسياسة الروسية الجديدة)).

ولغرض حماية وتوطيد النفوذ الروسي في كردستان الايرانية فأن البعثة في طهران وقيادة القوات الروسية في ايران طالبتا بتعيين عاجل لقناصل روس في همدان وسينا وديلمان وغيرها من المراكز.

غير ان ايام سيطرة الامبريالية الروسية في ايران صارت معدودة. فأن موقف روسيا ونفوذها في ايران سنة ١٩١٧ قد ضعف بمدة وهو ما استفادت منه بريطانيا بالنسبة فوراً. وبصورة خاصة هبطت قيمة الروبل

الروسي، الامر الذي انعكس انعكاساً سيئاً على حالة مرابطة قوات فيلق الفرسان القفقاسي الاول في ايران. وقد جاع الجنود بحيث انهم من اجل الحصول على الغذاء استخدموا السلاح في بعض الاحيان، مما ادى الى زيادة الميول المعادية للروس. وشارت مسألة تدور اما عن سحب الفيلق من ايران او اعادة تحشيدته على اقل ما يمكن في شمال البلاد.

واشتدت ازمة السلطة الروسية في ايران منذ صيف عام ١٩١٧، حيث جرى من جهة تشتت سريع للقطعات العسكرية الروسية وارتفاع للشعور الثوري في صفوفها. وظهرت في كثير من المناطق سوفياتات، أي مجالس نواب الجنود. وشار سوفيت قزوين مثلاً ضد ضباطه وبدأ بأصدار جريدة ((ازفيسيتا)) أي الاخبار. وكما يبدو فإن هذه الجريدة لعبت دورها في ان يغادر باراتوف الى الجبهة الغربية بعد ان سلم الامور الى نائبه الجنرال بافلوف.

ومن جهة اخرى، زاد نشاط القوى الديمقراطية المعادية للامبريالية في المجتمع الايراني، هذه القوى التي رأت في ديمقراطية قطعات الجيش الروسي وفي سوفياتات نواب الجنود حلفاء طبيعيين لها في النضال ضد الاستعماريين. ولم يكن من النادر وصول عرائض من الوطنيين الايرانيين وهي تحمل احتجاجات ضد تصرفات السلطات الروسية. وواحدة من هذه العرائض تضمنت شكوى ضد المسؤولين الروس في ايران ((المعينين هناك من قبل الحكومة القديمة والمشيعين بقوانين الظلم وعدم المسؤولية)). وطالب رافعو العريضة بنقلهم فوراً.

وكانت الحكومة المؤقتة قد اضطرت الى الموافقة على اتخاذ تنازلات جزئية امام الرأي العام الايراني. وراح ضحية لذلك ف. و. كليم الذي اشرف مباشرة في وزارة الخارجية على الشؤون الايرانية. وقد كتب ف. ب. لابوخين مدير احد الاقسام السياسية في وزارة الخارجية بمذكراته عن كليم: ((انه كان المانيا مثابراً ووفياً. الا انه تميز بأخلاق فائقة التساهل. واطلق العنان لقنصله في ايران الى ما لا يحوز من الحدود. وكان هذا هو ذنبه. وكان هناك ما يمكن الامساك به لشن الهجوم على كليم)). وصرح تيريشينكو وزير

الخارجية بأنه ((بسبب كليم اخذت جميع الكلاب تعوي علينا)). وفي آب عام ١٩١٧ طرد كليم واحيل على التقاعد.

الا ان أي تنازلات او انصاف حلول لم تستطع اخفاء جوهر السياسة الامبريالية المعادية للشعوب التي مارستها الحكومة المؤقتة تجاه ايران بما في ذلك في اقاليمها الغربية والشمالية، ولم تشفع لها هذه التنازلات وانصاف الحلول بأنقاذها من الانهيار الذي داهمها على الارجح تحت تأثير تصاعد حجم الازمة الشورية بروسيا في خريف عام ١٩١٧.

※

※

※

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى قد ادت الى تحرير ايران ومن ضمنها الاقاليم الكردية فيها من الاستعباد الاستعماري الروسي. فبموجب البند العاشر من الاتفاقية حول السلام، التي عقدت في بريست ليتوفسك في ١٥ كانون الاول عام ١٩١٧ كان يجب على القوات الروسية والتركية ان تغادر حدود ايران. وان الحكومة السوفيتية التي قطعت كل صلة لها بتاتا مع السياسة الامبريالية للقيصرية والحكومة المؤقتة في الشرق الاوسط، نفذت بشرف شروط السلام، وانتهت سحب القوات الروسية من ايران في الشهور الاولى من عام ١٩١٨ برغم مقاومة مختلف القوى المعادية للثورة. وان تركيا استخدمت شمال غربي ايران بصفة رأس جسر لوصول المتدخلين الى منطقة ما وراء القفقاس. وفي عام ١٩١٨ صار قسم كبير من كردستان الايرانية واذربيجان تحت رحمة احتلال القوات التركية من جديد.

ونصت اتفاقية الهدنة بين الجيشين الروسي والتركي، العاملين على مسرح جبهة القفقاس بآسيا الصغرى، التي وقعت في ايرزنجان يوم ١٨ كانون الاول عام ١٩١٧ على تعيين الخط الفاصل الذي يتفق مع حقيقة الوضع القائم على الجبهة حتى هذا الوقت. ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على ان ((الحكومة التركية تتعهد ببذل جميع الجهود من اجل اجبار الاكراد على التنفيذ الدقيق لجميع شروط هذه الاتفاقية. وفي حالة قيام الاكراد بأعمال عدوانية، فإن القوات الروسية، وضمن حدود خطها الفاصل ستعاملهم معاملة قطاع الطرق الذين لايعترفون بأي سلطة)). غير ان

القيادة التركية لم تنفذ هذا الشرط بل وان الاتفاقيات عموماً حول الهدنة بين روسيا والدول المركزية قد ظهر انها مؤقتة بحكم الاحداث المعروفة. واستطاعت تركيا ان تستعيد مؤقتاً مواقعها ايضاً في المناطق الكردية من شرق الاناضول. وبموجب اتفاقية السلام الموقعة في بريست ليتوفسك في ٣ اذار عام ١٩١٨ فأن جميع المكاسب التي احرزتها روسيا في شرق اسيا الصغرى تعود الى تركيا سواء ما كان منها قبل الحرب او في خلالها. وفي اثناء التدخل الذي قام به انور باشا في منطقة ما وراء القفقاس فأن تركيا احتلت حتى تلك المناطق التي يسكنها الاكراد، التي كانت داخلية من قبل في قوام الامبراطورية الروسية. غير ان الانهيار العسكري الذي اصاب تركيا، وهدنة مودروس (في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨) اديا الى تحرير جزء من الارض الكردية من المحتلين الاتراك وبأختصار فأن تاريخ مناطق كل من كردستان التركية والارمنية كان منذ نهاية عام ١٩١٧ مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً لا انفصام لعراه مع تاريخ الحرب الاهلية والتدخل العسكري الاجنبي في روسيا، ومن ثم بعد وقت قصير، كان مرتبطاً مع الحركة الوطنية التحررية في تركيا وايران التي اتسعت تحت تأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى.

### استيلاء الانكليز على كردستان العراقية

لقد صارت الحالة مع كردستان العراقية بشكل اخر. فأن الحملات العسكرية البريطانية بدأت بعد احتلال بغداد في ١١ اذار عام ١٩١٧ بالزحف زحفاً بطيئاً الى الشمال، حتى وصلت في تشرين الثاني عام ١٩١٧ الى تكريت، بمنصف الطريق بين بغداد والموصل. واستقرت الجبهة هنا على حدود كردستان العراقية مدة طويلة، بسبب ان القوات البريطانية كانت مستنزفة من المعارك العديدة في ظروف مناخية قاسية بالنسبة لها، وهو ما جعل موقع كردستان العراقية يتخذ اهمية كبيرة لدى سلطات الاحتلال الانكليزية.

وفي عامي ١٩١٧-١٩١٨ اشاعت الشبكة الكثيرة العدد من الدعاة الانكليزية دعاية واسعة بين سكان العراق عرباً واكراداً استهدفت استمالتهم

الى جانب انكلترا، وتحفيزهم للعمل ضد القوات التركية. وعلى العموم فإن الانكليز نجحوا في ضمان الحصول على التأييد او الحياد الموالي، من قبل اكثرية قبائل وسط العراق وشماله، مما سهل على القوات البريطانية حركتها نحو الشمال، وعلى الاخص اثناء التحرك من تكريت للهجوم على الموصل في النهاية الحتمية الاخيرة للحملة بشهر تشرين الاول عام ١٩١٨. وبلاضافة الى ذلك فإن سياسة الاستعمارين البريطانيين، في ذلك الوقت، كانت تستهدف في العراق، منذ البداية الاولى، اخضاع القبائل شبه المستقلة سابقاً لسلطة قوية، وتحديد استقلاليتها وحقوقها. وبذلت القيادة البريطانية، والادارة المدنية، بمساعدة مستشاريها العسكريين والسياسيين، المحاولات حتى لتخفيض القدرة القتالية للقبائل، وربط نشاطها ربطاً محكماً بخطط الانكليز ومصالحهم.

وباختصار فإنه قد تم فعل كل شيء لجعل القبائل، وبالاخص الكردية منها، غير قادرة في المستقبل بأثرة العراقيين امام انكلترا بتكبييل العراق بالقيود الاستعمارية بصورة كاملة.

غير ان جميع هذه الاعمال، وبرغم المصطلحات الديماغوغية واساليب التمويه عجزت عن اخفاء الاهداف الاستعمارية لانكلترا في العراق. واستخدم الالمان والاتراك بدورهم، جميع الحجج الممكنة ضد الدعاية البريطانية بين اكرد العراق. و((اوضحت)) الدعاية الالمانية التركية ان بيان القائد العام للقوات البريطانية في العراق الجنرال مود الى سكان بغداد في ١٩ اذار عام ١٩١٧ الذي يدل على نوايا الحاق العراق قسراً بانكلترا، وعلى توجيهه من حيث الجوهر ضد الحركة التحررية القومية العربية، اوضحت للاكرد انه قد تجاهل بهذه الصورة وجود القومية الكردية واعد للاكرد مصيراً سيكونون فيه خاضعين للعرب ولظلمهم. ولهذا فإن العلاقات بين السلطات الانكليزية والاكرد كانت مراراً اكثر من متوترة حتى قبل انتهاء العمليات الحربية في جبهة ما بين النهرين.

فمثلاً ان جميع محاولات الانكليز استمالة اليزيديين في سنجار الى جانبهم، وحثهم تحت قيادة ضابط بريطاني على شن هجوم على طرق

المواصلات التركية، لم تحقق أي نجاح. ولم يستطع الانكليز الا بعد استيلائهم على خانقين التوصل الى حياد اليزيديين والاتفاق مع والي بشتكوه. وكثيراً ما حصلت مصادمات مسلحة بين القوات الانكليزية والاكراد العراقيين ومن بينها ان القبائل التي عاشت بمحاذاة الحدود الايرانية انزلت بالانكليز عدداً من الهزائم في صيف عام ١٩١٨. ووجهت السلطات البريطانية مفارز تأديبية تساندها الطائرات ضد هذه القبائل.

وفي نفس الوقت فإن الانكليز حاولوا اقامة علاقات مع قادة الاكراد. ففي حزيران عام ١٩١٨ اجري بيرسي كوكس الشخصية الاستعمارية البريطانية البارزة الذي كان اول مستشار بريطاني مدني في العراق، اجري محادثات في مرسيليا مع الجنرال شريف باشا حول اقليم كردي ذي حكم ذاتي. وحاولت الادارة المدنية الانكليزية في العراق ان تقرب اليها عدداً من اكبر الزعماء الاكراد نفوذاً ومن ضمنهم محمود البرزنجي والشيخ طه الذي عين بعد انتهاء الحرب قائمقاماً في راوندوز.

وفي بداية تشرين الثاني عام ١٩١٨ احتلت القوات الانكليزية كردستان كلها، وذلك بعد هدنة مودروس وسيطرت بعكس هذه الهدنة على مدينة الموصل و ولاية الموصل. ومنذ هذا الوقت بدأت في تاريخ اكراد العراق مرحلة جديدة مرت تحت رمز النضال ضد الاستعمارين الانكليز. والمنفذين المطيعين لخطتهم المسبقة، أي ضد كبار الاوساط الرجعية الحاكمة في المملكة العراقية.

وهكذا فإنه الى حين نهاية الحرب العالمية الاولى اشتد كثيراً خطر الاستعباد الاستعماري للشعب الكردي كله من قبل الدول الامبريالية الكبرى. وانبعث هذا الخطر ليس من امبريالي اوروبا الغربية فحسب بل ومن الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما برهنت عليه ((المبادئ الاربعة عشر)) المعروفة للرئيس ويلسون والخطوات التالية للدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط. وان امبريالية اليانكي (أي الامريكان) موهت نفسها بالمصطلحات الديمقراطية الزائفة وخططت لطرد منافسيها الاوربيين من مسرح الشرق الاوسط الذين اصابهم الوهن في سمر الحرب العالمية، وتثبيت



هيمنة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية والعسكرية السياسية في هذه المنطقة.

غير ان الظروف تغيرت. فأن الانعطاف الجذري في مصائر الانسانية الذي حدث بفعل اكتوبر العظيم، قد مارس تأثيراً كبيراً على مصير الشعب الكردي. والخط الرئيسي في التاريخ الحديث للشعب الكردي هو خط الحركة التحررية القومية المعادية للامبريالية والنضال ضد الرجعية الداخلية والخارجية من اجل تحقيق الاهداف القومية والتقدم الاجتماعي والحقوق الديمقراطية. ومنذ هذا الوقت فأن المسألة الكردية حصلت على مغزى ومحتوى جديدين تماماً.

## الخاتمة

لتلخيص نتائج المسألة موضوع البحث ينبغي ابراز ثلاث نواح رئيسية:  
١- اهمية المرحلة ((السابقة)) للامبريالية والحرب العالمية الاولى في تاريخ الشعب الكردي.  
٢- دور المسألة الكردية في انهيار الامبراطورية العثمانية وايران القاجارية هاتين الامبراطوريتين المتخلفتين ذات القوميات المتعددة والمكبلتين بالقيود الامبريالية.  
٣- المسألة الكردية في نظام العلاقات العالمية في الشرقين الاوسط والادنى وفي السياسة الخارجية لروسيا القيصرية ولانكلترا والمانيا وكذلك لفرنسا والولايات المتحدة الامريكية.  
ان نتائج دراسة المسألة الكردية ضمن هذه النواحي الثلاث تؤدي الى ما يلي:

في المرحلة المشمولة بهذا البحث طرأت على حالة الخمسة ملايين كردي سكان الامبراطورية العثمانية وايران تحركات كبيرة. وهذه التحركات كانت ناجمة عن تأثير الاحداث التي سادت في شرق تركيا وشمال العراق وغرب ايران على الاكراد. وهذه التحركات هزت المجتمع الكردي حتى الاعماق واثرت في حياته من جميع جوانبها.

وتعرضت الى تحولات محددة لدى الاكراد علاقاتهم الاقتصادية الاجتماعية. وكان قد تزلزلت من اسسه قبل كل شيء القاعدة الاقتصادية الابوية التقليدية للمجتمع الكردي. وقد حدث هذا بالدرجة الاولى، لأنها قد

عاشت زمانها داخلياً ولم يعد باستطاعتها اقتصاديا في المستقبل ان تضمن انتاج ما يفيض من البضائع بل وحتى الضروري منها. وفي نفس الوقت فإن تأثيرات كبيرة مارستها اسباب خارجية على التحولات في المجتمع الكردي التقليدي.

وبرغم اقصى التخلف الذي يلف المناطق الكردية المعزولة عن العالم الخارجي، فقد اثر عليها ادماج تركيا وايران في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي نتيجة لخضوع هذين البلدين الى الرأسمال الاجنبي وتحويلهما الى شبه مستعمرتين للدول الامبريالية الكبرى. وفي كردستان وارمينيا الغربية واذريبيجان الايرانية تغلغلت البضائع والراسمائل الاجنبية، وظهرت هناك البؤر الاولى لأصحاب المشاريع الرأسمالية بصيغة مؤسسات شبه صناعية في المدن، وحقول زراعية في القرى. وساعد على توسيع الرأسمال الاجنبي تمهيد طرق القوافل والمركبات والسكك الحديدية سواء في المناطق الكردية بالذات ام على مقربة مباشرة منها. وكل هذا خلق الممهدات للقضاء على الانفلاق المحلي والعزلة الاقتصادية للأسواق المحلية المتكونة هناك في الاراضي الكردية. وبدأت بالترقي المراكز التجارية الحرفية والثقافية الكردية مثل مراكز السليمانية في كردستان العراقية وساجبلاق في كردستان الايرانية وبيتليس في كردستان التركية.

وتحت تأثير هذا العامل الجديد في الحياة الاجتماعية الاقتصادية بتركيا وايران تسارعت عملية التفتت في النمط العائلي القبلي والعلاقات الاقطاعية لدى الاكراد التي رافقها تقلص في الرعي وانتقال تدريجي للاكراد نحو اشكال اقتصادية اكثر محصولا.

وهكذا بدأ في المجتمع الكردي يتطور النمط الرأسمالي خلال الفترة التي ندرسها. وفي نفس الوقت واصلت ابداء تأثيرها العوامل المتناقضة التي عينت مجرى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والحيوية القصوى للاشكال البالية في ميادين القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية عند الاكراد. ولهذا فإنه في كثير من مناطق كردستان وارمينيا التركية واذريبيجان الايرانية لم يلاحظ أي نمو ملموس للانتاج لا في القرية ولا في المدينة. بل بالعكس جرت

هناك حركة الى الوراء، وهبوط في قوى الانتاج نتيجة للصراعات الدامية الداخلية والعمليات الحربية.

وان واحدة من نتائج هذه العوامل المؤاتية هو ان الاختلافات الطبقيّة في المجتمع الكردي كانت متوارية تحت رواسب قوية من نظام الانتصاب الاسروي القبلي والديمقراطية الحربية (المسيطرة بالنسبة لجزء كبير من السكان الاكراد).

والتناقض بين المستغلين والمستغلين كان ضعيفاً كالسابق وسطحياً، ولم يؤد الى صراعات حادة. والعلاقات الرأسمالية لدى الاكراد كانت قد بدأت لتوها تتطور، وطبقات المجتمع الرأسمالي ربما كانت تتكون بالطور الجنيني. وان ذلك كان متمثلاً في عدد كبير من التجار في مراكز تجارية وادارية ضخمة (على المستوى المحلي) بشرق تركيا وفي العراق، وغربي ايران، ومن العمال المشتغلين في مؤسسات شبه صناعية على اساس تصنيع المواد الاولى الزراعية، وفي المواصلات، وكفلاحين مأجورين في الحقول الزراعية.

وعدا الرواسب القديمة في البنية العائلية القبلية هناك ايضاً ظرفان ميزا ظاهرة ضعيفة في التناقضات الطبقيّة لدى الاكراد: أي الترابط الوثيق للصراع الطبقي مع القومي (الكردي والارمني) وبالاخص في ميدان العلاقات الزراعية بشرق اسيا الصغرى، وعبء السيطرة الاجنبية ولاسيما السيطرة التركية التي كان القضاء عليها المهمة الاجتماعية القومية الاولى للشعب الكردي التي ازاحت مؤقتاً الى مرتبة ثانوية كثيراً من المسائل الملحة في الحياة الداخلية. هكذا كانت الخصائص التي اثرت على البنية الاجتماعية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية لدى الاكراد، التي انطوت على عواقب سياسية جبارة.

واكتسبت اهمية فائقة سنوات ما قبل الحرب الامبريالية والحرب العالمية الاولى في التاريخ السياسي للاكراد. وكان الخط الرئيسي لهذه المرحلة هو النضال القاسي العنيف ضد السيطرتين التركية والايرانية الذي جرى سواء تحت شعار التطور الاجتماعي الاقتصادي ام التطور السياسي والثقافي

للمجتمع الكردي وكذلك تحت شعار تعزيز عملية التلاحم القومي للشعب الكردي.

وفي مرحلة السنوات من الثلاثينيات وحتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر كان قد تعرض لضربة شديدة الانفصال الكردي الاقطاعي القبلي النموذجي الذي عجز عن الصمود في الصراع ضد السياسة المركزية لأسطنبول وطهران واطهر عدم القدرة على الدفاع عن المهام القومية الملحة للشعب الكردي. بيد انه على الرغم من ذلك فأنت النتيجة المباشرة لحركة التحرر الكردي في القرن التاسع عشر، وبرغم ختامها الفاشل، كانت خلق الظروف، الذاتية والموضوعية التي سهلت النضال ضد الاضطهاد التركي والایراني وسهلت أيضاً التلاحم القومي للشعب الكردي كله. وفي سنوات ١٨٩٠-١٩١٠ صارت الحركة التحررية الكردية أكثر نضجاً ووعياً سياسياً وتنظيماً، وحققت نتائج مهمة، رغم أن هدفها الرئيسي الذي هو تحرير الأكراد من جور الأجانب، قد بقي غير منجز. ومن الممكن بالمنعنى المعروف أن تسمى الحركة التحررية الكردية لتلك المرحلة بحركة قومية تحررية (لكن مع تحفظات جد جوهرية). وأن هذا التحديد الحالي من الأوفق أن ينسب إلى مرحلة ((يقظة آسيا)) عندما بلغت الحركة الكردية أوجها واتسمت في الواقع بطبيعة شعبية عامة من حيث الكمية والنوعية.

أن الميزة الرئيسية للحركة التحررية الكردية خلال الفترة موضوع البحث، بالمقارنة مع المرحلة السابقة لها تتلخص في أنها من حيث طبيعتها، والقوة المحركة لها وأهدافها النهائية أخذت تخرج من الأطارات الاقطاعية الضيقة وتقطع تدريجياً صلتها بالأيديولوجية الاقطاعية الدينية. وقد برزت الغرسات الأولى للقومية الكردية بصفة تيار سياسي منظم. كما أنه تم لأول مرة، وبصيغة دقيقة نسبياً، وضع مهمة خلق صحافة حرة أخذت تؤدي وظيفة لسان ناطق بأسم السياسة الكردية. والذين حملوا أفكار الانبعاث الكردي كانوا المثليين الذين ولدتهم الشريحة الكردية المثقفة. وكانت مشورة بصورة خاصة النشاطات الثقافية للقوميين الأكراد الأوائل الذين أسهموا مساهمات كبيرة في تطوير الثقافة الكردية.

ومن حيث الجوهر الاجتماعي الطبقي للقومية الكردية نظرياً وعملياً،  
فأن مراحل ((يقظة اسيا)) حملت بشكل موضوعي السمات البرجوازية  
وذلك لانها خلقت رجة في اساس القاعدة القطاعية والبنية الفوقية  
للمجتمع الكردي، وكذلك فأنها وجهت ضربة محسوسة للنظام السلطاني  
والنظام الشاهنشاهي الذين قاما بالاشتراك مع الرساميل الاجنبية بحفظ  
النظامين الرجعيين في الامبراطورية العثمانية وايران. غير انه ظهر ان  
القومية الكردية قادرة على اجراء العمل التهديمي فقط، ولكنه حتى هذا  
لاتصل به الى النهاية. فقد كانت امكانياتها الخلاقة انذاك غير كبيرة تماماً،  
وان هذا قد اثار اقصى حدود التأثير على نتائج الحركة التحررية الكردية.

والسبب الرئيسي لمثل هذه الحالة يكمن في التخلف الاجتماعي  
الاقتصادي للمجتمع الكردي، وفي عدم النضوج الاقتصادي والسياسي  
لتلك القوى الاجتماعية التي استطاعت تغذية قاعدة القومية الكردية.  
وهذا هو منبع المنجزات المتواضعة اقصى التواضع لها في الميدان السياسي.  
والفئة الكردية المثقفة هي شريحة رقيقة جداً تمثل مثقفي المجتمع، ولم تكن  
تملك تأثيراً ملحوظاً على الجماهير الشعبية. ولهذا فأن القوميين الاكراد  
كانوا مرتبطين بالاف الخيوط مع الاوساط القطاعية والدينية وبقوا اسرى،  
والى حد كبير، للايديولوجية القطاعية، والافكار الخرافية العائلية القبلية.  
وكل هذا ترك بصماته على النشاط السياسي للزعماء الاكراد في الفترة  
موضوع البحث. وجعله يهبط الى ادنى المستويات من حيث التأثير.

وبالنتيجة فأن الانتفاضات العارمة التي زلزلت الارض الكردية في  
سنوات ١٩١٠-١٩١٠ كثيراً ما ظهرت بصورة عفوية، وسارت تحت قيادة  
القطاعيين. وبرغم اتجاه الحركة التحررية الكردية اتجاهها معادياً بصورة  
موضوعية للانظمة القطاعية الا ان الدور الفعال الحاسم للاقطاعيين فيها  
كان محدوداً بأضيق الاشكال.

والزعماء الاكراد اتبعوا، كقاعدة، اغراضهم الانانية التي هي ابعد من  
ان تتفق مع المصالح الشعبية العامة، بل انها كثيراً ما كانت على موقف  
معاد لها. والكثير من الانتفاضات حملت، كالسابق، الطبيعة التوسعية

الاقطاعية(مثلاً حركة ابراهيم باشا). وهذه التحركات للقبائل الكردية في زمن ثورة تركيا الفتاة، خدمت الرجعية الداخلية والخارجية، وعادت المصالح الحقيقية للشعب الكردي، وهي في ذلك، شأنها شأن تحركات كثير من الزعماء المتنفذين بكردستان الايرانية في زمن التدخل التركي. ويجب ان يضاف الى ذلك ان غالبية قادة الحركة الكردية كانوا متميزين بتلك الصفات من قبيل عدم المبدئية، والمبايعة، والتقلب، والميل للانصراف الى العداوات الداخلية، والخرافات القومية والدينية، واخيراً بالسذاجة السياسية التي تجسدت بشكل خاص في الاتكال على مساعدة الدول الامبريالية لتحرير الاكراد من الاضطهاد التركي والايرواني. ولهذا فكثيراً ما حدث ان عدداً من الزعماء الاكراد الكبار تحولوا الى ادوات بيد الرجعيين الاتراك(واقول من ذلك بيد ايران) او بيد الامبرياليين من الدول الاوربية، بل واحياناً بيد هؤلاء واولئك معاً.

هكذا فأن السبب الاساسي لاندحار الحركة التحررية الكردية في الامبراطورية العثمانية وايران في مرحلة((ماقبل الحرب)) الامبريالية والحرب العالمية الاولى يكمن في بعد الشقة بين الايديولوجية((النظرية)) لهذه الحركة التي لم تنضج تماماً ولم تصبح مناضلة مؤهلة من اجل تحرير جماهيرها الشعبية، وبين الايديولوجية((العملية)) الموجودة بيد طبقة الاقطاعيين التي عاشت زمانها في المجتمع الكردي المتخلف. وهذا هو السبب في ان الحركة التحررية الكردية، في ذلك الوقت، يمكن تسميتها حركة((قومية)) كمفهوم اصطلاحي فقط.

ومع ذلك فأن المرحلة موضوع البحث كانت طافحة اولاً بما اكتسبته من الخبرة الغنية الجديدة في النضال التحرري، ومن خلال ذلك احتفظت وواصلت التقاليد القيمة في التاريخ الكردي، أي في النضال الفعال للشعب كله ضد أي اضطهاد خارجي. وثانياً فأن النظام الاقطاعي(مع رؤاسب النمط العائلي القبلي) قد خرج من جميع تجارب ذلك الزمن ضعيفاً جداً سواء في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ام السياسية بصورة خاصة. ومن ثم ثالثاً واخيراً فإنه كانت قد اتخذت خطوة كبيرة الى الامام على طريق

التلاحم القومي للشعب الكردي، الامر الذي ساعد عليه واسرع فيه تفتت القاعدة الاقطاعية الابوية التقليدية، والنضال التحرري المشترك في اجزاء كردستان التركية والايرانية، وبداية تشكيل الثقافة القومية الكردية الجديدة من حيث محتواها وذلك في مرحلة ((نهوض اسيا)).

هكذا كانت النتيجة الاساسية لعهد ما قبل الحرب الاستعمارية والحرب العالمية الاولى بالنسبة للشعب الكردي، هذه النتيجة التي لم تستطع ان تمحوها أي من المراحل القائمة في هذا التاريخ الحافل بالمأساة والضحايا.



في السنوات العشر الاخيرة من وجود الامبراطورية العثمانية وايران القاجارية، لعبت المسألة الكردية دوراً استثنائياً كبيراً في حياتهما الداخلية، وكذلك في السياسة الخارجية لهاتين الدولتين. ان نضال الاكراد من اجل حقوقهم القومية الذي اتخذ مسحة شعبية عامة مارس تأثيراً قوياً على المرحلة الختامية في تاريخ الامبراطورية العثمانية وايران القاجارية، ولعب دوراً هاماً في اسقاطهما. وهذه المسألة كانت مسألة ((مؤلة)) بصورة خاصة لتركيا السلطانية التي مزقتها التناقضات القومية. وعلى مستوى النضال المحتدم للاقليات القومية في الامبراطورية العثمانية (وهي السلافية واليونانية والعربية والارمنية) ضد الجور الاستبدادي الذي ترأسه الطغمة السلطانية الرجعية في الاوساط الحاكمة التركية فإن تحركات القبائل الكردية ضد الحكومة كانت خطرة بصورة خاصة على اسطنبول: اولاً، لأن الاكراد كانوا مسلحين ومقاتلين ومتلاحمين في تنظيمهم الحربي القبلي. ولهذا فإن سحق الانتفاضات الكردية في ظروف الجبال الوعرة، وانعدام الطرق كان استثنائياً في صعوبته، ودموياً وباهظ الثمن. وثانياً، بحكم الموقع الجغرافي لكردستان فإن نجاح الحركة الكردية كان بأستطاعته ان يؤدي بسهولة الى خسارة الامبراطورية العثمانية لجميع ممتلكاتها غير التركية في اسيا. وهذا هو السبب في ان المسألة الكردية صارت موضوعاً لأشد الاهتمام تركيزاً بالنسبة للاوساط الحاكمة في تركيا.



وكما هو شأن الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثاني فإن حكومة تركيا الفتاة سعت الى القضاء النهائي على ((الانفلات)) الكردي واخضاع جميع الاكراد لسلطتها القوية، واستخدامهم في نفس الوقت في الخطط التوسعية، وكذلك ضد الحركة التحررية القومية الارمنية. ولتحقيق هذه الاهداف كانت قد استخدمت اساليب الحملات التأديبية المعجزة، ومورست محاولات استمالة الفنة الكردية الاقطاعية العشائرية العليا الى جانب الحكومة التركية. الا ان الاوساط الحاكمة التركية، وهي تقترف الاخطاء المحتومة واحداً بعد آخر، اساءت التقدير بعنف.

ان الارهاب ليس لم يهرب الاكراد، بل اشار انتفاضات جديدة وعمق الهوة بين الشعب الكردي والحكومة التركية. ولم يتحقق نجاح في تحويل الاكراد الى خادم امين لاسطنبول. فإن تشكيلات قوات الحميدية غير النظامية سرعان ما بدأت تهدد بالخطر امن الدولة الداخلي. واستخدام الاكراد في العمليات الحربية سواء قبل ام في اثناء الحرب العالمية الاولى لم تعط الفاعلية المرجوة، بل انها في بعض الاحيان جلبت اضراراً مباشرة. وفي الاخير خابت بالاساس محاولات السلطات اثاره مذابح ضد الارمن في كل مكان على يد الاكراد، اما سياسة تأليب بعض الاقطاعيين ضد الارمن فإنها عمقت بقوة فقط الخراب والفوضى في شرق تركيا كلها، الامر الذي عانى منه معاناة جديده الامن الداخلي والخارجي في الامبراطورية العثمانية.

وبالنسبة لايران فإن المسألة الكردية اتخذت بعض الشيء اهمية واتجاهاً آخرين. فإن اكراد ايران وقفوا في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية على درجة اكثر ضعفاً من اكراد تركيا. وان مستوى الوعي القومي لديهم كان غير عال نسبياً. ولهذا السبب فإن الحركة التحررية في كردستان الايرانية كانت بعض الشيء اضعف تطوراً مما في كردستان التركية. وهي قد جرت بصورة محسوسة تحت شعار المساعي الاقطاعية التوسعية لزعماء القبائل. ولهذا فإن الانتفاضات الكردية كانت بالنسبة للاوساط الحاكمة بأيران ليست على ذلك المستوى من الخطر بحيث تهز اركان الدولة.

الا انه اذا لم نأخذ فقط الجانب السياسي الداخلي بل والجانب الخارجي من المسألة الكردية فإن الجانب السياسي الخارجي بالذات قد شكل بالنسبة لما يهم مصالح ايران الشاهنشاهية الخطر الاكبر، طالما تحاول تركيا، وهي تعتدي على وحدة اراضي البلاد استخدام اكراد ايران في هذا الاعتداء.. وان الادارة الشاهنشاهية الضعيفة المتعفنة والفاسدة لم تكن في حالة تؤهلها لاقامة النظام في اقاليمها الكردية وتهدة القبائل ومنع تدخل الاتراك. وكانت الحكومة الايرانية مضطرة لأن لا تتخذ موقفاً دفاعياً فقط في المسألة الكردية. وان هذا قد ادى في نهاية المطاف الى ان تخسر السلطة المركزية حتى السيادة المظهرية في المحافظات الغربية من البلاد، حيث سيطرت هناك وتبادلت العداوة ما بين تركيا وروسيا وانكلترا.

وهكذا فإن الاوساط الحاكمة التركية والايرانية لم تستطع حل المسألة الكردية اذ ظهر ان سياستهما مع الاكراد عاجزة تماماً، حتى من وجهة نظر المصالح المباشرة لاسطنبول وطهران. وهي قد ادت في آخر الشوط الى تدهور حاد في كلا منطقتي كردستان، والى خلق حالة هناك حبلى بعواقب وخيمة. والسبب الرئيسي لانتهاء المسألة السياسية ((الكردية)) لحكومة الامبراطورية العثمانية ولايران كان قائماً في عدم القدرة ورفض الموافقة على المطالب القومية للشعب الكردي، وللسعي العنيد للاحتفاظ بسيطرتهم عليهما، وتوطيد هذه السيطرة. ومثل هذه السياسة اثارت بصورة طبيعية، المقاومة الفعالة من قبل غالبية الشعب الكردي، وادت بالاضافة لذلك، الى صراعات عالمية حادة، مخففة في نفس الوقت، طرق التدخل في شؤون تركيا وايران، وفي النهاية فإن المسألة الكردية ليست لم تبق حتى نهاية هذه المرحلة موضوع البحث، غير محولة فحسب، بل وانها زادت ضياعاً وتعقيداً اكثر من قبل.

والحركات الكردية، مهما كانت افكارها الموضوعية، عملت قبل كل شيء على اضعاف السياسة والتقدم الاقتصادي لهاتين الدولتين وساعدت الى حد ما في الانهيار العسكري لتركيا وايران. فقد انفقت اموال طائلة وبدون نتائج، على سحق الانتفاضات الكردية، وهي اموال تفتقد اليها

الخزينة الخاوية. وعم الحراب الشامل في الولايات الشرقية من تركيا والاقاليم الغربية من ايران. وان هذا دمر اقتصاد هذين البلدين الذي هو مدمر بدون ذلك قبلاً على يد الرأسمال الاجنبي المسيطر.

وكانت الحركة التحررية الكردية عاملاً فعالاً جدياً في ان تعجل بأفلاس سلطة الحكم المطلق في كل من الامبراطورية العثمانية وايران وجميع الفئمة الحاكمة العليا وسندها الاجتماعي المتمثل بأوساط الاقطاعيين والملاكين والتجار الكومبرادور ورجال الدين. وهكذا فأن الانهيار التام لجميع جهود عبد الحميد الثاني الموجهة نحو تهدئة القبائل الكردية، بوسيلة اشارة العداء الكردي الارمني، كان واحداً من اسباب التعجيل بخلع ((السلطان الدموي)) والطغمة المؤدية له. وانزل التصاعد في الحركة التحررية القومية الكردية خلال مرحلة تركيا الفتاة ضربة قوية بالنظام الذي اقامته لجنة ((الاتحاد والترقي)) والحكومة الثلاثية لأنور وطلعت وجمال. واسرعت الاحداث في كردستان الايرانية واذريجان في نفس سمعة حكومة الشاه وانهيار ادارة الدولة تماماً في مرحلة الثورة لسنوات ١٩٠٥-١٩١١ والحرب العالمية الاولى.

واثرت المسألة الكردية على الحياة الداخلية للامبراطورية العثمانية وايران ليس بذاتها فحسب بل وبعملها المشترك مع الحركات التحررية في الاقليات القومية الاخرى. فقد كانت الحركة الكردية بتركيا مرتبطة مع الحركة القومية الارمنية (وخاصة في المرحلة الاخيرة من زمن هذا البحث) ومارست تأثيراً في تطوير نضال العرب ضد الجور التركي. وصادف احتدام حدة المسألة الكردية في ايران نهوض الحركة القومية للاقليات الاخرى. وهكذا فأن حركة التحرر الكردية كانت جزءاً متمماً هاماً لا يتجزأ من عملية الطرد المركزي التي كانت سبباً رئيسياً في انهيار الامبراطورية العثمانية المتعددة القوميات التي قال لينين فيها ((انها اكبر مستبدة بربرية))، وفي انزال ضربة شديدة بالملكة القاجارية بأيران. ومما لاشك فيه انه في هذا يكمن المعنى التاريخي للحركة الكردية.

وكان سقوط الامبراطورية العثمانية وايران القاجارية، نتيجة ليس فقط لما جرى هناك من عمليات داخلية، ومن بينها النضال التحرري للاقليات القومية، بل ولأفلاس السياسة الخارجية لهاتين الدولتين. فأن تركيا التي حاولت استخدام القبائل الكردية لأبادة الارمن وكذلك لاغراض توسعية أملا منها في توحيد جميع الاكراد تحت سلطتها، لم تحصل بالنتيجة على أي شيء، بل وترت علاقاتها مع ايران الهدف المباشر للعدوان ومع روسيا وكذلك مع انكلترا. وكانت النتيجة المباشرة لتدهور علاقات تركيا مع دول الانتانت اشتداداً في الرقابة الالمانية على الباب العالي الامر الذي ساعد على جر الامبراطورية العثمانية للاشتراك في الحرب العالمية وفي تحميمها وتقسيمها فيما بعد. ان عدم قدرة الاوساط الحاكمة التركية على حل المسألة الكردية بصورة مباشرة او غير مباشرة صار واحداً من اسباب تحول تركيا الى تابع للامبريالية الالمانية الامر الذي قادها الى كارثة قومية.

وفي السياسة الخارجية لايران، فأن المسألة الكردية، رغم انها لم تلعب دوراً مستقلاً، كانت خاضعة لمهمات مقاومة الادعاءات التركية في الاقاليم الغربية من ايران. ولكن المسألة الكردية حتى بهذه الصفة، مارست بصورة محدودة، تأثيراً سلبياً على الوضع في ايران وعلى المسرح العالمي. فأن فرض سياسة الاملاء من قبل روسيا وانكلترا على حكومة الشاه، والنشاط التخريبي الناجع لألمانيا بين الاوساط الحاكمة الايرانية في اثناء الحرب العالمية الاولى، وهو ما ادى فعلاً الى فقدان ايران القاجارية لاستقلالها، ان هذا كله قد سهل كثيراً عجز طهران عن القضاء على الوضع الخطر في الاقاليم الغربية من ايران التي يسكنها الاكراد.

وهكذا فإنه في سنوات ((ماقبل الحرب)) الامبريالية وفي الحرب العالمية الاولى، صارت المسألة الكردية واحدة من المشاكل المركزية في الحياة الداخلية والخارجية العالمية للامبراطورية العثمانية وايران، وسبباً هاماً في سقوط النظامين الرجعيين القائمين في هذين البلدين.

\* \* \*

ان المسألة الكردية لم تكن قضية داخلية فقط للامبراطورية العثمانية وايران فعند التطرق مباشرة الى العلاقات التركية الايرانية نجد هذه المسألة قد خرجت من الاطار المحلي للشرق الاوسط واثرت على مجال المصالح القائمة للدول الامبريالية الكبرى انذاك تأثيراً كبيراً، أي على دول انكلترا والمانيا وروسيا وبمستوى اقل من ذلك على فرنسا والولايات المتحدة الامريكية.

وكانت المصالح العسكرية الاستراتيجية هي التي ترسو في اساس الاهتمام الذي اظهرته الدول الامبريالية نحو الاكراد والاراضي التي يقيمون عليها. وفي ظروف اشتداد الصراع القاسي بين الدول الامبريالية من اجل تقاسم المستعمرات والبلدان التابعة فان كردستان وارمينيا الغربية (التركية) والقسم الغربي من جنوب اذربيجان (الايرانية)، أي الاراضي التي عاش عليها الشعب الكردي كله، ان هذه المنطقة قد اكتسبت بصورة خاصة اهمية استراتيجية فريدة من نوعها. وان كل هذه المنطقة الواسعة الضعيفة التطور والمأهولة بقبائل شبه مستقلة وذات طبيعة محاربة، تبدو وكأنها قلعة طبيعية محمية بجبال وعرة صعبة الاجتياز. فمن هنا كان من السهل تنظيم التوسع نحو ايران والى ما بعدها نحو افغانستان واواسط اسيا والهند ومنطقة ما وراء القفقاس بشرواتها البتولية، ونحو بلدان الشرق العربي بما في ذلك مصر مع قناة السويس. وانذاك اكتسبت اهمية من الدرجة الثانية ولكنها ليست قليلة الاهمية قضية ظهور الرأسمال الاجنبي في مجال الاستثمار الاستعماري بشرق تركيا وغرب ايران (على مستوى اكبر). ولهذا فإنه منذ نهاية القرن التاسع عشر شغلت المسألة الكردية في العلاقات الدولية وسياسة الدول الكبرى مكاناً مستقلاً، بالرغم من انها لم تدخل رسمياً في جدول اعمال الدبلوماسية (الكبيرة) بحكم عدد من ظروف ذلك الوقت بخصوصيتها التاريخية التكوينية.

ومارست الدول الكبرى التي لديها اهتمام بالمسألة الكردية سياسة التأثير الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري السياسي على الاوساط الحاكمة في تركيا وايران من ناحية، واعمال التخريب الدعائي السياسي في

كردستان نفسها، والأراضي المجاورة لها من ناحية أخرى. وإن الأهداف التي توختها مختلف الدول الكبرى من الأكراد لم تكن متشابهة على العموم، بل كثيراً ما كانت متناقضة، ولهذا فإن المسألة الكردية صارت مصدراً لصراعات عالمية حادة زادت من حدة التوتر سواء في الشرق الأوسط أو على المسرح العالمي.

ومست المسألة الكردية بالدرجة الأولى مصالح روسيا القيصرية من جراء مجاورتها مباشرة للأرض التي يسكنها الأكراد. وتحددت السياسة القيصرية، قبل الحرب العالمية، بالسعي لمنع تحول كردستان وأرمينيا التركية وأذربيجان الإيرانية إلى قاعدة معادية لروسيا، يمكن أن تكون في المستقبل منطلقاً لخطر يهدد منطقة ماوراء القفقاس حفظاً على مواقعها الاستعمارية وتوطيدها في هذه المنطقة. وبصدد تركيا الشرقية فإن موقف روسيا القيصرية كان دفاعياً إزاءها، وبصدد كردستان الإيرانية وأذربيجان فإن هذا الموقف كان بالأساس استعمارياً معادياً للشورة (في مرحلة الشورة الإيرانية خلال سنوات ١٩٠٥-١٩١١).

إلا أن الأساليب التي حاولت القيصرية عن طريقها الدفاع عن مصالحها في كردستان ظهر أنها محاولات لا تنفي بالغرض. فإن رفض روسيا تأييد التحركات المعادية للحكومة التي قام بها أكراد تركيا، وموقفها العدائي تجاه أكراد إيران أبعدت عنها غالبية القبائل. وكان الضغط الدبلوماسي على الباب العالي غير فعال (وهو إلى حد كبير بسبب النشاط المعارض الذي مارسته الدول الأخرى) وبالأخير فإن المسؤولين عن توجيه السياسة الخارجية الروسية لم يتمكنوا من أن يضعوا في المسألة الأرمنية ذلك الخط العميق الذي كان سيتجاوب في آن واحد مع مصلحة سياستها ((الكردية)).

لقد ظهرت أخطاء السياسة الروسية في حساباتها تجاه المسألة الكردية على مستوى كامل في زمن الحرب العالمية الأولى. وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد حلت في هذه المرحلة، بدلاً من السياسة الدفاعية تجاه الولايات الشرقية من الامبراطورية العثمانية، السياسة الهجومية الاحتلالية، وطبقت

السلطات الروسية عملياً الحملات التأديبية من جديد. وبالنتيجة فأن الغالبية من اكراد تركيا وايران اتخذت مواقف معادية لروسيا، الامر الذي سبب اضراراً كبيرة للعمليات العسكرية الروسية التي قام بها جيش القفقاس، وعرقلت احتلال تركيا الشرقية كلها والشمال العراقي والغرب الايراني.

ان فشل سياسة روسيا القيصرية بالنسبة الى الاكراد اضعفت بالنتيجة النهائية بصورة واضحة مواقع الامبريالية الروسية في الشرق الاوسط كله. ومنذ سنوات التسعينيات من القرن التاسع عشر، وحتى تشكيل حلف الانتانت، فأن المسألة الكردية، بعد ان شغلت مكاناً بارزاً في السياسة الاستعمارية للامبريالية البريطانية في الشرق الاوسط، قد استغلها الانكليز بصفة اداة في سياستهم المعادية لروسيا فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط، وكذلك في الاغراض الاستعمارية. وقد شددت الدعاية الانكليزية عملها التخريبي بين القبائل الكردية، وبالاخص في العراق وجنوب غربي ايران، لغرض اعداد الارضية لأحتلال هذه المناطق في المستقبل، ولمنع اشتداد نفوذ روسيا منافسها الاساسي.

ومايتعلق بعقد الاتفاق الامبريالي مع روسيا في سنوات ما قبل الحرب، حول الشؤون الاسيوية، وتشكيل الحلفين العسكريين السياسيين المتجابهين، وهما حلف الانتانت والحلف الثلاثي فأن انكلترا قد بدلت تكتيكها، اذ انها توقفت عن ممارسة نشاطات معارضة لروسيا علناً في شرق اسيا الصغرى وفي شمال غربي ايران (رغم ان الاتجاهات المعادية لروسيا في سياسة بريطانيا الشرق اوسطية قد بقيت على حيويتها القصوى ولم تختف حتى نهاية مرحلة موضوع هذا البحث)، غير ان بريطانيا قد رفعت بصورة ملحوظة في نفس الوقت، من نشاطها بهدف التوسع السياسي والايدولوجي في تلك المناطق من كردستان التي دخلت في مجال نفوذها كأهداف لاستعمارها. ان انكلترا استعدت للبدء بأحتلال هذه المناطق اثناء الحرب العالمية الاولى.

وبالنتيجة فقد افلح الامبرياليون البريطانيون في احتلال كردستان العراقية وفرض اشراف بنفوذ قوي على جنوب غربي ايران الذي يسكن

الاكرد في غالبية مناطقه. وقد كان ذلك نجاحاً حقيقياً كبيراً للسياسة الاستعمارية البريطانية في الشرق الاوسط. وتكفي الاشارة الى ان الايدي البريطانية وقعت على اغنى مناطق ابار البترول. ومع ذلك فإن الامبرياليين البريطانيين لم ينجحوا في ان يوطدوا مواقعهم في الاراضي الكردية التي احتلوها واجبار القبائل الكردية على السكوت على الاجراءات الاستعمارية التي اقامتها انكلترا، وهو ما تدل عليه الاحداث المعروفة بأحداث الاوقات، ومن بينها الاحداث التي بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى.

والسياسة الفرنسية بشأن المسألة الكردية لا تختلف مبدئياً عن السياسة الانكليزية رغم ان نجاحات الفرنسيين كانت متواضعة الى حد كبير، ماعدا ما حققته في مجال النشاط الذي مارسه البعثات التبشيرية. وقد قام الامبرياليون الفرنسيون في زمن الحرب العالمية الاولى فقط، عند تخطيطهم مع الانكليز لتقاسم الامبراطورية العثمانية المحتضرة، بتقديم طلب جدي بأن تأخذ العراق وجزءاً كبيراً من كردستان التركية بصفة املاك استعمارية خاصة بها. ولكن فرنسا تعرضت هنا للفشل بسبب ان مطالبيها لم تدعمها القوة العسكرية والاقتصادية بما فيه الكفاية. ولهذا فإن الاستعمارين الفرنسيين لم يحصلوا الا على جزء غير كبير من كردستان يقع الان في سوريا اما باقي ((الغنيمة)) فقد ذهب الى انكلترا.

ان المسألة الكردية لم يكن لها، حتى وقوع الحرب العالمية الاولى، قيمة مستقلة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية الشرق اوسطية برغم ان المبشرين الامريكان نجحوا، مثل زملائهم الفرنسيين، في التغلغل في اعماق كردستان. الا ان الاوساط الحاكمة الامريكية عرضت في نهاية الحرب البرنامج التوسعي المغربي الذي نص على خلق الظروف المؤاتية لتغلغل النفوذ الاقتصادي والسياسي الامريكي بحرية في الشرق الاوسط كله، بما في ذلك اراضي كردستان.

واظهرت الاوساط الحاكمة في المانيا القيصرية اهتماماً استثنائياً بالاكراد والاراضي التي يقيمون فيها. ان كردستان والاراضي المجاورة لها



لفتت انظار الامبرياليين الالمان الذين كانوا يحققون توسعاً كبيراً في الشرق الاوسط وضيقوا بنجاح على مواقع منافسيهم الانكليز والفرنسيين، سواءً أكان ذلك من حيث غرض الاستغلال الاستعماري المباشر ام من حيث القاعدة الاكثر فائدة لتطبيق سياسة ((الزحف نحو الشرق)) باتجاه ما وراء القفقاس وايران والشرق العربي والبلدان الاخرى في اسيا. والتفوق الهام للالمان على الروس والانكليز هو أنهم اول من استخدم الحماية والتأييد من قبل السلطات التركية وكذلك فقد تمكنوا من ان يسخروا لفائدتهم الاستياء الواسع للشعب والمسؤولين السياسيين في ايران من الاستعمارين الروس والانكليز.

وبالنتيجة فإن المانيا سبقت منافسيها بشروط بعيد في الصراع من اجل السيطرة على الاكراد. وقد حققت النشاطات التخريبية الفعالة التي مارستها وكالات الدعاية الالمانية وسط القبائل الكردية، حققت نتائجها اثناء الحرب العالمية الاولى عندما ظهر في شرق اسيا الصفري وغرب ايران موقف غير مناسب بالنسبة لروسيا وانكلترا. ان الهزيمة العسكرية وحدها لالمانيا ولحليفتها تركيا هي التي قربت الى زمن طويل الخطط الاستعمارية التوسعية للاستعمارين الالمان في هذه المنطقة.

ان المسألة الكردية في السنوات التي كرس لها هذا البحث، ما كانت قد وصلت الى حل بالنسبة الى أي طرف من الاطراف المهتمة بها. والاكراد انفسهم لم يتوقفوا بالتحرر من الجور الاجنبي وبناء دولتهم القومية الخاصة بهم. ولم تستطع الاوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية وايران عرقلة التطور في الحركة التحررية الكردية، وعجزت الدول الامبريالية الكبرى عن استرقاق الشعب الكردي استرقاقاً كاملاً وعن استعمار بلاده.

وفي عهد ما بعد اكتوبر (أي ما بعد ثورة اكتوبر) فإن العوامل التي ظهرت خلال التطور التاريخي في المسألة الكردية خلال المرحلة السابقة بدأت تمارس تأثيرها في ظروف جديدة ميدنياً. فإن سقوط القيصرية، وفي نفس الوقت سقوط الامبريالية العسكرية الاقطاعية الروسية مع تطلعاتها الاستعمارية في كردستان، وانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا اعطت كلها

حافزاً جباراً للحركة التحررية القومية للاكراد، اذ انها اصبحت اكثر نضجاً من الناحية الايديولوجية والسياسية والتنظيمية وعكست بصورة اكثر تأثراً والى حد كبير المصالح القومية الحقيقية للشعب الكردي.

وبالاضافة الى ذلك فإن العهد الجديد قد ظهرت فيه على طريق تحقيق الامل القومي للشعب الكردي عقبات جديدة وجدية جداً. ونتيجة للتسوية السلمية العالمية لما بعد الحرب، حيث اظهر امبريالو دول الانتانت نفوذاً كبيراً، فإن تقسيم كردستان اتخذ صيغة عميقة كبيرة. فإن الاكراد وجدوا انفسهم منذ الان ضمن كيانات دول مركزية قومية، وبالدرجة في تركيا وايران والعراق وهي دول تتطور على الطريق الرأسمالي وقد مارست بالتالي سياسة تلاحم وتمركز لصالح القومية الحاكمة بشكل استثنائي. والتقسيم الجديد لكردستان اصبح حجر عثرة في طريق تكوين الامة الكردية الواحدة. وان هذه العملية بدأت تتطور في كل جزء من كردستان على حدة متسمة بخصوصيتها ولونها الخاص.

وبهذا فإن التاريخ الكردي للسنوات الخمسين المنصرمة لم يتطور ابداً في خط مستقيم صاعد. فإن نضال الاكراد من اجل حقوقهم القومية واجه مقاومة ضارية من قوى الرجعية والامبريالية، وعرف الاكراد الفشل والهزائم. ولم تصل المسألة الكردية الى حل لها في أي جزء من اجزاء كردستان حتى هذا الوقت الراهن رغم انه قد تم في العراق التوصل الى تقدم معروف في هذا الاتجاه.

غير انه في وقتنا الراهن، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد ظهرت عوامل اكثر ملامة (بما لم تكن موجودة في عصر ما قبل اكتوبر) هي عوامل محفزة للحركة التحررية القومية الكردية.

ومن هذه العوامل، الوضع العالمي المتسم بأنهيال نظام الاستعمار القائم منذ عدد من القرون، والاضطهاد القومي للشعوب المتخلفة اقتصادياً، وتراجع الامبريالية والاستعمار والرجعية على كافة الجبهات تحت ضغط حركة التحرر الوطني اعتماداً منها على تأييد ومساعدة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

وثانياً، التقدم الذي حصل في المجتمع الكردي خلال السنوات العشر الاخيرة وذلك في المجال الاجتماعي الاقتصادي والسياسي. فإنه في جميع اجزاء كردستان تتراجع القطاعات بسرعة إلى الماضي وكذلك النمط الاسروي القبلي. ويتخذ التمايز الطبقي اشكالا اكثر دقة في التحديد، وتتبلور البرجوازية الوطنية الكردية (المتوسطة والصغيرة)، والبروليتارية الصناعية والزراعية والمثقفون الوطنيون. وبالتالي فقد اتضح بصورة طبيعية انهيار القيادة القطاعية والايديولوجيا القطاعية في الحركة التحررية القومية الكردية. وفي الحقيقة فإن التخلف التقليدي للمجتمع الكردي ما يزال يمارس تأثيره السلبي على التطور القومي للاكراد، الا ان هذا العامل غير الملانم في زماننا يفقد اهميته السابقة.

ثالثاً، استمرار النهوض في الثقافة القومية الكردية التي تجدد تعبيراً لها في التطور اللاحق للغة الكردية وتجويدها وفي نجاحات الاداب الكردية، وفي استنصال التخلف والرواسب من الحياة بمختلف اشكالها. وهكذا ظهرت مبادرات هامة لتحقيق الاماني القومية للشعب الكردي، مثل تلك الحقوق التي تتمتع بها شعوب الشرق الاخرى التي توصلت الى اقامة دولها المستقلة. وفي المرحلة الراهنة فإن افضل طريق حقيقي لحل المسألة الكردية هو ان يحظى الاكراد بظروف حرية التطور القومي ضمن اطار كل دولة من الدول التي تدخل فيها كردستان. غير انه من الضروري لأجل هذا الغرض، توفر الديمقراطية الحقيقية في كامل البنية الاجتماعية السياسية لبلدان الشرق الاوسط التي يعيش فيها الاكراد، واجراء تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية فيها واستبعاد الاسباب التي تسمح للامبرياليين وكذلك للعناصر القطاعية والقومية المتطرفة بالتدخل في المسألة الكردية. ان حل المسألة الكردية هو مهمة ملحة معاصرة نضجت منذ مدة طويلة، ينبغي لتحقيقه نضال حازم عنيد من قبل جميع القوى التقدمية والديمقراطية سواء في الشرق الاوسط ام في العالم كله.

	الفهرست
٣	مقدمة المترجم
٥	المقدمة
	لفصل الاول: بعض المسائل في التاريخ السياسي والعلاقات
٣٥	لاجتماعية الاقتصادية لدى الاكراد
٣٧	البلاد والسكان
	لمحة قصيرة عن الحركة التحررية الكردية في القرن التاسع
٤٣	عشر
٥٣	العلاقات الاجتماعية الاقتصادية
٧٦	مصالح الدول الكبرى
	لفصل الثاني: المسألة الكردية في التسعينات من القرن التاسع
٨٥	عشر وفي بداية سنوات القرن العشرين
٨٨	التشكيلات الحميدية
١٠٩	كردستان التركية وارمينيا بعد المجازر الدموية
	لفصل الثالث: سياسة الدول الامبريالية في شرق تركيا وغرب
١٢٧	ايران على تحوم القرنين التاسع عشر والعشرين
١٣١	العلاقات الروسية التركية
١٤٩	تغلغل الدول الغربية الكبرى في كردستان
١٥٥	مواقع الدول الكبرى في مرحلة تشكيل الحلف الثلاثي
	لفصل الرابع: ((يقظة آسيا)) والاكرد بداية صراعات الحدود
١٦٩	التركية الايرانية وتطورها
١٧١	نهوض الحركة الكردية في تركيا
١٧٩	الاضطرابات في كردستان الايرانية
١٨٤	بداية التدخل التركي في كردستان الايرانية
٢٠٠	تدخل دول حلف الوفاق(الانتانت)
	لفصل الخامس: الاكراد في مرحلة نهوض الحركة الشورية في
٢١٣	تركيا وايران(خلال سنوات ١٩٠٨-١٩١١)

٢١٥	الخطوات القومية الكردية الاولى
٢٢٨	الحركة الكردية في تركيا بعد خلع عبدالحميد الثاني
٢٣٢	العلاقات الروسية الكردية
٢٤٨	تفاقم المسألة الكردية في ايران
٢٦٨	اشتداد تدخل الدول الكبرى في الصراع التركي الايراني
	الفصل السادس: المسألة الكردية في الامبراطورية العثمانية
٢٨٧	عشية الحرب العالمية الاولى
٢٨٩	الاكراد في زمن حروب طرابلس والبلقان
	الانتفاضة الكردية في عام ١٩١٣ والنصف الاول من عام
٣٠٢	١٩١٤
٣١٩	السياسة الروسية في كردستان التركية
٣٤٤	الاصلاحات الارمنية والمسألة الكردية
٣٥٢	نضال الدول الغربية الكبرى ضد نفوذ روسيا
	الفصل السابع: كردستان الايرانية في عشية الحرب العالمية
٣٥٩	الاولى
٣٦١	فشل العدوان التركي
٣٧١	العمليات التخريبية الالمانية التركية
٣٧٨	سياسة روسيا في كردستان الايرانية
٤٠٤	انكلترا وروسيا وتخطيط الحدود التركية الايرانية
٤١٣	الفصل الثامن: المسألة الكردية خلال الحرب العالمية الاولى
٤١٦	الموقف في كردستان خلال آب-تشرين الاول عام ١٩١٤
٤٣٢	اكراد تركيا والحرب
٤٤٦	فشل العدوان التركي الالمانى في كردستان الايرانية
٤٥٩	السياسة الروسية في المسألة الكردية عند بداية الحرب
٤٦٧	التطورات اللاحقة في العلاقات الروسية الكردية
	الاستعدادات الدبلوماسية للاتنانت لتقسيم الامبراطورية
٤٧٧	العثمانية وايران والمسألة الكردية

٤٨٣	کردستان التركية في السنتين ١٩١٦-١٩١٧
٤٨٩	العلاقات المتبادلة الروسية مع اكراد تركيا وايران في عامي ١٩١٦-١٩١٧
٤٩٥	السياسة الروسية في كردستان الايرانية في عام ١٩١٧
٥٠٦	استيلاء الانكليز على كردستان العراقية
٥١٠	الخاتمة

م.س. لازاريف

## المسألة الكردية

١٩١٧-١٨٩١

ترجمة : اكبر احمد



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

يعتبر هذا الكتاب (( المسألة الكردية )) اصداراً علمياً موسعاً معززاً بمواد اضافية جديدة حول موضوع (( كردستان والمسألة الكردية )) للمرحلة من (سنوات التسعينات من القرن التاسع عشر حتى عام 1917) للطبعة التي صدرت عام 1964.

ويتابع هذا الكتاب بالبحث واحدة من اهم المراحل الحاسمة في التاريخ الحديث للشعب الكردي، وهي مرحلة غنية بالاحداث المأساوية والمتضاربة من حيث طبيعة الحوادث التي كان لها تاثير كبير على المسار التاريخي الحديث للشعب الكردي والشعوب الاخرى المتجاورة في الشرق الاوسط ووضع المؤلف م. س. لازاريف في مركز اهتمامه، الانتفاضات الكردية العديدة وممارسات السلطان العثماني وشاه ايران في كردستان، والعمليات الحربية على ارضها، وسياسة الدول الامبريالية بصدد المسألة الكردية.

(٢٥) دينار

منتدى إقرأ الثقافي